

الثوره العرابيه والاحتلال الانجليزى







من سلسلة تاريخ الحركة القومية

الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى

بقلم

عبد الرحمن الرافعى بك

ثمن الكتاب

ص
٢٥

الطبعة الاولى ١٣٥٥ هـ — ١٩٣٧ م

مطبعة النهضة بشارع عبد العزيز بمصر

خلف عمر افندى

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الكتاب

هذا كتاب الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى ، وقد يستوقف النظر فى عنوانه ان تكون الثورة مقرونة بالاحتلال اقتران الضد بالضد، ولكن هكذا شاءت الاقدار والحوادث السياسية ان تنتهى الثورة العرابية بالاخفاق ،وان يعقبها الاحتلال الانجليزى الذى كان على يده إخمادها .

الثورة العرابية هى الحركة القومية التى ظهرت أوائل سنة ١٨٨١ واستمرت إلى نهاية سنة ١٨٨٢ ، وكانت فى مبدئها ترمى إلى انصاف الضباط الوطنيين وتخويلهم حقوقهم المشروعة فى المناصب والرتب العسكرية ، ووضع حد للاضطهاد الذى كانوا يعانونه من الرؤساء الترك والشراكسة فى الجيش، ثم تطورت إلى حركة عامة، اشتركت فيها طبقات الامة كافة، للتخلص من الحكم الاستبدادى و تقرير مبادىء العدل والحرية والدستور ، وقد نجحت فى تحقيق مطالب الضباط الوطنيين ومطالب الأمة معا ، فنال الضباط حقوقهم فى الترقى ، وتقرر النظام الدستورى ، وأنشىء مجلس النواب الذى تمثلت فيه سلطة الأمة وكفل للمصريين حقوقهم وحرياتهم .

ظهرت الثورة العرابية على يد احمد عرابى وصحبه فى أوائل عهد الخديو توفيق باشا ، على أنها فى مقدماتها وأسبابها ترجع إلى عهد اسماعيل ، إذ فزعت الطبقة المثقفة من الأمة إلى التخلص من مساوئ النظام القديم وإنقاذ البلاد من تدخل الدول الأوروبية فى شؤونها وما أفضى اليه هذا التدخل من إنشاء صندوق الدين وفرض الرقابة الثنائية على ماليتها ، وتأليف لجنة دولية للفحص عن شؤونها المالية والادارية، ثم تنصيب

وزيرين أوروبيين فى الوزارة المصرية ، وطغيان النفوذ الاجنبى عليها ، فاتجهت الافكار إلى تقرير النظام الدستورى لكى يكفل للبلاد حكما عادلا ، ويضع حداً للتدخل الاجنبى فى شؤونها ، ونجح الاحرار فى دعوتهم ، والف شريف باشا وزارته الوطنية فى أواخر عهد اسماعيل ، وجعلها مسئولة أمام مجلس شورى النواب ، فوضع الحجر الاساسى للنظام البرلمانى فى مصر ، ثم سنّ دستوراً يحقق سلطة الامة ، وهو المعروف بدستور سنة ١٨٧٩ ، وانضم الخديو اسماعيل إلى هذه الحركة مدفوعاً برغبة التخلص من سيطرة الدول على سلطانه فى الحكم ، وانتهت أزمة الخلاف بينه وبين الدول بخلعه فى ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ ، فتعطل صدور الدستور زهاء سنتين فى اوائل حكم الخديو توفيق باشا ، حتى قامت الثورة العرابية ، فكان من نتائجها الأولى تأليف مجلس نواب كامل السلطة ، واعلان دستور سنة ١٨٨٢ الذى لا يختلف فى جوهره عن دستور سنة ١٨٧٩ .

فالثورة العرابية هى ولا ريب استمرار للحركة الوطنية التى ظهرت فى عهد اسماعيل ، كاستمرار الشجرة فى نموها ، هذه أولى الحقائق التى تخلص لنا من دراسة الثورة العرابية ، تليها حقائق ونتائج أخرى فصلنا الكلام عنها فى هذا الكتاب .

ان الآراء عن الثورة العرابية تختلف باختلاف تفكير كل باحث ووجهة نظره ، وباعث توجيهه ، وإذا كانت هذه الآراء موضع خلاف بين الكتاب والمؤرخين ، فمن الواجب علينا فى دراستنا للثورة أن نعنى قبل كل شىء باستقراء الحوادث وتمحيصها ، وتدوينها على وجهها الصحيح ، فهذا الاستقراء هو الاساس الذى يجب ان تبنى عليه الآراء مهما اختلفت ، وقد اجتهدت من هذه الناحية فى استخلاص الحقائق عن الثورة وحوادثها وأشخاصها . من غير تحيز أو محاباة ، ثم بَنَيْتُ عليها ما عنّ لى من الرأى ، على أننى حرصت جهد الاستطاعة على أن لا أخلط بين الوقائع والرأى فيها ، لادع للقارئ حرية الحكم على الحوادث والاشخاص ، فان دراسة التاريخ لا تؤدى إلى الفائدة المرجوة منها إلا إذا استوفى الباحث حوادثه ، وحقق أسبابها ونتائجها ، ثم كوّن لنفسه حكما عنها ، وهذا مادعانى إلى ايراد الوثائق

الرسمية التى لابست الحوادث ، ليتسنى للقارىء ان يستخرج منها الحكم الذى يقتنع به ويرتاح اليه ، فالوثائق الرسمية ، ورواية الوقائع على صحتها ، هى العناصر التى يستمد منها الباحث حكمه على الاشخاص والحوادث ، من غير أن يتقيد بما كتب الكتاب والمؤلفون .

للثورة العرابية ، كما لكل ثورة ، انصار وخصوم ، فلها أنصار يتحيزون إليها ويسوِّغون مواقفها كلها على السواء ، ويدافعون عن رجالها فى كل ما عملوا ، كأنهم على حق فى الخطأ والصواب جميعاً ، ولها خصوم يتحاملون عليها فينكرون حسناتها ، ويعدون عليها السيئات ، وإنك لتلمح هذا التحامل أو ذلك التحيز فيما تطالع من مختلف المؤلفات والمذكرات عن الثورة العرابية ، ولقد بدا لى إزاء هذه الآراء المتباينة أن أدرس الثورة من غير سابق حكم عليها ، لانتهى إلى رأى يهدى اليه البحث والتمحيص ، وهذا ما ادعو اليه كل محب للحقيقة ، وبذلك نجلى الغموض الذى يلابس كثيراً من حوادث الثورة ، ونجعل منها صفحة واضحة من عِبَر الماضى ، فان التجارب خير هاد إلى ما ينفع الامم فى حياتها القومية ، وهى العلم الذى لا يعلِّمه إلا الزمن

على انى حين اخذت فى دارسة الثورة قد اختلج فى نفسى شعور ملازم من العطف عليها ، لانها على ما كان من نهايتها فانما قامت فى الاصل لغرض نبيل هو انقاذ الامة من مظالم الاستبداد واقامة قواعد الحكم الدستورى ، وتحرير البلاد من التدخل الأجنبى ، لكن هذا الشعور لم يصرفنى عن تعرف اخطائها وزلاتها ، وبخاصة أخطاء زعمائها وأقطابها ، لان هذه الاخطاء كان لها دخل أيما دخل فيما صارت اليه من الحبوط والاخفاق

وخلاصة ما انتهيت اليه فى هذه الناحية أن للثورة مرحلتين مختلفتين ، فالمرحلة الاولى تبدأ بظهورها على عهد وزارة رياض باشا فى فبراير سنة ١٨٨١ ، ذلك حين اعتقلت الحكومة احمد عرابى وصاحبيه على فهمى وعبد العال حلمى وأحالتهم إلى مجلس عسكرى لمحاكمتهم بتهمة التمرد والعصيان ، فثار زملاؤهم الضباط وقادوا الجند إلى قصر النيل ، حيث كان الزعماء معتقلين ، فاقتحموه عنوة واطلقوا سراحهم ،

فاضطربت الوزارة لهذا الحادث الجلل ، واضطر الخديو توفيق باشا إلى الاذعان لمطالب الثوار ،فاستقال عثمان باشا رفقى وزير الحربية الذى قدم الضباط للمحاكمة،وعين بدله محمود باشا سامى البارودى الذى كان موضع ثقة العرابيين ، فكان ذلك أول انتصار للثورة ، وبعد فترة من الهدوء الظاهرى عادت الحرب سجالا بين الخديو والضباط ، فاعتزم هؤلاء إحداث انقلاب فى نظام الحكم ، ونفذوا عزمهم إذ حشدوا قوات الجيش المرابطة بالعاصمة فى ميدان عابدين يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١، وقدموا للخديو مطالبهم فى شكل مظاهرة عسكرية ، وقوام هذه المطالب سقوط وزارة رياض باشا وتأليف مجلس النواب وزيادة عدد الجيش ، فاضطر الخديو إلى النزول على حكمهم ،واستقالت وزارة رياض ، ثم عهد الخديو إلى شريف باشا تأليف الوزارة تحقيقا لارادة العرابيين ، فألف شريف وزارته الدستورية ، ودعا الى إنشاء مجلس نيابى كامل السلطة ، فاستجاب له الخديو وأمر باجراء الانتخابات العامة ، وانتخب مجلس النواب وافتتحه الخديو يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١، فكان افتتاحه يوما مشهودا فى تاريخ الحركة القومية ، وأخذ يضطلع بمهمته ، تتعلق به الآمال وترنو اليه الابصار ، وعرض عليه شريف باشا الدستور الذى وضعه سنة ١٨٧٩ ليقر ماراه فى شأنه ، أى أنه جعل من المجلس «جمعية تأسيسية» تضع الدستور وتقره ، وبذلك نالت البلاد مجلسا نيابيا تتمثل فيه سلطتها الدستورية والتشريعية .

إلى هنا سارت الأمور سيرا حسناً ،فكانت على صراطها المستقيم،وانتصرت الثورة على طول الخط ، وحققت آمال البلاد ، ولكنها استهدفت لدسائس السياسة الاستعمارية التى لم تكن تنظر بعين الرضا إلى قيام النظام الدستورى فى مصر ، فاخذت الدولتان الانجليزية والفرنسية تلقيان العقبات والعراقيل فى سبيل استقرار هذا النظام ، وتنتحلان لأنفسهما التدخل فى شؤون البلاد ، وكان أول مظهر لهذا التدخل مذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ التى قدمتها الدولتان ، وقوامها أنهما حيال الحوادث الاخيرة قد اجمعتا على تأييد سلطة الخديو ، ثم عارضتا فى تخويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية بحجة أن تقريرها يمس حقوق الدائنين أو ينال منها ،

وهى حجة واهية ظاهرة البطلان ، لما تضمنه الدستور من ان المجلس يراعى فى تقرير الميزانية العهود والاتفاقات المالية التى ارتبطت بها الحكومة إزاء الدول

واجهت البلاد أزمة سياسية خطيرة نشأت عن تقديم مطالب الدولتين ، وكان مجلس النواب ينظر وقتئذ فى الدستور الذى عرضه عليه شريف باشا تمهيداً لاقراره ، فرأى شريف باشا درأ للأزمة أن يؤجل مجلس النواب قراره النهائى فى المادة المتعلقة بالميزانية ، ويرجئها إلى حين ، حتى تنجلى الغمّة ، ويفاوض الدولتين فى مطالبهما ، والتأجيل فى ذاته لم يكن مضيعا لحقوق الامة فى الدستور ولا مخلاً بها ، لأن وضع الدستور فى صيغته النهائية قد يستغرق وقتا يطول أو يقصر على حسب الاحوال والملابسات ، فكان من المستطاع اتقاء الازمة بتأجيل البت فى هذه المادة ، ولكن ظهر فى الميدان عامل جديد كان له أثره فى تطور الحوادث ، وهو طموح محمود باشا سامى البارودى إلى الرياسة ورغبة العرابيين فى التخلص من شريف باشا ليجعلوا الوزارة مؤلفة من خاصة رجالهم ، فاتخذوا من طلبه تأجيل البت فى مادة الميزانية وسيلة لتوهين مركزه ، وبدت منهم الرغبة فى إقصائه عن الحكم ، وظهرت هذه النية جلية فى موقف مجلس النواب حياله ، مما دعاه إلى تقديم استقالته ، فقبلها الخديو وتألفت وزارة البارودى

ومن ثَمّ ابتدأت المرحلة الثانية للثورة ، ومن رأيى أن الثورة أخذت تتعثر فى سيرها منذ بدء هذه المرحلة ، وأن زعماءها أخطأوا فى تنحية شريف باشا عن الحكم ، لأنه كان أقدر من سواه على معالجة الازمات وإحباط الدسائس والمؤامرات التى كانت تدبرها السياسة الاستعمارية الانجليزية .

كانت هذه الدسائس والمؤامرات أهم العوامل فى إخفاق الثورة العرابية ، إذ لانزاع فى أن الحكومة الانجليزية قد انطوت على نية تمّت عليها الحوادث التى تعاقبت فى ذلك العهد ، وهى خلق الاسباب والذرائع الباطلة لاحتلال البلاد ، على أن مصر كانت تستطيع ان تحبط هذه المؤامرات وتنجو من أشراكها ، أو على الاقل تخفف من عواقبها ، لو أنها عرفت كيف تواجهها ، فانه مامن أمة الا وهى عرضة لمؤامرات

خصومها المتربصين بها، وليست تخلو أمة من أحداث تستهدف لها فى حياتها السياسية والقومية ، وإنما يختلف مصير الامم تبعا لمقدرة كل منها على مواجهة الازمات والتغلب عليها ، وعندى أن أول ما استعانت به السياسة الانجليزية فى تدابيرها هو وقوع الانقسام بين الخديو والعرابيين ، فان هذا الانقسام قد فتح الثغرات لتدخل الانجليز ، كما أنه أضعف قوة المقاومة فى البلاد ، إذ انقسمت إلى معسكرين كلاهما يبغى الكيد للآخر ويضمر له ، فى وقت كان الانجليز يعدون فيه العدة للقضاء على المعسكرين معا ، ولا تتسع مقدمة الكتاب للاسهاب فى تفاصيل هذا الانقسام ، ولكنى أذكر هنا خلاصة رأيى فى هذا الصدد ، وهو أن العرابيين والخديو كلاهما لم يقدر مضار الانقسام ولم يتبين عواقبه، وكلاهما يحتمل تبعته ومسؤوليته، ففى الحق ن تبعاتهما من هذه الناحية تكاد تكون متعادلة متكافئة ، ولكن من الحق أيضا أن تقول إن الموقف قد تغير منذ ضرب الاسكندرية ، إذ انحاز الخديو إلى الجيش الانجليزى وساعده على التغلغل فى البلاد ،فهو المسؤول عن هذا الموقف،على أن الذى يؤخذ على العرابيين فى مدة الحرب أنهم لم يبذلوا من المدافعة والاستبسال فيها ما يثير فى الامة روح الاقدام والتضحية ، مما هو أخص واجبات زعماء الثورة فى ساعة الخطر ، إنهم بعد وقوع الهزيمة،وفى خلال محاكمتهم،لم يقفوا الموقف اللائق بمن جعلوا أنفسهم قدوة للامة ، بل استحبوا الحياة وآثروها على الواجب الوطنى ، فتضاءلت فى صفحة الثورة روح البطولة والتضحية ، تلك الروح التى هى غذاء الحركات القومية ، ومادة الحياة فيها ، وسبيل الامم الى المجد والعظمة

إن دراسة الثورة تقتضى أن تستجلى حسناتها واخطاءها ، وتوقيها مالها وما عليها ، وبذلك تستطيع أن تفهمها على حقيقتها ، وتؤدى الواجب نحوها ، فليست مهمة المؤرخ القومى أن يحجب عن الاجيال المتعاقبة أخطاء الاجيال الماضية والحاضرة ، بل عليه أن يشير اليها ويدل عليها فى رفق وهوادة ، ففى ذلك تحقيق للغرض الأسمى من التاريخ ، وهو الاعتبار بالحوادث ، وتفهم الحاضر على ضوء الماضى ،وإذ كنت قد أخذت فى دراسة هذه المراحل من تاريخ مصر الحديث ،فقد اجتهدت فى أن

أتبع هذه الخطة وأقيم البحث عليها ، لأنها قاعدة لا معدل عنها لمن اراد الحقيقة ،وهى فى لزومها كواجب الاشادة بمآثر تاريخنا القومى ، فبهاتين القاعدتين تتكشف لنا الحقائق التى هى تراث الماضى وثمرة التاريخ .

على هذا الاساس وضعت كتاب الثورة العرابية ،فبدأته ببيان حالة مصر السياسية فى أوائل حكم الخديو توفيق ، وما كان من استقالة وزارة شريف باشا لمخالفة الخديو إياه فى برنامجه الدستورى ، ثم تأليف وزارة يرأسها الخديو ، إلى قيام وزارة رياض باشا التى شبت الثورة فى عهدها ، وبحثت فى أسباب الثورة ومقدماتها ، فذكرت اسبابها الخاصة ، ثم أسبابها العامة من سياسية واقتصادية واجتماعية ، يلى ذلك شرح وقائع الثورة من واقعة قصر النيل إلى واقعة عابدين فسقوط وزارة رياض باشا وتأليف وزارة شريف باشا (الثالثة) التى تعد « وزارة الامة » ، وتطور الحوادث فى عهدها حتى انشاء مجلس النواب وانعقاده ، ثم أزمة يناير سنة ١٨٨٢ واستقالة شريف باشا وتأليف وزارة البارودى « وزارة الثورة » ،واعلان دستور سنة ١٨٨٢ ، ثم تاريخ مجلس النواب فى دور انعقاده الاول وما اضطلع به من الاعمال القيمة فى المدة الوجيزة التى اجتمع خلالها ، تلك الاعمال التى تعد بحق صفحة مشرقة من تاريخ مصر القومى ، وبرهانا جليا على حسن استعداد مصر للحياة الدستورية منذ خمسين سنة ونيف ، ثم ما أعقب انفضاض المجلس من تلاحق الفتن والاحداث ، فكأن انفضاضه كان نذير الانتكاس والرجعة ، فمن مؤامرة الضباط الشراكسة ، إلى احتدام الخلاف بين الخديو ووزارة البارودى ، وما تطاير من الاشاعات عن عواقب هذا الخلاف ، إلى حضور الاسطولين البريطانى والفرنسى ، وما انطوى عليه مجيئهما من نذر الشر والعدوان ، إلى مذبحة الاسكندرية التى دبرتها الدسائس الاستعمارية ، إلى مهزلة مؤتمر الاستانة وما تجلى فيه من نقض الانجليز عهودهم فى المسألة المصرية ، ثم اعتدائهم على استقلال مصر وضربهم الاسكندرية بقنابل أسطولهم ، وانتهازهم فرصة الخلاف والانقسام بين الخديو والعرابيين واحتلالهم البلاد بحجة تأييد الخديو ، ووقوع الحرب التى انتهت بهزيمة العرابيين ، يلى ذلك دراسة شخصيات زعماء الثورة والبحث

فى أسباب اخفاقها ، وبه ختام الكتاب .

إن الحديث عن الثورة العرابية و الاحتلال الانجليزى ليس حديثا قديما ، بل هو أقرب الحديث صلة بحالتنا الحاضرة ، لأنه إذا كانت الثورة قد طويت صفحتها منذ خمس وخمسين سنة، فالاحتلال الذى جاء فى أعقابها لا يزال على أسف منا قائما ، حتى اليوم ، ومن واجبنا أن نعرف كيف وقع هذا الاحتلال ، وإن فى حقائق تلك البرهة من الزمن ما يضىء لنا السبيل ويكشف لنا عن كثير من حقائق عصرنا الحاضر ، ويفسر التاريخ بالتاريخ ، أسأل الله أن يلهمنا الاخلاص والتوفيق فى خدمة الوطن العزيز ؟

فبراير سنة ١٩٣٧ — عبد الرحمن الرافعى

اهداء الكتاب

من والد الى ولده

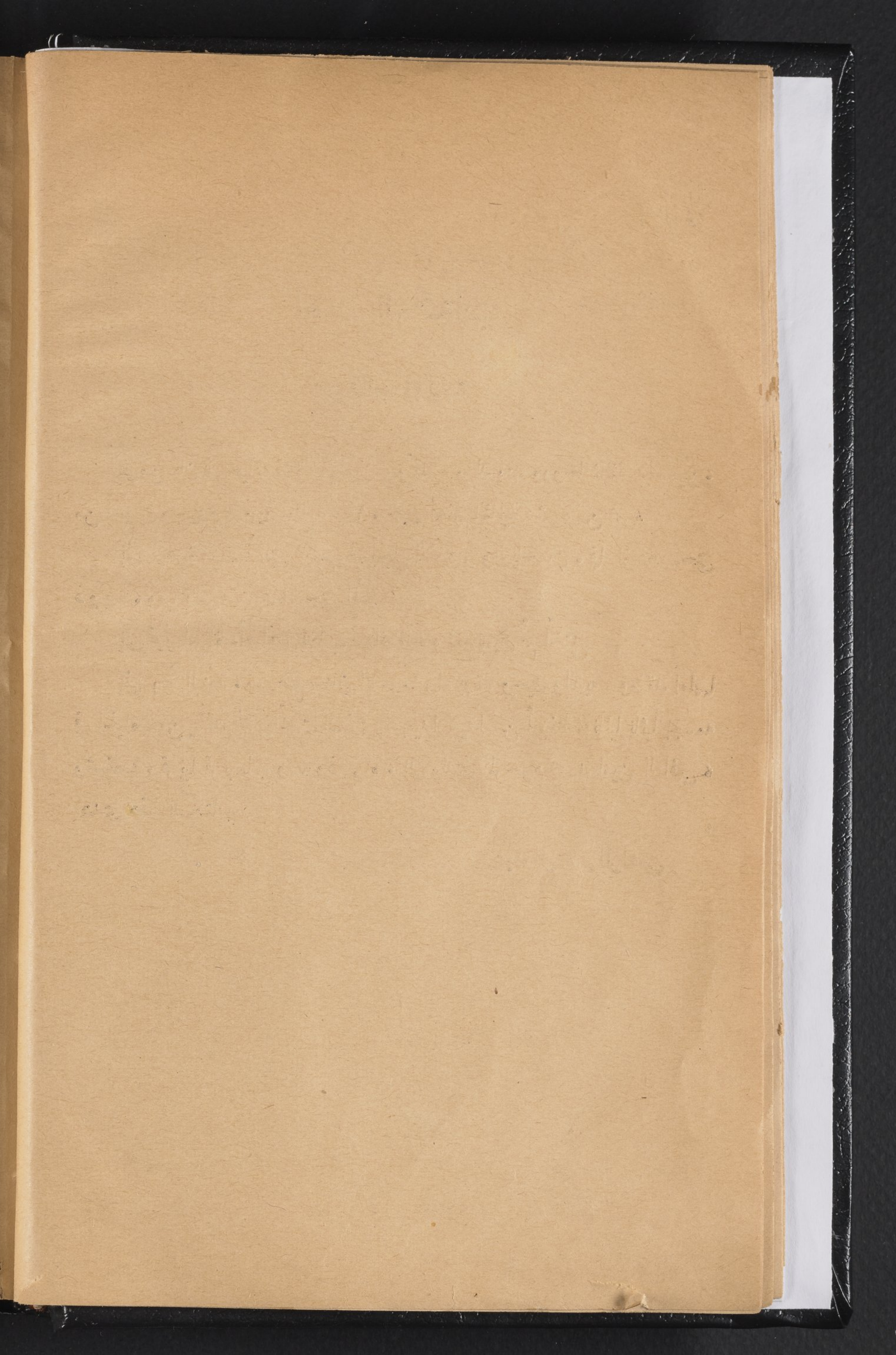
إلى من كان فى حياته قُرَّةَ عَيْنَين ، و قَلْبَ والِدَيْن، وروحاً ثالثةً لِجسمَيْن ، من أسلم الروح يوم ٩ مايو سنة ١٩٣٥ ، حين استتم الثانية عشرة من عمره

إلى الزهرة الغضّة التى كُتِب لها أجل الازهار والرياحين ، فما ازْدهتْ حتى ذَوَتْ ، وما نَشَرَت جمالها حتى انطَوَتْ

إلى نور الحياة ، أضاء على القلب ثم انطفا ، و لَمَع للعين ثم اختفى

إلى رَمْز البنوّة ، وموضع حنان الامومة والابوة ، وحيد والديه ، ومعقد أملهما فى الحياة ، من يرقد الآن تحت الثرى ، بعيداً بعيداً عن أعيننا ، نائياً نائياً بجسمه وشخصه ، قريباً قريباً بروحه وذكراه ، إلى ولدى المرحوم محمد امين الرافعى ، اهدى هذا الكتاب

عبد الرحمن الرافعى



سلسلة تاريخ الحركة القومية

نذكر هنا خلاصة مباحث الأجزاء الثلاثة التى ظهرت من تاريخ الحركة القومية ثم كتاب عصر اسماعيل بجزأيه

الجزء الاول من تاريخ الحركة القومية

مقدمة الكتاب

الفصل الاول — نظام الحكم فى عهد المماليك

« الثانى — تطور نظام الحكم فى عهد الحملة الفرنسية

« الثالث — نظم الحكم التى أسسها نابليون فى مصر

« الرابع — المجمع العلمى

« الخامس — المقاومة الاهلية فى عهد الحملة الفرنسية ، فى الاسكندرية

« السادس — فى البحيرة ـ معركة شبرا خيت ـ نهب القرى

« السابع — فى القاهرة ـ واقعة امبابه أو معركة الاهرام

« الثامن — عود الى الاسكندرية ـ واقعة أبو قير ـ ديوان الاسكندرية

« التاسع — فى رشيد

« العاشر — عود الى البحيرة ورشيد

« الحادى عشر — فى القليوبية والشرقية

« الثانى عشر — عود الى القاهرة ـ سياسة الحفلات

« الثالث عشر — ثورة القاهرة الاولى

« الرابع عشر — فى المنوفية والغربية

« الخامس عشر — فى الدقهلية و دمياط

« السادس عشر — المقاومة فى الوجه القبلى

الجزء الثانى

مقدمة الجزء الثانى

الجزء الثالث

(عصر محمد على)

كتاب عصر اسماعيل

الجزء الاول

الفصل الاول	—	الرجعية فى عهد عباس الاول
« الثانى	—	النهضة الوطنية فى عهد سعيد باشا
« الثالث	—	عصر اسماعيل — سياسته الخارجية
« الرابع	—	قناة السويس
« الخامس	—	السودان فى عهد اسماعيل
« السادس	—	الجيش
« السابع	—	البحرية
« الثامن	—	حروب مصر فى عهد اسماعيل
« التاسع	—	التعليم والنهضة العلمية والادبية

الجزء الثانى

الفصل العاشر	—	أعمال العمران
« الحادى عشر	—	مأساة الديون
« الثانى «	—	الحركة الوطنية والحياة النيابية
« الثالث «	—	خاتمة النزاع بين الخديو اسماعيل والدائنين
« الرابع «	—	نظام الحكم فى عهد اسماعيل
« الخامس «	—	الحالة المالية والاقتصادية
« السادس «	—	الحالة الاجتماعية
« السابع «	—	شخصية الخديو اسماعيل والحكم على عصره

الفصل الاول

حالة مصر فى اوائل حكم الخديو توفيق

نظرة عامة

تقلد محمد توفيق باشا مسند الخديوية يوم الخميس ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ (٦ رجب سنة ١٢٩٦ هـ) ومصر إذ ذاك تجتاز مرحلة من أدق المراحل فى تاريخها القومى ، فالشعب يئن من المظالم والضرائب الفادحة التى عاناها فى عهد اسماعيل ، ويتطلع إلى حكم جديد ينتهى فيه عهد الاسراف والمظالم ، وتخف وطأة الضرائب والمغارم ، والخواطر ساخطة على التدخل الاجنبى فى شؤون مصر وما تعدد من مظاهره ، وتلاحق من أشكاله ووسائله ، فمن انشاء صندوق الدين ، إلى فرض الرقابة الثنائية الانجليزية الفرنسية على مالية مصر ، إلى تغلغل نفوذ الاجانب عامة فى البلاد ، وقد بدأت ثورة الافكار والتطلع إلى الحرية والنظم الدستورية فى اواخر عهد اسماعيل ، وتأصلت فى نفوس الطبقة المثقفة من الامة ، واتسع مداها فى أوائل عهد توفيق ، واتجهت الافكار إلى إقرار تلك النظم والعمل على توطيدها لكى تستقر على أساس مكين.

فالبلاد إذن كانت تتطلع إلى نظام جديد يضع حداً للاسراف والنفوذ الاجنبى ، ويوطد اركان العدل والحرية والدستور ، والناس يأملون فى الخديو الجديد أن يعالج الارتباك المالى الذى نشأ عن قروض اسماعيل ويقر النظم الدستورية التى تكفل حقوق الافراد وحريتهم ، وكان يحدوهم إلى هذا الامل ما اتصف به توفيق باشا من الاستقامة فى حياته الشخصية والبعد عن الاسراف والتبذير ، والرغبة عن الظلم والقسوة ، فلا جرم أن استقبلت الامة خاصتها وعامتها ولايته الحكم بشىء من الغبطة والابتهاج والتطلع إلى اصلاح ما اعوجّ من الشؤون .

وبين هذا وذاك كانت المطامع الاوروبية وبخاصة الانجليزية ترقب تطور الحوادث لكي تحقق اغراضها الاستعمارية في مصر ، وقد بدأت هذه المطامع تتحرك نحو أهدافها من سنة ١٨٧٥ حين اشترت انجلترا أسهم مصر في قناة السويس ، فان هذه المأساة كانت نذيرا بتوثب انجلترا لبسط يدها على البلاد ، وكانت فرنسا تطمع في أن يكون لها من النفوذ في مصر مثل ما لانجلترا أو يزيد ، والدول والجاليات الاجنبية عامة كانت ترمي إلى مد نفوذها المالي والاقتصادي فيها ، وتركيا كانت لا تفتأ تفكر في اغتنام الفرصة لكي تنتقص المزايا والحقوق التي نالتها مصر ، فلا غرو ان كانت البلاد ، كما أسلفنا ، تجتاز مرحلة دقيقة في تاريخها القومي حين ولي أمرها الخديو توفيق

نشأة الخديو توفيق

هو محمد توفيق بن اسماعيل بن ابراهيم بن محمد علي ، ولد يوم الخميس ١٠ رجب سنة ١٢٦٨ هـ (٣٠ ابريل سنة ١٨٥٢) ولما شب وترعرع ألحقه والده بمدرسة المنيل فتلقى فيها العلوم الاولية ، ثم انتقل إلى المدرسة التجهيزية فتلقى فيها علومها ودرس اللغات العربية والفرنسية والانجليزية والتركية والفارسية ، وتزوج سنة ١٨٧٣ بالاميرة أمينة الهامي (ام المحسنين) كريمة الامير ابراهيم الهامي نجل عباس باشا الاول ، ولم يتزوج من غيرها ، وخالف في ذلك سنة أبيه في الاستكثار من الزوجات والحظايا والقيان ، ورزق منها سنة ١٨٧٤ بالامير عباس حلمي (الخديو عباس الثاني) وفي سنة ١٨٧٦ بالأمير محمد علي ، ثم رزق منها بالأميرتين خديجة ونعمت

ولما بلغ التاسعة عشرة من عمره قلده أبوه رياسة المجلس الخصوصي الذي كان بمثابة مجلس الوزراء ثم ولي وزارتي الداخلية والأشغال ومرن قليلا على أحكام الادارات والدواوين ، ثم قلد رياسة الوزارة في ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ عقب سقوط وزارة نوبار باشا حين اشتد النزاع بين اسماعيل والدول الاوربية ، وكانت هذه الوزارة تضم وزيرين أوروبيين ، احدهما انجليزي والآخر فرنسي ، ولم تدم طويلا إذ قام



الخديو محمد توفيق باشا

خديو مصر

من سنة ١٨٧٩ إلى سنة ١٨٩٢

الخلاف بينها وبين مجلس شورى النواب، واستهدفت لحركة معارضة قوية انتهت بسقوطها وتأليف وزارة محمد شريف باشا الاولى فى سنة ١٨٧٩ ، وهى الوزارة التى بقيت تتولى الحكم إلى أن خلع اسماعيل.

فلما ورد النبأ البرقى بخلعه يوم الخميس ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ تلقى توفيق باشا فى اليوم ذاته نبأ اسناد منصب الخديوية اليه ، وكانت سنه إذ ذاك ثمانى وعشرين سنة هجرية إلا ثلاثة أيام ، فاقيمت حفلة تنصيبه فى مساء ذلك اليوم بالقلعة ، وكان يوما مشهودا ، فتوجه من سراى الاسماعيلية (التى كانت دار سكناه) إلى القلعة يصحبه فى عربته اخواه الامير حسين كامل باشا (السلطان فيما بعد) والامير حسن

باشا، وشريف باشا رئيس مجلس الوزراء ، تتبعه عربات الأعيان والكبراء وقناصل الدول ، وابتدأ اطلاق المدافع ايذانا بتحرك الموكب من سراى الاسماعيلية ، واطلقت مائة مرة ومرة ، اتباعا للرسوم المعتادة ، ولما بلغ سراى القلعة جلس فى قاعة التشريفات ، وكان بها كبار العلماء والموظفين والقناصل والاعيان ، وتلقى تهانىء المهنئين بجلوسه على العرش ، وبعد الفراغ من الحفلة اطلقت المدافع ثانية مائة مرة ومرة ، وعاد الخديو إلى سراى الاسماعيلية .

لم يكن فى ماضى توفيق قبل ولايته الحكم ما يسترعى النظر أو يدل على اتجاه معين فى سياسته ، على أن هذا الماضى كان يبعث الامل فى أن يكون عهده خيرا من عهد اسماعيل ، فقد شهد المتاعب التى استهدفت لها البلاد بسبب اسراف أبيه وتورطه فى القروض ، وتولى الوزارة فى ظروف اشتد فيها نفوذ الدول الاوروبية بسبب هـذا الاسراف ، ورأى بعينه ما فرضته انجلترا وفرنسا على أبيه من أن يكون لهما وزيران يمثلانهما ويحميان مصالح الدائنين من الاوروبيين ، وكان له فى استقامته الشخصية وميله إلى الاقتصاد ما يجعله بمنأى عن اخطاء أبيه

على ان ثمة ناحية ضعف فى شخصيته ، وهى انه كان ضعيف الرأى متردداً ، قليل الشجاعة والحزم ، فاستشعر الخوف من النفوذ الاوروبى من يوم توليته الحكم ، وكان همه الاول طوال عهده النزول على ارادة الدول الاوروبية ، ولم يكن مؤمناً بالنظام الدستورى ، بل كان فى خاصة نفسه من انصار الحكم المطلق ، ومن ذلك كله تولدت فى عهده الازمات والمشاكل التى جاوزت فى خطورتها وعواقبها ماحدث فى عهد أبيه ، وفى الحق ان اسماعيل كان أكثر شجاعة واقداما من توفيق ، ولو كان توفيق يجمع الى خصاله الطيبة شجاعة أبيه ، وجرأته ، وعلو همته ، لنجت البلاد من الكوارث التى وقعت فى عهده ، ولتغير مجرى التاريخ القومى الى خير مما كان وأقوم

تأليف وزارة شريف باشا (الثانية)

كان محمد شريف باشا ، الوزير المشهور ، رئيسا للوزارة حين ولى توفيق باشا الحكم ، فقدم استقالته جريا على العادة المتبعة عند تغيير ولى الأمر ، ولكن توفيق باشا رغب اليه فى البقاء وتأليف الوزارة كرة أخرى ، وكتب اليه فى هذا الصدد بتاريخ ٢ يوليه سنة ١٨٧٩ كتابا رقيقا يؤكد فيه ثقته ويعرب عن آماله فى الاصلاح قال فيه (١) :

« ياوزيرى العزيز :

« لقد استعفت الوزارة فأكلفك بتشكيل وزارة جديدة ، ولا أزيدك بحقيقة الحال علما .

«ولما قضت العناية الأزلية بتوليتى أمر بلادى جعلت علىَّ واجبات ليس من همى الآن النهوض بها بأمانة وشهامة على علمى بمقدار صعوبتها وجسامة المطاليب المتراكمة علىَّ مع الارتباك والفترة المالية التى انزعجت منها الخواطر إذ وقفت حركة التجارة وأوجدت فترة فى البلاد لم تقع فى مصر من قبل ، على أنى عظيم الميل الى بلادى شديد الرغبة فى تحقيق آمال الأمة التى أظهرت السرور بولايتى وفى اخراجها من هذه الحال السيئة ، ومع هذه العواطف فانى عازم عزماً أكيداً على بذل الجهد وصرف الهمة الى التماس أحسن الوسائل لازالة هذا الاختلال المفسد لكثير من المصالح ، وذلك بتقرير الاقتصاد الحق القانونى فى نفقات الحكومة ورعاية الامانة والاستقامة فى الخدم العمومية واصلاح شؤون الهيئة القضائية والهيئة الادارية ، تلك هى الوسائل الأولى التى يهمنى اتخاذها لتقوى بها المملكة على استرجاع قوتها وتوسيع موارد ثروتها

---

(١) نشر أصل الكتاب بالفرنسية فى جريدة المونيتور اجبشيان (الجريدة الرسمية الفرنسية للحكومة) عدد ٣ يوليه سنة ١٨٧٩ ، وتعريبه فى كتاب مصر للمصريين لسليم خليل نقاش ج ٤ ص ١٠

وانجاز وعودها ووفاء عهودها ، الا أن ادراكى لهذه الغاية التى هى موضوع آمالى يتوقف على مساعدة الأمة بجملتها ووجود الغيرة الوطنية فى قلوب مأمورى الحكومة وصدق العزيمة فى الذين يساعدوننى على إدارة الاعمال مسئولين عما يفعلون ، ويقينى أن لا أفقد هاته المساعدات ولا أعدم من الله الكريم مدداً ، وأنك ستنهض بما كلفتك به على الوجه الموافق لنيتى وللغاية التى أسعى اليها، فاقبل ياوزيرى العزيز تأييد مودتى الصادقة »

(محمد توفيق)

لبى شريف باشا دعوة الخديو وألف الوزارة فى ٣ يوليه سنة ١٨٧٩ (١٣ رجب سنة ١٢٩٦ هـ) كما يأتى : شريف باشا للرياسة والداخلية والخارجية . اسماعيل أيوب باشا . للمالية (وكان وكيلها) . على غالب باشا للحربية (وكان مديراً للمنوفية) ، محمود سامى باشا البارودى للمعارف والاوقاف (وكان مأمور ضبطية — محافظ — العاصمة) . مصطفى فهمى باشا للاشغال (وكان محافظا للاسكندرية) . مراد حلمى باشا للحقانية وكان رئيس محكمة مصر المختلطة [1]

وأصدر الخديو الامر الآتى إلى شريف باشا باعتماد تأليف الوزارة :

« حيث إنه بناء على ما اقتضته ارادتنا وأمرنا دولتكم به شفاهياً من استقراركم بوظيفة رياسة مجلس النظار مع بقاء نظارتي الداخلية والخارجية بعهدتكم وإجراء انتخاب هيئة جديدة بمعرفتكم ، قد استنسبتم تعيين اسماعيل أيوب باشا لنظارة المالية وعلى غالب باشا لنظارة الجهادية ومصطفى فهمى باشا لنظارة الاشغال العمومية ومحمود سامى باشا لنظارة المعارف والاوقاف ومراد حلمى باشا لنظارة الحقانية فصار استحسان ذلك بطرفنا وبتاريخه صدرت أوامرنا للمشار اليهم بتعيينهم فى تلك النظارات ولزوم إصدار هذا لدولتكم اشعارا بما ذكر » [2]

كانت هذه الوزارة ثانية الوزارات التى تولى شريف باشا رآستها ، ولذلك

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٥ يوليه سنة ١٨٧٩

(٢) مجموعة الدكريتات والاوامر العالية قسم أول ص ١٠٢

أسميناها وزارة شريف باشا الثانية (١) ، وقد أبدى الخديو نحوها عطفاً كبيراً، ولم يكتف بالكتاب الرقيق الذى بعث به إلى شريف باشا حين عهد اليه رآستها ، بل أصدر بعد تأليفها « أمراً سامياً » أوضح فيه برنامجه فى الحكم وهو يعد بمثابة خطاب عرش للخديو الجديد، قال فيه :

« إن العناية الالهية سلمت زمام الحكومة المصرية الى يدنا ، فضلا منها وإحسانا، فقد تشرفنا بأمر شريف بذلك من متبوعى الافخم وسلطانى الاعظم نصره الله، فهذه نعمة لا يؤدى شكرها الا بحسن القيام بأداء وظائف ذلك المقام، وهذا إنما يكون بتوفيقه تعالى ، فعلى السعى والاجتهاد فى تمشية مصالح العباد وإدارة أمور الحكومة على محور الاستقامة ، وإنى أعلم أن المقام صعب ، لكن بحسن إخلاصى وبما رأيته من حسن القبول من الناس جميعا خصوصا من سكان الديار المصرية عموما ومن المأمورين كافة أعتقد ان ذلك الصعب يهون ويحصل التيسير ، ولعلمى ان الحكومة الخديوية يجب أن تكون شورية ونظارها مسئولين فانى اتخذت هذه القاعدة للحكومة مسلكا لا أحول عنه ، فعلينا تأييد شورى النواب ، وتوسيع قوانينها ، لكى يكون لها الاقتدار فى تنقيح القوانين وتصحيح الموازين وغيرها من الامور المتعلقة بها ، وبحسب مقتضيات الاحوال صار انتخاب هيئة جديدة بمعرفتكم وتحت رياستكم وإنى معتقد فى مأمورى الحكومة المصرية الصدق والاستقامة ، ومؤمل بأنهم يسيرون فى المستقبل بالسيرة المرضية ، ويعرفون أن أعظم الغنى غنى النفس ، وأعلى الشرف شرف العفة ، وأغلى الحلى حلية الاستقامة ، وأقوم الطرق طريق الحق والعدالة .

---

(١) وزارته الاولى تألفت أواخر عهد اسماعيل فى ابريل سنة ١٨٧٩ وبقيت حتى خلعه وكانت مؤلفة كما يأتى: شريف باشا للرياسة والداخلية والخارجية. اسماعيل راغب باشا للمالية. شاهين باشا كنج للحربية والبحرية. محمد زكى باشا للاشغال. ذو الفقار باشا للحقانية. محمد ثابت باشا للمعارف والاوقاف. عمر باشا لطفى لتفتيش عموم الاقاليم

«فأول مايجب المبادرة اليه من الامور هو دفع المشكلات المالية التى هى منشأ الصعوبات كلها ، فيلزم بذل المساعى المقتضاة لايصال الحقوق إلى أربابها مع ملاحظة مصاريف الحكومة ، وهذه المسألة وان كانت صعبة بسبب المضايقة الحاصلة لكن مأمولى حصول التخلص منها باتخاذ التدابير الحسنة ، ولا شك أنكم تبذلون فى ذلك جهدكم بالاتحاد مع سائر النظار ، ويجب علينا اصلاح المحاكم والمجالس لانها هى ملجأ أرباب الحقوق ، وبها يأخذ الضعيف حقه من القوى ، وينجو الرشيد من جور الغوى ، ويجب علينا أيضا دوام السعى فى تعميم التربية العمومية لتنوير أذهان الاهالى بتحسين حال المدارس وتنسيق نظامات مفيدة لها على الوجه المرغوب ، وأيضا يجب الاهتمام بالاشغال العمومية النافعة وتوسيع دائرة الزراعة لانها منبع الغنى فى القطر المصرى ، والتجارة أيضا مما يلزم الاعتناء بشأنها والسعى فى تكثيرها واعطاء كمال الحرية لها ، هذا مع الاهتمام باصلاح مايلزم اصلاحه من أصول الادارة فى جهات الحكومة بأجمعها وإراحة العباد على قدر الامكان ، فهذه اظنها سبل الرشاد ومناهج العدل والسداد ومسالك تدبير الممالك فى كافة الاقطار ، فالامل أن تصرفوا هممكم فى رؤية أمور الحكومة متحدين فى القلوب متفقين فى الافكار ، وفقنا الله الى مافيه الخير والصلاح انه ولى التوفيق» . (١)

وأول مايلفت النظر فى هذا الخطاب تأييد الخديو للنظام الدستورى واعتزامه العمل بمبادئه والوعد بتوسيع سلطة مجلس شورى النواب لكى يكون الوزراء مسئولين أمامه ويتسنى له تعديل القوانين وتعديل الميزانيات ، ولو صدقت نيته فى هذه الاغراض لانتظمت الاحوال واستقر هذا النظام ، وكان بقاء شريف باشا على رأس الوزارة من العوامل المهيئة لاقراره ونجاحه ، فليس يخفى أنه بدأ فى أواخر عهد اسماعيل يحقق آمال البلاد من هذه الناحية ، فألف وزارته الاولى فى ابريل سنة ١٨٧٩ على قاعدة مسئولية الوزارة أمام مجلس شورى النواب ، ووضع دستورا جديدا على أحدث المبادى العصرية عرضه إذ ذاك على مجلس النواب ، ولكن الازمة السياسية التى انتهت

(١) الوقائع المصرية عدد ٥ يوليه سنة ١٨٧٩



محمد شريف باشا

مؤسس النظام الدستورى فى مصر

١٨٢٦ — ١٨٨٧(١)

بخلع اسماعيل حالت دون صدور المرسوم الخديوى بانفاذه ، ولو سارت الامور سيرا حسنا لبادر توفيق باشا إلى اعلان هذا الدستور وانفاذه ، وبذلك كان يبدأ عهده بعمل جليل يوطد دعائم الشورى ويكسبه محبة الشعب وثقته وينهض بالبلاد نهضة سلمية خالية

---

(١) ترجمناله فى كتاب «عصر اسماعيل» ج ٢ ص ٢٤٤

من العنف والثورة ، ولكن توفيق باشا لم يكن فى خاصة نفسه يميل إلى الدستور كما أسلفنا، وهو على ما اتصف به من ضعف العزيمة والتردد وقلة الحزم والهمة فانه كان يحرص على السلطة المطلقة جهد استطاعته ، ومن هنا شجر الخلاف بينه وبين شريف باشا ، فان شريفا كان من أنصار النظام الدستورى ، بل هو مؤسس هذا النظام فى مصر ، أما توفيق باشا فقد كان من أنصار الحكم المطلق ، وقد بقى محتفظا بالسلطة المطلقة معتصما بها مدة سنتين ، ولو استطاع أن يستبقيها أكثر من ذلك لفعل ، ولكنه اضطر فى سبتمبر سنة ١٨٨١ الى النزول عن سلطانه المطلق تحت تأثير ثورة الجيش كما سيجىء بيانه .

وقد يبدو عجباً أن يعلن الخديو فى كتابه إلى شريف باشا تأييده للنظام الدستورى ، ثم يعمل على نقيض ذلك ، ولكن هذا التناقض بين القول والعمل من الامور المألوفة فى حكومات الاستبداد ، ومما قوى فى نفسه نزعة الاستبداد رغبته فى اكتساب ثقة وكلاء الدول ، وخاصة قنصلى انجلترا وفرنسا ، فانهما لم ينظرا بعين الرضا والاطمئنان إلى اقرار الدستور فى مصر ، ولا إلى تخويل مجلس النواب سلطة تعديل الميزانية ، فوافق هذا الاتجاه هوى فى نفسه .

لم يكن توفيق باشا يميل إذن إلى بقاء شريف فى الوزارة طويلا لاختلافهما فى النزعة ، واستمساك شريف بسياسته فى تقرير النظام الدستورى ، ولكن توفيق أراد أن تمر الأيام الاولى من عهده فى مجراها من الهدوء والسلام ، فاستبقى شريف باشا ريثما تنتهى تلك الفترة

فرمان ٧ اغسطس سنة ١٨٧٩ . وما فيه من القيود

وكان الخديو قلقا على مركزه لتأخر مجىء الفرمان السلطاني باسناد الخديوية اليه جريا على العادة المتبعة فى ذلك العصر ، وكثرت الاشاعات والاقاويل فى تعليل هذا التأخر ، وذهب الناس فى ذلك مذاهب شتى وأرجفوا به ، وواقع الأمر أن تركيا أرادت أن تنتقص من حقوق الخديوية المصرية متنهزة فرصة خلع الخديو اسماعيل

بارادة سلطانية ، فزعمت أن لها حق تعديل المزايا التى اعترفت بها من قبل فى فرمان ٨ يونيه سنة ١٨٧٣ (١٣ ربيع الثاني سنة ١٢٩٠ هـ) المسمى بالفرمان الجامع ، لما اشتمل عليه من أقصى المزايا التى نالتها مصر من تركيا ، ولكن انجلترا وفرنسا طلبتا بلسان سفيريهما بالاستانة أن تطلعا على نص الفرمان الجديد قبل اعلانه ، وأبلغتا الباب العالى انهما لا تقبلان من السلطان استرداد المزايا التى أقرتها تركيا فى فرماناتها السابقة، ولم تكن الدولتان تقصدان فى ذلك صالح مصر ، بل كانتا تبغيان أن لا يزداد نفوذ تركيا فيعرقل مطامعهما فيها ، وقد رضيت الحكومة التركية أن تطلع السفيرين على مشروع الفرمان ، وأن لا تجرى فيه من التعديلات إلاّ ما تقره الدولتان ، وبعد مفاوضة بينهما وبين وزارة الخارجية العثمانية صدر الفرمان إلى توفيق باشا بتاريخ ٧ اغسطس سنة ١٨٧٩ (١٩ شعبان سنة ١٢٩٦ هـ) وقد احتوى تعديلات تنتقص المزايا التى نالها الخديو اسماعيل فى فرمان ٨ يونيه سنة ١٨٧٣ ، وهذه التعديلات هى :

(١) فيما يتعلق بحق مصر فى عقد المعاهدات مع الدول الاجنبية ، قُيِّد الخديو بوجوب ابلاغ نصوص هذه المعاهدات إلى الباب العالى قبل نشرها ، — ولم يكن هذا القيد واردا فى فرمان سنة ١٨٧٣ .

(٢) حُدِّد عدد الجيش المصرى بثمانية عشر ألف جندى فى وقت السلم ، وكان فرمان سنة ١٨٧٣ يطلق عدده من كل قيد .

(٣) قُيِّد حق الخديو فى الاستدانة ، فحظر عليه عقد القروض إلاّ إذا كان الغرض منها تسوية الحالة المالية الحاضرة وأن تعقد بموافقة دائنى مصر

وقد قبلت الدولتان هذه القيود ، إذ لم تريا فيها ما ينافى مصالحهما

وبعد أن صدر الفرمان على النحو المتقدم ، حمله إلى مصر مندوب عن السلطان عبد الحميد ، وهو على بك فؤاد باشكاتب المابين الهمايونى ، فتلى بالقلعة بديوان الغورى يوم ١٤ اغسطس سنة ١٨٧٩ (٢٦ شعبان سنة ١٢٩٦ هـ) أى بعد تولية توفيق باشا للاريكة الخديوية بنحو شهرين ، وقد تضمن تأييد قاعدة توارث العرش الواردة فى فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ (١٢ محرم سنة ١٢٨٣ هـ) القاضى بانتقال مسند خديوية

مصر وملحقاتها وقائمقاميتى سواكن ومصوع إلى أكبر أولاد اسماعيل، ومن هذا إلى أكبر أبنائه ، ثم اشتمل على التعديلات المتقدم ذكرها، مع تسويغها بان الامتيازات التى نالتها الخديوية المصرية بموجب فرمان سنة ١٨٧٣ قد ترتبت عليها المشاكل الحاضرة ، قال فى هذا الصدد : « وقد ظهر ان بعض أحكام الفرمان العلى الشأن المبنى على تسهيل هذه المقاصد الخيرية المبين فيه الامتيازات الحائزة لها الخديوية المصرية قديماً نشأ منه الاحوال المشكلة الحاضرة المعلومة فصار تثبيت المواد التى لا يلزم تعديلها من هذه الامتيازات وتأكيدها وصار تعديل المواد المقتضى تبديلها وتعديلها وإصلاحها (١) » وذكر الامتيازات التى أثبتها وهى :

الاستقلال الداخلى التام ، أى حق الحكومة المصرية فى سن القوانين والنظامات الداخلية على اختلاف أنواعها ، ثم عقد المعاهدات التجارية مع الدول الاجنبية والمعاهدات الخاصة بتنظيم علاقات الاجانب بالحكومة والبوليس ، واشتمل على التعديلات الثلاثة المتقدم ذكرها ، ثم نص على وجوب دفع الجزية السنوية لتركيا ومقدارها ٧٥٠٠٠٠ جنيه عثمانى (٦٨١ر٤٨٦ ج مصرى) وعلى عدم جواز التنازل عن الامتيازات التى أعطيت لمصر ولا التنازل عن أى جزء من الاراضى المصرية أو تركها إلى الغير ، وهذا النص الاخير له أهميته فى بطلان قرار الحكومة الصادر سنة ١٨٨٤ باخلاء السودان، وبطلان الاتفاقات التى عقدتها مصر مع الدول الاستعمارية بعد الاحتلال وتنازلت فيها عن جزء من أملاكها فى السودان وبخاصة اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

انقاص المخصصات الخديوية

وبدت رغبة الخديو توفيق فى الاقتصاد واجتناب الاسراف فيما حدده لنفسه وللعائلة الخديوية من المخصصات السنوية ، فقد خصص له مجلس الوزراء ١٠٠٠٠٠ جنيه مصرى ولوالدته ٣٥٠٠٠ جنيه ولحرمه ٢٠٠٠٠ جنيه ولأبيه الخديو السابق

(١) عن الفرمان المنشور فى الوقائع المصرية عدد ١٦ اغسطس سنة ١٨٧٩

اسماعيل باشا ٣٠٫٠٠٠ جنيه ولوالدته ٢٥٫٠٠٠ جنيه ولزوجاته ٣٦٫٠٠٠ جنيه ولكريمته الأميرة توحيده هانم ١٨٫٠٠٠ جنيه ولكل من نجليه الامير حسين باشا كامل والامير حسن باشا ١٨٫٠٠٠ جنيه ، ومجموع ذلك ٣٠٠٫٠٠٠ جنيه ، فلما رفع اليه القرار بذلك تنازل لوالده عن ٢٠٫٠٠٠ جنيه تضم إلى مرتبه وأبطل ما كان مخصصا لوالدته وحرمه وقدره ٥٥٫٠٠٠ جنيه ، فنزلت بذلك مخصصات العائلة الخديوية إلى ٢٤٥٫٠٠٠ جنيه (١) ، وكان هذا مثلا حسنا فى الاقتصاد ومساعفة للبلاد فى محنتها المالية، وقد زادت هذه المخصصات فى ميزانية ١٨٨٠ كما سيجىء بيانه (ص ٤٧)

استقالة وزارة شريف باشا

لم يكد الخديو توفيق يطمئن على مركزه بورود الفرمان السلطانى حتى أعلن رغبته فى التخلص من شريف باشا ، فلقد غادر مندوب السلطان القاهرة قاصدا الاستانة يوم ١٧ اغسطس سنة ١٨٧٩ ، وبعد غروب ذلك اليوم استدعى الخديو شريف باشا والوزراء فوفدوا عليه واجتمعوا به ، وبعد انتهاء الاجتماع قدمت الوزارة استقالتها ، فكانت الاستقالة مفاجأة قوبلت بالدهشة ، لأن شريف باشا كان حائزا ثقة الخديو حتى ورد الفرمان ، ولم يتبين الناس أسباب الاستقالة ، وهى ترجع فى واقع الأمر الى استمساك شريف ببرنامجه الدستورى ومخالفة الخديو اياه فى وجهة نظره ، وثمة سبب آخر أغرى الخديو بوزيره الامين ، وهو عدم اطمئنان وكلاء الدول — وخاصة قنصلى انجلترا وفرنسا — الى بقائه فى الوزارة لميوله الدستورية فاوعزا الى الخديو أن ينفض يده منه اذ لم يكن يروق لهما اقرار النظام الدستورى فى البلاد .

كان مجلس شورى النواب مؤجلا فى بداية عهد الخديو توفيق ، اذ كانت أخرى جلساته يوم ٦ يوليه سنة ١٨٧٩ (١٦ رجب سنة ١٢٩٦) (٢) ، وقد قررت الحكومة

---

(١) الوطن عدد ٥ يوليو سنة ١٨٧٩ . مذكرات عرابى ص ٦٠ . مصر للمصريين ج ٤ ص ١٠

(٢) عصر اسماعيل ج ٢ ص ٢٢٧ والوقائع المصرية عدد ١٣ يوليه سنة ١٨٧٩

وقتئذ تأجيل اجتماعه إلى أجل غير مسمى ، حتى يتم النظر فى مشروع الدستور وقانون الانتخاب اللذين وضعهما شريف باشا فى أواخر عهد اسماعيل ، فسعى شريف فى استمالة الخديو واقناعه باصدار هذا الدستور ، وطلب اليه تشكيل مجلس النواب تنفيذاً لما وعد به فى كتابه اليه حين ألف الوزارة ، فخالفه الخديو فى وجهة نظره ورفض طلبه متعللا بعدم موافقة قنصلى انجلترا وفرنسا (١) ، فقدم شريف باشا استقالته ، وتعاهد هو وزملاؤه الوزراء على ألا يقبلوا الدخول فى وزارة جديدة الا اذا أجيب طلبهم وتألف مجلس النواب ، وقد كان هذا عهدا جليلا من أعضاء الوزارة ، ولعله أول عهد من نوعه فى حياة مصر الدستورية ، فان اجتماع الوزراء على أن لا يحكموا البلاد من غير دستور هو مثل عالٍ فى الاستمساك بالمبادىء القويمة وتضحية المناصب فى سبيل الواجب القومى

ولقد برّ الوزراء بعهدهم ، ما عدا اثنين منهم وهما محمود سامى باشا البارودى ، ومصطفى فهمى باشا ، فقد نقضا العهد ورضيا أن يشتركا فى الوزارة التى أعقبت وزارة شريف ، ثم فى وزارة رياض باشا ، وكان أول برنامج لها وقف الحياة النيابية وصرف النظر عن الدستور ، ومن تهكم الاقدار أن محمود سامى باشا البارودى الذى نكث عهده فى الاستمساك بالحكم النيابى ، وارتضى الاشتراك فى وزارة حكمت البلاد حكما مطلقا زهاء سنتين ، هو الذى صار فيما بعد من أكبر زعماء الثورة العرابية ، وكان من الناعين على شريف باشا تهاونه فى أمر الدستور (فى عهد وزارته الثالثة) ،

---

(١) هما المسيو تريكو Tricou معتمد فرنسا وقنصلها العام والسير لاسل Lascelles معتمد انجلترا ، ثم عين السير ادوار ماليت Edward Malet السكرتير الاول للسفارة الانجليزية فى الاستانة معتمدا لانجلترا وقنصلا عاما لها فى مصر وتسلم مهام منصبه فى نوفمبر سنة ١٨٧٩ على عهد وزارة رياض باشا وبقى يشغل هذا المنصب حتى انتهاء الثورة العرابية واحتلال الانجليز مصر إذ خلفه السير ايفلين بارنج (اللورد كرومر) فى مايو سنة ١٨٨٣ . وعين البارون دى رنج De Ring معتمدا لفرنسا وقنصلا عاما لها فى ديسمبر سنة ١٨٧٩ ، وكلاهما بدرجة وزير مفوض

واشترك هو والعرابيون فى اكراهه على لاستقالة (فبراير سنة ١٨٨٢) كما سيجىء بيانه متذرعين بهذه الحجة الواهية ، على حين كانت الاطماع فى رآسة الوزارة هى التى أثارت عليه هذه الحملة .

تأليف وزارة يرأسها الخديو

بعد أن استقالت وزارة شريف باشا ، الف الخديو وزارة من غير رئيس ، وتولى هو رآستها ، وأعضاؤها هم : منصور باشا يكن للداخلية . على حيدر باشا للمالية . ذو الفقار باشا للحقانية . مصطفى فهمى باشا للخارجية . محمد مرعشلى باشا للاشغال . عثمان رفقى باشا للحربية والبحرية . محمود سامى باشا البارودى للاوقاف . على ابراهيم باشا للمعارف (١)

الغاء مجلس النظار

كان تأليف وزارة يرأسها الخديو بدعة فى مناهج الحكم ، ونقضاً للنظام الذى تقرر فى مرسوم ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ (٢) القاضى بانشاء مجلس النظار ، وأن يتولاه رئيس منهم ، فتشكيل الوزارة الجديدة من غير رئيس يشعر بنية الخديو الاستبدادية ، واعتزامه الرجوع إلى طريقة اسماعيل القديمة من تعيين وزراء لا تتألف منهم هيئة مستقلة ، بل كانوا كسكرتيرين له ، وقد بدت هذه الرغبة فى البيان الذى نشرته « الوقائع المصرية » فى صدد ذلك التغيير وهذا نصه :

« بناء على استعفاء حضرة دولتلو شريف باشا رئيس مجلس النظار الغيت هذه الرياسة ، وصدرت الارادة السنية فى ٣٠ شعبان سنة ١٢٩٦ (١٨ اغسطس سنة ١٨٧٩) بأن كل ناظر يكون مسئولا عن جميع الامور المختصة بنظارته ، ومن الآن فصاعدا ستجرى رؤية جميع المعضلات بمجلس عالٍ ينعقد تحت رياسة الجناب الخديوى (٣) »

---

(١) الوقائع المصريه عدد ٢٤ اغسطس سنة ١٨٧٩

(٢) هو المرسوم الذى أصدره اسماعيل لنوبار باشا بانشاء مجلس النظار .

(٣) الوقائع المصرية عدد ٢٤ اغسطس سنة ١٨٧٩

فهذا البيان معناه الغاء مجلس النظار والغاء رآسته ، والغاء النظام الذى تأسس على مقتضاه ، وقد تأيد هذا المعنى بالكتاب الذى بعث به الخديو إلى كل من الوزراء الذين أقامهم ، إذ جاء فيه :

« بما أن مجلس النظار صار لغوه وإبطاله وتقرر لدينا أن كل مينستر (ناظر) يكون مسئولا عن الاشغال المنوطة بادارة نظارته ، وأن المواد التى كان جاريا تقديمها ورؤيتها بذلك المجلس ، هذه من الان فصاعدا يكون النظر فيها بمجلس يجرى انعقاده بمعيتنا من النظار تحت رآستنا ، وكل من النظار إذا وجد عنده أشياء من هذا القبيل يستصحب معه أوراقها ومعلوماتها عند حضوره إلى المجلس لأجل رؤيتها ، وحصول المداولة عنها حسب اللازم ، فعلى هذا وما هو معلوم لدينا فيكم من كمال اللياقة والاهلية قد عيناكم ناظرا على ديوان .... وأصدرنا أمرنا هذا لكم للمعلومية والمبادرة فى مباشرة مأموريتكم هذه بكمال الاعتناء والاهتمام على الوجه المرغوب كما هو مطلوبنا » (١)

اعادة الرقابة الثنائية

ان الرقابة الثنائية قد فرضت على المالية المصرية فى عهد اسماعيل بمقتضى المرسوم الصادر فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، وعين إذ ذاك رقيبان أوروبيان باسم « مفتشين عموميين » وهما المستر رومين Romaine مراقباً انجليزياً على الايرادات ، والبارون دى مالاريه De Malaruet مراقباً فرنسياً على المصروفات ، فلما تألفت وزارة نوبار باشا الاولى فى ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ وفيها وزيران أوروبيان وقف العمل مؤقتا بنظام الرقابة الثنائية اكتفاء بالوزيرين الاوروبيين ، على أن تعود الرقابة إذا فصل أحد الوزيرين الاجنبيين من غير موافقة حكومته ، وبعد استقالة وزارة نوبار باشا ثم وزارة توفيق باشا ، تألفت وزارة شريف باشا الوطنية فى أواخر عهد اسماعيل وليس فيها وزير أوروبي ، فعرض على الدولتين الانجليزية والفرنسية اعادة الرقابة الثنائية ،

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٤ اغسطس سنة ١٨٧٩

ولكن الأزمة السياسية كانت قد اشتدت بين الخديو اسماعيل والدول ، فلم يعين الرقيبان ، وانتهت بخلع اسماعيل

فلما تولى توفيق باشا الحكم أصر على أن تكون الوزارة خالية من وزراء أوروبيين مقابل اعادة الرقابة الثنائية ، فتألفت وزارة شريف باشا وكذلك الوزارة التى رأسها الخديو دون أن يكون فيهما وزيران أوروبيان ، وفى عهد الوزارة الاخيرة أصدر الخديو مرسوما فى ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩ باعادة العمل بنظام الرقابة الثنائية كما تقررت فى مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ وتعيين السير افلن بارنج Evelyn Baring (اللورد كرومر) مفتشاً (رقيبا) على الايرادات بدلا من المستر رومين ، والمسيو دى بلنيير De Blignieres رقيبا على الحسابات والدين العمومى بدلا من البارون دى مالاريه [١] وكان هذا التعيين بترشيح الدولتين الانجليزية والفرنسية

نفى السيد جمال الدين

وقد نهجت هذه الوزارة ، فى مدتها القصيرة ، منهج الاستبداد والاضطهاد ، وكان أبرز عمل لها نفى السيد جمال الدين الافغانى من مصر بقرار صدر من مجلس الوزراء ، وقد أذاعت الوزارة بلاغاً رسمياً من ادارة المطبوعات بتاريخ ٢٦ اغسطس سنة ١٨٧٩ سوغت فيه نفى السيد بعبارات جارحة ملؤها الكذب والافتراء [٢]

وزارة رياض باشا

٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩

كان رياض باشا فى أوروبا حين قدم شريف باشا استقالته ، فلما الف الخديو الوزارة أرسل فى استدعائه ، ففهم الناس أن نية الخديو قد اتجهت إلى

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩

(٢) نشر هذا البلاغ فى الوقائع المصرية عدد ٣١ اغسطس سنة ١٨٧٩ — يراجع كتابنا « عصر اسماعيل » ج ٢ ص ١٦١ و ١٧٤

اسناد وزارة الداخلية اليه ، على أنه فى الحقيقة كان ينوى أن يعهد اليه تأليف وزارة جديدة

جاء رياض باشا إلى الاسكندرية يوم ٣ سبتمبر سنة ١٨٧٩ وذهب منها إلى القاهرة ، وقابل الخديو ، وتبادلا الآراء فيما يكون عليه نظام الحكم ، وفى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ عهد اليه الخديو تأليف وزارة جديدة ، وبعث اليه فى اليوم نفسه بكتاب بالفرنسية يبين فيه القواعد التى يسير عليها ، فأعاد هيئة مجلس النظار ، بعد الغائها ، واحتفظ لنفسه بحق حضور جلساته ، وتولى رآسته عند الاقتضاء ، ومن ذلك الحين جرت العادة بأن تعقد جلسات المجلس تارة برآسة ولى الأمر ، وطورا برآسة رئيس النظار ، قال فى كتابه

« عزيزى رياض باشا :

« انى لما اخذت اخيرا زمام رياسة مجلس النظار بيدى لم يخطر بفكرى اعادة الحكومة الشخصية ، وانما كان ذلك بالنظر لاحتياجات الوقت مع الرغبة فى تقريب وتأييد العلاقة المحكمة بينى وبين أعضاء هيئة النظار ، ولم يخطر ببالى أن يكون ذلك أمرا قطعيا ، ولا أمرا مخالفا للاصول التى اتخذتها منذ اخذى بزمام الحكومة ، اعنى الحكم بالاشتراك مع نظارى وبواسطتهم ، وهذه الاصول من مقتضى الأمر الصادر بتاريخ ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ ولا يتعلق بى أن لا تكون مرعية الاجراء علي الدوام ، ولا يخفى على سعادتكم ما انطوى عليه ضميرى فى هذا الخصوص كما لا يخفى عليكم أفكارى المتعلقة بأمر الاستقامة والتقدم والنظام والاقتصاد التى اتمنى نجاحها وانتشارها فى ادارة المملكة

« وانى لمتيقن انكم مشتركون معنا فى هذه الافكار والتصورات ، وانكم عازمون عزما قويا على بذل مجهودكم فى تنفيذ هذه الأفكار بالتمام ، وانى لاعرف درجة اخلاصكم وحسن طويتكم بالنسبة لخدمة الوطن ومراعاة قوانينه ونظاماته ، مع رغبتكم فى بذل المجهود بحفظ حقوقه ، ولهذا فانى مع ثقتى وحسن يقينى فيكم ، أكلفكم بتشكيل هيئة نظارة جديدة ، واحلت رياسة مجلس النظار على عهدتكم ،

حافظا لنفسى حق الحضور فى جلساته وتولى رياسته عند الاقتضاء ، وانى لمتيقن انكم ستعتنون كل الاعتناء فى انتخاب رفقائكم النظار ثم ترفع اسماؤهم الينا لأصدق على توظيفهم ، وبعد أن تشكل هيئة النظار تأخذ فى الاشغال على مقتضى ما نص عليه فى الأمر الصادر المؤرخ فى ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ ، فانه لايزال مرعى الاجراء فى جميع أحكامه التى لا يعتريها تغيير بأمرنا هذا ، وان المحافظين والمديرين ومأمورى الضبطيات ووكلاء النظارات وكتاب أسرارها ومفتشى الاقاليم ومديرى الادارات المهمة لا يكون نصبهم ولا عزلهم إلا بعد المداولة فيه بمجلس النظار والتصديق عليه من لدنا ، وأما باقى الموظفين فيكون تنصيبهم وعزلهم بمقتضى اوامر تصدر رأسا من نظارهم الذين هم تابعون لهم ، ولا يخفى عليكم اننا فى شاغل من المسائل المهمة ، وقد دعتنى الحاجة إلى ان اذكركم من جملة تلك المسائل بأهمية ترتيب ميزانية الايرادات والمصروفات السنوية بطريقة منتظمة ، وبالترتيب النهائى المختص بالتحصيل الذى هو شديد الارتباط بالميزانية ، وبتنظيم حالة المالية المتأخرة المتعلقة بها جميع المنافع المستدعية لحسن غايتنا ومعظم همنا ، وانى على يقين بانى اعتمد عليكم فى حل هذه المسائل ومشاكلها من الامور المهمة ، وخبرتكم التامة وحبكم للوطن لا تهملون فى شىء يعود على القطر بالاصلاح الحقيقى الذى هو متمنى الجميع ، ويجب على كل منا أن يبذل غاية جهده فى تمهيد سبله » .(١)

فرفع رياض باشا إلى الخديو الكتاب الآتى تعريبه ، متضمنا تأليف الوزارة وبيان اسماء أعضائها :

«مولاى

«لقد تفضلتم على بتكليفى بتشكيل نظارة جديدة ، وأنى لأشكر الجناب العالى على وثوقه بى ثقة تامة أعلم قدرها واشكر أيضا مولاى حيث تكرم على بالاعتماد

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٧٩ . وقد كتب الاصل بالفرنسية وكذلك جواب رياض باشا ونشر فى جريدة (المونيتور اجبسيان) عدد ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩ ونشرت الوقائع تعريبهما



مصطفى رياض باشا

١٨٣٤ — ١٩١١

(الذى شبت فى عهده الثورة العرابية)

بسبب اخلاصى للوطن العزيز وادارته ، وغاية آمالى تحقيق المقاصد الكريمة التى أبداها سيدى بهذه المناسبة ، ويلزمنى أن أساعد على قدر امكانى بالاتحاد فى ذلك مع رفقائى الموافقين على مثل هذه المقاصد لانفاذ الآراء المستدعية للسعادة والتقدم التى جعلتها الحضرة الخديوية أساسا لحكومتها وعدتها أعظم وسيلة للتوصل إلى اصلاح حالة القطر المصرى ، ولهذا الفكر الصائب بذلت همتى فى أداء ما دعيت اليه ولأجل تشكيل النظارة الجديدة أعرض على سدتكم السنية التوجهات الآتية للتصديق عليها :

عثمان رفقى باشا ناظر الجهادية والبحرية ، مصطفى باشا فهمى ناظر الخارجية ، على باشا مبارك ناظر الأشغال ، حسين فخرى باشا ناظر الحقانية ، على باشا

ابراهيم ناظر المعارف ، محمود باشا سامى البارودى ناظر الاوقاف .

فاذا وافق هذا الانتخاب لدى حضرتكم الفخيمة الخديوية ، فالتمس صدور أمرها الكريم بذلك مع تفضلها علىّ بتوليتى نظارة الداخلية اصالة ونظارة المالية مؤقتا كما تفضلت علي بتوليتى رياسة مجلس النظار .

وأقدم مزيد الاحترام التام للاعتاب العلية وأتشرف بان أكون خادم جلالتكم الأمين وتابع سيادتكم الخاضع المطيع »(١)

وعلى مقتضى هذا الكتاب صدر الأمر الخديوى يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ بتأليف وزارة رياض باشا .

شخصية رياض باشا

مثَّل رياض باشا دوراً طويلا على مسرح السياسة المصرية ، سواء قبل الثورة العرابية أو فى خلالها أو فى عهد الاحتلال ، وعمر طويلا إذ توفى سنة ١٩١١ عن سبع وسبعين سنة ، فهو من الشخصيات البارزة فى تاريخ الادارة المصرية

ولد سنة ١٨٣٤ م (سنة ١٢٥٠ هـ) ، وهو من عائلة تعرف بعائلة الوزان (٢) ، وكان أبوه ناظراً لدار الضرب (الضربخانه) المصرية ، التحق منذ صباه بالوظائف الأميرية إذ دخل فى خدمة الحكومة كاتبا بديوان المالية فى يناير سنة ١٨٤٨ قبل أن ينال حظاموفورا من التعليم ، وأخذ يتدرج فى الوظائف حتى التحق كاتبا بالمعية سنة ١٨٤٩ ، ثم دخل فى سلك فرقة الموسيقى برتبة ملازم ونال فى وقت قصير رتبة يوز باشى ثم صاغ ثم رتبة بكباشى ، وعين سنة ١٨٥٢ ياورا بمعية عباس الاول ونال الحظوة عنده فرقاه إلى رتبة ميرالاى وجعله مهردارا له (حامل الختم) ، ثم

---

(١) الوقائع المصرية . العدد السابق

(٢) هى عائلة مصرية اسلامية ، ولاصحة لما يزعمه بعض المؤلفين من أن رياض باشا من أصل اسرائيلى اناضولى ، فهو مصطفى رياض بن اسماعيل افندى الوزان ابن احمد الوزان بن حسن الوزان كبير كتبة الحكومة المصرية المتوفى سنة ١٢٠٤ هـ (١٧٩٠ م) .

عينه مديرا للجيزة وأطفيح ، وأخذ يترقى فى المناصب العالية حتى صار فى عهد اسماعيل عضوا في المجلس المخصوص الذى كان بمثابة مجلس الوزراء ، ثم صار وزيرا سنة ١٨٧٨ فى وزارة نوبار باشا الاولى التى سقطت بتأثير ثورة الجيش فى فبراير سنة ١٨٧٩ ، وتولى رياسة الوزارة لأول مرة فى عهد الخديو توفيق كما رأيت فى سياق الحديث .

يرجع اختيار الخديو لرياض باشا الى ما عرف عنه من موافقته اياه فى الميل الى الحكم المطلق ، والرغبة عن نظام الشورى والاذعان للتدخل الاجنبى ، فكان من هذه الناحية غبطة للدوائر الاجنبية ، وخاصة وكلاء الدول السياسيين ، وقد بدت منه هذه الميول منذ عهد اسماعيل ، وظهر الفرق جليا بينه وبين شريف باشا فى هذا الصدد ، فليس يخفى ما حدث على أثر ارتباك شؤون مصر المالية من انشاء صندوق الدين ، وفرض الرقابة الثنائية على مالية مصر ، وامعان الحكومتين الانجليزية والفرنسية فى تدخلهما ، وطلبهما من الخديو اسماعيل تأليف لجنة اوروبية ، عرفت بلجنة التحقيق العليا ، لفحص شئون الحكومة المالية ، فنزل اسماعيل على ارادتهما ، وأصدر مرسوماً بتأليف هذه اللجنة فى يناير سنة ١٨٧٨ ، وكان تأليفها امتهانا لكرامة الحكومة ومظهرا من مظاهر التدخل الاوربي فى أمورها ، وقد تألفت من أعضاء أوروبيين يمثلون الدول الدائنة وليس فيهم عضو مصرى سوى رياض باشا ، وكان اختياره بطلب الدوائر الاجنبية ، وهذا يدلك على ارتياحها الى مسلكه وسياسته ، قارنْ هذا برفض شريف باشا (وكان وقتئذ وزيراً للخارجية) الحضور امام اللجنة عند ما استدعته لتسمع أقواله وما ترتب على رفضه من حدوث أزمة سياسية أدت الى استقالته ، تجد الفرق محسوسا بين ميول الرجلين ونزعتهما ، وهذه اللجنة هى التى أوعزت بتأليف وزارة نوبار باشا وفيها وزيران أجنبيان ، وهى المسماة بالوزارة المختلطة ، وكان فيها رياض باشا وزيرا للداخلية . فكانت سياستها قائمة على ممالأة الاجانب وحماية مصالحهم حتى سميت « الوزارة الاوروبية » ، وفى عهدها عزل كثير من الموظفين الوطنيين واسندت مناصب كبيرة فى الحكومة الى طائفة من الاوروبيين ، ولما سقطت فى فبراير

سنة ١٨٧٩ اعقبتها وزارة توفيق باشا ، القصيرة المدة ، وفيها الوزيران الاوروبيان .
وتولى فيها أيضا رياض باشا وزارة الداخلية ، فكان من أعمالها فض مجلس شورى
النواب تخلصا من مراقبته ، وقد تولى رياض باشا ابلاغ هذا القرار الى المجلس
وتنفيذه ، واصطدم بالنواب فى جلسة تاريخية ، فاعترض فيها هؤلاء على قرار
الحكومة ومسلكها ، وعلى رياض باشا ، كما فصلنا ذلك فى كتاب عصر اسماعيل ج ٢
ص ٢١١ ، فهذه السوابق لم تكن تدعو إلى الاطمئنان لسياسة رياض باشا ، وقد تبين من
تتابع الحوادث ، ان ميوله للحكم المطلق ، وكراهيته للشورى وخضوعه للنفوذ
الاوروبى لم تفارقه فى عهد وزارته ، وكانت هذه الميول من أسباب قيام الثورة
العرابية ، اذا كان اول مطالب العرابيين فى سبتمبر سنة ١٨٨١ هو اسقاط وزارة رياض
باشا ، وهذه النزعات ترجع الى شخصية رياض ، فقد كان من أبرز صفاته التعاظم
والكبرياء والزراية بالشعب ، وقد عرف عنه الذين اتصلوا به هذه الصفات ، فهو من
طراز الباشوات القدماء الذين كانوا ينظرون الى الشعب بعين الزراية ، ولا يعترفون
له بحقوق الرقابة على شؤون الحكومة ، ومع أن شريف باشا كان أعرق منه فى
الارستقراطية فأنه كان يخالفه فى نزعته ، ويدعو الى تخويل الامة حقوقها فى الدستور
والحكم النيابى ، ولعل ذلك راجع الى أن شريف باشا يختلف فى نشأته وثقافته عن
رياض ، فقد كان أبوه قاضيا لقضاة مصر ، وانتظم هو فى سلك المدارس النظامية ، ثم
استكمل علومه فى مدارس فرنسا الحربية فنال فيها قسطاً موفورا من الثقافة والتهذيب ،
واستروح فى فرنسا نسيم الحرية والنظم الدستورية ، أما رياض فلم يتلق تعلما عاليا فى المدارس
النظامية ، وكان حظه من العلم غير موفور ، بل هى قشور اقتبسها بذكائه الفطرى ومرانه
وقوة ذاكرته ، فظل محدود الفكر ، ولم ينفذ ببصيرته الى أبعد مما يراه الباشوات
القدماء من حاشية الخديويين والامراء ، ولم يكن يمتاز منهم إلا بالذكاء والهيبة والهمة
وقوة الارادة ، وكان على شاكلتهم فى الغرور والاعتداد بالنفس ، وهذا الغرور من
الاسباب التى جنحت به إلى الاستبداد فى الرأى ، لأنه لم يكن يرى نفسه فى حاجة
إلى استشارة النصحاء أو الاستعانة بآراء الغير .

على أن رياض باشا كان من الوجهة الادارية حاكما ممتازا ، ففى الحق ان له فى هذه الناحية مزايا لا يستهان بها ، كان حازما قوى الشكيمة ، بارز الشخصية ، ماضى الارادة ، محبا للعمل ، لا يهن فيه ولا يمل منه ، يقظا على رقابة مرؤسيه ، يشعرهم دائما بأنه عليهم رقيب عتيد ، ويأخذهم بالشدة والحزم اذا هم قصروا فى القيام بواجباتهم ، وقد كان بلا مراء أكفأ معاصريه من الوجهة الادارية ، وأكثرهم جلدا على العمل ، وهذه المزايا قد ساعدت كثيرا على انتظام الاداة الحكومية فى عهده ، ثم كانت له ميزة كبرى غير ذلك ، وهى نزاهته واستقامته ، وحبه للعدل ، وتعففه عن الرشوة ، وتلك صفات لم تكن مألوفة فى طبقة الحكام ، وانها لتستحق ماهى جديرة به من حسن التقدير ، فشخصية رياض باشا تجمع كثيرا من المزايا ، إلى جانب كثير من النقائص ، وبهذه الصفات المتباينة تولى وزارته الاولى فى عهد الخديو توفيق وهى الوزارة التى شبت فى عهدها الثورة العرابية .

المسألة المالية

كانت المسألة المالية أهم مشكلة واجهتها مصر ، حين ولى توفيق باشا الحكم ، إذ لم يكن خافيا ان مطالب الدائنين كانت من أكبر العوامل فى خلع اسماعيل ، فاجتهد توفيق باشا فى ارضاء الدول ، تفادياً من أن يستهدف لغضبها كما استهدف أبوه من قبل ، وقد بادر إلى الاتفاق مع الدولتين الانجليزية والفرنسية على اعادة العمل بنظام (الرقابة الثنائية) وصدر المرسوم الخديوى بذلك قبل تأليف وزارة رياض باشا كما تقدم بيانه واقتصر المرسوم على تعيين الرقيبين (المفتشين العموميين) دون أن يبين حدود منصبيهما ، فكان مطلوبا من رياض باشا أن يضع نظاماً لهذا المنصب لكى لا تنقلب الرقابة سلطة فعلية فى إدارة شؤون الدولة

نظام الرقابة الثنائية

ولكن رياض باشا لم يكن من صفاته أن يقاوم التدخل الاوروبى ، فترك لقنصلى

الدولتين الانجليزية والفرنسية وضع مشروع اللائحة التى تحدد سلطة الرقيبين ، وعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء ، وجرت فى شأنه مناقشة طويلة ، انتهت باقراره كما هو ، فجاء مشروعا هادما لسلطة الحكومة الاهلية ، يجعل للرقيبين من النفوذ والسلطان أكثر مما لوزراء الدولة ، وهما وان لم يعدا من الوزراء رسميا لكن تقرر لكل منهما راتب يزيد عن مرتب الوزير ، ولهما الحق فى حضور جلسات مجلس الوزراء جميعها ، والاشتراك فى مداولاته ، على أن لايكون لهما إلا رأى استشارى ، وأنت تعرف معنى الاستشارة هنا ... فهى تؤدى حتما معنى السيطرة غير المحدودة على جميع المصالح ، وقد نص المرسوم على ان الوزراء وسائر الموظفين مكلفون بتقديم كل مايطلب منهم الرقيبان من البيانات ، وعلى وزير المالية خاصة أن يقدم لهما فى كل أسبوع كشفاً مفصلا عن إيراد الخزانة العامة ومصروفاتها ، و كل إدارة مكلفة بتقديم مثل هذا الكشف كل شهر ، ويتقاسم الرقيبان النظر فى المصالح العمومية التى لهما مراقبتها والاشراف عليها ، أى جميع مصالح الحكومة ، ولا يحق للحكومة عزلهما إلا برضا من حكومتيهما ، وبهذه الاختصاصات صار الرقيبان يتدخلان فى كل شأن من شؤون الحكومة المالية

صدر المرسوم الخديوى بوضع هذا النظام فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ ، فأثار السخط فى نفوس المصريين ، لما تبينوا من أحكامه المهينة ونصوصه المذلة ، وكان صدوره من أهم الاسباب لتبرم الناس بوزارة رياض باشا وخيبة آمالهم فيها

التنازل عن أرباح مصر فى قناة السويس

صفقة خاسرة

كان لمصر بمقتضى عقد امتياز قناة السويس حصة فى أرباحها السنوية تبلغ ١٥ فى المائة من مجموع تلك الارباح تؤول اليها كل عام ، وكانت هذه الحصة هى البقية الباقية من الفائدة التى تعود على مصر من القناة ، بعد أن باع الخديو اسماعيل أسهمها فيها ، ففى أوائل عهد توفيق عرض الرقيبان الاوروبيان — السير إفلين بارنج (اللورد كرومر)

والمسيو دى بلنيير — على الحكومة أن تبيع هذه الحصة مقابل ٧٠٠٫٠٠٠ جنيه ، وكانت مرهونة من قبل لنقابة من الماليين بباريس ، وقد عرض هذا المشروع على مجلس الوزراء يوم ١٤ يناير سنة ١٨٨٠ فى جلسة غير اعتيادية عقدت خصيصاً للنظر فى هذه المسألة ، وحضر الجلسة السير بارنج والمسيو ليرون ديرول Liron dAiroles نائبا عن المسيو دى بلنيير الذى كان فى باريس يفاوض فى اتمامها ، فأيد السير بارنج (كرومر) إبرام الصفقة ودافع عنها دفاعا طويلا ، وكانت وجهة نظره ان الحكومة المصرية لاتستطيع الوفاء بدين النقابة التى ارتهنت هذه الحصة ، فأولى بها أن تبيعها ، ولم يخف على رياض باشا خطر هذه الصفقة إذ صرح فى جلسة مجلس الوزراء ان لها جانباً سياسياً لان الحكومة إذا باعت حصتها فى الربح فلا يبقى لها أى حق مادى فى قناة السويس مع ان القناة قائمة فى أرض مصر ، وانه عقد المجلس خصيصاً للنظر فى هذه المسألة ، على أنه مع هذه الملاحظة لم يعارض فى إبرام الصفقة ، بل سوغها بحجة الضرورة اليها ، وقال حسين فخرى باشا وزير الحقانية ان الرهن هو السبيل إلى البيع فلا يمكن اجتناب بيع هذه الحصة مادامت الحكومة لاتستطيع وفاء قيمة الرهن ، وقال على باشا مبارك وزير الاشغال اننا مضطرون إلى بيع هذه الحصة مع شديد الاسف فان الجميع يسعون فى الحصول على جزء من رأس مال القناة ولو كان سهماً واحداً ، ونحن نتجرد من كل حق فيها ، ثم عاد السير إفلين بارنج (كرومر) إلى تسويغ هذا البيع ، وانتهت الجلسة باقراره [١] مقابل ثمن بخس مقداره ٢٢ مليون فرنك ، وهى بلا شك صفقة خاسرة لان قيمة هذه الحصة الآن تبلغ عشرين مليون جنيه ، وتغل إيراداً سنويا لايقل فى السنة عن ٨٦٩٫٠٠٠ جنيه أى أكثر من الثمن الذى بيعت به الحصة كلها ، وهذا يدلك على مافى الصفقة من الخسران المبين

ميزانية سنة ١٨٨٠

هى اول ميزانية وضعت فى عهد توفيق ، وقد رفع بها رياض باشا تقريراً إلى

(١) محضر جلسة مجلس الوزراء يوم ١٤ يناير سنة ١٨٨٠

الخديو ، وصدر المرسوم بتقريرها فى ٢٠ يناير سنة ١٨٨٠ [١] ، وقد قدرت فيها الايرادات بمبلغ ٨٫٥٦١٫٦٢٢ جنيه والمصروفات بمبلغ ٣٫٦٤١٫٥٤٤ جنيه يضم اليها ٦٨١٫٤٨٦ جنيه قيمة الجزية السنوية التى كانت تؤدى لحكومة الاستانة ، والباقى ومقداره ٤٫٢٣٨٫٥٩٢ جنيه خصص للدين العام [٢] ، أى ان مخصصات الديون كانت تبلغ أكثر من نصف الايرادات ، وسنذكر هنا أقلام هذه الميزانية [٣] لأنها تعطينا فكرة عن الحالة المالية فى ذلك العهد . [٤]

الايرادات

(١) الأموال المقررة

	جنيه مصرى	جنيه مصرى
أموال الاطيان	٥٫٢٢٧٫٣٨٨	
عوائد الاملاك	٦٢١٩٦	
ويركو أرباب الكارات (ضريبة أصحاب الحرف)	٢٠٨٫٠٩٣	
عوائد الاغنام والمعز	١٢٦٧٤	
« العربات وحيوانات الأجرة	١٠٨٠٧	
« معاصر الزيت	٣٤٦٨	٥٫٥٢٤٫٦٢٦

(١) و(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٣ يناير سنة ١٨٨٠

(٣) كما نشرت فى الوقائع المصرية عدد ٢٣ يناير سنة ١٨٨٠

(٤) راجع « للمقارنة » مفردات ميزانية سنة ١٨٧١ — ٧٢ فى كتابنا « عصر اسماعيل » ج٢ ص٣٠٥ ، ويلاحظ فى معرض المقارنة ان ايردات الحكومة فى سنة ١٩٣٤ — ١٩٣٥ بلغت ٩٠٧ و٧١٥ و٣٣ ج ومصروفاتها ٣١٫٦٠٠٫٢٥٢ ج

(٢) الأموال والايرادات غير المقررة

	جنيه مصرى	
من المحاكم	١٨٠ر٥٤٨	
من الجمارك	٦٢٢ر٥٢٩	
من البريد	٧٥ر٩٥٠	
من الدخولية	٢٤٧ر٦٥٥	
من المصلح (الملح)	١٠٠ر٠٠٠	
التسجيل والطوابع	٦١ر١٧٧	
مصايد الاسماك	٧٦ر٢١٦	
عوائد الرسالة	٨٥ر٧٤٣	
عوائد اوزان وحمل وسلخانات وغيره	٨٠ر٧٦٤	١ر٥٣٠ر٥٨٢

(٣) السكك الحديدية والتلغراف

	جنيه مصرى	جنيه مصرى
السكك الحديدية	١ر٠٥٠ر٥٠٠	
التلغراف	٢٩ر٠٠٠	١ر٠٧٩ر٥٠٠
(٤) وابورات البوستة الخديوية	١٢٨ر١٠٠	١٢٨ر١٠٠

(٥) ايرادات المصالح الأخرى

ميناء الاسكندرية	٥٠ر٠٠٠	
الانجرارية (ادارة الملاحة النيلية)	٣٢ر٩٣٩	
الفنارات	٤١ر١٤٣	
الضربخانة	١٩ر٤٢٤	
الموانىء (ماعدا ميناء الاسكندرية)	١ر٥٤٣	
سكة حلوان	٧ر٩٩٢	١٥٣ر٠٤١

	جنيـــه مصرى	جنيـــه مصرى
(٦) الايرادات المتنوعة		
ايجار ومتحصلات أملاك الميرى	٤٠٠٠٤ر٤٠	
رسوم تمغة ومصاغات	٥٦٥	٤٠٥٦٩ر٤٠
(٧) المتحصلات المتنوعة		
ايرادات مصلحة الصحة	١٦٥٦٢ر١٦	
الجهادية	١٧٨	
البحرية	١٨١ر١	
ايرادات المدارس	٢٦٥ر١	
الاشغال العمومية	٤١١٢	
مستقطع نظير أطيان معاش	١٧٦	
رسوم الارضية فى زمن الموالد والاعياد	٣٢٦	
رسوم تقاسيط الروزنامة وغيرها	٥٢٨	
متحصلات أخرى	٣٠ر٦	٣٥٨ر٣٠
(٨) سلفيات الفلاحين		
تحصيل ثمن البذور المعطاة سلفاً لأهالى الوجه القبلى فى سنة ١٨٧٨	٢٩٩٣٥	٢٩٩٣٥
(٩) مستقطع نظير الاحتياطى		
المستقطع من رواتب الموظفين	٩١١ر٤٤	٤٤٩١١
		٨ر٥٦١ر٦٢٢

المصروفات

البند	جنيه مصرى	جنيه مصرى
(١) خراج مصر		٦٨١ر٤٨٦
(٢) الدين العمومى		
الدين المنتظم (١)		.....
غير المنتظم		.....
(٣) مخصصات الخديو والعائلة الخديوية		٣١٥ر٠٠٠
(٤) المعية السنية		٤١ر٨٢٢
(٥) مجلس النظار		٥ر٧٩٦
(٦) نظارة الخارجية		١١ر٣٢٦
(٧) نظارة المالية		
ديوان العموم	٨٧ر٠٠٢	
التفتيش العمومى (المراقبة الثنائية)	١٩ر٥٠٠	
صندوق الدين العمومى	٢٠ر٧٤٥	
التاريع (ادارة المساحة)	٥٠ر٠٠٠	
المديريات والمحافظات والدوائر البلدية	١٥٨ر٤٢٧	
دخوليات	٤٢ر٥٢٥	
ادارة مصايد الاسماك	١١ر٧٨١	
تحصيل عوائد الرسالة	٤ر٢٦٥	
ميناء الاسكندرية	٤ر٤٦٠	

---

(١) ترك على بياض فى الميزانية لأنه لم يكن قد تم تحديد المقدار المخصص للدين المنتظم « الكونسليد » وللدين غير المنتظم ، ولكن تخصص مبلغ ٤ر٢٣٨ر٥٩٢ جنيه للدين العام اجمالا فى كتاب رياض باشا إلى الخديو بطلب التصديق على الميزانية

	جنيه مصرى	جنيه مصرى
الفنارات	٢٤٫٥٨٦	
الضربخانة	٦٫٤٧٢	
اقلام متنوعة	١٠٢٫١٩٩	
(٨) نظارة الجهادية والبحرية		
الحربية	٣٦٠٫٠٠٠	
البحرية	٥٤٫٧٣٤	٤١٤٫٧٣٤
(٩) نظارة المعارف		
ديوان العموم	٥٫٩٠٦	
المدارس والمكاتب	٤٢٫٩٩٢	
أقلام متنوعة	١٠٫٥١٧	٥٩٫٤١٥
(١٠) نظارة الداخلية		
ديوان العموم	٤٦٫٠٢٠	
مجلس النواب	٢٫٣١٢	
المديريات والمحافظات	١١٣٫٢٨٦	
الضبطيات	١٥٧٫١١٧	
خدمة المطافىء	٨٫٩٨١	
ادارة منع بيع الرقيق	٢٫٥٦٧	
الصحة والمستشفيات	٦٠٫١٥٤	
الرزنامة	٨٨٫٣٧٣	
الدفترخانة المصرية	٢٫٠٧٣	٤٨٠٫٨٨٣
(١١) نظارة الحقانية		
ديوان العموم	٢٤٫٠٥٢	

	جنيه مصرى	جنيه مصرى
المحاكم المختلطة	١٣٢٫٠٤٣	
المحاكم الشرعية	٣١٫٣١٨	
المجالس (المحاكم) المحلية	٥٦٫٨٨٧	٢٤٤٫٣٠٠
(١٢) نظارة الاشغال العمومية		
ديوان العموم	٢٨٫٧٦٠	
مصالح الاقاليم	٢٣٫٨٢٠	
حفظ أبنية الحكومة	٢٨٫٠٠٠	
أشغال حفظ النيل	٤٨٫٢٥٠	
أشغال صناعية	٦٤٫٥٧٠	
القناطر الخيرية ورياح المنوفية	١٦٫٢٧٩	
رياح البحيرة	١٢٫٢١٧	
ترعة الابراهيمية	٢١٫٧٦٣	
ترعة الاسمعيلية	١٨٫٤٦٣	
ترعة المحمودية	١٨٫٩٧٨	
كوبرى قصر النيل	١٫٩٩١	
سد أبو قير	٢٫٥٤٥	
الموانىء « ماعدا ميناء الاسكندرية »	٥٫٥٢٠	
مجلس الزراعة	٢٦٢٠	
تنظيم مدينة مصر	٥٢٫٦٥٨	
تنظيم مدينة الاسكندرية	٢٧٫٤٦٩	
تنظيم المحافظات والمدن الكبيرة	١٠٫٣٩١	
المتحف « الانتكخانة »	٤٫١١٠	
المعادن والمحاجر والملاحات	١٦٫٢٧٨	

جنيه مصرى	جنيه مصرى	
	٣٠٫٣٣٠	الانجرارية
	٧٣٥	التياترات
٤٤٧٫٨٧١	٩٫٠٣٤	سكة حلوان الحديدية

(١٣) السكك الحديدية والتلغرافات

	٢٥٫٦٣٠	عموم المصلحة
	٧٩٫٣٩٠	تشغيل
	٨٨٫٢١٠	إدارة الخطوط
	٢٠٦٫٦٠٠	إدارة الورش والعمليات
	٨٫١٣٠	المخازن
٤٤٢٫٦٦٠	٣٤٫٧٠٠	التلغراف

(١٤) الجمارك

	٣٧٫٨٢٨	الجمارك
٤٩٫٨٢٨	١٢٫٠٠٠	خفر السواحل

٦٤٫٧٣٩ (١٥) البوستة

١٢٧٫٨٣٦ (١٦) وابورات البوستة الخديوية

(١٧) المصلح

	جنيه مصرى	
	١٢٫٩٢٣	الملاحات وأشوان الملح
٢١٫٥٦٢	٨٫٦٣٩	ثمن الملح ونقله

جنيه مصرى	جنيه مصرى	
		(١٨) لوازم الاشوان والمخازن
	٢٫٥٩٢	مصروفات الاشوان والمخازن فى المحروسة
١٥٫٠٩٢	١٢٫٥٠٠	تموين الاشوان والمخازن
١٥٠٫٠٠٠		(١٩) مبالغ احتياطية للمصروفات الطارئة
٢١٦٫٧٣٦		(٢٠) معاشات
٤٫٣٢٣٫٠٣٠		المجموع ماعدا الدين العام

رحلة الخديو فى الاقاليم

كان الخديو توفيق يميل فى بدء حكمه إلى التحبب إلى الامة ، فاعتزم زيارة الاقاليم ليتصل بالاعيان والرعية ، ويتعرف أحوالهم ، وقد تمت هذه الرحلة فى عهد وزارة رياض باشا .

بدأت سياحة الخديو فى ٨ يناير سنة ١٨٨٠ ، فزار مديريات الوجه القبلى حتى اسوان وعاد إلى القاهرة فى ١٢ فبراير ، فدامت سياحته أكثر من شهر ، ثم استأنف السياحة فى ١٠ ابريل فزار مديريات الوجه البحرى وثغرى دمياط ورشيد ، وعاد إلى العاصمة فى ٤ مايو ، وقد زار فى طوافه كبار الاعيان فى المديريات ، وأقاموا له الحفلات الفخمة ، وأسرفوا فى التنافس للانفاق على المآدب والولائم والافراح لاستقبال الخديو فى دورهم ، مما أدّى إلى استدانة الكثيرين منهم الأموال الباهظة من المرابين ، فازدادت الحالة المالية ضيقا ، ولم تجن البلاد من هذه السياحة فائدة تعادل الأموال الطائلة التى ضاعت فيها ، والخسائر الفادحة التى تكبدها الأعيان فى وقت كانوا ينوؤن فيه بالأثقال والمغارم

لجنة التصفية

كان مطلوبا من الحكومة وضع نظام مالى لتسوية الديون العامة وبيان طريقة

وفائها واداء فوائدها وأقساطها ومقدار مايخصص لها من ايرادات الخزانة السنوية ، وتحديد علاقة الدائنين بالحكومة ، فاتفق الخديو والدول التى لها معظم الديون وهى فرنسا وانجلترا والمانيا والنمسا وايطاليا على تأليف لجنة دولية سميت (لجنة التصفية) للقيام بهذه المهمة ، وبعد تعهده وإياها بتنفيذ كل ما تقرره من الخطط ، أصدر مرسوما فى ٣١ مارس سنة ١٨٨٠ بتأليفها من عضوين تعينهما الحكومة الفرنسية ، وعضوين تعينهما الحكومة الانجليزية ، وعضو واحد عن كل من المانيا والنمسا وايطاليا ، وعضو واحد عن مصر (١) ، وأوضح المرسوم اختصاص اللجنة وهو بحث الحالة المالية والنظر فى الملاحظات التى يقدمها أصحاب الشأن ممن يهمهم الأمر ، وتحضير قانون يحدد علاقات الحكومة والدائرة السنية والدائرة الخاصة بالدائنين والطريقة التى بمقتضاها تتم تصفية الديون السائرة ، ثم تحديد الايرادات التى يمكن تخصيصها فى الميزانية للديون المنتظمة (الثابتة) والديون السائرة ، مع تحديد المقدار الذى يفى بحاجات الحكومة ومطالبها ، وخوّل المرسوم اللجنة حق مراقبة تنفيذ ما تصدره من القرارات وذلك بالاتفاق مع المراقبين الاوروبيين ، ونص كذلك على امكان اطالة مدتها بعد صدور قانون التصفية إلى أجل لا يتعدى ثلاثة أشهر ، وتعهد الخديو فى المرسوم باصدار القانون الذى تحضره اللجنة ، وهو المعروف بقانون التصفية ، ومعنى ذلك ان الحكومة المصرية تقيدت بداءة ذى بدء بانفاذ التشريع الذى تفرضه الدول من غير أن يكون لها رأى يعتد به فى وضعه ، إذ لم يكن لها الاّ مندوب واحد فى لجنة التصفية ، وهذا يبين لك مقدار استسلام توفيق ورياض للنفوذ الاوروبى

أعضاء لجنة التصفية

وفى ٥ ابريل سنة ١٨٨٠ أصدر الخديو مرسوما بتعيين أعضاء اللجنة (٢) وهم السير رفيرس ويلسن Rivers Wilson (الذى كان رئيسا للجنة التحقيق العليا فى عهد

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٤ ابريل سنة ١٨٨٠

(٢) الوقائع المصرية عدد ٧ ابريل سنة ١٨٨٠

اسماعيل ووزيراً للمالية فى وزارة نوبار باشا) . والسير أوكلن كولفن Auckland Cotvin مندوبين عن انجلترا . والمسيو بليج دى بوغاس Bellaigue de Boghas والمسيو ليرون ديرول Liron D'Airoles عن فرنسا . وفون كريمر Kremer عن النمسا . ودى تريسكو De Treskow عن ألمانيا . والمسيو باراڤللى Baravelli عن ايطاليا . وبطرس بك (باشا) غالى مندوبا عن الحكومة المصرية ، وعهد المرسوم برآسة اللجنة الى السير رفيرس ويلسن ، وفى اليوم ذاته وقع قناصل الدول الممثلة فى اللجنة ميثاقا بأن تقبل دولهم القانون الذى تضعه اللجنة ، وأن تبلغه إلى الدول الأخرى المشتركة فى تأسيس المحاكم المختلطة لكى توافق عليه ، وهاك أسماء الموقعين على هذا الميثاق :

البارون ساورما Sauruma قنصل ألمانيا العام . دى شيفر De Schaeffer قنصل النمسا . دى رنج De Ring قنصل فرنسا . ادوار ماليت Edward Malet قنصل انجلترا . دى مارتينو De Martino قنصل ايطاليا .

وفى خلال مداولات اللجنة عين السير اوكلن كولفن مراقبا (مفتشا) بدلا من السير افلن بارنج (كرومر) الذى تقلد ادارة مالية الهند مع بقاء السير كولفن عضوا بلجنة التصفية ، وعين البارون دى فتسيره Vetsera بدلا من فون كريمر الذى استعفى من عضوية صندوق الدين ولجنة التصفية .

قانون التصفية

ولما أتمت اللجنة عملها قدمت إلى الخديو القانون الذى وضعته ، فأصدر به مرسوما فى ١٧ يوليه سنة ١٨٨٠ (١) ، وهو المعروف بقانون التصفية ، الذى يعد أساس نظام مصر المالى حتى سنة ١٩٠٤ ، ولما له من خطر الشأن أبرق قنصل فرنسا العام إلى حكومته بصدوره يوم توقيع الخديو عليه (٢)

---

(١) نشر فى الوقائع المصرية عدد ١٩ يوليه سنة ١٨٨٠

(٢) برقية البارون دى رنج الى المسيو فرسينيه . الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٠ — ٨١ وثيقه رقم ١١٣ ورقم ١١٤



ومن أهم أحكامه تحديد نفقات الحكومة السنوية بمبلغ ٤ر٨٩٧ر٨٨٨ جنيه فقط من الايرادات بما فى ذلك الجزية السنوية التى كانت تدفعها مصر الى تركيا (ومقدارها ٦٨١ر٤٨٦ جنيه مصرى) ، وما يبقى من الايرادات أى ما يزيد عن نصفها يخصص للدين العام ، وخصص من ذلك لخدمة الدين الموحد صافى ايرادات مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط ، وايرادات الجمارك بما فيها عوائد الدخان ، وفى حالة عدم كفاية هذه الموارد لاداء الكوبونات تلزم الحكومة بدفع الفرق ، وكل ما يزيد من الايرادات المخصصة لذلك وما يحصل من موارد أخرى غير ثابتة ، يستخدم فى استهلاك الدين الموحد ، وغير هذا إذا اتفق أن زيادة الايرادات المخصصة له لم تعادل نصفا فى المائة من مجموع الدين الموحد ، تقوم الحكومة باداء كمالة هذا النصف فى المائة من زيادة الايرادات الحرة على المبلغ المحدد لنفقات المصالح الاميرية (وهو ٤ر٨٩٧ر٨٨٨ جنيه

وقضى القانون كذلك بتخصيص أملاك الدائرة السنية والدائرة الخاصة لضمان دين الدائرة السنية ، مع وضعها تحت ادارة مصلحة دولية ، وحدد لهذا الدين فائدة خمسة فى المائة منها أربعة فى المائة بضمانة الحكومة وواحد فى المائة فائدة تكميلية تدفع أيضا إذا سمحت بذلك إيرادات الاملاك ، وكل مايزيد من الايرادات يخصص بعد دفع فائدة خمسة فى المائة لتكوين مال احتياطى غايته ٣٥٠ر٠٠٠ جنيه ثم لاستهلاك هذا الدين ، وتقرر أيضا ضم دين الدائرة الخاصة الذى أنشىء بموجب اتفاقية ١٣ يوليه سنة ١٨٧٧ الى دين الدائرة السنية على أن تقوم وزارة المالية بدفع القسط السنوى اللازم لخدمته وقدره ٣٤ر٠٠٠ جنيه مع ابقاء ايرادات مديرية (قنا) مخصصة لقرض الدومين بصفة ضمانة ثانية كما تقرر ذلك بموجب الاتفاق الاضافى المؤرخ ١٤ ابريل سنة ١٨٨٠

كان قانون التصفية نظاماً مجحفا فرضته الدول الاوروبية على الحكومة المصرية لتسوية علاقاتها بالدائنين ، وغنى عن البيان أن الروح التى أملت أحكامه هى محاباة الدائنين الاجانب وايثارها على مصالح البلاد وأهلها ، وارهاق المصريين فى سبيل وفاء

الديون وفوائدها ، فقد خصص القانون للديون كما أسلفنا أكثر من نصف الدخل فى الميزانية، بحيث لم يبق من الايرادات السنوية ما ينتظر أن يفى بحاجات البلاد ورواتب الموظفين ، أو يكفى لانفاذ مشاريع الاصلاح ، وجعل لمصر ميزانيتين، الأولى خاصة بالدين العام ، وهى تزيد عن نصف ايراداتها ، وقد جعلها القانون ميزانية مضمونة بحيث إذا نقصت عن قيمة الكوبونات تلتزم الحكومة باداء العجز ، أما اذا زادت عنها فان الزيادة تبقى أيضا مخصصة للدين ، والميزانية الثانية خاصة بنفقات الحكومة، وهذه حددها القانون بالمبلغ الزهيد المتقدم ذكره ، بحيث لا يزيد ولو زادت ايرادات الحكومة ، واذا نقص فلا شأن للدائنين بهذا النقص ، بل يبقى المخصص لديونهم كما فرضه القانون ، وفى هذا من التناقض والظلم والاستهانة بمصالح البلاد وحقوقها مالا يحتاج الى بيان

ولم تحفل اللجنة فى وضع هذا القانون الا بحقوق أصحاب الديون الاوروبيين ، أما ديون الاهلين ، كقرض المقابلة ، ودين الرزنامة ، فلم يحسب لها فى القانون أى حساب ، مع أن الاهالى دفعوا نحو ١٥،٠٠٠،٠٠٠ جنيه فى المقابلة واربعة ملايين فى دين الرزنامة ، وأصبحت المبالغ التى اقترضتها الحكومة من الاهلين فى عهد اسماعيل بموجب سندات على المالية ، لا قيمة لها ، على خلاف سندات الديون التى فى يد الاجانب ، فلا غرو أن قوبل صدور قانون التصفية بالسخط والاستياء ، وكان من أسباب قيام الثورة العرابية

إلغاء قانون المقابلة

ويتصل بالتسوية المالية الغاء قانون المقابلة ، وقد صدر المرسوم بذلك فى ٦ يناير سنة ١٨٨٠ (١)

كان هذا القانون يقضى بأنه إذا دفع الملاك الضريبة المربوطة على أطيانهم لمدة ست سنوات مقدما ، تعفى الحكومة أطيانهم على الدوام من نصف المربوط عليها ،

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٢ يناير سنة ١٨٨٠

وهى وسيلة ابتدعها الخديو اسماعيل سنة ١٨٧١ لابتزاز الاموال من الاهلين ، وكانت بمثابة قرض اجبارى استدانته الحكومة من أصحاب الاطيان ، فوقع عليهم بسببه حيف كبير ، ولكن الغاء قانون المقابلة أصابهم منه حيف آخر ، فان مرسوم ٦ يناير سنة ١٨٨٠ قضى باعادة الضرائب إلى نصابها الاصلى من غير اعفاء ، مع الوعد باستنزال جزء من الضريبة بنسبة المبالغ التى تكون قد دفعت (وهو المسمى تعويض المقابلة) ، على أن يجرى تحقيق عن المبالغ المدفوعة فعلا على يد لجان ألفتها الحكومة ، فصارت المبالغ المدفوعة من الملاك عرضة للضياع .

كان الغرض من الغاء قانون المقابلة زيادة ما تجبيه الحكومة من الضرائب ، وقد زادت فعلا بمقدار ما كان يقضى به القانون من اعفاء الملاك الذين دفعوها من نصف المربوط على أطيانهم ، وصار حتما عليهم دفع المربوط كله ، مع أن مادفعه الملاك من أقساط المقابلة بلغ كما أسلفنا خمسة عشر مليون جنيه ، فكان واجبا رد هذا المبلغ الضخم الى من أخذ منهم قبل حرمانهم من الحق الذى اكتسبوه بموجب هذا القانون ، ولكن الحكومة جعلت المبالغ المدفوعة موضع تحقيق ، على أن يكون التعويض تبعاً لما ينتجه التحقيق ، وجاء قانون التصفية قاضيا بأن ما يثبت دفعه من المقابلة يخصم منه ماعساه يكون مطلوبا للحكومة من متأخرات الاموال أو الديون أو غيرها ، والباقى يرد الى أصحابه مقسطاً على خمسين سنة ، وحدد قانون التصفية ما يخصص سنويا لاقساط المقابلة بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيه ، وهى قاعدة تنطوى على اهدار حقوق الاهلين والاستهانة بها ، وهكذا كانت وزارة رياض باشا تنظر الى الدائنين الوطنيين بغير العين التى كانت تنظر بها الى الدائنين الاجانب ، فهؤلاء ترعاهم وتحقق مطالبهم واطماعهم ، أما الدائنون الوطنيون فانها تنقض عهود الحكومة معهم كما رأيت فى الغاء قانون المقابلة .

الغاء السخرة وتخفيض الضرائب

لوزارة رياض باشا أعمال أخرى عدا التسوية المالية المتقدم ذكرها ، فمن أعمالها الحسنة الغاء السخرة ، وكانت سائدة فى مصر الى ذلك الحين ، وقوامها تسخير

الاهلين فى العمل بغير أجر فى المشاريع العامة ، كاقامة الجسور ، وشق الترع ، وتشييد دور الحكومة ، ثم تسخيرهم أيضا فى خدمة مصالح الخديو وحاشيته والامراء والكبراء ، وكبار الموظفين والاعيان ، فأمر رياض باشا بالغاء السخرة ، وفيما يتعلق باعمال المنافع العمومية ، فقد وضع نظام البدل النقدى ، ليفتدى من يشاء نفسه من العمل البدنى فيها ، فخفت وطأة السخرة عن الاهلين .

وأبطل الضرب بالكرباج فى تحصيل الضرائب ، فكان ذلك من أعظم حسناته وجعل الاموال الاميرية على أقساط معينة تؤدى فى مواعيد محددة ، بما يوافق مصلحة المزارعين والملاك ، ولا يلجئهم الى بيع حاصلاتهم بأبخس الاثمان ، وصدر المرسوم الخديوى بذلك فى ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٠ (١) ، وقرر توزيع مياه الرى توزيعا عادلا بين الاهلين ، والغى ضريبة (الملح) بموجب المرسوم الصادر فى ١٣ ديسمبر سنة ١٨٧٩ وبقى الملح احتكارا فى يد الحكومة .

والغى نحو ثلاثين ضريبة من الضرائب الصغيرة ، وصدر بذلك مرسوم ١٧ يناير سنة ١٨٨٠ (٢) وهاك بيان أهمها : الضريبة أو العوائد الشخصية ، وكانت مفروضة علي أشخاص الاهالى ، ضريبة الدمغة على المصوغات ، عوائد الرخص للقبانية والصيارفة والدلالة على ما يباع من المصوغات . عوائد الوزن . عوائد بيع المجوهرات ، رسوم الارضية والاقامة بالشوارع ، العوائد المتحصلة من طائفة الغجر ، عوائد بيع المواشى بمصر والاسكندرية والسويس ، ضريبة الاثنين فى المائة المضافة الى عوائد الاملاك . رسوم القيد عن العرضحالات . عوائد معاصر الزيت ، عوائد الصوف ، عوائد مقالى الحمص ، عوائد الدخولية والتنظيم فى جميع القرى ، مع استمرارها فى المدن والبنادر المهمة ، ونص المرسوم على اعفاء المزارعين من ضريبة الويركو ، أى الضريبة على أرباب الحرف والصناعات ، ومعظم هذه الضرائب مما وضعته الحكومة فى عهد اسماعيل ، وكان المتحصل منها ١٥٠,٠٠٠ جنيه ، وهو مبلغ ضئيل لا تقاس به

---

(١) الوقائع عدد ٢٨ فبراير سنة ١٨٨٠ (٢) الوقائع عدد ١٩ يناير سنة ١٨٨٠

الشدائد التى كان الاهلون يعانونها فى اداء تلك الضرائب ، والمضار التى كانت تصيب الصناعة والتجارة من جرائها .

وفى مقابل الغائها زادت الحكومة من ضرائب الاطيان العشورية ١٥٠ الف جنيه بموجب مرسوم ١٨ يناير سنة ١٨٨٠ (١) ، لكى يتحقق معنى من معانى المساواة بين دافعى الضرائب (٢)

امتلاك الحكومة قصور اسماعيل

وأصدر الخديو أمرا فى ١٦ يونيه سنة ١٨٨٠ باعتبار القصور الآتى بيانها وهى التى بناها اسماعيل أو التى امتلكها هو أو أفراد العائلة الخديوية ملكا للحكومة ، والحقت بالاملاك الاميرية المعدة للمنفعة العامة ، وقد بُنى الامر على أنه « تبين من حسابات نظارة المالية ومن دفاتر الدائرة الخاصة ان العقارات والسرايات وملحقاتها المبينة أدناه صار بناء بعضها وشراء البعض الآخر بمال الحكومة ، وأنها لازمة للمصالح العمومية أو لاقامة خديو مصر ، وانها كانت لغاية الآن مخصصة لما ذكر ، وحيث ان العقارات المذكورة لا يصح بناء على ذلك ان تكون ملكا لاحد الناس وان كانت قد تحررت بها حجج باسماء بعض عائلتنا » (٣) ، وهذه القصور والعمارات هى كما وردت فى الامر المذكور :

سراى عابدين . سراى الاسماعيلية . سراى القصر العالى . المكان الكائن بخط الاسماعيلية والذى كان معروفا بمخزن الموبليات . مطبعة بولاق وما يتبعها من الآلات والمهمات والأبنية . اسطبلات بولاق . سراى الجزيرة وما يتبعها من المبانى والحديقة البالغ مساحة كل ذلك ٦٢ فدانا والاراضى التى تتبعها ويبلغ مقدارها ٣٥٩٥ فدانا . سراى الجيزة وما يتبعها من المبانى والحديقة ومقدار ذلك كله ٥١٧ فدانا .

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٩ يناير سنة ١٨٨٠

(٢) رسالة البارون دى رنج قنصل فرنسا العام فى مصر الى المسيو فرسينيه — الكتاب الاصفر ١٨٨٠ — ٨١ وثيقه رقم ١٠

(٣) الوقائع المصرية عدد ١٧ يونيه سنه ١٨٨٠

اللوكندة والكشك والحمامات وملحقاتها بحلوان . حديقة النزهة بالاسكندرية . سراى الرمل (مصطفى باشا) وما يتبعها من المبانى والقشلاقات والاسطبلات . سراى أدفينا سراى المنصورة . سراى الروضة . سراى المنيا .

ميزانية سنة ١٨٨١

وضعت الحكومة ميزانية سنة ١٨٨١ بالاتفاق مع الرقيبين الاوروبيين ، وصدر بها الأمر العالى فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨٠ ، وقدرت فيها الايرادات بمبلغ ٨٫٤١٩٫٤٢١ جنيه والمصروفات بمبلغ ٨٫٣٠٨٫٨٧٠ ، فتكون زيادة الايرادات على المصروفات ١١٠٫٥٥١ جنيه (١)

إصلاح التعليم

أصدر الخديو مرسوماً فى ٢٧ مايو سنة ١٨٨٠ بتأليف لجنة للنظر فى تنظيم التعليم وما يقتضى إجراؤه لذلك من التعديلات فى مناهجه ، وأسند رآستها إلى علي باشا ابرهيم وزير المعارف ، وأعضاؤها هم : عبدالله باشا فكرى . الجنرال لارمى باشا Larmée Pacha . الدكتور سالم باشا سالم . المسيو دوربك Daure Bey مفتش التعليم . روجرس بك Rogers Bey . المسيو فيدال بك (باشا) ناظر مدرسة الادارة (الحقوق) وقتئذ (٢)

وقد عملت اللجنة فى إصلاح برامج التعليم ، وقدمت تقريراً بوجوب تأسيس مدرسة عليا للمعلمين (نورمال) لتخريج أساتذة المدارس ، وزيادة عدد المدارس الابتدائية ، وقد أنشئت مدرسة المعلمين فعلا ، وافتتحت فى ١٠ يناير سنة ١٨٨١ (٣) وتولى نظارتها المسيوموجل Mougel

وانشئت مدرسة خاصة بتعليم أنجال الخديو وأنجال بعض الامراء والذوات سميت (المدرسة العلية) نسبة إلى محمد على باشا مؤسس الأسرة الحاكمة ، وافتتحها الخديو

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٠ وبه تفصيل أرقام الميزانية

(٢) الوقائع المصرية عدد أول يونيه سنة ١٨٨٠ — (٣) عدد ١٢ يناير سنة ١٨٨١

فى أول يناير سنة ١٨٨١ (١) ، وكان مقرها بميدان عابدين ، وأنشئت مدرسة ليلية لتعليم الشبان الذين تعوقهم أعمالهم المعاشية عن تحصيل التعليم نهاراً ، وافتتحت ليلة أول مارس سنة ١٨٨١

وفى ٢٨ مارس سنة ١٨٨١ صدر مرسوم آخر بانشاء هيئة دائمة، عرفت بالمجلس الأعلى للمعارف ، لابداء الرأى فى كل مايختص بمشروعات التعليم ، وإنشاء المدارس الجديدة ، ونظام المدارس عامة ، ويتألف هذا المجلس برآسة وزير المعارف ، وكان وقتئذ على باشا ابراهيم ، ومن عدد كبير من الأعضاء ، ذكرت أسماؤهم فى المرسوم وهم : على باشا مبارك وزير الاشغال العمومية . حسين فخرى باشا وزير الحقانية . المسيو مونى Money أحد مديرى صندوق الدين. المسيو ليرون ديرول Liron D airoles باشكاتب الرقابة الثنائية. الجنرال استون باشا Stone رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى . عبدالله باشا فكرى وكيل وزارة المعارف ، الجنرال لارمى باشا Larmée ناظر المدارس الحربية. الدكتور سالم باشا سالم رئيس مجلس الصحة العمومية . الدكتور جاليار دوبك Gaillardot Bey ناظر مدرسة الطب. المسيو ماسبيرو Maspero ناظر المتحف. المسيو موجيل Mougel ناظر مدرسة المعلمين ، اسماعيل بك (باشا) الفلكى ناظر مدرسة المهندسخانة ، روجرس بك Rogers bey ناظر قلم الاملاك الاميرية ، المسيو فيدال بك (باشا) Vidal bey ناظر مدرسة الادارة (الحقوق) ، المسيو جيجون بك Guigon ناظر مدرسة الصنائع ، اسبيتا بك Spitta مدير دار الكتب ، المسيو مونتان Montant ناظر دروس (مدير تعليم) المدرسة العلية ، صادق بك شنن ناظر المدرسة التجهيزية ، الدكتور عثمان بك غالب (باشا) وكيل مدرسة الطب ، الشيخ حسين المرصفى الاستاذ بمدرسة المعلمين ، الشيخ محمد عبده (الاستاذ الامام) المحرر الاول بالوقائع المصرية ، الشيخ زين المرصفى من العلماء ، الشيخ حسونه النواوى الاستاذ بمدرسة الحقوق ، المسيو برنار Bernard الاستاذ بمدرسة الالسن (٢)

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢ يناير سنة ١٨٨١

(٢) الوقائع المصرية عدد ٣٠ مارس سنة ١٨٨١

ولا شك أن تأليف مجلس المعارف هو عمل صالح ، كان ينتظر أن يكون له الأثر الحسن فى نهضة التعليم ، ولـكن المجلس لم يدم طويلا لسقوط وزارة رياض باشا، ثم صرف النظر عنه بسبب الحوادث العرابية ، هذا ومما يسترعى النظر فى تأليفه أن أغلبية أعضائه من الاجانب ، على غير حاجة الى هذ العدد الجم منهم ، وبعضهم لا يمت الى التعليم بصلة كالمسيو مونى مدير صندوق الدين ، و المسيو بيرون ديرول باشكاتب الرقابة الثنائية ، مما يدل على ان الروح التى أملت تأليف هـذا المجلس هى روح التعظيم من شأن الاجانب والعمل على كسب رضاهم ، والاطمئنان اليهم ، وهى من عيوب رياض باشا الجوهرية ، وليس من المعقول ان ينهض مجلس بالتعليم القومى نهضة صادقة وفيه هذا العدد الجم من الاوروبيين وهم فيه الاغلبية ، وقد افتتح المجلس يوم ١٤ ابريل سنة ١٨٨١ . (١)

اصلاح الوقائع المصرية

ومن حسنات رياض باشا اصلاح الوقائع المصرية ، فقد جعلها يومية بعد ان كانت تصدر مرتين فى الاسبوع وعهد برآسة تحريرها إلى الشيخ محمـد عبده (الاستاذ الامام)، (٢) وكان محررا بها ، كما عهد اليه اختيار محرريها، وبدأت تظهر فى شكلها الجديد منذ ٩ اكتوبر سنة ١٨٨٠ (العدد ٩٣٣) فاختار لها من الـكتاب البارزين فى ذلك العصر الشيخ عبد الـكريم سلمان والشيخ سعد زغلول (باشا) والشيخ ابراهيم الهلباوى (بك) والشيخ سيد وفا

الاصلاح القضائى

وعنيت وزارة رياض باشا بالاصلاح القضائى ، فوضعت اللائحة الاولى لترتيب المحاكم الشرعية ، وصدر المرسوم بها فى ١٧ يونيه سنة ١٨٨٠ (٩ رجب سنة

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٠٨٩

(٢) كان الشيخ احمد عبد الرحيم رئيسا لتحريرها قبل الشيخ محمد عبده

١٢٩٧ هـ) ، وهى أول لائحة نظمت شؤون القضاء الشرعى ، ووجهت شيئاً من العناية إلى اصلاح المجالس (المحاكم) القديمة ، فاصدرت أوامرها إلى المجالس أن لا يزيد مكث القضية بالمجلس على أكثر من ثلاثة شهور ، والفت لجنة لاصلاح نظام المجالس المحلية (المحاكم)

احصاء النفوس

والفت لجنة للنظر فيما يجب اتخاذه لاجراء تعداد عام للسكان برآسة محمد سلطان باشا وعضوية كل من اسماعيل باشا محمد . وسليمان باشا اباظه . وعلى بك الزينى . وروجرس بك . ويعقوب بك أرتين . وأمتشى بك مدير مصلحة الاحصاء .

***

إلى هنا انتهينا من الكلام عن أعمال وزارة رياض باشا ، وقد اسلفنا القول انه فى عهدها شبت الثورة ، فلننتقل الآن إلى الكلام عن أسباب الثورة العرابية ومقدماتها .

الفصل الثانى

مقدمات الثورة العرابية واسبابها

ظهرت الثورة العرابية فى عهد وزارة رياض باشا ، ومن الواجب قبل أن نعرض لوقائعها وحوادثها ، أن نذكر شيئا عن مقدماتها وأسبابها

توصف الثورة العرابية بانها ثورة عسكرية ، وهذا صحيح لا مراء فيه إذا لاحظنا أن دعاتها والقائمين بها هم من ضباط الجيش ، وأنها قامت وتحركت وفازت وقتا ما بقوة الجيش ، ثم انتهت بهزيمته .

ولكن مما لا ريب فيه كذلك أنها ليست ثورة عسكرية فحسب ، بل هى أيضا ثورة قومية ، اشتركت فيها طبقات الامة كافة ،وإذا أردنا أن نستقصى أسبابها وجدناها على نوعين : أسباب خاصة أو مباشرة ، وهى المرتبطة بطبقة الضباط والجند وموقفهم من الحكومة ، وموقف الحكومة منهم ، وأسباب عامة ، وهى التى تتصل بحالة الشعب والعوامل التى دفعته إلى مناصرة الثورة وتأييدها ، واذ كانت الاسباب الخاصة أقوى أثراً فى ظهورها وتطورها ، فلنبدأ بالكلام عنها .

الاسباب الخاصة

ترجع هذه الاسباب إلى تذمر الضباط الوطنيين من سوء معاملة رؤسائهم ، وخاصة عثمان باشا رفقى وزير الحربية فى عهد وزارة رياض باشا

كان عثمان باشا رفقى قائدا شركسيا متعصبا لجنسه يتحيز للضباط اللذين من أصل شركسى أو تركى أو ارناءودى ، ويعمل على جمع زمام السلطة فى أيديهم ، ويؤثرهم على الوطنيين فى الترقيات والتعيينات ، وينظر الى هؤلاء بعين الزراية والبغض ، فهو وحده يعد من أسباب الثورة العرابية ، وكان من ناحية الكفاية جاهلا ، قليل

الادراك والذكاء ، عديم المواهب ، قليل النظر فى العواقب ، يمثل طبقة الرؤساء العسكريين المنحدرين من سلالة الترك والشراكسة الذين كانت لهم رآسة الجيش فى عهد اسماعيل وأوائل عهد توفيق ، ولم يكن الضباط الوطنيون يجدون منهم فى الجملة إنصافا ، ولا مساواة ، ولا معاملة حسنة ، ولو أن اسماعيل درج على سنة سعيد فى تشجيعه المصريين وترقيتهم فى المناصب العسكرية ، لسادت روح المساواة فى الجيش ولما هيأ أمثال عثمان رفقى السبيل إلى الفتنة ، فقد كان سعيد يميل بطبعه الى ترقية الضباط الوطنيين ، واعطائهم حقهم فى التقدم ، وفى عهده ارتقى كثير منهم إلى المراتب العسكرية العالية ، خذ لذلك مثلا عرابى باشا ذاته ، فانه مع كونه نشأ فى الجيش جنديا بسيطا (نفرا) قد ارتقى الى مرتبة الضباط ، ونال درجاتها فى قليل من الزمن ، فصار ملازما سنة ١٨٥٨ ، ثم ارتقى إلى درجة يوزباشى سنة ١٨٥٩ ثم نال رتبة « صاغ » فى تلك السنة ورتبة البكباشى سنة ١٨٦٠ ، ثم صار قائمقاما فى سبتمبر من تلك السنة ، أما فى عهد اسماعيل فقد ظل تسعة عشر عاما برتبة قائمقام ، وقس على ذلك سائر الضباط الوطنيين

ولا مراء فى أن اسماعيل كان يميز الضباط والرؤساء الشراكسة والترك على الوطنيين فى المعاملة ، رغم مابدا منهم من العجز والجهل وعدم الكفاية ، مما ظهر أثره جليا فى الهزائم التى حاقت بالجيش المصرى سنة ٧٥ — ١٨٧٦ فى حرب الحبشة ، وعلى ما كان لهذه الهزائم من أسوأ الأثر فان اسماعيل لم يحاسب أولئك القواد والضباط على ماوقع منهم من الاهمال والتقصير ، وقيل إنه اعتزم محاكمة راتب باشا قائد هذه الحملة ، ولكن مالبث أن رجع عن ذلك ، بل قرّبه اليه وجعله من خاصة بطانته ، وهذا يدلك على شديد ميله الى تلك الفئة ، فكانت لها الحظوة لديه ، ثم لدى الخديو توفيق ، ولو ظلت روح المساواة التى بثها سعيد فى الجيش سائدة فى عهد اسماعيل وتوفيق ، لما قامت الثورة العرابية ، لان عرابى وصحبه لم يثوروا الاّ حين طفح الكيل من محاباة امثال عثمان باشا رفقى للترك والشراكسة ، واضطهادهم للضباط الوطنيين ، فعرابى وصحبه كانوا على حق فى المرحلة الاولى من الثورة ، لان الطبيعة

البشرية مفطورة على كراهية الظلم والاضطهاد ، ومن صفات النفس الانسانية الثورة على المظالم ، ولم تكن المظالم التى يشكو منها الضباط الوطنيون مقصورة على حرمانهم حقوقهم فى الترقى ، بل كانوا كذلك هدفا لاشد ضروب العنت والارهاق ، إذ كان يكفى أن تلصق بأى منهم تهمة ما ، ولو لم تكن صحيحة ، ليكون جزاؤه ان تنزع منه درجته أو يقصى عن منصبه ، أو ينفى إلى أقاصى السودان ، وتصبح حياته عرضة للخطر لأوهى الاسباب .

فالثورة العرابية كانت ثورة دفاع عن الحق ، ودفاع عن الحياة ، وليس من ينكر ما كان عليه معظم الرؤساء الشراكسة والترك والارناءود من الغلظة والغطرسة ، والزهو والخيلاء ، والزراية بالوطنيين ، فان هذه النزعات كانت فاشية فيهم ، لافى مصر وحدها بل فى سائر بلاد السلطنة العثمانية القديمة ، إذ كان العرب عامة يعانون سوء معاملة الترك لهم واضطهادهم إياهم ، وكانت هذه المعاملة من أسباب قيام الفتن والثورات فى السلطنة العثمانية ، حتى نهاية الحرب العالمية الاخيرة .

وما دمنا فى صدد الاسباب المباشرة للثورة ، فلا جدال فى انظهور احمدعرابى كان فى مقدمة هاتيك الاسباب ، فهو الذى بث فى نفوس الضباط روح التضامن والاتحاد للمطالبة بحقوقهم المهضومة ، وتقدم الصفوف لعرض مطالبهم جهاراً على ولاة الامور ، وكانت هذه المطالب فاتحة الثورة كما سيجىء بيانه ، فهذه الجرأة كان لها أثر كبير فى ظهور الثورة ، ولو لم يظهر عرابى ، ولم تكن له تلك الشخصية التى اجتذبت اليه صفوف الضباط وبثت فيهم روح التضامن والاقدام ، لكان محتملاأن لاتظهر الثورة العرابية ، أو لظهرت فى زمن آخر ، وفى ظروف وملابسات أخرى ، غير التى ظهرت فيها .

وهناك سبب من الاسباب المباشرة ، يرجع إلى شخصية الخديو توفيق ، فقد كان من أخص صفاته التردد والضعف ، فلم يعالج الثورة فى مهدها بالحزم والشدة ، أو بالعدل ورفع المظالم التى شكا منها الضباط ، بل كان موقفه منها موقف التردد والتناقض ، لايستقر على رأى واحد ، ولا على خطة واحدة ، بل كان يقابل حركة

الضباط تارة باللين وآونة بالشدة ، ثم يجنح إلى التراخى والضعف ، ثم إلى الشدة بعد الضعف ، ولم يكن صريحاً فى سياسته ولا فى تصرفاته ، وكان أيضاً يميل إلى الدسائس ، ويبيح لبطانته أن تمضى فى كيدها وتدبيرها ، ثم لا تلبث أن تنكشف فتثير عليه سخط الضباط وتدفعهم إلى الثورة ، وكان له عدا ذلك من ظروفه العائلية ما يشجع عوامل التحريض على الثورة ، فان اسماعيل كان لا يفتأ يسعى فى العودة إلى الحكم ، ولا يرضيه أن يستقر ابنه على العرش ، ومن هنا جاء الظن بان له ضلعاً فى مؤامرة الضباط الشراكسة التى أججت نار الخلاف بين الخديو والعرابيين ، كما سنذكره فى موضعه ، وكذلك كان له من الامير محمد عبد الحليم بن محمد على الكبير منافس قوى فى التطلع إلى مسند الخديوية ، وكان وجود عبد الحليم (١) فى الاستانة — مهبط الفتن والدسائس — واتصاله برجال المابين ، عاملا قويا لتهيئة الافكار لتوقع خلع توفيق ، كما خلع أبوه من قبل ، هذا فضلا عن ان الامير حليم كان بحسب نظام الوراثة القديم أحق بالعرش من توفيق لانه أكبر أفراد الاسرة الحاكمة سناً ، ولم يتبدل هذا النظام إلا فى عهد اسماعيل إذ جعل العرش فى ذريته (فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦) ، فكان توفيق أول من أفاد من النظام الجديد ، ولم يكن قبل صدور هذا الفرمان يتطلع إلى العرش ولا كان معترفا له بالزعامة من أمراء آل بيته ، وبخاصة الاميرات ، إذ كن ينعين على والدته أنها قينة من جوارى اسماعيل ، فهذا المركز القلق من شأنه أن يغرى على الثورة ، أضف إلى ذلك أن أعضاء وزارة رياض باشا كانوا مختلفى الرأى والنزعات فى مواجهة الثورة ، فكان هذا الموقف وما ينطوى عليه من الاضطراب والتناقض من العوامل التى أعانت على ظهور الثورة ونجاحها .

الاسباب العامة

وثمة أسباب عامة يشترك فيها الشعب بجميع طبقاته ، منها أسباب سياسية ، وأخرى اقتصادية ، وثالثة اجتماعية .

---

(١) يسمى عادة الامير حليم ، وقد جرينا على هذه التسمية احيانا

الاسباب السياسية

فالأسباب السياسية ترجع الى تذمر المصريين عامة من سوء نظام الحكم القائم ، ورغبتهم فى التخلص منه ، فقد كان قوام هذا النظام استبداد الحكام واضطهادهم الأهلين .

لم يكن ثمة عدل ولا قانون ، ولا قضاء ينتصف للمظلوم ويعطى كل ذى حق حقه ، ولا حرية ، ولا مساواة ، ولا ضمانات قانونية تكفل للناس حقوقهم وحياتهم ، وكان الضرب بالكرباج شائعا يتخذه الحكام وسيلة لتحصيل الاموال أو أداة للقسوة والتعذيب ، حقاً ان رياض باشا أمر بابطاله ، ولكن أوامره فى هذا الصدد لم تنفذ تنفيذا تاما ، وبقى الكرباج فى كثير من النواحى أداة للحكم ، وكانت السخرة مضروبة على البلاد ، ولم تكن مقصورة على المنافع والاعمال العامة ، بل كانت تستخدم لاستصلاح أطيان ذوى السلطة والجاه من الحكام والأمراء ، وكان النفى إلى أقاصى السودان عقوبة يعانيها الكثيرون لمجرد الشبهة أو النكاية ، ذكرت جريدة المونيتور اجبسيان (١) أنه لما ألف شريف باشا وزارته بعد قيام الثورة العرابية تقدمت له عرائض كثيرة من المحكوم عليهم بالنفى الى السودان يطلبون رفع الظلم عنهم ، وبلغ عددهم ٩١٢ منفيا وهو عدد كبير يدلك على كثرة المظالم التى كان الناس يعانونها قبل الثورة ، وقد تبين من تحقيق هذه الشكايات أن كثيرين من المنفيين كان يتقرر نفيهم لمجرد محضر موقع من بعض الافراد باتهام أى شخص بأنه خطر ، أو لمجرد خطاب من أية سلطة محلية بهذا الاتهام ، ولم تكن المظالم مقصورة على طبقة دون أخرى ، بل كانت عامة ، يعانيها العامة والخاصة ، ولم يكن ينجو من شرها الا من كانت تشملهم رعاية أولى الأمر ، على أن هذه الرعاية لم تكن مضمونة البقاء ، بل كثيرا ما تنقلب غدرا لغير ما سبب سوى أهواء الطغاة وتقلباتهم .

فالمصريون كانوا إذا يتطلعون الى التخلص من نظام الحكم القائم ، وقد أدركت

---

(١) الجريدة الرسمية الفرنسية للحكومة — عدد ١٦ أكتوبر سنة ١٨٨١

الطبقة الممتازة من الأمة أن إصلاح هذا النظام انما يكون بقيام الدستور وانشاء مجلس نيابي يوطد مبادىء العدل والحرية ، ويتحقق فيه معنى الرقابة على الحكام ، ويحول دون ارتكاب المظالم ، فيأمن الناس على حقوقهم وعلى حياتهم ، ومن هنا اتحدت الطبقة المثقفة من الأمة والضباط الوطنيين فى الشعور والميول ، وأجمع الكل على المطالبة بالمجلس النيابى ، فالثورة العرابية كانت من هذه الوجهة ثورة على المظالم وثورة على الحكم الاستبدادى .

وليس يخفى أن البلاد عرفت شيئا من النظام الدستورى من قبل ، إذ أنشىء مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦ على عهد اسماعيل ، ولكنه كان مجلسا لا سلطة له ، فلم يكن له أى أثر فى رفع المظالم عن الاهلين ، وقد بدأت روح الحياة والمعارضة تظهر بين أعضائه فى أواخر عهد اسماعيل ، وتطلعت أفكار الخاصة من النواب والأعيان إلى اصلاح نظامه وتوسيع اختصاصه ، وحقق شريف باشا هذه الآمال بوضع دستور على أحدث المبادىء العصرية سنة ١٨٧٩ ، ولكن الأزمة التى انتهت بخلع الخديو اسماعيل حالت دون اصداره والعمل به كما اسلفنا ، وبينما كانت الطبقة المثقفة ترتقب اعلان الدستور على يد الخديو توفيق ، إذا بهم يرون شريف باشا يستقيل لمعارضة الخديو إياه فى تشكيل مجلس النواب ، واصراره على الحكم المطلق ، ورأوا الخديو يؤلف وزارة برآسته ، مما ينم عن ميوله الاستبدادية ، ثم يكلف رياض باشا تأليف وزارة كان من مبادئها الاساسية حكم البلاد حكما مطلقا ، وحرمانها أى نظام دستورى ، حتى مجلس شورى النواب القديم على ما كان عليه من ضعف السلطة ، فقد ظل معطلا زهاء سنتين ، طوال عهد وزارة رياض باشا ، ولم ينس الناس ما كان لهذا المجلس من بعض المواقف الطيبة فى أواخر عهد اسماعيل ، وانه عطل فى عهد توفيق ، فكان لزاماً أن يستأنفوا الجهاد للدستور ، وكان طبيعيا إذا دعاهم داع إلى الثورة أن يلبوا نداءه طائعين مستبشرين ، ويَبين لك من هذه الناحية ان الثورة العرابية هى استمرار للحركة الوطنية التى ظهرت فى أواخر عهد اسماعيل وامتدادٌ لها

اضطهاد المعارضة

وكانت سياسة رياض باشا من أسباب ظهور الثورة ، فقد استهدف لحركة مقاومة قوية لما بدا منه من المعارضة فى انشاء مجلس النواب ، وانحيازه للنفوذ الأوروبى ، وما عرف عنه من الاستخفاف بميول الشعب وعدم اكتراثه لآراء الخاصة من الكبراء والأعيان ، واصراره على قمع كل معارضة بالشدة ، واضطهاده للمعارضين ، ومن أمثلة هذا الاضطهاد تجريده الفريق شاهين باشا كنج وزير الحربية السابق من رتبه والقابه لاتصاله بالحزب الوطنى ، وتقديم السيد حسن موسى العقاد للمحاكمة ، ونفيه إلى أقاصى السودان لاعتراضه على الغاء قانون المقابلة ، كما سيجىء بيانه فى الأسباب الاقتصادية ، ثم اضطهاده للصحف المعارضة لوزارته .

استهدفت الصحف المعارضة للاضطهاد فى عهد وزارة توفيق باشا ثم فى عهد وزارة رياض ، واستخدمت الحكومه اللائحة القديمة المسماة لائحة أو نظامنامة المطبوعات (١) لانذار الصحف أو تعطيلها ، ففى عهد الوزارة التى رأسها توفيق باشا عطلت الحكومة جريدة (مرآة الشرق) لمدة شهر ، وانذرت جريدة (التجارة) ثم عطلت جريدة (مرآة الشرق) لمدة خمسة أشهر « لأنها اعتادت الدخول فيما لا يعنيها ونشرت مطالعات سخيفة مخترعة من تلقاء نفسها خرجت فيها عن حدود وظائفها » (٢) ، وفى عهد وزارة رياض باشا أنذرت جريدتا (مصر) و (التجارة) لنشرهما مقالات عدتها الحكومة غير معتدلة تخدش الاذهان ، ثم عطلتا تعطيلا نهائيا لاصرارهما على خطة المعارضة .

كانت جريدتا (مصر) و (التجارة) من أقوى صحف المعارضة ، تجلت فيهما روح السيد جمال الدين ، ولا غرو فصاحبهما ومنشؤهما هو أديب اسحق من

---

(١) هى غير قانون المطبوعات الذى صدر فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ على عهد وزارة شريف باشا الثالثة

(٢) الوقائع المصرية عدد ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٩

خاصة تلامذ الحكيم الافغانى ، انشئت الاولى سنة ۱۸۷۷ والثانية سنة ۱۸۷۸ فى أواخر عهد اسماعيل ، وكانتا فى عهد توفيق لا تفتأ كل منهما تنشر المقالات الحماسية وتنتقد سياسة الحكومة وتندد بتفريطها فى حقوق البلاد ، فلم تطق وزارة رياض باشا صبرا على مسلكها وأصدرت قرارها بتعطيلهما تعطيلا نهائيا ، ويتبين من عبارات القرار مبلغ حنق الحكومة وغضبها على الصحيفتين وعلى صحف المعارضة عامة وهذا نص القرار :

« حيث سبق صدور الانذارات مراراً عديدة وتنبيهات شفاهية من إدارة المطبوعات إلى أصحاب امتياز الجرائد الاهلية عموما ، وإلى صاحب امتياز جريدتي مصر والتجارة خصوصا ، بعدم خروجهم عن حدود وظائفهم ولا ينشرون ما يوجب تشويش الافكار ، صدر له آخر انذار بانه إذا رجع لمثل ذلك ، فتلغى جريدتاه بالكلية ، وحيث إنه بعد هذا الانذار لم يترك مسلكه الأول لما نشره فى جريدة (التجارة) نمرة ۱۲۳ الصريح فى أنه لا يرجع عما هو مصر عليه ، وحيث ما اعتادت على نشره هاتان الجريدتان ضرره أكثر من نفعه ، اقتضى الحال صدور الحكم من ادارة المطبوعات بالغاءهما مؤبدا » (١)

وأنذرت جريدة (مصر الفتاة) لطعنها على الحكومة لمناسبة توسيع اختصاصات الرقيبين الماليين (٢) ثم عطلت تعطيلا نهائيا لنشرها مقالات وأخباراً عدتها الحكومة مهيجة للخواطر والأفكار (٣) ومنعت جرائد (النحلة) (٤) و (ابو نضارة) ثم (ابو صفارة) و (القاهرة) و (الشرق) من دخول القطر المصرى ، وأنذرت جريدة (الاسكندرية) ثم عطلتها شهرا ، وعطلت جريدة (المحروسة) لمدة خمسة عشر يوما (٥) ، ولم يقتصر الاضطهاد على الصحف العربية ، بل تناول الصحف

---

(١) الوطن عدد ٢٢ نوفمبر سنة ۱۸۷۹

(٢) المونيتور اجبسيان عدد ١٤ نوفمبر سنة ۱۸۷۹

(٣) الوقائع المصرية عدد ١٧ نوفمبر سنة ۱۸۷۹

(٤) الوقائع المصرية عدد ٢٨ ديسمبر سنة ۱۸۷۹ والمونيتور اجبسيان عدد ٢٦ ابريل سنة ۱۸۸۰

(٥) الوطن عدد ١٦ اكتوبر سنة ۱۸۸۰

الاوروبيـة فعطلت جريدة (الريفورم) تعطيلا نهائيا وأغلقت مطبعتها بحجة أنها تنشر مقالات مثيرة للافكار (١) وأنذرت جريدة (الفارد الكسندرى) (٢) .

فالصحف المعارضة وما كانت تبثه فى الافكار من روح التبرم بنظام الحكم والتطلع الى الحرية والدستور ، وما لقيته من الاضطهاد ، كل ذلك كان من الأسباب الممهدة للثورة والمحرضة عليها

تأسيس الحزب الوطنى

اشتد ساعد الحركة بتأليف جمعية من الناقمين من سياسة رياض باشا ، عرفوا بالحزب الوطنى ، وقد نشروا فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٧٩ أول بيان سياسى لهم وطبعوا منه عشرين ألف نسخة وسعى رياض فى معرفة ناشريه لاقصائهم الى السودان فلم يستطع الى ذلك سبيلا (٣) ، ويقول المسيو جون نينيه الذى عاصر حوادث الثورة العرابية ان اخفاق رياض فى تعقب ناشرى هذا البيان شجع خصومه على متابعة العمل لاسقاطه ، وأن منهم الخديو توفيق ذاته ، ومن بينهم الباشوات الاربعة شريف باشا واسماعيل راغب باشا وعمر باشا لطفى وسلطان باشا ، وأنهم أوفدوا الى باريس أديب اسحق لانشاء جريدة القاهرة (٤) وقد رحل فعلا الى أوروبا بعد الغاء جريدتيه (مصر) و (التجارة) ، وأصدر بباريس جريدته معارضةً لوزارة رياض ، وكانت من أشد الصحف لهجة ضدها ، فكانت من أقوى العوامل فى اثارة الأفكار على رياض ووزارته ، وتعقبها رياض لمنع تداولها فى مصر ، ولكن الباشوات الأربعة كانوا يوزعونها فى أنحاء البلاد ، وتعددت الاجتماعات السرية فى منزل سلطان باشا لتنظيم الحزب الوطنى ، وقويت الروابط بين منظميه ، وكان فى مقدمتهم سلطان باشا وأحمد عرابي بك وصاحباه عبد العال حلمى وعلى فهمى ، ومحمود سامى باشا البارودى وسليمان باشا أباظه (مدير الشرقية) وحسن باشا الشريعى (مدير المنيا) ، ومحمود باشا فهمى ،

---

(١) المونيتور اجسبيان عدد ٢٦ مايو سنة ١٨٨٠ (٢) المرجع ذاته عدد ٢٧ مايو سنة ١٨٨٠ (٣) جون نينيه — عرابى باشا ص ٣٧ (٤) المرجع السابق ص ٣٨

ويقول الموسيو جون نينيه ان الغرض من ضم المديرين الى الحزب هو نشر الدعاية له فى الاقاليم ، وان سلطان باشا بوجاهته وثرائه اذ كان يمتلك نحو ثلاثة عشر ألف فدان من أجود الاطيان كان يطمع فى رياسة الحزب رغم ضعف أخلاقه ودخيلة نفسه، ولم يكن يتطلع الى الوزارة لأنه لم يكن كفؤاً لها بل كان يرنو الى رياسة مجلس النواب (١)

ويقول عرابى فى مذكراته عن تأسيس الحزب الوطنى انه تألف من لفيف من العظماء والكبراء والعلماء والنبهاء ، ويرجع تأليفه الى التذمر من تغلغل النفوذ الاوروبي فى الحكومة ، فألف أولئك الكبراء حزبا سريا أسموه (الحزب الوطنى) جعلوا مركزه مدينة (حلوان) (٢) ونشروا عدة منشورات فى الصحف الفرنسية نصحوا فيها للحكومة بمراعاة مصالح البلاد وأعلنوا عن وجود الحزب الوطنى ، وبينوا واجباته وحقوقه ، ثم اعترضوا على الدين الممتاز واختصاصه بالضمان وطلبوا المطالب الآتية :

أولا — أن تعادل الحكومة المصرية جميع الأملاك المسماة بالخديوية

ثانيا — أن يلغى النص القاضى بتخصيص السكة الحديدية للقرض الممتاز (فى قانون التصفية) ، فإن لم يرض بذلك الدائنون من الانجليز تعين عليهم قبول ذلك الدخل كما هو من غير أن تؤخذ بقية الفائدة المخصصة لهم من الدخل العام

ثالثا — أن تكون الديون الممتازة والسائرة والمنتظمة دينا واحدا مضمونا بمال الأمة والبلاد بفائدة مقدارها ٤ ٪ فى المائة

رابعا — أن تقام ادارة مراقبة وطنية خاصة مؤقتة يكون فيها ثلاثة من الاجانب تعينهم الدول وتقرهم الحكومة المصرية (٣)

فرواية عرابى عن تأسيس الحزب الوطنى لا تختلف فى جوهرها عن رواية نينيه ، ويقول عرابى إنه لما علمت الحكومة بوجود هذا الحزب شددت الرقابة على زعمائه وهددتهم واضطهدتهم ، وكان الفريق شاهين باشا كنج وزير الحربية السابق

---

(١) المرجع السابق ص ٣٩ (٢) ومن هنا سماه بعض الكتاب (جمعية حلوان)
(٣) مذكرات عرابى ص ١٤٩

من زعماء هذا الحزب فاحتمى بالحماية الايطالية وغادر مصر إلى إيطاليا فصدر أمر الخديو فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٠ بتجريده من رتبه وألقابه ومحو اسمه من دفاتر ضباط الجيش، وبُنى الامر على أنه دخل فى حماية دولة أجنبية دون أن يعطى له اذن بذلك وانه سافر من مصر بدون جواز سفر مستعينا بجواز سفر حصل عليه من حكومة أجنبية دون أن تعترف به الحكومة المصرية

يتبين مما تقدم أن الحزب الوطنى كان له أثر كبير فى ظهور الثورة العرابية ، وكانت بالاسكندرية جمعية أخرى عرفت بجمعية (مصر الفتاة) رفعت عريضة إلى الخديو بمطالب الحرية وأنشأت جريدة (مصر الفتاة) للدعوة إلى الحرية وهى الجريدة التى عطلتها الحكومة كما تقدم بيانه

وثمة عامل آخر ، يتصل بالاسباب السياسية ، كان له أثره فى التحريض على الثورة ، ويعد من مقدماتها ، وهو حدوث سابقة للثورة العرابية ، ونعنى بها ثورة الضباط على وزارة نوبار باشا أواخر عهد اسماعيل فى فبراير سنة ١٨٧٩ ، فان تلك الثورة هى صورة مصغرة للثورة العرابيـة ، إذ قامت على أكتاف الضباط ، وكان الباعث عليها شكواهم من تأخير مرتباتهم واحالة ٢٥٠٠ منهم على الاستيداع ، فذهب نحو سمائة ضابط منهم يتبعهم لفيف من طلبة المدرسة الحربية ونحو ألفين من الجنود إلى وزارة المالية بحجة رفع ظلاماتهم إلى نوبار باشا والسير ريفرس ويلسن وزير المالية وقتئذ ، فهجموا على نوبار باشا واعتدوا عليه بالضرب وكذلك اعتدوا على السير ريفرس ويلسن ، واقتحموا ابواب الوزارة واحتلوا غرفها وقاعاتها وحبسوا نوبار باشا ورياض باشا (وكان وزيراً للداخلية) والسير ريفرس ويلسن فى إحدى غرف الدور الاعلى ، وكانت نتيجة تلك الثورة سقوط وزارة نوبار ، فهذا الفوز لذى أحرزه الضباط سنة ١٨٧٩ قد أغرى عرابي وصحبه بالثورة سنة ١٨٨١

الاسباب الاقتصادية

لم تكن الحالة الاقتصادية خيراً من الحالة السياسية ، بل كانت ادعى منها إلى

الثورة ، فالديون التى اقترضها الخديو اسماعيل ألقت على البلاد عبئاً جسيما من الاثقال الفادحة ، واضطرت الحكومة إلى تخصيص نصف موارد الميزانية لسداد فوائد الديون ، فكان ذلك سببا لتذمر الاهلين خاصتهم وعامتهم ، لأن تخصيص هذا المبلغ الضخم ، الذى يجبى كل عام من عرق الفلاح وكده ، معناه حرمان الاهلين ثمرة جهودهم ومتاعبهم ، وإضاعتها لحساب الدائنين ، هذا فضلا عن فداحة الضرائب فى مجموعها ، وعدم توزيعها توزيعا عادلا ، واقتضائها بوسائل القهر والارهاق ، فانضم الاهلون إلى الثورة وشايعوها آملين أن تخفف عنهم اعباء الضرائب ، وكان استفحال نفوذ الاجانب عامة واستحواذهم على مرافق البلاد الاقتصادية مما دعا إلى تبرم الاهلين بنظام الحكم ، فان الامتيازات التى كانوا يتمتعون بها والمزايا التى نالها التجار والمرابون منهم قد اكسبتهم الأموال الطائلة فأثروا على حساب الخزانة المصرية وعلى حساب الاهلين

وزاد فى تذمر المثقفين والاعيان استسلام الحكومة فى عهد وزارة رياض باشا لمطالب الدائنين وحكوماتهم ، فقد أقرت نظام الرقابة الثنائية كما أملاه القنصلان الانجليزى والفرنسى ، وخوّلت الرقيبين الاوروبيين سلطة واسعة المدى فى شؤون الحكومة المالية ، واتسع النفوذ الاوروبى داخل الحكومة بواسطة الرقيبين وخارج الحكومة لاستجابتها لمطالب الماليين الاوروبيين ، والترخيص لهم باستثمار موارد البلاد ومرافقها الاقتصادية ، فانشئت فى عهد وزارة رياض باشا عدة مؤسسات مالية واقتصادية زادت من طغيان النفوذ الاوروبى فى حياة مصر الاقتصادية ، كالبنك العقارى (وقد تأسس فى ١٥ فبراير سنة ١٨٨٠) ، وشركة تكرير السكر ، والشركة العمومية لاجراء الاشغال بالديار المصرية ، وشركة المقاولات وغيرها ، وكلها شركات اجنبية برؤوس أموال اوروبية ، واعضاؤها من الاوروبيين ، وعقود تأسيسها التى صدرت بها الاوامر العالية لم تراع فيها مصالح الاهلين فى شىء ، فهذا الاسراف فى رعاية المصالح ورؤوس الأموال الاوروبية ، وتمكينها من التغلغل فى كيان البلاد المالى والاقتصادى ، كل ذلك كان له أثره فى تبرم الناس

بالوزارة ، فضلا عن أنه كان فى ذاته عملا غير صالح ولا يتفق والروح القومية .

وزاد الاعيان سخطاً على الوزارة الغاؤها (قانون المقابلة)، فانضموا الى صفوف المعارضة ، ذلك ان ابطال ما كان يقضى به هذا القانون من اعفائهم من نصف المربوط على أطيانهم من الضرائب ، فيه ضياع أموالهم التى أدوها للحكومة مقابل هذا الاعفاء ، وقد كان اكثر الاعيان اعتراضا على هذا الالغاء السيد حسن موسى العقاد ، فقدم بذلك مظلمة الى لجنة التصفية نشرها فى جريدة (الريفورم) ووصف فيها هذا العمل بأنه استبداد وأبان أن قانون المقابلة وما احتواه من المزايا لدافعى الضرائب مقدما هو عقد لا يجوز نقضه من جانب الحكومة وحدها ، وأن الاهالى قد احتملوا شدائد كثيرة فى أداء المقابلة ، وباعوا فى هذا السبيل مصوغاتهم واملاكهم ، واستدانوا الديون الفادحة ، فكان لزاماً على الحكومة ان ترد جميع ما أداه المالكون الى اصحابه ، بحيث لا يسرى مرسوم الالغاء الا بعد ردّ ما أخذته الحكومة ، فرأى رياض باشا ان فى تقديم هذه المظلمة الى لجنة التصفية ونشرها فى جريدة (الريفورم) معنى التشهير بالحكومة واثارة الافكار عليها ، وبخاصة لان العقاد دعا الاهالى الى توقيع عرائض بهذا المعنى ، فأمر بالقبض عليه وقدمه للمحاكمة ، فحكم عليه مجلس مصر الابتدائى بالحبس سنتين ، وشدد المجلس الاستئنافى هذا الحكم ، فزاده الى خمس سنوات ، ولم تكتف الحكومة بذلك ، بل قضى (مجلس الاحكام) بنفيه الى فازوغلى بأقاصى السودان [١] ونفذ فيه الحكم وسيق الى فازوغلى ، ولم يفرج عنه الا فى عهد وزارة شريف باشا بعد انشاء مجلس النواب [٢] ، يضاف الى ذلك صدور قانون التصفية (يوليه سنة ١٨٨٠) فقد ظهر فيه من التحيز للدائنين الاجانب والاجحاف بالاهلين ، ما زاد الناس كرها لوزارة رياض باشا ، وازداد الاعيان والملاك سخطا عليها لما فرضته عليهم من زيادة ضريبة العشر على أطيانهم كما تقدم بيا[نه]

ومن مظاهر سياسة الحكومة الاقتصادية انقاص عدد الجيش توفيراً للنفقات وهذا النقص كان له سبب آخر يتصل بالحالة السياسية ، وهو صدور الفرمان السل[طانى]

---

(١) الوقائع عدد ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٨٠ (٢) الوطن عدد ٣ ديسمبر سنة ١[٨٨١]

لتوفيق باشا مشتملا على إنقاص عدد الجيش العامل إلى ١٨ ألف جندى ، ولكن السبب الاقتصادى كان له أكبر الأثر فى هذا النقص ، لان عدد الجيش نقص إلى إثنى عشر ألفاً (١) أى إلى أقل مما حدده الفرمان السلطاني ، وقداستتبع هذ النقص إحالة كثير من الضباط إلى الاستيداع ووقوعهم فى الضيق المالى ، ولم تعن الحكومة بتدبير وظائف لهم تعوضهم ما نقص من رواتبهم ، فانضموا بطبيعة الحال إلى الناقمين

وشارك الموظفون ضباط الجيش فى شعورهم ، إذ رأوا من مظاهر اتساع سلطة الرقيبين الاوروبيين ما يثير فى نفوسهم روح السخط والتبرم ، وأهم هذه المظاهر ازدياد نفوذ الموظفين الاوروبيين فى دور الحكومة ، وزيادة عددهم ، وتمييزهم بالمرتبات الضخمة ، فاستاء لذلك الموظفون الوطنيون .

وخلاصة ما تقدم ان الثورة العرابية هى من الوجهة السياسية ثورة على الاستبداد والمظالم ، ومن الوجهة الاقتصادية ثورة على التدخل الاوروبى فى شؤون مصر المالية وعلى النظم الاقتصادية التى كانت تعانيها البلاد قبل الثورة .

الاسباب الاجتماعية

إن حالة المجتمع المصرى كانت بلامراء مستعدة عند أول دعوة لتلبية نداء الحرية والثورة ، وذلك بفضل انتشار التعليم من عهد المغفور له محمد على باشا ، فالمدارس التى أسسها ، والبعثات العلمية التى أوفدها إلى الخارج ، قد خرجت طبقة متقفة نالت حظاً موفوراً من العلوم ، وليس يخفى ان العلم من شأنه أن يهذب النفوس وينير البصائر ، وينهض بالعقول والافكار ، ويسمو بها إلى التماس الرقى والتقدم ، ويعرفها معانى الحرية والمساواة والحقوق الانسانية ، ويهيب بها إلى محاكاة الامم الحرة فى الثورة على الاستبداد ، فالنهضة العلمية كان لها فضل لا ينكر فى توجيه أنظار المثقفين إلى التبرم بالاستبداد والتطلع إلى الحرية والدستور ، واقترنت النهضة العلمية بنهضة فى الادب

---

(١) احصاء المسيو مونج Monge القائم باعمال قنصل فرنسا العام فى مصر — الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١، وثيقة رقم ١٤ المؤرخة فى ٢٧ ابريل سنة ١٨٨١

قوامها الشعراء والكتاب من أدباء ذلك العصر ، والأدب بما يطبع فى نفس الأديب من التطلع إلى المثل العليا يمهد للنهضات الوطنية ويغذيها ، ويحدو الامم إلى الاستمساك بالحرية والكرامة الانسانية ، والنفور من الذل وإباء الضيم والمهانة .

فالعلوم والآداب كان لها أثرها فى تمهيد الأفكار لقبول الثورة ، وفى الدعاية لها ، وقد كان لقصائد الشعراء ومقالات الأدباء وما كان يلقيه الخطباء فى المحافل والمجتمعات أثر كبير فى التحريض على الثورة .

وكانت الصحافة من العوامل القوية فى ترقية الأفكار بما تكتب عن الشؤون العامة فى مصر والخارج ، وما تنشر من المقالات عن مختلف الاحوال السياسية والاجتماعية ، وما تحوى من التنويه بالاعمال النافعة وانتقاد الاعمال الضارة ، فكان لها فضل كبير فى تفتيح أذهان الناس ، وتبصيرهم بالحقائق ، وتهذيبهم وتثقيفهم ، وكان لصحف المعارضة أثرها فى إحراج مركز الحكومة ، وتبرم الناس بها ، وقد استهدفت هذه الصحف للانذار والتعطيل كما تقدم بيانه . فكان الاضطهاد يكسبها عطف الناس ويزيدهم تعلقاً بها وتأييداً لآرائها وأفكارها الحرة .

ويتصل بالاسباب الاجتماعية تأثير السيد جمال الدين الافغانى فى المجتمع المصرى ، فقد ظهرت على يده بيئة استضاءت بأنوار العلم والعرفان ، وارتوت من ينابيع العلم والحكمة ، وتحررت عقولها من قيود الجمود والأوهام ، وبفضله خطا فن الكتابة والخطابة فى مصر خطوات واسعة ، ولم تقتصر حلقات دروسه ومجلسه على طلبة العلم ، بل كان يؤمها كثير من العلماء والموظفين والاعيان ، وكان يحمل بين جنبيه روحا كبيرة ، ونفساً قوية ، تزينها صفات وأخلاق عالية ، فأخذ يبث فى النفوس روح العزة والشهامة ، ويحارب روح الذلة والاستكانة ، وكان بنفسيته ودروسه وأحاديثه ومناهجه فى الحياة ، مدرسة أخلاقية رفعت من مستوى النفوس ، وكانت على الزمن من العوامل الفعالة للتحول الذى بدا على الامة ، وانتقالها من حالة الخضوع والاستكانة ، إلى التطلع للحرية والتبرم بنظام الحكم القديم ومساوئه ، والسخط على تدخل الدول فى شؤون البلاد ، ولئن نفى جمال الدين من مصر فى أوائل حكم توفيق ،

فان روحه ومبادئه وتعاليمه تركت أثرها فى المجتمع المصرى وهيأته للثورة ، ولا غرو فكثير من أقطابها هم من تلاميذه أو مريديه أو المتأثرين بتعاليمه ، ولو بقى فى مصر حين نشوب الثورة لكان جائزاً أن يمدها بآرائه الحكيمة وتجاربه الرشيدة ، فلا يغلب عليها الخطل والشطط ، ولكن شاءت الاقدار والدسائس الانجليزية ان ينفى السيد من مصر ، وهى أحوج ماتكون إلى الانتفاع بحكمته وصدق نظره فى الأمور [1]

ظهور عرابي باشا

نشأته وماضيه

قلنا ان ظهور عرابى كان من الاسباب المباشرة فى ظهور الثورة ، ولا غرو فهو حامل لوائها وقائد زمامها ، وإلى اسمه نسبت وفى شخصه تمثلت ، فلنذكر قبل الكلام عن وقائع الثورة شيئاً عن نشأة زعيمها .

ولد احمد عرابي فى ٧ صفر سنة ١٢٥٧ (٣١ مارس سنة ١٨٤١) فى هرية رزنة [2] وهى قرية من أعمال مديرية الشرقية ، على مقربة من الزقازيق ، وكان أبوه شيخ البلد وهو من عائلة بدوية استوطنت تلك القرية فى عهد جد عرابى ، ولما شب وترعرع علمه أبوه مبادىء القراءة والكتابة فى مكتب القرية ، وعهد إلى رجل يدعى ميخائيل غطاس ، كان صرافا فى البلد ، فدربه علي الكتابة والاعمال الحسابية ، ومكث يتمرن على يديه نحو خمس سنوات ، [3] ثم أرسله أبوه إلى الجامع الأزهر سنة ١٢٦٥ هـ (١٨٤٩ م) لطلب العلم ، فمكث فيه أربع سنوات ، أتم فى خلالها استظهار القرآن الكريم ، وتلقى شيئا من اللغة والفقه والتفسير .

وبعد أن عاد إلى بلده ، دون أن يتم دراسته فى الازهر ، اقترع بالعسكرية فى ١٥ ربيع الأول سنة ١٢٧١ هـ (٦ ديسمبر سنة ١٨٥٤ م) جنديا بسيطاً (نفراً) تنفيذاً

---

(١) راجع ترجمة حياة السيد جمال الدين الافغانى — « عصر اسماعيل » ج ٢ ص ١٠٧

(٢) مذكرات عرابى ص ١١

(٣) مصر للمصريين لسليم خليل نقاش ج ٤ ص ٨٢

لما قرره سعيد باشا من تجنيد أولاد العمد والمشايخ ، ولاجادته القراءة والكتابة والحساب عين كاتباً بدرجة (بلوك أمين) بالأورطة الرابعة من آلاى المشاة الأول ، ثم رقى إلى مرتبة الضباط ، حين اعتزم سعيد باشا ترقية المصريين فى الجيش ، فنال رتبة ملازم من تحت السلاح سنة ١٨٥٨ وهو بعد فى السابعة عشرة ، ثم رتبة يوزباشى سنة ١٨٥٩ ، ثم رتبة صاغ سنة ١٨٥٩ ثم رتبة بكباشى سنة ١٨٦٠ ثم صار قائمقام فى سبتمبر سنة ١٨٦٠ (١) ، وقد حظى برضا سعيد باشا ورافقه فى زيارته للمدينة المنورة ياوراً له سنة ١٨٦١ (١٢٧٧ هـ) ، وكان لهذه الزيارة أثر كبير فى نفسه إذ آنس من سعيد عطفاً كبيراً على طبقة الفلاحين ، ثم بدا لسعيد أن ينقص عدد الجيش فألغى بعض الفرق وفصل ضباطها من الخدمة وكان منهم احمد عرابى ثم أمر باعادتهم قبيل وفاته ، وعاد عرابى إلى سابق رتبته .

فلما توفى سعيد وخلفه اسماعيل فقد عرابى عطف ولى الأمر إذ لم يكن اسماعيل يأخذ بسنة سلفه فى العطف على الضباط الوطنيين ، وعادت الحظوة فى الجيش إلى الضباط الشراكسة ، فكان ذلك من أسباب تذمر عرابى واتجاه أفكاره إلى المطالبة بحقوق الضباط المصريين .

ووقع له حادث فى عهد اسماعيل كان له أثر كبير فى اتجاه أفكاره ونزعاته السياسية ، ذلك أنه وقعت خصومة بينه وبين اللواء خسرو باشا الشركسى أدت إلى تقديمه إلى مجلس عسكرى ، والحكم عليه بالسجن واحدا وعشرين يوماً ، فاستأنف عرابى هذا الحكم أمام المجلس العسكرى الاعلى فقضى بالغاء الحكم الابتدائى ، فحدث خلاف بسبب هذا الحكم بين وزير الحربية وقتئذ (اسماعيل سليم باشا) ورئيس المجلس الاعلى على باشا سرى ، لان الوزير كان يرغب فى تأييد الحكم الابتدائى ، فسعى لدى الخديو اسماعيل فى فصله عن الجيش ، فتم له ما أراد ، وقد أورثته هذه الحادثة بغضاً شديداً للشراكسة .

ورفع ظلامته من هذا القرار إلى الخديو اسماعيل ، وظلت بين النظر والاهمال ثلاث

---

(١) مذكرات عرابى ص ١١



أحمد عرابى باشا

زعيم الثورة العرابية

١٨٤١ — ١٩١١

سنوات ،وقد توسط له بعد ذلك بعض الخيّرين فالتحق بوظيفة فى دائرة الحامية ، وفى أثناء قيامه بهذه الوظيفة تزوج من كريمة مرضعة الامير الهامى باشا وهى أخت حرم الخديو توفيق من الرضاعة ، وتوصل بذلك إلى استصدار أمر من الخديو اسماعيل بالعفو عنه وإعادته إلى الجيش برتبته العسكرية ، ولكنه حرم مرتبه طول مدة فصله ، فتأصلت فى نفسه روح الكره لرؤساء الجيش من الشراكسة والترك الذين كانوا سبباً فى تأخير

ترقية الضباط المصريين ومنهم عرابي ذاته ، فقد ظل تسعة عشر عاماً برتبة قائمقام ، وهي الرتبة التي نالها في عهد سعيد باشا ، وكان يشهد محاباة الرؤساء لصغار الضباط الذين من أصل شركسي ، ممن هم دونه مرتبة حتى فاقوه في الرتب العسكرية ، لا لسبب سوى انهم « من مماليك أو أبناء مماليك العائلة الخديوية » كما يقول عرابي (١)

ومن ذلك الحين أخذ يبث في نفوس الضباط الوطنيين فكرة الاتحاد والمطالبة بحقوقهم ورفع الحيف عنهم ، وكان للباقته وفصاحته في الكلام واستشهاده ببعض الأحاديث الشريفة النبوية والحكم المأثورة تأثير كبير في نفوس الضباط اجتذبهم اليه ومال بهم إلى تلبية ندائه والاستماع لنصائحه والاقتناع بآرائه ، ذكر محمود باشا فهمي في هذا الصدد ان عرابي دخل سنة ١٢٩٢ هـ (١٨٧٥ م) أحد الألايات المرابطة بناحية رشيد فأخذ من ذلك الوقت في تأليف قلوب الضباط الوطنيين « أولاد العرب » وجمع كلمتهم على ولائه وإظهار الأسف لحرمانهم من الترقيات في حين ان الضباط الترك والشراكسة مغمورون بها (٢)

ولما تولى توفيق باشا مسند الخديوية رقى عرابي إلى رتبة أميرالاى في يونيه سنة ١٨٧٩ (رجب سنة ١٢٩٦ هـ) وأصدر أمره بذلك وهو في الاسكندرية ، فتوجه عرابي إلى سراى رأس التين وقدم للخديو شكره مقروناً بعبارات الاخلاص والولاء والدعاء ، فشمله الخديو برعايته ، وجعله ضمن ياورانه وعينه ميرالايا على ألاى المشاة الرابع الذى كان مركزه بالقاهرة ، ويعرف بألاى العباسية (٣) وظل يشغل هذا المنصب حتى شبوب الثورة .

من هذا البيان يتضح ان ليس في نشأة عرابي شيء يستوقف النظر بل هي نشأة عادية لرجل عادى ، لم يتميز في ماضيه بعمل من أعمال البطولة ، ولم يخض غمار المعارك والحروب حتى تتكون فيه الروح الحربية الطموح إلى عظائم الأمور ، ولم يشترك في الحملات والتجاريد الحربية في عهد سعيد ولا في عهد اسماعيل ، عدا حملة

---

(١) مذكرات عرابي ص ٤٩ (٢) البحر الزاخر ج ١ ص ٢٠٦

(٣) مذكرات عرابي ص ١٥١

الحبشة المشئومة سنة ١٨٧٥ إذ كان مكلفاً فيها بمهمة إدارية وهى إيصال الذخيرة والميرة إلى الجيش ، ولم يساهم فى وقائع تلك الحملة ومعاركها ، ولم يتلق من قبل من الفنون العسكرية مايجعل منه ضابطاً كفؤاً يعتمد عليه فى قيادة الجيوش والمعارك ، بل هو ضابط « من تحت السلاح » ، كان فرداً أو (نفراً) كما هو الاصطلاح العسكرى ، ثم صار ضابطاً لان سعيد باشا وضع قاعدة إمكان ترقية الضباط من تحت السلاح ، رغبة منه فى اكثار عددهم .

ولا غبار على هذه النشأه فى شىء ، فالجندى البسيط قد يصل بالمران إلى مرتبة كبار القواد وكفاءتهم ، على ان عرابى لم ينل كفاءة حربية ممتازة سواء قبل ظهور الثورة أو بعدها .

ولم يكن من ناحية الثقافة على حظ كبير من العلم ، فهو لم ينتظم فى سلك المدارس التى كانت قائمة فى ذلك الحين والتى تخرج فيها طائفة من نوابغ العلماء ، بل كل ماتلقاه هو مبادىء القراءة والكتابة والحساب ، وبعض اللغة والعلوم الشرعية فى الازهر ، على انه لم يكمل علوم الازهر ، فان مدة تحصيله فيه لم تزد على أربع سنوات ، وهى لاتكفى لينال الطالب حظاً من العلوم ، فلا هو حصل على قسط ما من العلوم العصرية فى المدارس النظامية ، ولا استكمل علوم الازهر ، ومن هنا كان حظه قليلا من الثقافة وسعة الاطلاع والنضج الفكرى ، ويقول هو عن نفسه فى مذكراته إنه قرأ كتاباً باللغة العربية عن تاريخ نابليون بونابرت ، ولما طالعه شعر بحاجة مصر إلى حكومة شورية دستورية ، وتاقت نفسه إلى كثير من التواريخ العربية ، وازداد ميله إلى حكم الشورى حين سمع سعيد باشا يلقى خطبة فى (قصر النيل) قال فيها مخاطباً الحاضرين من العلماء والرؤساء الروحانيين وأفراد الأسرة الحاكمة وكبار رجال الحكومة الملكيين والعسكريين :

« أيها الاخوان ، انى نظرت فى أحوال هذا الشعب المصرى من حيث التاريخ ، فوجدته مظلوماً مستعبداً لغيره من أمم الارض ، فقد توالت عليه دول ظالمة له كثيرة ،

كالعرب الرعاة (الهيكسوس) والاشوريين ، والفرس ، حتى أهل ليبيا والسودان، واليونان ، والرومان ، وهذا قبل الاسلام ، وبعده تغلب على هذه البلاد كثير من الدول الفاتحة ، كالأمويين ، والعباسيين ، والفاطميين ، من العرب ، والترك ، والأكراد ، والشركس ، وكثيراً ما أغارت فرنسا عليها حتى احتلتها فى أوائل هذا القرن فى زمن (بونابرت) ، وحيث إنى أعتبر نفسى مصرياً ، فوجب علي أن أربى أبناء هذا الشعب ، وأهذبه تهذيباً ، حتى أجعله صالحاً لان يخدم بلاده خدمة صحيحة نافعة ، ويستغنى بنفسه عن الأجانب ، وقد وطدت نفسى على إبراز هذا الرأى من الفكر إلى العمل » (١)

ويقول عرابى فى مذكراته تعليقاً على هذه الخطبة ، انه لما انتهى سعيد باشا من القائها خرج المدعوون من الأمراء والعظماء غاضبين حنقين ، مدهوشين مما سمعوا ، وأما المصريون فخرجوا ووجوههم تتهلل فرحاً واستبشاراً ، ويقول إنه اعتبر هذه الخطبة أول حجر فى أساس مبدأ (مصر للمصريين) ، قال « وعلى هذا يكون المرحوم سعيد باشا هو واضع أساس هذه النهضة الشريفة فى قلوب الامة المصرية الكريمة »

تولى عرابى مهمة سياسية خطيرة — لان قيادة الثورة هى عمل سياسى قبل كل شىء — على حين لم يكن له من الاستعداد السياسى ما يجعله أهلا لقيادتها والسير بها فى طريق النجاح ، وكل ما امتاز به هو لسان ذلق ، وصوت جهورى ، وترسل فى الحديث ، واستشهاد بالآيات الشريفة والأحاديث النبوية والحكم المأثورة ، أو بعبارة أخرى انه كان خطيباً لبقاً فصيحاً ، وليست الخطابة وحدها كافية للنهوض بالأعباء الجسام ، واقتياد الحركات القومية وسط الزوابع والأعاصير ، بل يجب أن يكون إلى جانب الخطابة نضج فى الفكر ، وبعد نظر فى الأمور ، أو عبقرية فذة تغنى عن كل ذلك ، وتلهم العبقرى تدبير الخطط وابتكار البرامج المحققة لاغراض الثورة ، ولم يكن عرابى من العباقرة .

وقد يرجع نزوعه إلى الثورة إلى أصله البدوى ، فانه ذكر عن نسبه أنه ينحدر

---

(١) مذكرات عرابى ص ١٦

من سلالة بدوية عراقية ، ومعلوم ان أكثر البدو يميلون إلى التمرد والثورة ، على أنهم سرعان ماينقلبون خاضعين إذا آنسو القوة من جانب خصومهم ، وهذا مع الأسف ماانتهى اليه عرابى ، فقد أذعن للقوة واستسلم لها فى واقعة التل الكبير ، ولم يبذل خلال المعركة أو بعدها من قوة المقاومة والنضال والتضحية مايسمو به إلى مصاف الأبطال.

وكان ذكاؤه محدوداً ، على انه كان على جانب كبير من الغرور ، والاعتداد بالنفس ، وكان يعول كثيراً على أقوال المنجمين والعرافين ، وهذه جوانب ضعف كبير فى شخصيته .

والشىء البارز فى حياته انه كان ذا شخصية جذابة تؤثر فيمن حوله وتجذبهم اليه ، فاقواله كانت تقع من نفوس الضباط والسامعين موقع الاقتناع ، وزملاؤه ومعاصروه كانوا يعترفون له بالزعامة ، وهذا مظهر لقوة الشخصية ، ولولا أنه ذو شخصية كبيرة قوية لما استطاع أن يجمع الجيش وضباطه على محبته والانضواء تحت لوائه والائتمار بأمره

هذه كلمة موجزة عن نشأة عرابي وماضيه ، وصورة عامة لشخصيته ، فلنتتبعه الآن ، ولنتابع عمله ، فى ظهور الثورة ، ثم فى أطوارها ومراحلها ، إلى إخفاقها ونهايتها .

الفصل الثالث

بدء الثورة

واقعة قصر النيل – اول فبراير سنة ١٨٨١

قلنا فى بيان أسباب الثورة ان عثمان باشا رفقى ، وزير الحربية فى وزارة رياض باشا ، كان وحده من أسباب الثورة العرابية ، لما ظهر منه من التعصب للشراكسة والترك والاجحاف بحقوق الضباط الوطنيين فى الجيش .

مقدمات الواقعة

تصرفات عثمان باشا رفقى

فمن تصرفاته التى أثارت روح السخط والتبرم وضعه قانونا جديدا للقرعة العسكرية من شأنه اذا نفذ بالدقة ان يحول دون ترقى الضباط من تحت السلاح ، أى قصر الترقيات على المتخرجين فى المدارس الحربية

صدر المرسوم الخديوى بهذا القانون فى ٣١ يوليه سنة ١٨٨٠ (١) — ٢٣ شعبان سنة ١٢٩٧ هـ — وهو يقضى بان الجندى يبقى فى العسكرية العاملة أربع سنوات ثم يعود بعد هذه المدة إلى بلده ، ويبقى رديفا مدة خمس سنوات مع تردده على مركز مديريته شهرين من كل سنة لحضور التمرينات العسكرية ، وبعد مضى السنوات الخمس يقيم فى بلده بغير عمل ، ويسمى حينئذ جنديا احتياطيا رهن الطلب لمدة ست سنوات أخر ، وبعد انقضائها تنتهى مدة خدمته العسكرية الاصلية والاحتياطية ، وينسخ اسمه من دفاتر الجهادية

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٤ اغسطس سنة ١٨٨٠ والاعداد التالية

تذمر عرابى وصحبه من هـذا القانون ، واعتقدوا أنه انمـا وضع لمنع ترقية المصريين فى الجهادية ، وقصر الترقيات على الضباط الشراكسة والترك ، لأن جعل مدة الخدمة العاملة أربع سنوات ، يحول دون امكان ترقية الجنود ضباطا من تحت السلاح ، لعدم كفاية هذه المدة للحصول على المعلومات العسكرية التى تؤهلهم للترقى ، وليس من سبيل الى ترقيتهم اذا ما صاروا من الرديف أو الاحتيـاطى ، فوضع هذا القانون يؤدى الى منع نظام الترقى من تحت السلاح ، ذلك النظام الذى سهل لكثير من الوطنيين أن يصلوا إلى مرتبة الضباط ومنهم عرابى وزملاؤه ، ولو أن هذا القانون لم يقترن بممالأة عثمان رفقى للشراكسة واضطهاده للوطنيين لما كان صدوره باعثا على السخط والتذمر ، ولـكن الملابسات التى اقترنت به جعلت الضباط الوطنيين يعتقدون أن الغرض من وضعه هو النكاية بهم

ولم يكتف عثمان باشا رفقى باصدار هذا القانون ، بل كان فى تصرفاته يؤثر الضباط الشراكسة والترك فى الترقيات والتعيينات ويضطهد الوطنيين ، وآخر ما بدا منه — مما عجل بالثورة — أنه أصدر أمرا بنقل الميرالاى عبد العال بك حلمى حشيش قائد آلاى طره (وكان يعرف بالآلاى السودانى) إلى ديوان الجهادية (وزارة الحربية) وجعله معاونا بها ، وفى هـذا تنقيص من درجته ومركزه ، وأمر بتعيين خورشد بك نعمان بدله ، وهو من أصل شركسى ، وأصدر أمرا آخر بفصل احمد بك عبد الغفار قائممقام الاى الفرسان وعين بدله ضابطا شركسيا يدعى شاكر بك طمازه

علم عرابى بهذه الاوامر قبل نشرها ، اذ كان ليلة ١٦ يناير سنة ١٨٨١ — ١٤ صفر سنة ١٢٩٨ مدعوا إلى وليمة بدار نجم الدين باشا لمناسبة عودته من الحج ، فسمع بها من أحد كبار المدعوين ، فثار لها غضبا ، وقال لصاحبه وهـو يحادثه : « ان هذه لقمة كبيرة لا يقوى عثمان رفقى على هضمها [1] » ، وعاد إلى داره ساخطاً

---

(١) مذكرات عرابى ص ١٥٢

محنقاً ، فالفى كثيرا من الضباط ينتظرونه ليتشاوروا واياه فيما يجب عمله ، اذ كانوا قد بلغهم أيضا نبأ تلك الاوامر .

اجتماع الضباط ومطالبهم

اجتمع فى تلك الليلة بمنزل احمد عرابى بك ، كل من : الميرالاى عبد العال بك حلمى حشيش قائد ألاى طره ، والبكباشى خضر افندى خضر من ضباط الآلاى المذكور ، والميرالاى على بك فهمى الديب قائد الآلاى الاول (ألاى الحرس الخديوى) بقشلاق عابدين ، والبكباشى محمد افندى عبيد من ضباط الآلاى المذكور ، والبكباشى الفى افندى يوسف من ضباط الالاى الرابع الذى كان عرابى قائداً له ، وأحمد بك عبد الغفار قائممقام آلاى الفرسان ، وكانوا فى شدة الهياج والغضب لصدور هذه الأوامر ، وأخذوا يتشاورون فيما يجب عمله لمنع نفاذها فاتفقوا على اختيار عرابى بك رئيسا لهم ، وعهدوا اليه العمل للتخلص من هذه الحالة ، على أن يتضامنوا وإياه فى تنفيذ ما يأمر به ، قال عرابى يصف ما دار فى هذا الاجتماع من الحديث ، بعد أن اخبره الضباط بنيات عثمان باشا رفقى :

قلت ماذا تريدون إذاً ؟ فقالوا انما جئنا لنرى رأيك ، فقلت رأيى أن تطيبوا نفوسكم ، وتهدئوا روعكم ، وتعتمدوا على رؤسائكم وتفوضوا اليهم النظر فى مصالحكم ، وهم يتخذون من بينهم رئيسا يثقون به كل الوثوق ، ويسمعون قوله ويطيعون أمره ، ويحفظونه بمعاضدتكم إذا ارادت الحكومة به شراً ، فقالوا كلهم : انا فوضنا اليك هذا الأمر ، فليس فينا من هو أحق به وأقدر عليه منك ، فقلت كلا ، بل انظروا غيرى وأنا أسمع له وأطيع ، وأنصح له جهدى ، فقالوا انا لا نبغى غيرك ، ولا نثق إلا بك ، فأبنت لهم ان الأمر عصيب ، ولا يسع الحكومة إلاّ قتل من يتصدى له ، فقالوا نحن نفديك ونفدى الوطن العزيز بأرواحنا ، فقلت لهم اقسموا الى على ذلك ، فاقسموا (١) على السيف والمصحف ، ثم كتب عرابى من

---

(١) مذكرات عرابى ص ١٥٤

فوره عريضة الى رياض باشا بالشكوى من تعصب عثمان باشا رفقى لجنسه ، واجحافه بحقوق الضباط الوطنيين ، وطلب فيها وضع حد لما يصيبهم من اضطهاده وعزله من منصبه واعادة قائمقام الفرسان

يقول عرابى فى مذكراته ان العريضة تتضمن مطالب عديدة يرمى معظمها الى تغيير نظام الحكم ، وهى (١) عزل ناظر الجهادية وتعيين غيره من أبناء الوطن (٢) تشكيل مجلس نواب من نبهاء الامة تنفيذا لما وعد به الخديو كتابة عقب إرتقائه مسند الخديوية (٣) ابلاغ الجيش العامل الى ١٨٫٠٠٠ جندى (٤) تعديل القوانين العسكرية لكى تكون كافلة للعدل والمساواة بين رجال الجيش [١]

ويلوح لنا أن ورود هذه المطالب كلها فى عريضة الضباط أمر مبالغ فيه ، ومشكوك فى صحته ، فالمستر بلنت (وقد قص له عرابى واقعة قصر النيل) يقول ان العريضة كانت مقصورة على عزل عثمان باشا رفقى من منصبه [٢] ، والشيخ محمد عبده ينفى رواية عرابى ، ويقول ان العريضة تتضمن الشكوى من الحيف الذى وقع بالضباط من عثمان رفقى وطلب عزله وانه لم يرد بها أية اشارة الى الدستور أو الى زيادة الجيش الى ١٨٫٠٠٠ جندى [٣] ، وقال على باشا فهمى فى استجوابه ان العريضة مقصورة على طلب عزل عثمان رفقى ، وذكر البارون دى رنج De Ring قنصل فرنسا العام فى مصر فى رسالته عن واقعة قصر النيل ان العريضة مقصورة على اعادة قائمقام الفرسان [٤]

فهذه الروايات ترجح عدم المطالبة بتأليف مجلس النواب أو زيادة عدد الجيش فى عريضة الضباط ، ومنطق الحوادث يؤيد ذلك ، فان المقام لم يكن يقتضى المبادرة إلى طلب المجلس النيابى أو تعديل القوانين العسكرية وزيادة عدد الجيش ، بل كان الامر لا يعدو المطالبة بعزل عثمان باشا رفقى ، والظاهر ان عرابى حين كتب

---

(١) مذكرات عرابى ص ١٥٤ (٢) بلنت — التاريخ السرى للاحتلال ص ١٠٢ (٣) رسالة الشيخ محمد عبده فى ٣ مارس سنة ١٩٠٣ — المرجع السابق ص ٣٥٥ . والبحر الزاخر لمحمود باشا فهمى ج ١ ص ٢٠٦ (٤) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ وثيقة رقم ١

مذكراته بعد وقوع حوادثها بسنين خلط بين مطالب الضباط فى واقعة قصر النيل ومطالبهم بعد انتصارهم فيها ، على أن طلب عزل عثمان رفقى هو فى نفسه مطلب خطير يدل على جرأة كبيرة من الضباط ويجعل من العريضة عملا كبيرا من غير حاجة إلى مبالغة فى محتوياتها .

والآن نعود إلى سياق الحديث فنقول : بعد أن كتب عرابى العريضة تلاها على الحاضرين فوافقوا عليها ، ووقع هو عليها بختمه وختم على بك فهمى وعبدالعال بك حلمى ، ووضع المجتمعون الخطط الكفيلة بالمحافظة على النظام عند قيامهم بما اعتزموه ، والمحافظة على حياتهم اذا ارادت الحكومة أن تبطش بهم [(١)]

يعد هذا الاجتماع فاتحة الثورة العرابية ، لأن تعاهد زعماء الضباط على مقاومة تنفيذ الأوامر العسكرية ، والجهر بمناصبة وزير الحربية العداء ، والمطالبة بعزله ، واختيارهم عرابى بك رئيسا لهم ، وحلفهم اليمين على التضامن واياه، ومفاداته ومفاداة الوطن بارواحهم ، كل ذلك معناه التمرد والخروج على النظام وتحدى الحكومة والاستهانة بهيبتها وقوتها ، أو بعبارة أخرى هى الثورة على الحكومة

وفى غداة ذلك اليوم أى فى ١٧ يناير سنة ١٨٨١ ذهب الميرالايات الثلاثة احمد عرابى بك ، وعلى بك فهمى الديب ، وعبدالعال بك حلمى حشيش ، إلى وزارة الداخلية وقدموا العريضة الى خليل باشا يكن وكيل الوزارة ، وطلبوا اليه تقديمها إلى رياض باشا ، فذهب اليه ، ثم عاد واخبرهم بأن رياض باشا يطلب أن يقابلوه ، فلما قابلوه وعدهم بالنظر فى الأمر ، وبعد اسبوع من هذه المقابلة ذهبوا إلى داره ، وقابلوه ثانية وسألوه عما تم فى أمر العريضة ، فأجابهم متهدداً متوعداً قائلا لهم : ان تقديم مثل هذه العريضة يؤدى إلى الهلاك وان امرها أشد خطراً من العريضة التى قدمها محمد افندى فنى [(٢)] وعوقب عليها بالنفى إلى السودان ، فأصر

---

(١) مذكرات عرابى ١٥٤ (٢) رئيس قلم الترجمة بوزارة المالية وقد اتهم بأنه حرر عريضة تتضمن الطعن والتنديد بادارة المالية ونسبها لبعض الضباط فحوكم على ذلك وحكم عليه المجلس العسكرى بالفصل من خدمة الحكومة وحبسه سنتين بالطوبخانة (٢ رمضان سنة ١٢٩٧) ونشر الحكم فى الوقائع المصرية عدد ٨ نوفمبر سنة ١٨٨٠ ثم عفا عنه الخديو بعد أن ساءت حالته بالسجن إذ قضى به ثمانية أشهر (الوقائع المصرية عدد ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨٠)



الضباط الثلاثة

عرابى ، على فهمى الديب ، عبد العال حلمى

(الذين على ايديهم بدأت الثورة العرابية)

عرابي وصحبه على طلباتهم ، وابان عرابى ان ما يطلبونه هو حق وعدل ، وانتهى الحديث بأن اخبرهم بأنه سينظر فى طلباتهم ، وانصرفوا على ذلك .

محاكمة الضباط الثلاثة

وفى ٣١ يناير سنة ١٨٨١ اجتمع مجلس الوزراء فى سراى عابدين برآسة الخديو ، وبحث فى أمر هذه العريضة ، فاستقر الرأى على وجوب محاكمة الضباط الثلاثة : احمد عرابى بك وعلى فهمى بك وعبد العال حلمى بك ، أمام مجلس عسكرى ، وكان الامر موضع جدل طويل فى المجلس اذ كان رياض باشا يميل الى احالة تحقيق ما فى العريضة على مجلس عسكرى ، ولكن عثمان باشا رفقى رأى وجوب القبض على الضباط الثلاثة الذين اجترأوا على تقديمها ومحاكمتهم أمام مجلس عسكرى ، وانضم الخديو إلى هذ الرأى ، وتابعه أغلب الوزراء ، وأخذ عثمان باشا رفقى على عهدته تنفيذه وأن يكون مسئولا إذا حصل ما يخل بالامن (١) ، ويقول محمود باشا سامى البارودى انه حصلت مناقشة طويلة بمجلس النظار فى هذا الصدد وان رياض باشا عارض عثمان باشا رفقى وقال انه يخشى حصول فتن واخيراً قال له « إن كنت واثقاً من عدم حصول أدنى أمر فلا مانع من الاجراء » ، وقد تكفل بذلك عثمان باشا وبعدها تقرر وقفهم وتشكيل المجلس العسكرى (٢)

استقر اذن رأى مجلس الوزراء على محاكمة الضباط الثلاثة وأصدر إلى وزير الحربية أمرا بالقبض عليهم وسجنهم ، وتأليف المجلس العسكرى لمحاكمتهم برآسة الجنرال استون باشا رئيس أركان حرب الجيش المصرى وعضوية اسماعيل باشا كامل وخسرو باشا ورضا باشا وشوقى باشا ولارمى باشا ودى بلتش باشا ، ولم يعرف الضباط الثلاثة ما تقرر فى شأنهم ولم يخطرهم عثمان باشا رفقى بأمر القبض عليهم ، ولا نفذه بطريقة عسكرية تشعر بهيبة الحكومة وسلطانها ، بل تحايل على

---

(١) الوطن عدد ٢٢ فبراير سنة ١٨٨١ (٢) محضر استجواب محمود باشا سامى البارودى. مصر للمصريين ج ٧ ص ٦٧

تنفيذه واتبع طريقة ملتوية تنم عن الضعف والدس فقد أرسل اليهم فى مساء ذلك اليوم تذاكر يدعوهم فيها إلى الحضور لديوان الوزارة (بقصر النيل) صباح اليوم التالى (أول فبراير) للمداولة معهم فى ترتيب الاحتفال بزفاف الاميرة جميلة هانم شقيقة الخديو

فأحس عرابى ورفيقاه المكيدة المدبرة لهم ، لانه لم تجر العادة بأن يستدعى وزير الحربية ثلاثة من امراء الألايات للمذاكرة فى مثل هذا الشأن ، فاستعدوا للدفاع عن حياتهم ، واتفقوا على ان يلبوا الدعوة وان يذهبوا الى قصر النيل ، على أن يصحبهم بعض ضباط الألاى الاول (ألاى الحرس وكان مقره بقشلاق عابدين) كعيون يرقبون الحالة عن بعد لكى يبادروا الى اخبار اخوانهم بما يقع اذا اصاب الضباط الثلاثة مكروه .

وصل عرابى وصاحباه الى قصر النيل ، فألفوه غاصا بكبار الضباط الموالين للحكومة ، وكان المجلس العسكرى منعقدا ، فتلا على الضباط الثلاثة الأمر القاضى باعتقالهم ومحاكمتهم ، ثم نزعت منهم سيوفهم ايذانا بانفاذ الأمر ، وكان ذلك حوالى الظهر ، وسيقوا الى قاعة السجن بقصر النيل ، بين صفين من الضباط الشراكسة ، وتقاذفت عليهم ألفاظ الشماتة والسباب ، ووقف عليهم الحرس وبايديهم السيوف مسلولة ، وعين عثمان باشا رفقى ثلاثة ضباط بدلهم على الآياتهم الثلاثة ، فجعل الميرالاى محمود بك طاهر قومندانا للألاى الرابع بدلا من عرابى بك ، والميرالاى خورشد بك نعمان ميرالايا للألاى السودانى بطره بدلا من عبد العال حلمى بك ، والقائمقام خورشد بك بسمى ميرالايا لألاى الحرس بدلا من على بك فهمى ، واعتزم تنفيذ هذا الأمر فوراً ، فأصحب الضباط الجدد الثلاثة بثلاثة من القواد (اللواآات) ليتسلم كل منهم بحضوره قيادة ألايه ، فجعل مع طاهر بك اللواء طه باشا لطفى ، ومع خورشيد نعمان اللواء خورشد باشا طاهر ، ومع خورشد بك بسمى الفريق راشد باشا حسنى .

الهجوم على قصر النيل

واطلاق سراح الضباط الثلاثة

فلما علم عيون الألاى الأول باعتقال الضباط الثلاثة ، أسرعوا بالعودة الى مركز الألاى ، بقشلاق عابدين ، وأنهوا الى ضباطه ماوقع ، فهاج الضباط جميعا ، واعتزموا إنقاذ اخوانهم ، ونهض البكباشى محمد افندى عبيد (١) مناديا الجند النداء العسكرى بالاحتشاد والتأهب للمسير ، فاعترضه قائمقام الألاى خورشد بك بسمى ، وسأله عن سبب هذا النداء ، فلم يجبه بكلمة ، وأمر بعض الجنود باعتقاله فى احدى قاعات القشلاق ، واصطف الجنود باسلحتهم ، وساروا بقيادة محمد افندى عبيد وقصد بهم الى قصر النيل حيث الضباط المعتقلون ، وبينا كان الجند يستعدون للخروج من القشلاق ، علم الخديو بهذه الحركة ، وشهدها بنفسه من سلاملك السراى المقابل للقشلاق ، فأمر الفريق راشد باشا حسنى سر ياوره بأن يتوجه اليهم لوقف الحركة ، فلم تجد هذه الوساطة نفعا ، فاستدعى الخديو الضباط فلم يحضر أحد (٢)

سار جنود الألاى الأول من قشلاق عابدين الى قصر النيل ، فلما بلغوه وضع البكباشى محمد عبيد الحصار حوله ، وأمر بقية الجند بالهجوم على الديوان ، فهجم الجنود حاملين بنادقهم وفى أطرافها الرماح (السنك) ، واقتحموا الديوان صائحين صاخبين ، فوقع الرعب فى نفوس القواد والضباط الموجودين بالديوان ، وفى مقدمتهم عثمان باشا رفقى (وزير الحربية) وبادروا الى الفرار ، أما عثمان رفقى فقد فرَّ من احدى النوافذ الى ورشة الترزية يطلب النجاة لنفسه ، ولما لم يجده الجند اقتحموا بأسلحتهم غرفة أفلاطون باشا وكيل الحربية وطلبوا انقاذ ضباطهم ، وفى أثناء ذلك أحاط فريق من الجند بافلاطون باشا ، فرغب فى التخلص منهم ، فضربوه وجرح فى رقبته جرحا خفيفا ، وهمَّ استون باشا ولارمى باشاودى بلتش باشا باغاثته ، فضربهم

---

(١) هو الذى صار فيما بعد الميرالاى محمد بك عبيد واشتشهد فى واقعة التل الكبير (٢) مذكرات عرابى ص ١٦٠ . مصر للمصريين ج ٤ ص ٨٥



عثمان باشا رفقى

وزير الحربية فى وزارة رياض باشا

(والذى كانت تصرفاته السبب المباشر لظهور الثورة العرابية)

المتجمهرون ، وأخذ الجند يبحثون عن الضباط المعتقلين ، وتفرقوا لذلك فى جميع الغرف والجهات ، وكسروا الابواب والشبابيك وكل ماعاقهم عن السير ، الى أن وصلوا الى مقر الضباط الثلاثة ، ففك البكباشى محمد عبيد سراحهم [١] .

اجتماع الجند بميدان عابدين

خرج الضباط الثلاثة من قصر النيل ظافرين ، وساروا يحيط بهم الجند إلى قشلاق الألاى الاول بميدان عابدين ، وكان عرابى وصحبه على عهد مع ضباط

---

(١) عن الوطن عدد ١٢ فبراير سنة ١٨٨١

الألايات الثلاثة أن يتضامنوا معهم ويبادروا الى نجدتهم اذا حل بهم مكروه .

أما الاى طره ، الذى كان على رأسه عبد العال حلمى ، فانه لم يكد يعلم بما حل بعرابى وصاحبيه حتى هبّ لنجدتهم ، فلما حضر الميرالاى الجديد ، خورشد بك نعمان ، ليتسلم الألاى يصحبه خورشد باشا طاهر وأحمد بك حمدى الياور الخديوى، بادر البكباشى خضر افندى خضر الى اعتقالهم ووضعهم تحت الحفظ فى غرفة القائمقام فرج بك الدكر واعتقله معهم ، ثم أمر بتوزيع الاسلحة والذخيرة على الجنود ، وسار بهم الى قصر النيل لانقاذ الضباط الثلاثة ، وقد شعر ناظر محطة طره بهذه الحركة ، فارسل تلغرافا الى الخديو ينبئه بها ، فأوفد الخديو أحد ياورانه لمقابلة خضر افندى خضر واخباره بما تم من الافراج عن الضباط الثلاثة، واقناعه بالرجوع من حيث أتى واطلاق سراح الضباط الذين سجنهم بطره ، فلم يلق الياور اليه اذناصاغية ، واستمر الجند سائرين بقيادة خضر افندى خضر ، وسار بهم الى ميدان عابدين لكى يشاهد الضباط الزعماء بعد الافراج عنهم ، فلما وصلوا الى ميدان عابدين ، استقبله الألاى الاول بالتعظيم العسكرى وعزف الموسيقى ، وتقدم ضباط الاى طره الى عرابى وصاحبيه فهنؤوهم بالسلامة ، وتعانقوا فرحين مستبشرين ، واحتشد الناس فى الميدان لمشاهدة هذا المنظر الذى لم يألفوه من قبل ، وعندئذ وقف عرابى خطيبا بأعلى صوته، وأثنى على اخلاص الضباط والجند واتحادهم لانقاذه وانقاذ صاحبيه من السجن

وأما الاى العباسية (ألاى عرابى) فقد تخلف عن الاشتراك فى الحركة ، ولم يحضر الا ليلا بعد عزل عثمان رفقى ، كما سيجىء بيانه

عزل عثمان رفقى

وتعيين البارودى وزيرا للحربية

أول انتصار للثورة

كان احتشاد جنود الالايين باسلحتهم فى ميدان عابدين كافيا لايقاع الاضطراب فى نفس الخديو وحاشيته ، وقد استدعى وزراءه وخاصة رجاله حين بلغه نبأ ماحدث



محمود باشا سامى البارودى

وزير الحربية فى عهد وزارتى رياض باشا وشريف باشا

ثم رئيس وزارة الثورة

فى قصر النيل ، وتشاوروا فيما يصح عمله ازاء هذه الحركة ، فأشار محمود سامى باشا البارودى (وكان وقتئذ وزيراً للاوقاف) باجابة طلبات الجند ، وقال انى أراهم مطيعين بدليل هتافهم باسم الخديو ، ولم ير الخديو بدا من الاذعان ، واتفق الرأى على أن يذهب البارودى يصحبه خيرى باشا رئيس الديوان الخديوى ليقابلا عرابى وصاحبيه ويتعرفا ما يطلبون ، فقابلاهم وعرفا منهم انهم يطلبون عزل عثمان باشا رفقى ويلتمسون العفو عنهم لان عثمان باشا هو السبب فيما حدث ، فعاد البارودى وخيرى باشا إلى الخديو وعرض عليه حديثهما مع الثلاثة الضباط ، فأمر

باستدعائهم فحضروا والتمسوا منه العفو فعفا عنهم (١)

واستقال عثمان باشا رفقى ، وأصدر الخديو أمره باسناد وزارة الحربية إلى البارودى مع بقاء وزارة الاوقاف فى عهدته ، فتم بهذا التعيين ثلاثة انتصارات نالها الحزب العسكري فى يوم واحد ، اولها اطلاق سراح الضباط الثلاثة ، وثانيها عزل عثمان باشا رفقى الذى كان خصما لهم ، ثم اسناد وزارة الحربية إلى نصير لهم ، ومن هنا توطدت صلات الثقة بين البارودى والضباط ، اذ برهن على أنه كان مؤيدا لهم داخل مجلس الوزراء ، وظل عضدا لهم وموضع ثقتهم طوال عهد الثورة .

وهذا نص الأمر العالى الصادر من الخديو إلى رئيس مجلس الوزراء فى أول فبراير سنة ١٨٨١ (٢ ربيع الاول سنة ١٢٩٨ هـ) بتقليد البارودى وزارة الحربية:

« بناء على استعفاء عثمان رفقى باشا من نظارة الجهادية صار احالة نظارة الجهادية إلى محمود سامى باشا حسب ما تقرر وصدر له أمرنا بذلك فى تاريخه وهذا لدولتكم بالاشعار » (٢)

موقف الألاى الرابع

قدمنا ان الألاى الرابع (الاى العباسية) تخلف عن الحضور الى ميدان عابدين عند احتشاد الجند ، وبيان ذلك أنه لم يكن مؤازرا حركة الثورة فى مبدأ الأمر ، فلما صدرت الأوامر السابقة ، وتعين اميرالاى جديد له ، وهو الميرالاى محمود بك طاهر ، ذهب هذا صحبة اللواء طه باشا لطفى الى مركز الألاى ليتسلم منصبه ، فاستقبله ضباطه بالاحترام والاذعان ، وقبلوه أميرا عليهم ، وأبدى البكباشى الالفى افندى يوسف خضوعه وخضوع زملائه لأوامر الحكومة ، ولكن لم يمض قليل من الزمن حتى بلغهم اجتماع الالايين الآخرين فى ميدان عابدين ، ثم ما كان من عزل عثمان رفقى وتعيين محمود باشا سامى البارودى وزيراً للحربية ، وصدور العفو من الخديو عن الميرالايات الثلاثة ، فوقع ضباط الألاى المتخلف فى الحيرة والارتباك

(١) استجواب محمود باشا سامى البارودى ، مصر للمصريين ج ٧ ص ٦٨
(٢) الوقائع المصرية عدد ١٨٢٠

وسقط فى أيديهم وتحرج مركزهم أمام زملائهم ، واضطر طه باشا وطاهر بك الى الانسحاب ومغادرة مركز الألاى ، أما ضباطه فأخذ يلوم بعضهم بعضا على تخلفهم عن اللحاق باخوانهم ، وينسب كل منهم هذا التخلف إلى الآخرين،واخيرا اتفقت آراؤهم على الذهاب الى ميدان عابدين ليظهروا اخلاصهم لعرابى ، ويلتمسوا منه العفو عن تأخيرهم ، فذهبوا ليلا وقابلوا عرابى فقبل عذرهم ظاهرا ، وبقوا بالقشلاق بقية الليل ، وعادوا صباحا إلى العباسية مع اميرالايهم الاصلى (عرابى).

قضى عرابى وجنوده بقية الليل فى قشلاق عابدين وأقام دوريات من جنود الآلايين لحراسة القشلاق ، اتقاء مكيدة قد تدبر ضدهم ، وانقضى الليل بسلام،وفى الصباح عاد الاى العباسية إلى مركزه وعاد الالاى السودانى إلى طره ، وأفرج عن المسجونين الذين اعتقلهم الثائرون بالامس وهم اللواء خورشد باشا طاهر وخورشد بك نعمان والقائمقام فرج بك الدكر والياور الخديو احمد بك حمدى .

عرابى والقناصل

وفيما كان عرابى على رأس هذه الحركة أرسل إلى قنصلى انجلترا وفرنسا كتابا يسوغ فيه عمله ويبسط فيه شكواه من تصرف الحكومة ، وكان البارون دى رنج De Ring قنصل فرنسا العام يعطف على مطالب الضباط ، وينكر على وزير الحربية تصرفاته ، وقد عرف فى الجملة بالعواطف الطيبة نحو مصر ومناوأته المطامع الانجليزية فيها ، ومن هنا جاء الظن أنه أرسل إلى عرابى كتابا يمدحه فيه على ثباته ويشجعه على عدم المبالاة بالحكومة [١] ، والواقع انه لم يرسل اليه كتابا ما ، بل تدخل لدى الخديو لانصاف الضباط الوطنيين وتهدئة الحالة ، قال فى هذا الصدد يصف بنفسه واقعة أول فبراير وملابساتها: « على أثر تعيين ضابط شركسى بدلا من قائمقام ألاى الفرسان كتب كثير من الضباط الوطنيين عريضة إلى رياض باشا يطلبون فيها اعادة

---

(١) رواية مصر للمصريين ج ٤ ص ٨٦

الضابط المفصول ، وكان وطنيا ، فقوبلت هذه العريضة بالاهمال ، ولم يقف الامر عند هذا الحد ، بل اعتقل فى هذا الصباح (اول فبراير) قواد الألايات الثلاثة التى ينتمى اليها الضباط الموقعون على العريضـة ، وذلك بأمر وزير الحربية الشركسى ، فاثارت هذه التصرفات القاسية هياج الجند واطلقوا سراح رؤسائهم عنوة ظهر اليوم ، وقد أبلغنى هذه الاخبار ضابطان وطنيان ، وقدما لى عريضة من القواد الثلاثة يطلبون فيها تدخل هيئة القناصل بواسطتى لعزل عثمان باشا رفقى واشياعه ، فامتنعت طبعا عن التدخل فى الامر ، ونصحت للضابطين بتهدئة خواطر زملائهما ، ثم ذهبت إلى السير ادور ماليت (قنصل انجلترا العام) لنتوجه معاً إلى الخديو ، وقد ذهبنا اليه ووجدناه مع وزرائه ، وكان سموه قد أوفد وزير الاوقاف (محمود باشا سامى البارودى) إلى الضباط الثوار لمخابرتهم بقصد كسب الوقت ، وبعد أن مكثنا معه هنيهة قصيرة نصحنا له أنا والسير ماليت فى حالة اصرار الضباط والجند على عزل عثمان باشا رفقى أن يذعن بدلا من التسبب فى وقوع كارثة ، ولم يكن المسيو دى بلنيير ولا المستر كولفن (الرقيبان الماليان) حاضرين مجلس الوزراء ، على أن الحركة ليست موجهة ضدهما ، ولا ضد الاوروبيين على العموم ، ولكن مركز رياض باشا قد يتزعزع من جرائها » [1]

وقد نقم الخديو ورياض باشا من البارون دى رنج عطفه على الضباط الوطنيين وتأييده اياهم ، فارسل الخديو باتفاقه مع رياض إلى المسيو جول جريفى رئيس جمهورية فرنسا رسالة يشكو فيها مسلك القنصل العام ، وكانت نتيجة هـذا المسعى استدعاء البارون دى رنج إلى فرنسا فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٨١ [2] ثم نقله من منصبه ، فغادر مصر على كره من الضباط الوطنيين فى اول مارس سنة ١٨٨١ ، وكان نقله انتصارا لوزارة رياض باشا ، وقد اغتبطت السياسة البريطانية لهذا النقل لانها كانت ترى

---

(١) رسالة البارون دى رنج فى اول فبراير الى المسيو بارتلمى سان هيلير وزير خارجية فرنسا — الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ وثيقة رقم ١

(٢) الكتاب الاصفر — المرجع السابق وثيقة رقم ٥

فى البارون دى رنج عاملا مناوئا لها ومؤيداً للحركة الوطنية فى مصر .

وعين بدله المسيو سنكفكس Scienkiewicz معتمدا وقنصلا عاما لفرنسا فى مصر ، فحضر إلى القاهرة وقدم أوراق اعتماده إلى الخديو فى ٢٦ يوليه سنة ١٨٨١ بسراى رأس التين . (١)

خطبة الخديو فى الضباط

أراد الخديو بعد انقضاء بضعة أيام على واقعة قصر النيل أن يجتذب اليه قلوب ضباط الجيش ، ويزيل تأثير الحادثة من نفوسهم ، فاستدعى الى سراى عابدين يوم ١٢ فبراير سنة ١٨٨١ ضباط الآيات العاصمة من رتبة يكباشى فما فوقهم ، وحضر الاجتماع وزير الحربية (البارودى) وكبار رؤساء الجيش من رتبة فريق ولواء ، فلما انتظم عقدهم ، ألقى الخديو فيهم خطبة ضمنها العفو عما حدث يوم أول فبراير ، وأكد لهم أنه لم يبق فى نفسه أثر منها ، وطلب اليهم احترام النظام وطاعة الحكومة ، وهذا نص الخطبة (٢)

« انكم تعلمون حق العلم ما عندى من الميل والمحبة للعساكر والالتفات الى شؤونهم من يوم استلامى لزمام الحكومة ، وذلك لما هو متحقق لدى أنهم متحدون معى فى مقاصدى الحسناء التى هى دوام حفظ الامنية واستقامة الأحوال الادارية فى هذا القطر ، فلذلك لا أخفى عنكم ما حصل لى من الأسف باسباب الحركة التى حدثت وانقضت ، ومع هذا فانى قد عفوت ولم يبق فى قلبي من أثرها شىء بالكلية ، فيلزمكم أن لا تشتغلوا من الآن فصاعدا بشىء خارج عن حدود وظائفكم ، واجتهدوا فى أداء واجباتكم العسكرية ، ومن المعلوم أن كل سعيي واجتهادى يتجه الى اصلاح الاحوال وتحسين الامور ، وهيئة النظار الحاضرة متحدة معى فى هذه المقاصد الخيرية ، ومجتهدة فى تتميم ما يجب من الاصلاحات اللازمة ، وليس بخاف عليكم

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٣١ يوليه سنة ١٨٨١

(٢) كما نشرت فى الوقائع المصرية عدد ١٢ فبراير سنة ١٨٨١

ما تم بهذا القطر من الاصلاحات المالية والادارية فى ظرف سنة واحدة ، وذلك مما يوجب على كل محب لهذا الوطن ابداء الشكر واظهار علامات المسرة ، وحاصل ما أقول لكم إن العساكر ليس لهم وظيفة سوى التمسك بالقوانين الجهادية والسعى فى أداء واجباتهم العسكرية ، والامتثال لولى أمرهم ، وإنى لعلى يقين من أنكم تعتقدون بأن أكمل الصفات العسكرية هى الاستقامة والامتثال فى كل الامور والاحوال ، فمن الواجب عليكم أن تحافظوا على ذلك وتجعلوا أعمالكم دائرة على هذا المحور القويم » .

فقابل الضباط هذه الخطبة باظهار الولاء للخديو والامتثال للاوامر والقوانين والنظامات العسكرية ، وانصرفوا داعين شاكرين

وكان الظن أن مثل هذه الخطبة ترد النظام إلى الجيش ، وتدعو الضباط إلى الاطمئنان الى نيات الحكومة نحوهم ، إذ لم يكن خافيا أنهم كانوا يتوجسون شرا من ناحيتها ، ويتوقعون أن تتربص بهم الدوائر للاقتصاص منهم إذا أمكنتها الفرصة ، وبذلك تزداد هوة التنافر اتساعا بينهم وبين الحكومة ، فاراد الخديو بهذه الخطبة أن يدخل الطمأنينة الى نفوسهم ، ويدعوهم إلى الثقة بمقاصد الحكومة ، ولكن الحوادث جاءت على خلاف ما كان يظن ويتوقع

مطالب العرابيين

بعد واقعة قصر النيل

لم يطمئن عرابى وصحبه على مركزهم وعلى حياتهم بعد واقعة قصر النيل ، فبالرغم من عزل عثمان باشا رفقى ، وتعيين وزير حربية يعطف عليهم ويؤيدهم ، فانهم كانوا يخشون على حياتهم أن تمتد اليها يد الاغتيال انتقاما مما فعلوا ، وأقاموا لهم حرساً من المخلصين لاشخاصهم ، وزادوا من عدد الخفراء لحراسة منازلهم ليلا ، واختاروا ضباطا من خاصة أوليائهم لنقل المراسلات السرية بينهم ، وصاروا إذا انتقلوا من مراكز ألاياتهم إلى بيوتهم اصطحب كل منهم حرسا من العساكر المسلحين للمحافظة على

حياتهم يلازمونهم حتى يعودوا الى مراكزهم ، وأكثروا من الاجتماعات السرية ، يعقدونها ليلا فى منزل عرابى ، ويدعون اليها من يثقون باخلاصهم من الضباط للتشاور فيما يفعلون ، وتنفيذ ما يستقر عليه رأيهم ، وقد أسفرت هذه الاجتماعات عن تقديم عريضة من جميع الألايات بالمطالب الآتيه :

أولا — صرف نقود بدل التعيينات التى تؤخذ من مخازن الجهادية وتباع للألايات ، وذلك حفظا لحقوق العساكر من التلاعب بها والخيانة التى كانت فاشية فى المأمورين ورؤسائهم ، وخصوصا فى صنف المسلى (السمن) ، فانه كان يصرف للألايات من الشحم الذى يصنع فى تريستا ، ويأتى فى براميل باسم مسلى وكان كريه الطعم والرائحة لا يصلح للطعام ، ولكن لم يكن أحد ليجسر على المجاهرة بالحقيقة ، لما للتجار المتعهدين بتوريده من المداخلة مع الرؤساء .

ثانياً — عدم استقطاع مرتبات الضباط والعساكر فى مدة الاجازات التى تعطى لهم إذا لم تتجاوز ثلاثين يوما ، وإذا تجاوزت هذه المدة يستقطع نصفها فقط

ثالثاً — أن يؤخذ من الضباط والعساكر نصف الاجرة فى السكك الحديدية

رابعاً — ابطال ورشة الترزية لما فيها من التلاعب والغبن الفاحش وصرف أثمان الملابس نقدا لتشترى من الخارج بمعرفة الألايات ،

خامساً — عدم جواز الترقى للعسكرية ما لم يسن لذلك قانون خاص يجرى العمل على مقتضاه .

سادساً — زيادة مرتبات جميع الضباط والعساكر بالنسبة لارتفاع أسعار الحاجات عن قيمتها من منذ ثمانين سنة أى حين انشاء العسكرية وترتيب تلك المرتبات الدنيئة .

سابعاً — سن قانون يشمل حالات الترقى والتقاعد والمكافآت والاجازات وتسوية معاش الاستيداع .

ثامنا — ارجاع احمد بك عبد الغفار قائمقام السوارى الذى فصله عثمان باشا رفقى من الخدمة من غير محاكمة ولا سبب يوجب ذلك[١]

---

(١) مذكرات عرابى ص ١٦٦

اجابة معظم هذه الطلبات

أجابت الحكومة معظم هذه الطلبات ، فعنيت وزارة الحربية باصلاح مأكل الجيش ، وصار يطبخ لهم فى معظم الوجبات اللحم وأنواع الخضر والارز باللبن والحلوى ، بدلا من العدس والفول اللذين كانا طعامهم الدائم ، وصار يعطى للجنود السودانية شراب البوظة المصنوعة من الشعير كمألوف عادتهم ، وتصرف لاولادهم ونسائهم جرايات زيادة عن جرايات الجند .

وعرض محمود سامى باشا البارودى على مجلس الوزراء وجوب سن القوانين اللازمة لاصلاح حالة الجند ، وزيادة رواتب الضباط والعساكر ، وتعديل النظامات والقوانين العسكرية كافة ، فوافق مجلس الوزراء على اقتراح وزير الحربية ورأى البدء بزيادة رواتب الضباط والجنود ، وتأليف لجنة للنظر فيما يجب اجراؤه من التعديلات والاصلاحات فى النظم والقوانين العسكرية ، ورفع رياض باشا الى الخديو فى ٢٠ ابريل سنة ١٨٨١ تقريراً بذلك (١) أشار فيه إلى طلب ناظر الجهادية زيادة رواتب الضباط والجند ثم قال: « قد تراءى للمجلس ان زيادة المرتبات التى يلتمسها تستوجب ضرورة تقليل باقى مصروفات العسكرية برية وبحرية ، ويرى أيضاً لزوم جعل العساكر الذين تحت السلاح أحد عشر الفاً من صف ضباط ونفر (٢) وانه ينبغى أن يتحد كل من ناظر المالية والجهادية فى البحث عما إذا كان يحتمل الحصول على بعض وفورات من تحسين ترتيب مصالح إدارة نظارة الجهادية والبحرية ، هذا ولم يبين ناظر الجهادية لزوم تحسين حالة الضباط بالنظر لمرتباتهم فقط بل بالنظر للترقى أيضاً ، فانه قد ترقى فى الواقع ونفس الامر فى مدة السنوات الاخيرة من حكم حضرة

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢١ ابريل سنة ١٨٨١

(٢) كذا فى الوقائع المصرية عدد ٢١ ابريل سنة ١٨٨١، وفى مذكرات عرابى (من صنف ضباط ونفر) ولعله خطأ فى النقل لأن عبارة الوقائع ادق واضبط وتوافق أيضا النص الوارد فى (مجموعة الاوامر العالية) سنة ١٨٨١ ص ٧٣

اسماعيل باشا عدد وافر من الضباط ، وانبنى على ذلك انه قد صار عدد الضباط المستودعين أكثر من عدد الضباط الذين فى الخدمة العسكرية الذين هم مع ذلك كافون كفاية كلية للوازم المصلحة ، ففضلا عن استخدام كثير من الضباط فى المصالح الملكية مازال موجوداً الآن ١٠٤٥ ضابطاً فى حالة الاستيداع ، فيلزم إزالة هذه الحالة ، وينبغى أيضاً وضع قواعد صريحة لربط الشروط التى بموجبها يسوغ ترقية أى ضابط إلى رتبة أعلى من رتبته ، غير أنه لا يمكن النظر والبحث بوجه مفيد فى الطرق والتدابير المقتضى اتخاذها لأجل الوصول إلى الغاية المقصودة إلا بواسطة قومسيون يتركب من أشخاص تكون لهم أهلية خصوصية فى مثل هذه المواد » (١)

زيادة رواتب الضباط والجنود

وبناء على هذا التقرير صدر مرسومان بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٨٨١ (٢١ جمادى الأولى سنة ١٢٩٨ هـ) يقضى الاول بزيادة رواتب الضباط والجنود على النحو الآتى :

المرتب القديم ـــ شهرياً	المرتب الجديد ـــ	
٧٥٠٠	٨٠٠٠	فريق
٦٠٠٠	٦٥٠٠	لواء
٤٠٠٠	٥٠٠٠	أمير الاى
٢٥٠٠	٣٥٠٠	قائمقام
٢٠٠٠	٢٥٠٠	بكباشى
١٢٠٠	١٥٠٠	صاغ قول أغاسى
٥٠٠	٩٥٠	يوزباشى
٤٠٠	٧٥٠	ملازم أول
٣٥٠	٦٠٠	ملازم ثان

(١) الوقائع المصرية عدد ٢١ ابريل سنة ١٨٨١

	المرتب القديم	المرتب الجديد	
	ص شهريا	ص	
	١٣٠	٢٥٠	صولقول أغاسى
	٥٠	٨٠	باشجاويش
	٤٠	٦٥	بلوك أمين
	٣٠	٥٥	شاويش
	٣٠	٤٠	اونباشى
١٠	١٩	٣٠	نفر (١)

تأليف لجنة لاصلاح القوانين العسكرية

ويقضى المرسوم الآخر بتأليف لجنة (قومسيون) برآسة وزير الحربية والبحرية للنظر والبحث فى القوانين والنظم العسكرية المعمول بها وقتئذ، وادخال كل ماترى لزومه من التعديلات والاصلاحات فيها وما ينبغى اجراؤه من الاصلاح فى المدارس الحربية واعداد مشروع قانون بشروط الدخول فى سلك الضباط وتعيينهم وترقيتهم واستيداعهم ورفتهم وتقاعدهم، وتسوية حالة الضباط المحالين إلى الاستيداع .

ألفت هذه اللجنة من الأعضاء الآتية أسماؤهم : حسن أفلاطون باشا . الجنرال استون باشا Stone Pcha . الجنرال جولد سميث Gold Smist . محمد مرعشلى باشا . راشد حسنى باشا . اسماعيل كامل باشا . الجنرال لارمى باشا Larmée . دى بلوتش باشا De Plotz . خالد باشا . محمد رضا باشا . محمد كامل باشا . دى برناردى بك De Bernardi . محمد شوقى بك . احمد عرابى بك . حسن مظهر بك . محمد خلوصى بك . عبدالرحمن بك سليم . سليمان يسرى بك . فرهادبك . محمد نسيم بك .

---

(١) مجموعة الاوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ٧٢ ومذكرات عرابى ص ١٧٠

فأخذت اللجنة توالى الاجتماع لاعداد القوانين العسكرية الجديدة، وهى القوانين التى صدرت فى عهد وزارة شريف باشا كما سيجىء بيانه .

احتفال وزير الحربية

بزيادة رواتب الضباط

اقام محمود سامى باشا البارودى بعد صدور هذين المرسومين حفلة فى ديوان الجهادية (وزارة الحربية) بقصر النيل ابتهاجا بزيادة رواتب الضباط والجند وتأليف لجنة اصلاح النظم العسكرية ، وكأنما أراد أن يعلن أول ثمرة لتقلده وزارة الحربية ليكسب ثقة الضباط والجند ، ويزداد بهم نفوذا وسلطانا .

استكملت هذه الحفلة مظاهر الرونق والفخامة ، اذ أعد فيها البارودى مأدبة فاخرة دعا اليها الوزراء وعلى رأسهم رياض باشا ، ثم المراقبين الاوروبيين وضباط الجيش ، ولما تكامل جمعهم جلسوا إلى موائد الطعام ، فتناولوا المآكل الفاخرة .

خطبة محمود سامى باشا البارودى

ثم قام محمود سامى باشا البارودى وألقى خطبة نوه فيها بفضل الحكومة وأعرب عن فضل الخديو فيما تقرر من الاصلاحات ، ودعا الضباط إلى الخضوع لاوامر الحضرة الخديوية ، ولعله اراد بهذه الخطبة أن يزيل من الاذهان تأثير التمرد الذى وقع من الجيش يوم أول فبراير سنة ١٨٨١ ، وهاك نص الخطبة :

«هذه ليلة أنس دعتنا إلى الاجتماع فيها دواعى المحبة والائتلاف، تذكارا لمآثر الحكومة الخديوية الجليلة التى وجهت عزيمتها إلى اصلاح احوال الاهالى جميعاً ، وتعميم العدل فيهم وايصال كل إلى ما يستحق ، وقد رأينا فى هذا الزمن القليل من عهد ما استلم خديوينا المعظم زمام الحكومة تغييراً مهما إذ تبدل فيه العسر باليسر ، والظلم بالعدل ، والنقم بالنعم ، وتقدمت فيه البلاد إلى نجاحها تقدما سريعا ، وما ذلك الا من حسن مقاصد هذا الجناب وطهارة سجاياه ، خصوصا وانه اصطفى لمساعدته

على مقاصده الجليلة رجلا غيورا على الهمة زكى النفس ، وهو حضرة دولتلو رياض باشا ، فلم يأل جهدا فى العمل ، ولم يقصر فى تذليل المصاعب باتحاده مع حضرات رفقائه الكرام حتى وصلنا إلى هذه الغاية التى لا ينكر أحد حسنها ، ولا ريب فى أن هذه نعم يجب علينا استبقاؤها وحفظها والاستزادة منها ، ولن يكون ذلك الا اذا قرناها بالشكر عليها ، فقد قالوا : الشكر سياج النعم ، وحقيقة الشكر أن يكون جميعنا مخلصا للحكومة فى خدمته قائما بواجباته لها ، معضدا لجميع مقاصدها ، خاضعا لأوامر الحضرة الخديوية التى هى السبب فى هذا الخير العظيم ، وعلى ذلك لا بد أن ننادى جميعا : فليحى الجناب الخديوى أطال الله بقاءه » .

خطبة رياض باشا

ثم قام بعده رياض باشا وارتجل خطابا وجهه إلى الضباط ، هذا نصه :

« هذه ليلة سرور ، تجلى فيها روح الصدق والاخلاص ، واجتمعت فيها القلوب على قصد اداء الشكر للجناب الخديو ، غير ان تذكار محامده ومآثره الجليلة يجعل للشكر موضعا يقع موقع الفرض الشرعى .

« ان محسنات العدل ووجوه الاصلاح التى امتازت بها مدة حكم الجناب الخديوى فى هذه الاوطان أمر معلوم ، يعد تعدادها من قبيل تحصيل حاصل ، وأنتم معاشر الضباط تعلمون ذلك حق العلم ، فلا حاجة إلى بسط الكلام فيه ، ومن أراد توضيح الحقيقة فليقارن ما بين الحالة الحاضرة وما قبلها بسنتين يظهر له الفرق الجلى والبون التام ما بين الحالتين ، وان ضباط العسكرية وهم من أشرف أعضاء الحكومة ، ممن شملتهم هذه المحسنات وعمتهم فوائد الاصلاح ، ومن أهم وجوهه التى شهدناها فى عصر الخديو الجليل تقرير الامن على الارواح والاموال ، وحفظ الحقوق الشرعية واداؤها لاربابها ، ويلزم لدوام ذلك ثبوت الطمأنينة ورسوخ قاعدة الراحة العمومية ، ومدار ذلك وأساسه انتظام حال العسكرية .

« وقد رأيتم من أنفسكم أن حقوقكم وصلت اليكم ، وأنتم روح الضبط والربط ،

وأنتم قوة الحاكم وآلته المنفذة ، فاذ بدأكم الحاكم بحسن الالتفات ونظر اليكم بعين الرأفة والرحمة ، فعليكم وجوبا كما أخذتم مالكم ، أن تؤدوا ما عليكم ، وهو طاعة ولى الامر الذى هو السبب الاعظم فى جميع هذه الخيرات التى شملتنا ، بل هو الذى أنعش فى هذا الوطن روح الحياة بعد أن أشرف على الموت والدمار ، فعليكم أن تكونوا دائما على قدم الاستعداد لتنفيذ أحكامه والمحافظة على اوامره ونواميسه العادلة ، وعلينا جميعا أن نبتهل إلى الله تعالى بدوام بقائه وتأييد عزه وأن ينادى لسان الصدق منا : فليعش الجناب الخديوى ». (١)

خطبة عرابى بك

وبعد أن جلس رياض باشا قام احمد عرابى بك (باشا) وأجاب بتحقيق ما قاله وزير الحربية ورئيس الوزراء .

لم ترد خطبة عرابي بنصها فى الوقائع المصرية ، ولا فى مذكرات عرابى ،وخلاصتها كما جاءت فى كتاب (مصر للمصريين) انه بين ما وصلت اليه الحكومة فى ذلك العهد من التقدم ، ناسبا جميع ذلك إلى همة الجناب الخديوى واستقامة وزرائه وغيرتهم على المصالح ، ثم قال اننا على الدوام مطيعون لاوامره السامية ، ونحن آلته المنفذة الحاضرة بين يديه يديرها كيف يشاء ، وفى أى وقت أراد ، واننا بلسان واحد نسأل الله تعالى أن يحفظه لنا ويطيل بقاءه ويعززه برجال حكومته ويمتع البلاد باحكامه العادلة آمين » . (٢)

ويقول عرابى باشا فى مذكراته انه قال « اننا لا نريد إلا الاصلاح واقامة العدل على قاعدة الحرية والاخاء والمساواة ، وذلك لا يتم إلا بانشاء مجلس النواب وايجاده فعلا ، ونحن مطيعون للحكومة ، بل نحن الآلة المنفذة لاوامرها العادلة

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٧ ابريل سنة ١٨٨١

(٢) مصر للمصريين ج ٤ ص — ١٠٥

وكلنا بلسان واحد نسأل الله سبحانه وتعالى ان يحفظ الحضرة الخديوية ، ويوفق رجال حكومته الكرام لاصلاح البلاد واسعاد العباد » (١)

مظاهر الخلاف وبوادر الشقاق

بين الحكومة والضباط

إلى هنا سارت الأمور سيرا حسنا ، واطمأن ضباط الجيش إلى حسن مقاصد الحكومة ، وهدأت الافكار بعض الهدوء ، ولكن الخديو وحاشيته لم يكونوا فى خاصة أنفسهم راضين عن النفوذ الذى ناله الحزب العسكرى بعد حادثة قصر النيل ، ولم يكن عفو الخديو عن زعماء الحركة الا عملا ظاهرا ، إذ دلت الحوادث والملابسات على انه كان يبغى تهيئة الوسائل لقمع الحركة والانتقام من مدبريها ، وزاد فى هذه الحالة النفسية ما كان يسمعه من حاشيته والمقربين اليه (ومعظمهم من الشراكسة) من عبارات التحقير للضباط « الفلاحين » ، والتهوين من أمرهم ، وتحريضه على الايقاع بهم ، واستعادة هيبته ونفوذه . وكان من أخص صفات توفيق باشا التردد والضعف وسرعة الانقياد لمن يقع تحت تأثيرهم

وكان زعماء الحركة من العرابيين (٢) أنفسهم شاعرين بالقلق على مصيرهم ، بل على حياتهم وأرواحهم ، عالمين بأن الخديو لم يعف عنهم ، ولم يجب طلباتهم فى واقعة قصر النيل الا مضطرا تحت ضغط الجيش الذى جاء ميدان عابدين مهددا متوعدا ، وانه لا يني يعمل لاسترداد سلطته ونفوذه ، فبقى الفريقان يسيء كل منهما الظن بالآخر ويأخذ حذره منه ، وتعددت الحوادث التى باعدت بينهما وزادت هوة الخلاف والعداء اتساعا

---

(١) مذكرات عرابى ص ١٧٦

(٢) كلمة العرابيين ترادف كلمة الحزب العسكرى لان الحزب العسكرى كان يتألف من عرابى وأنصاره ومعظمهم من الضباط

حادثة الاى طره

فمن ذلك انه حدث فى أوائل شهر مارس سنة ١٨٨١ أن أخذ بعض ضباط الصف فى الألاى السودانى (الاى طره) يكتبون عريضة الى الخديو ، مضمونها انهم كانوا يجهلون الغرض الذى يرمى اليه رؤساؤهم الضباط من حركة أول فبراير سنة ١٨٨١ ، وأنهم لا يرغبون فيهم ولا يريدون البقاء تحت قيادتهم ، وأنه إذ نقل أى واحد منهم الى أية جهة فلا يعارضون أمرا من الاوامر التى تصدر بذلك ، وكانت العريضة مكتوبة بعبارات تدل على روح الولاء للخديو ، والانتقاض على الثورة ، والتماس العفو عن اشتراكهم فى واقعة قصر النيل ، وبلغ عدد الموقعين عليها تسعة من صف الضباط منهم باشجاويش شركسى والباقون من السودانيين .

وفيما كانت هذه العريضة تختم علم بها ضباط الألاى ، فبادروا الى ضبطها ، وأمر عبد العال بك حلمى قومندان الألاى بالقبض على الموقعين عليها واجراء تحقيق لمعرفة الموعزين بها ، وانتهى التحقيق بكتابة عبد العال بك حلمى تقريرا نسب فيه الى الباشجاويش الشركسى تحريض السودانيين على كتابة العريضة ، وانه لم يفعل ذلك الا بايعاز من يوسف كمال باشا ناظر الدائرة الخديوية (الخاصة) وأن المحرض ذهب بهم اليه فمنح كلا منهم ثمانية جنيهات ، وشجعهم على الاستمرار فى خطتهم ، وطلب عبد العال بك فى تقريره عزل يوسف كمال باشا من منصبه ، وسجن الباشجاويش الشركسى مدة ستة شهور ، عقابا له على تدبيره هذه المكيدة ، مع العفو عن صف الضباط السودانيين لسلامة نيتهم ، فكان ما أراد ، وأجيب الى طلبه ، فسجن الباشجاويش ، وأصدر الخديو أمراً بفصل يوسف كمال باشا من نظارة الدائرة الخاصة (١)

ويقول محمود باشا سامى البارودى ان فحوى شكاية عبد العال حلمى من يوسف باشا كمال انه كان يقصد عمل عصبة فى الألاى لقتل عبد العال وبعض الضباط ، وقد

---

(١) مذكرات عرابى ص٢١٩

قدمت اليه هذه الشكوى فابلغها فى الحال الى رياض باشا وتوجها معاً الى الخديو وتداول واياهما فى شأنها فاستصوب الخديو فصل يوسف كمال اخمادا للفتنة[١] ، ويقول المسيو مونج Monge الذى كان قائما بأعمال قنصل فرنسا العام بمصر وقتئذ فى رسالته عن عن هذه الحادثة إن كبار الضباط شكوا إلى رياض باشا تدخل يوسف كمال باشا وما يفضى اليه من الاخلال بالنظام العسكرى وإن رياض باشا ذهب من فوره الى الخديو وأصر على عزل يوسف باشا ، وان كبار الضباط أصبحوا على ما يظهر مؤيدين للوزارة وقد أكد له رياض أن النظام عاد إلى نصابه وأن الثقة التامة قد توطدت بين الجيش والوزارة[٢]

حادثة فرج بك الزينى

وثمة حادثة أخرى تتصل بالاولى ، ذلك أن ضابطا سودانيا من المستودعين برتبة أميرالاى يسمى فرج بك الزينى كان يسكن عزبة مجاورة لمركز الاى طره ، وكان بعض صف ضباط هذا الألاى وعساكره يزورونه ويختلفون اليه ، فلما علم بذلك عبد العال بك حلمى ارتاب فى أمر هذه الزيارات ، وظن أن فرج بك هذا ربما يكون عاملا على ايقاع النفرة بين صف الضباط وميرالايهم (عبد العال) ، فأصدر أوامره بعدم ذهاب أحد اليه ، ولم يكتف بذلك بل أمر بالقاء القبض عليه ، فاعتقل واودع السجن ، وكتب عبد العال فى شأنه تقريراً الى وزارة الحربية يتهمه فيه بتحريض الجنود على العصيان والخروج عليه وعلى الضباط ، ويطلب محاكمته ، وكان هذا التقرير كافياً لادانته ، فحوكم أمام مجلس عسكرى ، وصدر عليه الحكم بالنفى الى السودان .

وهنا يقول عرابى: « ان دسيسة فرج بك الزينى كانت أيضا من يوسف كمال

---

(١) محضر استجواب البارودى — مصر للمصريين ج ٧ ص ٦٩

(٢) رسالة المسيو مونج وزير خارجية فرنسا فى ٢١ مارس سنة ١٨٨١ — الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ وثيقة رقم ١١

باشا ، وان الخديو أراد أن يعوضه عما فاته فى مصر من رعايته ، فلما نفى الى السودان أرسل الى رءوف باشا حكمدار السودان وقتئذ ليلحقه بخدمة الحكومة السودانية ومنحه رتبة لواء ، فصار يعرف بفرج باشا الزينى[1] » وهو الذى صار له شأن فى حوادث الثورة المهدية وقتله الثوار سنة ١٨٨٥ .

حادثة التسعة عشر ضابطاً

هم من ضباط الألاى السودانى وعلى رأسهم يوزباشى يسمى (سليم صائب) ، لم يكونو راضين عن الحركة التى قام بها عرابى فى الجيش ، فقدموا عريضة الى وزارة الحربية ضد عرابى وعبد العال حلمى يعلنون فيها استنكارهم لتظاهر الجنود وخروجهم على النظام ، ويطلبون نقلهم من ألايهم ، ونسبوا الى عرابى فى تقريرهم انه يحرضهم على تقديم عريضة للخديو بطلب اسقاط وزارة رياض باشا وتشكيل مجلس النواب .

فلما تقدمت هذه العريضة الى وزارة الحربية أصدر محمود باشا سامى البارودى أمراً بتشكيل لجنة للتحقيق ، وكانت اللجنة متشبعة بروح العرابيين إذ كان احمد عرابى واحمد عبد الغفار بين أعضائها ، فسألت الضباط المذكورين عن عريضتهم فأيدوها ، وبذلت لهم النصائح بالعدول عنها فلم يمتثلوا وأصروا عليها ، وزادوا على ماجاء بها أن فى الألاى عدة اختلاسات ثابتة فى دفاتره ومراسلاته .

عورضت حركة الضباط المذكورين بحركة أخرى أحبطتها ، وذلك انه تقدمت الى وزارة الحربية تقارير من بقية ضباط الألاى بطلب محاكمة مقدمى العريضة على أمور ذكروها فى تلك التقارير ، فحوكموا وحكم عليهم بالفصل من الألاى واحالتهم إلى الاستيداع

ابعاد الضباط غير الموالين للحركة من الجيش

وسعى عرابى وصحبه من ناحيتهم الى ابعاد الضباط غير الموالين لهم من مراكزهم ، وكان أكثرهم هدفاً للاضطهاد البكباشى الفى افندى يوسف الذى يرجع

---

(١) مذكرات عرابى ص ٢٢٠

اليه السبب فى تخلف ألاى العباسية عن اللحاق بالجيش فى ساحة عابدين يوم واقعة قصر النيل ، فقد صار موضع السخط والزراية من بقية ضباط الألاى ، ولم تعد أوامره محترمة ، وصار مركزه حرجا امام مرءوسيه ، الى ان اجتمعوا به يوما وطلبوا اليه فى صراحة تقديم استقالته من خدمة الألاى ، لانهم لا يرغبون فى بقائه ، فاعترضهم يوزباشى يدعى خليل افندى على ودافع عنه دفاعا شديدا ، فانتهره الضباط وأوسعوه تعنيفا وسباً ، ووصل نبأ الحادثة الى عرابى ، فاستدعى البكباشى وأمره بالاستعفاء من الألاى ، فقدم استعفاءه وأحيل الى الاستيداع ، وأمر عرابى بسجن اليوزباشى خليل افندى على ، فسجن وأحيل الى الاستيداع أيضا ، وأوعز عرابى الى ضباط الاى القلعة بتقديم عريضة للوزارة بطلب عزل قائدهم محمد بك صدقى بحجة أنه مشتغل بالتفريق بينهم ، فعزل وعين بدله الامير الاى ابراهيم بك حيدر ، وكذلك فعل بقائد الآى الطوبجية ، حسين بك حسنى الترك ، فقد طلب ضباطه عزله فاجيب طلبهم ، فعزل وعين بدله الميرالاى اسماعيل بك صبرى .

طلب زيادة عدد الجيش وانشاء مجلس نواب

وطلب الضباط زيادة عدد الجيش العامل وابلاغه الى ١٨٫٠٠٠ مقاتل ، وانشاء حصون جديدة ، وقدموا عرائض بذلك ، كما طلبوا فيها انشاء مجلس نيابى تكون الوزارة مسئولة امامه مع تخويله حق تقرير الميزانية . (١)

الامتناع عن الذهاب إلى السودان

على أن عرابى وشيعته قد بالغوا فى الاستهانة بكل أمر تصدره الحكومة ، حتى عرضوا فى بعض المواطن مصالح البلاد للخطر ، فمن ذلك ان الحكومة فى عهد وزارة شريف باشا الثالثة أرادت ارسال ألاى طره (الالاى السودانى) إلى السودان لتعزيز قوات الجيش المصرى ، وكانت الحاجة تدعو إلى ذلك إذ كانت دعوة المهدى قد

(١) رسالة المسيو مونج Monge القائم بأعمال قنصل فرنسا العام فى مصر الى وزير خارجية فرنسا فى ٣٠ مايو سنة ١٨٨١ — الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ وثيقة رقم ١٦

أخذت فى الظهور وبدأ المهدى يتحدى سلطة الحكومة فى السودان ، ولكن عرابى وصحبه اعتقدوا ان الغرض من ارسال ألاى طره إلى السودان تفريق الجماعة العسكرية وإضعافها ، قال عرابى فى هذا الصدد ان القوة التى كانت موجودة فى جهات السودان كانت تكفى لحفظ النظام فيها ، وانه لم يكن ثمة سبب يدعو إلى تعزيزها بالألاى السودانى (١) ، وهذا جهل وخطأ فى التقدير ، يرجع إلى أن عرابى لم يكن يعنى كثيرا بمسألة السودان ، ولا يقدر مبلغ حاجة مصر إلى ارتباطه بها ، بل كل مايسترعى نظره من شأن السودان أنه منفى للمغضوب عليهم من الحكومة ، وهذه ناحية ضعف كبيرة فى سياسته ، كما أن عليه جزءا كبيرا من تبعة استفحال ثورة المهدى وما اعقبها من الكوارث ، لان المهدى ما كان ليتغلب على قوات الحكومة لولا عجزها عن امداد الجيش المصرى بسبب ارتباك أحوالها وتسلط العرابيين عليها ، ومن أخطائهم التى لا تغتفر انهم حالوا دون امداد الجيش المصرى هناك خوفاً على وحدتهم أن تضعف ، على أن هذه الوحدة لم تلبث أن تفككت ، فلا هم أدوا واجبهم نحو السودان ، ولا هم قاموا به نحو مصر .

الامتناع عن العمل فى حفر الرياح

ويقول عرابى ان الحكومة أرادت استخدام جنود الالايات فى حفر الرياح التوفيقى الذى كان مزمعا انشاؤه على أن تزيد مرتبات الضباط والجند الذين تستخدمهم فى هذا العمل ، ولكنه رأى فى ذلك دسيسة يراد منها تسليم سلاح الجند وايداعه مخازن الحربية ، فرفضوا العمل فى الرياح ، وحجتهم أن هذا ليس من شؤون العسكرية ، وأن الحكومة تستطيع ان تشهر حفر الرياح بالمناقصة بين المقاولين .

حادثة مقتل الجندى بالاسكندرية

هى حادثة هامّة كان لها أثر كبير فى تطور الحوادث ، وبيانها أن الخديو كان يقضى صيف سنة ١٨٨١ بالاسكندرية ، وقد حدث فى ٢٥ يوليه أن عربة لاحد تجار الثغر

---

(١) مذكرات عرابى ص ٢٢٣

يقودها سائق اوروبى كانت تسير فى الشارع المؤدى إلى سراى رأس التين، فصدمت جنديا من فرقة المدفعية (الطوبجية) وأصابته إصابة قاتلة، نقل على أثرها إلى المستشفى وتوفى هناك، وكان الخديو وقتئذ بالسراى، فارتأى رفاق القتيل أن يحملوه اليها، ويلتمسوا من الخديو الاهتمام بمعاقبة الجانى، وكان هذا العمل بالغا فى الخروج على النظام، لأن مثل هذه الحادثة لا ترفع إلى الخديو، وليس من اللائق بمقامه أن يذهب الجنود إلى قصره حاملين القتيل يعرضونه عليه، ويطلبون منه معاقبة الجانى، اذ أن السراى الخديوية ليست مخفر بوليس تحمل اليه جثث القتلى، وقد دخل الجند السراى فى جلبة وضجة، وصاحوا طالبين معاقبة الجانى، فغضب الخديو من الجند، وأمر بطردهم، فانصرفوا، وبعد أيام صدر الامر بتشكيل مجلس عسكرى لمحاكمتهم، فحوكموا وصدرت عليهم أحكام بالغة منتهى القسوة، فقد حكم على الجندى الذى دعا رفاقه إلى حمل القتيل إلى السراى بالاشغال الشاقة المؤبدة، وحكم على رفاقه وهم ثمانية بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبأن يقضوا مدة العقوبة بليمان الخرطوم، ثم يكونوا بعد ذلك من أفراد الجيش بالاقطار السودانية، وأقر الخديو الحكم ونفذ فى المحكوم عليهم، وسيقوا إلى السويس ومنها إلى سواكن ثم إلى الخرطوم

كان لهذا الحكم الشديد وقع اليم فى النفوس، وكتب عبد العال بك حلمى تقريراً الى وزير الحربية (البارودى) يشكو فيه من قسوته، وذكر بعض الحوادث التى تجرى فى ألايه، والدسائس التى لا تنقطع، وقارن بين قسوة الحكم فى هذه الحادثة وانفاذه، وبين ما عومل به التسعة عشر ضابطا الذين خرجوا عن الطاعة واكتفى باحالتهم الى الاستيداع.

استقالة البارودى

وتعيين داود باشا يكن وزيراً للحربية

رفع وزير الحربية هذا التقرير إلى الخديو، فاستاء من ذلك وعده تطاولا على مقامه



داود باشا يكن

وزير الحربية فى أواخر عهد وزارة رياض باشا

وغضب على البارودى ، واعتزم اقصاءه عن وزارة الحربية ، واستدعى الوزراء بالتلغراف من القاهرة ، فوفدوا إلى الاسكندرية واجتمعوا بالخديو فى سراى رأس التين ، وتداولوا فى حادثة الجندى القتيل ، وما فعل رفاقه ، وقرر الخديو ان بقاء البارودى فى وزارة الحربية هو منشأ هذه الفوضى ، ولا سبيل الى إعادة النظام الا بعزله ، فلم ير البارودى بدا من أن يقدم استقالته ، فقبلت فى الحال ، وعين الخديو صهره داود باشا يكن بدله ، ثم أعقب ذلك صدور أمر آخر بعزل أحمد باشا الدرهمللى محافظ العاصمة ، لما كان معروفا عنه من مشايعة الحركة الثورية ، وتعيين عبد القادر باشا حلمى مكانه ، وكان مكروها من العرابيين (١) .

---

(١) هو عبد القادر باشا حلمى الذى صار فيما بعد حكمدارا للسودان وأبلى البلاء الحسن فى تثبيت سلطة الحكومة المصرية وقمع ثورة المهدى ، وأقصته السياسة الانجليزية عن منصبه فى أوائل عهد الاحتلال

قابل عرابى وصحبه هذا التغيير بالانزعاج والتبرم ، وتوجسوا خيفة من عواقب ابعاد البارودى الذى كانوا يطمئنون اليه ، ويركنون الى اخلاصه ، وتوقعوا شراً مستطيرا من تعيين صهر الخديو على رأس الوزارة التى تملك ناصية الجيش ،(١) على أنهم كتموا شعورهم ، وأخذوا يتدبرون مايجب عليهم عمله للمحافظة على حياتهم بعد هذا التغيير ، وذهبوا الى داود باشا فى ديوان الجهادية ، يهنئوونه بمنصبه الجديد ، وطلبوا اليه أن يجعل فاتحة أعماله اصدار قوانين الاصلاحات العسكرية التى وضعتها اللجنة ، فوعدهم بذلك ، ولكنه لم يلبث أن أصدر منشورا أبلغه جميع الألايات نهى فيه الضباط عن اجتماعهم فى المنازل أو فى أحياء المدينة ، ونبه على عدم ترك مراكز الالايات ليلا أو نهارا ، وأنذرهم بأنه إذا وجد اثنان منهم أو أكثر مجتمعين معاً فى المدينة فسيجرى ضبطهم بيد رجال الضبطية واعتقالهم ، وأن كل من تكلم منهم مع آخر فى الامور السياسية يسجن بالقلعة ، وشدد على الضباط فى اتباع هذه الأوامر وأخذ يراقب تنفيذها ، فيذهب بنفسه ليلا الى مراكز الألايات ليتحقق من تنفيذ أوامره ، وبثّ عبد القادر باشا حلمى محافظ العاصمة الجديد العيون والجواسيس على منازل رؤساء الحزب العسكرى ، وخاصة عرابى وعبد العال وأحمد بك عبد الغفار ، لمنع اجتماعاتهم ، فارتاعوا من ذلك ولزموا ألاياتهم .

كان الغرض من صدور هذه الاوامر تفريق اجتماعات الضباط ، اذ كانت هذه الاجتماعات الوسيلة العملية لتبادلهم الآراء والافكار ، وتعاهدهم على التضامن واتحاد الكلمة واتفاقهم على الخطط التى يتبعونها لحفظ كيانهم وتحقيق مطالبهم ، فداود باشا يكن قد حقق بهذه الاوامر المخاوف التى ساورت عرابى وصحبه من تعيينه وزيراً للحربية بدلا من البارودى ، قال عرابى فى هذا الصدد « ولما كانت تلك الاوامر مخالفة للقوانين العسكرية ومهينة للشرف العسكرى فقد ردت اليه من

---

(١) يقول المسيو سنكفكس قنصل فرنسا العام بمصر فى رسالته الى وزير خارجية فرنسا عن تعيين داود باشا وزيرا للحربية انه يمثل الخديو معنويا — الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ وثيقة رقم ٢١

طرف أمراء الألايات » ، ومعنى ذلك أنهم أصروا على نقضها وعدم العمل بها ،
وكان هذا منتظراً ، لانه لايكفى أن يصدر وزير الحربية مثل هذه الأوامر لتكون
موضع الاحترام والتنفيذ ، بل يجب أن يكون للحكومة من الهيبة والقوة ما يكفل
تنفيذها ، والواقع أنه منذ الساعة التى هجم فيها الجنود على قصر النيل فى أول فبراير
سنة ١٨٨١ واطلقو سراح عرابى وصحبه وأخرجوهم من السجن وا كرهوا عثمان
باشا رفقى على الهرب ، ثم اكرهوا الخديو بعد ذلك على عزله من منصبه ، من هذا
اليوم سقطت هيبة الحكومة ، فلم يعد فى استطاعتها أن تأخذ الجيش بالقوة ، لأن
قوتها لم يكن قوامها إلاّ ذلك الجيش نفسه ، فلما خرج زمامه من يدها اصبحت عديمة
الحول والقوة ، ولم يكن خافيا ان الجيش بضباطه وجنوده قد صار الى جانب عرابى ،
فان الدعوة التى قام بها وهى تخويل الضباط الوطنيين حقوقهم ومساواتهم بالعنصر
الشركسى هى دعوة محببة الى نفوس الجند والضباط ، وانتصاره الاول فى واقعة
قصر النيل، واكراهه الخديو على اجابة مطالبه الاولى ، قد زاد من نفوذه ، وجعل
الضباط المترددين ينضمون اليه ، لأن انتصار الزعيم فى خططه من أعظم العوامل فى
نجاح دعوته وتأييد الناس له والتفافهم حوله، هذا فضلا عن أن ضباط الجيش وجنوده
قد لمسوا ثمار الحركة التى قام بها عرابى ، فان أول ماعمله محمود سامى باشا البارودى
حين تولى وزارة الحربية زيادة رواتب الضباط والجند ، فمثل هذا العمل من شأنه أن
يزيد الجيش التفافا حول عرابى ، أضف الى ذلك أن معسكر الحكومة كان منقسما على
على نفسه ، فالخديو لم يكن مخلصا للوزارة ، ولا لرياض باشا ، وكان ينقم منه انه
لايرجع اليه فى كليات الامور وجزئياتها ، وكان يميل فى خاصة نفسه الى أن يستبدل
به وزيراً يخضع لأوامره ويكون آلة فى يده ، ومن هنا جاء اتصاله بزعماء الضباط
بوساطة على بك فهمى قائد الألاى الاول (ألاى الحرس) ، فقد كان على فهمى
موضع ثقة الخديو اذ كان متزوجاً من سيدة شركسية ، فتظاهر الخديو وقتاً ما بالعطف
على الضباط نكاية برياض ، وجعل من على بك فهمى واسطة فى ابلاغ هذا العطف
الى زعمائهم ، ولكن هذا العطف لم يصل إلى درجة الاتفاق على تدبير مظاهرة

٩ سبتمبر كما يقول جون نينيه (١) ، بل كان عطفاً غير محدد ولا مستقر ، يفضى به الخديو أحيانا حين كان يضيق صدره عن احتمال رياض فى الوزارة ، ويقول عرابى توضيحاً لهذه الحالة النفسية ان رسالة الخديو له على لسان على فهمى مقصورة على هذه الكلمات : «أنتم ثلاثة جنود وأنا رابعكم» (٢) وهذا ماجعل عرابى يعتقد يوم واقعة عابدين ان الخديو فى جانب الضباط لرغبته فى التخلص من رياض (٣) ، ولم يكن الخديو فى تظاهره حينا بالعطف على حركة الضباط بعيد النظر فى العواقب ، بل كان محدود الفكر ، ضعيف الرأى ، اذ لم يقدر ان إضعاف مركز رياض باشا هو اضعاف لمركزه هو .

ولم يكن خافيا على العرابيين ماصار اليه معسكر الحكومة من الضعف والانقسام ، ولذلك لم يترددوا حين رأوا الحكومة تتنكر لهم ان يعالنوها بالثورة ، فقد روى عرابى فى مذكراته ان مأمور الضبطية الجديد (المحافظ) أحاط منازل الزعماء بالعيون والجواسيس ، وأخذ فى تدبير المكايد لقتلهم غيلة ، ولم يكن هذا بعيد الاحتمال ، فان مافعله الخديو اسماعيل فى اسماعيل باشا صديق المفتش وقتله غيلة لم يكن خافيا على أحد ، فذهب عرابى وصحبه الى اسماعيل راغب باشا « الذى عرف بحسن السياسة وكمال الاقتدار على تذليل المصاعب» كما يقول عرابى عنه ، ليستنيروا برأيه ، وعرضوا عليه الموقف من كل وجوهه ، فسألهم عن مبلغ استعدادهم وعما يمكن أن يحشدوه من العساكر ، وعن مقدار الاسلحة والذخائر الموجودة فى المخازن والآلايات ، ثم أشار عليهم بارسال بلوك من العساكر لقتل الخديو ، وأظهر استعداده لأن يقودهم بعد ذلك « بما أوتى من الحكمة واصالة الرأى » .

هكذا ذكر عرابي تلك الرواية فى مذكراته ص ٢٢٦ ، قال « فعلمنا مبلغ حكمته واستعذنا بالله من شر رأيه ، لأننا لم نرد الا الاصلاح بالتى هى أحسن ، ولأن ذلك العمل الفظيع كان ضد مبادئنا على خط مستقيم »

فمثل راغب باشا ، ولم يكن من المتهورين ، ولا من دعاة الثورة ، لا يمكن أن يبدو منه هذا الرأى غير المشروع الا اذا عرف مبلغ ماوصلت اليه الحكومة من الضعف والانحلال

---

(١) فى كتابه (عرابى باشا) ص ٤٠ (٢) و (٣) بلنت التاريخ السرى للاحتلال ص ٣٥٠

الفصل الرابع

أوج الثورة

واقعة عابدين - ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١

مقدمات الواقعة

لم يكن لواقعة قصر النيل أثرها فى الجيش فحسب ، بل كان لها أثر بالغ فى الأمة ، اذ جعلت لعرابى مكانة كبيرة فى البلاد ، وأخذت الألسنة تلهج باسمه وتمتدح شجاعته واقدامه ، والواقع ان الحادثة فى ذاتها وما تنطوى عليه من الجرأة على الحكومة وكسر شوكتها واطلاق سراح المسجونين وعزل وزير الحربية عثمان باشا رفقى الذى كان موضع سخط الضباط الوطنيين ، وتعيين وزير يعطف عليهم ويؤيدهم ، ثم الاصلاحات التى قام بها البارودى ، وأخصها زيادة رواتب الضباط والجند ، كل هذه الاعمال جعلت من عرابى زعيما قوميا اتجهت اليه الانظار لتحقيق أمانى الشعب ، ولم يكن الجيش يصدر عن افكار وعواطف تخالف افكار الجماهير ، بل كان فى واقع الامر يمثل الامة فى افكارها ونفسيتها ، فهو أول شىء طبقة من صميم الأمة ، وضباطه وجنوده متصلون بها بروابط القرابة والدم ، وكانوا يمثلون الامة من هذه الناحية ، ومن كونهم جاءوا من مختلف نواحى المديريات ، وكانت المظالم التى شكا منها زعماء الجيش تشبه المظالم التى كانت البلاد تشكو منها ، ولم يكن الناس راضين عن الحكومة وسياستها ، بل كانوا يتبرمون بمظالم الحكام وينقمون من الوزارة استسلامها للنفوذ الاجنبى وخضوعها لاوامر القناصل ومحاباتها الموظفين الاجانب فى مصالح الحكومة وتمييزها اياهم بالرواتب الكبيرة والمزايا العديدة ، فلا غرو ان اغتبط الناس بتحقيق مطالب الجيش ، وذاع فى البلاد اسم عرابى كمنقذ للأمة من المظالم ، ومحقق للآمال ، وقد لقى عرابى عطفاً وتأييداً من جميع الطبقات ، وفى مقدمتها العلماء

والاعيان وعمد البلاد ومشايخ العربان ، وأخذ هو يبث أفكاره بينهم ليكونوا عدته وحزبه ، ويتأهب للقيام بحركة جريئة توطد نفوذه وسلطانه ، ويطمئن بها على حياته وحياة صحبه الموالين له فى الجيش ، وهى المطالبة بتأليف المجلس النيابى مع اسقاط وزارة رياض باشا ، أو بعبارة أخرى احداث انقلاب فى نظام الحكم ، واحلال حكم الشورى محل الحكم الاستبدادى .

قال عرابى فى مذكراته يصف استعداده لهذه الحركة « ثم أخذتُ فى نشر افكارى بين علماء الامة وأعيانها وعمد البلاد ومشايخ العربان طالبا منهم مساعدتى فى حفظ الامن والراحة العمومية حتى تتفرغ للنظر فى مصالح البلاد ، وتتوفر على انتشالها من وهدة الاضمحلال وهاوية التلاشى التى سقطت فيها أو كادت بتفريط الحكومة فى حقوق الأمة ، وبيعها كثيراً من الاراضى للاجانب مع تعيين كثير منهم فى ادارات الحكومة ومصالحها بالمرتبات الفادحة ، وسعيها فى رفع الاحجار الطبيعية الموجودة فى بوغاز الاسكندرية ، وغير ذلك مما كان ينذر بأوخم العواقب ، ثم أبنتُ لهم ان سكوتنا عن حفظ حقوقنا عجز وجبن فاضح ومشاركة للحكومة فى التفريط فى وطننا العزيز ، وأفضيت اليهم بأننا قد اعتمدنا على البارى سبحانه وتعالى فيما اعتزمناه من منع كل ما من شأنه الاجحاف بحقوقهم ، وسبيل ذلك اسقاط الوزارة الحاضرة التى لاتريد بالبلاد خيرا ، وتشكيل مجلس نواب يعهد اليه فى الوصول بنا الى الحرية المنشودة ، وختمتُ المنشور بطلب مساعدة أبناء البلاد وتأييدهم ، وبناء على ذلك وفدت علينا الوفود من جميع انحاء القطر ، وسلمتنا عرائض النيابة عنها ، وفوضت الينا العمل لما فيه سعادة البلاد وخلاصها من براثن رجال الاستبداد ، معلنة تضامنها معنا فى كل مانقوم به من أعمال الاصلاح ومايتنتج عنها من النتائج » (١)

ولما اطمأن عرابى الى أن الجيش فى قبضة يده ، والأمة تناصره ، شرع فى

(١) مذكرات عرابى ص ٢٢٩ ، وجاء فى كتاب مصر للمصريين ج ٤ ص ٩٠ ملخص النشرة التى أرسلها عرابى الى الاعيان فى هذا الصدد وهى لاتخرج عما ذكره عرابى فى مذكراته

احداث الانقلاب الذى كان يرجوه فى نظام الحكم ، أو بعبارة أخرى اخذ يتأهب لمتابعة الثورة التى بدأها يوم أول فبراير سنة ١٨٨١

وكانت الحكومة من ناحيتها تدفعه إلى الثورة دفعاً ، بما بدا منها من الحركات العدائية التى قصدت منها تفريق شمل زعماء الجيش وضباطه تمهيداً للتنكيل بهم ، فهى أولا لم تصدر القوانين العسكرية الجديدة التى وضعتها لجنة الاصلاح المتقدم ذكرها ، وكان هذا إخلالاً بوعدها فى تحسين حالة الضباط والجنود ، وبرهاناً على سوء مقاصدها نحو الجيش ، واشتدت هذه المقاصد ظهوراً من يوم عودة الخديو من مصيفه بالاسكندرية إلى العاصمة ، وكأنما كان مجيئه نذيراً بانفاذ خطة الحكومة فى القضاء على نفوذ الحزب العسكرى .

دبرت هذه الخطة فى الاسكندرية أثناء مصيف الخديو بها ، فقد خيّل اليه انه استمال جنود ألاى الحرس وضباطه ، وعلى رأسهم على بك فهمى ، وجعلهم عدته فى إنفاذ أوامره ، واستمال اليه أيضاً قائد ألاى الاسكندرية (حسين بك مظهر) ، فاعتزم نقل الألاى المذكور إلى القاهرة ليكون له فى العاصمة ألايان تحت طاعته .

لم يكد الخديو يصل إلى العاصمة حتى أخذ ينفذ خطته ، وقوامها تفريق وحدات الجيش ، ونقل الفرق الموالية للحزب العسكرى من العاصمة لكى يستبدل بها فرقا أخرى موالية للخديو ، فأصدر داود باشا يكن وزير الحربية أمراً بأن ينقل الألاى الثالث من المشاة (ألاى القلعة) الذى كان يرأسه ابراهيم بك حيدر إلى الاسكندرية بدلا من ألاى الاسكندرية (الألاى الخامس) ، وأن يأتى هذا إلى القاهرة مكانه ، فلما علم ضباط الألاى الثالث بهذا الأمر اضطربوا له وأوجسوا شراً من عواقبه ، وذهبت بهم الظنون والوساوس كل مذهب ، وخشوا أن يكون غرض الحكومة الانتقام منهم والتنكيل بهم ، وكانت الظروف مؤيدة لظنونهم ، وسرت بينهم إشاعة ان فى نية الحكومة إغراقهم فى كوبرى كفر الزيات حين سفرهم بالقطار إلى الاسكندرية ، وعادت إلى أذهانهم حادثة إغراق الأمير احمد باشا رفعت ابن ابراهيم

باشا فى كفر الزيات فى عهد سعيد باشا . (١)

واتفقت كلمة ضباط الألاى على رفض الاذعان لأمر وزير الحربية ، والامتناع عن مغادرة القلعة ، فلما جمع ابراهيم بك حيدر قائد الألاى ضباطه وتلا عليهم أمر الوزير أعلنوا جميعاً أنهم يرفضون الاذعان له ، فكتب إلى وزير الحربية يخبره بذلك ، واعتزم عرابى وصحبه تحريك الجيش والسير به إلى سراى عابدين فى شكل مظاهرة عسكرية لاملاء إرادتهم على الخديو لكى يضعوا حداً للحالة القلقة التى وصلت اليها البلاد ، ولاحداث الانقلاب الذى أرادوه .

المظاهرة العسكرية فى ميدان عابدين

اتفقت كلمة زعماء الضباط على إقامة المظاهرة العسكرية أمام سراى عابدين يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ووضعوا لها خطة محكمة ، وهى حضور جميع الآلايات الجيش المرابطة بالقاهرة إلى ميدان عابدين فى أصيل ذلك اليوم لتقديم طلبات الأمة إلى الخديو ، وقوامها إسقاط الوزارة ، وتأليف المجلس النيابى ، وزيادة عدد الجيش ، فخاطب عرابى جميع ألايات المشاة والفرسان والمدفعية الموجودة وقتئذ بالعاصمة لموافاته بميدان عابدين فى الساعة العاشرة (عربى) (٢) عصر يوم الجمعة ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ (١٥ شوال سنة ١٢٩٨ هـ) لعرض طلباتهم على الخديو ، وأرسل إلى وزير الحربية يبلغه أن يخبر الخديو بان جميع الآلايات ستحضر إلى ساحة عابدين فى الساعة المذكورة « لعرض طلبات عادلة تتعلق باصلاح البلاد وضمان مستقبلها » ،

---

(١) تتلخص هذه الحادثة فى ان سعيد باشا أقام بالاسكندرية سنة ١٨٥٨ حفلة دعا اليها أمراء البيت الخديوى ، فلبوا الدعوة ومن بينهم الامير احمد باشا رفعت ، وفيما كان الاميران عبد الحليم واحمد رفعت عائدين إلى القاهرة بقطار خاص مع حاشيتيهما سقطت العربة التى تقلهما فى النيل عند كوبرى كفر الزيات ، فغرق الأمير احمد رفعت ونجا الأمير عبد الحليم ، وكان لهذا الحادث ضجة كبيرة إذ ذهبت أقوال الناس فيه مذاهب شتى ، وقيل ان سقوط العربة فى النيل كان متعمداً لاغراق الأميرين

(٢) الساعة الرابعة أفرنكى مساء

وأرسل أيضاً إلى قناصل الدول يطمئنهم أن لا خوف على رعاياهم من هذه المظاهرة ، لانها مقصورة على أحوال البلاد الداخلية

محاولة الخديو منع المظاهرة

فلما وصل كتاب عرابي إلى وزير الحربية أبلغه من فوره إلى الخديو ، فاضطرب له وخشي مغبة هذه « المظاهرة » المسلحة ، فاستدعى في الحال رياض باشا رئيس الوزارة ، وفاوضه في الأمر بحضور احمد خيري باشا رئيس الديوان الخديوي والجنرال استون باشا رئيس أركان حرب الجيش ، فاتفقت كلمتهم على محاولة إقناع قواد الألايات بالعدول عن هذه المظاهرة ، واتخذوا للاقناع وسيلة تدل في ذاتها على اضطراب مركز الخديو ، وما وصل اليه من الضعف ، فقد أوفد أولاً طه باشا لطفي ياوره إلى عرابي وصحبه ليعدلوا عن عزمهم ، فذهب طه باشا اليهم وسألهم عن مقصدهم من المظاهرة ، وحاول إقناعهم بالعدول عنها ، فألفى منهم إصراراً على عزمهم ، وأجابوه بأنهم يريدون « عرض طلبات عادلة لا بد منها لضمان حرية الامة وسعادتها » ، فعاد أدراجه وأبلغ الخديو بما رأى وما سمع ، فاعتزم الخديو إقناع رؤساء الجند بنفسه ، فذهب ومعه رياض باشا واحمد خيري باشا إلى مركز ألاي الحرس بقشلاق عابدين ، وجمع الضباط والعساكر وخاطبهم برفق ولين قائلا : « أنتم أولادي وحرسي الخصوصي ، فلا تتبعوا التعصب الذميم ولا تقتدوا بأعمال الألايات الاخرى » ، فأجابوا بالسمع والطاعة ، وتظاهر على بك فهمي قائد الألاي بالخضوع والبقاء على ولائه للخديو ، ولكنه كان يضمر غير ما يظهر ، وأمره الخديو أن يوزع العسكر على نوافذ السراي وأبوابها من الداخل ليحموها ويتخذوا منها متاريس لهم عند الاقتضاء ، ففعل ، وبعد أن أتم توزيع جنود الحرس على السراي ، ذهب الخديو يصحبه رياض باشا وخيري باشا إلى القلعة ليحاول إقناع الألاي الثالث بالعدول عن الاشتراك في الحركة ، ولما وصل وجد الألاي مصطفاً تحت السلاح متأهباً للزحف على ميدان عابدين ، ينتظر صدور الأمر ليتحرك ، فاستدعى الخديو ضباط الألاي ، ووبخهم

على مخالفة الأوامر الصادرة اليهم ، فأنكروا المخالفة ، فسأل ابراهيم بك حيدر قائد الآلاى عن السبب فى هذه الحركة ، فأجابه ان البكباشى (فوده افندى حسن) هو الذى أغرى الضباط بالمخالفة ، وكان فوده افندى على مقربة من رياض باشا ، فأمسكه هذا من طوقه وقال له : « أمثلك يعارض أوامر الحكومة ويمنع تنفيذها ؟ »

وهنا ظن الجنود والضباط ان الخديو يريد شراً بالبكباشى ، فهاجوا وانبرى اليوزباشى محمد افندى السيد فأمر حملة الابواق (البروجية) بأن يعلنوا الجنود بتركيب السلاح على رؤوس البنادق ، فضربوا نوبة (سونكى ديك) فأسرع العسكر إلى تركيب السنك فى رؤوس بنادقهم ، وأحاطوا بالخديو ورياض باشا صارخين (اترك البكباشى) ، فأمر الخديو بتركه ، وقال للبكباشى : « مر العسكر بان يتفرقوا عنا يابكباشى » ، فأمرهم بالعودة إلى صفوفهم (١) ، وأخذ الخديو يخاطب الضباط والجند قائلا : « ألست خديويكم ؟ ألست ولى أمركم ؟ هل تأخر لأحد منكم راتب أو نقصت له مؤونة أو حرم من حقه فى ملبس أو نحوه ؟ فلمَ جهرتم بالعصيان وخالفتم أوامرى » ؟ فأجابوه بقولهم : « نحن جميعاً مطيعون لأوامر ولى نعمتنا ولكن قيل لنا ان الغاية من الأمر بسفرنا هو اغراقنا فى النيل عند مرورنا فوق كوبرى كفر الزيات » (٢) ، ووجد الخديو أن لافائدة ترجى من إقناع هذا الآلاى ، فتركه وانصرف ، وأراد أن يبذل محاولة أخرى لاقناع آلاى العباسية ، فقصد اليه من طريق الجبل يصحبه رياض باشا ، وخيرى باشا ، ولما وصل إلى مركز الآلاى طلب حكمداره (عرابى بك) فلم يجده ، وأخبره اليوزباشى حكمدار الخفر بأنه توجه بالآلاى جميعه ومعهم آلاى الطوبجية الذى كان يتولى رآسته اسماعيل بك صبرى بمدافعه وذخيرته إلى ميدان عابدين منذ ساعة ، فعلم الخديو أن الجند لابدقد وصلوا ، أو على وشك الوصول إلى الميدان ، فقفل راجعاً إلى السراى ومعه رياض باشا وخيرى باشا ، ودخلها من الباب الخلفى (الباب الشرقى المسمى باب باريس) وصعد إلى ديوانه .

---

(١) مذكرات عرابى ص ٢٣٣ (٢) مذكرات الشيخ محمد عبده . تاريخ الاستاذ الامام للسيد محمد رشيد رضا ج ١ ص ٢٢١

أما الألاى السودانى (ألاى طره) فقد تحرك بقيادة قائده عبد العال بك حلمى فى الموعد المضروب ، وقصد الى ميدان عابدين من طريق المنشية ، فلما وصل إلى ساحة المنشية أمر العسكر بالاستراحة قليلا لكى ينظفوا ملابسهم من الغبار ويستريحوا من وعثاء المسير ، وهناك بلغه خبر ذهاب الخديو الى القلعة ، فاصطحب بلوكين من ألايه ، وصعد إلى القلعة ليستطلع جلية الأمر ، ويقف على السبب الذى دعا الخديو إلى ترك سرايه والمجىء الى القلعة فى الوقت الذى حدده زعماء الجيش لعرض مطالبهم ومطالب الامة عليه ، فلما وصل عبد العال حلمى إلى مركز الألاى علم بما حدث ، وبحبوط مسعى الخديو فى محاولته ، وكان الوقت قد حان للذهاب إلى ميدان عابدين ، فنزل من القلعة وخلفه الألاى الثالث جميعه بقيادة البكباشى فوده حسن المتقدم ذكره ، وقد تولى قيادة الألاى لتخلف حكمداره ابراهيم بك حيدر الذى امتنع عن الاشتراك فى المظاهرة .

احتشاد الجيش فى ميدان عابدين

احتشد الجيش فى الموعد المضروب فى ميدان عابدين ، وكان أول من حضر الى الميدان ألاى الفرسان (السوارى) بقيادة أحمد بك عبد الغفار ، ولعله بادر بالحضور لانه كان من أول الناقمين من النظام القديم ، اذ فصله وزير الحربية الاسبق (عثمان باشا رفقى) لغير ما سبب ، ثم جاء عرابى ممتطياً جواده شاهراً سيفه ، يقود ألاى العباسية ويصحبه ألاى المدفعية (الطوبجية) يقوده اسماعيل بك صبرى ، ومعه المدافع بذخيرتها ، وكانت بطاريات المدافع تتخلل أورطة المشاة أثناء المسير ، ولما وصل عرابى تفقد على بك فهمى فلم يجده ، وأخبره بعض الضباط أنه وزع ألاى الحرس داخل السراى ، ومعه كمية وافرة من الذخيرة ، وأنه على استعداد للدفاع عنها إذا مست الحاجة ، فبعث اليه من فوره بالملازم محمد افندى على ليستدعيه ، فحضر على بك فهمى ، فسأله عرابى عن سبب جعله العسكر على أبواب السراى ومنافذها من الداخل ، ولم يكن هذا اتفاقهم من قبل ، فطمأنه على بك فهمى ، وقال له « ان السياسة خداع » ، أى انه لم يفعل

ذلك إلاّ لمخادعة الخديو ، وانه باق على عهده ، فطلب اليه عرابى ان يسحب ألايه من السراى ويأخذ مكانه فى الميدان ، ففعل ، وأمر بخروج الألاى من السراى ، فخرج منها الجند جميعاً ، واصطفوا الى جانب اخوانهم فى المكان المعين لهم من الدائرة ، ثم تم ترتيب ألاى المدفعية والفرسان والمشاة على شكل مربع ، وجاء بعد ذلك الألاى الثانى من قصر النيل يقوده بعض ضباطه وهم احمد افندى صادق اليوزباشى ، واحمد افندى عبد السلام ورسول افندى اليوزباشى ، وذلك لامتناع قائده الميرالاى محمد بك شوقى والبكباشية عن الاشتراك فى الحركة ، ثم جاء الألاى الثالث قادما من القلعة ، بقيادة البكباشى فوده افندى حسن ، والألاى السودانى قادما من طره بقيادة عبد العال بك حلمى ، ثم اورطة المستحفظين يقودها القائممقام ابراهيم بك فوزى ، وبذلك اكتمل الجيش فى ميدان عابدين ، اذ لم يبق ألاى من الألايات المرابطة بالعاصمة الا حضر الى الميدان ، وبلغ عدد الجنود المحتشدين فى الميدان نحو أربعة آلاف باسلحتهم ومدافعهم (١)، وغصت أطراف الميدان بالجموع الحاشدة من الناس اللذين جاءوا ليشهدوا هذا المنظر ، وامتلأت نوافذ البيوت المجاورة للسراى واسطحتها بالنظارة ، وكان الموقف رهيباً ، لأن مجيء الجيش متهدداً متوعداً ، واحتشاده باسلحته وذخائره ومدافعه أمام السراى الخديوية ، يحاصرها ويسد المسالك على من فيها ، كل ذلك خليق بأن يفزع الخديو ووزراءه ، وخاصة بعد رأى ان حرسه الخاص قد تخلى عنه فى هذه الساعة العصيبة ، وانضم الى الجيش الثائر

كان الخديو كما أسلفنا قد عاد الى السراى ودخلها من الباب الشرقى وصعد الى ديوانه ، وشهد تجمع الجنود فى الميدان ، وكان الوزراء قد توافدوا على السراى ، وجاء أيضا بعض قناصل الدول والسير اوكلن كولفن المراقب المالى الانجليزى ، فشهدوا هذا المنظر الذى لم يألفوا مثله فى مصر من قبل

(١) احصاء جريدة الوطن عدد ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١

نزول الخديو الى الميدان

وقد ظن الخديو أنه لو نزل الى الميدان فان ماله من الهيبة التقليدية فى نفوس الرعية والجند يصد الجيش وضباطه عن التمرد ، فنزل من السراى الى حيث رؤساء الجند ، يصحبه المستر كوكسن Cookson قنصل انجلترفى الاسكندرية، وكان نائباعن القنصل العام السير ادوار مالت لغيابه بالاجازة ، والسير أوكلن كولفن المراقب المالى الانجليزى ، وبعض عساكر الحرس الخاص ،فلما توسط الميدان نادى عرابى ، فجاءه راكباً جواده شاهراً سيفه ، وخلفه نحو ثلاثين ضابطاً شاهرى السيوف ، فلما دنا من الخديو صاح به أحد رجال الحرس ان ترجل واغمد سيفك ، ففعل ثم أقبل عليه ، وهنا يقول عرابى ان المستر كوكسن أشار على الخديو بأن يطلق عليه مسدسه ، ولكن الخديو لم يعمل باشارته وقال له « أفلا تنظر الى من حولنا من العسكر » ، أى أنه خشى مغبة العمل بنصيحة المستر كوكسن ،والواقع انها نصيحة لا تنم عن اخلاصه للخديو ولا حسن قصد من المستر كوكسن ، فلو أن الخديو أمكنه أن يقتل عرابى فى هذه اللحظة لما أمن على حياته من الجند والضباط .

أما ما فعله الخديو فى هذه المواجهة فانه صاح بالضباط الذين جاءوا خلف عرابى : ان اغمدوا سيوفكم وعودوا الى بلوكاتكم ، فلم يفعلوا ، وظلوا وقوفاً فى أماكنهم ، وكانوا كحرس خاص لعرابى ، فلم يغادروه حتى انتهى الحوار بينهما .

مطالب عرابى

ولما وقف عرابى أمام الخديو وحياه التحية العسكرية خاطبه الخديو بقوله « ماهى أسباب حضورك بالجيش الى هنا » .

فأجابه عرابى : جئنا يامولاى لنعرض عليك طلبات الجيش والأمة وكلها طلبات عادلة

فقال الخديو : وماهى هذه الطلبات ؟

فأجابه : هى عزل رياض باشا ، وتشكيل مجلس النواب ، وابلاغ عدد الجيش الى العدد المعين فى الفرمانات السلطانية .

فقال الخديو : كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها ، وأنا خديو البلد وأعمل زى ما انا عاوز ، فقال عرابى : ونحن لسنا عبيدا ولا نورث بعد اليوم (١) .

فلما وصل الحوار الى هذا الحد أشار المستر كوكسن على الخديو بالرجوع الى السراى لافتا نظره الى سوء المغبة إذا زادت المناقشة عن هذا الحد ، فرجع الخديو ومن كان بمعيته إلى داخل السراى

ثم عاد منها المستر كوكسن ومعه السير اوكلن كولفن ، وخاطب عرابى كرسول من قبل الخديو قائلا : ان عزل الوزارة من خصائص الخديو ، وطلب تشكيل مجلس النواب من حقوق الجهادية ، وزيادة الجيش لا لزوم لها لأن مالية الحكومة لا تساعد على ذلك

---

(١) هذا الحوار هو الذى استخلصناه من متعدد الروايات ، وقد أضاف الشيخ محمد عبده الى طلبات عرابى طلبا رابعا وهو عزل شيخ الاسلام الشيخ محمد العباسى المهدى (ص ٢٢٢ من تاريخ الاستاذ الامام ج ١) ، ولكن عرابى لم يذكره فى مذكراته (ص ٢٣٦) ونفاه فى مذكراته المخطوطة ، وكذلك شفيق باشا وقد كان شاهد عيان للواقعة (ص ١٢٠ من مذكرات شفيق باشا)

وأورد عرابى عن حواره مع الخديو رواية أخرى ، وهى أن الخديو قال له جوابا على طلباته الثلاثة « كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها وأنا ورثت ملك هذه البلاد عن آبائى وأجدادى وما أنتم إلا عبيد احساناتنا » فاجابه عرابى « لقد خلقنا الله أحرارا ولم يخلقنا تراثا وعقارا ، فوالله الذى لا اله الا هو اننا سوف لا نورث بعد اليوم » (ص ٢٣٦ من مذكرات عرابى) . والرواية التى ذكرناها هى التى سمعها المستر بلنت من عرابى نفسه حين قص له الواقعة (التاريخ السرى للاحتلال ص ١١١) فهى اذن أصدق وأدق من رواية عرابى التى دونها فى مذكراته بعد وقوع الحوادث بعدة سنين ، وظاهر على رواية عرابى فى مذكراته أن عليها مسحة التحوير والتعديل تفخيما للكلمات والعبارات ، وهذا ماجعلنا نرجح رواية بلنت لانها أقرب الى الواقع والى أسلوب الحوار الطبيعى

فقال عرابي : اعلم يا حضرة القنصل ان طلباتي المتعلقة بالاهالى لم أعمد اليها الا لأنهم أقاموني نائبا عنهم فى تنفيذها بوساطة هؤلاء العساكر الذين هم عبارة عن اخوانهم وأولادهم ، فهم القوة التى ننفذ بها كل ما يعود على الوطن بالخير والمنفعة ، وانظر الى هؤلاء المحتشدين خلف العساكر ، فهم الاهالى الذين أنابونا عنهم فى طلب حقوقهم ، واعلم علم اليقين اننا لا نتنازل عن طلباتنا ، ولا نبرح هذا المكان ما لم تنفذ .

فقال القنصل : علمت من كلامك أنك ترغب فى تنفيذ اقتراحاتك بالقوة ، وهذا أمر ينشأ عنه ضياع بلادكم وتلاشيها .

قال عرابي : كيف يكون ذلك ؟ ومن ذا الذى يعارضنا فى أحوال داخليتنا ؟ فاعلم أننا سنقاوم من يتصدى لمعارضتنا أشد المقاومة إلى أن نفنى عن آخرنا .

قال القنصل : وأين هى قوتكم التى ستدافع بها ؟

قال عرابي : عند الاقتضاء يمكن أن نحشد مليونا من العساكر يدافعون عن بلادهم ويسمعون قولى ويلبون اشارتى .

فقال القنصل : وما ذا تفعل إذا لم تجب الى ما تطلب ؟

فقال عرابى : أقول كلمة أخرى ، فقال القنصل : وما هى ؟ فقال عرابى : لا أقولها إلا عند اليأس والقنوط .

قبول مطالب عرابي

سقوط وزارة رياض باشا

وهنا انقطعت المخابرات بين الفريقين ، وتداول الخديو فى الموقف مع من كانوا بداخل السراى من وزراء وقناصل وغيرهم ، ومرت ساعة وهم يتداولون ، فرأوا أن لا بد من الاذعان لمطالب الجند ، لأن الجيش بأكمله يؤيد هذه المطالب ، ولم يكن لدى الخديو أية قوة يعتمد عليها ، فاستقر الرأى على اجابة هذه المطالب تدريجياً ، وأن يبدأ

بسقوط الوزارة ، فقدم رياض باشا استقالته إلى الخديو ، وكان هذا أوْج الثورة .

أبلغ عرابى هذا القرار ، وطلب اليه الخديو قبول اسناد رآسة الوزارة الجديدة إلى على حيدر باشا يكن ، فلم يوافق على ذلك لما له من صلة القرابة بالخديو ، فعرض عليه تعيين محمد شريف باشا رئيسا ، فقبل ، وكان شريف باشا وقتئذ بالاسكندرية ، فاستدعى بالتلغراف للحضور الى العاصمة .

وبعد أن أجيبت مطالب عرابى توجه الى الخديو فى السراى وشكر له ارضاءه مطالب الأمة ، فأقسم أنه مرتاح لما فعل ، وانه وافق على تلك الطلبات بنية صادقة، فكرر عرابى الشكر والدعاء له ، وأصدر أمره الى الآلايات بالرجوع إلى مراكزها ما عدا الألاى السودانى فانه قضى ليلته فى ضيافة ألاى الحرس بقشلاق عابدين .

البيان الرسمى عن الواقعة

ونشرت الوقائع المصرية فى عدد الاحد ١١ سبتمبر سنة ١٨٨١ (١٧ شوال سنة ١٢٩٨هـ) البيان الآتى :

« فى ليلة السبت ١٦ شوال سنة ١٢٩٨ (١٠ سبتمبر سنة ١٨٨١) استعفت نظارة دولتلو رياض باشا فقبل استعفاؤها وكلف دولتلو شريف باشا بتشكيل نظارة جديدة » .

ولم يكتف رياض باشا بالاستقالة ، بل رحل إلى أوروبا خوفا على حياته ، فأبحر من الاسكندرية يوم الاربعاء ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، ولم يعد من أوروبا إلا بعد أن شبت الحرب فى مصر وتبين رجحان كفة الانجليز فى ميدان القتال











الفصل الخامس

وزارة شريف باشا

(الثالثة)

قلنا إن شريف باشا كان بالاسكندرية يوم المظاهرة العسكرية التى أدت إلى سقوط وزارة رياض باشا ، وانه استدعى بالتلغراف فى ذلك اليوم ، فسافر من محطة (الحدرة) فى قطار مخصوص ووصل إلى القاهرة فجر اليوم التالى (١٠ سبتمبر سنة ١٨٨١) وذهب اليه عرابى بمنزله، وهنأه برآسة الوزارة الجديدة ، وفاوضه فى أشخاص الوزراء الذين يؤلف منهم وزارته .

تردد شريف باشا فى قبول الوزارة

كان طبيعيا أن يتدخل عرابى فى تأليف الوزارة ويكون له رأى فى أشخاصها ، لأنه هو الذى توصل بقوة الجيش الى اسقاط وزارة رياض واختيار شريف باشا ذاته للرآسة ، ولم يكن شريف يجهل ذلك أو يتجاهله، ولكنه كان رجلا أنوفا، مستقل الرأى ، حفيظا على كرامته ، لا يقبل أن يتلقى الأوامر من غيره ، فضلا عن انه كان يشعر فى خاصة نفسه بخطر تدخل الجيش فى السياسة ، وانه إذا استمر هذا التدخل وصار قاعدة متبعة فى ادارة الشؤون العامة ، فانه يؤدى إلى فساد الأداة الحكومية ، ويفضى إلى انشاء دكتاتورية عسكرية لا يؤمن معها عدل أو حرية أو دستور ، ولذلك اجتهد فى وضع حد للتدخل العسكرى فى شؤون الحكومة كما سيجىء بيانه .

أما فيما يتعلق باختيار أعضاء وزارته ، وتدخل عرابى فى هذا الصدد ، فان هذا التدخل جعله يتردد أياما فى قبول رآسة الوزارة ، فقد رغب اليه عرابى أثناء المقابلة الاولى فى اختيار محمود سامى باشا البارودى للحربية ، ومصطفى فهمى باشا للخارجية،

« لما يعلمه من ميلهما الى العـدل والحرية » ، كما يقول عرابى فى مذكراته ، ولم يكن هذا اعتقـاد شريف باشا فيهما ، وقد صـارح عرابى أنه لا يقبل اشتراكهما معـه فى الوزارة ، لانهما حين كانا عضوين فى وزارته الثانيـة التى ألفها فى أول عهد الخديو توفيق تعاهدا واياه كما تعاهد سائر الوزراء على أنه اذا رفض الخديو الموافقـة على تشكيل مجلس النواب استقالت وزارته على أن لا يشترك أحد من أعضائها فى الوزارة التى تخلفها مالم يقبل الخديو تشكيل المجلس النيابى ، فنكث البارودى ومصطفى فهمى عهدهما ، قال شريف باشا فى هذا الصدد مخاطباً عرابى : « انى لا أقبل أن يكون فى وزارتى محمود سامى ولا مصطفى فهمى ، لانهما لم يوفيا بالعهد الذى تعاهدنا عليه من قبل ، فقد اتفقنا على أنه اذا رفض الخديو الموافقة على تشكيل مجلس النواب استقالت وزارتنا ، ولا يشترك أحد منا بعد ذلك فى الوزارة الجديدة ، ولـكنهما نـكثا العهد وقبلا الدخول فى وزارة رياض باشا ، التى قامت بعد وزارتنا والتى سقطت بالأمس ، لذلك لا أستطيع أن أشتغل معهما » (١)

ولـكن عرابى كان حريصا على إسناد وزارة الحربية إلى البارودى ، لما ثبت من ولائه للحركة واخلاصه للجيش ، ولم ينس أنه على يده حين تولى وزارة الحربية اجيبت مطالب العرابيين الاولى ، وهى زيادة رواتب الضباط والجند وتأليف لجنـة لاصلاح القوانين العسـكرية ، وأن الخديو قد أقصـاه بعد ذلك من وزارة الحربيـة لاخلاصه للحزب العسكرى ، أما مصطفى فهمى فـكان عرابى يميل إلى تقليده وزارة الخارجية لمـا كان يتظاهر به من الاخلاص للحركة ، على أنه لم يَبْدُ منه أى عمـل ايجابى يدل على هذا الاخلاص ، وكل ماعرف عنه أنه من يوم أن اشترك فى مقتل اسماعيل باشا صديق على عهد الخديو اسماعيل ملىء قلبه رعبا من هول هذا الحادث ، ونفرت نفسه من استبداد الخديوين (٢) ، ومن هنا اطمأن له العرابيون ، وأراد عرابى

---

(١) مذكرات عرابى ص٢٣٨

(٢) كان مصطفى باشا فهمى محافظ العاصمة حين اعتزم الخديو اسماعيل قتـل اسماعيل باشا صديق « المفتش » ، وقد شهد بحكم منصبه مصرع المفتش فى الباخرة التى اقلته من سراى الجزيرة والقاء جثته فى النيل (نوفمبر سنة ١٨٧٦)

ان يقنع شريف بقبول مرشحيه ، فقال له « ان لكل وقت حكما ، وانى واثق بحبهما للحرية والعدل والمساواة ، وفضلا عن ذلك فان العسكرية لا تطمئن لغير محمود سامى باشا » .

فعرض شريف باشا على عرابى أن يقبلوه هو وزيرا للحربية ، ولعله أراد بذلك أن يراقب بنفسه ابتعاد الجيش عن التدخل فى سياسة الدولة اذا هو تولى وزارة الحربية ، قال مخاطبا عرابى « أفلا ترضون أن أكون ناظرا للجهادية ؟ فانى قد ربيت معكم فى العسكرية » ، والحق ان حجة شريف باشا كانت قوية ، لانه تلقى التعليم العالى فى المدارس الحربية ، ونال قسطا وافرا من علومها وفنونها فى أرقى مدارس فرنسا ، وهو بلا شك اكفأ فى هذا الصدد من محمود سامى ومن القواد العرابيين ، ولكن عرابى أصر على اختيار البارودى للحربية ، وقال لشريف باشا : لقد اخترناك رئيساً للوزارة ، ولابد من مراعاة ميول رجال العسكرية » ، فاصر شريف باشا على عدم قبول مرشحيه ، وانتهت المقابلة الاولى على غير اتفاق .

ومضت أيام وشريف باشا متردد فى قبول الرآسة ، ولم يكن يستطيع غيره أن يضطلع باعبائها وينقذ الموقف ، وفى ذلك يقول المسيو سنكفكس قنصل فرنسا العام بمصر فى رسالته الى وزير خارجية فرنسا « اذا لم يقبل شريف باشا الوزارة فستبقى البلاد بلا حكومة » (١) ، وظل فى تردده حتى عاهده العرابيون ان لا يتدخل الجيش فى السياسة ، وأن يكون خاضعا لأوامر الحكومة ، فقبل تأليف الوزارة وألفها يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، ورضى باسناد الحربية الى البارودى ، والخارجية الى مصطفى فهمى

وهاك نص العهد الذى رفعه اليه ضباط الجيش بعد ان عهد اليه الخديو تأليف الوزارة وقبل ان يعلن قبولها رسميا :

---

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ وثيقة رقم ٢٧ — ١١ سبتمبر سنة ١٨٨١

« نحن ضباط الجيش المصرى ، نعتقد الاعتقاد التام فى حسن صداقة وغيرة دولتكم ، وخلوص طويتكم ، وسلامة نيتكم فى خدمة الوطن العزيز والمحافظة على حقوقه والسعى فى رفاهية أهله ، ولهذا وكوننا جميعاً نحب تقدم وطننا العزيز، فنلتمس من دولتكم قبول مسند رآسة مجلس النظار ، ونسترحم من دولتكم انتخاب نظار الدواوين ممن يكونون موصوفين بالصفات الحسنة ، والعرض عنهم للحضرة الفخيمة الخديوية للقيام بأعباء خدمة الوطن العزيز ، وإعلاناً لصداقتنا وانقيادنا لأوامر الحكومة التى تصدر فى صالحها العمومى ، فقد أمضينا هذه العريضة ونحن على يقين أن تقع لدى دولتكم موقع القبول أفندم » (١)

وقدم كبراء البلاد وأعيانها التماساً إلى شريف باشا يقرب من التماس الضباط فى العبارة ويطابقه فى المعنى ، وغايته اعلان ثقتهم بصداقته وميلهم جميعاً اليه وانعقاد قلوبهم عليه ، وأنهم كافلون ضامنون أن لا يقع فى المستقبل شىء من الحوادث التى تنسب إلى رجال العسكرية ، وواثقون من أمتهم ومن رجال العسكرية الذين هم أبناؤهم وإخوانهم بزوال كل خطر ، وانقطاع جميع الأسباب التى توجب الخوف والاضطراب ، ويسألون الله تعالى تأييد دولته وتوفيقه لاصلاح أحوال البلاد بعناية الجناب الخديو المعظم » (٢)

تأليف وزارة شريف باشا — ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١

قبل شريف باشا تأليف الوزارة بعد أن حصل على هذه العهود والمواثيق، فألفها فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ على النحو الآتى :

شريف باشا للرآسة والداخلية . محمود سامى باشا البارودى للحربية والبحرية . على حيدر باشا للمالية . اسماعيل باشا أيوب للاشغال . مصطفى فهمى باشا للخارجية .

---

(١) و(٢) الوقائع المصرية عدد ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١

محمد زكى باشا للمعارف والاوقاف . محمد قدرى بك (باشا) للحقانية [١]

وهذه الوزارة هى ثالثة الوزارات التى ألفها شريف باشا ، وقد رفع إلى الخديو كتاباً ضمنه الأسباب التى حدت به إلى قبول رآسة الوزارة فى ذلك الظرف الدقيق ، والمبادىء العامة التى جعلها برنامجاً لوزارته ، قال فيه :

« مولاى :

« قد تفضلتم علىّ وفوضتم إلىّ أمر تشكيل هيئة نظار جديدة والقيام برآستها فى الحالة الصعبة التى نشأت عما حصل من الحوادث بمصر أخيراً ، ولم أقدم فى بادىء الأمر على قبول هذه المسئولية الجسيمة ، لاحتمال ان يحدث من الأحوال الحاضرة أمور خطرة ومكدرة ، ولكن حيث ان حضرتكم العلية قد استشارت من يوثق بهم من ذوى المكانة والاحتشام ورأت بالاتحاد معهم ان اشترا كى فى إدارة أمور الحكومة يعود بالنفع على الوطن ، وأصرت على تكليفى بذلك ، فلم يكن لى حق بعد ذلك فى التردد ، وصرت مستعداً للقيام بادارة عموم مصالح الحكومة ، باذلا جهدى أولاً فى إزالة ماهو قائم بالخواطر من الاضطراب ، ومنع وقوع نوازل كالتى ألمت بمصر فى هذه الأيام ، وقد توجهت عنايتكم السنية منذ جلوسكم على مسند الخديوية الجليلة المصرية لتأييد حسن الاقتصاد فى مصروفات الحكومة ، وتصفية الحالة المالية ،

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وقد أنعم على محمد قدرى بك بالباشوية ، وهو صاحب التآليف المشهورة « مرشد الحيران إلى معرفة أحوال الانسان » فى المعاملات المدنية الشرعية ، و « الاحكام الشرعية فى الاحوال الشخصيه » ، وقانون العدل والانصاف فى القضاء على مشكلات الاوقاف ، وقد صدر فى اليوم ذاته أمر آخر بتعيين بطرس بك (باشا) غالى باشكاتباً (سكرتيراً عاما) لمجلس الوزراء ، وابقاء خليل باشا يكن وكيلا للداخلية والمسيو بلوم باشا وكيلا للمالية . وتيجران بك (باشا) باشكاتبا للخارجية والمسيو روسو بك مديراً لعموم الاشغال بوزارة الاشغال . وأفلاطون باشا وكيلا للحربية . (الوقائع المصرية عدد ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١) . وقبل تأليف الوزارة رسمياً عين احمد باشا الدرمللى مأموراً لضبطية العاصمة (محافظاً) بدلا من عبد القادر باشا حلمى نزولا على إرادة العرابيين .

وبث روح الاستقامة فى المصالح العمومية، وإدخال ما يناسب من الاصلاحات الخيرية فى إدارة البلاد ، وقد قاربت تصفية الحالة المالية من الانتهاء، وصارت الميزانية تنشر فى كل عام بوجه الانتظام ، وحيث ان تفتيش المالية (الرقابة الثنائية) الذى كان عند إحداثه موضعاً للقدح بطرق متنوعة قد ساعد مساعدة قوية على إصلاح أمور المالية ، وكان لحكومتكم عضداً قويا ، فيجب لهذين الوجهين دوام بقائه على الهيئة التى تشكل بها على مقتضى الأمر العالى الصادر فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ ، أما مقاصد دولتكم الخيرية الموجهة نحو إصلاح الادارة فانها قد أخذت بالقبول التام وتعلقت بانجازها الآمال ، فمتى استتبت الأمنية واستقرت الثقة العمومية أفرغ الجهد فى تحقيق تلك المقاصد التى وجهت اليها عنايتكم العلية لاظهار نتائجها الخيرية، وأبذل الهمة فى تنظيم المجالس المحلية (المحاكم) ووضع قوانين متناسقة متقنة النظام صريحة الأحكام، وفى تحديد القوى العمومية، أعنى القوة المنوطة بوضع القوانين، والقوة القضائية المكلفة بالحكم على موجبها ، والقوة التنفيذية ، وتعيين خصائص كل قوة منها وحدودها ، وإجراء الاعمال العمومية النافعة ، ونشر المعارف واتساع دائرتها فى أرجاء القطر ، فان جميع هذه المواد جديرة بالتفات حكومتكم السنية اليها وحقيقة بالاعتناء بها ، وستستمر الحكومة على النظر والبحث فيما يتعلق بتجديد مدة المحاكم المختلطة ، مع الاهتمام والسعى التام فى تحسين الحالة التى هى عليها الآن

« وقد ازدادت أهمية المسائل المتعلقة بالجمارك نظراً لاتساع نطاق الزراعة والتجارة ، ولذلك ستوجه حكومتكم السنية اعتناءها ومزيد اهتمامها إلى إجراء المخابرات اللازمة لعقد معاهدات مع الدول بشأن الجمارك والتجارة .

« فهاهى يامولاى مهام الأمور التى ستقوم بانجازها الهيئة الجديدة التى كلفتُ بتشكيلها ورآستها ، فاذا وقعت هذه الأفكار لديكم موقع الاستحسان وفازت بالقبول التام، وأسعفتنى العناية الخديوية بالمساعدة القوية ، فانى بمعونة الله تعالى وحسن توفيقه أجتهد فى إرشاد الوطن إلى طريق الفوز والنجاح والتقدم والفلاح ، وأعيد اليه النظام والراحة والسلام .

« وغاية رجائى من مولاى أن يتقبل مزيد احترامى وانني لدولته خادم مخلص خاضع » (١)

وهذه ترجمة الخطاب الذى أرسله الخديو بالفرنسية إلى شريف باشا :

« عزيزى شريف باشا

« ان فى قبولكم أمر تشكيل هيئة نظارة جديدة والقيام برآستها حال كون الوطن محفوفا بالمصاعب — دليلا قويا على إخلاصكم وحميتكم الوطنية ، وانى لم أكلفكم بتحمل أعباء هذه المأمورية الجسيمة إلا لعلمى بغيرتكم ووثوقى باخلاصكم .

« ولقد سرنى مارأيته من اشتراك من يوثق بهم من ذوى المكانة والاحتشام مع وجوه البلاد وسائر أهاليها فى الالحاح عليكم بقبول المسند الجليل الذى دعتكم اليه ثقة العموم بكم ، وانى موافق على ماتضمنه تقريركم من مهام الامور ، وأرى كما ترون انه متى عادت الطمأنينة إلى الخواطر تهتم حكومتى باجراء الاصلاحات الادارية والقضائية ، فان تنظيم المحاكم ، ووضع القوانين المتناسقة المتقنة النظام ، الصريحة الاحكام ، وتحديد القوى العمومية ، وتعيين وظائف كل منها ، وانتظام سيرها ، والنظر فى الاعمال المتعلقة بتجديد مدة المحاكم المختلطة ، وتوسيع دائرة المعارف ونطاق الاشغال العمومية ، والزراعة والتجارة ، وعقد مايلزم من المعاهدات بشأن الجمارك والتجارة ، كل هذه من المواد ذات المصلحة العمومية العائدة نفعها على البلاد ، وانى على الدوام مستعد لمساعدتكم كل المساعدة على نجازها بصدق نية وإخلاص طوية ، أما تمام الوفاق بين تفتيش المالية وحكومتى فهو أمر لازم يجب دوامه وتمكينه ، وثقيا عزيزى بما لك لدينا من حسن المودة وصفاء المحبة . » (٢)

***

يتبين من كتاب شريف باشا إلى الخديو أنه يشير فى بدايته إلى ان قبوله الوزارة كان بناء على استشارة الخديو من يثق بهم من ذوى المكانة والاحتشام ، واتفاقهم رأيا على استحسان إسنادها اليه ، وهذا معناه أنه قبلها نزولا على إرادة الامة الممثلة

---

(١) و(٢) الوقائع المصرية عدد ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١

فى أشخاص ذوى الرأى والمكانة ، وهو فى هذا المعنى يعبر عن المبدأ الذى لازمه فى وزاراته كلها ، ثم وضع فى كتابه مايطمئن الدول والجاليات الاجنبية على مصالحها ، بالتزامه احترام نظام الرقابة الثنائية (التفتيش المالى) ، وقد قصد بذلك أن لا يستهدف لمعاداة الدول وخاصة بعد سقوط وزارة رياض باشا التى كانت موضع ثقتها ، لان سقوط الوزارة الرياضية يعد فى نظر الدول الاجنبية انقلابا كبيراً فى نظام الحكم قد يزعزع طمأنينة رعاياها ، ولان شريف باشا ذاته لم يكن مرضياً عنه من الدوائر الاجنبية من يوم أن وقف مواقفه المشهورة فى عهد اسماعيل ، إذ اعترض علي تدخل لجنة التحقيق الأوروبية ، ورفض الحضور أمامها ، ثم ألف وزارته الوطنية الأولى التى أقصى منها الوزيرين الأوروبيين ، وكان تأليفها سبباً لاغضاب الدول الأوروبية واعتبار قيامها تحدياً لها ، فكان لزاماً على شريف باشا أن يضع فى برنامج وزارته الجديدة مايدعو الدول الأجنبية إلى الاطمئنان على مصالح رعاياها ، وقوام هذه المصالح بقاء الرقابة الثنائية كما نظمت فى مرسوم ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ على عهد وزارة رياض باشا

وسرد شريف باشا فى كتابه أهم المسائل التى سيعنى بها فى الشؤون الداخلية ، ومما يلفت النظر تخصيصه فقرات طويلة للاصلاح القضائى ، وما وعد به من تنظيم المجالس المحلية (المحاكم) ووضع القوانين الخاصة بها ، ولعل من أسباب هذه العناية البارزة ان وزارة الحقانية أسندت إلى العلامة قدرى باشا صاحب التواليف الشهيرة فى تبويب الاحكام الشرعية ، وعلى يده وضعت لائحة ترتيب المحاكم الاهلية الجديدة وسنت قوانينها فى عهد وزارة شريف باشا الثالثة ثم الرابعة

ابتهاج الامة بوزارة شريف باشا

ابتهجت الامة بتأليف وزارة شريف باشا ، واستبشرت خيراً بانبلاج عهد الحرية وزوال عهد الاستبداد ، وسرى شعور الفرح والسرور إلى طبقات الشعب كافة ، قال المستر بلنت يصف هذا الشعور كما شاهده إذ كان بمصر فى ذلك الحين :

« كانت الاشهر الثلاثة التى أعقبت هذه الحادثة الشهيرة من أسعد الاوقات

التى مرت بمصر من الوجهة السياسية ، ويسرنى أنى حظيت بمشاهدتها بعينى رأسى ، ولو انى كنت سمعت بها سماعا لشككت فيها ، وعندى انها لم يكن لها شبيه فى الايام التى رأيتها فى مصر ، وأخشى أن تكون مقطوعة النظير فى الايام التى يمكن أن أراها فيها ، فجميع الاحزاب الوطنيـة ، وجميع سكان القاهرة ، اتحدوا لتحقيق الآمال القومية ، ولم يكن الخديو على ماظهر أقل منهم شعوراً بذلك ، وكان قد سر بعد انقضاء الازمة لتخلصه من رياض والمراقبة الثنائية البغيضـة ، وقد وثق بان شريفاً لابد أن يخلصه عاجلا أو آجلا من عرابى ، ثم ان شريفاً وزملاءه من وجهاء الاتراك الاحرار لم يكونوا كذلك أقل سروراً بعودة السيطرة اليهم ، بل ان الاتراك الرجعيين أنفسهم قد سروا بما سموه انتصاراً على أوروبا ، ونجا العسكريون من كابوس الخطر الذى طالما هددهم ، وارتاح المصلحون المدنيون للحريات التى اعتقدوا اليـوم انهم لابد حاصلون عليها ، أما الذين شكوا وأساءوا الظن للنهاية ، فقد اعترفوا كذلك بان النتائج قد سوغت الالتجاء للقوة وما كان لهـا من نصر لم تسفك فيـه نقطة دم ، وتصاعدت من أنحاء مصر صيحة فرح وسرور لم يسمع مثلها على جوانب النيل منذ مئات السنين ، وقد حدث فعلا ان الناس كان يستوقف بعضهم بعضاً فى شوارع مصر ، ويتعانقون على غير تعارف سابق ، ويبتهجون معاً لعصر الحرية المدهش الذى بدا لهم فجأة كما يبدو الفجر بعد ليل مخيف طويل ، وكانت الصحف قد أسرعت بنشر الأنبـاء السارة ، وقد حررتها رقابة الشيخ محمد عبده المستنيرة من قيودها السابقة ، واستطاع الناس أن يجتمعوا ويتكلموا بلا خوف أينما شاءوا فى الأقاليم وبلا وجل من تدخل البوليس والجواسيس ، وقد سرت عدوى السرور إلى كل الطبقـات ، فالمسلمون والمسيحيون واليهود قد سروا جميعاً ، وشاطرهم السرور جماعة الأوروبيين الذين كانت لهم صلات وثيقة بالحياة الوطنية ، وقد اعترف القناصل وحتى الأجانب أنفسهم بان العصر الجديد خير من العصر القديم ، وان رياضاً قد أخطأ ، وان أعمال عرابى إذا لم تكن كلها سديدة فليست كلها خطأ ، وكان المسلك الذى سلكه عرابى نحو الخديو والوزراء الجدد مسلكاً صحيحاً نبيلاً ، وقد اجتمع عدة مرات بالخديو ،

فكانت خطته ودية ، كما انه أظهر لشريف باشا ومحمود سامى الذى عاد فتقلد وزارة الحربية انه وقد تم عمله ونالت البلاد حريتها يريد أن يتنحى جانباً ويترك أمر ترقيتها لأصدقائه المدنيين ، وكل الخطب التى القاها فى ذلك العهد — وبعضها مدون فى الكتب الزرقاء — مشبعة بهذا المعنى الحكيم وتنم عن تشبعه هو نفسه باسمى الآراء الانسانية التى كانت من مقومات عمله السياسى ، وليس فى هذه الخطب إلا العطف الواسع المدى على جميع المذاهب والطبقات ، ولا يمكن أن تجد فيها أثراً للسخط على المراقبة المالية الأوروبية التى كان هو نفسه فى مقدمة المعترفين بفوائدها ، وكان المعنى السائد على خطبه هو ان الحكم التركى المطلق القديم قد انتهى وابتدأ عصر جديد من الحرية الاهلية والسلام وحسن النية المتبادل بين جميع الناس ، ولم يمض أسبوعان اثنان على تقلد وزارة شريف أزمة الحكم حتى سار عرابى فى طليعة فرقته إلى رأس الوادى بين هتاف سكان العاصمة المعترفين له بالجميل » (١)

سياسة شريف باشا

تعد وزارة شريف باشا الثالثة « وزارة الامة » ، فقد ألفها برغبة زعماء البلاد وأعيانها ، ثم حقق الثقة التى أولتها الأمة إياه ، واضطلع بالمهمة التى ألقتها الثورة على عاتقه ، وأول مارسم من الخطط الحكيمة إعادة النظام إلى الجيش ، فان الثورة العرابية باعتبار أنها ثورة عسكرية قد أخرجت الجيش عن مهمته الاصلية وهى حفظ النظام ، وجعلته أداة سياسية للسيطرة والحكم ، وهنا موضع الخطر ، إذ بذلك يختل النظام العسكرى ويفقد الجيش روح النظام والقيام بالواجب ، ويتسرب الانقسام إلى صفوفه ، ثم تقع الحكومة فريسة الفوضى ، فبذل شريف جهده فى الحيلولة بين الجيش والسياسة .

---

(١) بلنت . التاريخ السرى للاحتلال ص ١١٣ من الترجمة العربية — و١٥٢ من الأصل الانجليزى

مقابلة وفد الضباط لشريف باشا

وقد انتهز فرصة مقابلته لكبار الضباط فأوضح لهم مبادئه المتقدمة ، ذلك انه فى يوم الجمعة ١٦ سبتمبر سنة ١٨٨١ (٢٢ شوال سنة ١٢٩٨ﻫ) ، أى عقب تشكيل الوزارة بيومين ، ذهب وفد من الضباط وعلى رأسهم عرابى لمقابلته وتهنئته بالوزارة وشكره على قبوله الرآسة ، فلما انتظم عقدهم ، ألقى عرابى بين يدى شريف باشا الكلمة الآتية :

« إننى بلسان قومى أعرض لدولتكم أننا جميعاً واثقون بصداقة دولتكم وخلوص طويتكم لمحبة الوطن وأهله ، وجازمون بان هذه الصفات التى تحلت بها ذاتكم الشريفة تكون وقاية لبلادنا وسبباً فى استتباب الراحة العمومية فيها ، وأننا نعلم واجباتنا والفروض التى تحتمها علينا وظائفنا العسكرية ، وأعظمها حفظ البلاد ومن فيها ، ولذلك فاننا نقر بأننا القوة المنفذة لما يصدر من الأوامر التى تكون إن شاء الله فى خير وقاضية باصلاح شؤون البلاد ، إلا ان لنا حقوقاً معلومة يمنحها لنا القانون ، ونرجو من الله أن يحسن الينا بنوالها بمساعدة دولتكم وتوفيق الله تعالى ونسأله سبحانه أن يوفقنا جميعاً لما فيه الخير والصلاح . آمين » [١] فأمن عليه الحاضرون .

فترى فى هذا الخطاب ان عرابى يتعهد من جديد باحترام النظام ، إذ يقر بأن الجيش هو القوة المنفذة لما يصدر اليه من الأوامر .

خطبة شريف باشا فى الضباط

وقد اغتنم شريف هذه الفرصة لينبه الضباط على واجبهم فى إبعاد الجيش عن السياسة ، فأجاب على كلمة الشكر بقوله :

« فى علمكم ماقال الأقدمون : آفة الرياسة ضعف السياسة ، ولا حكومة إلا بقوة ، ولا قوة إلا بانقياد الجنود انقياداً تاماً ، وامتثالهم امتثالاً مطلقاً .

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١

كل حكومة عليها فرائض وواجبات، من أهمها صيانة الوطن وحفظ الامن العمومى فيه ، وهذا وذاك لا يتأتيان إلا بطاعة رجالها العسكرية ، فترددى أولا فى قبول الرياسة ما كان إلا تجافياً عن تأسيس حكومة غير قوية تخيب بها الآمال ويزيد معها الأشكال ، فأكون عرضة للملامة بين اخوانى فى الوطن وبين الاجانب ، وحيث أغاثتنا الالطاف الألهية وحصل عندى اليقين بانقيادكم، فقد زال الاضطراب من القلوب ، ورتبت الهيئة الجديدة من رجال ذوى عفة واستقامة ، فأوصيكم بملاحظة الدقة فى الضبط والربط ، لأنهما من أخص شؤون العسكرية وأساس قواها ، واعرفوا أنكم مقلدون أشرف وظيفة وطنية ، فقوموا باداء واجباتها الشريفة، وعلى القيام باداء كل ما يزيدكم فخراً وسؤدداً ، وفقنا الله وإياكم » .

فهذه الخطبة على إيجازها ، جمعت أسمى ما يقوله زعيم سياسى صائب الرأى بعيد النظر فى الظروف التى تألفت فيها وزارته ، إذ لم يكن خافياً ان الدول الاستعمارية ، وخاصة انجلترا ، كانت تتطلع إلى الثورة العرابية لكى تتخذ منها ذريعة للتدخل فى شؤون البلاد ، ولم تخف هذه المطامع عن عرابى ذاته ، فقد ذكر فى مذكراته انه كان يلاحظ هو وصحبه عقب واقعة قصر النيل كثرة تردد السير ادوار مالت قنصل انجلترا فى مصر على الخديو ليلا ونهاراً ، فأوجسوا من ذلك خيفة على مصير البلاد، وخشوا من مطامع انجلترا ، وتحدثوا بأنها تطمع فى احتلال وادى النيل أسوة بما فعلته فرنسا فى تونس ، إذ احتلتها سنة ١٨٨١ .

فشريف باشا سعى جهده فى أن لا يتخذ دعاة الاستعمار من الثورة ذريعة للتدخل فى شؤون البلاد ، من أجل ذلك لم يفته النصح للعرابيين أن لا يقحموا الجيش فى غمار السياسة ، فتضطرب الاحوال ، وتتفتح الثغرات للتدخل الاجنبى ، ولم يكن يخفى ان زعماء الثورة من الضباط قد داخلهم شىء كثير من الزهو والخيلاء ، إذ كانوا قوام الحركة ،وبفضلهم سقطت وزارة رياض باشا البغيضة إلى الرأى العام ، وتألفت وزارة شريف المرجوة من الامة ، فلو لم يكن شريف عظيم النفس ، قوى الشخصية ، لجعل خطبته تمليقاً لضباط الجيش اكتساباً لثقتهم وتأييدهم ، ولكنه على العكس خاطبهم

بلهجة الناصح الأمين ، ودعاهم إلى التزام حدود واجباتهم ، وهى الطاعة والنظام والذود عن الوطن ، ولم يكن مثل شريف ليقبل أن يكون أداة فى يد الجيش وزعمائه ، لانه لم يقصد من تأليف الوزارة مجداً ولا سلطة ، وقد عرف عنه التعفف والنزاهة فى كل أدوار حياته ، وشهد له ماضيه بانه لا يحرص على المناصب ، وانه يزهد فيها إذا رآها تخالف مبدأه وكرامته ، ولقد كان من الوجهة الدستورية اسبق فى الكفاح للدستور من العرابيين ، فعلى يده تطور نظام مجلس النواب ، إذ تألفت وزارته الأولى فى عهد اسماعيل على قاعدة تقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمام المجلس ، وعلى يده وضع دستور سنة ١٨٧٩ على أحدث المبادىء العصرية ، ولم يحل دون صدور المرسوم الخديوى بانفاذه إلا خلع اسماعيل ، ومن أجل الدستور استقال من وزارته الثانية فى أوائل عهد الخديو توفيق ، وبرنامجه سنة ١٨٨١ حين ألف وزارته الجديدة كان استئنافاً لجهاده فى سبيل الدستور منذ سنة ١٨٧٩ أى قبل أن تظهر الحركة العرابية بسنتين ، فلا غرو أن يشعر شريف بعزة النفس والاستقلال فى الرأى إزاء العرابيين .

مقابلة وفد الاعيان — ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨١

وفى يوم الاحد ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨١ (٢٤ شوال سنة ١٢٩٨ هـ) قابله فى وزارة الداخلية وفد من وجوه البلاد وأعيانها ، وعلى رأسهم محمد سلطان باشا وسليمان باشا أباظه وحسن باشا الشريعى وأحمد بك المنشاوى وأمين بك الشمسى والشيخ على الليثى وعبد السلام بك المويلحى والشيخ الصباحى والشيخ احمد محمود وابراهيم افندى الوكيل ، وقدموا له عريضتين موقعا على كل منهما من ١٥٠٠ من عمد البلاد وكبار الاهلين ، الاولى بمثابة ضمانة لتعهدات ضباط الجيش هذا نصها :

« نحن الواضعون أسماءنا أدناه علماء ومشايخ وأعيان وعمد مصر واسكندرية والثغور والوجهين البحرى والقبلى ، لاعتقادنا التام بحسن صفات وخبرة دولتلو

شريف باشا قد التمسنا منه أن يستلم ادارة أشغال رياسة مجلس النظار الذين صار انتخابهم بمعرفة دولته بالحكومة المصرية والعرض عنهم للحضرة الخديوية ، واظهاراً لصداقتنا التامة وخلوص نية الجيش نحن ضامنون صدق وصحة التعهدات التى من مقتضاها تمام الانقياد لأوامر دولتلو شريف باشا » أما العريضة الثانية فتضمن طلب انشاء مجلس النواب وسيرد الكلام عنها فيما يلى

فلما قابل الوفد شريف باشا ، تكلم سلطان باشا قائلا ما خلاصته : « انى اعرض على مسامع دولتكم ان هؤلاء الوجهاء والنبهاء قد تمثلوا بين يدى مراحمكم ليظهروا ماعندهم من الفرح والسرور حيث تفضلتم بقبول مسند الرياسة الجليل ، فانهم يعلمون مالدولتكم من الميل الحقيقى لاجراء الاصلاح الذى كثيرا ماأملوه وليعرضوا أنهم متكفلون بالجيوش المصرية الذين هم فى الحقيقة ابناؤهم واخوانهم ، وليلتمسوا من مكارمكم مايعلمونه فى سمو افكاركم من بث روح الحرية فى البلاد ونشر العدل والمساواة بين أصناف الناس ، وحيث إن دولتكم على هذه الافكار السامية ، فهذا الجمع يلتمس من كرمكم بالاصالة عن نفسه وبالنيابة عن اخوانه الموقعين على هاتين العريضتين ان تمدوا اليهم ساعد المساعدة القوى ، وتسعفوهم بما علموه فى همتكم من الاقدام وقوة العزيمة ، وان مساعدتهم على نوال ماطلبوه لاتتحقق الا بأن تكون دولتكم الواسطة العظمى فى رفع هذه العريضة الى الجناب الخديوى المعظم أعزه الله ، وليست هذه بأول مرة رأها الناس من حبكم لبث الحرية فى البلاد ، فان أفكاركم السامية لم تزل ولا تزال متوجهة نحو كل مافيه الخير والمنفعة لهذه الأوطان» (١) .

فأجابهم شريف باشا معرباً عن اخلاصه فى مساعدتهم ، وميله الحقيقى الى منافعهم ، وعزمه على أن يسعى جهده فيما تتقدم به البلاد وتتحقق به راحة العباد ، وصرح « بان تشكيل مجلس النواب هو الوسيلة الوحيدة لما تقصده من الاصلاح ، والسبب القوى لما تبتغونه من النجاح » ووعدهم بأن يأخذ فى مساعدتهم على قدر مايصل اليه الامكان ، وبشرهم بان أفكاره متوجهة نحو هذا المشروع منذ أزمان ،

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨١

وان اعماله ستكون مؤيدة لما انطوت عليه فكرته فلا يألوا جهداً فيما يوجب ظهوره من حيز القول إلى عالم الوجود (١) ، فانصرف الوفد مسروراً من هذه التصريحات مؤملا تحقيق آماله فى الدستور على يد شريف باشا .

برنامج الحزب الوطنى

ذاعت انباء الحركه العرابية فى أوروبا بعد سقوط وزارة رياض باشا وتأليف وزارة شريف باشا، واختلفت الآراء فى تقديرها، فرأى زعماء الحركة ان يدلو إلى المستر بلنت بخلاصة مقاصدهم ومبادئهم فى بيان سُمّى (برنامج الحزب الوطنى) ، نشره المستر بلنت بواسطة السير وليم جريجورى فى جريدة التيمس بتاريخ أول يناير سنة ١٨٨٢ ، وقد تلقاه المستر بلنت عن جماعة من الزعماء ، منهم الشيخ محمد عبده وكان وقتئذ رئيساً لتحرير « الوقائع المصرية » ومحمود باشا سامى البارودى وعرابى باشا وهذا نصه :

١ — يرى الحزب الوطنى المحافظة على الروابط الودية الحاصلة بين الحكومة المصرية والباب العالى ، واتخاذ هذه الروابط ركنا يستند عليه فى عمله ، ويعترف بالسلطان عبد الحميد كمتبوع وخليفة وامام المسلمين ، ولا يريد تبديل هذه الصلات والروابط ما دامت الدولة العلية فى الوجود، ثم يعترف باستحقاق الباب العالى لما يأخذه من الخراج بمقتضى القوانين وما يلزمه من المساعدة العسكرية إذا طرأت عليه حرب اجنبية، كما يحافظ الحزب على حقوقه وامتيازاته الوطنية بكل ما فى وسعه ، ويقاوم من يحاول اخضاع مصر وجعلها ولاية عثمانية ، وله ثقة بدول أوروبا لا سيما انجلترا فى متابعة ضمان استقلال مصر الداخلى .

٢ — يخضع الحزب للجناب الخديو الحالى ، وهو مصمم على تأييد سلطته ما دامت أحكامه جارية وفقاً للعدل والقانون حسب ما وعد به المصريين فى شهر

---

(١) الوقائع المصرية العدد السابق

سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وقد قرن رجاله هذا الخضوع بالعزم الأكيد على عدم عودة الاستبداد والاحكام الظالمة التى أورثت مصر الذل ، وبالالحاح على الحضرة الخديوية بتنفيذ ما وعدت به من الحكم النيابى واطلاق عنان الحرية للمصريين، ويطلبون من سموه التعاون معهم بامانة فى تحقيق هذه الاغراض ، ويعدونه بمساعدته فى ذلك قلباً وقالبا، كما أنهم يحذرونه من الاصغاء إلى الذين يحسنون اليه الاستبداد والاجحاف بحقوق الأمة أو نكث المواعيد التى وعد بانجازها

٣ — رجال الحزب يعترفون تماما بفضل فرنسا وانجلترا اللتين خدمتا مصر خدمة صادقة ، ويعترفون باستمرار المراقبة الاوروبية كضرورة اقتضتها الحالة المالية وضمانة لتقدم البلاد، ويعترفون صراحة بالديون الأجنبية حرصا على شرف الأمة وان كانت تلك الأموال لم تقترض لمصلحة مصر بل انفقت فى مصلحة حاكم ظالم كان لا يسأل عما يفعل ، ومعلوم لهم أن ما حصلوا عليه من الحرية والعدل كان بمساعدة هاتين الدولتين فهم يشكرونهما ويثنون عليهما .

ثم إنهم يرون أن النظام الحالى لم يكن إلا وقتيا، وإلا فأنهم يؤملون أن يستخلصوا ماليتهم من أيدى أرباب الديون شيئاً فشيئاً حتى يأتي يوم تكون مصر فيه بيد المصريين ، وهم لا يخفى عليهم شىء من الخلل الحاصل فى المراقبة ومستعدون لاذاعته، فانهم يعلمون أن كثيراً من المستخدمين فى قلم المراقبة لا يقدرون على القيام بوظائفهم ولا يراعون حق الشرف والاستقامة، وبعضهم يأخذ الرواتب الجسيمة بلا استحقاق مع وجود من يقوم بعملهم من المصريين على أحسن اسلوب براتب لا يوازى خمس راتب الاجنبى، وبهذا يحكمون بوجود الظلم وخلل الادارة ما دام هذا الاسراف الخارج عن الحد

وهم يتعجبون من اعفاء الاجانب من الضرائب وعدم خضوعهم لقانون البلاد مع تمتعهم بخيرها واقامتهم فيها ، ولكنهم لا يريدون مداركة هذا الاصلاح بقوة أو جفوة ، بل يقتصرون على اقامة الحجة ويطلبون من فرنسا وانجلترا التبصر فى هذا الأمر فانهما أخذتا على نفسيهما مراقبة المالية فهما مطالبتان بنجاحها وباستخدام

أهل الأمانة والاستقامة فيها لأنهما مسئولتان عن رفاهية مصر بعد أن نزعتا ادارة ماليتها من أهلها وتكفلتا بنجاحها .

٤ — رجال الحزب الوطنى يبتعدون عن الاخلاط الذين شأنهم احداث القلاقل فى البلاد إما لمصلحة شخصية أو خدمة للاجانب الذين يسوؤهم استقلال مصر ، وهؤلاء الاخلاط كثيرون فى البلاد ، والمصريون يعلمون أن الصمت على حقوقهم لا يخولهم الحرية فى بلاد الف حكامها الاستبداد وكرهوا الحرية ، فان اسماعيل باشا لم يمكنه من الظلم والاستبداد الاسكوت المصريين ، وقد عرفوا الآن معنى الحرية الحقيقية فى هذه السنين الأخيرة فعقدوا خناصرهم على استكمال تربيتهم القومية، وهم يرجون أن يكون ذلك بواسطة مجلس النواب (الذى انعقد الآن) وبواسطة حرية المطبوعات بطريقة ملائمة وبتعميم التعليم ونمو المعارف بين افراد الأمة، وهذا كله لايحصل الا بثبات هذا الحزب وحزم رجاله .

ويرى الحزب أن أعضاء مجلس النواب ربما اكرهوا على الصمت كما حصل لمجلس الاستانة ، وقد يستعان عليهم بالصحافة بجعلها آلة تفوق نحوهم السهام فيتكدر صفو الراحة ويحرم ابناء البلاد من الوقوف على الحقائق ، ولهذا فوض الوطنيون امرهم الى امراء الجهادية وطلبوا منهم أن يصمموا على طلبهم لعلمهم أن رجال العسكرية هم القوة الوحيدة فى البلاد ، وهم يدافعون عن حريتهم الآخذة فى النمو ، وليس فى عزمهم ابقاء الحال على ماهى عليه بل متى تحصلت الأمة على حقوقها عدلوا عن السياسة الحاضرة ،فان امراء الجهادية عازمون على ترك التدخل فى السياسة متى فتح المجلس،فهم الآن بصفة حراس على الأمة التى لاسلاح لها ،ولهذا يطلبون زيادة الجند الى ١٨٠٠٠ عسكرى ويرجون التفات قلم المراقبة لهذه الزيادة عند تقرير الميزانية .

٥ — الحزب الوطنى حزب سياسى لادينى، فانه مؤلف من رجال مختلفى العقيدة والمذهب ، واغلبيته مسلمون لان تسعة اعشار المصريين من المسلمين،وجميع النصارى واليهود وكل من يحرث أرض مصر ويتكلم بلغتها منضم اليه لانه لاينظر لاختلاف

المعتقدات ويعلم أن الجميع اخوان وأن حقوقهم فى السياسة والشرائع متساوية ، وهذا مسلم به عند أخص مشايخ الازهر الذين يعضدون هذا الحزب ويعتقدون أن الشريعة المحمدية الحقة تنهى عن البغضاء وتعتبر الناس فى المعاملة سواء ، والمصريون لا يكرهون الاوروبيين المقيمين بمصر من حيث كونهم أجانب أو نصارى ، وإذا عاشروهم على أنهم مثلهم يخضعون لقوانين البلاد ويدفعون الضرائب كانوا من أحب الناس اليهم .

٦ — آمال الحزب معقودة على اصلاح البلاد ماديا وأدبيا ولا يكون ذلك إلا بحفظ الشرائع والقوانين وتوسيع نطاق المعارف واطلاق الحرية السياسية التى يعتبرونها حياة للأمة ، وللمصريين اعتقاد فى دول اوروبا التى تمتعت ببركة الحرية والاستقلال ان تمتعهم بهذه البركة ، وهم يعلمون انه لم تنل أمة من الأمم حريتها إلا بالجد والكد ، فهم ثابتون علي عزمهم آملون فى تقدمهم واثقون بجانب الله تعالى إذا تخلى عنهم من يساعدهم — ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١ (١)

اعمال وزارة شريف باشا

حفلت وزارة شريف باشا الثالثة بكثير من الاعمال الجليلة على الرغم من قصر المدة التى وليت فيها الحكم ، وقد انتهز فرصة الثقة العامة التى أولتها الأمة وزارته والهدوء الذى ساد البلاد منذ تقلد الرياسة فاكب وزملاؤه على العمل لاصلاح شؤون الحكومة وتحقيق آمال البلاد

العلاقات الخارجية

قلنا ان شريف باشا وضع نصب عينيه أن يمنع التدخل الاجنبي فى شؤون مصر ، مع استبقاء العلاقات الودية بينها وبين الدول ، فمبدؤه من هذه الناحية ان

---

(١) مصر للمصريين ج ٤ ص ٢١٧ — مع بعض تعديلات اقتضاها الرجوع الى الاصل الانجليزى المنشور فى كتاب المستر بلنت (التاريخ السرى للاحتلال) ص ٥٥٦

يحتفظ بحقوق البلاد مع احترام ما للدول ورعاياها من المصالح فيها ، لكى لا يدع لها وسيلة لمناصبته العداء ، فارسل عقب تأليفه الوزارة إلى قناصل الدول كتابا بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١ يعرب فيه عن حرصه على العلاقات الودية بين مصر والدول (١)

وقد كسبت وزارة شريف باشا ثقة معتمدى الدول واحترامهم ، قال المسيو سنكفكس Scienkiéwicx معتمد فرنسا وقنصلها العام فى هذا الصدد :

«مضى وقت طويل لم تتمتع فيه مصر بما يسودها الآن من الهدوء ، وقد افضى الى السير ادوار مالت بهذه الملاحظة فى حديث لى معه» (٢)

الاصلاح الادارى

وجه شريف باشا عنايته الى اصلاح الادارة ، فأرسل الى المديرين والمحافظين فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٨١ منشورا بالقواعد الأساسية التى يجب أن يسيروا عليها ، وهو يتضمن حثهم على الاستقامة واقرار العدل بين الناس وحسن القيام على حفظ الامن ، وينبههم فيه على مبدإ من أهم المبادىء فى النظم الحكومية ، وهو الفصل بين السلطة الادارية والسلطة القضائية (٣)

رفع المظالم

وعنى شريف باشا برفع المظالم عن الناس واطلاق سراح المسجونين والمبعدين الذين ثبت أن ظلما حاق بهم

---

(١) المونيتور اجبسيان (الجريدة الرسمية الفرنسية للحكومة) عدد ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨١

(٢) رسالة المسيو سنكفكس الى وزير خارجية فرنسا فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨١ — الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ — ٨٢ وثيقة رقم ١

(٣) الوقائع المصرية عدد ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٨١

وقد تقدمت له شكاوى عديدة من مئات من المنفيين الى السودان ومن أهليهم يطلبون رفع الظلم عنهم (١) كما تقدم بيان ذلك فى الفصل الثانى (ص ٦٦)، ورفعت اليه شكاوى عديدة من المسجونين بغير أحكام، فالف شريف باشا لجنة للفحص عن حالة جميع المنفيين الى السودان وتحقيق التهم التى من أجلها تقرر نفيهم حتى اذا ماثبت للجنة براءتهم قررت الحكومة اعادتهم، ونيطت أيضا بتحقيق حالة المسجونين بغير أحكام، وقد افرج عمن ثبتت براءتهم، وعاد المنفيون من السودان، وكان منهم أحمد بك أبو ستيت من أعيان سوهاج، والسيد حسن موسى العقاد من أعيان العاصمة، فلما عاد العقاد الى القاهرة قابل الجمهور رجوعه بالابتهاج والحماسة واقيمت المآدب الكبيرة احتفالا بقدومه .

الحكومة والجيش

تقدم القول بتأليف لجنة لاصلاح القوانين العسكرية ووضع قوانين جديدة تكفل هذا الاصلاح وتحقق المطالب التى تقدم بها العرابيون لتحسين حالة الضباط والجنود، وقد أتمت اللجنة مهمتها ووضعت هذه القوانين فى عهد وزارة رياض باشا حين كان محمود باشا سامى البارودى وزيرا للحربية فيها، ولما أقصي عنها وعين بدله داود باشا يكن أهمل شأن هذه القوانين ولم تصدر بها المراسيم الخديوية، وكان ذلك من أهم أسباب ثورة الجيش يوم واقعة عابدين .

القوانين العسكرية الجديدة

فلما ألف شريف باشا وزارته عنى باصدار هذه القوانين وانفاذها، فرفع الى الخديو تقريرا فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١ (٢٨ شوال سنة ١٢٩٨) (٢) عرض فيه

---

(١) المونيتور اجبسيان عدد ١٦ اكتوبر سنة ١٨٨١
(٢) مجموعة الاوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ١٤٣

القوانين العسكرية الخمسة التى أنجزتها اللجنة وقدمتها الى مجلس الوزراء ، وطلب اصدار المراسيم باقرارها ، وهى :

(١) قانون الاجازات العسكرية البرية والبحرية .

(٢) قانون تسوية حالة الضباط المحالين إلى الاستيداع .

(٣) قانون معاشات الجهادية البرية والبحرية .

(٤) قانون القواعد الأساسية للترقى .

(٥) قانون الضمائم والامتيازات والاعانات العسكرية .

فصدرت بها المراسيم الخديوية فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وقد تضمنت هذه القوانين من القواعد مايرمى الى تحسين حالة الضباط والجنود وكفالة حقوقهم فى الترقيات والمرتبات والمعاش .

واستصدرت الوزارة فى ٢٦ اكتوبر سنة ١٨٨١ مرسوما آخر بتنظيم التعليم فى المدارس الحربية ، يشتمل على برامج التعليم فيها وشروط الالتحاق بها وبيان التعليمات العسكرية فيهاوما الى ذلك .

وقد ابتهج الضباط بصدور هذه القوانين ، وزادتهم ثقة بوزارة شريف باشا ، وذهب وفد منهم الى داره وقدموا له شكرهم وشكر زملائهم على عنايتهواهتمام وزارته باصدارها ، واعربوا له عن حسن مقاصدهم وكامل ثقتهم به وبوزارته ، وعاهدوه على أن لايخالفوا له أمرا ، وان ينقادوا لارادة الحكومة ولا يترددوا فى الذهاب الى أية جهة تأمرهم بالذهاب اليها .

نقل ألاى عبد العال حلمى إلى دمياط

وألاى عرابى الى الشرقية

رغب شريف باشا فى نقل زعماء الحركة من القاهرة الى الاقاليم لكى يخفف من ضغط الحزب العسكرى على الحكومة ، ويحقق مبدأه الذى تولى الوزارة على أساسه

وهو ابعاد الجيش عن السياسة جهد المستطاع ، وقد أقنع عرابى وصحبه بأن مصلحة البلاد تقضى بابعاد الآلايات التى يتولون قيادتها عن العاصمة حتى تهدأ الخواطر ، ويقوى سلطان الحكومة حيال الدول ، وزاد فى حجة شريف باشا ارسال الحكومة التركية وفداً الى مصر برآسة على نظامى باشا لتحقيق أسباب تمرد الجيش وخروجه على الخديو ، فقد ورد نبأ قيام هذا الوفد من الاستانة فى ٣ اكتوبر سنة ١٨٨١ كما سنفصل ذلك فيما يلى ، فاتخذ شريف باشا من هذا الحادث وسيلة لاقناع زعماء الضباط بالابتعاد عن العاصمة لكى يكون ذلك دليلا قائما على اذعانهم للحكومة وتنفيذهم أوامرها وترك سلطة الحكم فى يدها ، ولكى يمتنع الاتصال بينهم وبين الوفد العثمانى القادم ، فلا ينفسح المجال أمامه للدس والتفرقة ، فاقتنعوا بهذه الحجة ، واستقر رأى وزارة الحربية على نقل ألاى عبد العال حلمى الى دمياط وألاى عرابى الى رأس الوادى بالشرقية ، ويقول عرابى فى مذكراته انهم قبلوا ذلك على شرط صدور الامر الخديوى بانتخاب النواب لكى يطمئن على انشاء المجلس النيابى ، وفعلا صدر الامر المذكور فى ٤ اكتوبر سنة ١٨٨١

وكان سفر الألايين الى مقرهما الجديد فرصة للمظاهرات الوطنية التى تجلت فيها حماسة الأهلين وعواطفهم نحو الجيش ، ونجد فى وصفها وما ألقى فيها من الخطب صورة حية للتطور السياسى الذى ظهر فى نفسية الشعب وافكاره وعواطفه

كان ألاى عبد العال حلمى بك هو السابق بالسفر الى مركزه الجديد ، وكان يوم سفره يوماً مشهوداً ، فقد انتقل الألاى الى محطة العاصمة ماراً وسط المدينة ، وسبقه اليها معظم ضباط العسكرية وضباط المستحفظين والبوليس للقيام بواجب التوديع ، وامتلأت المحطة بالمودعين ، ولما وصل اليها الألاى أخذ مصطفى بك العنانى أحد أعيان القاهرة ومن كبار تجارها ينثر الورد والرياحين على رؤوس العساكر ، وسقى الناس شرابا سكريا فى ذلك اليوم اكراما للجيش المنقذ للبلاد من هاوية الاستبداد ، وحضر محمود سامى باشا البارودى وزير الحربية ليودع الألاى المسافر يصحبه عرابى بك ، وتبودلت الخطب الحماسية فى المحطة قبل قيام القطار ، فألقى

خطيب الثورة السيد عبدالله نديم خطاباً موجهاً الى الضباط والجند بدأه بقوله : «حماة البلاد وفرسانها !» وتضمن الثناء على الجيش ورؤسائه لما قاموا به من دك صرح الظلم والاستبداد واحياء روح العدل والحرية ونشر علم الاخاء والمساواة والاتحاد ، ثم قال مخاطباً الضباط والجند الذين جاءوا لتوديع المسافرين (وقد اعتزم السفر معهم إلى دمياط)

أخوكم الحر يودعكم ويسير باخوانكم الى دمياط ، فاجعلوا عروة الود وثيقة ، ولا تحلوا حبل الاتحاد الذى جاهدتم الانفس فى احكامه ، الى أن قال : ومن محاسنكم التى تفخرون بها ويعرف لكم بها الفضل طاعتكم لأوامر الحكومة وامتثالكم لارشاداتها وربط قلوبكم بمحبة مولانا الخديو ورجاله الكرام خصوصا هذا الرئيس البر الرءوف القائم بخدمة الامة وبلادها (يقصد شريف باشا) ، ثم ختم خطابه بقوله : وأحسن ما يؤرخ به اسم الجهادية عند النوازل أن يقال (مات شهيد الاوطان) ، فنادى الجميع (رضينا بالموت فى حفظ الاوطان) (١) .

وألقى السيد حسن الشمسى صاحب جريدة (المفيد) خطابا آخر فى هذا المعنى ، فشكر عرابى الخطيبين ، ودعا الحاضرين الى الاستمساك بعروة الاتحاد والمحافظة على شرف البلاد .

ثم نهض عبد العال بك حلمى وألقى خطابا وجيزا قال فيه :

« أيها الاخوان . انا نودعكم والقلوب معكم ، وكلمة الوطنية تجمعنا ، فاجعلوا حبل المواصلة بيننا ممدودا ، وثقوا بعزمكم ولا تطيعوا الوشاة فيما يفترون علينا ، كما أننا لا نسمع من واش كلاماً ، واعلموا أننا فى تيار أفكار إن لم نحفظ أنفسنا بالاتحاد هلكنا ، وكلنا يعلم حسن طوية مولانا الخديو وطهارة بواطن رجاله الفخام ، فنحن نخدم افكارهم بأرواحنا ونقضى العمر فى طاعتهم ما داموا على الحق ، والله الحفيظ علينا وعليكم وهو على كل شىء قدير » .

واستمرت مظاهر التوديع والتكريم الى أن تحرك القطار المقل للألاى يصحبهم

---

(١) عن مذكرات عرابى ص ٢٥٩

السيد عبدالله نديم ، وسار قاصدا دمياط ، فلما وصل اليها هرع أهلها الى استقبال الألاى بالحفاوة والتكريم ، فألقى السيد عبد الله نديم خطابا حماسياً مدح فيه الجيش ورؤساءه وقال انهم هم الذين أنقذوا البلاد من جور الاستبداد ، ثم استقر الألاى فى مركزه بشكنات دمياط .

وقد رأى عبد العال بك حلمى من محافظ دمياط وقتئذ اسماعيل باشازهدى ومن اسماعيل بك صال أوغلى حكمدار الطوبجية اعراضا وانحرافا عن الولاء لعرابى إذ لم يحضرا لاستقبال الألاى يوم قدومه ، فشكاهما الى عرابى ، وكانت النتيجة احالة المحافظ والحكمدار الى المعاش .

سفر ألاى عرابى

وفى ٦ اكتوبر سنة ١٨٨١ (١) سافر ألاى عرابي من العاصمة بين مظاهر الحماسة والتكريم ، فتحرك من مركزه بالعباسية فى الساعة الثامنة صباحا قاصدا المحطة ، وشق المدينة من باب النصر تتقدمه موسيقاه تعزف بألحانها الحربية فتثير الحماسة فى النفوس الى أن بلغ المشهد الحسينى ، فاصطف الألاى امام المسجد ، ثم دخل عرابى وزار مقام الحسين رضى الله عنه يصحبه بعض الضباط ، وأداروا ابيرق الألاى على الضريح الشريف ، ودعوا الدعوات الصالحة ، ثم خرجوا وسار الألاى الى المحطة ، مارا بالموسكى ثم شارع البوستة فشارع كلوت بك ، وكانت الشوارع تزخر بالمتفرجين ، وازدحمت المحطة بالمودعين ، اذ حضر اليها جميع ضباط الجيش المصرى ورؤسائه وكثير من الاعيان والتجار وعامة الناس ، قال عرابى فى مذكراته « وبالجملة فان هذا الاحتفال كان فى ذلك اليوم مما لم يسبق له مثيل فى مصر » ، وقام عرابى خطيبا فى الحاضرين ، وألقى الخطبة الآتية :

« سادتى واخوانى : بكم ولكم قمنا وطلبنا الحرية وقطعنا غرس الاستبداد ، ولا ننثنى عن عزمنا حتى نحيي البلاد وأهلها ، وما قصدنا بسعينا افساداً ولا تدميراً ، ولكن لما رأينا أننا بتنا فى اذلال واستعباد ولا يتمتع فى بلادنا الا الغرباء حركتنا

---

(١) هذا التاريخ عن جريدة (المونيتور اجبسيان) عدد ٦ اكتوبر سنة ١٨٨١

الغيرة الوطنية والحمية العربية الى حفظ البلاد وتحريرها والمطالبة بحقوق الأمة ، وقد ساعدتنا العناية الالهية ومنحنا مولانا وأميرنا الخديو ما طلبناه من سقوط وزارة المستبد علينا السائر بنا فى غير طريق الوطنية ، وتمتعنا بمجلس الشورى لتنظر الامة فى شؤونها ، وتعرف حقوقها كباقى الأمم المتمدنة فى العالم ، ومن قرأ التواريخ يعلم ان الدول الاوروبية ما تحصلت على الحرية الا بالتهور واراقة الدماء وهتك الاعراض وتدمير البلاد ، ونحن اكتسبناها فى ساعة واحدة من غير أن نريق قطرة دم أو نخيف قلبا أو نضيع حقا أو نخدش شرفا ، وما أوصلنا الى هذه الدرجة القصوى إلا الاتحاد والتضافر على حفظ شرف البلاد ، فالآن ننادى بصوت واحد « فليعش الخديو واهب الحرية ، فليعش الجيش المصرى طالب الحرية ، فلتعش الحرية فى مصر خالدة مؤبدة »

« نحن الآن فى نعمة جليلة وعزة جميلة ، وقد فتحنا باب الحرية فى الشرق ليقتدى بنا من يطلبها من اخواننا الشرقيين ، على شرط أن يلزم الهدوء والسكينة ، ويجانب حدوث ما يكدر صفو الراحة ، الى أن قال :

« ان الطمأنينة عادت كما كانت ، وعدنا الى ما نشأنا عليه من طاعة مولانا الخديو وخضوعنا له ولوزرائه الفخام ، فلا تأخذكم الاراجيف واشاعات أعداء الوطن وثقوا بسعى أميرنا ورجاله » ، ثم قال :

« وانى سائر باخوانكم الى رأس الوادى فاستودعكم الله جميعا ، وأقبل اخى على بك فهمى بالنيابة عن الجيش كله ، وأخى محمد افندى عبيد بالنيابة عن جميع المودعين من أمتنا الشريفة المحبوبة » (١)

ثم قام خطيب الثورة (السيد عبد الله نديم) وكان قد عاد من دمياط ، فخطب الحاضرين بمعنى ما خطب عرابى ، وكان مصطفى بك العنانى وبعض الاهالى ينثرون الزهور والرياحين على رؤوس العساكر ويقدمون لهم الحلوى ويسقون الناس شرابا سكريا كالعادة المألوفة فى الافراح الوطنية ، ولما قرب وقت مسير القطار صاح عرابى مودعا

---

(١) مذكرات عرابى ص ٢٦٢

جميع المشيعين ، ثم تحرك القطار فى منتصف الساعة الحادية عشرة (١) قاصدا مدينة الزقازيق ، وصحب عرابى فى سفره السيد عبد الله نديم ، واستقبل وصحبه وجنده فى المحطات بمظاهر الفرح والسرور والتكريم، وكان السيد عبدالله نديم يخطب فى الناس فى كل محطة بمعنى ماتقدم ، واستمرت مظاهر الاحتفالات حتى بلغ القطار محطة الزقازيق ، فاستقبل القادمين جمهور الاعيان والاهالى والتجار يتقدمهم أمين بك الشمسى كبير تجار البندر وهتفوا لعرابى وللجيش هتاف الدعاء، ونثروا على العساكر الورود والازهار العطرية وسقوهم الشراب السكرى ، ونزل عرابى من القطار وحيي جميع المستقبلين والقى فيهم خطبة حماسية بدأها بقوله :

«سادتى واخوانى

« انا اخوكم فى الوطنية ، واسمى احمد عرابى ،ولدت فى بلدة (هرية رزنة) من بلاد الشرقية هذه ، فمن عرفنى منكم فقد عرفنى ، ومن لم يعرفنى فقد عرفته بنفسى ، وها أنا واقف بين أيدى الاهل والخلان »، وأخذ يشيد بما قام به وزملاؤه الضباط بما لايخرج عن الخطبة السابقة

ثم استأنف القطار السير قاصدا رأس الوادى حيث كان مركز الألاى ، وبعد أن استقر به عرابي وجنده يومين دعاه أمين بك الشمسى ودعا معه صحبه من الضباط الى وليمة شائقة فخمة تكريما لهم ، فلبوا الدعوة وألقى عرابي فى الوليمة خطبة بمعنى الخطبة السابقة (٢) وشكر أمين بك الشمسى على كرمه وأثنى عليه الثناء المستطاب .

ثم وقف السيد عبدالله نديم وألقى خطبة حماسية ، تعالى فى أثنائها هتاف لاستحسان من الحاضرين .

وفى اليوم التالى دعى عرابى لوضع الحجر الأساسى للمدرسة الأميرية بالزقازيق فلبي الدعوة وحضر الحفلة ، ووضع الحجر الاساسى للمدرسة باسم الخديو ، وألقى بهذه المناسبة خطبة ذكر فيها فوائد التعليم وحث الحاضرين على العناية بتعليم أبنائهم

---

(١) (المونيتور اجبسيان) عدد ٦ اكتوبر سنة ١٨٨١
(٢) مذكرات عرابى ص ٢٦٦

ليعدوهم لخدمة بلادهم فى المستقبل

وكذلك دعى إلى وليمة أعدها احمد بك السيد أباظة بناحية (شرويدة) ، ووليمة أخرى أعدها الشيخ احمد محجوب عمدة ناحية (العصلوجى) ، ووليمة ثالثة عند سليمان بك السيد أباظة ، ورابعة عند سليمان باشا أباظة ، وصفوة القول انه فى الفترة الوجيزة التى أقامها برأس الوادى كان محفوفاً بأعظم مظاهر التكريم والتمجيد ، ولا غرو فان ماتم على يده من سقوط نظام الحكم الاستبدادى وانبثاق نور الحرية والدستور ، ووجوده فى المديرية التى هى مسقط رأسه ، كل ذلك من شأنه أن يبعث الحماسة فى نفوس الأهلين ويجمعهم على محبته وتمجيده .

تعيين عرابى وكيلا لوزارة الحربية

بقى عرابى فى منصبه بالشرقية نحو ثلاثة أشهر يتنقل فى الجهات ويبث أفكاره بين الأعيان والأهلين ، وقد أوجست الحكومة خيفة من ابتعاده عن العاصمة وتركه يجمع حوله الأتباع والانصار بعيداً عن رقابتها ، فاقترح البارودى تعيينه وكيلا لوزارة الحربية ، فصدر الأمر العالى بذلك فى ٤ يناير سنة ١٨٨٢ (١) ، وعاد إلى العاصمة واستقربها ، وتوطدت الثقة بينه وبين البارودى ، وعظم نفوذه ، وصارت داره كعبة لطلاب الحاجات وذوى الشكايات يقصدون اليها من كل فج ، حتى أصبحت تشبه مجموع دوائر الحكومة لكثرة من كان يفد عليها من الزائرين والشاكين ، وتردد عليه مكاتبو الصحف الاوروبية وبعض السياسيين الانجليز ليأخذوا عنه الاحاديث والبيانات عن الحركة التى قام بها ، فازدادت شهرته فى الأوساط الاوروبية

تتمة أعمال وزارة شريف

تشريع الموظفين الملكيين

عنى شريف باشا بوضع قوانين للموظفين الملكيين تحدد سلطتهم وتنظم علاقة الرؤساء بالمرءوسين منهم ، وشروط تعيينهم وترقيتهم وتأديبهم وفصلهم ، بما يكفل

---

(١) المونيتور اجبسيان عدد ٩ يناير سنة ١٨٨٢

حسن قيام الموظفين بواجباتهم، ومراعاة العدل فى معاملتهم، وإقصاء الفوضى والمحسوبية والاستبداد من دواوين الحكومة ، وكان يرمى بهذا التشريع إلى تنظيم حالة الوظائف والموظفين الملكيين ، بعد أن صدرت القوانين المنظمة لحالة الجهاديين ، فرفع إلى الخديو تقريراً بضرورة تأليف لجنة لتحضير هذه القوانين ، وصدر المرسوم بتأليفها فى ٢٠ اكتوبر سنة ١٨٨١ برياسة محمد زكى باشا وزير المعارف والاوقاف وعضوية كل من محمد سلطان باشا وسليمان باشا أباظة والمسيو بوترون Bouteron وبلوم باشا وبطرس بك غالى وسلامه باشا ابراهيم وبجران باشا والمستر فتزجرالد Fitz Gerald واحمد نشأت بك ويعقوب أرتين بك (١) ثم أضيف اليهم المسيو مازوك Mazuc . وعبد الرحمن بك الهراوى . (٢)

الاصلاح القضائى — إنشاء المحاكم الاهلية

أهم إصلاحات الوزارة الشريفية بعد الاصلاح الدستورى هو إنشاء المحاكم الاهلية ووضع نظامها الجديد .

ففى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ (٢٥ ذى الحجة سنة ١٢٩٨ هـ) صدر القانون المعروف بلائحة ترتيب المحاكم الاهلية (٣)، وهى تتضمن معظم القواعد العامة للنظام القضائى الحالى وأهمها :

(١) وجوب العمل بالقوانين بعد نشرها واعلانها فى الجريدة الرسمية « ويكون إجراء العمل بمقتضاها فى القطر المصرى بعد مضى ثلاثين يوماً من تاريخ الاعلان ، وأما فى السودان وباقى ملحقات الحكومة المصرية فيكون العمل بها بعد مضى سبعين يوماً » .

(٢) عدم سريان القوانين على الماضى ، وصدور الاحكام باسم الحضرة الخديوية، ووجوب استنادها إلى القوانين التى سيجرى نشرها أو القوانين واللوائح الجارى العمل بموجبها متى كانت أحكامها غير مخالفة لنصوص القوانين المذكورة .

---

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ١٩٠ (٢) المرجع السابق — أمر ٩ نوفمبر سنة ١٨٨١ ص ٢١١ (٣) مجموعة الاوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ٢١٥

(٣) رتبت اللائحة أنواع المحاكم الجديدة ، فقضت بانشاء محكمة ابتدائية فى كل من مصر والاسكندرية وفى كل مديرية من الوجه البحرى والقبلى، وفى السودان وباقى ملحقات الحكومة المصرية ، وإنشاء محاكم جزئية فى دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية ، ومحكمتين استئنافيتين ، أحدهما بمصر ، والاخرى بأسيوط ، « أما فيما يختص باستئناف الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بالسودان وباقى ملحقات الحكومة المصرية فيتقرر فيما بعد بأمر الحضرة الخديوية » ، ومحكمة نقض وابرام بالقاهرة وكان اسمها فى اللائحة (محكمة التميز) ، وإنشاء النيابة العمومية .

(٤) ونصت اللائحة على عدم جواز عزل قضاة المحاكم ، انما للحكومة حق استبدال من ترى فيه عدم اللياقة والاستعداد منهم فى أثناء السنوات الثلاث الأولى من تاريخ تعيينه ، ونصت على عدم نقل القضاة من محكمة الى أخرى الا برضاهم وبمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية بناء على طلب وزير الحقانية وبعد أخذ رأى محكمة النقض والابرام .

(٥) تقررت فى اللائحة قواعد اختصاص هذه المحاكم على النظام الجارى العمل به اليوم .

ولا غرو فلائحة ترتيب المحاكم الحالية الصادرة فى ١٤ يونية سنة ١٨٨٣ مقتبسة من لائحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ ، ويرجع معظم الفضل فى وضع اللائحتين الى العلامة قدرى باشا وكان يتولى وزارة الحقانيـة فى وزارة شريف باشا ، وقد صدرت فى عهدها اللائحة الأولى وتهيأت الحكومة لانفاذها ، ولكن استقالة وزارة شريف باشا فى فبراير سنة ١٨٨٢ وتلاحق حوادث الثورة العرابية حالا دون افتتاح المحاكم الجديدة الى أن صدرت اللائحة الحالية فى ١٤ يونيه سـنة ١٨٨٣ على عهد وزارة شريف باشا الرابعة ، وكان العلامة قدرى باشا يتولى فيها وزارة المعارف . وقد خلت هذه اللائحة من كثير من مزايا لائحة ١٧ نوفمبر سـنة ١٨٨١ كالنص على عدم جواز عزل القضاة وعدم جواز نقلهم إلا بالضمانات المتقدم ذكرها وإنشاء محكمة للنقض والابرام ومحكمة استئناف ثانية بأسيوط وسريان النظام القضائى الجديد على السودان ،

والسبب فى كل ذلك يرجع إلى ان لائحة ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ صدرت فى عهد الاحتلال فلم تشمل كل القواعد التى تقررت فى اللائحة الأولى .

وقد دخلت لائحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ فى حيز التنفيذ عقب صدورها ، إذ صدرت الأوامر الخديوية بتعين اسماعيل يسرى باشا نائباً عمومياً لدى المحاكم الاهلية ، وتعيين كل من احمد أمين بك وميخائيل كحيل بك وحسين واصف بك وكلاء نيابة ، (١) وتعيين شفيق منصور بك نائباً للوكيل العمومى لدى المحاكم الاهلية (٢) .

الصحافة وقانون المطبوعات

اشتدت لهجة الصحف متأثرةً بانتصار الثورة وإجابة مطالب العرابيين وانبلاج نور الحرية ، فوجهت حملاتها إلى الأجانب والدول الأجنبية ، فأصدرت إدار المطبوعات إنذاراً رسمياً إلى الصحف كافتها فيه بأن تلزم حدود الاعتدال فى كتابتها استبقاء للعلائق الودية بين مصر والدول الأجنبية

الغاء جريدة (الحجاز)

أنشئت هذه الصحيفةسنة ١٨٨١ لصاحب امتيازها السيدابراهيم سراج المدني، وحملت على الدول الاوروبية فى مقالاتها ، واستمرت فى حملاتها رغم انذارها ، فأصدر مجلس الوزراء قراراً بالغائها (٣) وأصدرت وزارة الداخلية إلى محافظ العاصمة أمراً بانفاذ هذا القرار (٨ نوفمبر سنة ١٨٨١)

---

(١) ص ٢٤٠ و٢٤١ من مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ — (٢) الوقائع المصرية عدد ٢٥ يناير سنة ١٨٨٢ (٣) الوقائع المصرية عدد ٨ نوفمبر سنة ١٨٨١

الغاء جريدة (ليجبت) L'Egypte

ولم تقتصر لائحة المطبوعات القديمة على الصحف العربيـة ، بل شملت الصحف الاوروبية أيضاً ، فقد نشرت جريدة (ليجبت) فى عدد ٢ اكتوبر سـنة ١٨٨١ مقالا فيه تعريض بالنبى عليه الصلاة والسلام ، فلفتت جريدة (المفيد) الحكومة الى هـذا المقال ، فصدر القرار بتعطيلها والغائها ، وزعم صاحبها أن الحكومة لاتملك تطبيق لائحة المطبوعات القديمة على الصحف الاجنبية ، وهدد بتدخل قنصل فرنسا ، ولكن القنصل لم يتدخل ومر الحادث بسلام

صدور قانون المطبوعات

ان قانون المطبوعات الذى كان العمل جاريا به فى الجملة حتى ظهور قانون ١٨ يونيه سنة ١٩٣١ صدر على عهد وزارة شريف باشا فى ٢٦ نوفمبر سنـة ١٨٨١ (١) وهو ولا شك قانون مقيد لحرية الصحافة ، ولا ندرى ماذا كان الباعث على صدوره ، ومن الذى أوعز بوضعه ، وهل كانت الحكومة وقتئذ تخشى اطلاق الحرية للصحف فوضعت لها هذا القانون .

إن وزارة رياض باشا قد عطلت بعض الصحف قبل صدور هذا القانون لاشتدادها فى لهجة كتابتها ، وكانت تعتمد على « لائحة المطبوعات » القديمة التى كان العمل جاريا بها من قبل ، وكذلك فعلت وزارة شريف كما تقدم بيانه ، ولم تكن البلاد فى حاجة إلى صدور قانون جديد للمطبوعات يضاعف قيود الصحافة ، فصدوره يعد موضع نقد لوزارة شريف باشا ، ومن أهم ماوضعه من القيود فرض تأمين قدره مائة جنيه على الصحف التى تصدر أكثر من ثلاث مرات فى الاسبوع ، وخمسون جنيها على الصحف التى تصدر أقل من ذلك ، وعدم جواز انشاء مطبعة

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨١

الا برخصة من وزارة الداخلية بعد ايداع تأمين مقداره مائة جنيه ، وللحكومة فى كل حال نزع هذه الرخصة « عند الاقتضاء » ، وتخويل الحكومة حق انذار الصحف وتعطيلها « محافظة على النظام العمومى أو الدين أو الآداب » وذلك بقرار من وزير الداخلية ، وفى حالة التعطيل يصدر القرار بذلك بعد انذارين ، ويجوز تعطيل الجريدة بقرار من مجلس الوزراء دون سبق انذار .

وقررت الحكومة سريان هذا القانون على الصحف والمطابع الاجنبية ، (١) وأنذرت فعلا بموجبه مجلة المحاكم المختلطة (جازيت دى تريبينو) الانذار الاول فى ٨ يناير سنة ١٨٨٢ لخوضها فى المسائل السياسية ، دون أن يكون لها رخصة بذلك ولانها نشرت أفكارا مسيئة للبلاد « واستعملت التمويهات المنطوية على سوء القصد » وأنذرتها المرة الثانية فى ١١ يناير لعدم نشرها الانذار الاول واستمرار خوضها فى المسائل السياسية والادارية (٢)

وقد عين احمد بك رفعت ناظرا (مديرا عاما) لقلم المطبوعات ، والشيخ محمد عبده (الاستاذ الامام) رئيسا لقلم المطبوعات العربية والتركية ، والمسيو أرنست فوكلين رئيساً لقلم المطبوعات الافرنجية .

حفظ الآثار العربية

عنى شريف باشا باحياء الآثار العربية وحفظها وصيانتها وتجديدها ، فاستصدر مرسوماً فى ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١ بتأليف لجنة عهد اليها بهذه المهمة ، وأسند رآستها الى وزير الاوقاف وأعضاؤها هم : مصطفى فهمى باشا . محمود سامى باشا البارودى . محمود بك (باشا) الفلكى . اسماعيل بك (باشا) الفلكى . فرانس بك . روجرس بك . نجران بك (باشا) . عزت افندى . يعقوب افندى صبرى (بك) . المسيو

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨١
(٢) الوقائع عدد ١٤ يناير سنة ١٨٨٢

بودرى على افنـدى فهمى . (١) ثم حسين باشا فهمى والمسيو بورجوان (٢)

مدرسة الآثار القديمة

وأنشأت الوزارة مدرسة للآثار المصرية القديمة واللغة الهيروغليفية وافتتحت فى أول يناير سنة ١٨٨٢ ، وعُيِّن ناظراً لها العـالم الاثرى المشهور احمد بك كمال (باشا) (٣)

احصاء عدد السكان

واستصدر شريف باشا من الخديو أمراً عاليا باجراء التعداد العام لسكان القطر المصرى ، وحدد لهذا الاحصاء يوم ٣ مايو سنة ١٨٨٢ ، (٤) وأصـدر منشوراً بطريقة اجرائه ، وعهد إلى قلم الاحصاء بوزارة الداخلية جمع نتائج التعداد فى المدن والقرى ، ولهذه المناسبة أمر بتنمير البيوت عهيداً لاحصاء سكانها .

وكانت النتيجة التى ظهرت بعد ذلك عن هـذا الاحصاء أن سـكان القطر المصرى (عدا السودان) بلغوا يوم ٣ مايو سـنة ١٨٨٢ — ٦٫٨٠٦٫٣٨١ نسمة (٥) .

التعليم

ادخلت وزارة شريف باشا عناصر جديدة من كبـار الموظفين الوطنيين فى مجلس المعارف الأعلى ، فضمت الى اعضائه اسماعيل أيوب باشا ومحمد قدرى باشا (٦)

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨١
(٢) عدد ٢٥ يناير سنة ١٨٨٢
(٣) الوقائع المصرية عدد اول يناير و١٨ يناير سنة ١٨٨٢
(٤) أمر ٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ — مجموعة الاوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ٢٤٣ والمونيتور اجبسيان عدد ٥ يناير سنة ١٨٨٢
(٥) مجموعة الاوامر العالية سنة ١٨٨٦ ص ٣٤٢
(٦) مجموعة الاوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ١٨٨

وحسين فهمى باشا وكيل ديوان الاوقاف ، ومحمود بك (باشا) الفلكى ناظر الرصدخانة وقتئذ وعلى فهمى بك وكيل ديوان المكاتب الاهلية(١)

وعملت على تحسين حالة اساتذة المدارس ونظارها وزيادة رواتبهم اجابة لاقتراح مجلس المعارف الأعلى .

مشيخة الجامع الازهر

كان الشيخ محمد العباسى المهدى يتولى الافتاء ومشيخة الجامع الازهر حين قامت الثورة العرابية ، ولم يكن من أنصارها ولا من المحبذين لها أو الراجين فيها خيراً ، فوقعت النفرة بينه وبين عرابى ، فلما انتصرت الثورة وسقطت وزارة رياض باشا سعى عرابى وصحبه فى خلعه من المشيخة ، فأوعزوا إلى بعض الشيوخ أن يرفعوا لولاة الامور شكاياتهم من معاملته ، وقد نقموا منه انه وضع نظام الامتحان لاجازة العلماء بالتدريس ، وكانوا لا يريدون وضع أى نظام لتخريج العلماء ... ووقع الخلف بينه وبينهم أيضاً بشأن الجراية وتوزيعها .

فألفت الحكومة لجنة لتحقيق هذا الخلاف برآسة احمد رشيد باشا ، وعضوية كل من عبد الله فكرى باشا ، ومحمد حافظ باشا ، واحمد صادق باشا ، وأخذت تسمع شكاية الشيوخ ، فلم تر على شىء منها مسحة الجد والحق ، ولكن نظراً لما رؤى من اتساع نطاق الدسائس الموجهة ضد الشيخ العباسى ، ولما كان يبذله عرابى من المساعى للايقاع به ، رأت اللجنة حسم الخلاف بابقائه فى منصب الافتاء ، واسناد مشيخة الازهر إلى عالم آخر ، ومعنى ذلك عزله من المشيخة واستندت اللجنة الى ما ظهر لاعضائها من ضرورة إزالة الوحشة بين الشيخ والعلماء وحسم الخلاف بينهم سواء صحت الدعوى عليه أو لم تصح ، ورأت أيضاً أن مشيخة الازهر أسندت الى الشيخ العباسى زيادة على منصب الفتيا فى الحنفية ، وأن المشيخة كانت معهودة من

---

(١) مجموعة الاوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ١٩٢

قبل إلى علماء الشافعية ، فاستحسنت اسناد المشيخة إلى أحد علماء المذهب الشافعى ، وأخذت الحكومة برأى اللجنة ورغبت إلى علماء الازهر أن يختاروا لأنفسهم شيخا من الشافعية وأن يختاروا من أهل المذاهب الثلاثة الاخر (الحنفى والمالكى والحنبلى) ثلاثة من العلماء ليشاورهم شيخ الجامع فى شؤون الازهر ، وانحسم الخلاف على ذلك ، وصدر أمر الخديو فى ١٢ محرم سنة ١٢٩٩ (٥ ديسمبر سنة ١٨٨١) بانفصال الشيخ العباسى المهدى من مشيخة الازهر [١] ثم تعيين الشيخ محمد الانبابى من كبار علماء الشافعية شيخا للازهر فى ١١ ديسمبر سنة ١٨٨١ [٢]

واعتمدت الحكومة انتخاب الشيخ محمد عليش شيخاً للسادة المالكية والشيخ يوسف الحنبلى شيخاً للحنابلة والشيخ عبد الله الدرستاوى للحنفية ، على أن يشاورهم شيخ الجامع فى شؤون الازهر المهمة بحيث لا يبرم فيها أمرا حتى يستقر عليه رأيهم أو رأى غالبيتهم .

ميزانية سنة ١٨٨٣

طلبت وزارة الحربية فى شهر ديسمبر سنة ١٨٨١ زيادة ٢٥٠ الف جنيه على ميزانيتها لكى تزيد عدد الجيش الى ١٨٫٠٠٠ جندى ، وكذلك طلبت بعض الوزارات الأخرى زيادة المخصص لها ، ولما كان من اختصاص الرقابة الثنائية الاشراف على وضع الميزانية فقد طالت المفاوضة فى هذا الصدد بين الحكومة والرقيبين ، ثم استقر الاتفاق على زيادة ميزانية الحربية ١٥٤٩٦١ جنيه ، فقد كانت فى ميزانية سنة ١٨٨١ — ٣٦٨٫٠٠٠ جنيه فزادت إلى ٥٢٢٫٩٦١ جنيه بما فيها مائة الف من الاعتماد غير الاعتيادى ، ونوه الى هذه الزيادة معتمد فرنسا فى رسالته إلى المسيو جامبتا [٣]

وصدر الأمر العالى فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١ بتقرير ميزانية سنة ١٨٨٢ ،

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ (٢) عدد ١١ ديسمبر سنة ١٨٨١
(٣) رسالة سنفكس الى جامبتا فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨١ . الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ — ٨٢ وثيقة رقم ٨

وقدرت فيها الايرادات المخصصة للدين العمومى بمبلغ ٢٢٥ر٣٧٧ر٤ جنيه مصرى ، والمصروفات المخصصة له بمبلغ ١٠٠ر٠٩٧ر٤ جنيه ، والايرادات غير المخصصة للدين بمبلغ ٣٣١ر٣٦٩ر٤ جنيه والمصروفات غير المخصصة له بمبلغ ٨٦٨ر٣٦٦ر٤ (١)

وتقرر فتح اعتماد بمبلغ ٥٤٠٠٠٠ جنيه من الميزانية غير الاعتيادية لسنة ١٨٨٢ لصرفها فى مطالب الوزارات والمصالح ، فمنها ١٠٠ الف جنيه لوزارة الحربية و ١٧٠ الف جنيه لوزارة الاشغال و ٧٠ الف جنيه للسكك الحديدية و ١٠٠ ألف جنيه للسودان وهرر والبحر الاحمر ، و ١٠٠ الف جنيه احتياطى للمصروفات غير المنظوره .

موقف تركيا حيال مصر

لم يكن موقف تركيا حيال مصر موقفا سليما ولا نزيها ، بل كانت ترمى الى انتهاز الفرص لانتقاص مزايا الاستقلال الذى نالته مصر فى عهد محمد على ثم فى عهد اسماعيل ، واسترداد هذه المزايا والتدخل فى شؤون مصر الداخلية ، ومع أن تركيا كانت وقتئذ من الضعف والارتباك بحيث لا تستطيع أن تجعل مصر ولاية عثمانية خاضعة لحكمها ، فقد كانت السياسة التركية قائمة على الدس وقصر النظر ، فهى لم تدع وسيلة إلا انتهزتها لاحراج مركز مصر والوقيعة بها ، وقد تقدم الكلام عن محاولتها انتقاص حقوق مصر فى الفرمان الذى تلقاه الخديو توفيق ، وكان موقفها من يوم أن ظهرت الثورة العرابية إلى أن وقع الاحتلال موقفا مشئوما ، قوامه الختل وسوء النية والخداع ، فضلا عن الجهل وقصر النظر ، وكان ذلك من أكبر العوامل المساعدة على وقوع الاحتلال

حدثت واقعة عابدين يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ وانتهت بسلام ، وتألفت وزارة شريف باشا المرجوة من الامة ، وهدأت الاحوال وابتدأت الوزارة الجديدة تحقق برنامجها بين مظاهر الثقة والاطمئنان ، وبالرغم من ذلك فان الحكومة التركية رأت

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١

فى هذه الحادثة فرصة جديدة للتدخل فى شؤون مصر وانتحال حق الاشراف عليها ، فقررت ارسال لجنة الى مصر للنظر فى الحوادث الاخيرة ، وقد عرفت هذه اللجنة بالوفد العثمانى وهو مؤلف من على نظامى باشا سر ياور السلطان عبد الحميد ، وعلى بك فؤاد من أعضاء مجلس شورى الدولة ونجل عالى باشا الصدر الاعظم المشهور وفى معيتهما قدرى بك وصفر افندى وسيف الله افندى من ياوران السلطان

الوفد العثمانى الأول

برآسة على نظامى باشا — اكتوبر سنة ١٨٨١

تحرك هذا الوفد من الاستانة يوم ٢ اكتوبر سنة ١٨٨١ قاصدا إلى مصر ولم يسبق تأليفه مخابرة بين حكومة الاستانة والحكومة المصرية حتى يعرف مقصدها من ايفاده ، بل فوجئت البلاد بتلغراف من الاستانة ينبىء بقيام هذا الوفد ، فقوبل النبأ بالدهشة ، لأن حالة البلاد لم تكن تسيغ ايفاده فضلا عما يحدثه مجيئه من هياج الخواطر واثارة الهواجس فى وقت كانت البلاد محتاجة فيه إلى اقرار الطمأنينة فى النفوس، ولكن الحكومة العثمانية كانت فى الواقع تتعمد احداث حدث يثير الخواطر فى مصر ، فلعلها كانت تأمل أن تستفيد من الثورة ، أو لعلها نظرت بعين الاستياء الى قيام وزارة حرة تقيم النظام الدستورى فى مصر ، لأن مثل هذا النظام لم يكن لترضى عنه حكومة الاستانة التى جبلت على كراهية الحرية والدستور ، هذا إلى أن على رأسها وقتئذ السلطان عبد الحميد الذى بدأ عهده بتعطيل القانون الاساسى العثمانى ، والغاء مجلس المبعوثين (النواب) وتشتيت دعاة الحرية وأنصارها ، أضف إلى ذلك أن الخديو توفيق لم يكن منظوراً اليه فى الاستانة بعين الرضا والعطف ، لأن سلطان تركيا لم يكن ليغفر له اغفاله الذهاب الى عاصمة السلطنة ، حين ولايته الحكم ، ليقدم له فروض الولاء ، ومن هنا تدرك سببا من العوامل التى دعت الى تأخير ارسال الفرمان ، وما ادخلت الحكومة العثمانية فيه من القيود والتعديلات ، حقا ان توفيق باشا اعتذر من ذهابه الى الاستانة بارتباك أحوال مصر وضرورة

وجوده فى عاصمة ملكه ، ولكن هذا العذر لم يكن ليقبله حكام الاستانة ، إذ كان من أخص صفاتهم الغطرسة والكبرياء وسوء الظن والانتقام ، لذلك انتهزوا كل فرصة لاحراج مركز الخديو واثارة المشاكل والعقبات فى وجهه ، ففكرة ارسال وفد الى مصر فكرة قوامها الكيد وسوء القصد ، وقد استاء لها شريف باشا وأبدى مخاوفه منها (١)

جاء هذا الوفد الى الاسكندرية يوم الخميس ٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ ، ووصل أعضاؤه الى القاهرة فى مساء ذلك اليوم ونزلوا ضيوفا على الحكومة بقصر النزهة .

وفى صبيحة الجمعة ذهبوا إلى سراى الاسماعيلية لمقابلة الخديو ، فاستقبلهم بالترحاب ، وتبادل وإياهم عبارات التحية والود ، وأبلغوه تحيات السلطان وأعربوا له عن تمام رضاه وسروره لما يبذله فى تحسين أحوال البلاد ، وان الغرض من ارسال هذا الوفد هو اظهار الثقة بالخديو وتأييد نفوذه وتثبيت مركزه ، فرد عليهم بعبارات الشكر المألوفة ، ثم انصرفوا عائدين الى قصر النزهة ، وهناك رد لهم الخديو الزيارة .

زيارة على نظامى باشا لديوان الحربية

وذهب على نظامى باشا إلى قصر النيل حيث كان ديوان الحربية ومركز الألاى الثانى ، فاستقبله محمود سامى باشا البارودى وزير الحربية ، وهناك استدعى طلبه بك عصمت قائد الألاى ومعه الضباط من رتبة قائمقام وبكباشى ، والقى فيهم خطابا باللغة التركية عربه لهم البارودى حثهم فيه على طاعة الخديو وتنفيذ أوامره فاجابه طلبه بك عصمت بقوله : « ان العساكر المصرية جموعا وأفرادا على قدم الطاعة والانقياد لولى أمرنا الخديو المعظم ، يتلقون أوامره بالامتثال ، ويقفون عند

---

(١) رسالة المسيو برتلمى سان هيلير وزير خارجية فرنسا الى المسيو تيسو سفير فرنسا فى الاستانة — الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ رقم ٣٦

حد نواهيه ، فان كلاً منا يعلم أن أول واجب على الجند هو اطاعة ولى الأمر والاذعان لما يأمر به ، وما منا الاَّ محب للجناب الخديوى ميال بكليته الى الامتثال لاشارته (١) » .

ولما انتهى من كلامه وقف على نظامى باشا ، وصافح طلبه بك ومن معه من الضباط ، وأثنى عليهم الثناء الجميل ، ثم بقى مع محمود باشا سامى البارودى نحو نصف ساعة وانصرف .

زيارته للعلماء

وزار بعد ذلك شيخ الجامع الازهر ونقيب الاشراف والشيخ محمد عليش شيخ المالكية ، وكانوا فى احاديثهم معه يثنون على الجيش ويطرون أعماله ، ويذكرون فضله فيما نالته البلاد .

تأثير حضور الوفد من الوجهة الدولية

استاءت فرنسا وانجلترا من حضور الوفد العثمانى على غير اتفاق معهما ، وعدتاه تدخلا من تركيا فى شؤون مصر الداخلية ، وطلبتا من الحكومة العثمانية تقصير مدة اقامته (٢) وانتهزت انجلترا هذه الفرصة لتعلن نفوذها فى مصر حيال حضور الوفد ، فطلب السير ادوار مالت قنصل انجلترا العام من حكومته ارسال بارجة حربية الى مياه الاسكندرية (٣) ، فاجابت طلبه واتفقت مع الحكومة الفرنسية على أن ترسل كل منهما بارجة على ان تعود البارجتان من الاسكندرية حين مبارحة الوفد العثمانى أرض مصر ، وقد وصلت فعلا البارجة الفرنسية الما Alma الى مياه الاسكندرية ، ثم جاءتها البارجة الانجليزية انفنسبل Invincible ، وغادرتا الميناء يوم ٢٠ اكتوبر غداة

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٢ اكتوبر سنة ١٨٨١

(٢) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ وثائق رقم ٣٦ و ٣٧ و ٣٨

(٣) رسالة اللورد لاينس Lyons سفير انجلترا فى باريس الى وزير خارجية فرنسا — ١٨ اكتوبر سنة ١٨٨١ . الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ وثيقة ٤١

سفر الوفد العثمانى ، فكانت هذه المظاهرة البحرية أول مظاهرة من هذا النوع اثناء الثورة العرابية ، والمظاهرة الثانية وقعت فى شهر مايو سنة ١٨٨٢ كما سيجىء بيانه ، ويلاحظ ان البارجة انفنسبل هى احدى البوارج التى اشتركت فى ضرب الاسكندرية يوم ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ ، فحضور الوفد العثمانى كان باعثا على مجىء هذه البوارج فلا جرم كان حضوره ضارا بمصر من جميع النواحى .

عودة الوفد الى الاستانة

وظل رجال الوفد العثمانى فى مصر بضعة عشر يوما بين مقابلات وولائم ، وأجمعت كلمة من حادثوهم من ذوى المقامات على أن البلاد ليس فيما أى اضطراب ، وأكد لهم الخديو أن الجيش على طاعته ، وبذلك انتهت مهمتهم ، واتضح أن مجيئهم لم يكن له مسوغ ولا كانت له نتيجة ما ، وعادوا الى الاسكندرية يوم ١٨ اكتوبر سنة ١٨٨١ ، وفى صباح اليوم التالى اقلعوا راجعين الى الاستانة .

* * *

الى هنا انتهينا من بيان الاعمال التى قامت بها وزارة شريف ، وتطور الحوادث فى عهدها ، وقد بقى علينا أن نفصل القول فى أهم عمل تم على يدها وهو انشاء المجلس النيابى ، وهو ما سنوفى الكلام عنه فى الفصل الآتى

الفصل السادس

انشاء مجلس النواب

سبق القول بأنه على أثر تأليف وزارة شريف باشا ، قُدم اليه تقريران من أعيان البلاد ، أحدهما بمثابة ضمان منهم لتعهدات الضباط باحترام النظام ، والثانى خاص بطلب انشاء مجلس النواب ، وهذا ماسنفصله فيما يلى :

قُدم هذا التقرير موقعا من ١٦٠٠ من وجوه البلاد وأعيانها ، متضمنا المطالبة بتأليف مجلس النواب ، وقد ألمع التقرير الى المزايا التى تعود على البلاد من تأليفه ، وأشار الى مجلس شورى النواب الذى أنشىء فى عهد اسماعيل ، وطلب موقعوه أن يكون للمجلس الجديد من الحقوق والسلطة مثل ماللمجالس النيابية فى أوروبا ، وهذا التقرير يعد من الوثائق الهامة فى تاريخ مصر الدستورى ، وهو شبيه فى أهميته باللائحة الوطنية التى قُدمت للخديو اسماعيل من كبراء البلاد وأعيانها لتوسيع سلطة مجلس شورى النواب ، واليك نص التقرير .

« لما كان لا ينتظم نظام العالم ، ولا يقوم قوام الهيئة الاجتماعية الاّ بالعدل والحرية حتى يكون كل انسان آمنا على نفسه وماله، حرا فى أفكاره وأعماله ، مما فيه سعادته وحسن حاله، وهذا لا يتأتى الا بايجاد حكومة شورية عادلة لا تشوبها شوائب الاستبداد ، ولا تتطرق اليها طوارق الفساد ، اتخذت الممالك المتمدنة العادلة مجالس ملية من نبهاء أممها، ينوبون عنها فى حفظ حقوقها تجاه هيئة حكوماتها ، ويكونون الواسطة الحقيقية فى تنفيذ ماتصدره الحكومات من الأحكام العادلة ، وعلى هذه القواعد ولاجل هذه المقاصد كان قد اتخذ لحكومتنا مجلس نواب فى العهد السابق ، وبما أن مقاصد خديوينا المعظم جميعها خيرية ونياته سليمة فطلبا لحفظ بلادنا من بوائق الدهر تجاسرنا بعرض هذا راجين من المراحم الداورية صدور الامر الكريم بتشكيل مجلس نواب لأمتنا

المصرية يكون له ما لمجالس الامم الاوروبية المتمدنة من الحقوق الشرعية ازاء هيئة الحكومة ، وبذلك تكون الحضرة الفخيمة الخديوية قد خولتنا نعمة لا تعاد لها نعمة، وتصير حكومتها العادلة أنموذجا شريفا يبرهن على حسن نتائج العدل والحرية أمام العالم ، وانا على يقين من قبول التماسنا هذا وفقا لارادة ولى النعم أدام الله اجلاله » (١)

وقد حقق شريف باشا هذا المطلب ، اذ كان مقتنعا قبل قيام الثورة العرابية بضرورة انشاء مجلس نيابى كامل السلطة

ففى ٤ اكتوبر سنة ١٨٨١ (١١ ذى القعدة سنة ١٢٩٨) رفع الى الخديو تقريرا باجابة مطالب الأمة فى هذا الصدد ، ضمنه مزايا النظام الدستورى وضرورة اقراره فى مصر ، وطلب تمهيداً لتأليف المجلس النيابى الجديد اجراء انتخابات عامة طبقا للائحة مجلس شورى النواب القديم ، على أن تعرض الوزارة على المجلس المنتخب مشروع اللائحة الاساسية التى تكفل نهوضه الى مستوى المجالس النيابية الصحيحة (٢) أو بعبارة أخرى انه دعا الى انتخاب مجلس شورى النواب على أن يكون (جمعية تأسيسية) تضع الدستور الجديد .

خلاصة نظام مجلس شورى النواب القديم

دعا شريف باشا فى تقريره الى اجراء انتخابات طبقا لنظام مجلس شورى النواب القديم ، فاتماماً للبيان نذكر هنا أهم قواعد هذا النظام كما استخلصناها من لائحته الاساسية ولائحته الداخلية (النظامية) ليسهل على القارىء المقارنة بين قواعده وقواعد القانون الاساسى (الدستور) الذى عرضه شريف باشا وقرره مجلس النواب الجديد .

يتلخص نظام مجلس شورى النواب فى القواعد الآتية :

---

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ١٥١

(٢) الوقائع المصرية عدد ٥ اكتوبر سنة ١٨٨١

١ — ان هذا المجلس لم تكن له سلطة قطعية فى أى أمر من الامور ، وهو وان كان يصدر قرارات فيما يعرض عليه من الشؤون الا أن هذه القرارات لا تعدو أن تكون « رغبات » ترفع الى الخديو وله فيها القول الفصل

٢ — يتألف المجلس من عدد لا يزيد على ٧٥ عضوا ينتخبون لمدة ثلاث سنوات ، ويتولى انتخابهم عمد البلاد ومشايخها فى المديريات ، وجماعة الاعيان فى القاهرة والاسكندرية ودمياط ، وكان عدد نواب كل مديرية على حسب التعداد ، فينتخب واحد أو اثنان عن كل قسم من أقسام المديرية بحسب كبر القسم وصغره ، وينتخب ثلاثة نواب عن القاهرة ، واثنان عن الاسكندرية ، وواحد عن دمياط .

٣ — يشترط فيمن ينتخب عضوا أن يكون مصريا ، ومن المتصفين « بالرشد والكمال » ، ولا تقل سنه عن خمس وعشرين سنه ، وأن لا يكون ممن صدرت ضدهم أحكام جنائية بالليمان أو من المحكوم عليهم بالافلاس أو الطرد من وظائف الحكومة بحكم ، واشترط فى العضو العلم بالقراءة والكتابة فى الانتخاب السابع ، أى بعد مضى ثمانى عشرة سنة على تأسيس هذا النظام ، لأن مدة كل مجلس ثلاث سنوات ، ومعنى ذلك أن النواب كانوا يعفون من هذا الشرط فى الانتخابات الستة الاولى ، ولوحظ فى هذا التميز أن هذه المدة كانت تكفى لانتشار التعليم فى البلاد ، بحيث يشترط فى الاعضاء بعد انقضائها أن تكون لهم دراية بالقراءة والكتابة ، واشترط فى الناخبين أن يكون لهم المام بالقراءة والكتابة فى الانتخاب الحادى عشر ، أى بعد انقضاء ثلاثين سنة على الانتخاب الأول .

٤ — يجتمع المجلس شهرين فى كل سنة ، من ١٥ كيهك الى ١٥ أمشير (من منتصف ديسمبر الى منتصف فبراير) ، ويكون اجتماعه فى القاهرة ، وجلساته سرية ، وللخديو جمع المجلس أو تأخيره أو اطالة مدة اجتماعه أو تبديل أعضائه (حلّه) وأجراء انتخابات جديدة (مادة ١٦ و ١٧ من اللائحة الاساسية) .

٥ — تعيين رئيس المجلس ووكيله منوط بالخديو دون أن يكون للمجلس راى أو ترشيح فى هذا التعيين

٦ — ينتخب المجلس من بين أعضائه لجانا تسمى (أقلاما) ، ومن أعمالها الفحص عن صحة نيابة الاعضاء ، وتعرض قراراتها على هيئة المجلس ، ومن يقرر المجلس صحة انتخابهم تعرض أسماؤهم على الخديو ليعطى كل واحد منهم « البيرولدى » أى الأمر باعتماد عضويته .

هذه هى أهم القواعد الجوهرية لمجلس شورى النواب القديم ، وخلاصتها أنه مجلس استشارى ينتخب أعضاؤه بواسطة عمد البلاد ومشايخها لمدة ثلاث سنوات ، ويجتمع شهرين فى كل سنة ، وجلساته سرية ، وليس له رأى نافذ فيما يعرض عليه من الشؤون (١)

الانتخابات

وفى نفس اليوم الذى رفع فيه شريف باشا تقريره الى الخديو صدر الأمر العالى باجراء الانتخابات العامة وتحديد يوم غرة صفر سنة ١٢٩٩ (٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١) لافتتاح مجلس النواب (٢) .

ولاشك فى أن جعل انتخاب النواب موكولا الى عمد البلاد ومشايخها يسهل على الحكومة السيطرة على الانتخابات واملاء ارادتها فيمن يختارهم العمد والمشايخ ، ولكن شريف باشا حرص حرصا شديدا على أن تجرى الانتخابات حرة بعيدة عن تدخل الحكومة ، وأصدر منشورا بذلك الى جميع المديريات والمحافظات نبه فيه المديرين والمحافظين على ترك الانتخابات حرة (٣) وهو أول منشور انتخابى فى تاريخ مصر الحديث يقضى باحترام حرية الانتخابات العامة

(١) مقتبس من كتابنا « عصر اسماعيل » ج ٢ ص ٩٣
(٢) مجموعة الاوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ١٨٧
(٣) الوقائع المصرية عدد ١٣٠ اكتوبر سنة ١٨٨١

وفى الحق أن الحكومة لم تتدخل فى هذه الانتخابات ولم تتعرض لحرية الناخبين فى انتخاب من يريدون ، فكان الانتخاب حرا بكل معانى الحرية ، وكذلك كان حرا من تدخل العرابيين واملاء ارادتهم على الناخبين وترشيح أشياعهم واتباعهم ، وقد كان فى استطاعة حزبهم باعتباره صاحب الفضل فى انشاء مجلس النواب ان يتدخل فى الانتخابات ، ويملى ارادته على الناخبين لكى يضمن تأليف غالبية النواب من اتباعه ومرشحيه ، ولو فعل ذلك لقضى على حرية الانتخاب قضاء مبرما ، ولكن حسنا فعل اذ ترك الناخبين احرارا فى انتخاب من يأنسون فيهم الاستقامة والاخلاص والكفاية ، ولم يسلبهم حرية الاختيار التى هى قوام الحياة الدستورية الصحيحة ، فجاءت الانتخابات صورة صادقة لارادة الناخبين وضرب العرابيون بذلك مثلا فى احترام حرية الانتخاب .

أعضاء مجلس النواب سنة ١٨٨١

وقد أسفرت الانتخابات عن تأليف مجلس النواب من الاعضاء الآتية أسماؤهم (١) :

نواب القاهرة

محمود بك العطار . عبد السلام بك المويلحى (باشا) احمد افندى السيوفى (باشا)

نواب الاسكندرية

السيد سعيد الغريانى . عبد المجيد افندى البيطاش

نائب دمياط

عبد السلام أفندى خفاجى (بك)

---

(١) عن جريدة المحروسة عدد ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨١

نواب القليوبية

محمد بك الشواربي (باشا) . الشيخ سليمان منصور . مصطفى افندى علام . ابراهيم اغا أبو حشيش .

نواب الدقهلية

هلال بك منير . يوسف افندى صالح . على بك القريعى . الشيخ احمد على سعده . الشيخ حسنين سويلم . الشيخ العدل أحمد . الشيخ جاد مصطفى .

نواب البحيرة

محمد بك الصيرفى . الشيخ احمد الصوفانى ، الشيخ احمد على محمود . ابراهيم افندى الوكيل . بسيونى افندى ابو الفضل . محمد افندى عوض . محمد افندى دبوس . الشيخ احمد الحناوى

نواب المنوفية

محمد افندى الجندى . احمد بك مصطفى . على بك شعير . السيد افندى الفقى . احمد أفندى عبد الغفار . حسين افندى أبو حسين

نواب الغربية

محمد بك المنشاوى . أحمد بك الشريف . مصطفى افندى أبو العز (باشا) . السيد محمد أبو النظر شتا . الشيخ أحمد الصباحى . الشيخ رزق نوير . الشيخ ابراهيم سعيد (باشا) ، محمد افندى الشاذلى . الشيخ ابراهيم يونس

نواب الشرقية

سليمان باشا اباظه . الشيخ عبد الوهاب العفيفى . احمد بك أباظه . محمد افندى عبدالله . امين بك الشمسى (باشا) ، احمد افندى نصير . الشيخ زيد جمعه . على افندى مكاوى

نواب الجيزة

عباس افندى الزمر . السيد احمد عفيفى . مراد افندى السعودى. خليل افندى ابو زيد

نواب الفيوم

السيد طلبه حزين . السيد معتوق . خليفة الهوارى

نواب بنى سويف

احمد افندى سالم الريدى ، اسماعيل افندى سليمان . على افندى كساب . السيد محمد أبو المكارم .

نواب المنيا

محمد سلطان باشا . على افندى شعراوى (باشا) . حسن باشا الشريعى . يوسف افندى عبد الشهيد (بك) . محمد افندى جلال (بك) . محمد افندى مصطفى عميره

نواب أسيوط

محمود بك سليمان (باشا) . السيد عبد الحق عبد الله . عثمان افندى غزالى . محفوظ افندى رشوان . الحاج جبر افندى محمد . حسين افندى جمعة . مهنى افندى يوسف عمر

نواب جرجا

احمد اغا الدقيشى . السيد رضوان عطية . السيد رشوان حمادى . السيد سرور شهاب الدين . عبد الشهيد افندى بطرس

نواب اسنا

احمد بك على العديسى . عبد الرحيم افندى محمد سليمان

نواب قنا

محمد افندى ابو سحلى . على افندى ابراهيم . السيد احمد محمد . السيد طايع سلامه .

هؤلاء هم نواب الأمة سنة ١٨٨٢ (١) ، ويلاحظ أن عددهم يزيد على ٧٥ وهو العدد الذى تنص عليه اللائحة الاساسية لمجلس شورى النواب ، وقد نشأ هذا الفرق عن زيادة عدد المراكز والاقسام فى المديريات

رئيس المجلس ، ومكتب المجلس

ولما كانت المادة الثالثة من اللائحة النظامية لمجلس شورى النواب تجعل تعيين رئيس المجلس ووكيله منوطا بالخديو فقد أصدر توفيق باشا أمرا بتعيين محمد سلطان باشا رئيساً للمجلس (٢)

وعين عبد الله باشا فكرى كبيراً لكتاب المجلس (سكرتيرا عاما) مع بقائه وكيلا لوزارة المعارف العمومية (٣) وأديب اسحق كاتباً ثانياً « سكرتيراً » مع بقائه ناظراً لقلم الانشاء والترجمة بوزارة المعارف (٤)

---

(١) راجع اسماء اعضاء مجلس شورى النواب فى عهد اسماعيل فى كتابنا (عصر اسماعيل) ج ٢ ص ٩٧ و١٣٠ و١٧٧ . واعضاء (مجلس المشورة) فى عهد محمد على بالجزء الثالث من « تاريخ الحركة القومية » ص ٥٧٣ . واعضاء الهيئات التمثيلية التى تألفت على التعاقب فى عهد الحملة الفرنسية بالجزء الأول ص ٩٦ والجزء الثانى ص ١٦ و١٨ و٢٢٠ من « تاريخ الحركة القومية »

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١

(٣) وفى عهد وزارة البارودى خلا مركز كبير كتاب المجلس (سكرتير عام) بدخول عبد الله باشا فكرى فى الوزارة فعين على بك فهمى رفاعة بدله كبيراً لكتاب المجلس مع تعيينه وكيلا لوزارة المعارف (الوطن عدد ١٨ فبراير سنة ١٨٨٢)

(٤) هو قلم انشىء فى ١ كتوبر سنة ١٨٨١ للترجمة والتدريب على فنون الكتابة والانشاء وأسندت رآسته الى اديب اسحق — الوقائع المصرية عدد ١٣ اكتوبر سنة ١٨٨١

وكان هذا التعين مطابقاً لرغبات العرابيين والرأى العام ، فان سلطان باشا كان الى ذلك الحين من خاصة أنصار الحركة وأكبر مؤيدى عرابى ، وفى داره كانت تعقد الاجتماعات الوطنية ، وعبد الله باشا فكرى كان من معاضدى الحركة ومؤيديها ، وقد اختاره البارودى بعد ذلك وزيراً للمعارف فى الوزارة التى ألفها ، وأديب اسحق كان فى عهد وزارة رياض باشا السابقة من أشد المعارضين لها كما تقدم بيانه (ص٦٨)

افتتاح مجلس النواب

٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١

كان افتتاح مجلس النواب يوماً مشهوداً من أيام مصر التاريخية ، استقبلته الأمة مغتبطة مبتهجة بما نالته من تقرير حريتها السياسية بانشاء مجلس يمثلها ويشرف على شؤونها وأقدارها ، وقد كان هذا المجلس حقا رمزا لهذه الحرية ، ولولا دسائس الانجليز ومكايدهم لكان فاتحة عصر جديد لنهضة مصر وتقدمها .

أعدت قاعة اجتماع المجلس بديوان وزارة الاشغال ، (قاعة اجتماع مجلس الشيوخ الآن) وحدد يوم الاثنين ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ (٥ صفر سنة ١٢٩٩) لافتتاحه ، (١) فلم تكد تشرق شمس ذلك اليوم حتى ازدحم الديوان والشوارع المفضية اليه بالجماهير ، واصطفت أورطة من الألاى الاول المشاة (آلاى الحرس) على جانبى الطريق من باب الديوان إلى سلم القاعة بقيادة البكباشى محمد عبيد (الذى تقدم الكلام عن الدور الذى قام به فى واقعة قصر النيل) ومعها موسيقاها العسكرية تصدح بألحان الفرح والسرور والابتهاج ، وحضر النواب وأخذوا مجالسهم ووجوههم

---

(١) كان محددا لافتتاحه يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ كما تقدم بيانه فى الامر العالى لاجراء الانتخابات ، ولعدم اكمال معدات الاجتماع فى المكان الذى خصص بوزارة الاشغال أرجئ الى يوم ٢٦ ديسمبر

تهلهل غبطة وسروراً ، وفى نحو الساعة العاشرة صباحا تحرك الركب الخديوى من سراى الاسماعيلية ، فاطلقت المدافع من القلعة ايذانا بتحرك الموكب وكان فى صحبة الخديو فى عربته شريف باشا رئيس مجلس الوزراء ، واحمد خيرى باشا المهردار (حامل الختم) ورئيس الديوان الخديوى ، وطلعت باشا كاتب الديوان الخديوى

فلما أقبل الركب صدحت الموسيقى بالسلام ، وهتف الجنود بحياة الخديو منادين النداء المعتاد « افندمز جوق ياشا » (يعيش أفندينا) وكان فى انتظاره على سلم المجلس جميع الوزراء ورئيس مجلس النواب وبعض أعضائه فتلقوه بالاجلال ، وقصد إلى الغرفة المعدة لاستراحته ، فلبث بها هنيهة قصيرة ، ثم أنهى اليه سلطان باشا أن المجلس قد استعد وكمل اجتماع الاعضاء ، فسار الخديو ودخل قاعة الاجتماع فى نحو الساعة الحادية عشرة ، وحيا الأعضاء ، فتلقوه بجميل الاعزاز والاجلال

خطبة العرش

وأخذ مجلسه يحف به كبار رجال الدولة ، وافتتح المجلس بتلاوة خطبة العرش وقد تلاها بنفسه ، وهذا نصها :

« أبدى لحضرات النواب مسروريتى من اجتماعهم لأجل أن ينوبوا عن الاهالى فى الامور العائدة عليهم بالنفع ، وفى علم الجميع أني من وقت ما استلمت زمام الحكومة عزمت بنية خالصة على فتح مجلس النواب ، ولكن تأخر افتتاحه للآن بسبب المشكلات التى كانت محيطة بالحكومة ، فأما الآن فنحمد الله تعالى على ما تيسر لنا من دفع المشكلات المالية بمساعدة الدول المتحابة ، ومن تخفيف أحمال الاهالى على قدر الامكان ، فلم يبق مانع من المبادرة إلى ما أنا متشوق لحصوله وهو مجلس النواب الذى أنا فاتحه فى هذا اليوم باجتماعكم ، وأنتم تحيطون علما أن جل مقاصدى ومساعى حكومتى هو راحة الأهالى ورفاهيتهم وانتظام أمورهم بتعميم العدالة بينهم ، وتأمين سكان القطر على اختلاف أجناسهم ، وهذا منهجى واضحا مستقيما ، وعليه سيرى منذ توليت أمركم ، محبا للتربية ونشر العلوم

والمعارف ، فعلى المجلس أن يكون مساعداً للحكومة فى هذه الامور كلها، خالصاً مخلصاً فى خدمة الوطن منحصرة أفكاره ومذاكراته فى المنافع العمومية ، مع مراعاة قرار لجنة التصفية وسائر تعهدات الحكومة مع الدول ، سالكا المسلك المعتدل والمنهج القويم الذى هو أهم شىء فى هذا الوقت الذى هو عصر الترقى والتمدن ، فالواجب علينا الاعتدال والتأنى وحسن التبصر ، وأن نكون يداً واحدة فى اتمام الاعمال النافعة ، متوسلين بعناية الله تعالى وامداد رسوله الكريم ، ومتمسكين بقوة ارتباطنا بالحضرة الشاهانية والدولة العلية أدامها الله ، نسأل الله حسن النجاح انه ولى التوفيق » . (١)

ولما انتهى الخديو من تلاوة خطبة العرش هتف الجميع له وأطلقت المدافع من القلعة مؤذنة بانتهاء الخطاب مبشرة باجتماع مجلس النواب ، ثم برح الخديو مكان الاجتماع وصدحت الموسيقى بنغمات التحية له ، وعاد إلى سرايه فى موكب حافل

وتعد خطبة الخديو توفيق من الوثائق الهامة فى تاريخ مصر الدستورى ، لأنها أول خطبة لولى الامر فى افتتاح أول مجلس نيابى كامل السلطة فى تاريخ مصر الحديث ، وهى فى مجموعها سديدة المعانى واضحة الاسلوب ، متضمنة اعلان الخديو انضمامه إلى الامة فى اقرار النظام الدستورى ، وقد القاها بنفسه دون أن يستنيب عنه رئيس مجلس الوزراء كما هو العرف البرلمانى، فكان فى القائه اياها تثبيتا وتوكيدا لما احتوت عليه من الآراء والمعانى

لم تكن جلسة الافتتاح علنية ، وذلك طبقا للائحة مجلس شورى النواب القديمة، ولكن الحكومة تجاوزت عن تطبيق هذا النص ، فدخل كثير من النظارة مكان الاجتماع ، ووقفوا حول مجلس الاعضاء حتى انتهت حفلة الافتتاح ، ولم يدع أحد من قناصل الدول الى حضور الحفلة باعتبارها حفلة سرية طبقا للائحة القديمة ، ولأن هذا الاجتماع من شؤون البلاد الداخلية ، وقد أعد فى القاعة ١٢٠ كرسيا لجلوس

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١

النواب ، وكانوا فى الواقع أقل من ذلك ، ولكن الحكومة كانت معتزمة تعديل اللائحة الاساسية القديمة بزيادة عدد النواب عن بعض المديريات ، وانتخاب نواب عن السودان ، فأعدت منذ افتتاح المجلس المقاعد الكافية لهذا العدد ، وأعدت كذلك نحو ٤٠٠ كرسى للنظارة ، لاعتزامها جعل جلسات المجلس علنية فى اللائحة الجديدة .

خطبة رئيس مجلس النواب

وبعد انصراف الخديو دخل النواب مكان الاقلام (اللجان) وظلوا مستريحين ساعة من الزمن ، ثم عادوا إلى قاعة المجلس ، واستأنفوا اجتماعهم ، فالقى فيهم محمد سلطان باشا الخطبة الآتية :

« أيها السادة النواب

« نحمد الله الذى جعل أمرنا شورى ، ونصلى ونسلم على نبيه المأمور بالشورى والآمر بها ، وبعد فقد سمعتم ماتضمنته المقالة الخديوية الكريمة من حسن القصد وسمو الارادة ، فما زادكم الا يقيناً بما عهدتم بالجناب المعظم من صفاء النية وكرم العنصر وسلامة الطوية والارتياح الى المصلحة الوطنية ، وقد اجتمعتم فى هذا المقام الرفيع بعناية الجناب العالى ورجال حكومته السنية للنظر فى أمور أوطانكم وأنتم خلاصة وجهاء القطر وبضعة أعيانه ونبهائه ، فواجباتكم من هذا القبيل تقضى عليكم بالحكمة والاعتدال والثبات ، ولا أزيدكم علما أن الوطن العزيز محتاج الى الاصلاح والتنظيم قابل للتقدم والعمران جامع لاسباب المنافع الكلية ، فما عليكم الا السعى والاجتهاد لنوال المراد ، ولكنكم لا تجهلون أن علينا حقوقا واجبة الحفظ ، وذمما لازمة الرعاية ، وأنا قد أمرنا شرعاً بحفظ العهود ورعى الذمم ، فمن تلك العهود شدة الارتباط وصلة التابعية للدولة العلية التى هى مركزقوتنا ومرجع سطوتنا ، وقد عرفنا منها العناية وعرفت منا الاخلاص ، فلابد من ثباتنا على هذه الحال بالنظر اليها ، ولا شك أن تقدمنا واستقامة أمورنا وتأييد أمر الشورى فينا يسر هذه الدولة العلية لما ينشأ لنا عنه من القوة التى تكون جزءا

من قوتها الكلية ، ومن الذمم والمواثيق علاقتنا المالية والتجارية مع الدول العظمى ، فهذه الذمم واجبة الرعاية لما يترتب على حفظها من استحكام صلات المودة بيننا وبين هاتيك الدول التي ينبغي لنا الاعتقاد برغبتها فى انتظام أمورنا وميلها الى كل ما يعود علينا بالنفع كما صرح بذلك عظماء رجالها على منابر المجالس النيابية وفى المنشورات الرسمية ، فاذا حفظنا تلك العهود ورعينا هذه الذمم وعرفنا حقوق الوطن علينا ولم نذهل عن شيء من الواجبات لزمنا الاخذ باسباب الحكمة والثبات للنظر فيما يجلب لنا النفع ويدرأ عنا الضرر ويثبت للناس جدارتنا بما وصلنا اليه ويحقق بنا ظن أبناء الوطن الذين جعلونا موضع ثقتهم واعتمادهم .

فوجهوا اخواني هممتكم فى السعي بالحكمة والاعتدال والتبصر والثبات ، فمن جد وجد ، ومن سار على الدرب وصل » .(١)

خطبة سليمان باشا أباظه

ثم القى سليمان باشا اباظه نائب الشرقية الخطبة الآتية :

« سعادة الرئيس

« الحمد لله على سوابغ آلائه ونوابغ نعمائه ، وبعد فقد ابان سعادة رئيس مجلسنا الهمام ما تضمنته المقالة الخديوية الكريمة من حسن القصد وصفاء النية والميل إلى المصلحة الوطنية ، وأوضح بعد ذلك حق الوطن علينا وواجباتنا بالنظر الى العهود الواجبة الحفظ والذمم اللازمة الرعاية ، وهذا موقف الشكر له والثناء عليه ، أقوم فيه أصيلا عن نفسي ونائبا عن سائر اخواني النواب ، فياسعادة الرئيس الهمام ، لقد علمت وأنت أولنا أن ليس منا من قبل النيابة على علم بعظم واجباتنا الوطنية والسياسية الا وفى عزمه أداء حق الوطن وحفظ العهود المرعية وخدمة الأمة بما يجلب لها النفع ويدرأ عنها الضر ، وياإخواني لقد علمتم أن الانظار محدقة الينا والافكار محومة علينا ، وأن الوطن العزيز محتاج الى الاصلاح كما قال سعادة الرئيس ، فلندخل الاصلاح

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨١

من بابه ، ونأخذ فيه بأسبابه ، لا ننظر الا الى المصلحة العمومية ،ولا نهتم الا بالمنفعة الوطنية ، وقد حصل لنا اليقين بأن يد الجناب الخديوى المعظم منبسطة لمساعدتنا ، وعناية رجال حكومته متوجهة الى تأييد مجلسنا ، وان الأمة تتوقع منا الاجتهاد فى سبيل الحكمة والسداد ، فما أجدرنا بتحقيق الآمال ، وما أحقنا بالسعى فيما يصلح به الحال ويحسن المآل ، وقد آن الشروع فى العمل ، فلنقبل عليه بنفوس راضية ، وقلوب صافية ، وأفكار متوجهة الى حقوق الوطن ، ونيات معقودة على اداء الواجبات ، والله ولى توفيقنا عليه توكلنا وإليه ننيب » (١) .

وبقى المجلس بعد ذلك مجتمعا ، وأخذ ينظر فى نظامه الداخلى ،وقد كان افتتاح المجلس بمثابة عيدقومى عام ، تجلت فيه مظاهر الابتهاج والغبطة والسرور العظيم ، فوفد على العاصمة فى ذلك اليوم كثير من الزائرين من مختلف المديريات لمشاهدة حفلة الافتتاح ، واقيمت الولائم والحفلات فى القاهرة والاسكندرية ابتهاجا بافتتاح المجلس الجديد ، واشترك فيها كثير من النواب والاعيان والموظفين وطبقات الشعب كافة ، وعبرت الصحف اصدق تعبير عن شعور الرأى العام نحو هذا الحادث الهام فى حياة مصر القومية

الجواب على خطبة العرش

اجتمع المجلس يوم افتتاحه وانتخب من بين أعضائه لجنة عهد اليها تحضير الجواب على خطاب العرش وتقديمه الى الخديو ، وهذه اللجنة مؤلفة من عشرة أعضاء من النواب البارزين وهم :

احمد بك الشريف . عبد السلام بك المويلحى . محمد بك الشواربى . أمين بك الشمسى . هلال بك منير . محمود بك سليمان . احمد بك على . مراد افندى السعودى اسماعيل افندى سليمان . على بك شعير .

وقد أعدت اللجنة الجواب وأقره المجلس ، وفى يوم الخميس ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨١ (٨ صفر سنة ١٢٩٩) ذهب سلطان باشا رئيس المجلس ومعه عبد الله باشا

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨١

فكرى كبير الكتاب وأعضاء اللجنة العشرة الى سراى الاسماعيلية بملابسهم الرسمية لتقديم جواب المجلس على خطاب العرش ، فقابلهم الخديو بحضور الوزراء ، وتلا محمود بك سليمان الجواب ، وهذا نصه :

« بعد حمد الله تعالى على توفيقه وارشاده ، والصلاة والتسليم على من اصطفى من عباده ، نقوم لدى هذه السدة الخديوية الكريمة نحن معاشر نواب الأمة المصرية مقام النيابة عن جميعها فى تقديم واجب الشكر لهذا الجناب الخديوى الفخيم على انعطاف عواطفه نحو مجلس الشورى النيابية الذى افتتحه بنطقه الشريف اظهاراً لمقصده الجليل من حيز القول الى عالم الفعل واجابة لرغبة الامة ، ونظراً للمصلحة العامة ، بعد أن زالت العوائق دونه وامتنعت الموانع بيننا وبينه بجلائل هممه الخديوية التى ذللت لها صعاب المسائل ، وخضعت دونها رقاب المشاكل ، حتى صفا الوقت واطمأنت الحال ، ودنا المنى وانقادت الآمال ، ولقد شنف اسماعنا وأنعش أرواحنا ذلك النطق الكريم ، وملك أفئدتنا وملأها سرورا وطربا بما تضمن من الافصاح عما عرفناه لولى النعمة ، والفناه من نزاهة النية ونبالة القصد ، حتى لقد نطقت السرائر بما بدا على قسمات الوجوه من سمات السرور ، فلم تدع للألسنة من حاجة للتعبير عن فرط محبة عظيمة من أمة كريمة لمولى متفضل عليها متحبب اليها محب لحريتها مشغوف بخيرها ومنفعتها .

« فلم يبق الا أن نبذل غاية مافى السعة ونأتى على قاصية الاستطاعة فى نفع هذه الامة التى ندبتنا للنظر فى منفعتها واستنابتنا عن أنفسها لرؤية مصالحها ، سالكين فى ذلك من مسالك الحزم والتبصر وحسن النظر ما يحسن بعناية الله مغبته ، ويحمد بيمن توفيقه عاقبته ، ويعضد مقاصد حكومتنا السنية المتجهة للسداد والرشاد وسلامة البلاد والعباد ، ويؤيد ما لنا من روابط التبعية للذات السنية السلطانية والدولة العلية العثمانية التى منحتنا عواطفها الكريمة من الامتيازات المرعية ما جلت به النعمة وعظمت المنة ، ويؤكد علائقنا الودادية مع الدول الاجنبية المحبة لمنفعتنا وفائدة بلادنا مبتهلين إلى الله جل ثناؤه وتقدست آلاؤه فى ان يحرس لنا هذا الجناب الخديو

الفخيم ويديم لاوطاننا به النفع العميم ، أدام الله توفيقنا على أحسن ما يرام وبلغ به الوطن العزيز غاية المرام (١) »

وتعد خطبة رئيس مجلس النواب يوم افتتاح المجلس وتعقيب سليمان باشا اباظه عليها وجواب المجلس على خطبة العرش من الوثائق الهامة فى تاريخ المجلس ، وهى صور ناطقة تمثل لنا جانبا من الحياة السياسية والآداب البرلمانية فى ذلك العصر ولغة هذه الوثائق ومعانيها حسنة — فى مجموعها — وتدل على سهولة ايلاف نواب سنة ١٨٨١ للأساليب البرلمانية الحديثة

لجان المجلس

انتخب المجلس فى يوم الافتتاح لجانا (أقلاما) على نظام اللائحة القديمة ، فأسفرت النتيجة عن انتخاب اللجان الآتية .

(لجنة المدن) . برآسة عبد السلام بك المويلحى . (لجنة الشرقية) . برآسة أمين بك الشمسى . (لجنة الغربية) . برآسة محمد بك المنشاوى . (لجنة الاقاليم الوسطى) برآسة اسماعيل افندى سليمان . (لجنة قبلى) برآسة محمود بك سليمان (٢)

تحقيق صحة نيابة الاعضاء

اجتمع المجلس يوم ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨١ (٨ صفر سنة ١٢٩٩) برآسة سلطان باشا وحضور ٧٣ عضوا وتليت عليهم القرارات الصادرة من اللجان عن تحقيق صحة نيابة الاعضاء ، فتبين أن نواب البحيرة يزيدون عن المقرر لها ثلاثة ، لأن عدد نوابها خمسة وقد انتخب عنها ثمانية ، فاستعفى أحدهم الشيخ احمد الحناوى ، وتبين أن الاصوات التى نالها الشيخ احمد الصوفانى أقل من أصوات محمد بك الصيرفى ، وكذلك محمد افندى عوض ، فقرر المجلس صرف النظر عن الشيخ احمد الحناوى

---

(١) و (٢) الوقائع المصرية عدد ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨١ .

والشيخ احمد الصوفانى ومحمد افندى عوض ، والاكتفاء بالخمسة الباقين من نواب البحيرة مع التصديق على انتخاب باقى النواب (١)

اللجنة الدستورية

وتناقش الاعضاء بهذه الجلسة فى هل يسير المجلس على أحكام اللائحة الاساسية القديمة التى انتخب على أساسها ، أو ينتظر وضع اللائحة الجديدة (الدستور) ، فتقرر أن يسير المجلس على أحكام اللائحة القديمة الى أن تقرر اللائحة الجديدة ، وانتخب المجلس لجنة للنظر فى اللائحة الجديدة التى اعتزمت الوزارة وضعها وتقديمها للمجلس لاعتمادها ، فكان تأليف اللجنة قبل أن يحال الى المجلس مشروع اللائحة بمثابة استعجال لوضعه ، وقد تألفت اللجنة كما يلى :

عبد السلام بك المويلحى ، عبد المجيد افندى البيطاش ، الشيخ احمد محمود ، احمد بك على ، محمود بك سليمان ، أمين بك الشمسى ، عبد الشهيد افندى بطرس ، احمد افندى عبد الغفار ، الشيخ ابراهيم سعيد ، محمد المنشاوى بك ، حسن باشا الشريعى ، اسماعيل افندى سليمان ، مراد افندى السعودى ، احمد بك أباظه ، على بك القريعى ، واستقر رأى المجلس على اسناد رآسة هذه اللجنة الى حسن باشا الشريعى (٢)

وقد سميت هذه اللجنة (لجنة اللائحة) . وسنجرى على تسميتها فى سياق الكلام (اللجنة الدستورية) طبقا للمصطلحات البرلمانية

اللائحة الاساسية الجديدة (الدستور)

اشتغلت وزارة شريف بوضع الدستور ، وكان يسمى فى اصطلاح ذلك العصر (اللائحة الاساسية) أو (القانون الاساسى) وقد وضع على أحدث المبادىء العصرية

«١» الوقائع المصرية عدد أول يناير و ١٠ يناير سنة ١٨٨٢ .

«٢» مضبطة مجلس النواب — الوقائع المصرية عدد ١٠ يناير سنه ١٨٨٢

إذ يتضمن القواعد الرئيسية للنظم البرلمانيــة ، كتقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب ، وتخويل المجلس حق اقرار القوانين ، بحيث لا تصدر الا بتصديق منه ، وتقرير الميزانية ، والرقابة على أعمال الحكومة وموظفيها ، والزامها بعدم فرض أى ضريبة أو اصدار أى قانون أو لائحة إلا بعد تصديق المجلس ، وقد أخذ بنظرية وحدة الهيئة النيابية فجعلها ممثلة فى مجلس النواب دون مجلس الشيوخ

وتستطيع أن تدرك الفرق الكبير بين الدستور الذى وضعه شريف باشا سنة ١٨٨١ ونظام مجلس شورى النواب فى عهد اسماعيل سنة ١٨٦٦ بمراجعة نصوصهما ومقارنتهما بعضهما ببعض ، ويخلص لك من هذه المقارنة أن البلاد نالت دستورا حقيقيا سنة ٨١ — ١٨٨٢ ، وهو مقتبس من الدستور الذى وضعه شريف باشا ذاته فى أواخر عهد اسماعيل والذى سميناه دستور سنة ١٨٧٩ (١) ولم ينفذ فى حينه لما وقع من التدخل الاوروبى الذى انتهى بخلع اسماعيل

تقديم الدستور الى مجلس النواب

ولما أتم شريف باشا وضع الدستور عرضه على مجلس النواب للمناقشة فيه واقراره ، أى أنه جعل من المجلس جمعية تأسيسية تملك وضع الدستور

ففى عصر يوم ٢ يناير سنة ١٨٨٢ (١٢ صفر سنة ١٢٩٩) جاء الى مجلس النواب يصحبه سائر الوزراء ، فعرض الدستور على هيئة المجلس ، والقى فى هذا المقام خطبة ضافية ذكر فيها خلاصة ما احتواه من القواعد ، وألمع الى أنه بوضع هذا الدستور انما ينفذ الخطة التى رآها من ثلاث سنوات فى عهد اسماعيل ، وهذا أهم ما جاء فى الخطبة :

أيها السادة النواب

انى لا أقدر أن أعبر عن سرورى بالحضور بينكم فى هذا اليوم الذى أعده مبدأ لعصر جديد ان شاء الله يعود على القطر بالتقدم والنجاح

حضراتكم تعلمون أنه من منذ ثلاث سنوات تراءى لى ان الطريقة الوحيدة

«١» نشرناه فى كتاب عصر اسماعيل ج ٢ ص ٢٣٠

ن البلاد من الورطات التى كانت محيطة بها هى توسيع نطاق الشورى واشتراك
نواب الاهالى مع الحكومة فى نظر كل أمر مهم تعود منه المنفعة ، وكنت قدمت
وعا لمجلس النواب الذى كان موجودا ، وهو أجرى فيه تغييرات لم يتيسر للحكومة
فيها ، ثم طرأت حوادث سياسية ومالية ليست خافية عليكم ، فترتب عليها
ن اتمام المشروع ، والحمد لله قد زالت العوائق ، وانى لأعد نفسى سعيدا حيث
كارى فى هذا الخصوص ما كانت الآن نتيجة مقاصد الحضرة الخديوية ، وهذه
فكار قد طابق عليها عموم الاهالى ، ولهذا حصل انتخاب حضراتكم ،
جتمعتم ، فلنهنىء القطر على ذلك ونهنىء أنفسنا وندعوا للذات الشاهانية وللحضرة
ديوية ببقائهما مصدرا لكل خير ، ولما كانت لائحة النواب التى اجتمعتم على
مقتضاها لا تلائم افكارنا جميعا كما أوضحت ذلك من منذ ثلاث سنوات وكررته
بالمعروض الذى رفعته أخيرا للسدة الخديوية عند طلب اجتماع مجلسكم هذا فاشتغلت
مع رفقائى بتحضير لائحة موافقة لمقاصد العموم ، وقد تمت ، وها أنا الآن أقدمها
لحضراتكم للنظر فيها ، ومع كون هذه أول مرة اجتمع فيها مجلس نواب حر وكان
يلزم أن السلطة التى تعطى له لا تكون مطلقة بالكلية حتى يحكم المستقبل باطلاقها
بالتدريج شيئا فشيئا ، لكن حيث إن مقصدنا جميعا واحد ، وهو خير البلاد ،
والحكومة معتقدة بكفاءة النواب وعلمهم بحقوقهم وواجباتهم ومحبتهم للوطن ، فقد
أعطت لكم الحرية التامة فى ابداء آرائكم وحق المراقبه على افعال مأمورى الحكومة
من أى درجة وأى صنف كانوا وتصرح لكم بنظر الموازين العمومية وابداء رأيكم
فيها ونظر كافة القوانين واللوائح ، وقد التزمت الحكومة بعدم وضع أى ضريبة
[illegible]ر أى قانون أو لائحة مالم يكن بتصديق واقرار منكم ، وكذلك تعهدت بان
النظار مسئولين لديكم عن كل أمر يترتب عليه اخلال بحقوقهم ، والغاية فانه
يحجر عليكم فى شىء ما ، ولم يخرج أمر مهم عن حد نظركم ومراقبتكم ، انما لا يخفاكم
الحالة المالية التى كانت عليها مصر مما أوجب عدم ثقة الحكومات الاجنبية بها ونشأ
ذلك تكليفها بترتيب مصالح وتعهدها بالتزامات ليست خافية عليكم ، بعضها

بعقود خصوصية والبعض بقانون التصفية ، فهل يتيسر للحكومة أن تجعل هذه الا
موضعا لنظرها أو لنظر النواب ؟ حاشا ، لأنه يجب علينا قبل كل شىء القيام بتعهد
وعدم خدشها بشىء ما حتى نصلح خللنا وتزداد ثقة العموم بنا ونكتسب أم
الحكومات الاجنبية ، ومتى رأت منا تلك الحكومات الكفاءة لتنفيذ تعهد
بحسن اخلاص بدون مساعدتها فنتخلص شيئاً فشيئاً مما نحن فيه ، وانى لواثق
بصيرة وحكمة النواب ومساعدتهم للحكومة لابد وأن يترتب عليهما ازدياد الثقة

وحيث أن الثمرة المقصودة من اجتماع المجلس وهى نفع البلاد لا يمكن الحصو
عليها الا بعد التصديق على لائحة اجراءاته ، فالمأمول من حضراتكم المبادرة بنظر
حتى اننا نشرع فى الاعمال النافعة المهمة ، ولكونه من تتمة وضع مجلس نواب لز
ترتيب مجلس للادارة وتحضير القوانين ومحاكمة المأمورين عن كل امر يجرونه خار
عن حد واجباتهم أو مخالف للقوانين واللوائح فى أثناء تأدية وظائفهم فقد عمل ع
ذلك مشروع وهاهو مقدم للمجلس، المأمول أيضا الاسراع بنظره حتى يصدر
اللائحة،وان شاء الله سنقدم لحضراتكم عما قريب مشروع لائحة للانتخاب،نسأله تعالى
ببركة نبيه الكريم أن يقرن اعمالنا بالنجاح ويوفقنا للاتحاد قولا وفعلا لما يكون في
الاصلاح (١) .

ولما عرض شريف باشا على المجلس مشروع الدستور (اللائحة) أحيل الى اللجنة
الدستورية السابق الكلام عنها ، فأخذت تنظر فى مواده وتوالى اجتماعاتها لهذا الغرض ،
ولما أتمت مهمتها قدم سلطان باشا رئيس مجلس النواب الى شريف باشا ملاحظات المجلس
عليه ، وذلك فى ١٨ يناير سنة ١٨٨٢ (٢٧ صفر سنة ١٢٩٩) ، وقد أقرت اللجنة
معظم مواد المشروع مع تعديلات يسيرة فى بعضها لا تغير من جوهره شيئا فوز
شريف باشا على الوزراء المشروع مع ملاحظات اللجنة ليتذاكروا فيه ، وكاد الا
يتم بالاتفاق بين الحكومة والمجلس على نصوص الدستور ، لولا الازمة السياسية التى
أدى اليها تدخل فرنسا وانجلترا فى وضع الدستور وانتهت بسقوط وزارة شريف باشا

(١) الوقائع المصرية عدد ٤ يناير سنة ١٨٨٢

الفصل السابع

أزمة يناير سنة ١٨٨٢

مذكرة فرنسا وانجلترا الى الحكومة المصرية

اعترض وضع الدستور أزمة سياسية خطيرة نسميها أزمة يناير سنة ١٨٨٢

ترجع هذه الأزمة إلى سوء نية الدولتين انجلترا، وفرنسا، حيال مصر واثمارهما بالنظام الدستورى، الذى كاد يستقر باعلان اللائحة الاساسية، ولم يكن بقى على اعلانها وصدور المرسوم بها سوى اجراءات شكلية من تبادل الرأى بين مجلس النواب والحكومة على التعديلات الطفيفة التى أدخلتها لجنة المجلس فى مشروع اللائحة

ولكن انجلترا وفرنسا ارادتا أن تحدثا حدثا يخلق الاضطراب فى مصر، وقد يودى بالدستور، وذلك بتدخلهما فى شؤون مصر الداخلية، وايقاع الفرقة بين الخديو والامة، لكى تتخذا من هذه الفرقة ذريعة للتدخل المسلح

مذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢

ففى اليوم الثامن من شهر يناير سنة ١٨٨٢ [١] توجه السير ادوار مالت Edward Malet معتمد انجلترا والمسيو سنكفكس Scienkiewicz المعتمد الفرنسى مجتمعين الى سراى عابدين، وقدما الى الخديو مذكرة مشتركة من الدولتين مؤرخة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ مكتوبة بصيغة رسالة برقية من وزارة خارجية كل منهما الى معتمدها فى مصر، وابلغاها ايضا الى شريف باشا، وهذا تعريبها :

«كلفتم غير مرة بان تنهوا الى علم الخديو وحكومته ارادة فرنسا وانجلترا وعزمهما

---

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ — ٨٢ وثيقة رقم ٢٦

على تأييده للتغلب على الصعوبات المختلفة التى قد تعترض انتظام الشؤون العامة فى مصر .

«ان الحكومتين على تمام الاتفاق فى هذا الصدد ، وان الحوادث الاخيرة ، وبخاصة الامر الصادر من الخديو باجتماع مجلس النواب ، قد هيأت الفرصة لتبادلهما الآراء مرة أخرى فى هذا الشأن ، فالمرجو أن تبلغوا توفيق باشا بالاشتراك مع السير ادوار مالت الذى كلف بمثل ما كلفتم به ، بأن الحكومتين الفرنسية والانجليزية تعتبران أن تثبيت سمو الخديو على العرش طبقاً لأحكام الفرمانات التى قبلتها الدولتان رسميا هو الضمان الوحيد فى الحال والاستقبال لاستتباب النظام ولتقدم سعادة مصر ورفاهيتها التى يهم فرنسا وانجلترا أمرها ، والحكومتان متفقتان اتفاقا وطيداً على بذل جهودهما المشتركة لمقاومة كل أسباب المشاكل الداخلية والخارجية التى قد تهدد النظام القائم فى مصر ، ولا يخامرهما شك فى أن الجهر بعزمهما فى هذا الصدد سيكون له أثره فى اتقاء الاخطار التى يمكن أن تستهدف لها حكومة الخديو ، ومن المحقق أن هذه الاخطار ستلقى من فرنسا وانجلترا اتحادا وثيقاً للتغلب عليها ، وتعتقد الحكومتان أن سمو الخديو يجد من هذه التأكيدات الثقة والطمأنينة والقوة التى هو فى حاجة اليها لادارة شؤون الشعب المصرى والبلاد المصرية» . (١)

ومعنى هذه المذكرة ان الدولتين انتحلتا لنفسيهما حق القوامة والرقابة على مصر واقرار الأمن والنظام فيها ، والتدخل فى شؤونها الداخلية ، وظاهر من عباراتها ان فرنسا وانجلترا كانتا تنظران بعين الاستياء الى تأليف مجلس النواب وقيام النظام البرلمانى فى مصر ، ولم تكتما الاعراب عن هذا الاستياء صراحة فى المذكرة ، اذ جعلتا من الحوادث الموجبة للتدخل « صدور الامر الخديوى باجتماع مجلس النواب »

وترمى المذكرة الى مكاشفة الخديو بأن الدولتين مؤيدتان له ، ومعنى هذا التأييد فى الملابسات التى كتبت فيها هو اغراؤه بالسعى لاسترداد السلطة المطلقة ، والعبث

---

(١) عربناها عن النص الفرنسى الوارد فى الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ — ٨٢ وثيقة رقم ٤٢ — برقية جامبتا الى سنكفكس

بالنظام الدستورى الجديد ، والدس والتفريق بين الخديو والحركة الوطنية ، وهكذا دأب السياسة الاستعمارية فى مصر والشرق ، فان من وسائلها الى تحقيق أغراضها التفريق بين الامة وولى الامر ، وبين الامة بعضها وبعض ، وبديهى أن مثل هذا الاسلوب فى مخاطبة الخديو يلقى فى روعه انه فى استرداده السلطة المطلقة يجد من الدولتين مؤيدا ونصيرا ، فالغرض من تقديم هذه المذكرة هو ايقاع الفرقة واغراء العداوة والانقسام فى مصر ، واثارة الهياج والاضطراب فيها ، هذا الى ما احتوت عليه من ايلام عواطف الامة وجرح كرامتها واستثارة غضبها فى مدرجة الانتقال من الحكم الاستبدادى الى النظام الدستورى ، مما تتوقع معه الدولتان تهيئة الفرصة لتدخلهما المسلح فى شؤون البلاد .

مصدر الفكرة فى ارسال هذه المذكرة

ومن الواجب استقراء للحوادث أن نبين مصدر الفكرة فى ارسال هذه المذكرة الى الحكومة المصرية ، فنقول ان مبتدعها هو المسيو جامبتا Gambetta السياسى الفرنسى الشهير ، فقد تولى رياسة الوزارة ووزارة الخارجية الفرنسية فى نوفمبر سنة ١٨٨١ عقب سقوط وزارة جول فرى Jules Ferry الذى كان يتولى الخارجية فيها المسيو بارتلمى سان هيلير Barthelemy Saint Hilaire ، وكان سان هيلير حريصا على مبدأ عدم التدخل فى شؤون مصر الداخلية ، فلما خلفه جامبتا أراد أن يعلن نشاطه ويحيى النفوذ الفرنسى فى مصر ، وقد ساءه انشاء مجلس النواب إذ كان يكره الحرية للشعوب الشرقية ويدعو الى استعبادها قاطبة ، هذا فضلا عن اتصاله بالماليين اليهود وأخصهم جماعة روتشلد وهم حملة معظم سندات الدين المصرى ، فاجتمعت هذه العوامل وجعلته حربا على النظام الدستورى ، ففاوض اللورد جرانفيل Granville وزير خارجية انجلترا فى ضرورة التدخل المشترك فى المسألة المصرية ، واقترح ارسال تلك المذكرة الى الخديو توفيق لمناسبة افتتاح مجلس النواب ،

والفكرة فى ذاتها لا تدل على الحكمة أو بعد النظر حتى من الوجهة الفرنسية ، فان افتتاح مجلس النواب لم يكن ليستدعى تأييد الدولتين للخديو ، إذ ما شأنهما فى ذلك؟ على انه لم يطلب منهما تأييداً الى ذلك الحين ، ثم ان تأييده فى هذا الصدد هو إحراج لمركزه أمام المصريين ، واظهار له بمظهر الناقم من انشاء مجلس النواب ، وفى ذلك مايفسح المجال لاساءة الظن به ويبعد عنه محبة الشعب، ويغرى به منافسيه فى العرش، على ان فرنسا لم تستفد من ارسال هذه المذكرة وما أعقبها من اشتداد الخلاف بين الخديو والعرابيين ، بل الذى استفاد من كل هذه الاحداث هم الانجليز ، فالفكرة كانت من كل ناحية عقيمة خالية من روح الحكمة وحسن السياسة .

عَرَض اذاً جامبتا فكرته على اللورد جرانفيل، فقبلها مغتبطا ، وكان ذلك فى عهد وزارة غلادستون الذى يسمونه شيخ الاحرار فى انجلترا ، وهى الوزارة التى قررت الحملة على مصر ووقع الاحتلال فى عهدها ، وهذا يدلك على حقيقة مقاصد وزارة الاحرار فى انجلترا نحو مصر ، وقد طلب اللورد جرانفيل الى جامبتا أن يتولى هو وضع المذكرة المشتركة ، فوضعها، واتفقت الحكومتان على تقديمها الى الخديو ، فقدمها له القنصلان كما أسلفنا .

قوبلت هذه المذكرة فى مصر بالسخط العام ، وهاجت لها الخواطر ،وقلق الناس قلقا عظيما ، وأدرك رؤساء الجيش من رجال الحركة الوطنية ان المذكرة موجهة أولا وبالذات الى حركتهم ، فاجتمعوا فى ديوان وزارة الحربية (قصر النيل) للتشاور فى الأمر ، وهناك وافاهم محمود باشا سامى البارودى وزير الحربية ، فهدأ روعهم ، وذهب الى زملائه الوزراء ، وأنهى اليهم ما أثارته المذكرة فى نفوس الضباط من السخط والاستياء ،فتوجه الوزراء ، وعلى رأسهم شريف باشا الى الخديو ،وتداولوا الأمر بينهم ،فاستقر رأيهم على ابلاغ المذكرة الى الباب العالى، مع الاعراب عن عدم قبولها، وتوجه شريف باشا الى معتمدى فرنسا وانجلترا وانهى اليهما اعتراضه على المذكرة [1]

---

(١) رسالة سنكفكس الى جامبتا فى ١٠ يناير سنة ١٨٨٢ — الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ — ٨٢ وثيقة رقم ٢٨

وكان جامبتا يبغى أن يدوم اتفاق الدولتين على التدخل فى شؤون مصر ، على أن هذا الاتفاق لم يدم طويلا ، فان الدولتين ما لبثتا أن اختلفتا رأياً فى تحديد موقفهما حيال المسألة المصرية ، وما لبث جامبتا ذاته أن سقط وسقطت وزارته فى يناير سنة ١٨٨٢ ، وخلفه دى فريسينيه De Freycinet فظل يتولى رياسة الوزارة ووزارة الخارجية حتى ٢٩ يوليه سنة ١٨٨٢ ، وكان عهده أشأم عهود السياسة الفرنسية فى المسألة المصرية ، إذ ترك الانجليز يحتلون مصر ، فجامبتا لم يخدم بمذكرته التى ابتدعها سوى السياسة الانجليزية ، ومهد بها السبيل لهذا الاحتلال .

تدخل آخر فى وضع الدستور

كانت مذكرة الدولتين حلقة من سلسلة خطة مبيتة لاحراج مركز الحكومة البرلمانية التى أسست فى مصر ، فقد أعقبها اعتداء آخر على حقوق البلاد ، إذ طلب قنصلا الدولتين من شريف باشا بايعاز من الرقيبين الأوروبيين ألا يُخوَّل مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، وقدما اليه فى ٢٦ يناير سنة ١٨٨٢ مذكرة بهذا المعنى أثناء اشتغال (اللجنة الدستورية) بالنظر فى اللائحة الاساسية ، واليك خلاصة المذكرة التى قدمها الرقيبان الى قنصليهما :

ان مجلس النواب يريد أن يخوَّل حق تقرير الميزانيـة ، وهذا الحق ولو كان مقصورا على المصالح التى لم تخصص ايراداتها للدين العام فانه يضر بالضمانات المقررة للدائنين ، لأن من نتائجه المحتومة احلال مجلس النواب محل مجلس الوزراء فى ادارة شؤون البلاد ، ولما كان الرقيبان لا يملكان سوى التنبيه فى تقاريرهما الى ما يلاحظانه من التصرفات الحكومية الضارة ، فان هذا الحق الذى له نتائجه العملية أمام وزراء يملك الخديو تغييرهم يصبح لا قيمة له أمام مجلس نواب غير مسئول ، وهذه الحالة تزداد خطورتها لما هو معروف عن مجلس النواب من عدم الخبرة ومن ميوله العدائية نحو العنصر الاوروبى فى الحكومة (١)

---

(١) برقيـة سنكفكس معتمد فرنسا الى جامبتا — الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ — ٨٢ وثيقة رقم ٣٤ ووثيقة رقم ٣٨

وقد أيد المعتمدان الفرنسى والانجليزى وجهة نظر الرقيبين ، وأيدتهما أيضا حكومتاهما (١) ، وكان الرقيبان الانجليزى والفرنسى لا يفتآن يضعان العثرات والعراقيل أمام الحركة الوطنية ، فالسير كولفن الرقيب الانجليزى كان من غلاة المستعمرين الانجليز الذين كانوا يريدون جعل مصر مستعمرة انجليزية ، ولا يكتم كراهيته للحركة الوطنية ، وكان معتادا على أساليب الاستعمار منذ كان موظفا فى حكومة الهند ، وله تأثير كبير على السير ادوار مالت القنصل البريطانى العام ، فكان بذلك محور السياسة العدائية ضد مصر ، وكان دى بلنيير الرقيب الفرنسى مناوئا أيضا للعرابيين ، وقد اختلف والبارون دى رنج قنصل فرنسا العام فى أوائل الحركة العرابية لما كان يبديه دى رنج من العطف عليها ، حتى لقد شكاه من أجل ذلك الى حكومته منضما إلى الخديو ورياض فى سعيهما إلى نقله كما تقدم بيانه (ص ٩٨)، فليس عجيبا ان يقف الرقيبان موقف التحدى والمعارضة ازاء مجلس النواب .

كان هذا التدخل تحديا بالغاً لكرامة البلاد وحقوقها ، وتدبيرا مبيتا بين الدولتين للتدخل المسلح وخلق الذرائع للاحتلال ، إذ ما شأن انجلترا وفرنسا بنظام مجلس النواب المصرى ؟ وأى قانون يخولهما حق التدخل فى وضع الدستور والمطالبة بحرمان المجلس حق تقرير الميزانية ؟

لا شك أن هذا عدوان منكر لا سند له من الحق ولا من العهود المبرمة بين مصر والدولتين ، لا سيما أن مشروع اللائحة الاساسية كان ينص فى صراحة لا إبهام فيها على احترام اتفاقات مصر الخاصة بتسوية الديون ، وفى هذا النص الكفاية لاطمئنان الدول ورعاياها على حقوقهم ، أما التذرع بهذه الديون لحرمان مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، وهو أهم خصائص البرلمان ، فهو الظلم والاعتساف والتحكم الذى لا مسوغ له ، وهو الطمع الاستعمارى الذى لا يحترم حقا ولا يرعى عهدا .

---

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ — ٨٢ ، وثيقة رقم ٤٢ و ٤١ .

موقف شريف باشا

لا شك ان الموقف كان على جانب كبير من الخطر ، فهناك أولاً حقوق الأمة وكرامتها ، ولا تقبل أمة تحترم نفسها أن تنزل على ارادة دولتين غاصبتين تريدان حرمان مجلس النواب حقا من أقدس حقوقه ، وهو تقرير الميزانية ، وهناك من جهة أخرى الخطر الماثل أمام رجل الدولة ، إذ يرى البلاد هدفاً للتدخل المسلح من جانب الدولتين المتحفزتين للاحتلال ، وقد ارتأى شريف باشا درءاً للأزمة أن لا يبت مجلس النواب قراره النهائى فى المادة المتعلقة بالميزانية، وأن يرجئها إلى حين ، حتى تنجلى الغمة ، وبذلك يتفادى التدخل المسلح الذى لم يكن فى استطاعة مصر أن تصده لما كانت عليه وقتئذ من الضعف والارتباك ، والتأجيل فى ذاته لم يكن مضيعا لحقوق الأمة فى الدستور ، بل كثيرا ما يكون التأجيل من الوسائل السياسية التى يعمد اليها لاتقاء الأزمات ، على أن وضع الدستور قد يستغرق وقتاً يطول أو يقصر ، على حسب الظروف والملابسات ، ولم يكن النص الخاص بالميزانية فى ذاته مستعجلا لأن ميزانية سنة ١٨٨٢ كان قد صدر المرسوم باعتمادها فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١ (ص١٦٥) ، أى قبل انعقاد مجلس النواب ، فالبحث فى أمر الميزانية لا تبدو أهميته العملية الاَّ فى ختام سنة ١٨٨٢ حيث توضع ميزانية سنة ١٨٨٣ ، فارجاء البت فى هذا النص لم يكن له من الخطر ما يدعو الى التصادم بين المجلس والوزارة ، وقد نصح المستر بلنت الزعماء العرابيين بالاعتدال فى موقفهم من هذه الازمة وبان لا يقطعوا برأى فى نص الميزانية قبل أن تفاوض الوزارة حكومتى فرنسا وانجلترا ، وأيده الشيخ محمد عبده فى نصيحته ، وروى عنه أنه قال فى هذا الصدد : « قد لبثنا عدة قرون فى انتظار حريتنا ، فلا يشق علينا أن ننتظر الآن بضعة أشهر » [1] ، ولكن نصيحة الاثنين ذهبت عبثا .

---

(١) بلنت — التاريخ السرى للاحتلال ص ١٣٣ من الترجمة و ص ١٨٠ من الاصل الانجليزى

كتاب شريف باشا إلى مجلس النواب

عرض شريف باشا على مجلس النواب فكرة التأجيل ، وذلك أنه أعاد اليه يوم ٣١ يناير سنة ١٨٨٢ (١١ ربيع أول سنة ١٢٩٩) مشروع اللائحة الاساسية ، ومعه كتاب إلى رئيس المجلس يتضمن أن قنصلى فرنسا وانجلترا يريان أن لا حق للمجلس فى تقرير الميزانية ، ولكنهما مع ذلك يقبلان المفاوضة فى هذه المسألة على أن يتم الاتفاق بين الحكومة والنواب على باقى نصوص اللائحة ، وطلب شريف باشا فى كتابه إلى مجلس النواب إقرار اللائحة كما عدلها مجلس الوزراء ، وأن تترك النصوص المتعلقة بالميزانية إلى حين ، وأن يبدى النواب رأيهم فى أمر الميزانية لتجعله الحكومة أساسا للمفاوضة مع الدولتين (١)

وفى الحق انه كان من المستطاع تفادى الازمة أو تأجيلها حتى حين ، بتأجيل البت فى مواد الميزانية ، ولكن زعماء النواب ورؤساء الجيش لم يقبلوا هذا الحل ، وارتأوا رأيا آخر يناقضه ، وهو تقرير مادة الميزانية فى الحال ، ويلوح لنا أن ثمة عاملا آخر غير الاقتناع كان له دخل فى الأخذ بهذا الرأى ، وهو انصراف العرابيين عن شريف ، ورغبتهم فى اقصائه عن الحكم ، واسناد رآسة الوزارة إلى رجل منهم ، إذ لم يكن يخفى أن شريف باشا وإن كان قد الف وزارته على قاعدة إجابة مطالب العرابيين ، لكنه كان يشعر حيالهم بشىء من الاستقلال والكرامة ، وهذا ما جعل العرابيين يرغبون فى التخلص منه ويستبدلون به رجلا من خاصتهم ، وقد ساعد على ظهور هذه الرغبة طموح محمود باشا سامى البارودى إلى رآسة الوزارة ، فقد كان البارودى كثير الطموح إلى السلطة والجاه ، وإلى العرش أيضا ، كما أقر

(١) الوقائع المصرية — مضبطة مجلس النواب — عدد ١٤ فبراير سنة ١٨٨٢

بذلك عرابى فى مذكراته [١] ومن هنا تعقدت الأزمة ، وامتنع الأخذ برأى شريف باشا ، لأن البارودى وهو وزير الحربية فى وزارة شريف باشا ، قد زين للعرابيين أن يتشبثوا برأيهم ، ويرفضوا التأجيل ، ويقروا مادة الميزانية فوراً ، وقد رتب على هذه الخطة وصوله إلى الرياسة ، لأنه كان مفهوما أن رفض النواب رأى شريف باشا يؤدى بداهة إلى استقالته ، فيدعى هو إلى تأليف الوزارة الجديدة

وقد كان ما رتبه البارودى ، فلما وصل كتاب الحكومة الى مجلس النواب فى ٣١ يناير سنة ١٨٨٢ ، ظهرت على كثرة النواب روح المعارضه المطلقة ، واجتمعوا فى منزل سلطان باشا رئيس المجلس ، وقضوا عدة ساعات يتشاورون فى اتخاذ قرار نهائى ، وانتهى تشاورهم الى الاتفاق على رفض طلب التأجيل واسقاط الوزارة

كتب المسيو سنكفكس فى هذا الصدد يقول : « اجتمع زعماء الحزب الوطنى هذه الليلة (٣١ يناير سنة ١٨٨٢) ، واتفقوا على اسقاط وزارة شريف باشا ، ويريد النواب والضباط تأليف وزارة أعضاؤها منهم جميعا ، والوزارة الجديدة على أهبة تسلم مناصب الحكم ، ولا تنتظر الا الفرصة المناسبة ، وستسند رياستها الى محمود باشا سامى البارودى وزير الحربية الحالى الذى سيعهد بالحربية الى عرابى بك ، وسيضطر

---

(١) كتب عرابى فى مذكراته (ص٢٧١) فى هذا الصدد ما يأتى :
« وفى أوائل شهر يناير سنة ١٨٨٢ خلوت بالمغفور له محمود باشا سامى ناظر الجهادية ، فأطنب فى الثناء على لقيامى بنشر راية الحرية فى مصر وملحقاتها من بعد مضى خمسة آلاف سنة على المصريين وهم يرسفون فى قيود الاستبداد والاستعباد ثم أقسم أنه مستعد لأن يضحى حياته ويجود بآخر نقطة من دمه فى تنفيذ رغبتى ، ويجرد حسامه وينادى باسمى خديويا لمصر اذا رغبت فى ذلك ، فقلت له « مه يامحمود باشا ؛ فانى لا أريد الا تحرير بلادى ؛ ولا أرى سبيلا لنوالنا ذلك الا بالمحافظة على الخديو كما صرحت بذلك مراراً وتكرارا ؛ وليس بى طمع أصلا فى الاستئثار بالمنافع الشخصية ، ولا أريد انتقال الاريكة الخديوية الى عائلة أخرى لما فى ذلك من الضرر ؛ مع علمى بأنك تنتسب الى الملك الاشرف (برسباى) ، فقال أنا لا أقول لك الا حقاً ، وأنت أحق بهذا الأمر منى ومن غيرى ؛ فشكرته على ثقته بى وتم الحديث . »

شريف باشا الى الاستقالة أو حل المجلس ، ومن المستحيل أن أتكهن على وجه التحقيق بما سيقع من الحوادث فى القريب العاجل ، ولكن الامر المحقق أننا نقترب من أزمة شديدة ، وهذا مالاشك فيه » (١) .

فاذا لاحظت أن المسيو سنكفكس بعث بهذه الرسالة يوم ٣١ يناير ، أى قبل ان يجتمع مجلس النواب ويبحث فى كتاب شريف باشا ويقرر فى شأنه مايراه ، أدركت أن الامر كان مبيتا على اسقاط وزارة شريف وتأليف الوزارة الجديدة ، وان اجتماع المجلس لم يكن الغرض منه سوى اقرار مادبره الزعماء .

تقرير اللجنة الدستورية

فى كتاب شريف باشا

بحثت (اللجنة الدستورية) فى كتاب شريف باشا ، ووضعت عنه تقريرا عرض على مجلس النواب بجلسة الاربعاء أول فبراير سنة ١٨٨٢ (١٢ ربيع الاول سنة ١٢٩٩) ، أى فى اليوم التالى لورود الكتاب ، وخلاصته أنها ترى لأهمية المسألة عرضها على هيئة المجلس ليقرر فيها مايراه ، وتضمن التقرير أيضا ان ثمة تعديلات أخرى طفيفة أدخلها مجلس الوزراء فى مشروع اللائحة ، رأت أيضا عرضها على المجلس (٢)

اجتماع مجلس النواب

والبحث فى كتاب شريف باشا

فلما اجتمع مجلس النواب يوم أول فبراير سنة ١٨٨٢ عرض سلطان باشا على الهيئة كتاب شريف باشا وتقرير اللجنة الدستورية ، ثم عرضت اللائحة الاساسية

---

(١) رسالة المسيو سنكفكس Scienkiéwicz الى المسيو دى فريسينيه رئيس وزارة فرنسا فى ٣١ يناير سنة ١٨٨١ . الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ـ ٨٢ وثيقة رقم ٦٤

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٤ فبراير سنة ١٨٨٢

المرسلة من اللجنـة الى مجلس الوزراء ، والتغيير الذى أدخله المجلس عليها، وتناقش الاعضاء فى ذلك مناقشة دلت على أن النيـة كانت مبيتـة من قبل على رفض طلب التأجيل ، ووجوب الاسراع بتقرير مواد الميزانية كما كانت فى مشروع الدستور ، وتحدى شريف باشا واحراجه لحمله على الاستقالة ، فقد قرر المجلس عتبـار اللائحة (الدستور) قانونا مستعجلا واستعجال اللجنة فى نظر التعديلات التى أدخلتها الحكومة على مشروع اللائحة ، واعداد الجواب على كتاب شريف باشـا ، وتقديم تقريرها عن ذلك كله الى المجلس قبل ظهر الغد (الخميس ٢ فبراير سنـة ١٨٨٢) ،وفى ذلك من العجلة ماينم على استعجال سقوط الوزارة من غير موجب .

فاستمرت اللجنة الى مابعد الغروب تدرس التعديلات التى أدخلها مجلس الوزراء على مشروع اللائحة ، فأقرت بعضها ورفضت البعض الآخر ، ووضعت نصاجديدا للمواد المتعلقة بالميزانية ، وهو « ان تعرض الميزانية على مجلس النواب فينظر ويبحث فيها ويعين من اعضائه لجنة مساوية لمجلس النظار عدداً ورأيا ليقرروها جميعابالاتفاق أو الغالبية، فان وقع بينهم خلاف وكان العدد متساويا من الجانبين وجب اعادة الميزانية للنواب ، فاما أن يؤيدوا رأى النظار واما أن يؤيدوا رأى لجنـة النواب ، فان كان الاول وجب تنفيذ الميزانية وان كان الثانى ولم يمكن حصول الوفاق كان الحكم فى ذلك حكم بند الخلاف وهو أنه عند وقوع الخلاف بين النظار والنواب على أمر ما فاما أن يفض (يحل) مجلس النواب واما أن يستعفى النظار وفى هذه الحال أى اذا أيد النواب رأى اللجنة وخالفوا رأى النظار تنفذا الميزانية فى المهم الضرورى منها لادارة المصالح وعدم تأخير الأشغال تنفيذا مؤقتا ويبقى الباقى من أمر الميزانية الى مابعد تسوية المسألة باى طريقة ووسيلة »

تقرير اللجنة الدستورية

ووضعت اللجنة تقريرها عن المهمة التى عهدبها المجلس اليها ، وخلاصته وجوب الاستمساك بتقرير مادة الميزانية فى الدستور كما وضعتها اللجنـة ، ورفض التأجيل ،

وعرَّضت بموقف شريف باشا فى هذه المسألة ، واقترحت فى تقريرها أن لايكون الرد على تقريره كتابة ، وارتأت أن يكون الرد مشافهة حسماً للأمر (١) ، وفى هذا مايدل على ان الفكرة التى سرت فى المجلس هى التخلص من وزارة شريف باشا .

قرار مجلس النواب

اجتمع مجلس النواب ظهر يوم الخميس ٢ فبراير سنة ١٨٨٢ (١٣ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ هـ) ليصدر قراره فى هذه المسألة الخطيرة ، وحضر من أعضائه ٧٢ عضواً ، وبعد افتتاح الجلسة تلى تقرير اللجنة ، ثم جرت مناقشة وجيزة انتهت بقبول رأيها .

قال محمد بك الشواربى : لابأس من تشكيل لجنة تسير الى الجناب الخديوى طالبة من حضرته السنية اقرار اللائحة التى استقرت عليها آراء النواب ، فذلك أدنى للنتيجة وأولى من المراسلة ، خصوصا بعد ظهور المسألة بالمظهر الجديد المنوه عنه فى رقيم رئيس مجلس النظار (كتاب شريف باشا)

ابراهيم افندى الوكيل — أوافق على رأى محمد بك الشواربى فى ارسال اللجنة ولكن أرى ان تسير أولا الى دولة رئيس مجلس النظار فتذكر له سوء تأثير رقيمه فى المجلس (تأمل) ، وتطلب منه التصديق على اللائحة بلا مخابرة ولا تأجيل ، فان أبى فاللجنة تقصد الجناب العالى وتسأله التصديق على قبول اللائحة سريعا .

احمد افندى عبد الغفار — أرى ان يكتب مع ذلك رد الرقيم بانكار مافيه لكى لايحسب السكوت عنه اعترافا بما فيه وقبولا .

احمد افندى محمود — ان سير اللجنة على الوجه السابق الذكر كاف فى رد الرقيم وحاسم للأمر بلا مراء ، ومع هذا فان تقرير اللجنة الذى تلى الآن علينا وقبل مضمونه بالاتفاق رد لامشاحة فيه يثبت فى سجل المجلس وينشر فيعلم لدى الرأى العمومى .

بعض النواب — أحسنت (٢) .

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٤ فبراير سنة ١٨٨٢

(٢) مضبطة مجلس النواب — الوقائع المصرية عدد ١٤ فبراير سنة ١٨٨٢

وأخذت الاراء على اقتراح تأليف اللجنة المنوط بها مقابلة الخديو فأقره المجلس وقرر ان يكون عدد اعضائها خمسة عشر عضوا ، وشرع لفوره فى انتخابهم بالاقتراع السرى ، فأسفر الاقتراع عن انتخاب الاعضاء الآتية اسماؤهم وكلهم من النواب البارزين :

حسن باشا الشريعى . سليمان باشا اباظه . محمد بك الصيرفى . احمد بك على . احمد بك الشريف . محمد بك الشواربى . احمد افندى محمود . احمد افندى عبد الغفار . احمد بك السيوفى . ابراهيم افندى الوكيل . امين بك الشمسى . على بك شعير . عبد الشهيد افندى بطرس . محمود بك سليمان . مهنى افندى يوسف عمر .

واقترح احمد افندى محمود توجه اللجنة حالا لاداء مهمتها ، قائلا : يرجى انفضاض الجلسة لتسير اللجنة برسالتها قبل فوات الوقت (ولا ندرى اى وقت كان يخشى فواته ؟) ، فوافق المجلس على الاقتراح بالاجماع وانفضت الجلسة فى ختام الساعة الاولى بعد الظهر

وفى نفس اليوم (٢ فبراير سنة ١٨٨٢) ذهب الاعضاء الخمسة عشر الى وزارة الداخلية ، وقدموا الى شريف باشا لائحة المجلس للتصديق عليها ، وقالوا ان تأخير التصديق عليها مضر بمصلحة الأمة ، ولا سيما ان هذه اللائحة هى طبق الحقوق المتبعة فى مجالس نواب الدنيا ، ولا يمكن ان نترك هذا اليوم يمضى بغير قبول اللائحة او رفضها ، فاجابهم شريف باشا بأنه مستعد للتصديق على جميع بنود اللائحة ماعدا البند المختص بالميزانية فلا يمكنه التصديق عليه الا بعد مفاوضة انجلترا وفرنسا ، فقالوا له ان هذا من خصائصكم ولا داعى الى توقف الدولتين فان هذه المسألة لا تمس مصالحهما ، فأصر على رأيه ، فقالوا « اننا نأسف انه سيصدق عليها سواك » ، وقاموا وأخذوا اللائحة معهم ، فقال لهم شريف باشا : دعوا هذه اللائحة لننظر فيها ، فقالوا لالزوم لذلك وأخذوها وانصرفوا [1] ، وهذا الحوار يدل على نية التخلص من وزارة شريف باشا ،

---

(١) عن الوطن عدد ١١ فبراير سنة ١٨٨٢ ، ولئن عدلت صحيفة الوطن عن هذه الرواية بعد نشرها فنعتقد ان هذا العدول كان بايعاز من الحكومة وان الرواية التى نشرتها اصلا مطابقة للواقع

وقد كان يجدر بالنواب أن يتريثوا فى الأمر ، وأن لا ينقلبوا بهذه السرعة على من كان موضع آمالهم حتى الأمس ، ومما يستوقف النظر ويدعو الى الاسف أن يكون أول عمل هام لمجلس النواب هو التخلص من الرجل الذى انشأه وناضل من أجله ووضع نظامه الاساسى ، ولكنها الاهواء والمطامع كان لها الأثر البالغ فى ركوب هذا المسلك .

ثم توجه النواب الخمسة عشر الى سراى عابدين ، وقابلوا الخديو ، وقالوا : اننا جازمون بمحبتكم للوطن واصلاحه ، ولهذه الغاية منحتم الأمة المصرية مجلس الشورى وقد نقحنا لائحة له ، غير أن دولتلو شريف باشا متوقف عن التصديق عليها ، مع أنه لا داعى لتوقفه ، إذ ليس لها دخل بالعقود الدولية ، وطلبوا سرعة انجاز هذه المسألة ، فقال لهم الخديو : واذا كانت الوزارة متوقفة ، فما العمل ؟ فقالوا : تستعفى وتشكل وزارة أخرى تصدق على اللائحة ، فوعدهم الخديو خيرا .

استقالة شريف باشا

وبعد أن خرج النواب من عند شريف باشا كتب استقالته وتوجه بها إلى سراى عابدين ، ثم سار الى سراى الاسماعيلية ، وهناك التقى بقنصلى انجلترا وفرنسا وأصر على استعفائه ، وقد كان فى استطاعته أن يبقى متمسكا بالوزارة ويستصدر من الخديو مرسوما بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة لأن القانون الاساسى الذى وضعه يخوله هذا الحق ، فضلا عن أن لائحة مجلس شورى النواب القديمة تخول الخديو حل المجلس اطلاقا ، ولكنه لم يفعل ، وآثر الاستقالة احتراماً للروح الدستورية السليمة ، لأن حل مجلس النواب فى مفتتح الحياة النيابية ولما يمض على اجتماعه شهر هو عبث ظاهر بروح الدستور

ولما تلقى الخديو استقالة شريف باشا وعلم باصراره عليها استدعى النواب الخمسة عشر ، فحضروا مساء وطلب اليهم أن ينتخبوا رئيسا للوزارة ، فلم يرضوا متعللين بأن هذا من حقوق الخديو ، وانقضى اليوم دون أن يعلنوا رأيهم ، وفى اليوم التالى

(الجمعة) طلبهم الخديو وكلفهم اختيار رئيس للوزارة ، فاختاروا محمود باشا سامى البارودى بشرط أن يصدق على اللائحة ويصدر الأمر الكريم باعتمادها ، وطلب منهم الخديو أن يختاروا بقية الوزراء فقالوا ان هذا الأمر من خصائص الرئيس ، ولكنه ألح عليهم ، فذهبوا الى سراى البارودى واتفقوا على اختيار أعضاء الوزارة ، وهكذا سقطت وزارة شريف وخلفتها وزارة محمود سامى البارودى .

ويُعدُّ سقوط وزارة شريف باشا وتأليف وزارة البارودى اقصاء تاماً لسلطة الخديو وانتصاراً حاسماً للحزب العسكرى ، لأن الخديو لم يكن راغبا فى تغيير شريف باشا ولم يكن له رأى ما فى تولى البارودى رياسة الوزارة ولا اختيار أعضاء وزارته ، على أن المتسبب فى سقوط وزارة شريف هما الحكومتان الانجليزية والفرنسية بتقديمهما مذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ ، فاستقالة شريف كانت النتيجة الاولى لهذه المذكرة المشئومة .

وقد ذاعت شهرة عرابى فى أوروبا عقب سقوط الوزارة ، بعدما تبين أن له النفوذ الفعال فى مجلس النواب إذ استطاع بواسطته اسقاط الوزارة التى رغب فى التخلص منها .

الفصل الثامن

وزارة البارودى

نزل الخديو على ارادة الحزب العسكرى (وفى الظاهر ارادة النواب) ، فأسند رياسة الوزارة الى محمود سامى باشا البارودى ، وأرسل اليه الكتاب الآتى يعهد اليه فيه تأليف الوزارة :

« حيث دعت الاحوال لانفصال محمد شريف باشا بناء على استعفائه واقتضى الحال لانتخاب بدله ممن يكون متأهلا ولائقا لمقام الرياسة ، ومن المسلم عندى أن سعادتكم أهل لذلك لما اتصفتم به من كمال الدراية وحلية الصدق والاستقامة ، فقد انتخبتكم لهذا المقام الخطير وقلدتكم رياسة النظار ، فيجب المبادرة بانتخاب هيئة النظار اللازم وجودها معكم وتسميتها والعرض لطرفنا عنها لصدور أمرنا باعتمادها ، وحيث ان نهاية قصدى وغاية آمالى انما هو السعى وصرف الجهد لما فيه عمارية وسعادة الوطن واصلاح أحواله ، فأملى فيكم القيام بهذه المساعى الحسنة وفقنا الله جميعا لما فيه الاصلاح والنجاح » [١] .

وكان البارودى قد اجتمع بداره مع النواب الخمسة عشر قبل أن يصدر له المرسوم الخديوى ، وتشاوروا معا فى الاشخاص الذين تتألف منهم وزارته ، فاستقر رأيهم على أن تكون مؤلفة على النحو الآتى :

البارودى للرآسه والداخلية . احمد عرابى بك (باشا) للحربية والبحرية . على صادق باشا للمالية . مصطفى فهمى باشا للخارجية والحقانية . عبد الله باشا فكرى للمعارف . حسن باشا الشريعى للاوقاف . محمود بك (باشا) فهمى للاشغال .

قدم البارودى الى الخديو كتابه بقبول تأليف الوزارة ضمنه المبادىء التى اعتزم اتخاذها برنامجا له ، وهو لا يختلف فى مجموعه عن الكتاب الذى رفعه شريف

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٤ فبراير سنة ١٨٨٢

باشا حين ألف وزارته وكتابه الآخر لذى قدمه اليه فى ٤ اكتوبر بتأليف مجلس النواب ، فاجابه الخديو بكتاب يقره فيه على المبادىء التى بسطها . وصدر المرسوم بتأليف الوزارة على النحو المتقدم فى ٤ فبراير سنة ١٨٨٢ (١) ، وكان عرابى ومحمود فهمى لم ينالا بعد رتبة الباشوية فلما توليا الوزارة أنعم الخديو عليهما برتبة اللواء فنالا لقب الباشوية

وتعد وزارة البارودى وزارة العرابيين ، ففيها أكبر زعمائهم (عرابى والبارودى ومحمود فهمى) ، وفيها عضو من النواب وهو حسن باشا الشريعى من كبار أعضاء مجلس النواب ، واختياره هو تنفيذ جزئى للنظام البرلمانى الذى يقضى بأن يكون معظم الوزراء من أعضاء البرلمان ، وباقى الوزراء من المناصرين للحركة العرابية ، وقد بقى فيها مصطفى باشا فهمى وزيرا للخارجية ، وهو الوزير الوحيد من الوزارة السابقة ، وقد استبقاه البارودى لاحتياجه اليه فى مخابرة قناصل الدول إذ كان البارودى لا يعرف الفرنسية ، ولأن مصطفى فهمى لم يكن له لون سياسى خاص ، بل كان دائما يعمل مع الكفة الراجحة ، وهو الذى تولى رآسة الوزارة فى عهد الاحتلال ونفذ قاعدة الخضوع التام للسياسة البريطانية ، وتعد وزارة البارودى وزارة الثورة ، ففى عهدها اشتد الخلاف بين العرابيين والخديو حتى نادوا بخلعه كما سيجىء

قلنا ان كتاب البارودى إلى الخديو لا يختلف فى مجموعه عن الكتاب الذى رفعه اليه شريف باشا حين الف وزارته وكتابه الآخر الذى قدمه اليه فى ٤ اكتوبر سنة ١٨٨١ بتأليف مجلس النواب ، فالبارودى قد عنى فى كتابه بتطمين الدول الأجنبية على الحقوق والمزايا التى اكتسبتها بمقتضى اتفاقات الديون ، وثنى بالاصلاحات الداخلية التى يجب انفاذها لانهاض البلاد ، ولم يخرج فى اشارته إلى اللائحة الاساسية عن التقرير الذى رفعه شريف باشا إلى الخديو فى صدد اقرار النظام الدستورى .

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٥ فبراير سنة ١٨٨٢

والخلاف الحقيقي بين وزارة شريف باشا ووزارة البارودى هو فى اقرار المواد المتعلقة بالميزانية فورا ، وكان شريف يرى تأجيلها إلى حين ، وثمة فارق آخر فى التشكيل ، فان وزارة البارودى مؤلفة من صميم العرابيين، وحسبك ان فيها عرابى باشا وزيراً للحربية ، وقد كانت فى ذلك الحين أهم الوزارات شأنا وأعظمها نفوذا، وربما كان هذا من اهم الأسباب الحقيقية التى أدت إلى تغيير الوزارة ، لأن عرابى كان يطمع فى أن يتولى وزارة الجهادية بعد أن ارتقى فى عهد وزارة شريف باشا الى منصب وكيلها ، كما كان يطمع البارودى فى رآسة الوزارة ، وهكذا كان التطلع الى المناصب الوزارية (ولم يزل) من أسباب ما حل بمصر من الكوارث

ويقيننا أن الثورة العرابية قد بدأت تسلك سبيلا بعيداً عن الحكمة من يوم أن اتفق زعماؤها على اسقاط وزارة شريفاً باشا ، فان شريف كان بلا نزاع أقدر من البارودى على حسن تدبير الامور فى تلك الاوقات العصيبة ، إذ له من ماضيه السياسى وثقافته واختباره ما يجعل له كفاية ممتازة فى الاضطلاع بالمهام السياسية ، أما البارودى فقد كانت نشأته أدبية وحربية فحسب ، وعلى انه من أعلام الأدب وكبار الشعراء ، وله فى ذلك المقام الذى لا يُبارى ، لكن هذه المزايا ليست هى المطلوبة لتصريف سياسة مصر ، وخاصة فى ذلك العصر المضطرب ، أضف إلى ذلك ان النشأة الحربية إذا اجتمعت الى الشعر والأدب تثير فى النفس روح الخيال والتطلع إلى اقصى مراتب المجد والعلا ، ومن هنا جاءت آمال البارودى بعيدة الافق ، لا تقف عند حد ، حتى بلغت التطلع إلى العرش كما اسلفنا ، وليست هذه الآمال مما لا يرد بخواطر بعض الزعماء فى اثناء الانقلابات ، وانما هى اقرب شىء يخطر ببالهم ، ويجيش بصدورهم ، والتاريخ شاهد على ذلك ، فان تغيير العروش وسقوط التيجان لا يحدث عادة الا فى خلال الثورات والانقلابات ، ولا شك ان الخديو توفيق لم يكن بالصفات ولا بالمزايا التى تجعله مرضيا عنه وعن سياسته فى الحكم ، وقد كان الكلام فى تغييره واسناد الخديوية الى الامير حليم باشا مما تفيض به مجالس الناس فى ذلك العهد ، فلا غرابة ان تساور البارودى فكرة احقيته فى اعتلاء العرش ،

على أن المسألة ليست مسألة أولوية بالجدارة والاستحقاق ، بل إن مصلحة البلاد تتنافى والتفكير فى هذه المطامع ، وما تجره اليه من الفتن والدسائس والتدخل الأجنبي ثم الاحتلال .

الابتهاج بتأليف وزارة البارودى

قوبلت وزارة البارودى بالابتهاج العام فى مختلف الدوائر العسكرية والمدنية ، مثلما قوبلت به وزارة شريف باشا عند تأليفها ، لأن تأليف كلتا الوزارتين كان تحقيقا لرغبة الأمة ، ومع ما كان لشريف باشا من المكانة العظيمة فى النفوس فان موقفه فى أزمة يناير سنة ١٨٨٢ وما ارتآه من تأجيل البت فى المواد المتعلقة بالميزانية عُدَّ ضعفا أمام مطالب الدولتين ، والشعور العام يتجه (غالبا) الى جانب المستمسك بحقوق البلاد كاملة ، لأن الرأى العام ، وبخاصة فى أوقات الثورة والهياج ، ليس لديه الوقت ولا العناصر الكافية للتفكير وتقدير العواقب والاستمساك بحكم العقل ، فهو يتبع من يدعوه الى التطرف ، وثمة عامل آخر حبب وزارة البارودى الى النفوس ، وهو اسناد وزارة الحربية الى عرابى ، فانه كان فى ذلك الحين زعيم الثورة ، ومحبوب الجماهير ، فتقلده وزارة الحربية كان وحده كافيا لابتهاج الناس بتأليف وزارة البارودى ، فلا غرو أن عدت الامة تأليفها بمثابة عيد استقبلته بالفرح والغبطة والسرور .

منشور البارودى الى المديرن والمحافظين

وعلى أثر تقلد البارودى رياسة الوزارة وضع منشورا أرسله الى المديرن والمحافظين يتضمن برنامجه فى الحكم ، وهو لا يختلف فى مجموعه عن كتابه الى الخديو بقبول تأليف الوزارة .

المناصب الكبيرة

صدرت المراسيم فى ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ بتعيين حسين باشا الدرەمللى وكيلا لوزارة الداخلية بدلا من خليل باشا يكن الذى استقال لمناسبة استعفاء شريف باشا ، ويعقوب سامى بك وكيلا لوزارة الحربية ، وعلى فهمى بك وكيلا لوزارة المعارف ، وابقاء المسيو بلوم باشا وكيلا للمالية ، وبطرس بك غالى وكيلا للحقانية ، وتيجران بك وكيلا للخارجية ، وحسين فهمى باشا وكيلا للاوقاف ، والمسيو روسو بك مديرا للاشغال العمومية ، وتعيين محمد زكى باشا مديرا للسكك الحديدية وميناء الاسكندرية بدلا من على صادق باشا ، واحمد فريد باشا مديرا للدائرة البلدية بمصر ، وعين احمد رفعت بك باشكاتبا (سكرتيرا عاما) لمجلس الوزراء [١] مع بقائه مديرا عاما للمطبوعات .

عرابى باشا فى وزارة الحربية

بدأ عرابي باشا عمله فى الوز[illegible]رسال منشور الى جميع وحدات الجيش بتقلده مسند الوزارة قال فيه :

« حيث إن مسند نظارتى الجهادية والبحرية الجليلتين قد أحيل الى عهدتنا من طرف الجناب الخديوى المعظم بارادة سنية موشحة بتاريخ ١٥ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ نمرة ١١ فاعتقادى ووثوقى بمساعدة حضرتكم وعموم حضرات الضباط والصف الضباط والعساكر فى القيام بواجبات هذه النظارة مع الاستمرار فى سيرها على المحور اللائق الموافق لنص أحكام القوانين العسكرية قد جرأنى على قبول هذا المسند الجليل حالة كونى عالما بما أنتم عليه من وثوق حضرة الجناب الخديوى بنا ، ولهذا لزم

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٨ فبراير سنة ١٨٨٢

تحريره لحضرتكم اخطارا بما ذكر واعلان كافة الضباط والصف ضباط وعساكر الالاى ادارة حضرتكم وفقنا الله جميعا لما فيه النجاح والاصلاح» (١)

وأخذ عرابى فى تنفيذ القوانين والاصلاحات العسكرية الصادرة فى عهد وزارة شريف، فابتدأ بصرف استحقاق ورثة المتوفين فى الحروب، وأحال ثلثمائة من الضباط العاملين والمستودعين الى المعاش بحجة تجاوزهم السن القانونية وفيهم كثيرون من الترك والشركس (٢)

وقد عظم شأن عرابى بتقلده وزارة الحربيـة ، فانهـا الوزارة التى كانت تتطلع اليها الانظار فى ذلك الحين ، وفيها كانت تتمثل سلطة الحكم ، وقوة الحركة الوطنية، فاصبح عرابى الرئيس الفعلى للحكومة ، وزاد من مكانته نيله رتبة لواء (باشا) ، لما للألقاب والرتب من الأثر الذى لا ينكر فى نفوس العامة والخاصة ، وصار له الأمر والنهى ، لا فى وزارة الحربية فحسب ، بل فى كل وزارات الحكومة، وأصبح دكتاتورا محضا، وأضحت داره ملجأ لطلاب الحاجات وأصحاب الشكايات

الشروع فى قتل عبد العال حلمى

اقترن تأليف وزارة البارودى بحادثة أثارت ضجة كبيرة فى أوساط الضباط ، وتردد صداها فى البيئات الاخرى ، وهى الشروع فى سم الميرالاى عبد العـال بك حلمى أحد زعماء العرابيين ، وقد نسب الجمهور الحادثة الى دسـائس السراى ، وتفصيلها كما ثبت من التحقيق أن عبد العال حلمى كان وصيا على ابن لزوجته يدعى محمد حسن التلميذ باحدى المدارس ، وكان لهذا الغلام مال يمسكه عنه عبد العـال ، فأراد الغلام الانتقام منه فدس له السم فى اللبن ، وقد حال دون شربه السم أن خادما

(١) مصر للمصريين ج ٤ ص ٢٣٠

(٢) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٢٣٦

لعبد العال اكتشفته فى اللبن فنبهت اليه سيدها فظهرت الجريمة وأبلغها عبد العال الى ولاة الأمور .

وقعت هذه الحادثة يوم ٣ فبراير سنة ١٨٨٢ (١) واهتمت الحكومة بتحقيقها فأسفر التحقيق عن اعتراف التلميذ محمد حسن بجريمته وبأن الذى أغراه على ارتكابها تلميذ آخر فى مدرسة القبة يدعى محمد ماهر ، ووافقه هذا على اقواله واعترف الاثنان بأن الباعث على الجريمة هو رغبة محمد حسن فى الحصول على ماله من عبد العال .

وقد اهتم الضباط بهذه الحادثة اهتماما كبيرا ، ومع أنها جريمة شخصية محض فانهم عدوها جريمة سياسية يقصد منها التخلص من أحد كبار زعمائهم ، واهتم لها الرأى العام تبعا لذلك ، وانتهت المحاكمة بالحكم على محمد حسن ومحمد ماهر بالسجن إحدى عشرة سنة فى فازوغلى بأقاصى السودان ، وبالحبس ستة أشهر على العطار الذى باع السم لمحمد حسن ، وكوفئ عبد العال حلمى بالباشوية فى الترقيات العسكرية التى أعقبت تأليف وزارة البارودى ، واتخذ العرابيون هذه الحادثة سببا لتهديد الخديو والتلويح بخلعه ، قال المسيو سنكفكس معتمد فرنسا فى هذا الصدد ما يأتي :

«حدث شروع فى سم الكولونل عبد العال ، وكان لهذا الحادث ضجة كبرى وقد هاج الافكار هيجانا شديدا وذاعت بسببه الاشاعات الباعثة على أشد القلق وقيل أنه سيعلن خلع الخديو ،

On allait Jusqu' a annoncer la deposition Du Khedive

وكانت النتيجة العملية لهذه الضجة إجبار الخديو على امضاء دكريتو بتعيين خمسة لواءات وتسعة وعشرين ميرالايا وقائمقاما» (٢) .

وهذا الحادث يدلك على مبلغ الغرور الذى استحوذ على زعماء الثورة بعد سقوط

---

(١) الوطن عدد ١١ مارس و ١٩ ابريل سنة ١٨٨٢

(٢) برقية سنكفكس الى دى فريسينيه فى ١٣ مارس سنة ١٨٨٢ — الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ٤

وزارة شريف وتأليف وزارة البارودى ، فان التحدث عن خلع الخديو لمناسبة حادثة شخصية لا أهمية لها كحادثة الميرالاى عبد العال حلمى هو عمل خارج عن حدود الحكمة والتعقل ، ويدل على انحدار الثورة فى طريق الشطط والخطل

الترقيات العسكرية

قلنا ان عرابى نال رتبة الباشوية (لواء) بعد أن تقلد وزارة الحربية ، ونال معه هذه الرتبة محمود باشا فهمى وزير الاشغال ، وقد نظم حركة ترقيات شاملة فى صفوف الجيش وسعت كل الضباط الذين ناصروه وأيدوه وأخلصوا للحركة ، وهاك أهمها :

رقى إلى رتبة لواء (باشا) كل من يعقوب سامى بك وكيل وزارة الحربية . والميرالايات على فهمى بك . وعبد العال حلمى بك . وطلبه بك عصمت . وحسن بك مظهر . وعلى بك الروبي .

ورقى الى رتبة ميرالاى القائمقامون : خليل بك كامل . وعيد محمد بك . وحامد امين بك . وحسن بك رأفت . ومحمد بك أمين . وسليمان بك نجاتى .

ورقى إلى رتبة قائمقام عشرون بكباشياً وهم : عمر افندى رحمى مدير اقلام معاشات ولوازم الحربية . واحمد افندى فرج . وسليمان سامى داود افندى . وخضر افندى خضر . وبدوى افندى منسى . ومحمد عبيد افندى (بطل واقعة التل الكبير) ، وعبد القادر افندى عبد الصمد . ومحمد افندى الزمر . وعلى افندى عيسى . ومحمد افندى حلمى . وفوده افندى حسن . ومحمد افندى نجاتى . وعباس افندى وهبي . ومحمد افندى بهجت . وعبد الرحمن افندى حسن . وعلى افندى داود . والسيد افندى محمد محافظ العريش . وعلى افندى أنور . ومحمد افندى سالم حكيمباشى الألاى الثانى . ومحمد افندى عامر حكيمباشى الألاى السابع . (١)

ورقى نحو أربعة وخمسين صاغقول اغاسى إلى رتبة صاغ ، و ٥٤ يوزباشيا الى رتبة

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٢ مارس سنة ١٨٨٢

صاغ ، و ١٥٠ ملازما أول الى رتبة يوزباشى ، ومثل هذا العدد من الملازمين الثوانى الى رتبة ملازم أول ، ونحو هذا العدد من الباشجاويشية الى رتبة ملازم ثان (١) ، وأنعم على ابراهيم بك فوزى حكمدار أورطة المستحفظين برتبة ميرالاى وعين مأمور ضبطية العاصمة (محافظا) بعد وفاة احمد باشا الدره مللى .

وزارة البارودى والسودان

ظهرت دعوة المهدى فى مايو سنة ١٨٨١ ، ونال أول انتصار على قوات الحكومة فى واقعة (آبا) يوم ١٢ اغسطس سنة ١٨٨١ ، ثم انتصر عليها ثانيا فى واقعة راشد يوم ٩ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، وكان حكمدار السودان وقتئذ محمد رؤوف باشا ، فروعته هذه الانتصارات ، وأرسل يطلب المدد من مصر ، وقد أعد شريف باشا ألاى طره لارساله مددا إلى السودان ، ولكن بعد أن سقطت وزارته ، تغير مسلك الحكومة ، فصرفت النظر عن ارسال هذا المدد

انشاء وزارة للسودان

وكل ما عملته وزارة البارودى لاعادة النظام فى السودان أن استصدرت من الخديو أمرين عاليين فى ٢١ فبراير سنة ١٨٨٢ احدهما يقضى بجعل عموم السودان بما فيه شرقى السودان ومحافظة سواحل البحر الأحمر ومديرية هرر وزيلع وبربره وتاجوره حكمدارية واحدة ، وانشاء وزارة (نظارة) للسودان ، والثانى يقضى بتعيين عبد القادر باشا حلمى حكمدارا لعموم السودان وناظرا على الاقاليم السودانية وملحقاتها . (٢)

وقررت أيضاً تأليف لجنة برياسة عبدالقادر باشا حلمى للنظر فى أحوال السودان

---

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٢٣٧
(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٢ فبراير سنة ١٨٨٢

وما يلزم عمله لتنظيم شؤونه ، وأعضاؤها هم الجنرال استون باشا رئيس اركان حرب الجيش المصري وحسن حلمى باشا وابراهيم فوزى بك ميرالاي سفرية السودان ورامى بك وسعيد افندى ناصف من مستودعى الجهادية وعبد القادر افندى عبد الصمد من الضباط واحمد افندى فهمى من موظفى وزارة الاشغال . (١)

ولكن هذه اللجنة لم تعمل عملا ما ، ولم يكن لها أى أثر فى صد تيار الثورة ، وتهاونت الوزارة عامة فى مسألة السودان ، مما كان له أثر كبير فى استفحال ثورة المهدى ، وبدا منها هذا التهاون فى العدول عن ارسال المدد الذى قرره شريف باشا قبل سقوط وزارته ، واحتجت بأن القوة التى بالسودان كافية لاقرار النظام فيه ، وأن مجلس النظار قرر لذلك صرف النظر عن الألاى الذى كان معدا لارساله إلى السودان «وأن يخلى سبيل أنفاره ليتوجهوا إلى بلادهم ويحال ضباطه على قلم الاستيداع» . (٢)

وفى الوقت الذى نشر فيه هذا البيان كانت جموع المهدى قد انتصرت غير مرة على قوات الحكومة ، وبلغ بالوزارة تهاونها فى شأن السودان أنها مع تعيينها عبد القادر باشا حلمى حكمدارا للسودان ووزيرا لوزارته قد أبقته فى مصر ، مع مسيس الحاجة الى ذهابه فوراً الى مقر منصبه لقمع الثورة ، ولم يبارح القاهرة الا فى أوائل مايو سنة ١٨٨٢ ، وعينت على بك الروبى أحد الزعماء العرابيين وكيلا لوزارة السودان ، مع بقائه أيضاً فى مصر ، فكأنها خلقت مناصب دون عمل ما .

التقسيم الادارى للسودان

وفى ٢ ابريل سنة ١٨٨٢ صدر مرسوم باجراء تعديل فى التقسيم الادارى للسودان ، وتضمن بيان حدود السودان المصرى ومديرياته قبل أن تعبث به المطامع الانجليزية

---

(١) و (٢) الوقائع المصرية عدد ٢ مارس سنة ١٨٨٢

فجعل من السودان أربعة اقسام وهى :

(القسم الاول) حكمدارية اقليم غربي السودان ومركزها بالفاشر وتكون عموما لمديريات دارفور وكردفان وشكا وبحر الغزال ودنقلة .

(القسم الثانى) حكمدارية وسط السودان ومركزها بالخرطوم وتكون عموما لمديريات الخرطوم وسنار وبربر وفشوده وخط الاستواء .

(القسم الثالث) حكمدارية اقليم شرقى السودان وتؤلف من التكا وملحقاتها ومن محافظتى سواكن ومصوع وملحقاتهما الى باب المندب .

(القسم الرابع) حكمدارية عموم هرر وملحقاتها وتتألف من مديرية هرر ومحافظتى زيلع وبربره وملحقات الجهات المذكورة ويكون مركزها بهرر مع بقاء المحافظين بكل من محافظتى زيلع وبربره لاهمية وجودهما (١)

وقد بلغ من تهاون الوزارة فى أمر المهدى أن أذاعت الجريدة الرسمية (الوقائع المصرية) بيانا كاذبا عن مقتله اذ ادعت وقوع معركة بينه وبين قوات الحكومة انتهت بقتله (٢) على حين أنه كان يزداد سطوة وقوة فى نواحى السودان ، وقد زاد من اعراضها عن حوادث السودان انصرافها الى اجراءات القمع والمحاكمة التى اتخذتها فى حكاية مؤامرة الضباط الشراكسة التى سنتكلم عنها فى الفصل الحادى عشر

وجملة القول أن سياسة وزارة البارودى حيال السودان كانت سياسة خاطئة ، وكان لها الأثر السىء فى استفحال ثورة المهدى ، ولا غرابة فى ذلك ، فان البارودى وعرابى وصحبهما كانوا لا يقدرون السودان حق قدره ، بل كانوا ينظرون اليه كمنفى للمغضوب عليهم ، وهذا تفريط يلقى عليهم تبعة كبيرة فيما صار اليه أمر السودان

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٤ ابريل سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٨ مايو سنة ١٨٨٢

الفصل التاسع

دستور سنة ١٨٨٢

كان أول ما عنيت به وزارة البارودى اعلان الدستور ، فاجتمع مجلس الوزراء فى يوم الثلاثاء ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ (١٨ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ هـ) برآسة الخديو للنظر فى مشروعه ، فنقحه بعض التنقيح ثم أقره وأرسله صحبة عبد الله باشا فكرى وزير المعارف وحسن باشا الشريعى وزير الاوقاف إلى مجلس النواب ليبدى رأيه فى هذه التنقيحات .

مناقشة مجلس النواب

فى المشروع النهائى للدستور

واجتمع مجلس النواب فى هذا اليوم نفسه، وحضر الجلسة عبد الله باشا فكرى وحسن باشا الشريعى لتقديم مشروع الدستور الى المجلس ، وألقى عبد الله باشا فكرى فى هذا الصدد الكلمة الآتية :

« إن سعادة ناظر الاوقاف وهذا الفقير مكلفان من جانب هيئة النظار بأن نقدم لهذا المجلس الكريم صورة اللائحة التى أرسلت الى الجناب الخديوى المعظم وترتب على رفضها استبدال النظارة السابقة بالهيئة الحاضرة ، فهذه اللائحة قد أرسلها الجناب العالى الى مجلس النظار وتليت فيه وحصل القرار على جميع ماتضمنت ماخلا بعض مواد وقتية خصوصية لم تجد لها الحكومة محلا فى لائحة دائمية معدة للبقاء أزمنة طويلة إن شاء الله ، فرأت أن تصدر بها أوامر كريمة خصوصية ترد مع الأمر الكريم الذى يصدر باللائحة الاساسية ، وكذلك أدخلت فى مادتين اثنتين تغييرا يسيرا لايخرج عن حد البيان والايضاح ، ومأمول الحكومة ان مجلسكم الكريم

يسارع الى قبول اللائحة كما قررت فيه ، ليأخذ من ثم فى أعماله المهمة العائدة بالفائدة على الوطن »

فتناقش المجلس فى المواد التى رأت الحكومة حذف بعض عباراتها على ان تصدر بها مراسيم خاصة، وهى المادة التاسعة وقد حذفت منها العبارة المتعلقة باجتماع المجلس فى تلك السنة ونصها «وحيث ان المجلس قد ابتدأ هذه السنةفى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ فتكون نهاية مدته الاعتيادية فى ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢ تمام الثلاثة الاشهر » والمادة الرابعة عشرة وقد حذفت منها العبارة المتعلقة برئيس المجلس فى دور الانعقاد الاول ونصها « وحيث أن الرئيس الحالى قد عين بأمر الحضرة الخديوية من النواب فيستمر على رئاسته المدة المذكورة » ، والمادة الثانية والخمسون ونصها «مدة بقاء اعضاء المجلس المجتمعين الآن فى وظيفة النيابة هى خمسة أعوام اعتبارا من تاريخ انعقاده » وقد حذفت رأسا ليصدر بمفادها مرسوم خاص . فوافق المجلس على هذه التعديلات كما وافق على التعديل الذى أدخلته الحكومة فى المادة العشرين المتعلقة بملاحظة النواب على المامورين واخبارهم بما يقع منهم ؛ وقد كان منصوصا فيها على أن الاخبار يكون فى أثناء انعقاد المجلس فصار نصها :

«للنواب حق الملاحظة على موظفى الحكومة جميعا ولهم فى أثناء اجتماع المجلس أن يشعروا بواسطة رئيسه كلا من النظار بما يرون لزوم الاخبار عنه من تعد أو خلل أو قصور يقع فى أثناء تأدية الوظيفة من أحد موظفى الحكومة التابعين لنظارته »، فقبل المجلس هذا التعديل

وقبل أيضا التعديل الذى أدخلته الحكومة على نص المادة ٣٦ الخاصة بالميزانية فى العبارة الآتية :

« مايقع فيه الخلاف من الميزانية ينفذ الضرورى منه الخ »

فقدرأت الحكومة أنه ربما وقع الخلاف على تعيين الضرورى وغير الضرورى بين مجلس النظار ولجنة النواب ، فيكون ذلك خلافا على خلاف وتقف به الاعمال فعدلتها كما يأتى :—

« أما ماحصل فيه الخلاف من الميزانية فاذا كان مقررا فى ميزانية السنة السابقة ولم يكن مخصصا لاعمال جديدة مثل أشغال عمومية وغيرها ينفذ مؤقتا الى أن يعقد المجلس الثاني بمقتضى المادة ٢٣ » ، قال عبد الله باشا فكرى فى تفسير هذا التعديل :
« ان هذا الايضاح لايغير مقصود المجلس فيما أظن بل هو عين المراد من عبارته الا أنه يمنع اللبس والاشكال ويضمن عدم وقوف الاعمال ، فلا ريب عندى أن المجلس الكريم يتلقاه بالقبول » . فقبله المجلس

وعلى ذلك تم تصديق مجلس النواب على اللائحة الاساسية . وهنا قال عبد الله باشا فكرى : هذا كل مارأته الحكومة فى اللائحة ، وهو كما تبين لكم جزئى يسير ، أما سائر المواد فقد قبلت فى مجلس النظار بنصها ، وبذلك انحسم الخلاف الذى اشتد وامتد حتى أوجب استعفاء النظارة السابقة وكان سببا فى تعطيل مجلس النواب أياما كثيرة مع أهمية الاعمال المطلوبة منه والتى يروم القيام بها جلبا للمنفعة العمومية .

أمين بك الشمسى — نرجو من هيئة النظار أن تسرع فى التصديق على اللائحة وارسالها . فوعد عبد الله باشا فكرى بذلك وانفضت الجلسة (١)

صدور المرسوم الخديوى بالدستور

وقد وقع الخديو المرسوم بصدور الدستور فى ذلك اليوم (٧ فبراير سنة ١٨٨٢) ، وفى اليوم التالى الاربعاء (٨ فبراير — ١٩ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ هـ) اجتمع مجلس النواب وحضر الجلسة محمود سامى باشا البارودى رئيس مجلس الوزراء ، وقدم الدستور الى المجلس موقعا من الخديو كما تقرر فى الجلسة الماضية ، وألقى لهذه المناسبة خطبة قيمة تعد من أبلغ ما كتب البارودى ومن أقوى الخطب السياسية بل

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٠ فبراير سنة ١٨٨٢

هى قطعة رائعة من الادب السياسى لما تضمنته من المعانى السامية والآراء السديدة والنصائح الحكيمة والاسلوب البليغ . قال

خطبة البارودى

« أيها السادة النواب

« أحسب نفسى سعيد الطالع بحضورى بينكم حاملا الى حضراتكم القانون الاساسى الذى سيكون ان شاء الله قاعدة لجميع أعمالكم ، ويسرني كل السرور أننى لم أحمله اليكم الا بعد يقينى أنه خير أساس يمكنكم أن ترفعوا عليه من الاعمال مايعزز شأن البلاد وينمى ثروتها ويقوى أصول العدالة فيها .

« وهذه نعمة من الله سبقت الينا على حين احتياجنا اليها ، والحمد لله قد وصلنا الى المرغوب مع احترامنا شرائع الحكمة ونواميس السكينة ، ولم يكن شىء من الوسائل يفيدنا لولم تكن عناية جناب خديوينا الاعظم هى سندنا فى جميع أعمالنا ، ومقاصده السامية هى مرشدنا فى سبيل سيرنا ، فهو الكريم الذى أجريت هذه النعمة على يديه ، فأول واجب علينا ، أن نقوم لحضرته العلية بفروض الشكر وواجبات الثناء .

« الا أننى أعلم كما تعلمون أن مجرد وضع القانون على أصول الحرية وقواعد العدالة لا يكفى فى وصولنا الى الغاية المقصودة من اجتماع حضراتكم ، بل لابد أن ينضم الى ذلك خلوص النية من كل واحد منكم فى المحافظة على حدود هذا القانون ودقة النظر فى الوقوف عندها بحيث تكون جميع الاعمال والافكار منحصرة فى دوائرها ، وقد قال عقلاء السياسيين ان الوصول الى هذا النوع من الكمال أعنى حصر جزئيات الاعمال وكلياتها فى دائرة القانون انما ينال بعد العناء وطول التجارب ، لكنى لا أعد هذا صعبا عليكم ، فان العناية الالهية ساعدت سعد البلاد بوقوع الانتخاب على حضراتكم ، وأنتم على أكمل درجات العقل والفضيلة ، ولا عناء فى اتباع القانون الاعلى القاصرين ، وفى أملى أنكم ستحققون مايظنه أحباء البلاد فيكم عندما تبتدئون فى

الاعمال المهمة التى تهيأتم الآن لمباشرتها ، بأن تستعملوا صادق النظر للوقوف على مافيه خير بلادكم وتوجهوا الى ذلك ماضى الهمم حتى لا يضيع الزمن الطويل فى الحصول على فائدة قليلة ، وهذا لا يكون الا بتخليص الافكار وتمحيص الطوايا من شوائب النزعات الشخصية بأن نجعل الاعمال وقفا على المصالح العمومية التى نفعها فى الحقيقة عائد عليكم وعلى أبنائكم .

«ان التفات النظر الى الخصوصيات يبعث فى القلوب محاسدات ومنافرات تحمل على الخلاف الدائم ، نعوذ بالله ، وانكم تعلمون أن الذين رقوا إلى ذروة العز وأوج الشرف لم ينالوا ذلك إلا باخلاصهم فى طلب النفع العام ، فاعترف العالم بفضلهم وأجلتهم القلوب فأعلتهم أعلى المنازل ، فثبتوا فى مكانتهم ماداموا بحلية الاخلاص ، واني أهنىء نفسى بوقوفى بين عقلاء البلاد العارفين بحقوق بلادهم عليهم، العالمين بأن شرفهم معقود بشرف أوطانهم الموقنين،بأنهم لن يكونوا نوابا حقيقيين الا إذا أقاموا على صدقهم براهين من العمل وحججا من الثبات فى خطة الاعتدال حتى يقنع بها البعيد كما عرفها القريب .

«وفى علم حضراتكم أيها السادة أننى عند استلامى رياسة النظار رفعت الى جناب خديوينا الاعظم تقريرا بينت فيه مبادىء الهيئة الحاضرة ، وأظنكم قرأتموه وتأملتم معانيه ، وقد تكرم على الجناب الخديوى بقبوله ، وإنى مؤمل فيكم أن تكونوا عضدا لنا وساعدا قويا على تتميم ماقصدنا يستقر أمر النظام وتتوفر لدينا أسباب الثروة والرفاهية ، ونحفظ الحقوق التى لنا ، ونؤدى الواجبات التى علينا ، ونوفى بجميع عهودنا لمن عاهدناه ، ونكون بذلك قد أرضينا سلطاننا الاعظم الذى يسره نجاحنا وتقدمنا ، وأرضينا جميع الدول المتمدنة التى تحب أن ترانا حائزين لشرفنا حافظين لحقوقنا قائمين بعهودنا ، وآخر ماتتواصى به أن لانجعل للتعصب المشربي دخلا فى الاعمال الوطنية التى كلفتكم البلاد أن تقوموا بأدائها وأن تكون الوطنية الحقة هى الباعث القوى على كل فكر والغاية القصوى من كل قول وعمل ، نسأل الله تعالى أن

يوفقنا جميعا لما فيه رفعة أوطاننا وتقدم بلادنا وأن يمتع البلاد ببقاء حضرة خديوينا المعظم أيده الله » . (١)

ولما انتهى من خطبته قدم للمجلس نسخة الدستور مصدقا عليها من الخديو (٢) والأوامر العالية الثلاثة المتقدم ذكرها .

فنهض عبد السلام بك المويلحى وألقى كلمة شكر للبارودى على اسراعه بالتصديق على الدستور ، ورد عليه البارودى باسمه واسم زملائه بانهم لم يفعلوا إلا الواجب، ثم القى سلطان باشا بلسان النواب كلمة شكر أخرى وانتهت الجلسة إذ كانت الساعة السابعة

مقابلة النواب للخديو

وبعد انفضاض الجلسة توجه النواب إلى السراى الخديوية ليؤدوا للخديو واجب الشكر ، فلما مثلوا بين يديه تلقاهم بالبشر والايناس، وتقدم سلطان باشا بالنيابة عنهم وقال :

« ان حضرات النواب وفدوا الى هذه الساحة الفيحاء ليقدموا للجناب المعظم شكرهم وامتنانهم على ما أولاهم جنابه الكريم من النعم وما منحته حضرته العلية لاهل القطر من التفضل والاحسان» ، ثم دعا للجناب الخديو بدوام العز والاقبال وأمن جميع الحاضرين ، فوقع ذلك موقع القبول لدى الخديو وشكر النواب على صنعهم الجميل ، ثم جلسوا ودارت بينهم أحاديث ودية ، وأعرب لهم الخديو عن ميله الغريزى لمحبة الاصلاح وحسن مساعيه لمنفعة رعيته ، وأنه لا يقصد بهم الا الخير ، ولا يريد لهم غير خطة التقدم والعمران ، ثم نصح لهم أن يسلكوا جادة الخير ويسيروا فى سبيل المنافع العمومية بقلوب ثابتة ونيات صادقة ، متخذين الحزم مرشدا والسكون والتأنى دليلا ، ووعدهم بأنه مستعد لمساعدتهم فى كل ما أرادوه من الاعمال النافعة للبلاد ،

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٢ فبراير سنة ١٨٨٢
(٢) نشرنا نص الدستور فى قسم الوثائق التاريخية

فخرجوا من لدنه شاكرين ، ثم قصدوا إلى ديوان الداخلية وكرروا الشكر لرئيس مجلس الوزراء ، فقابلهم بالترحاب . وكان عنده أثناء المقابلة وزراء المالية والحقانية والخارجية والاشغال ، فقدم لهم النواب شكرهم وثناءهم ، وأنابوا عنهم سلطان باشا فى تقديم الشكر عنهم للوزراء ، ثم انصرفوا فرحين مسرورين

المراسيم الملحقة بالدستور

وفى يوم صدور الدستور (٧ فبراير سنة ١٨٨٢) صدرت الثلاثة المراسيم الاخرى التى اتفقت الحكومة مع المجلس على أن تصدر بها اوامر خديوية الاول يقضى بجعل نيابة اعضاء مجلس النواب القائم لمدة خمس سنوات(١) تبتدىء من تاريخ انعقاده ، والثانى ببقاء محمد سلطان باشا رئيسا للمجلس للمدة المذكورة ، والثالث بتحديد مدة اجتماع المجلس فى تلك السنة وجعل نهايتها فى يوم ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢ لتكون مدة الدورة النيابية ثلاثة اشهر اذ كان ابتداؤها فى يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ (٢)

موقف انجلترا وفرنسا من الدستور

استقبلت الدوائر السياسية الانجليزية والفرنسية اعلان الدستور بالسخط والاستياء ، وبدت هذه المظاهر على شدتها من الرقيبين الاوروبيين كولفن ودى بلنيير ، فقد أرسلا معا مذكرة مشتركة الى قنصليهما بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٨٨٢ ، أى عقب تأليف وزارة البارودى بيومين وقبيل اعلان الدستور بيوم واحد ، اعترضا فيها على

---

(١) كانت مدة المجلس طبقا للائحة سنة ١٨٦٦ التى انتخب على اساسها ثلاث سنوات فلما صدر دستور سنة ١٨٨٢ الذى يقضى بجعلها خمس سنوات صدر المرسوم الخديوى بسريانها على مجلس النواب القائم

(٢) الوقائع المصرية عدد ٩ فبراير سنة ١٨٨٢

هذا الانقلاب ، وتجلت فى مذكرتهما روح التبرم بالنظام الدستورى بأكمله والنقمة من تخويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية وتحريض حكومتيهما على محاربة هذا النظام ، وهذا تعريبها :

« عندما صدرت الدكريتات المنظمة لاختصاصات الرقابة الثنائية ، كانت السلطة الحقيقية فى يد الخديو ، وفى يد الوزراء بطريق النيابة عنه ، فأمكن الاكتفاء باعطاء الرقيبين العموميين الحق فى اصدار آراء وملاحظات ، وكان مفروضا أن يعمل بآرائهما ، وقد تحقق ذلك وتقدمت حالة البلاد المالية بعد أن كانت منذ سنتين فى غاية الخطورة ، أما الآن فقد تغير ميزان السلطة اذ تحولت الى مجلس النواب والى بعض الرؤساء العسكريين الذين يخضع المجلس لنفوذهم ، وقد أدى هذا الانقلاب إلى تغيير خطير فى نظم الدولة ، فان سلطة الخديو والوزراء التى تزعزعت بتأثير ثورة الجيش فى أول فبراير سنة ١٨٨٢ قد استمرت فى الضعف يوما بعد يوم ، ووصلت الأمور فى هذا الصدد الى أن مجلس النواب الذى كان فى عهد الخديو السابق (اسماعيل باشا) أداة مطواعة فى يده وكان يقر مايعرض عليه من النظم المالية على مافيها من الجور وما تؤدى اليه من فادح الاضرار ، أصبح لا يتردد اليوم فى التمسك بحقوق ومطالب تناقض حالة البلاد الاجتماعية ، حتى وصل به الامر الى أن اضطر الخديو الى تغيير الوزارة التى كانت حائزة لثقته ، وتحت ضغط بعض الضباط اضطر ان يعهد برئاسة الوزارة الى وزير الحربية وأصبحت سلطة الخديو لاوجود لها

«وفى هذه الظروف الحالية لافائدة من التصريح من جانب الحكومة المصرية بأنها لا تنوى المساس بسلطة الرقيبين ، فان هذه السلطة ستسير فى طريق الزوال لامحالة اذا أصبحت وجها لوجه أمام مجلس نواب وجيش ، لاأمام الخديو ووزرائه الذين يعينهم بأختياره ، ذلك أن الخديو ووزراءه لم يكونوا يستطيعون أن يتحملوا أمام الدوائر والحكومات الاجنبية مسئولية أعمال يعترض عليها الرقيبان ، وكان هذا هو الضمان الوحيد لسلطتنا ، وكان ضمانا كافيا حتى اليوم ، ولكنه أصبح الآن خياليا أمام وزراء المجلس النيابى والجيش ، اذ ليس عليهم من سلطان

سوى نفوذ الرؤساء العسكريين والنواب الذين يستمدون منهم السلطة ، وهذا ماوقع الآن ، لأن الوزارة التى تألفت حديثا قد استقر عزمها على تخويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية رغم المعارضة الصريحة فى ذلك من الرقيبين ، ولا يغيب عن الذهن أن وزارة شريف باشا لم تسقط الا لانها لم تشأ اغفال المعارضة التى بدت من الحكومتين الانجليزية والفرنسية فى هذا الصدد ، فقبول الحالة الحاضرة هو تسليم بالعبث الخطير الذى يصيب نفوذ انجلترا وفرنسا ، وبعبارة أخرى هو الغاء نفوذ الرقيبين اللذين ليس لهما من السلطة الا مايستمدانه من حكومتيهما ، ومن خطل الرأى والاسترسال وراء الاوهام أن لا نلمح فى هذا التغيير مقدمات محتومة لسلسلة من التصرفات لا تبقى على شىء من الاصلاحات المالية التى تمت فى خلال السنوات الاخيرة ، ومن الجلى من الآن أن نتنبأ بقرب وقوع الارتباكات المالية من جديد ، تلك الارتباكات التى عالجتها لجنة التحقيق العليا ولجنة التصفية »

القاهرة فى ٦ فبراير سنة ١٨٨٢ . (توقيع الرقيبين)

بلنيير — كولفن [١]

ويبدو من هذا الكتاب مبلغ سخط الرقيبين على النظام الدستورى وبخاصة على تخويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، ولم يكتف دى بلنيير (الرقيب الفرنسى) بهذه المذكرة ، بل طلب إلى المسيو سنكفكس معتمد فرنسا أن يبلغ المسيو دى فريسينيه رئيس الوزارة الفرنسية الترخيص له بالاستقالة من منصبه مبالغة منه فى الاحتجاج على مايعده (انقلابا) فى نظام الحكم .

على أن الحكومتين الفرنسية والانجليزية لم تنفذا وعيدهما الذى تضمنته مذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ ، بل بقيتا وقتا ما فى موقف الانتظار ، أما من الناحية الفرنسية فلان وزارة دى فريسينيه كانت مترددة غير مستقرة على خطة ما بجاه المسألة المصرية ، وكان دى فريسينيه يرى بادىء الامر عدم احراج وزارة البارودى ، وأرسل الى

---

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ — ٨٢ ص ١١٨

المسيو سنكفكس برقية بهذا المعنى قال فيها :

«اتبعوا خطة التحفظ الرسمى المقرون بالعطف نحو الوزارة الجديدة وساعدوا بصفة خاصة على المساعى التى تبذل بحسن نية لاحترام الاتفاقات الدولية وأوضحوا أننا لا نقصد عرقلة تقدم النظم الداخلية المصرية مادامت مصالحنا لا تمس» (١)

وقد سعت وزارة البارودى من ناحيتها فى اقناع الدوائر الاوروبية السياسية بأنها باصدار الدستور لا تقصد المساس بمصالح الدول ، وأرسلت مذكرة إلى معتمدى فرنسا وانجلترا بتفسير مواد الميزانيـة فى الدستور واثبات أنها لا تخـالف فى شىء تعهدات مصر المالية إزاء الدول (٢) ، فسكتت الحكومة الفرنسية عن احتجاج الرقيبين ولم تؤيده ، وقبل دى فريسينيه استقالة دى بلنيير وعين بدله المسيو دى بريديف De Bredif ، فكانت الاستقالة وقبولها انتصاراً لوزارة البارودى .

هذا من الناحية الفرنسية ، أما من الناحية الانجليزية فالحكومة البريطانية لم تر من مصلحتها التعجيل بالتدخل ، إذ كانت ترقب الحوادث لتتدخل فى مصر بمفردها دون أن تشاركها فرنسا أو تعارضها ، ذلك أنها رأت فى تدخل الدولتين معاً ما يحول دون تحقيق مطامعها فى مصر ، فآثرت الانتظار حتى يتسنى لها التدخل المنفرد ، وفى ذلك يقول المسيو ريناك (٣)

« ان الرأى العام البريطاني كان متأثرا من آراء بعض المحافظين الذين كانوا يؤثرون تأجيل الحوادث بقدر المستطاع آملين أن تأتي الفرصة للتـدخل المنفرد فى وادى النيل دون الاشتراك مع فرنسا »

وقد كان هذا الموقف موهماً العرابيين أن لا خوف من تداخل الدولتين مشتركتين أو منفردتين ، فأغرقوا فى حسن الظن بالمستقبل ولم يحسبوا حساباً لتدابير السياسـة

---

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ — ٨٢ وثيقة رقم ٨١

(٢) المرجع السابق وثيقة رقم ٨٢

(٣) فى كتابه عن (وزارة جامبتا)

الانجليزية التى كانت تعد العدة وتتخير الوقت المناسب لتتدخل بمفردها وتملى ارادتها بما يحقق أطماعها فى مصر .

الابتهاج العام باعلان الدستور

كان لصدور المرسوم الخديوى بالدستور رنة فرح فى البلاد اذقوبل بالابتهاج العام وأطنبت الصحف فى مزاياه واستبشرت خيراً باعلانه واقيمت الحفلات العظيمة تيمنا به وابتهاجا بصدوره ، وكانت هذه الحفلات صورة ناطقة للحياة السياسية والفكرية فى ذلك العصر ، وهذا مايدعونا الى ذكر خلاصة عنها .

حفلة جمعية المقاصد الخيرية

أهم هذه الحفلات الحفلة التى اقامتها جمعية (المقاصد الخيرية) (١) بالعاصمة ليلة الاثنين ١٣ فبراير سنة ١٨٨٢ ، فقد كانت حفلة جامعة لكل مظاهر الفخامة ، حضرها محمود باشا سامى البارودى وعرابى باشا وبقية الوزراء وعدد جم من كبار الضباط والعلماء والنواب والاعيان ، فازدحم بهم المكان ، ولما اكتمل جمعهم نهض (خطيب الثورة) عبد الله نديم وافتتح الاجتماع بقصيدة كان لها وقع جميل فى النفوس ثم شكر الحاضرين على اجابتهم دعوة الجمعية واحتفالهم بالتصديق على لائحة النواب (الدستور) .

ثم دعا ابراهيم افندى اللقانى الى الخطابة فألقى خطبة أبان فيها الفرق بين ما كانت عليه البلاد من الاستبداد وما صارت اليه من الحرية والشورى ، وختم كلامه بالدعاء للخديو والوزراء .

---

(١) هى جمعية أسست ١٨٨٠ تضم بعض كبراء مصر وكان الامير عباس حلمى ولى العهد « الخديو عباس الثانى » رئيسا لها ومحمود سامى باشا البارودى نائب الرئيس وقد انشأت مدرسة مجانية ومستشفى لعلاج الفقراء

وبعد أن جلس قام السيد عبد الله نديم مرة أخرى وأثنى على الخطيب وعقب على خطبته مبينا فضل العصر الجديد على العصر الماضى ، ثم دعا الى الخطابة مصطفى افندى ماهر (باشا) وتكلم بما أملته روح الشباب وحث على الاجتهاد فى تحصيل العلوم والفنون ، واستحث ذوى الغيرة من الاغنياء على انشاء (بنك أهلى) يستغنى به الاهلون عن الاقتراض من المرابين بالفوائد الفاحشة ، وانتقل من ذلك الى النصح بالاتحاد وائتلاف الكلمة .

وبعد أن انتهى من خطبته نهض عبد الله نديم للمرة الثالثة وعقب عليها بالافاضة فى بيان التربية الابتدائية والوجوه اللائقة فيها ثم دعا الى الخطابة الشيخ محمد عبده ، خطيب الجمعية الرسمى [1] وكان وقتئذ رئيس تحرير الوقائع المصرية فألقى خطبة ضافية أبان فيها مزايا الحكومة الدستورية وقد سماها (الحكومة القانونية) ، ونوه فيها بوجوب اسناد النيابة الى المتعلمين مما أثار استياء بعض العرابيين كما سيجىء بيانه ، وحث على تعميم التعليم ودعا الى احترام حرية القول والكتابة وسن القوانين المبينة لحقوق الافراد وواجباتهم

وقام النديم مرة رابعة وعلق على خطبة الشيخ محمد عبده بما توجهت اليه فكرته واستطرد الى الكلام عن أحوال المدارس والمكاتب .

ثم دعا النديم إلى الخطابة (أديب اسحق) وكان وقتئذ الكاتب الثانى لمجلس النواب ، فقام والقى خطبة عبر فيها عن شعور النواب وتضامنهم والوزارة فى كل ما يجلب الفخر للبلاد

وبعد أن انتهى أديب اسحق من كلامه أعقب خطبته فترة استراحة « جلس فيها الخطباء يستريحون من تعب الخطابة » على حد تعبير الوقائع المصرية ، وأخذ الحاضرون يتذاكرون فيما سمعوا من الخطب .

وحصل حوار بين السيد عبد الله نديم واثنين من الحاضرين فيما ذكره عن

---

(١) كذا فى وصف الاجتماع المنشور بالوقائع المصرية عدد ١٥ فبراير سنة ١٨٨٢

أساليب التعليم ، ثم قام فتح الله افندى صبرى(١) والقى خطبة فى الحث على الاتحاد والثبات ، وانتهى الاجتماع فى الساعة التاسعة مساء وانصرف المجتمعون فرحين مسرورين .

وقد دل هذا الاجتماع على ظواهر عدة تعطينا فكرة واضحة عن الحالة السياسية فى ذلك العصر ، فمن ذلك أن فكرة الحرية والدستور كانت قد عمت الطبقة المثقفة من الامة كما يدل عليه ابتهاجهم باعلان الدستور ، وان مستوى التفكير قد بلغ حدا لا يقل عن مستوى العصر الحاضر ، بل قد يزيد عليه فى البلاغة والمنطق ، فان عبارات الخطباء وأسلوبهم وطريقة أدائهم لافكارهم تدل على حظ كبير من العلم والثقافة ، ويلاحظ أيضا أن معظم خطباء هذه الحفلة من تلاميذ السيد جمال الدين الافغانى ، بل كثير من عباراتهم عليها طابع السيد وأسلوبه ، وهذا يدلك على الأثر الكبير الذى خلفه الحكيم الافغانى فى مصر ، وثمة ظاهرة أخرى لا تفوتنا ملاحظتها ، وهى مقدرة عبد الله نديم الخطابية ، فان نهوضه للخطابة فى هذا المحفل خمس مرات والقاءه خمس خطب مختلفة المواضيع والعبارات ، مما كان أغلبه ارتجالا ، يدل على مواهبه الخطابية ، ولا غرو أن يعد بحق « خطيب الثورة » ، على أن مما يلفت النظر فى هذا الاجتماع أن أحداً من النواب لم يخطب فيه ، وناب عنهم أديب اسحق ، وكان وقتئذ الكاتب الثانى للمجلس ، ومن التناقض أن ينوب عن النواب موظف بالمجلس ، وهم النائبون عن الامة ، وكان الأليق بهم أن ينوب عنهم واحد منهم ، ويظهر لنا من ذلك أنهم لم يكونوا فى مستوى أدباء ذلك العصر وكتابه ، ولا غرابة فى ذلك فانهم فى مجموعهم من طبقة الأعيان ، ومع ذلك فستجد من تتبع مناقشاتهم فى مجلس النواب ما يدل على نضج فى الفكر وسلامة فى المنطق وحسن أداء فى التعبير عن أفكارهم ، ومنهم نواب بارزون لا يقلون كفاءة عن مستوى العصر الحاضر ، فما الذى منع هؤلاء من الخطابة فى هذا الاحتفال ؟ قد يرجع ذلك الى أنهم لم يكونوا

---

(١) هو احمد فتحى زغلول افندى (باشا) كما يؤخذ من الوقائع المصرية عدد ٢٠ فبراير سنة ١٨٨٣

قد اعتادوا الوقوف موقف الخطابة فى المحافل العمومية لان جلسات مجلس شورى النواب القديم ومجلس النواب الذى انتخبوا فيه كانت سرية طبقا للائحة القديمة .

حفلة النائبين احمد محمود وابراهيم الوكيل

وكأنما هزت هذه الحفلة أريحية النواب وحفزتهم إلى اقامة حفلة أخرى من نوعها ، فاقام النائبان الشيخ احمد محمود وابراهيم افندى الوكيل نائبا البحيرة بمنزلهما بقصر الشوك ليلة ١٩ فبراير سنة ١٨٨٢ مأدبة تكريم لجمعية المقاصد الخيرية على احتفالها الفخم ، وكانت المأدبة ذاتها مجالا لتبارى الخطباء فى الاشادة بفضل الدستور ، وتحولت إلى حفلة ابتهاج باعلان الدستور ذاته ، وقد حضرها الوزراء وأعضاء مجلس النواب وكثير من الوجوه والاعيان والعلماء ، ولما اكتمل الجمع وقف الشيخ احمد محمود خطيباً وأثنى على الحاضرين لاجابتهم هذه الدعوة ، ثم عطف إلى بيان ما عليه اخوانه النواب من تمام الاتحاد وكمال الاتفاق وما لاقوه فى سبيل التصديق على لائحتهم الأساسية قبل تشكيل هيئة النظارة السامية (وزارة البارودى) ، ونوه بفضل الاتحاد وعرج على خطبة الشيخ محمد عبده فى الاحتفال السابق فقال :

« ولقد اعترف بفضل النواب كل ذى عقل واستحسن ما عملوا كل صاحب شعور لا سيما حضرة الاستاذ الفاضل الشيخ محمد عبده ، غير أن بعض الناس توهم فى خطبة حضرته التى القاها فى احتفال جمعية المقاصد الخيرية شيئا يمس جانب النواب ، فأطلب من حضرته أن يبين قصده من تلك الخطبة لرفع الالتباس بعد أن يقوم حضرة الفاضل أديب افندى اسحق الكاتب الثانى فى مجلس النواب ويتمم الشكر لجمعية المقاصد الخيرية ولكل وطنى سر بهذه اللائحة ويبين مقاصد النواب» (١)

وانك لتلحظ فى كلام الشيخ احمد محمود اشارته إلى خطبة الشيخ محمد عبده (الاستاذ الامام) فى الحفلة السابقة وما تأوله بعض النواب من أن فيها من العبارات ما يمسهم ، على أنه ليس فيها أى تعريض بهم ، بل كل ما توهموه فى هذا الصدد

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢١ فبراير سنة ١٨٨٢

قوله ان مشاركة النواب للحكومة فى تدبير شؤونها يقتضى أن يكون فى الامة العدد الكثير ممن يصلحون لهذه المشاركة وحث على نشر التعليم الذى يؤهل إلى تلك المرتبة من الاستعداد ، فظن بعضهم أنه يشير بقوله هذا إلى أن غالبية نواب المجلس لم يصلوا إلى هذه المرتبة ، وأيد هذا الظن ما عرف عن الشيخ محمد عبده فى عهد وزارة رياض باشا من عدم اطمئنانه إلى قيام الحكم الدستورى حتى تنضج الأمة له ، فكان لخطبته الأولى وقع سيء فى نفوس الزعماء العرابيين ، وكان السيد احمد محمود وابراهيم افندى الوكيل من خاصة أصدقائه ، فسعيا فى اصلاح ذات البين بينه وبين الزعماء ودعياه إلى تفسير خطبته بما يزيل اللبس فيها

تعاقب الخطباء(١)

وقام أديب اسحق وشكر جمعية المقاصد وغيرها من الجمعيات التى أظهرت السرور باللائحة الاساسية وبين أن الواجب مقابلة الشكر بالاستمرار على العمل الذى أوجب الشكر والزيادة

ثم قام (عبد الله نديم) وخطب فى وجوب التمسك بطلب الحقوق الثابتة وحث على رعاية الواجب لكل فرد واجتناب التقصير فيه وملاحظة قيم النفوس وأقدارها وانزال الامور منازلها دون تهاون يثبط الهمة ولا تساهل يكسر قلوب ذوى الاستحقاق .

ثم دعا إلى الخطابة (فتح الله افندى زكى) أحد تلامذة مدرسة التجهيزية فأجاب الدعوة وتلى مقالة طلب فيها بالاصالة عن نفسه وبالنيابة عن اخوانه تهذيب نفوسهم وتربيتهم على محاسن الاخلاق وعقد الجمعيات لفتح المدارس يتعلمون فيها من العلوم ما يكون حلية للنفوس ، ودعا إلى جعل علم الاخلاق فى مقدمة سائر العلوم

وقام النديم ثانية والقى كلمة أخرى ، ثم دعا فى ختامها ابراهيم افندى اللقانى

---

(١) ملخص عن الوقائع المصرية عدد ٢١ فبراير سنة ١٨٨٢

فالقى خطبة دعا فيها إلى التمسك باسباب القوة والاتحاد وحث على مجانبة الخوف والجبن .

وقام من بعده النديم فشرح عباراته ببيان بديع وعلق عليها من سوانح خواطره ، ثم دعا إلى الخطابة فتح الله افندى صبرى (احمد افندى فتحى زغلول) فالقى مقالة فى شأن ما يجب على اخوانه الشبان أن يأخذوا به من المبادىء الحقة التى تجعل دورهم من أحسن الأدوار تمدناً وتقدما ودعاهم إلى عقد جمعية لفتح مدرسة ليلية ليتعلم فيها من لا تسمح له أشغاله الضرورية بتلقى العلوم فى النهار آخذا على نفسه مساعدتهم بكل ما يصل اليه امكانه ثم فصل ما يجب على كل طائفة منهم بالنسبة لشأنها فى مقام الوجود وما يلزم كل واحدة منهامن الصفات الكمالية .

وبعد ذلك قام الشيخ محمد عبده والقى خطبة أخرى فى التربية والاخلاق عطف فيها على خطبة التلميذين فتح الله افندى زكى وفتح الله افندى صبرى وحث على التمسك باهداب الفضيلة والدين .

ثم قام عبد الله نديم وتلي عدة آيات من القرآن الشريف وشرح كل واحدة منها شرحا بليغاً بديع الاسلوب ، وكان عند كل آية يأخذ فى الحث على التمسك بها وبيان موضع الأخذ بما دلت عليه من الحكم ، وفى أثناء ذلك حث على رعاية الذمة وحفظ العهود وحسن المعاشرة ومجاملة الأجانب وملاينتهم والسير فيهم بما يقتضيه قانون الاخوة الانسانية .

ثم قام أحد الضباط ، وارتجل خطابا بليغاً حث فيه على التمسك بخلق الشجاعة والحرص على كل ما ينمى غرسها فى القلوب ويبدد الاوهام عن النفوس والتمرن على الحركات التى تلزم معرفتها كل وطنى ، وحض على الاتحاد الذى هو منشأ القوة القائمة بحماية الوطن وصيانته ، فقوبلت كلمته بالاستحسان

وقام بعده النديم وشرح عباراته مؤيداً لها ، ثم تلا قصيدة من نظمه كان لها وقع حسن فى النفوس ، ثم ختم الاجتماع بالدعاء للخديو ولوزارته السامية وشكر لجميع الحاضرين فأمنوا عليه وانتهى الاجتماع

حفلة احمد بك اباظه

وفى يوم ٣ مارس سنة ١٨٨٢ أقام احمد بك (باشا) اباظه حفلة فى منزله بالقاهرة ابتهاجا بالدستور والحكومة القانونية ، دعا اليها النواب والوزراء والعظماء ، فلما انتظم عقدهم وقف عبد الله نديم وافتتح الحفلة بخطبة حث فيها على وجوب رعاية صلات الجوار ومعاشرة الاجناس المختلفة بكمال الملاينة وتمام المجاملة فانهم اخوان فى الانسانية والكل يرجع إلى أصل واحد .

ثم قام الشيخ محمد عبده والقى خطابا بليغاً يبين فيه مزايا الحكومة الدستورية ونوه بفضل المساواة والحرية

وقام بعده عبد الله نديم وخطب حاثا على توسيع دائرة الصناعة وتكثير موادها والتفنن فيها لتكفى البلاد مؤنة الحاجة و يكتسب أبناؤها ثمراتها وبركات أرضها ، وأفرغ ذلك فى قالب بديع فكان لخطابه الوقع الحسن فى نفوس السامعين .

ثم قام ابراهيم افندى اللقانى وخطب خطابا نوه فيه بفضل هذه الحفلات وقام عبد الله نديم وعلق على خطبة اللقانى .

ثم قام فتح الله افندى صبرى (احمد افندى فتحى زغلول) وتكلم عن أسباب وقوف أفكار النبهاء من المصريين فى الزمن القديم عند حد واحد من المعلومات ، وأرجعها إلى وقوف الحركة العمومية فى تلك المدة ، ثم أثبت تقدم الحركة العمومية وتدرجها فى هذه الايام إلى مرتبة الكمال بواسطة الحكومة الشورية التى هى منبع حركات التقدم والنماء [1] .

وقام بعده النديم أيضا ، وتكلم عن وجوب مساعدة الفلاح ومعاونته لشدة حاجته ، ودعا الأغنياء إلى الأخذ بيده وبذل المجهود فى استخلاصه من الديون التى أثقلت كاهله ، وهنا ذكر منقبة حسنة لأحد الأعيان ، فقال انه أدى عن

---

(١) عن الوقائع المصرية عدد ٥ مارس سنة ١٨٨٢

أهل بلده خمسة الآلاف جنيه لمداينيهم ، فلم يبق أحد منهم مديونا لاجنبي وأثنى عليه الثناء الجميل ، ثم قام أحد الجنود وتلا خطابا أبان فيه وجوب رعاية الذمم وحفظ الجوار وغير ذلك من الأمور التى جاءت بها الشريعة الغراء وأيدها قانون الانسانية ، ثم دعا للخديو والوزراء وأمن الحاضرون عليه ، ثم قام النديم وشرح عبارات الجندى شرحا بليغا ، وتنقل إلى موضوعات شتى وختم الاجتماع بشكر الحاضرين والدعاء للخديو والوزراء والنواب ، فأمن السامعون وانصرفوا مسرورين شاكرين لصاحب الاحتفال داعين للوزارة بحسن التوفيق [1]

حفلات أخرى

وأقام أحمد بك نير يكن احتفالا فى بيت منصور باشا يكن [2] صهر العائلة الخديوية حضره الوزراء ولفيف من النواب ورؤساء الجند وضباطهم وأعيان العاصمة وبعد تناول الطعام وتبادل عبارات التحية والتهاني وقف السيد عبد الله نديم فافتتح الخطابة ، ثم أعقبه حسن افندى عاكف اليوزباشى ، ثم على افندى رضا .

وأعد محمد بك طاهر نجل احمد باشا طاهر حفلة دعا اليها الوزراء والنواب وكبار الضباط وأساتذة المدارس والاعيان والشباب فالقيت فيها الخطب والمقالات

وأقام شبان الاسكندرية حفلة ابتهاج بالثغر دعوا اليها السيد عبد الله نديم ، فقدم من العاصمة وحضر الحفلة وخطب فيها وتعاقب بعده الخطباء .

وصفوة القول ان حفلات الابتهاج باعلان الدستور فى القاهرة والاسكندرية كانت من أبهج ما أقيم من الحفلات الوطنية فى ذلك العصر ، وكانت صورة واضحة للحياة الفكرية والسياسية فى عهد الثورة

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٥ مارس سنة ١٨٨٢

(٢) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٢٨٨

الفصل العاشر

اعمال مجلس النواب

ننتقل الآن الى الحديث عن مجلس النواب ، وبيان أعماله فى دور انعقاده الاول ، والحق انه لم يجتمع الا زمنا وجيزا لم يتجاوز ثلاثة أشهر ، على أنه قام فى خلالها بطائفة صالحة من الأعمال ، وقد تقدم الكلام عن تقريره الدستور ، وهذا يعد من أهم أعماله ، والآن نذكر ما أنجزه من الاعمال الاخرى ، وسنذكر هذه الاعمال بحسب نوعها مع مراعاة تسلسل الجلسات قدر المستطاع .

النظام الداخلى للمجلس

اجتمع المجلس يوم الخميس ٩ فبراير سنة ١٨٨٢ (٢٠ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ هـ) برياسة سلطان باشا وحضور ٧٢ عضوا ، فطلب الرئيس وضع نظام داخلى للمجلس كما تقضى بذلك اللائحة الاساسية (الدستور) فاقترح احمد بك الشريف إحالة وضع هذا النظام على لجنة اللائحة الاساسية (اللجنة الدستورية) فوافق المجلس على ذلك ، وبعد أن أتمت اللجنة وضعه نظره المجلس بجلسة ١٦ مارس سنة ١٨٨٢ واستغرق بحثه تلك الجلسة ، وأدخل عليه المجلس ما رآه من التعديلات ، واستمر فى بحثه بجلسة ١٨ مارس و ١٩ مارس حيث تم التصديق عليه ، وهو ثالث القوانين الثلاثة التى تألف منها النظام الدستورى سنة ١٨٨٢ ، وهذه القوانين هى : اللائحة الاساسية ، وقانون الانتخاب ، والنظام الداخلى لمجلس النواب

النواب الزائدون عن اللائحة

وطلب سلطان باشا من المجلس بجلسة ٩ فبراير سنة ١٨٨٢ ابداء رأيه فى عدد الاعضاء المنتخبين ، فانه بسبب زيادة عدد المراكز فى بعض المديريات ، زاد عدد النواب خمسة عن العدد المحدد فى اللائحة القديمة التى جرى الانتخاب على أساسها ،

وهؤلاء الخمسة منهم اثنان من اسيوط وواحد من بنى سويف وآخر من قناوخمس من الدقهلية ، قال وقد وردت اوراق انتخابهم من المديريات كسائر النواب ، وللمجلس رأيه فيهم .

فقال احمد بك على — حيث ان انتخاب هؤلاء الخمسة قائم بحسب اللائحة القائمة فلا بأس من الحاقهم بالمجلس .

وقال ابراهيم افندى الوكيل — لا يمكن الجزم بحصول الزيادة فى عدد النواب الا بعد أن يعلم ذلك ويتقرر مقدار الزيادة رسميا ، ولذلك لا أجد الآن الحاق الخمسة المذكورين بالمجلس نظاميا ، وأيده فى رأيه احمد افندى محمود ، وخالفهما محمود بك سليمان وعبدالسلام بك المويلحى واحمد افندى عبد الغفار ، واقترح الأخير اعتماد انتخابهم بحسب اللائحة القديمة على شرط ان تكون مديرياتهم مما تقررلها الزيادةفى اللائحة الجديدة ، فوافق المجلس على ذلك .

رآسة اللجنة الدستورية

وبالجلسة المذكورة طلب سلطان باشا من المجلس ان ينتخب رئيسا للجنة اللائحة (اللجنة الدستورية) بدلا من حسن باشا الشريعى الذى عين ناظراً للأوقاف، فانتخب محمود بك سليمان (باشا) بدلا عنه فى الرآسة ، وعباس افندى الزمر عضواً فيها بدلا من محمود بك سليمان .

الاجازات

ثم تناقش المجلس فى مسألة الاجازات التى يطلبها بعض الأعضاء ، فاقترح احمد افندى عبد الغفار أن لا يعطى المجلس اجازة لأكثر من ثلاثة من كل لجنة (قلم) حتى لا يكثر عدد الغائبين ، واقترح رشوان افندى حمادى أن لا تتجاوز مدة الاجازة خمسة عشر يوما ، فان عرض للنائب مهمات تقتضى الزيادة يلزم الاستئذان من جديد من المجلس .

فوافق المجلس علي أن لا يكون الغائبون من كل لجنة أكثر من ثلاثة ، ورفض اقتراح تجديد مدة الاجازة ، وفى ختام الجلسة استأذن سلطان باشا المجلس فى غيابه فى الجلسة المقبلة ، وأعلن أنه أناب عنه فى الرآسة محمد بك الصيرفى أحد نواب البحيرة، فوافق المجلس على ذلك وانفضت الجلسة (١)

انتخاب الوكيلين — الاغلبية المطلقة والاغلبية النسبية

اجتمع المجلس يوم الاثنين ١٣ فبراير سنة ١٨٨٢ (٢٤ ربيع الاول سنة ١٢٩٩هـ) برآسة محمد بك الصيرفى وحضور ٦٠ عضوا ، فجرى انتخاب الوكيلين ، وأسفرت النتيجة عن انتخاب محمد بك الصيرفى ومحمد بك الشواربى .

ودارت مناقشة قانونية فى معنى الأغلبيـة المطلقة والاغلبية النسبية دلت على المام الاعضاء النابهين بمعناهما البرلمانى ، فقد كانت نتيجة فرز الاصوات كما يأتى :

محمد بك الصيرفى نال ٥٥ صوتا ، ومحمد بك الشواربى ٣٠ صوتا ، ومحمود بك سليمان ٢٦ صوتا ، وتسعة أصوات متفرقة .

فقال على بك القريعى إن الاكثرية لحضرة صيرفى بك ومحمد بك الشواربي ، وهنأهما على انتخابهما ، فطلب نائب رئيس المجلس (محمد بك الصيرفى) تلاوة المادتين المتعلقتين بانتخاب الوكيلين من اللائحة الاساسية (الدستور) فتليتا ، وهما المادتان ٤٥ و٤٦ .

فقال عبد السلام بك المويلحي — ان مضمون المادة ٤٦ لا يقضى بحصول الانتخاب الا لحضرة صيرفى بك ، فانه لا يخفى ان الاكثرية نوعان ، مطلقة ونسبية فالمطلقة هى التى اجتمع فيها أكثر من نصف مجموع الحاضرين ، والنسبية هى التى فى جانبها اكثر ممـا فى غـيرها ، مهما تجزأ ذلك الغسير ، والمـادة ناطقـة بكون الاكثرية المطلوبة فى قرارات المجلس هى الاكثرية المطلقة ، فعلى المجلس الآن اعادة

---

(١) عن مضبطة جلسة ٩ فبراير — الوقائع المصرية عدد ٢٢ فبراير سنة ١٨٨٢

الانتخاب بين الاثنين اللذين حصلت لهما اكثرية نسبية ، وهما حضرة شوار بى بك ومحمود بك سليمان دون غيرهما من سائر الأعضاء حتى تظهر لأحدهما الأغلبية المطلقة .

فأخذ المجلس بهذا الرأى الصحيح وقرر تأجيل اعادة انتخاب الوكيل الثانى الى اليوم التالى (١)

انتخاب الوكيل الثانى

اجتمع المجلس يوم الثلاثاء ١٤ فبراير سنة ١٨٨٢ (٢٥ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ هـ) برياسة محمد بك الصيرفى وحضور ٦٧ عضو ، وطرحت مسألة انتخاب الوكيل الثانى ، فتنازل محمود بك سليمان عن الاصوات التى نالها لمحمد بك الشوار بى ، فصرف المجلس النظر عن اعادة الانتخاب وقرر انتخاب محمد بك الشوار بى وكيلا ثانياً (٢)

مقترحات النواب

اجتمع المجلس يوم الاربعاء ١٥ فبراير سنة ١٨٨٢ (٢٦ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ هـ) برآسة محمد بك الصيرفى وحضور ٦٩ عضوا ، وأخذ يبحث فى المقترحات المقدمة من بعض النواب ، وكانت هذه المقترحات عبارة عن تقارير مطولة يتضمن كل منها اقتراح العضو وبيانه تفصيلا ، وفيما يلى خلاصة هذه المقترحات :

١ — اقترح احمد بك اباظة أن تعرض الحكومة على هيئة المجلس نصوص المعاهدات والاتفاقات التى عقدتها مع الدول الاجنبية ، أو مع رعايا هذه الدول ، فوافق المجلس على هذا الاقتراح .

٢ — وتقدم احمد افندى عبد الغفار تقريرا عن اختلال اعمال مصلحة المساحة وقلة فائدتها بالنسبة لكثرة نفقاتها ووجوب سؤال وزير المالية عن أعمالها والاختلال المنسوب اليها ونفقاتها ومقدار ما مسحته من الاراضى ، والفائدة التى عادت منها

---

(١) و (٢) الوقائع المصرية عدد ٢٢ فبراير سنة ١٨٨٢

على الأهالى والحكومة ، فوافق المجلس على تبليغ خلاصة التقرير الى وزارة المالية واستدعاء وزيرها ليجيب على أسئلة النائب .

٣ — واقترح امين بك الشمسى معالجة غلاء أسعار الغلال بمنع اتفاق التجار على رفع سعرها ، ومنع تصديرها الى الخارج ، وبعد مناقشة بين الاعضاء وافق المجلس على ارجاء النظر فى هذه المسألة الى جلسة قادمة ليبحث الاعضاء فى أمرها .

٤ — واقترح محمد افندى الشاذلى تنظيم العونة فى الأعمال العامة كحفر الترع وتطهيرها وردم الجسور وما أشبه ذلك لكى لايقع حيف على الاهالى وخصوصا فى أراضى الشفالك والأباعد الواسعة والاراضى الاميرية ، فوافق المجلس على ما أبداه الشيخ احمد محمود من طلب وضع قانون فى هذا الصدد .

٥ — واجتمع المجلس برآسة محمد بك الصيرفى بجلسة يوم الاثنين ٢٠ فبراير سنة ١٨٨٢ (٢ ربيع آخر سنة ١٢٩٩) وفيها قدم عبد المجيد افندى البيطاش أحد نواب الاسكندرية تقريراً يتضمن ان رآسة المحاكم المختلطة بموجب معاهدات انشاء المحاكم المختلطة لاتكون إلا للوطنيين التابعين للحكومة المحلية وأن الحكومة عينت واصف بك عزمى رئيسا لمحكمة مصر الابتدائية المختلطة مع أنه منتم لدولة النمسا ، وهذا مخالف لتلك المعاهدات ، وطلب سؤال وزير الحقانية عن ذلك ، فقرر المجلس ارجاء سؤال الوزير المذكور حتى ترد المعاهدات والاتفاقات التى قرر المجلس تقديمها اليه .

لجنة العرائض

وأعلن نائب الرئيس (محمد بك الصيرفى) انه تقدمت الى المجلس عرائض من كثير من الجهات ، وطلب من هيئة المجلس انتخاب لجنة للنظر فى تلك العرائض كما تقضى بذلك المادة ٣٩ من اللائحة الاساسية (الدستور) لاحالة المقبول منها الى جهات اختصاصه ، واغفال ماليس بمقبول ، فقبل المجلس مبدأ انتخاب اللجنة ، وارجأ انتخابها إلى الجلسة التالية .

معالجة غلاء الاسعار

واجتمع المجلس يوم الثلاثاء ٢١ فبراير سنة ١٨٨٢ (٣ ربيع الآخر سنة ١٢٩٩هـ) برآسة محمد بك الصيرفى وحضور ٦٣ عضوا ، وتباحث فى اقتراح منع تصدير الغلال الى الخارج المؤجل من جلسة ١٥ فبراير

فقال عبد المجيد افندى البيطاش — ان مسألة منع تصدير الغلال فى الوقت الحاضر من أهم الضروريات حيث أنها من الامور العامة النفع ، وغير خاف أن أغلب سكان المدن هم من الفقراء ، فالواجب على نواب الامة أن ينظروا الى المصلحة العامة ويصدق المجلس على منع تصدير الغلال الى الخارج الى حين موسم الغلال كما هو الواجب علينا ، وبعد مناقشة بين الاعضاء اشترك فيها أحمد بك على وابراهيم افندى الوكيل واحمد افندى عبد الغفار واحمد بك الشريف وعلى افندى المكاوى وعبد الشهيد افندى بطرس وعبد السلام بك خفاجى قرر المجلس ان يكتب لنظارة المالية بمضمون الاقتراح لتتخذ فيه العلاج اللازم (١) .

بقية مقترحات النواب

وبالجلسة المذكورة أخذ المجلس يبحث فى بقية مقترحات الاعضاء ، مما نلخصه فيما يلى :

٦ — قدم ابراهيم افندى الوكيل تقريراً مطولا عن اصلاح نظام الرى فى مديرية البحيرة ، وخلاصته وجوب اصلاح مجرى رياح البحيرة واصلاح القناطر الخيرية ، فأبدى احمد افندى محمود رأيا فى هذا الاقتراح مضمونه ان المسائل الواردة فى التقرير لها روابط معلومة بوزارة الاشغال ، ويحسن طلب هذه البيانات من الوزارة ، وكذلك طلب بيان عن حالة القناطر الخيرية وما حدث فيها من الخلل ،

---

(١) الوقائع المصرية عدد أول مارس سنة ١٨٨٢

ومقدار مايلزم من المصروفات لاصلاحها ، ومتى وردت هذه البيانات يشكل المجلس لجنة من أعضائه للنظر فى هذه المسائل بحضور مندوب من وزارة الاشغال ، فوافق المجلس على هذا الرأى

٧ — وقدم عبد الوهاب افندى عفيفى وحسنين افندى سويلم تقريرا بالبحث فى تأخر الحكومة عن رد أقساط المقابلة الى الممولين ، وسؤال وزارة المالية عن أسباب هذا التأخر ، فوافق المجلس على أن يطلب من وزارة المالية ابداء السبب فى ذلك . (١)

وبجلسة الاربعاء ٢٩ فبراير سنة ١٨٨٢ (١١ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ هـ) تليت اجابة وزير المالية على هذا الاقتراح ، وخلاصته أن التأخر راجع الى عدم ورود الكشوف الخاصة بالمقابلة .

٨ — واجتمع المجلس يوم السبت ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٢ (٧ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ هـ) برآسة محمد بك الصيرفى وحضور ٦٣ عضوا وأخذ يتداول فى بقية المقترحات المقدمة من الاعضاء ، وقدم عبد الشهيد افندى بطرس تقريراً باستنجاز الحكومة ما وعدت من انشاء المحاكم الاهلية وتنفيذ لائحة ترتيبها التى وضعتها وزارة شريف باشا

٩ — وقدم على افندى المكاوى تقريراً بتكليف الحكومة وضع قانون يضمن حقوق الافراد تجاه الموظفين ويبين حدود الموظفين وحقوقهم وواجباتهم .

١٠ — وقدم حسين افندى أبو حسين تقريرا بتكليف الحكومة وضع قانون لتنظيم أحوال العمد والمشايخ وطريقة توليتهم وعزلهم وقيامهم بواجباتهم .

فاستقر رأى المجلس فى المقترحات الثلاثة ، على أن يطلب من الوزارة توجيه عنايتها الى سن تلك القوانين وعرضها على المجلس للنظر فيها طبقا لاحكام اللائحة الاساسية (الدستور)

١١ — وتقدم تقرير من محمود بك سليمان عن وجوب اصلاح حالة الزراعة والرى

---

(١) مضبطة مجلس النواب — الوقائع المصرية عدد أول مارس سنة ١٨٨٢ .

مديريات اسنا وقنا والجهات الشرقية بمديريات اسيوط والمنيا وبنى سويف ، فقرر المجلس فى هذا الصدد رأى احمد افندى محمود ومضمونه « ان هذه المسألة الحقيقة بالقبول قد اتحدت فى النوع والجنس مع المسألة المتعلقة برياح البحيرة والقناطر الخيرية التى قدمها حضرة اخينا ابراهيم افندى الوكيل من حيث ان كلا منهما يتعلق باعمال الرى ، فان حسن بالمجلس التحرير لنظارة الاشغال العمومية باعلانها بنوع المسألة وطلب مايراه فيها صالحا وممكنا حتى اذا حضر مندوب الاشغال بالبيانات والايضاحات اللازمة واتحد باللجنة التى ستشكل بمعرفة المجلس يضم الشكل لشكله والنظير لنظيره وحينئذ يتقرر ماتراءت موافقته » ، فوافق المجلس على ذلك .(١)

« * »

واجتمع المجلس يوم الاحد ٢٦ فبراير سنة ١٨٨٢ (٨ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ هـ) برآسة محمد سلطان باشا وحضور ٦٣ عضوا ، وتابع النظر فى مقترحات الاعضاء مما نلخصه فيما يلى .

١٢ — تلى (تقرير) من على افندى كساب عن وجوب ربط العشور على الاطيان التى صار استصلاحها ، فاقترح هلال بك منير الاستعلام من وزارة المالية عن أصل الشروط الموضوعة لهذه الاطيان ، وعما تم فى أمرها ، فوافق المجلس على ذلك .

١٣ — (تقرير) من احمد بك باظه وهلال بك بحفر الرياح التوفيقى الذى كان مصمما انشاؤه ضمن الرياحات الثلاثة والمخصص لرى القليوبية والدقهلية والشرقية حتى يساوى بينها وبين المديريات الأخرى .

١٤ — (تقرير) من احمد افندى عبد الغفار بتوسيع فم رياح المنوفية لتسهيل امداده للترع الآخذة منه .

وبعد مناقشة من الاعضاء اقترح على بك القريعى الحاق هذين التقريرين بالتقارير السابقة المتعلقة بنظارة الاشغال وهى المقدمة من ابراهيم افندى الوكيل

---

(١) مضبطة مجلس النواب — الوقائع المصرية عدد ٤ مارس سنة ١٨٨٢

ومحمود بك سليمان ، وان يكتب للنظارة المذكورة بتقديم البيانات المطلوبة عن الاقتراحات كلها ، واذا تأخرت عن الجواب فحينئذ يطلب المجلس استدعاء ناظر الاشغال ، فوافق المجلس على هذا الرأى .

مشروع تعميم التعليم

١٥ — وبالجلسة المذكورة تلى تقرير قدمه عبدالسلام بك المويلحى نائب القاهرة عن تعميم التعليم وختمه بعدة مقترحات فى هذا الصدد ، وهى أن يقدم ناظر المعارف العمومية الى المجلس كشفا ببيان المدارس الابتدائية فى القطر ، أميرية كانت أو غير أميرية ، وما يمكن للنظارة انشاؤه من المدارس الابتدائية ، والعدد الذى يمكن تخريجه من مدرسة المعلمين للتدريس فى المدارس فى السنة الحالية (عام ١٨٨٢) لغاية الاجتماع القادم ، وتعيين لجنة من المجلس للنظر فى الوسائل التى يمكن بها إنشاء مكتب ابتدائى فى كل بلد أو قرية ليس فيها مكتب ، على أن تبذل اللجنة جهدها لرفع نفقات التعليم فى تلك المكاتب عن عاتق الحكومة ، وان يرجى من كل نائب بذل همته للحث على إنشاء هذه المكاتب والمساعدة فيما ينفق عليها ، فقرر المجلس حضور وزير المعارف ومعه الكشوفات والبيانات المطلوبة

تضخم المعاشات

١٦ — وتقدم تقرير من احمد بك على عن معالجة تضخم معاشات الموظفين ختمه بقوله « فلو جرى الامر كما هو عليه الآن مدة يسيرة فلا نشعر الا والمعاشات الباهظة ذهبت بثروة بيت المال والجأته الضرورة الى الاقتراض » .

فقال احمد افندى محمود — لاشك ان هذا التقرير جدير بالاعتبار والاستبصار ، فان وافق فلتطلب قوانين المعاشات وتحال على لجنة من المجلس ، لتنظر فيها وتعرض ما تراه على المجلس ، فوافق المجلس على هذا الرأى .

١٧ — وتقدم تقرير من ابراهيم افندى سعيد وعبد الشهيد افندى بطرس بتعيين لجنة للنظر فى تعديل مواعيد دفع الضرائب للتيسير على الممولين فى أدائها ، فوافق المجلس على الاقتراح وارجأ انتخاب اللجنة إلى الجلسة المقبلة (١) (جلسة ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٢) ، وفيها تم انتخاب اللجنة من الاعضاء الآتية أسماؤهم :

هلال بك منير . الشيخ احمد ابو سعده . على بك شعير . احمد بك الشريف . احمد بك على . محفوظ افندى رشوان . اسماعيل افندي سليمان . عباس افندى الزمر . محمد افندى دبوس . سليمان افندى منصور — وأن يكون رئيس هذه اللجنة هلال بك منير .

واجتمع المجلس يوم الاثنين ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٢ (٩ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩ هـ) برآسة سلطان باشا وحضور ٦٥ عضوا ، وحضر الجلسة على باشا صادق وزير المالية للجواب على الاسئلة الخاصة بوزارته ، فالقى بيانا عن مصلحة المساحة وايراداتها ومصروفاتها والاعمال التى قامت بها لغاية يناير سنة ١٨٨٢ ، واكتفى المجلس بهذا البيان بعد مناقشة اشترك فيها وزير المالية واحمد افندى عبد الغفار واحمد افندى محمود ومحمد بك الشواربى .

ثم اخذ ينظر فى بقية مقترحات النواب

١٨ — فتلى تقرير من الشيخ احمد سالم الريدى ومراد افندى السعودى اقترحا فيه توسيع الرى من الترعة الابراهيمية بمرور المياه من جنابيات السكة الحديدية لكى تستفيد منها أطيان جهة الزاوية ومديرية الجيزة ، فرأى المجلس ماراه بالنسبة للاقتراحات الخاصة بالزراعة والرى ، وهو ان يكتب لنظارة الاشغال بارسال البيانات المطلوبة عنها

١٩ — و تقرير من احمد افندى عبد الغفار يتضمن اقتراحا بالترخيص

---

(١) مضبطة مجلس النواب — الوقائع المصرية عدد ٦ و ٧ مارس سنة ١٨٨٢

لأرباب الاطيان بالبناء فى الاراضى المخصصة للأجران ، فرأى المجلس أن يطلب من نظارة المالية بيانا بالاحكام الخاصة بهذه المسألة .

٢٠ — (تقرير) من طايع افندى سلامه اقترح فيه وضع نظام لمشايخ البلاد ، فرأى المجلس أن هذا الاقتراح يشبه اقتراحا سابقا قدمه حسين افندى ابو حسين ، وقرر ان يكتب للحكومة باستعجال قانون العمد والمشايخ .

٢١ — (تقرير) من الشيخ احمد الصباحى يتضمن طلب توصيل رياح المنوفية بترع العطف والخضراوية والساحل ، كما كان مقرراً ذلك وقت حفر الرياح ، فرأى المجلس أن هذا الاقتراح لايخرج عما ورد فى تقرير احمد افندى عبد الغفار المتعلق بالرياح ، فصرف النظر عنه .

٢٢ — (تقرير) من محفوظ افندى رشوان يتضمن شكوى اهالى مديريتى اسيوط وجرجا من تسخير الانفار من مديريتيهما فى تطهير ترعتى الديروطية والسواحلية الآخذتين من الترعة الابراهيمية ، مع أن هاتين الترعتين مخصصتان للرى الصيفى بالروضة والمنيا ، واقترح النظر فى هذه الشكايات ووضع طريقة لتطهير هاتين الترعتين إما بالكراكات أو باعطائهما بالمقاولة بمعرفة نظارة الاشغال وتخصيص مصاريفهما على الجهات التى تنتفع منهما ، فقرر المجلس الاستعلام عن ذلك من نظارة الأشغال .

٢٣ — (تقرير) من بسيونى افندى ابو الفضل يتضمن وضع حد للخلط الناشىء من اعطاء مشايخ العربان شهادات لبعض الاهلين بأنهم من العرب ليتمتعوا بامتيازاتهم ، فرأى المجلس أن يكتب لنظارة الداخلية بمضمون هذا التقرير لتنبه على المديريات بالأخذ باسباب الاحتياط اللازم فى هذا الشأن .

٢٤ — (تقرير) من طلبه افندى حزين يتضمن الشكوى من تركيب وابورات الرى فى الجهات الواقعة بالقرب من فم بحر يوسف لان الاكثار من تركيب هذه الوابورات يحبس المياه عن أطيان مديرية الفيوم البالغ قدرها نحو ثلاثمائة الف فدان ، فقرر المجلس أن يكتب الى نظارة الاشغال لمنع الضرر المنوه عنه فى هذا التقرير .

مشروعات القوانين

اجتمع المجلس يوم الثلاثاء ٢٨ فبراير سنة ١٨٨٢ (١٠ ربيع الثانى ١٢٩٩هـ) برآسة سلطان باشا وعضوية ٦٦ عضوا ، ونظر فى مشروعى قانونين احالتهما الحكومة اليه للتصديق عليهما، احدهما خاص بتوقيع المسوغات الشرعية للعقارات التى أخذت لشوارع القاهرة وتغيرت معالمها بسبب الهدم ، والثانى ببقاء الامتيازات الممنوحة للعربان فى معافاتهم من الخدمة العسكرية واشغال العونة ،وقد تلى المشروعان، فقرر المجلس احالتهما الى اللجنة الدستورية (لجنة اللائحة)ونظرهما بطريق الاستعجال لضيق المدة الباقية من انعقاد المجلس

وقد وافقت اللجنة على المشروع الاول ، وعرض على المجلس بجلسة ١٨مارس سنة ١٨٨٢ فأقره ، ثم صدر به المرسوم الخديوى فى ٢ ابريل سنة ١٨٨٢ ، وفى ديباجته انه « بعد الاطلاع على لائحة المحاكم الشرعية وبناء على مارفعه الينا ناظر حقانيتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا واقرار مجلس النواب نأمر بما هو آت » .

وعبارة (وإقرار مجلس النواب) هى الصيغة التى اقتضاها العمل بالدستور فى اصدار القوانين .

أما مشروع القانون المتعلق بامتيازات العرب ، فقد طلبت اللجنة من الحكومة ادخال بعض التعديل فيه ، فقبلت الحكومة طلبها ، واعادت المشروع معدلا طبقا لرأى اللجنة ، ثم قدمت اللجنة الى المجلس تقريرها فى المشروع لتلاوتة بالجلسة ، وتلى بجلسة ٤ مارس سنة ١٨٨٢ (١٤ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩هـ)وهو يتضمن اصل المشروع والتعديل الذى أدخلته فيه وموافقة الحكومة على التعديل ، وقد أبدت اللجنة فيه ملاحظات تدل على دقة نظرها وعنايتها بأسلوبه ،واظهار المعانى القومية فيه .

فقد ورد فى ديباجة المشروع المحال اليها « انه مراعاة للامتيازات الممنوحة للعربان من القدم رغبة فى توطنهم وتشويقا لهم فى رفاهية معيشتهم ، وبعد الاطلاع على الأمر الصادر بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ وبناء على ماعرض لطرفنا من ناظر

داخليـة حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا نأمر بما هو آت » (ويلى ذلك مواد المشروع) .

فعدلت اللجنة هذه الديباجة بما يأتى : « انه مراعاة للامتيازات الممنوحة للعربان من القدم رغبة فى توطنهم وتشويقا لهم فى رفاهية معيشتهم ، ولانهـم مكلفون بحفز الحواجز والتخوم والجبال والجهات الخالية من السكان ، مع استعدادهم لخدمة البلاد والحـكومة فى أوقات الملمات ، وبعد الاطلاع على الأمر الصادر بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، وبناء على ماعرض لطرفنا من ناظر داخلية حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا واقرار مجلس النواب نأمر بما هو آت الخ » ، وبعد تلاوة التقرير تليت مواد المشروع كما عدلته اللجنة فنالت تصديق المجلس

فتأمل فى التعديل الذى أدخلته اللجنة على المشروع تجـد أنها عدلت ديباجته ببيان الحـكمة فى ابقاء امتيازات العرب ، وأضافت سببا جديدا لذلك وهو التزامهم بحراسة حدود البلاد ، واستعدادهم للدفاع عنها فى أوقات الملمات ، وهى فـكرة سامية تدل على حصافة رأى اللجنة ، اذ أرادت أن يكون فى ديباجة القانون مايشعر العرب بأن الامتيازات انما منحت لهم مقابل واجب قومى ، وهو التزامهم بالدفاع عن البـلاد فى وقت الخطر ، وكذلك لم يفت اللجنة اضافة عبارة (واقرار مجلس النواب) الى ختام الديباجة فصارت هكذا : « وبناء على ماعرض لطرفنا من ناظر داخلية حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا واقرار مجلس النواب نأمر بما هو آت »

وهذه الاضافة جاءت تنفيذاً لحـكم الدستور الذى يقضى بأن القوانين لا تصدر إلا بعد تصديق مجلس النواب عليها كما تقدم بيانه ، وهذا يدلك على دقة نظر اللجنة فى بحث المشروع .

مشروع خزان اسوان

٢٥ — وبعد ان انتهى المجلس من اقرار هذا القانون نظر بالجلسة المذكورة فى تقرير هام قدمه احمد بك علي نائب اسنا ، وخلاصته أنه يقترح انشاء خزان لمياه

النيل فى أسوان ، والتقرير يحتوى على جوهر الفكرة فى خزان أسوان، (١) ويدل على أن نواب سنة ١٨٨٢ لم يفتهم التفكير فى أعظم مشروعات الرى التى يفاخر بها الاحتلال وهو خزان اسوان .

وقد أخذت الآراء على هذا الاقتراح فاتفقت على قبوله .

بقية مقترحات النواب

٢٦ — ثم تلى تقرير من احمد افندى عبد الغفار ، اشارفيه الى ماسبق لبعض النواب اقتراحه من طلب وضع قانون للادارة يتضمن حدود الموظفين وحقوقهم ، وقال ان هذا القانون لايفى بالمراد مالم يتقدمه وضع قانون أساسى للحكومة يتضمن الاحكام الكلية الأصولية المبينة لحدود القوى الحاكمة (السلطات العامة) فى البلاد وهى القوة الأميرية الخديوية ، والقوة النيابية ، والقوة المنفذة الاجرائية .

وقد أخذت الآراء فى هذا الاقتراح فتقرر قبوله .

٢٧ — وتلى (تقرير) من على افندى كساب بأن الدائرة السنية وقومسيون الاراضى الأميرية قد أضافا الى ادارتهما النواحى التى بها أطيانهما ، وسلخاها عن المراكز التابعة لها ، وأن هذا يضر بأهلها ، وطلب مساواتهم بسائر اهالى المديريات واعادة ادارة بلادهم الى مراكزها .

فأحال المجلس هذا الاقتراح الى لجنة تعديل أقساط الضرائب

٢٨ — و (تقرير) من احمد بك على وعبد الشهيد افندى بطرس ، يتضمن بسط حالة مديريات اسنا وقنا وجرجا ، وخلوها من السكك الحديدية وحرمانها فى الجملة من المجالس (المحاكم) والمدارس ومن أية ترعة صيفية ، وعرضا على المجلس أن يطلب من كل ناظر (وزير) متعلق بنظارته أحد هذه الاوجه اجراء اللازم على نظارته حسبما تقتضيه المساواة والانصاف والعدالة .

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٩ مارس سنة ١٨٨٢

فقال احمد افندى عبد الغفار انه يحسن أن يكتب المجلس عن الأمر الاول وهو انشاء سكة حديدية إلى نظارة الاشغال للنظر فيه واجراء التصميم اللازم عنه ، وبالنسبة لانشاء المحاكم النظامية فى هذه الجهات يرى وجوب ذلك، ومخابرة الحكومة فى شأنه ، وأما عن انشاء المدارس فيرى انه مرتبط بتقرير عبد السلام بك المويلحى، فمتى جاء ناظر المعارف الى المجلس ومعه البيانات المطلوبة فحينئذ ينظر فى هذا الامر ، فوافق المجلس على هذا الرأى .

٢٩ — ثم تلى (تقرير) من سليمان افندى منصور بالشكوى من أنه فى العام الماضى (سنة ١٨٨١) جرى تركيب وابور ثابت بفم ترعة الصيصة الآخذة من ترعة الشرقاوية بالقليوبية للخواجه بولاد وترتب على تركيبه واحتكاره ضرر للملاك نحو ثلاثين الف فدان ، وحرمانها الرى ، واقترح أن يطلب المجلس من نظارة الاشغال إيفاد لجنة من طرفها للنظر فى ذلك .

فقرر المجلس مخابرة وزارة الأشغال فى هذا الصدد.

٣٠ — وتلى (تقرير) من عبد السلام بك خفاجى يتضمن انتخاب لجنة من النواب تكون مستديمة الاجتماع بعد انتهاء مدة انعقاد المجلس للنظر فيما تضعه الحقانية من قوانين المحاكم النظامية وتقديمها فى السنة المقبلة (١٨٨٣) بعد أن تكون فحصت عنها فى خلال العطلة ، حتى يتيسر للمجلس التصديق عليها فى السنة المقبلة ، فاعترض عبد السلام بك المويلحى على هذا التقرير قائلا ان وضع اللوائح والقوانين من خصائص الحكومة ، على أن اللجنة المطلوب تشكيلها فى التقرير لا يصح أن تبرم أمراً من نفسها ، بل لا بد من عرض ما تراه على المجلس لينظر فيه ، فالفائدة المترتبة عليها قليلة بالنسبة إلى صعوبة تشكيلها ، فضلا عن مخالفة ذلك للنظام مخالفة صريحة ، واقترح عدم البحث فى هذا التقرير .

فوافقت الاكثرية على رأيه .

واجتمع المجلس يوم الأحد ٥ مارس سنة ١٨٨٢ (١٥ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩هـ) برآسة سلطان باشا وحضور ٦٥ عضواً ونظر فى مقترحات أخرى مقدمة من

الأعضاء تتعلق بالشؤون العامة ، فطلب بيانات عنها من وزارة الاشغال

وفى جلسة الاربعاء ٨ مارس سنة ١٨٨٢ (١٨ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩هـ) تليت أجوبة وزارة الاشغال عما طلبه المجلس من البيانات فى بعض المسائل.

وبجلسة السبت ١١ مارس سنة ١٨٨٢ (٢١ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩) استأنف المجلس النظر فى مقترحات الأعضاء .

مناقشة المجلس فى مشروع تعميم التعليم

اجتمع المجلس يوم الأحد ١٢ مارس سنة ١٨٨٢ (٢٢ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩هـ) برآسة سلطان باشا وحضور ٦٨ عضواً وحضر الجلسة عبد الله باشا فكرى ناظر المعارف لتقديم البيانات المطلوبة فى تقرير عبد السلام بك المويلحى المتقدم ذكره ، فالقى عبدالله باشا فكرى خطابا بليغا مسهباً عن حالة التعليم فى مصر وقتئذ افتتحه بقوله :

« دعيتُ إلى هذا المجلس الكريم ، بناء على تقرير أحد أعضائه الوجهاء ، المتعلق بتوسيع دائرة المعارف العمومية فى الخديوية المصرية ، فأتيت لتقديم الايضاح اللازم عن الاسئلة الواردة فى هذا التقرير » .

ثم أخذ يجيب على الاسئلة بتفصيل واف شرح فيه حالة التعليم فى هذا العصر وجهود الحكومة فى نشر العلوم ، ثم استحث همم الأعضاء لمد يد المساعدة فى تأسيس بعض المدارس على نفقتهم ، أى أنه ايد اقتراح عبد السلام بك المويلحى ، وقدم للمجلس نماذج للمدارس التى تنشئها الحكومة ، ثم قال :

« على أنه ليس من اللازم أن تكون مكاتب الاهالى بتلك المثابة من الرونق والتحسين ، وانما اللازم فيها محل واحد أو عدة محلات حسب اللزوم تكون مبنية بناء بسيطاً ولو بالطوب الاخضر ، فالمقصد المنفعة التى تحصل فى ذلك المحل ، لا المحل بالذات ، فمن تيسر له أن يجعل المكتب على أحسن حال فله ذلك ، ومن أراد

التوسط أو الاقتصار على القليل الممكن ، فهو خير ممن لا يفعل شيئاً ، فالمناسب أن لا يكلف أحد إلا وسعه ، ولا تحمل بلدة إلا على قدرها ، قال الله سبحانه وتعالى : «لينفق ذو سعة من سعته ، ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله ، لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاها ، سيجعل الله بعد عسر يسرا » ، فهذه الأمور بتوفيق الله تعالى سهلة ، وأعناق المصاعب لديكم مذللة ، والحضرة الخديوية وحكومتها السنية لمقصدكم مؤيدة ، ونظارة المعارف لرأيكم معضدة ، والله سبحانه المسئول أن يوفقنا ويديم لنا التوفيق لخير الاحوال ويسهل لنا الوصول إلى غاية الكمال » (١)

وقد بدا من الأعضاء الارتياح التام لبيان عبد الله باشا فكرى وما تضمنه من لآراء الصائبة وما يفيض به من العواطف النبيلة

وعقبوا عليه بما يدل على نضج فى الافكار وأريحة فى المساهمة فى تعميم التعليم ، إذ نهض عبد السلام بك المويلحى وشكره على عنايته بموضوع تعميم التعليم وطلب تأليف اللجنة التى نوه اليها فى تقريره ووافق المجلس على تشكيلها ، وطلب محمد بك الشوار بى تدريس فنون الزراعة فى المدارس المزمع انشاؤها ، وأقره عبد الله باشا فكرى على رأيه وأشار إلى أن مجلس المعارف الاعلى قد الف لجنة فرعية لتحديد أنواع الدراسة وما يلزم من الدروس فى كل مدرسة وانها مشتغلة بذلك ومتى فرغت منه تعرض لأنحتها على المجلس ، قال

« ثم ان اللجنة التى ستشكل من هذا المجلس الكريم للنظر فى انشاء المكاتب الابتدائية ستهتم بملاحظة هذا الأمر لامحالة » ووعد بالحضور فى جلسات اللجنة المذكورة لمشاركتها فى مهمتها (٢)

---

(١) عن مضبطة مجلس النواب ـ الوقائع المصرية عدد ٢٨ مارس سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٨ مارس سنة ١٨٨٢

أجوبة وزارة الاشغال

اجتمع المجلس يوم الاثنين ١٣ مارس سنة ١٨٨٢ (٢٣ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ هـ) برآسة سلطان باشا وحضور ٦٩ عضواً ، وحضر الجلسة محمود باشا فهمى وزير الاشغال ، وأدلى بالبيانات التى طلبها المجلس عن الاقتراحات المقدمة من الاعضاء واستغرقت تلاوتها والمناقشة فيها هذه الجلسة .

قوانين المحاكم الاهلية

تقدم القول بان لائحة ترتيب المحاكم الاهلية النظامية صدرت فى عهد وزارة شريف باشا .

وقد أرسلت وزارة البارودى إلى مجلس النواب كتابا تلى بالجلسة التى انعقدت يوم ١٨ مارس سنة ١٨٨٢ (٢٨ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ هـ) وخلاصته ان اللجنة المشكلة بوزارة الحقانية للبحث فيما يلزم لترتيب المحاكم الاهلية قد اجتمعت يوم ١٥ مارس سنة ١٨٨٢ ورأت أن يكون العمل بالمحاكم الاهلية فى المواد التجارية بمقتضى قانونى التجارة البرى والبحرى المتبعين بالمحاكم المختلطة « ولما كانت المدة المقررة لانعقاد مجلس النواب تنتهى فى يوم ٢٦ مارس فالمقترح أن ينتخب المجلس لجنة من أعضائه يعهد اليها النظر فى فترة اجازة المجلس فى القانونين المذكورين وفى باقى القوانين التى ترسلها اليها لجنة الحقانية بواسطة مجلس الوزراء ، وأن كل مايتم من هذه القوانين يرسل إلى أعضاء اللجنة فى محلات وجودهم ليمكنهم النظر فيها وتحضير ملاحظاتهم حتى إذا ما انعقد المجلس فى السنة الآتية (وهو مع الاسف لم ينعقد) يمكنهم أن يقرروا بدون تأخير ما يرون فيها » ، وأرسلت رآسة مجلس الوزراء مع هذا الكتاب ثمانين نسخة من قانوني التجارة البرى والبحرى .

وأبدى محمد بك الشوار بى ملاحظة سديدة تدل على شعور النواب واعتزازهم

باستقلال هيئتهم إذ قال : الاولى أن ترسل الحكومة السنية ماتروم ايصاله إلى النوب بواسطة رئيس مجلسهم ، وهو يبلغه اليهم فى أماكنهم ، ولا توسط فى ذلك المديريات .

وهذه الملاحظة فضلا عما تدل عليه من اعتداد المجلس باستقلاله عن الادارة فانها تنطوى على شعور واضح بسوء الظن فى الادارة ، وهذا الشعور قديم ولم يزل مستمراً (ويا للاسف) حتى اليوم ، وقد أيد ابراهيم افندى الوكيل رأى الشوار بى بك إذ قال : أوافق علي هذا الرأى خصوصا وأن وظيفة رياسة المجلس مستمرة لا عطلة فيها ، وأرجو أن يكتب بمضمونه إلى رياسة مجلس النظار ليكون ارسال أجزاء القوانين إلى النواب بواسطة رئيسهم ، فوافق المجلس على ذلك .

اختصاص المجلس فى مادة العرائض

اجتمع المجلس يوم الاثنين ٢٠ مارس سنة ١٨٨٢ (أول جمادى الاولى سنة ١٢٩٩هـ) برآسة سلطان باشا وحضور ٧١ عضوا ، ونظر فى تقارير (لجنة العرائض) التى أحيل عليها الفحص عن العرائض المقدمة للمجلس من مختلف الجهات ، وكان قرار اللجنة احالة العرائض إلى الوزارات المختصة بها كما تقضى بذلك المادة ٣٩ من اللائحة الاساسية (الدستور) وجرت مناقشة فى اختصاص المجلس فى اصدار قرارات عن موضوع هذه العرائض انتهت باقرار رأى اللجنة فى احالة كل عريضة الى الوزارة المختصة بها بحيث اذ رأى المجلس منها تغاضيا عما يعتبره حقا يستوجب الاهتمام فالوزارة تكون مسئولة ، وعلى هذه القاعدة نظر المجلس فى بقية العرائض فأحال كل عريضة إلى الوزارة المختصة بها

قانون الانتخاب

بعد أن انتهى المجلس من المناقشة فى مسألة تعميم التعليم بجلسة ١٢ مارس سنة ١٨٨٢ اعلن سلطان باشا أن الحكومة بعثت إلى المجلس بمشروع قانون الانتخاب

فتقرر احالته إلى اللجنة الدستورية (لجنة اللائحة) لبحثه وتقديم ملاحظاتها عليه ، وقد قامت بمهمتها وأنجزت تقريرها .

فاجتمع المجلس يوم الثلاثاء ٢٢ مارس سنة ١٨٨٢ (٢ جمادى الاولى سنة ١٢٩٩ هـ) برآسة سلطان باشا وحضور ٧١ عضواً للنظر فى تقرير اللجنة واقرار مواد القانون ، وقبل النظر فى ذلك لاحظ احمد افندى محمود أنه قد انتخب فى الانتخاب الاخير خمسة أعضاء زيادة عما كان مقررا فى اللائحة القديمة وأنه قد جرى تحقيق انتخابهم وقرر المجلس وقتئذ قبولهم واقرارهم نوابا بعد ورود قانون الانتخاب منصوصاً فيه على زيادة عدد النواب ، وقد ورد القانون ، فعند اقراره فى المجلس وجب ادخال الخمسة الأعضاء المذكورين وحسبانهم نوابا قانونيين ، فوافق المجلس على هذا الرأى

ثم تلى تقرير اللجنة وهذا نصه :

« ان قانون الانتخاب الذى أرسلته هيئة النظار الى المجلس بقصد نظره واقراره بمقتضى اللائحة الاساسية وكان قد أحيل الى اللجنة قد نظرته وأجرت فيه بعض التعديلات والتغييرات الملائمة وأرسلته بواسطة رآسة المجلس الى مجلس النظار بقصد نظره ، وهو الآن قد حضر من جانب رياسته مقبولا وها نحن نعرضه على هيئتنا العمومية لترى فيه رأيها بعد تلاوته بندا بندا »

وقرر المجلس بناء على اقتراح احمد افندى عبد الغفار نظر القانون بصفة مستعجلة إذ لم يكن باقيا من مدة انعقاد المجلس غير ايام قليلة ، فتلى القانون مادة فمادة ، وبعد مناقشات طفيفة اقره بجلسة ٢١ مارس سنة ١٨٨٢ ثم صدر به المرسوم الخديوى فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٢ ، وكان هذا القانون آخر الاعمال التشريعية لمجلس النواب

وخلاصة القواعد التى تضمنها أنه جعل انتخاب النواب على درجتين ، فينتخب الناخبون مندوبين مئويين (عن كل مائة ناخب مندوب) ، وهؤلاء المندوبون هم الذين يتولون انتخاب النواب ، وقيد حق الانتخاب للناخبين بنصاب مالى ، بأن

يدفع الناخب فى السنة من الضرائب أو الرسوم المقررة خمسة جنيهات على الأقل ، وأعفى من هذا النصاب الطوائف الممتازة وهم العلماء والرؤساء الروحانيون وحملة الشهادات العالية والمدرسون فى المدارس الاميرية والاهلية والموظفون العاملون والمتقاعدون والمحامون والاطباء والمهندسون والصيادلة (مادة ١) وجعل سن الناخب واحدا وعشرين سنة وسن المندوب المثوى والنائب خمسا وعشرين سنة ، ونص على جواز انتخاب الموظفين الملكيين والجهاديين على أن لا يقبل أحدهم فى النيابة إلا بعد استعفائه من وظيفته ، وجعل عدد النواب مائة وخمسة وعشرين نائباً ، منهم اثنا عشر نائباً عن محافظات السودان ومديرياته (مادة ٦) ، وهى من القواعد الهامة فى هذا القانون اذ جعلت من السودان جزءاً لا يتجزأ من الدولة المصرية ، وجعلت من السودانين وطنيين يتمتعون بالحقوق المخولة لسائر المصريين ، وخول القانون لمجلس النواب حق الفصل فى الطعون الانتخابية .

آخر جلسات المجلس

اجتمع المجلس يوم السبت ٢٥ مارس سنة ١٨٨٢ (٦ جمادى الاولى سنة ١٢٩٩ هـ) . برياسة سلطان باشا وحضور ٧٣ عضوا ، ونظراً لكثرة أعمال هذه الجلسة طلب سلطان باشا رأى المجلس فيما يجب تقديمه على سواه من الاعمال قائلا : لا يخفى أن هذا اليوم آخر أيام الاشتغال فى اجتماع هذا العام ، فتقرر البدء بتلاوة أجوبة الحكومة على مقترحات النواب وأن تتلى بعد ذلك قرارت لجنة العرائض ، وارجاء تقارير النواب الى العام المقبل

ردود الحكومة على مقترحات النواب

وقد تليت أجوبة الحكومة على البيانات التى طلبها المجلس فى جلساته السابقة حين بحثه فى مقترحات النواب وأهمها :

١ — جواب وزارة الحقانية على الاقتراح الخاص بانشاء محاكم فى مديريات اسنا وقنا وجرجا ، ومحصله أن مسألة ترتيب المحاكم هى موضوع النظر فى الوزارة .

٢ — جواب رياسة مجلس الوزراء على طلب المجلس وضع قانون للعمد ومشايخ البلاد ؛ ومحصله أن القانون المذكور موضع نظر وزارة الداخلية وأنه كتب اليها بالمبادرة الى اتمامه ومتى تم يرسل الى المجلس .

٣ — جواب رياسة مجلس الوزراء على طلب وضع القانون الخاص بتنظيم العونة ، ومضمونه ان هذا القانون قد كتب عنه الى وزارة الاشغال ومتى ورد منها يقدم للمجلس .

وهنا اقترح محمد بك الشواربى طبع هذا القانون عند وروده وارسال نسخ منه الى النواب كما تقرر ذلك فى شأن قانونى التجارة وقانون مشايخ البلاد .

وهذا الاقتراح يدلك على صدق عزيمة النواب فى متابعة العمل أثناء العطلة البرلمانية وعدم اضاعتها سدى ، وقد تناقش المجلس فى الاقتراح المذكور ، وقرر أن كل مشروع قانون تضعه الحكومة يرسل إلى كل نائب فى فترة العطلة (١)

٤ — جواب رياسة مجلس الوزراء على طلب صور المعاهدات والوثائق والاتفاقات المبرمة بين الحكومة والدول ، وخلاصته أنه كتب الى الوزارات بطلبها ، وافادة ثانية فى هذا الصدد بأنه ورد من وزارة الحقانية صور الموجود لديها من تلك العهود والوثائق باللغة العربية وأرسلت الى المجلس وهى عشر وثائق .

وقد وافق المجلس على أن كل ما يرد اليه مدة العطلة من المشروعات يطبع ويرسل الى الاعضاء ومنها المعاهدات والاتفاقات المذكورة ، وقرر المجلس تبعا لذلك بقاء قلم كتابه المجلس أثناء العطلة.

٥ — جواب رياسة مجلس الوزراء على طلب وضع القانون الاساسى ، وخلاصته

---

(١) مضبطة مجلس النواب . الوقائع المصرية عدد ١٦ ابريل سنة ١٨٨٢ .

أنه وضع قبل الآن مشروع أمر عال لترتيب مجلس للادارة وتحضير اللوائح والقوانين فمتى تم هذا المشروع يرسل الى مجلس النواب لاجراء ما يراه فيه

٦ — جواب رياسة مجلس الوزراء بانها كتبت الى وزارة المالية باستعجال قانون المعاشات للمستخدمين، وجواب من المالية بأنها أرسلت الى المجلس نسختين من ذلك القانون، وعرضت النسختان على المجلس ، فقوبل ذلك بالقبول .

٧ — جواب من وزارة المالية على ما رآه المجلس فى أمر الاطيان التى تروى من الترعة الابراهيمة .

٨ — جواب وزارة المالية على ما كتب اليها بشأن المستحق لاربابه من مال المقابلة ، ومضمونه انها بذلت الهمة فى اتخاذ الوسائط المؤدية الى انجاز هذه المسألة ، وأنها لم تقصد بافادتها الماضية إلا اظهار الحقيقة ، لا تجسيم الأمر ولا تعظيم الصعوبات .

وانتهت المناقشة فى هذه الافادة بالأخذ باقتراح امين بك الشمسى فى وجوب خصم المقابلة من مال هذا العام (١٨٨٢) وأن يكتب بذلك لوزارة المالية .

٩ — جواب من وزارة المالية على طلب المجلس الخاص بما هو متأخر للاهالى من الديون المتفرقة ، بأنه لم يحصل أدنى تأخير فى اداء تلك الديون لاربابها .

وقد اكتفى المجلس بهذا الجواب « علما بان المالية تجرى فى هذا الأمر بحسب الاصول المتبعة »

وانفضت الجلسة عقب ذلك على أن تستأنف انعقادها ثانية فى المساء ، فعقد المجلس جلسة ثانية مساء ذلك اليوم ونظر فى تقارير لجنة العرائض عن العرائض المحالة اليها ، وصدق المجلس عليها ، ثم تلى تقرير اللجنة المنتخبة للنظر فى تعميم التعليم وقد اشتمل على قرار هام أصدرته وهو أن يقوم كل نائب بانشاء مكتب من الدرجة الثالثة (مدرسة أولية) فى بلده تعلم فيه القراءة والكتابة وطرف من علم الحساب والفقه والنحو دون أن تتكلف الحكومة شيئا من نفقاتها سوى تنازلها عن ملكية الارض التى

تقام عليها وان تتكفل نظارة المعارف بتعيين مدرسى هذه المكاتب من طلبة العلم بالجامع الأزهر وتشرع فى ترشيحهم لتلك الوظائف وتعليمهم ما يؤهلهم للقيام بها كما وعد بذلك ناظر المعارف فى خطبته التى ألقاها بهيئة المجلس [1]

فأقر المجلس هذا التقرير مع الاستحسان، ثم انفضت الجلسة، وكان هذا آخر ما قام به مجلس النواب من الأعمال فى دور انعقاده الاول والوحيد .

ومما يسترعى النظر أن آخر ما ختم به المجلس أعماله هو وضع برنامج شامل لتعميم التعليم تتعاون الأمة والحكومة معا على تنفيذه، وقبول النواب مع الارتياح المساهمة فى هذا المشروع الجليل بتعاهدهم على أن ينشىء كل نائب مدرسة فى بلده، وهذا يدلك على الشعور الصالح الذى كانت تصدر عنه أعمال النواب فى أول برلمان عرفته مصر الحديثة .

انتهاء الدورة البرلمانية وانفضاض المجلس

ثم اجتمع المجلس يوم الأحد ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢، وكانت جلسة الختام، إذ حضر محمود باشا سامى البارودى رئيس مجلس الوزراء حاملا المرسوم الخديوى المؤذن بانفضاض المجلس، وألقى بهذه المناسبة خطبة وجيزة اثنى فيها على ما بذله النواب من المساعى المحمودة فى دور الانعقاد وأعرب عن أمله فى أن يشتغلوا فى فترة العطلة بالمشروعات والمسائل التى ستكون موضع النظر فى الاجتماع المقبل .

خطبة البارودى

قال « ان المدة القصيرة التى أقمتموها والأعمال الكثيرة التى باشرتموها تدل على شدة ميلكم الى النجاح ورغبتكم فى تقدم البلاد، وحيث ان هذا اليوم هو اليوم

---

(١) عن الوقائع المصرية عدد ٢٠ ابريل سنة ١٨٨٢

المعين لانفضاض المجلس بمقتضى لائحته الأساسية فقد أتيت بالاصالة عن نفسى وبالنيابة عن اخوانى لاقدم لكم الشكر على مساعيكم المحمودة وأرغب اليكم أن تشغلوا أفكاركم فى مدة الاستراحة بالمنافع العامة والمشروعات التى ستوضع فى العام القابل موضع النظر ليسهل تقريرها بالسرعة اللازمة ، وهذا هو الامر العالى الكريم الناطق بانفضاض المجلس على مقتضى القانون أقدمه لديكم والله المسئول فى توفيقنا جميعا لخدمة الوطن العزيز » (١)

جواب سلطان باشا

ولما انتهى من خطبته أجابه سلطان باشا رئيس المجلس ، قائلا :

« نشكر للجناب المعظم عنايته باستنابة عطوفتكم فى ختم أعمال المجلس بهذا العام ، ونسأل الله أن يوفقنا فى العام القابل لاتمام المقاصد الخيرية والمنافع العمومية التى منع قصر الوقت فى هذا الاجتماع من اخراجها إلى عالم الفعل ، وأن يلهمنا ما يؤيد الاتحاد ويزيد تأليف القلوب لنكون يدا واحدة وقلبا واحدا على خدمة هذا الوطن العزيز بما يحتاج اليه من أنواع الاصلاح » (٢)

نظرة عامة فى مجلس النواب

كان نواب سنة ١٨٨١ — ٨٢ جميعا من طبقة الاعيان ومن ذى العصبيات فى المدن والاقاليم ، وكثير منهم من العائلات التى سبق أن انتخب أفراد منها أعضاء فى مجلس شورى النواب القديم ، وهم يمثلون طبقة واحدة فى المجتمع وهى طبقة الاعيان ، ولم يشذ منهم نائب واحد ، فلم تكن طبقة التجار والصناع ممثلة فى المجلس اللهم إلا

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٧ مارس سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٧ مارس سنة ١٨٨٢

النزر اليسير من التجار ممن انتخب باعتباره من الاعيان ، وخلا المجلس أيضا من الطبقات المتخرجة فى المدارس العالية ، لأنها لم تكن من ذوى العصبيات فى المدن والاقاليم ، ولانها كانت منصرفة إلى مناصب الحكومة ، ومجلس النواب من هذه الناحية ، أى من ناحية التكوين ، لم يكن يختلف فى شىء عن مجلس شورى النواب فى عهد اسماعيل ، وكان من أعضائه نواب مخضرمون أدركوا النيابة فى المجلسين ، فجمعوا بين العهدين ، نذكر منهم محمود بك العطار ، عبد السلام بك المويلحى ، محمد بك الشواربى ، هلال بك منير ، الشيخ العدل احمد ، محمد بك الصيرفى ، الشيخ احمد على محمود ، ابراهيم افندى الوكيل ، على بك شعير ، السيد افندى الفقى ، احمد افندى عبد الغفار ، احمد بك اباظه ، مراد افندى السعودى ، عثمان افندى غزالى ، محفوظ افندى رشوان ، مهنى افندى يوسف عمر ، محمد افندى ابو سحلى .

أدرك هؤلاء النواب عهد اسماعيل فى النيابة فاكتسبوا مرانا فى الحياة النيابية ، ولا بد أنهم قد لاحظوا مبلغ التطور فى حالة المجلس وسلطته ، فقد كان مجلس شورى النواب أداة مطواعة فى يد الخديو اسماعيل ، ولم تكن له سلطة قطعية أو أثر فعلى فى توجيه سياسة الحكومة ، ولا فى أى شأن من الشؤون ، أما مجلس النواب الذى اجتمع فى عهد الخديو توفيق فقد كان مجلسا نيابيا كامل السلطة ، بل كان بمثابة جمعية تأسيسية تضع الدستور وتعدله وتقره ، وصارت الوزارة مسئولة أمامه ، أى صار له من السلطة ما للمجالس النيابية الحديثة .

واذا نظرنا الى أعمال مجلس النواب نجد أن أعضاءه قاموا بواجبهم فى الجملة خير قيام ، واذا استثنينا موقفهم من وزارة شريف باشا وتحديهم لها حتى اضطروها الى الاستقالة كما تقدم بيانه (ص ١٩٨) فان مواقفهم فيما عدا ذلك كانت حسنة ودلت على كفاية واخلاص وأمانة فى الاضطلاع بأعباء النيابة ، أما موقفهم من وزارة شريف باشا فهو خطأ سياسى جسيم لاشك فيه ، لانهم اشتركوا فى المؤامرة التى دبرها زعماء الحركة العرابية لاسقاط شريف باشا واحلال البارودى مكانه ، وقد يلتمس لهم عذر فى هذا الموقف إذ كانوا حديثى عهد بالحياة البرلمانية وبالمؤامرات الخالية من النزاهة

التى يدبرها الزعماء ، فاتبعوا ما أملوه عليهم واثقين باخلاصهم وبعد نظرهم، وشاركوهم فى مؤامرة أضرت بالبلاد ضررا كبيرا ، على أنهم قد استردوا بعد ذلك استقلالهم فى الرأى والعمل ، فلم يسايروا الزعماء فيما اعتزموه من خلع الخديو توفيق، ورفضوا النزول على ارادتهم فى اجتماع دار سلطان باشا كما سيجىء بيانه فى الفصل الآتى ، وهذا يدلك على أنهم قد أسفوا على ماتورطوا فيه من اسقاط وزارة شريف واعتزموا أن لا يكونوا أداة لينة لتحقيق مطامع الزعماء ، وهو شعور شريف يشكرون عليه .

وفيما عدا موقفهم من وزارة شريف فان أعمالهم فى المجلس ومناقشاتهم تدل على مستوى ممتاز فى الكفاية ، والغيرة الوطنية ، وسداد الرأى ، فقد طرقوا فى مقترحاتهم ومناقشاتهم كل ابواب الاصلاح الذى تحتاج اليه البلاد فى التعليم ، والقضاء ، والرى ، والزراعة ، والمالية ، والاقتصاد ، والادارة ، والمواصلات ، وكانت خطبهم ومناقشاتهم وجيزة واضحة المعنى، بعيدة عن التطويل الممل والعبارات الجوفاء، وكانت لهم نظرات صادقة فى كثير من الشؤون ، وآراء صائبة تدل على سلامة المنطق والالمام بالنظام النيابى وحسن الاحاطة بالشئون الحيوية ، اعتبر لهم ذلك فى مناقشتهم الخاصة بانتخاب الوكيلين والاغلبية المطلقة والاغلبية النسبية (ص ٢٣٧)، وبحثهم فى علاج الخلل الذى كان موضع شكوى الجمهور فى مصلحة المساحة ، ومناقشتهم فى علاج غلاء الاسعار، وتضخم المعاشات ، واستعجال اصلاح القضاء ، ومقترحاتهم فى نظام الرى، وتأمل فى الاقتراح الخاص بمشروع خزان أسوان ؛ وملاحظاتهم السديدة على مشروع قانون امتيازات العرب ومناقشاتهم فى مشروع تعميم التعليم ، تجد أنهم على قصر المدة التى اجتمع فيها المجلس قد بذلوا أقصى ما أمكنهم من الجهد لاداء واجبهم ، وبدت منهم رغبة صادقة فى أن يتابعوا البحث والدرس فى فترة عطلة المجلس ، وبرهنوا على أريحيتهم بما تعاهدوا عليه من أن ينشىء كل نائب مدرسة فى بلده على نفقته ، فبرهنوا على روح طيبة فى تقدير العلم والبذل فى سبيل الصالح العام .

وقد كان فى المجلس نواب بارزون رفعوا من شأنه بما حفلت به مضابطه من سديد القول وصائب الآراء ، نذكر منهم على سبيل المثال (لا على سبيل الحصر)

محمود بك العطار . عبد السلام بك المويلحى ، (وكانا من النواب البارزين فى مجلس شورى النواب القديم) . حسن باشا الشريعى . سلطان باشا . مهنى افندى يوسف عمر سليمان باشا اباظه . عبد الشهيد افندى بطرس . ابراهيم افندى الوكيل ، احمد افندى عبد الغفار . احمد افندى محمود . امين بك الشمسى . محمد بك الشوار بى . عبد المجيد افندى البيطاش . احمد بك على العديسى . وغيرهم . فهؤلاء النواب وأمثالهم لا يقلون كفاية عن نواب المجالس الحديثة .

ومما يدلك على فضل هذا المجلس أن مصر تمتعت طول مدة انعقاده بالهدوء والسكينة والاصلاح والتقدم ، ولم تنتقض أحوالها الا بعد انفضاضه ، ولو استمر مجتمعا لكان من الراجح أن يحول دون كثير من الكوارث والنكبات التى أدت إلى الاحتلال .

وصفوة القول أن صفحة المجلس النيابى الذى انتخب سنة ١٨٨١ هى صفحة مشرفة تدل على أن نواب ذلك العهد قد اضطلعوا بأعباء النيابة وأدوا واجبهم فى كفاية وغيرة ونزاهة ، ولو طال بهم العهد ولم تدبر السياسة البريطانية المكايد والمؤامرات لمصر ومجلسها النيابى لكان له أكبر الأثر فى نهضة مصر وتقدمها ، ويعد هذا المجلس خير عنوان لكفاية الأمة منذ خمس وخمسين سنة للنظام البرلمانى الحديث .

تقارير النيابة « أوامر اعتماد العضوية »

من غرائب القدر ان النواب لم يتسلموا أمر اعتماد عضويتهم (١) التى تنص عليها المادة ٦٦ من قانون الانتخاب إلا بعد انفضاض المجلس ، فبعد انفضاضه ذهب النواب إلى السراى الخديوية ومثلوا فى حضرة الخديو ، فسلم كلا منهم تقرير نيابته المؤذن بانتخابه نائبا لمدة خمس سنوات ، ومعلوم أن المجلس لم يجتمع رسميا بعد انفضاضه ،

---

(١) يسمى عرابى هذه الاوامر فى مذكراته المخطوطة ص ٢٥٣ « التقارير النيابية » ، وقد جرينا على هذه التسمية لانها أبلغ عبارة من أوامر اعتماد العضوية

ومعنى هذا أن النواب تسلموا تقارير نيابتهم بعد انتهاء هذه النيابة فعلا ، وهـذا من عجائب القدر ومن سوء حظ مصر ، اذ لم يجتمع مجلس النواب الا فى دور انعقاده الاول ، وكان هذا الانعقاد هو الاول والآخر ، فقد تلاحقت الأحداث على مصر فى فترة العطلة وانتهت بالاحتلال الانجليزى ، فألغى مجلس النواب وحل محله مجلس شورى القوانين المجرد من كل حول وسلطة .

الفصل الحادى عشر

ظهور الفتن

بعد انفضاض مجلس النواب

كانت مدة انعقاد المجلس فترة تقدم ونشاط تمتعت مصر خلالها بالهدوء والسكينة فى ظل النظام الدستورى، ولم تكد تنتهى الدورة النيابية حتى اكفهر جو الصفاء الذى ساد مصر من قبل وأخذت الاحداث تتوالى على البلاد ، فكأن انفصاض المجلس كان نذيرا بالانتكاس والرجعة ، ولقد كان محتملا لو بقى المجلس منعقدا ان يعالج هذه الاحداث بالحكمة والروية ، ولكن شاءت الأقدار والملابسات أن يضطرب الجو بعد انتهاء الدورة البرلمانية ، فاحتملت وزارة البارودى وحدها تبعة معالجة الموقف ، وواجهت مشكلات عدة داخلية وخارجية ، وتفاقم الخلاف بينها وبين الخديو حتى أدى إلى استقالتها .

وأول الاحداث الداخلية التى انتابت البلاد بعد انفضاض مجلس النواب هو مؤامرة الضباط الشراكسة .

مؤامرة الضباط الشراكسة

والحكم عليهم

هى حادثة خطيرة كان لها تأثير كبير فى تطور الثورة العرابية ، بل فى مصير البلاد قاطبة ، وخلاصتها انه فى شهر ابريل سنة ١٨٨٢ علم عرابى من طلبه باشا عصمت قائد اللواء الاول أن بعض الضباط الشراكسة يأتمرون به ، ويدبرون الأمر لقتله وقتل رؤساء الضباط الوطنيين والوزراء ، وأن بعض من صدر اليهم الأمر منهم

بالسفر إلى السودان كانوا قوام هذه المؤامرة ، فعرض عرابي الامر على الوزراء ثم على الخديو ، فتقرر تحقيق هذه المؤامرة فى مجلس حربي ، وتألف هذا المجلس برياسة الفريق راشد باشا حسنى الشركسى ، وقد اختاره عرابى لرياسة المجلس لاعتداله ونزاهته وصلاحه وتقواه حتى يكون التحقيق خاليا من الاغراض وتكون الاحكام عادلة لا يشوبها شيء من الظلم (١)

فأخذ المجلس فى التحقيق ، وسأل من عرفت أسماؤهم من المتآمرين ، فدلوا على ثمانية عشر ضابطا مشتركين معهم فى المؤامرة ، فأمر المجلس بالقبض عليهم وأخذ فى استجوابهم ، فدل هؤلاء أيضا على غيرهم ، فقبض عليهم ، حتى بلغ عدد المعتقلين نحو أربعين ضابطا ، وفى مقدمتهم عثمان باشا رفقى وزير الحربية السابق ، وخصم العرابيين اللدود ، وقد سيق المقبوض عليهم إلى ثكنة قصر النيل ، وعوملوا بالغلظة والشدة .

اختلفت الآراء فى حقيقة هذه المؤامرة ، فقال بعض الرواة إنها مؤامرة حقيقية كان القصد منها اغتيال رؤساء الحزب العسكرى وفى مقدمتهم عرابى ، وقال البعض الآخر إنها مؤامرة خيالية ، قوامها فزع عرابي وخوفه على حياته ، فصدق الرواية التى خلقتها أوهام المفسدين ، وأراد الانتقام من خصومه ، وقد كان عرابى لا يفتأ تساوره الهواجس من ناحية خصومه ، فتارة كان يخشى على حياته من الخديو توفيق ، وطورا من الخديو السابق اسماعيل باشا ، وقد وقعت فى هذا الشهر حادثة أخرى دلت على مبلغ فزعه ، ذلك أن احدى زوجات اسماعيل رغبت فى العودة إلى مصر ، فبلغ الحكومة نبأ هذه الرغبة فى أوائل ابريل سنة ١٨٨٢ ، فانزعج العرابيون لهذا النبأ مخافة أن يكون من ورائه دسيسة من الخديو السابق ، وخشى توفيق أيضا من هذه الدسيسة ، فاستقر رأى عرابي على منع الأميرة من النزول إلى البر ، فلما جاءت لاسكندرية منعتها السلطات من النزول من الباخرة وأمرتها بالرجوع ، فرجعت إلى حيث

---

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٢٥٦

كانت ، وكذلك نفت الحكومة الكونت ماكس لا فيزون Max Lavison مدير أملاك اسماعيل من القطر المصرى اتقاء لدسائس الخديو السابق ، ومن هنا جاء الظن بأن له يداً فى تدبير المؤامرة الشركسية ، فقد قيل إنه دبرها بقصد إحداث فتنة فى البلاد يكون من ورائها رجوعه الى الحكم ، وانه أنفذ الى مصر راتب باشا خصيصا لتدبير المؤامرة ، فاتفق مع بعض الضباط الشراكسة على تأليف جمعية منهم لاعدام رؤساء الجيش من العرابيين، وعاد إلى اوروبا بعد وضعه خطة المؤامرة ،وقد وشى بالمتآمرين ضابط منهم اسمه راشد افندى انور كان منضما اليهم وعرف سر المؤامرة ، فأفضى بها الى عرابى باشا .

وقال آخرون إن حقيقة المؤامرة أنه ظهرت بين الضباط الشراكسة ومن ينتمون اليهم حركة تذمر واستياء من تخطيهم فى الترقيات الاخيرة ، وإلحاق بعضهم بالمراكز الخالية بالجيش المصرى فى السودان ، فاعتقدوا أنهم مقصودون بالذات ، وأن الغرض من نقلهم إلى السودان هو النكاية بهم ، وفى الحق انه لم يكن ثمة مقصد ولا نكاية ، بل إن إرسالهم الى السودان كان تطبيقا للقاعدة المتبعة من استبدال وزارة الحربية ضباط الجيش المصرى فى السودان بضباط غيرهم بطريق الدور على أن لا تتجاوز مدة خدمة الضابط فى السودان اكثر من ثلاث سنوات ثم يستدعى إلى مصر ويعين بدله ، فلما جاء وقت الاستبدال الاخير عين وزير الحربية ١٠١ ضابط ليحلوا محل من قضوا مدتهم بالسودان ، ومن هذا العدد ٨٦ ضابطا من المصريين و ٩ من الشراكسة و ٦ من الاتراك ، وهذه النسبة تدل على أن الوزارة لم تخرج عن المألوف فى التعيين ، ولكن الضباط الشراكسة أبوا أن يذعنوا للأمر ، وامتنعوا عن السفر إلى السودان ، وبدرت من بعضهم عبارات تهديد ووعيد فى لحظات حنق وطيش ، فسرها الموالون لعرابى بأنها مؤامرة مدبرة لاغتياله ، والواقع أن لا تدبير ولا مؤامرة ، ونحن نميل إلى هذه الرواية لأنها أقرب إلى المنطق والعقل ، ولأن المعروف عن عرابى أنه كان شديد الخوف على حياته ، وهذا العامل له أثر كبير

فى تكوين شخصيته ، وظهر أكثر ما يكون فى معركة التل الكبير وفى موقفه بعد الهزيمة مما سنذكره فيما يلى .

ومهما اختلفت الآراء فى حقيقة هذه المؤامرة فلا جدال فى أن العداوة بين العرابيين والضباط الشراكسة كانت كامنة فى النفوس ، وأن كلا الفريقين كان يأتمر بالآخر .

وضعت الحكومة يدها على المتهمين فى المؤامرة ، وتألف المجلس الحربى كما أسلفنا برياسة الفريق راشد باشا حسنى للتحقيق معهم ومحاكمتهم ، وراشد باشا هذا كان نصيرا للحرية ، وكان فوق ذلك من خيرة قواد الجيش وممن أبلوا البلاء الحسن فى واقعة القصاصين كما سيجىء بيانه .

تألف المجلس العسكرى من خمسة عشر عضوا ، منهم : على باشا الروبى ، وعلى باشا فهمى ، وطلبه باشا عصمت ، وعبد العال حلمى باشا ، ومحمد رضا باشا ، وكلهم من الموالين لعرابى ، وكان يحسن بهؤلاء ان يردّوا انفسهم عن الحكم فى الدعوى ضمانا للعدل ، لان اكثرهم ممن اتهم الضباط الشراكسة بالائتمار به

انعقد المجلس واستجوب المتهمين وعددهم أربعون ، وأخذ فى محاكمتهم ، وقد اعترف أحدهم القائممقام يوسف بك نجاتى بالمؤامرة ، وأقر بأن راتب باشا هو مدبرها ، وأنه أغرى الضباط الشراكسة بحضور عثمان باشا رفقى بقتل عرابى ، واعترف بعض الضباط المتهمين بما يؤيد اعتراف نجاتى بك (١)

وفى ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٢ (١٢ جمادى الثانية سنة ١٢٩٩ هـ) أصدر المجلس حكمه فى القضية ، وهو يقضى على الاربعين ضابطا المتهمين بالنفى المؤبد الى اقاصى السودان ، مع تجريدهم من الرتب العسكرية والامتيازات والنياشين ، وان يكونوا متفرقين فى الجهات التى ينفون اليها ولا تكون هذه الجهات فى مركز الحكمدارية (الخرطوم) ولا المديريات ولا السواحل ، وصدر هذا الحكم أيضا على اثنين من

---

(١) الوطن عدد ٢٩ ابريل سنة ١٨٨٢

غير العسكريين مع تجريدهما من الحقوق المدنية، وأحيلت محاكمة خمسة غيرهما الى المحاكم الاهلية، وحكم على راتب باشا الذى عد محركا للمؤامرة بالتجريد من الرتب العسكرية والامتيازات والنياشين، وحرمانه العودة إلى مصر واذا عاد يقضى عليه بالنفى على النحو السابق، وذكر المجلس فى حكمه أن الخديو اسماعيل هو الباعث على هذه الحركة مستعينا بالمرتبات التى تصرف له من خزانة الحكومة، ولذلك تقرر أن يكون للخديو ولمجلس الوزراء النظر فى أمر قطع مرتباته.

وهاك اسماء الضباط الذين حكم عليهم المجلس العسكرى : (١)

عثمان باشا رفقى (فريق). يوسف بك نجاتى (اميرالاى). محمود بك فؤاد (قائمقام). محمود افندى طلعت (بكباشى). حسن افندى حلمى. رجب افندى ناشد. عبد الله افندى لطيف (بكباشية). عثمان افندى فاضل. على افندى ناصف (صاغ) محمد افندى لمعى. محمود افندى همت. محمد افندى شفقت. سليم افندى صائب. حسين افندى محمد. موسى افندى كليم (يوزباشية). مصطفى افندى رامى. عمر افندى فخرى. احمد افندى عزى. امان افندى بشير. محمد افندى امين شكرى. احمد افندى راشد. رشوان افندى نجيب (ملازمون اول). يوسف افندى صديق. خليل افندى حسنى. مصطفى افندى عابد. محمد افندى شاكر. محمد افندى نيازى. خورشد افندى لبيب. احمد افندى فهيم. يونس افندى شريف. حافظ افندى فهمى. محمد افندى رشدى. صادق افندى فوزى. محمد افندى فؤاد. محمد افندى شفيق. احمد افندى وصفى (ملازمون ثوان). مصطفى افندى مهرى. سليم افندى شوقى (يوزباشيان). محمد افندى على (ملازم ثان). ومجموع هؤلاء اربعون ضابطا. عمر افندى رحمى. ابراهيم افندى خليل، ملكيان.

رفع الحكم إلى الخديو للتصديق عليه، فرآه بالغا منتهى القسوة، فامتنع عن إقراره، ووقع من أجل ذلك خلاف كبير بينه وبين الوزارة، إذ أصر على تعديل

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٢ مايو سنة ١٨٨٢

الحكم ، وتمسكت الوزارة باقراره ، واستدعى الخديو يوم ٢ مايو السير ادوارمالت قنصل انجلترا والمسيو سنكفكس قنصل فرنسا واستشارهما فى الأمر ، فأشارا عليه أن لا يقر الحكم [١] ، وكان من حقه تخفيفه و تعديله من تلقاء نفسه دون مشاورة القنصلين ، ولكن ما جبل عليه من التردد والضعف جعله يستشيرهما فيما لا دخل لهما فيه ، واستدعى باقى قناصل الدول العظمى وطلب اليهم معونة الدول [٢] ، فهاج ذلك سخط الوزراء والعرابيين كافة ، وزاد من سخطهم أنه شرع أيضا فى عرض الحكم على السلطان بحجة أن بعض المحكوم عليهم نالوا منه رتبا عسكرية عالية ، فعد العرابيون بحق ان إقحام السلطان فى هذه المسألة الداخلية هو تنازل عن الامتيازات التى نالتها مصر فى استقلالها بشؤونها الداخلية ، وقد ساء الوزراء أن الخديو لم يشركهم لا فى استشارة قناصل الدول ، ولا فى الرجوع إلى الباب العالى فى اقرار الاحكام أو تعديلها ، وكان هذا المسلك فى الواقع خروجا على القاعدة النظامية المعروفة وهى أن الخديو يحكم بواسطة مجلس وزرائه ، فضلا عن مناقاته لمبدأ المسئولية الوزارية .

وفى ٦ مايو عرض الوزراء على الخديو حسما للخلاف ومنعا لتدخل السلطان أن يصدر أمره بتعديل الحكم ، وان يستبدل به النفى خارج القطر ، على أن يختار المحكوم عليهم الجهة التى يريدونها ، ولكن الخديو رفض هذا الحل بحجة أنه عرض الأمر على السلطان ، ثم عرض الخلاف من جديد على قناصل الدول ، فارتأت الدولتان الفرنسية والانجليزية أن يستعمل الخديو حقه فى تعديل الحكم دون انتظار رأى السلطان [٣] ، وهذا ما انتهى اليه ، فقد أصدر إرادة سنية فى ٩ مايو سنة ١٨٨٢ (٢١ جمادى الثانية سنة ١٢٩٩ هـ) بتعديل الحكم الى النفى من القطر المصرى والترخيص

---

(١) و (٢) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ٤٢ و ٤٣

(٣) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ٥٦

للمحكوم عليهم بالتوجه أنى شاءوا خارج القطر مع عدم حرمانهم رتبهم ونياشينهم ، وقد وقع الخديو هذه الارادة بحضور السير ادوار مالت والمسيو سنكفكس (١)

تفاقم الخلاف

بين الخديو والوزراء

على أن هذا التعديل لم يحسم الخلاف بين الخديو والوزراء ، فقد ذهب البارودي إلى الخديو عقب توقيعه أمر التعديل ، ولامه فى لهجة شديدة لنزوله على ارادة قناصل الدول واهماله رأى الوزراء ، وطلب اليه اضافة عقوبة التجريد من الرتب العسكرية إلى أمر التعديل ، فاجتمع القناصل ثانية لدى الخديو عقب هذه المقابلة ، وانتهى الاجتماع باصرار الخديو على الارادة السنية التى أصدرها ، فهاج ذلك سخط الوزراء ، واجتمعوا يوم ١٠ مايو اجتماعا طويلا دام ثماني ساعات انتهوا فيه الى وجوب انعقاد مجلس النواب للنظر فى هذا الخلاف ، وبدا على اجتماعهم روح المعارضة الشديدة للخديو ، فأنكروا عليه حق العفو ، وصرح الخديو من ناحيته أنه لا يطيق استمرار هذه الحال لأنه يراد المساس بامتيازاته (٢) ، ولما طال اجتماع الوزراء قلق قناصل الدول وأوجسوا خيفة من تفاقم الخلاف ، وجاءوا أثناء الاجتماع وسألوا عما إذا كان ثمة خطر يتهدد حياة الرعايا الاوروبيين ، فأجيبوا أن لا شىء يتهددهم البتة ، وأبلغهم وزير الخارجية (مصطفى باشا فهمى) انه بازاء استحالة الاتفاق مع الخديو ولان رئيس الوزارة لا يمكن أن يستقيل فى هذا الظرف فان المجلس قرر دعوة

---

(١) المرجع السابق وثيقة رقم ٥٩

(٢) برقية سنكفكس الى دى فريسينيه فى ١٠ مايو سنة ١٨٨٢ — الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ٦١

مجلس النواب إلى الانعقاد لينظر فى الخلاف القائم بين الخديو والوزراء ، وكان لهذا الخلاف أوجه عدة ، فمنها رفضه التصديق على حكم المجلس العسكرى فى مسألة الضباط الشراكسة ، ومنها ايفاده محمد ثابت باشا إلى الاستانة فى مهمة سرية دون أخذ رأى الوزارة أو الافضاء اليها بهذه المهمة ، ومنها ظهور حادثة سرقة ملفقة فى سراى عابدين كان القصد منها الوقيعة بالضباط الوطنيين ، وملخصها أن ابراهيم اغا توتنجى الخديو أغرى خادما فى سراى عابدين يدعى محمد حسن الشماشرجى بسرقة شبوقات الخديو وما بها من التراكيب المصنوعة من الكهرمان و لاحجار الكريمة ، والصاق تهمة السرقة بالضباط ، وقد نفذ الشماشرجى ما أوعز به اليه وأخفى الشبوقات ، فلما ضبطت الواقعة وحصل تحقيقها اعترف الشماشرجى بأنه هو المخفى لها بايعاز ابراهيم اغا التوتنجى[١] ، فجاءت هذه الحادثة مؤيدة لمؤامرة الضباط الشراكسة .

قرر مجلس الوزراء اذن دعوة مجلس النواب إلى الاجتماع عاجلا ، ولم يكن الوزراء جميعا من هذا الرأى ، فقد عارض فيه عبد الله باشا فكرى وزير المعارف وعلى باشا صادق وزير المالية ، ومصطفى باشا فهمى وزير الخارجية ، فكان قرار المجلس بالأغلبية[٢] ، وكان لهذا القرار خطورته ، لأن عرض الخلاف بين الخديو والوزارة على مجلس النواب مع اصرار الخديو على موقفه معناه التمهيد لخلعه ، وهذا ما كان زعماء العرابيين يلوكونه فى أحاديثهم[٣] ، وقد أبرق المسيو سنكفكس معتمد فرنسا بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٨٨٢ إلى وزارة الخارجية يصف الحالة بقوله « والخلاصة اننا بازاء حكومة ثورية وأن خلع الخديو أصبح أمرا محتوما »[٤] ، وقال فى برقية أخرى فى اليوم ذاته « عند ما تكلم بعضهم مع عرابي عن الامير حليم باشا صرح

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٩ ابريل سنة ١٨٨٢

(٢) و(٣) استجواب عبد الله باشا فكرى واحمد بك رفعت سكرتير مجلس الوزراء — مصر للمصريين ج ٧ ص ١٢٤ و ١٦٨

(٤) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ٦٢

غاضبا بأنه من الواجب التخلص من أسرة محمد على كلها » (١)

موقف النواب

ولما كانت الدعوة الى اجتماع مجلس النواب يجب أن تصدر عن الخديو ، فقد أوفد مجلس الوزراء حسين باشا الدره مللى وكيل الداخلية الى الخديو لابلاغه القرار ، ولكن الخديو رفض عقد المجلس ، فدعت الوزارة النواب الى الاجتماع بواسطة المديرين ، وهذا لا يعد اجتماعا قانونيا طبقا لاحكام الدستور (اللائحة الأساسية) .

وقد لبى أكثر النواب الدعوة ، فجاءوا القاهرة ، وتعددت اجتماعاتهم الخاصة ، وكان الوزراء لا يفتأون يعقدون مجلسهم لتقرير خطتهم تجاه الخلاف المتفاقم بينهم وبين الخديو .

وفى ظهر يوم ١٢ مايو سنة ١٨٨٢ اجتمعوا فى دار البارودى ومعهم بعض رؤساء الجيش ، ثم جاءهم محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب يصحبه عبد السلام بك المويلحى ، أحد النواب البارزين ، ثم جاءهم بعض النواب ، وتحدثوا فى أمر الخلاف وتعددت الاجتماعات من النواب والوزراء ، وكان فريق من النواب يميل الى حسم الخلاف بالحسنى ، إذ رأوا أن استمرار الشقاق يهدد البلاد بأعظم الاخطار ، ولم يوافق النواب عامة على عقد المجلس بصفة رسمية لعدم شروعية الاجتماع غير العادى إلا بأمر من الخديو ، كما تقضى بذلك المادة ٩ من الدستور ، وتعددت مع ذلك اجتماعاتهم غير الرسمية ، ووقف النواب من أمر هذا الخلاف موقف الاستقلال والاعتدال ، فلم يعتبروا أنفسهم آلات صماء فى يد الحزب الغالب ، ولم يذعنوا لارادة المسيطرين على هذا الحزب ، بل تدبروا الأمر بوحى من إرادتهم فبرهنوا على استقلال يحمدون عليه ، وكانوا لخلفائهم مثلا صالحا فى الاضطلاع بأعباء النيابة وتقدير الامانة التى فى عهدتهم .

---

(١) المرجع السابق وثيقة رقم ٦٣

قام النواب بدور التوفيق وازالة الخلاف بين الخديو والوزارة ، ونعم مافعلوا ، لأن الخلاف لم يكن من مصلحة البلاد فى شىء ، واجتمعوا عدة مرات وتباحثوا مليا فى خير الوسائل لازالة الخلاف ، واستقر رأيهم على ايفاد سلطان باشا وسليمان اباظه باشا ومحمد بك الصيرفى ومحمد بك الشواربى وعبد السلام بك المويلحى واحمد افندى عبدالغفار ، وكلهم من النواب البارزين ، لمقابلة الخديو ، لعلهم يصلون إلى حل للازمة ، وعرضوا عليه تأليف وزارة جديدة مع بقاء عرابى باشا وزير الحربية ، ثم اجتمع النواب والوزراء فى منزل سلطان باشا وأظهر الوزراء استعدادهم للاستقالة بشرط أن يتكفل الخديو بحفظ النظام .

وفى يوم الاحد ١٤ مايو اجتمع النواب بدار سلطان باشا واستأنفوا البحث فى الموقف ، فانتدبوا لجنة منهم لمقابلة الخديو ، فعرضت اللجنة عليه استقالة البارودى وبقاء الوزراء فى مناصبهم ، وأشاروا باسناد رآسة الوزارة الى مصطفى فهمى باشا ، فوعدهم الخديو بالجواب بعد أن يفكر فى الأمر ، وكلفهم الرجوع اليه بعد الظهر ، فجاء أعضاء اللجنة فى الموعد ، وكان الخديو قد قابل قنصلى انجلترا وفرنسا وتحدث معهما مليا ، ثم قابل باقى القناصل ، ولكن مصطفى فهمى باشا اعتذر عن قبول الرآسة .

وفى يوم الاثنين ١٥ مايو قابل الخديو سلطان باشا ومعه ستة عشر من النواب ، والتمسوا من الخديو بقاء الوزارة ، ولكن الخديو لم يقبل هذا الحل ، وفى مساء ذلك اليوم اجتمع النواب بمنزل سلطان باشا ، وبعد أن انفض اجتماعهم ذهب فريق منهم إلى السراى الخديوية ، وأخذوا يستعطفون الخديو لبقاء الوزارة حلا للاشكال ، فاجاب سؤالهم ، وتوجهوا إلى بيت البارودى وكان الوزراء مجتمعين عنده ، وأبلغوهم نبأ رضا الخديو ، ففرحوا لذلك وذهبوا الى الخديو واستعطفوه ، وسوى الخلاف مؤقتا بين الوزارة والخديو ببقاء الوزارة فى مركزها مع تعديل حكم المجلس العسكرى طبقا لما ارتآه الخديو ، ونشرت الوقائع المصرية فى عدد (١٦ مايو سنة ١٨٨٢) بيانا هذا نصه :

« الحمد لله قد زال الخلاف وانحسمت أسبابه بحسن توجهات الحضرة الخديوية وتمثل حضرات النظار ورئيس مجلسهم حضرة عطوفتلو محمود سامى باشا بين يدى الجناب الخديوى ونالوا من جنابه السامى حسن الالتفات ، فلله الحمد أولا وآخرا ، وعلى أرباب الجرائد العربية التى تطبع فى القطر المصرى أن لاتخوض فى تفاصيل المسألة خوفا من الوقوع فيما يخالف الحقيقة ويوجب تشويش الافكار »

وانذرت الوزارة جريدة (الطائف) لصاحبها السيد عبد الله نديم انذارا أول لخروجها عن جادة الاعتدال خلال هذا الحادث ، وبعد أن صدر هذا الانذار استقر رأيها على تعطيلها نهائيا فى ١٧ مايو سنة ١٨٨٢ ، والظاهر أن ذلك كان ترضية منها للخديو ، لما عرف عن عبد الله نديم من شدة اللهجة فى التعريض بمقامه ، وعطلت أيضا جريدة (المفيد) لمدة شهر لما كانت تنشر من المقالات والانباء المثيرة للخواطر ، وأنذرت جريدة (القسطاس) .

تعديل الحكم

وبعد تسوية الخلاف نشرت الوقائع الرسمية صورة الارادة الخديوية الصادرة إلى وزير الحربية بتعديل حكم المجلس العسكرى ، وهذا نصها :

« عرض لطرفنا مكاتبة نظارة الجهادية رقم ١٣ الجارى نمرة ١٣ ومعها قرار القومسيون العسكرى هذا مشروحا على صورة تحقيقات جرت بمعرفة هذا القومسيون محكوما فيها على أربعين شخصا من ضباط العسكرية وشخصين ملكية بالنفى والتغريب لاقاصى بلاد السودان بالكيفية التى توضحت بالقرار مع ماذكر فيه من احكام أخرى ، ثم تقدم لنا عريضة منكم ومن النظار باسترحام تخفيف هذا الجزاء ، وحيث ان التخفيف والتشديد فى هذه الاحكام وما يماثلها هو من حقوقنا ، فلذلك اقتضت مراحمنا تخفيف جزاء المذكورين وتبديله باخراجهم وتبعيدهم عن الاقطار المصرية وصرف النظر عن باقى أحكام القرار وأُصدرنا أمرنا هذا لسعادتكم

للمبادرة باجراء مقتضاه حسب ما تعلقت به ارادتنا » (١)

وكان يجمل بالعرابيين أن يقبلوا هذا التعديل من بادئ الامر بغير حاجة الى ايجاد هذه الازمة ، وكان الانفع للبلاد ماداموا قد قبلوا التعديل فى النهاية أن لا يثيروا من أجله حربا بينهم وبين الخديو فى وقت كانت المخاطر تكتنف مصر وتهدد استقلالها ، ولم يكن الخلاف الذى شجر بينهم وبين الخديو فى هذه الحادثة مما يستوجب عقد مجلس النواب ، لأن عقد المجلس بصفة مستعجلة ، وبغير الاوضاع القانونية ، معناه اعلان الثورة على الخديو ، ولم يكن بقى من أوجه الخلاف بعد أن اتفقت وجهة نظر الفريقين على تعديل الحكم سوى تجريد الضباط المحكوم عليهم من الرتب العسكرية أو عدم تجريدهم ، والمجالس النيابية لا تعقد بصفة غير عادية من أجل خلاف صغير كهذا ، أو من أجل أمر هين كسرقة الشبوقات من سراى عابدين ، ومما يؤخذ على الزعماء أنهم خلال تلك الازمة قد جاهروا فى اجتماعاتهم برغبتهم فى خلع الخديو وتعيين الامير حليم باشا مكانه ، ولم يستمعوا الى نصائح المعتدلين الذين حذروهم عواقب هذا الطيش ، ولو كان على رأس الوزارة رجل أكثر حكمة وأبعد نظراً فى الامور من البارودى ، لما استفحل الخلاف بينها وبين الخديو إلى هذا الحد ، وهذا مادعانا إلى الاعتقاد بأن سقوط وزارة شريف باشا لم يكن من مصلحة البلاد فى شئ .

وقد سافر الضباط المحكوم عليهم إلى الاستانة عقب نشر الارادة السنية ، وأقاموا بها ، وأكرمت الحكومة التركية مثواهم ، وأجرت عليهم المرتبات والارزاق ، وظلوا بها إلى أن وقع الاحتلال ، فأصدر الخديو أمراً بعودتهم جميعاً إلى مصر

مجىء الاسطولين الانجليزى والفرنسى

استفاضت الانباء فى غضون الخلاف بين الوزارة والخديو عن اعتزام انجلترا وفرنسا إرسال أسطوليهما إلى الاسكندرية ، وقد تحققت هذه الانباء فقررت

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٢ مايو سنة ١٨٨٢

الدولتان على أثر ما بلغهما من اشتداد الخلاف بين الخديو والوزارة ودعوة مجلس النواب إلى الاجتماع بدون أمره ، ارسال أسطوليهما إلى مصر ، إذ عدتا هذه الحالة حالة ثورة تستدعى التدخل ، وأفضى اللورد جرانفيل Granville وزير خارجية انجلترا بهذه الفكرة يوم ١٢ مايو سنة ١٨٨٢ إلا المسيو تيسو Tissot سفير فرنسا فى لندن ، قائلا إن الحاجة ماسة إلى القيام بمظاهرة بحرية فى مياه الاسكندرية ، وقد صادفت هذه الفكرة قبولا من الحكومة الفرنسية ، وسوغت الدولتان هذا العمل بأن الغرض منه حماية رعاياهما من الاخطار التى يستهدفون لها ، ولم يكن ثمة خطر ولا خوف من هذه الناحية ، وإنما هى حجة مصطنعة ووسيلة باطلة تستر الغرض الحقيقى ، وهو خلق الذرائع للتدخل المسلح فى شؤون مصر .

وتلك كانت المظاهرة البحرية الثانية التى قامت بها الدولتان خلال الحوادث العرابية ، والاولى كانت فى شهر اكتوبر سنة ١٨٨١ لمناسبة حضور الوفد العثمانى الاول كما تقدم بيانه ، والثانية كانت أشد خطرا من الاولى ، إذ أنها لم تكن مظاهرة فحسب ، بل كانت مقدمة لضرب الاسكندرية وللاحتلال البريطانى .

اتفقت الدولتان على أن ترسل كل منهما ست بوارج إلى المياه المصرية ، وجاءت الانباء بأن الاسطولين على أهبة الحضور ، فقوبل الخبر فى مصر بالقلق والانزعاج .

كانت هذه الأنباء جديرة بتحذير العرابيين والخديو عواقب الخلاف بينهما ، لأن مجىء الاسطولين الانجليزى والفرنسى كان نذيراً بالتدخل المسلح فى شؤون مصر ، ولكن لم يعتبر الفريقان بهذا النذير ، واستمر كل منهما يكيد للآخر ، وهكذا تغلبت الشهوات الشخصية ونزوات الرؤوس على مصالح الوطن العليا فى أشد الساعات خطراً .

أعلن زوال الخلاف ظاهراً يوم الاثنين ١٥ مايو سنة ١٨٨٢ ، فى الوقت الذى كانت البوارج الانجليزية والفرنسية تتأهب لتمخر العباب قاصدة الاسكندرية ، وتوجه الوزراء فى صبيحة الثلاثاء إلى دواوينهم واستأنفوا أعمالهم المعتادة ، فكان ذلك اعلانا

وانتهاء الخلاف ، ولكن العارفين ببواطن الامور كانوا يعلمون أن الخصام كامن كمون النار تحت الرماد ، وانما هى هدنة قصيرة لا تلبث أن تنتهى فيتجدد الخلاف أشد مما كان

عاد الوزراء إلى دواوينهم ، وأرسل رئيس الوزراء إلى جميع المديرين والمحافظين تلغرافات يبشرهم فيها بزوال الخلاف ، ويوصيهم بالالتفات إلى أعمالهم ، وفى مساء الاثنين قابل السير ادوار مالت قنصل انجلترا العام والمسيو سنكفكس قنصل فرنسا الخديو مجتمعين ، وأبلغاه بصفة رسمية بأن الاسطولين سيصلان إلى مياه الاسكندرية صباح الاربعاء ١٧ مايو سنة ١٨٨٢ .

وأذاع السير إدوار مالت منشورا بعث به إلى قناصل حكومته فى القطر المصرى يخبرهم فيه بقرب قدوم الاسطول الانجليزى ، ويعلمهم أن وصوله ليس من شأنه تكدير علائق الحكومتين ، وأنه إنما يجىء « بصفة ودية » وبطريق المسالمة ، وأذاع قنصل فرنسا العام مثل هذا المنشور ، وعلى أثر إذاعة هذين المنشورين أرسل وزير الداخلية (البارودى) إلى محافظ الاسكندرية تلغرافا قال فيه :

« ستحضر إلى الاسكندرية مراكب حربية أجنبية ، وحضورها هو بطريقة سلمية ، فلا يحصل بجهتكم أدنى توهم ولا تشويش فكر ، ان المودة والالفة بين حكومتنا السنية وبين الدول المتحابة أكيدة »

« ناظر الداخلية »

ولعلك تلمح فى سطور هذا التلغراف علائم حسن الظن وقصر النظر ، فان هذا الاسطول الذى يقول وزير الداخلية أنه قادم « بصفة ودية » هو الذى دمر الاسكندرية بقنابله يوم ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ ، وكان مجيئه نذير الاحتلال الذى نكبت به البلاد ، ومن يدرى ؟ لعل البارودى كان يتوهم حين أرسل هذا التلغراف أن الاسطول الانجليزى قادم لينتصف للوزارة من الخديو ، ويؤيدها فى خلافها معه ، وقد يكون بعض الابواق الاستعمارية قد زينت هذه الأوهام للعرابيين فصدقوها .

بدأت البوارج تصل الى مياه الاسكندرية يوم الجمعة ١٩ مايو سنة ١٨٨٢ ، ففى أصيل ذلك اليوم جاءت مدرعة انجليزية ، وفى صباح السبت ٢٠ منه دخلتها سفينتان أخريان ، وثلاث سفن فرنسية ، وكانت السفن الانجليزية بقيادة الاميرال السير بوشان سيمور ، والفرنسية بقيادة الاميرال كونراد ، ولما كان مجيئها « بصفة ودية » كما جاء فى تلغراف وزير الداخلية فقد أطلقت المدافع تحية لقدومها .

وبعد ظهر يوم السبت نزل الاميرالان إلى البر مرتديين ملابسهما الرسمية ، وزارا محافظ الاسكندرية ، فرد لهما الزيارة اتباعا للتقاليد المعتادة

وفى ٢١ مايو جاءت الاسكندرية أيضا سفينتان حربيتان يونانيتان (تأمل) ، وبارجة انجليزية أخرى قادمة من مالطه ، وفى يوم الاثنين جاءت بارجة انجليزية وتوجهت إلى بور سعيد ، وفى أوائل يونيه وصلت ثلاث بوارج انجليزية أخرى إلى الاسكندرية كما جاءت بارجة فرنسية وجاءت أيضا بارجة أمريكية .

مطالب انجلترا وفرنسا

مذكرة ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢

لم يكد يحضر الاسطولان الانجليزى والفرنسى إلى مياه الاسكندرية حتى أخذت الدولتان تخاطبان مصر بلغة التهديد والبلاغات الرسمية ، فبدأتا بطلب استقالة وزارة البارودى وخروج عرابى من القطر المصرى ، وأخذ المسيو سنكفكس Scienkiewiez قنصل فرنسا العام على عاتقه أن يسعى أول الامر إلى هذا الغرض « بطريقة ودية » ، فاتصل بزعماء العرابيين بوساطة سلطان باشا ليحملهم على قبول هذه المطالب ، من غير حاجة إلى بلاغ نهائى ، فعرض عليهم سلطان باشا هذه المطالب ، كأنها مقترحات من عنده ، فرفضوا قبولها ، ومن ذلك الحين فقد سلطان

باشا ثقة العرابيين وبدأ انحيازه إلى صف الخديو ، ولو أن عرابي قبل هذه المقترحات وغادر البلاد لكان ذلك تضحية منه فى سبيل مفاداتها من التدخل الأجنبى المسلح ، ولتركها على الاقل فى ظروف أسعد حالا وأشرف من رحيله عنها بعد هزيمة التل الكبير .

وفى يوم الخميس ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ جاءت تعليمات الحكومتين إلى قنصليهما ، ومضمونها تقديم البلاغ النهائى الذى أعدتاه إلى الوزارة المصرية ، وانتظار الجواب منها ، وبعد ظهر ذلك اليوم قدم القنصلان إلى البارودى بلاغ الدولتين فى شكل مذكرة (نوتة) Note طلبا فيها استقالة الوزارة ، وابعاد عرابى باشا عن القطر المصرى مؤقتا مع حفظ رتبه ومرتباته ونياشينه ، واقامة عبد العال حلمى باشا وعلى فهمى باشا الديب فى الارياف بجهات لا يخرجان منها مع حفظ رتبهما ومرتباتهما ونياشينهما .

نص مذكرة الدولتين

ولما كانت هذه المذكرة من الوثائق الخطيرة فى الحركة العرابية نثبتها هنا بنصها :

« إن قنصلى فرنسا وبريطانيا العظمى الموقعين على هذا يحيطان علم عطوفتكم بأنه من حيث أن عاطفة الوطنية حملت سعادة سلطان باشا رئيس مجلس النواب وكذا رغبته فى تأييد سلم مصر ورفاهيتها على عرض الشروط الآتية على عطوفتلو محمود سامى باشا رئيس مجلس النظار إذ رأى أنها الواسطة الوحيدة لوضع حد لحالة الاضطراب فى مصر وهذه الشروط هى :

(١) إبعاد سعادة عرابى باشا مؤقتا من مصر مع بقاء رتبته ومرتباته .

(٢) ارسال كل من على باشا فهمى وعبد العال باشا إلى داخل مصر مع بقاء رتبهما ومرتباتهما .

(٣) استقالة الوزارة الحالية .

وقد رأيا أن هذه الشروط لما فيها من روح الاعتدال تمنع المصائب التى تستهدف لها مصر ، فهما باسم حكومتيهما وبتفويض منهما ينصحان حضرة رئيس مجلس النظار وزملاءه بقبولها ، وعند الاقتضاء يشترطان تنفيذها ، وليس لحكومتى فرنسا وانجلترا غاية من التدخل فى شؤون مصر سوى حفظ الحالة الحاضرة المقررة Statuquo وبالتالى أن يعيدا للخديو السلطة المختصة به ، إذ بدونها يخشى على هذه الحالة المقررة ، وبما ان توسط الدولتين ليس مبنيا على حب الانتقام والتشفى فسيبذلان الجهد فى صدور عفو عمومى من الحضرة الخديوية وسيسهران على تنفيذ هذا العفو »

الامضاء سنكفكس — مالت [1]

ويلاحظ فى المذكرة أن القنصلين يعزوان هذه المطالب إلى سلطان باشا ، وهما يشيران بذلك إلى وساطته لدى العرابيين قبل تقديم المذكرة ، وقد أنكر الوزراء هذه الوساطة وتنصل منها سلطان باشا كما سيجىء بيانه

رد الوزارة على مذكرة الدولتين

اجتمع الوزراء يوم ورود المذكرة ، وقرروا رفض مطالب الدولتين ، ويقول البارودى إنه نصح عرابى بقبولها فلم يقبل هو واخوانه [2] ، وأيد هذه الرواية احمد بك رفعت سكرتير مجلس الوزراء ، إذ قال إن البارودى أفضى اليه بأنه مقتنع بقبول هذه المطالب « ولكن الجهادية لم تقتنع » فقال له احمد بك رفعت « اقنعهم » فأجابه البارودى « لا يمكننى فاننا متحالفون مع بعض » [3] ، وهذا يعطيك فكرة عن الحالة السياسية فى ذلك الوقت العصيب ، ويدلك على أن البارودى كان يأتمر بأوامر عرابى فى السياسة العامة ، ولو خالفت رأيه ؛ وليس هذا ما يجب على

---

(١) عن الصيغة الواردة فى (الوطن) عدد ٢ يونيه سنة ١٨٨٢ مع تعديل فى العبارة اقتضاه الرجوع الى الاصل الفرنسى الوارد فى الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١٣٩

(٢) استجواب محمود باشا سامى البارودى . مصر للمصريين ج ٧ ص ٧٣

(٣) شهادة احمد بك رفعت ـ المرجع السابق ص ١٦٧

رئيس الوزارة أن يعمله فى أزمة خطيرة يرتبط بها كيان البلاد .

قررت الوزارة إذن رفض مطالب الدولتين ، وأرسلت الرد الآتى إلى القنصلين :

« القاهرة فى ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢

« يتشرف ناظر خارجية الجناب الخديوى بأن يعرض ما يأتى جوابا على اللائحة التى قدمها قنصلا جنرال فرنسا وبريطانيا العظمى فى ٢٥ مايو لرئيس مجلس النظار فيقول ، ان سعادة سلطان باشا صرح أمس أمام الوزراء عند انعقاد مجلسهم بأن أعاد على رئيس مجلس الوزراء ذكر محادثة جرت بينه وبين قنصل جنرال فرنسا وأنه لم يبدأ بذكر مقترحات أو اشارات لا يعنيه أن يقدمها ولا يبديها باسمه الشخصى ولا بصفة كونه رئيس مجلس النواب ، فان هذا المجلس غير ملتئم الآن ، أما الطلبات المدونة فى اللائحة التى قدمها قنصلا انكلترا وفرنسا فتتعلق بمسائل داخلية تختص بالامور الادارية التى اعترفت الدول الكبرى دائما بأن حرية العمل فيها من خصائص الحكومة المصرية ، ولا يمكن لحكومة الجناب الخديوى أن تولج فى باب المناظرات والمباحثات فى هذه القضايا بدون التعدى على الفرمانات السلطانية والمعاهدات الدولية التى حددت مقام مصر الخصوصى وبدون نقض القوانين الشورروية لهذه البلاد التى هى أعظم كفالة تتكفل ببقاء الحال على ما هى عليه ، نعم ان حكومة الجناب الخديوى تعد نفسها سعيدة باتباع المشورات الحسنة التى يشير بها وكيلا فرنسا وبريتانيا العظمى ، ولكنها تتأسف لعدم امكانها فى هذه الحالة الحاضرة أن تبادر كعادتها بتلبية المطاليب المذكورة فى اللائحة المقدمة ، واذا كانت ترى حكومتا فرنسا وانجلترا أن هذه المسألة الموضحة فى لائحة وكيليهما السياسيين فى القاهرة لا تمس الادارة الداخلية ولكنها تختص بالسياسة العمومية وجب أن تعرض هذه المسألة على الدولة العظمى التى جعلت مصر تحت سيادتها أعنى تركيا . » (١)

---

(١) عن (الوطن) عدد ٢ يونية سنة ١٨٨٢ . ونصها الفرنسى فى الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١٤٣

رفض مجلس الوزراء بهذا الرد مطالب الدولتين ، وكان الوزراء وكبار الضباط مصرين على هذا الرد ولو أدى ذلك إلى القتال ، وقد اجتمع البارودى وكبار الضباط بقشلاق عابدين ، وأقسموا جميعا على المصحف أنه إذا حصلت حرب يكونون يدا واحدة فى الدفاع عن البلاد ، وقد تولى الشيخ محمد عبده وضع صيغة اليمين وتحليف كبار الضباط . (١)

قبول الخديو مطالب الدولتين

وأراد محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب أن يتوسط ثانية فى الامر لحل الخلاف ، فطلب من القنصلين تخفيف لهجة البلاغ حتى تستطيع الوزارة أن ترضى به ، فوعده القنصلان بأن يخابرا رئيس الوزارة فيه ولكنهما لم يفعلا .

وانقضى يوم دون أن يصل الطرفان إلى حل وسط ، وفى خلالهما أعلن الخديو قبوله مطالب الدولتين (لأنهما فى الواقع لم تطلبا إلا ما كان يريده هو)

استقالة وزارة البارودى

فاستقالت الوزارة يوم ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ احتجاجا على مطالب الدولتين وعلى قبول الخديو إياها ، وقدم البارودى كتاب استقالته إلى الخديو الساعة ١٠ مساء (ليلة السبت ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ — ١٠ رجب سنة ١٢٩٩هـ) وهذا نصه :

« القاهرة فى ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢

« إن جنابكم العالى قد بلغنا عند وصول الدونمتين الانكليزية والفرنساوية بأنكم حررتم إلى الاستانة بطلب التعليمات ، ولما كنا منتظرين ورود جواب من الباب العالى وإذا بقنصلى فرنسا وبريتانيا الكبرى قدما لحضرة رئيس مجلس نظاركم لائحتهما

(١) استجواب على باشا الروبى . مصر للمصريين ج ٧ ص ١٤٠ . واستجواب الشيخ محمد عبده ص ١٦٤ من المرجع ذاته

بتاريخ ٢٥ مايو ، وبناء على أوامر جنابكم العالى اجتمعنا والتأم مجلسنا وقرر هذا الجواب المرفوق مع هذا ، وعندما توجهنا إلى جنابكم العالى لاستشارتكم أخبرتمونا بأنكم قبلتم لائحة وكيلى فرنسا وبريتانيا العظمى ، وهذا القبول مباين لما أجمع عليه رأى كل النظار اجماعا كليا ، فان قبول تدخل الدول الاجنبية فى هذه القضية يمس بحقوق الحضرة السلطانية ، وبناء على ذلك نتشرف بأن نقدم لجنابكم استعفاءنا جميعا ، ونحن لجنابكم العبيد المطيعون » (الامضاءات) محمود سامى - مصطفى فهمى - احمد عرابى — محمود فهمى — عبد الله فكرى — حسن شريعى — على صادق .

قبول الاستقالة

قبل الخديو استقالة الوزارة ، بل اغتبط بها ، اذ كان يبغى التخلص منها ، ولا غرابة فى ذلك فانها الوزارة التى نازعته سلطة الحكم ، وجعلت مركزه وقتا ما مهددا ، وقد كان الخديو فى خاصة نفسه يكره البارودى ، قبل توليته الرياسة ، وذلك منذ بدت منه ميوله نحو العرابيين فى واقعة قصر النيل وحين رفع إلى الخديو تقرير عبد العال حلمى المتقدم ذكره (ص١١٤) وما فيه من الاعتراض على تصرفات الخديو ، وغنى عن البيان أنه لم يعهد اليه فى شهر فبراير سنة ١٨٨٢ برياسة الوزارة إلا مرغما نزولا على ارادة العرابيين ، فلما وقعت أزمة مايو الاخيرة وقدم اليه استقالته بادر بقبولها ، ومما شجعه على ذلك تحريض قنصلى انجلترا وفرنسا ، وفى ذلك يقول المسيو سنكفكس قنصل فرنسا العام « قد نصحنا الخديو بأن يقبل استقالة الوزارة فورا » (١)

اشتداد الازمة

هاجت الخواطر بسبب استقالة الوزارة وقبول الخديو إياها ، لان فى قبولها

---

(١) برقية سنكفكس الى دى فريسنيه فى ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ — الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١٤٤

إعلانا باقراره تدخل الدولتين واجابة مطالبهما ، وفى هذا معاداة صريحة للميول الوطنية العامة ، واشتد السخط على الاخص فى دوائر الضباط ، لانهم رأوا فى استقالة الوزارة ومن بين أعضائها عرابى ذاته اقصاءاً له عن وزارة الحربية وإضعافا لنفوذه وتنحية له عن العمل .

وبالرغم من استقالة الوزارة فان عرابى بقى على اتصال دائم بضباط الجيش ، لكى يضمن أن لا يقبل الجيش وزيرا للحربية سواه ، وهذا ظاهر من الخطاب الذى أرسله بتاريخ ٩ رجب سنة ١٢٩٩ (٢٧ مايو سنة ١٨٨٢) الى أنصاره من الضباط فقد اخبرهم فيه أنه مع استقالته من وزارة الحربية فانه لم يستقل من رياسة الحزب الوطنى ، ويطلب اليهم أن يأتمروا بأوامره ، وأن يحافظوا على الامن .(١)

ويقول عرابى فى مذكراته انه أرسل هذه الرسالة تلغرافيا الى جميع مراكز العسكرية بعد أن قابله قناصل الدول وطلبوا اليه تأمين رعاياهم .(٢)

منشور الخديو الى المديرين

أصر الخديو على قبول الاستقالة رغم احجام المرشحين للرياسة عن مهمة تأليف وزارة جديدة ، وبدت ميوله نحو الاستئثار بالحكم ومناصرة التدخل الاجنبى من المنشور الذى أصدره الى المديرين عقب استقالة الوزارة ، وهذا نصه (٣)

« بما أن هيئة النظار الحاضرة استعفت وصار قبول استعفائها فليكن معلوما ذلك لديكم لتصرفوا جهدكم واقتداركم فى المحافظة التامة منكم ومن مأمورى المديرية الموكلة لادارتهم والدقة والانتباه لحسن سير الاشغال والمصالح المتعلقة بكم ، كما أنه من حيث أن المراكب الحربية الاجنبية التى حضرت الى الاسكندرية لم يكن حضورها الا

---

(١) مصر للمصريين ج ٧ ص ٤٣

(٢) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٢٦٨

(٣) عن الوطن عدد ٢ يونية سنة ١٨٨٢

بوجه سلمى فقط ، ولم يكن هناك شىء آخر خلاف ذلك ، فليس هناك لزوم لارسال أحد من عساكر الامدادية الذين صار طلبهم أخيرا بمعرفة الجهادية ، بل إن الموجودمنهم تحت الحضور لهذا الطرف يصير إعادته لبلده ، والذى تحت الحضور من البلاد يتنبه بصرف النظر عن حضوره ، واعلان المراكز والاقسام بالتنبيه على مشايخ وعمد البلادبهذا المضمون للعلم بعدم الاقتضاء لجمع عساكر وانتباه كل لاشغاله وزراعته بدون اشتغال فى غير ذلك ، هذا وان الامور المهمة التى كان تدجرى العرض عنها لنظارة الداخلية يجب ان يعرض عنها من الآن لمعيتنا الى أن تشكل هيئة نظارة جديدة كما هومطلوبنا » (محمد توفيق)

فبهذا المنشور طلب الخديو من المديرين المحافظة على الامن والنظام فى مديرياتهم ، ومعنى ذلك منع حدوث القلاقل التى يمكن أن تحدثها استقالة الوزارة ، وجعل السلطة التى كانت لوزارة الداخلية محصورة فى معيته إلى أن تشكل الوزارة الجديدة ، وهذا معناه العودة إلى الحكم الفردى ، ثم انه وجه كل همه إلى تسويغ حضور البوارج الانجليزية والفرنسية الى مياه الاسكندرية ، ونفى سوء الظن بها ، وزاد على ذلك أن أمر بمنع ارسال الجنود الاحتياطية التى استدعتها وزارة البارودى قبل استقالتها ، وذلك مبالغة منه فى اظهار الولاء والود للدولتين الاستعماريتين اللتين كانت اطماعهما ظاهرة نحو مصر ، وهذا المنشور هو بداءة التصرفات التى دلت على أن الخديو توفيق لم يكن معارضا للتدخل والاحتلال الأجنبى .

اجتماع برياسة الخديو فى سراى الاسماعيلية

لم يكن من الميسور فى هذه الظروف تأليف وزارة جديدة تخالف الوزارة المستقيلة فى خطتها وتنال ثقة النواب والضباط .

ففى صباح يوم السبت ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ أى غداة استقالة الوزارة عقد الخديو

فى سراى الاسماعيلية اجتماعا كبيرا برياسته ، حضره النواب والعلماء والأعيان وأصحاب المناصب والرتب ، وكان من الحاضرين شريف باشا ، فكلفه الخديو تأليف وزارة جديدة ، فأبى وأصر على الاباء ، ثم جاءه قنصل فرنسا العام وأطلعه على رسالة برقية وردت اليه من رئيس وزارة فرنسا يقول فيها :

« الامل أن يقبل شريف باشا رياسة الوزارة وأكدوا له أننا نعضده ونؤيده بكل جهودنا » ، فعلق شريف باشا قبول الرياسة على قبول عمر باشا لطفى (محافظ الاسكندرية وكان حاضرا الاجتماع) وزارة الحربية ، فأبى هذا ، فعرضت الرياسة على عمر باشا لطفى ذاته ، فامتنع وانفض الاجتماع على غير نتيجة .

اجتماع آخر برياسة الخديو

وبعد ظهر يوم ٢٧ مايو عقد الخديو اجتماعا آخر برياسته ، حضره كبار النواب والعلماء (١) وبعض كبار الضباط ليفضى اليهم بما استقر عليه رأيه ، وحضره شريف باشا ، فأخبر الخديو المجتمعين بأن السياسة اقتضت استعفاء الوزارة وقبول لائحة الدولتين ، وأنه سيشكل وزارة برياسته هو مع تقلده نظارة الجهادية ، وبين لهم لزوم قبول مذكرة (لائحة) (٢) الدولتين ، وأنه عفا وصفح عما مضى ، ولكن من يخالف فى المستقبل عوقب اشد العقاب ، وأعلن أن حضور البوارج الحربية لم يكن الا لمقاصد سلمية (٣)

فأجاب طلبه باشا عصمت على كلام الخديو قائلا :

---

(١) يقول عرابى فى مذكراته المخطوطة (ص ٢٦٧) إن الذين حضروا هذا الاجتماع من العلماء الشيخ محمد عليش والشيخ حسن العدوى والشيخ محمد الانبابى شيخ الجامع الازهر والشيخ أبو العلا الخلفاوى .

(٢) قدمت مطالب الدولتين فى شكل مذكرة ، وسميت المذكرة فى الصحف المصرية لائحة أو (نوتة) ، وكلمة (نوتة) مأخوذة من اللفظ الفرنسى Note ومعناها مذكرة

(٣) الوطن عدد ٣ يونيه سنة ١٨٨٢

« إننا مطيعون جميعا للجناب السلطانى الشاهانى وللجناب الخديوى ، ولكن هذه اللائحة يستحيل علينا تنفيذها ، ولا حق للدولتين فى طلب تنفيذها ، فهى تتعلق بمسائل من اختصاص الباب العالى أن ينظر فيها ، ويستحيل علينا قبول أحد رئيسا للجهادية خلاف رئيسنا احمد باشا عرابى » وصادق على قوله الشيخ عليش والعلماء جميعا ، ثم أبرز تلغرافات وردت اليه من ألايات الجيش بطلب بقاء عرابى وزيرا للحربية ، ولما انتهى من كلامه خرج من الاجتماع دون أن يستأذن من الخديو ، وتبعه الضباط جميعا والعلماء ، فبدا من هذه الحركة أن الضباط لا يقبلون مذكرة الدولتين ولا يرضون بقبول استقالة الوزارة ، وخاصة بابعاد عرابى عن وزارة الحربية .

وفى أثناء ذلك ورد على المعية تلغراف بعث به لفيف من كبار ضباط الجيش بالاسكندرية يقولون فيه : انهم لا يرضون البتة غير عرابى ناظرا للجهادية ، وينذرون بأنه اذا مضت اثنتا عشرة ساعة ولم يرجع إلى منصبه كانوا غير مسئولين عما يحدث من الخلل [1] ، وبدت خطورة هذا الانذار من شخصيات الموقعين على التلغراف ، فانهم يمثلون قوات الجيش والبوليس بالاسكندرية وهم سعد بك ابو جبل قائمقام بوليس الاسكندرية ، وعلى بك داود قائمقام المستحفظين والميرالاى مصطفى بك عبد الرحيم قائد الألاى الخامس ، والقائمقام سليمان سامى داود قائد الآلاى السادس ، والميرالاى اسماعيل بك صبرى قائد ألاى المدفعية ، ومحمد كامل باشا وكيل وزارة الحربية ، فازداد الموقف حرجا بازاء هذه التهديدات ، واشتد هياج الخواطر ، وأعلن شريف باشا وغيره ممن يمكن أن يكلفوا تأليف الوزارة أنهم لا يقبلون البتة مهمة تأليفها ، واشتد حنق العرابيين على الخديو ، وقويت لديهم فكرة خلعه ، قال عرابى فى هذا الصدد : « وما طير البرق خبر استعفاء الوزارة واحتجاجها على قبول الخديو للائحة انجلترا وفرنسا حتى بلغ الاضطراب فى جميع بلاد القطر مبلغا عظيما ، وأخذ القلق من النفوس مأخذا جسيما ، فكثر اللغط وزادت بواعث الايجاس والخوف ، ثم حضر الى العاصمة جميع اعيان البلاد ومستخدمى الحكومة وقدموا لنا مئات من العرائض بواسطة مديريهم محتجين

---

(١) الوطن عدد ٣ يونيه سنة ١٨٨٢

فيها على عمل الخديو هذا ، ومتطلبين أحد أمرين : اما رفض اللائحة المشتركة المذكورة ، وإما عزل الخديو الذى قبل تداخل الأجانب فى أحوال البلاد الداخلية» (١)

الاجتماع الخطير فى دار رئيس مجلس النواب

وفى غروب ذلك اليوم (٢٧ مايو) اجتمع النواب فى دار محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب ، ووفد عليهم كبار العلماء ، فعقدوا اجتماعا حافلا ، ثم جاءهم عرابى وهو فى شدة الغضب ، فأخذ يخطب فيهم مهددا متوعدا كل من يناصر الخديو .

وجاء جمع من كبار الضباط ، منهم عبد العال حلمى باشا وعلى فهمى باشا الديب ، ومحمد عبيد بك ، وبصحبتهم نفر غير قليل من صغار الضباط والجند ، فدخلوا مكان الاجتماع بشكل مظاهرة عسكرية يطلبون خلع الخديو علنا ، ويتهددون من يظهر له الولاء ، ويسمى عرابى هذه الليلة « ليلة أبو سلطان » ، وقد بلغ تهور العرابيين فيها أشد ما يكون ، إذ ألقى عرابى خطبة ملأها طعنا فى الخديو وفى العائلة الخديوية ، ونادى بخلعه (٢) ، وختم خطبته بقوله «من كان معنا فليقم!» ، فحدثت ضجة كبيرة فى المكان ووقف الضباط ولكن معظم النواب والملكيين لم يقفوا ، فتهددهم الميرالاى محمد بك عبيد بالسيف ، فظلوا جالسين ، وتبين من ذلك الموقف أن النواب لا يوافقون عرابى على خلع الخديو .

ولم يكتف عرابى بذلك ، بل تهدد بمحاصرة سراى الاسماعيلية التى كان الخديو مقيما بها ، وأمر باحضار ألاى خليل بك كامل لهذا الغرض ، وانتهى الاجتماع فى هرج ومرج دون أن يظفر بضم النواب إلى صفه ، ولما رأى هو وطلبة ويعقوب سامى أن النواب لا يوافقونهم على إعلان خلع الخديو ، اكتفوا بالالحاح فى بقاء عرابى وزيرا للحربية ، فقبل سلطان باشا أن يقوم بهذه الوساطة لدى الخديو فى ذلك ، وبالرغم

---

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٢٦٨

(٢) استجواب يعقوب سامى باشا . مصر للمصريين ج ٧ ص ٩٢ ، ومحمود باشا فهمى . المرجع نفسه ص ١١٥ ، والبحر الزاخر ج ١ ص ٢١٧

من طلب عرابى هذه الوساطة فانه أخذ يستكتب الناس عرائض بطلب استبدال الخديو وتعيين الامير حليم باشا مكانه لارسالها الى الباب العالى ، وقد سئل البارودى فى ذلك أثناء محاكمة العرابيين فأجاب « حصل كثير منها فى منزل احمد عرابى ، وهذا معلوم ومشهور » (١)

رواية عرابى عن الاجتماع

كتب عرابي فى مذكراته عن هذا الاجتماع مايأتى :

« فى ليلة السبت ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ دعيتُ الى منزل محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب فذهبت اليه ومعى إخوتى على باشا فهمى وعبد العال باشا حلمى ومحمد بك عبيد ، وغيرهم من الاخوان ، فلما وصلنا المنزل المذكور وجدناه غاصاً بأعضاء مجلس النواب ومعهم قاضى قضاة مصر الشيخ عبدالرحمن نافذ والشيخ عبد الهادى الابيارى إمام المعية ، وحصل الاتفاق على ملازمة الراحة والسكون وان الخديو يرفض اللائحة الثنائية ويأمر برجوعى الى نظارة الجهادية والبحرية ، أو يُعزَل عزلاً ، وفى أثناء ذلك حضر بحديقة المنزل جماعة من الضباط والنبهاء من الملكية وغيرهم وصاحوا بقولهم : اعزلوا الخديو الذى دعا الاجانب للتدخل فى أمرنا وتهديدنا بأساطيلهم » (٢) ، فهذه الرواية تؤيد ان الغرض من الاجتماع هو خلع الخديو توفيق .

---

(١) استجواب البارودى - مصر للمصريين ج ٧ ص ٧٤ - وورد ذلك أيضا فى برقية سكفكس قنصل فرنسا العام إلى دى فريسينيه رئيس الوزارة الفرنسية فى ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ اذ قال فيها « يجرى التوقيع منذ عدة أيام على عرائض للسلطان بطلب خلع توفيق ، والأمير حليم له الآن العدد الاكبر من الانصار ؛ وأما اسماعيل فانه مستمر على مراسلة بعض الشخصيات البارزة » (الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١٨٧)

(٢) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٢٦٨

وكان الخديو قد أرسل تلغرافا الى الاستانة مساء الجمعة ٢٦ مايو ينبئ السلطان باستعفاء الوزارة ، فجاء الرد تلغرافيا بتهنئته بحسم المشكلة ، ثم أرسل فى اليوم التالى (السبت) تلغرافا آخر ينبئه بأن الجند غير راضين عما حدث وان الوزارة فى استعفائها احتجت على مذكرة الدولتين ، فجاءه الرد من الباب العالى بأن الحضرة السلطانية أمرت بتشكيل لجنة تأتى مصر بعد ثلاثة أيام للنظر فى المشكلة ، وظل الضباط والجند فى ذينك اليومين متظاهرين معلنين عدم قبولهم مذكرة الدولتين ، معارضين فى إقصاء عرابى عن وزارة الحربية وابعاده عن القطر المصرى ، مهددين متوعدين ، وقلق القناصل والاجانب عامة مما تؤدى اليه هذه المشادة بين الخديو والعرابيين وخشوا على حياة الاجانب أن يمسها خطر .

ففى يوم الاحد ٢٨ مايو قابل قناصل المانيا والنمسا والروسيا وإيطاليا عرابى باشا ، وسألوه هل يمكنه حفظ الامن ؟ فأجابهم بأن الواجب توجيه هذا السؤال الى الجناب الخديوى لأنه عزم على الترؤس على الجيش ، فقالوا له : ومع ذلك ففى يدك زمام الجيش ، فقال اذا كان هذا ظنكم فأتعهد بحفظ الراحة والامن فى القاهرة وفى جميع البلاد المصرية فى الوجه البحرى والقبلى وفى السودان (١) وإزالة أى اضطراب يمكن وقوعه ، وأنه مع الجند متكفلون بالراحة

اعادة عرابى الى وزارة الحربية

وقابل سلطان باشا الخديو فى ذلك اليوم بسراى الاسماعيلية ، وتحدث معه مليا فى شأن الخلاف وايجاد طريقة لتسويته ، ثم اجتمع بدار سلطان باشا جمع من النواب والعلماء وضباط الجيش ، وانتهوا الى الاتفاق على مقابلة الخديو ورجائه إبقاء عرابى باشا وزيراً للحربية ، لكى لا يضطرب حبل النظام ، فذهب وفد من النواب مؤلف

---

(١) تأمل فى هذا ، ولاحظ أن الثورة المهدية فى ذلك الحين كانت فى شدتها والحكومة لاتفكر فى اخمادها ولا تقدر خطورتها

من سلطان باشا وحسن باشا الشريعى وسليمان باشا اباظه الى سراى الاسماعيلية وقابلوا الخديو وعرضوا عليه رغبتهم فى بقاء عرابى « ناظراً للجهادية » ، فأصر الخديو أولا على رفض هذا الطلب ، وبعد المخابرات العديدة وتوسط سلطان باشا أجابهم الخديو الى طلبهم قائلا : « بما أنكم أتيتم طالبين تقليد نظارة الجهادية لسعادة عرابى باشا حيث أنكم تظنون أن هذا التعيين يساعد على حفظ النظام فلا مانع من اجابتكم » .

وأصدر الخديوى أمرا الى عرابى فى ذلك اليوم (٢٨ مايو سنة ١٨٨٢ – ١١ رجب سنة ١٢٩٩ هـ) باعادته الى وزارة الحربية ورآسة الجيش ، وهذا نصه :

« ولو أنكم استعفيتم ضمن هيئة النظار التى استعفت ولكن مراعاة لحفظ الراحة والأمنية استصوبنا بقاءكم على نظارة الجهادية والبحرية وأصدرنا أمرنا هذا لكم لتعلموه وتبادروا باجراء مافيه انتظام أحوال العسكرية بالطريقة الكافلة لحفظ الأمنية العمومية على الوجه المرغوب كما هو مقتضى ارادتنا » . (١)

عاد اذن عرابى الى تقلد وزارة الحربية ورياسة الجيش والسيطرة على الحكومة ، وظلت النفوس قلقة تترقب ماتتمخض عنه الحوادث ، واتجهت أنظارهم الى مقدم الوفد العثمانى ظانين أنه قد يفلح فى حل هذه المشكلة .

وأصدر عرابى منشورا الى وزارة الداخلية فى أول يونيه سنة ١٨٨٢ (١٥ رجب سنة ١٢٩٩ هـ) بتكفله بالمحافظة على الأمن العام (٢)

وبقى عرابى وصحبه نافذى الكلمة فى شؤون الحكومة كافة ، وفى غضون ذلك طلب عرابى الى الخديو انفاذ الأوامر التى صدرت فى عهد وزارة البارودى بجمع الجنود الاحتياطية (الامدادية) فأجابه الخديو الى طلبه ، وصدر أمر وزارة الحربية بجمع هؤلاء الجنود

[وعطلت وزارة الداخلية جريدة الاهرام (وكانت تصدر بالاسكندرية) لمدة

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٣١ مايو سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد أول يونيه سنة ١٨٨٢

شهر ، وجريدة (المحروسة) وكانت أيضا تصدر بالاسكندرية لمدة ثلاثة أشهر لما نشرتاه من الأنباء «المشوشة للافكار »[١] وأعلن صاحب المحروسة فى عددها الأخير عزمه على اصدار جريدة (العصر الجديد) التى كان يحمل رخصتها من قبل، ولكن وزارة الداخلية أصدرت أمرها الى محافظة الاسكندرية بمنع نشرها بحجة أنه لم يقدم التأمين عن جريدة العصر الجديد[٢] .

وأراد صاحب (الاهرام) اصدار جريدة أخرى تسمى (الوقت) فمنعت الوزارة نشرها بحجة عدم تقديم ضمانة عنها .[٣]

موقف الدول

ظلت انجلترا مشتركة مع فرنسا فى موقفهما حيال مصر حتى حضور الاسطولين، وقد ظهر اشتراكهما فى العمل فيما وقع من الاحداث السابقة، كوضع الرقابة الثنائية، ثم المظاهرة البحرية الاولى التى وقعت فى اكتوبر سنة ١٨٨١، ثم تقديم مذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ التى أدت الى سقوط وزارة شريف باشا ، وتقديم المذكرة الاخيرة التى أدت الى استقالة وزارة البارودى ، على أن انجلترا قد اعتزمت بعد أن قطعت هذه المرحلة التمهيدية أن تنفرد بالعمل تحقيقا لاغراضها الاستعمارية، ولم يخف اللورد جرانفيل Granville هذه النية عن الحكومة الفرنسية فقد أبلغ المسيو دى فريسينيه رئيس وزراء فرنسا بما يأتى :

« اننا كنا سعداء بالامس إذ شاطرنا حكومتكم رأيها حين كنا نأمل الوصول الى نتيجة مرضية ، ولكن مع الأسف ليست هذه هى الحالة الآن » .[٤]

---

(١) الوقائع المصرية عدد أول يونيه سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٣ يونيه سنة ١٨٨٢

(٣) الوقائع المصريه عدد ٦ « « «

(٤) كوشرى — المركز الدولى لمصر والسودان ص ١٠٧

وصرح السير ادوارمالت قنصل انجلترا العام فى مصر يوم ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ « أنه لايعتبر نفسه مقيداً بالوسائل المنطوية على التساهل الواردة فى مذكرة ٢٥ مايو » (١)

وبدت نية الانفراد بالعمل من الجانب الانجليزى تظهر بمظهر فعلى فيما بعث به أميرال الاسطول البريطاني الى حكومته يوم ٢٩ مايو سنة ١٨٨٢ ينبئها بأن المصريين ينشئون بطارية تجاه احدى بوارج الاسطول ويطلب ارسال بوارج أخرى، فلبت الحكومة طلبه، ودل هذا العمل على نية انجلترا فى احتلال مصر .

وفكر المسيو دى فريسينيه أنه يستطيع انقاذ الموقف بدعوة الدول الى عقد مؤتمر للنظر فى المسألة المصرية، فعرض فى ٣٠ مايو سنة ١٨٨٢ على الدول الاوروبية الكبرى عقد هذا المؤتمر، فلم تتردد انجلترا فى قبول هذه الفكرة، وبادر اللورد جرانفيل Granville وزير خارجيتها باعلان قبولها إذ كان يعتقد أن السياسة الانجليزية لايصعب عليها أن تبتدع الحوادث التى تستسيغ بها تدخلها المنفرد فى مصر

وصول الوفد العثمانى الثانى

قلنا ان السلطان أجاب الخديو على رسالته عن هياج الضباط بأنه باعث اليه بلجنة للنظر فى المشكلة، ففى اليوم الثانى من شهر يونيه سنة ١٨٨٢ عين مصطفى درويش باشا معتمداً عثمانيا سامياً للحضور إلى مصر، وعهد اليه برآسة وفد أرسله السلطان إلى مصر لمعالجة الحالة فيها، وكان هذا جوابها على رسالة الخديو وعلى فكرة عقد مؤتمر دولى للنظر فى المسألة المصرية، فقد كان ظنها أن حضور « مندوب شاهانى » يغنى عن عقد مثل هذا المؤتمر، ويكفى لاعادة السلام والوئام فى مصر، وكذلك كانت سياستها قائمة على الجهل وقصر النظر، فبينما كانت انجلترا تعمل على

---

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١٤٥

التدخل الحربى فى مصر وترسل اسطولها تمهيداً وتأييداً لهذا التدخل ، فان الحكومة التركية توهمت أن مجرد ايفادها مندوبا سامياً كدرويش باشا يعيد الامور إلى نصابها فى مصر ، ويحول دون تدخل انجلترا ، وتوهمت أن عدم اشتراكها فى المؤتمر يمنع الدول من أن تتدخل أو تبرم أمراً فى المسألة المصرية .

كان هذا هو الوفد العثماني الثانى الذى جاء مصر فى أثناء الحوادث العرابية ، والوفد الاول هو الذى حضر فى شهر اكتوبر سنة ١٨٨١ برياسة على نظامى باشا كما تقدم بيانه (ص ١٦٧)

ويهمنا أن نقرر بأن كلا الوفدين لم يحضر بنية خالصة نحو مصر ، بل حضر للمظاهرة وللاعلان عن سلطة تركيا فى القطر المصرى ، دون أن يعمل كلاهما أى عمل نافع فى فض الخلاف بين الخديو والجيش أو فى انقاذ مصر من مطامع انجلترا .

جاء الوفد العثمانى الثانى برآسة درويش باشا فى الوقت الذى اكتمل فيه عدد البوارج الانجليزية والفرنسية فى مياه الاسكندرية ، وقد كانت رؤية هذه البوارج كافية لافهامه أن الموقف جد عصيب ، وأن حضوره بصفته مندوباً عن السلطان لا يمكن أن يؤثر فى الموقف شيئاً بازاء تلك المدافع الضخمة الفاغرة أفواهها ، وتلك المعدات الحربية التى تنذر بالشر والدمار ، وأن هذا الموقف لا يحله حضور مندوب عثمانى عدّته المظاهر الفارغة التى يحاط بها ولا يهمه قبل كل شىء الا الرشا والاموال التى يتطلع إليها

كل ما فعلته تركيا إذن تجاه حضور الاسطولين الانجليزى والفرنسى أن أوفدت درويش باشا المذكور ، ثم أرسلت قبل وصوله إلى مصر تلغرافاً فى ٥ يونيه بأن وزارة الخارجية البريطانية أبلغت السفارة التركية فى لندن بأن الجنود المصرية تجرى التجهيزات والترميمات فى حصون الاسكندرية على نية تهديد الاسطولين الانجليزى والفرنسى ، وأن الباب العالى يطلب منعها إذا كانت جارية ، ثم أردف ذلك بتلغراف آخر فى اليوم التالى يستعجل الرد ، وكان هذا البلاغ من وزارة الخارجية البريطانية بداية التحرش بالسلطات المصرية ، إذ بنى على مازعمه الاميرال سيمور من أن السلطات

المصرية بحصن القلاع المواجهة للاسطول ، فكان ذلك السبب المنتحل باعثاً لتركيا فى طلب الكف عن هذه التجهيزات ، ورآى عرابى ازاء هذا الالحاح أن يأمر بالكف عنها ، وأرسل إلى الخديو كتابا بذلك فى ٥ يونيه سنة ١٨٨٢ خلاصته أن هذه التجهيزات إنما هى ترميمات اعتيادية لايمكن الاستغناء عنها فى وقت من الاوقات ، وأنها لم تكن لقصد سىء ، بل هى ضرورية لبقاء الاستحكامات الواجب حفظها وتعهدها بدوام الترميم والتصليح ، ونوه فى النهاية إلى أن استمرار وجود تلك الترميمات هو السبب الوحيد لتسكين روع الامة المصرية وإزالة القلق والاضطراب المستولى على القلوب من وجود الاسطول الانجليزى فى المياه المصرية واجرائه حركات ومناورات حربية داخل الميناء وخارجه وأخذه مقاسات أعماق المياه واقتراب السفن الانجليزية من الشواطىء أمام الاستحكامات ، وأن هذه الاجراءات هى التى تعتبر تهديدات حقيقية ، وهى التى هيجت أفكار الامة المصرية وأحدثت الاضطراب ، ومع ذلك فانه حرر بوقف الترميمات المذكورة «رجاء عودة الدونانمة الانكليزية[١]» ، وقد وقفت فعلا أعمال الترميم من ذلك الحين

وإنك لترى فى موقف تركيا حيال مصر إحراجاً ظاهراً لها ، فان كل الدلائل تدل على نية التحرش من جانب الانجليز ، ومع ذلك فان الحكومة التركية لم تتحرك إلا لتطلب من السلطات المصرية الكف عن إجراء الترميمات بالحصون ، وكان هذا الطلب تأييداً ظاهر للسياسة الانجليزية ، ولم يكن إيفاد درويش باشا فى هذا الموقف العصيب إلا عملا عقيما لم تفد مصر منه شيئاً

وصل درويش باشا الى الاسكندرية يوم ٧ يونيه سنة ١٨٨٢ على ظهر اليخت السلطاني (عز الدين) ، يصحبه ابنه ومعه الشيخ احمد اسعد أحد المقربين الى السلطان عبد الحميد ووكيل الفراشة بالمدينة المنورة ، وبعض الضباط والمأمورين ، وبلغ عدد الوفد وحاشيته ٥٨ شخصا[٢] ، وقد كان كلا الفريقين يعمل على اجتذابه

---

(١) الوقايع المصرية عدد ٦ يونيه سنة ١٨٨٢

(٢) المونيتور اجبسيان عدد ٨ يونيه سنة ١٨٨٢

الى ناحيته ، وبدا هذا التزاحم منذ وصل الوفد الى الاسكندرية، فقد أوفد الخديو على ذو الفقار باشا السر تشريفاتى يصحبه حسن حلمى باشا من أعضاء مجلس الأحكام وطه لطفى باشا من الياوران لاستقباله على ظهر اليخت ، وأرسل عرابى من ناحيته يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية ، ووقع الخلاف بين الرسولين فى أثناء المقابلة ، ولكن درويش باشا استقبل كليهما بالبشاشة ، ونزل وصحبه بسراى رأس التين ، وفى اليوم التالى (الخميس ٨ يونيه سنة ١٨٨٢) ركبوا قطارا خاصا أقلهم الى العاصمة ، وقد عرجوا فى الطريق على مدينة طنطا حيث زاروا مقام السيد احمد البدوى ، يتبركون بزيارته ، ثم استأنفوا السفر الى أن بلغوا العاصمة ، ونزلوا بسراى الجزيرة التى أعدت لاقامتهم حتى تنتهى مهمتهم ، وبعد أن أخذوا راحتهم ذهبوا الى سراى الاسماعيلية فقابلهم الخديو بالترحاب ورد الزيارة للمندوب العثمانى بسراى الجزيرة(١) ، على أن الخديو لم يكتم عن درويش باشا استياءه من حسن مقابلته لمندوب عرابى ومن لهجته فى الخطاب حين قابله بسراى الاسماعيلية ، فتظاهر درويش باشا انه جاء لتثبيت سلطة الخديو

وكانت خطة الوفد أن يتظاهر لكلا الفريقين المتخاصمين (الخديو والعرابيين) أنه معه ، فمن مظاهر تأييده للعرابيين أنه طلب نحو مائتى نيشان لضباط الجيش مكافأة لهم على ولائهم واخلاصهم للذات الشاهانية ، وطلب لعرابى باشا النيشان المجيدى من الطبقة الأولى ، فكان هذا علامة على رضاء الاستانة عنه وعن مسلكه ، على أن درويش باشا قد انتهى الى الانضمام علانية للخديو ، وذلك بتأثير الرشوة التى نالها منه ، فقد منحه توفيق باشا رشوة قيمتها خمسون الف جنيه(٢) ، وظهر تحول درويش باشا الى جانب الخديو من نصحه لعرابى بالذهاب الى الاستانة ليقابل السلطان، وأكد له أنه سيلقى منه كل رعاية واكرام،

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٠ يونيه سنة ١٨٨٢

(٢) جون نينيه . عرابى باشا ص ٩٢ ، ويقول بلنت فى كتابه (التاريخ السرى للاحتلال) ص ٢٢٦ انه قدم له عدا هذه الرشوة هدايا بمبلغ ٢٥٫٠٠٠ جنيه

وقد فطن عرابى الى عواقب هذه النصيحة، وأنه قد لا يعود من الاستانة اذا هو ذهب اليها ، فاعتذر للمشير العثمانى بأن الامة لا تسمح له بمغادرة البلاد ، والنصيحة وان كانت فى ذاتها ليست صادرة عن نية حسنة ولكننا نعتقد أن رحيل عرابى فى تلك الآونة كان خيرا من بقائه فى مصر ، ومهما تكن عواقب رحيله عنها فانها تهون الى جانب ما حل بمصر وبعرابى ذاته من الكوارث بعد ذلك .

ولكى تقدر مبلغ ما كان لحضور درويش باشا من الأثر ومبلغ عجزه عن معالجة الموقف ، يكفى أن تذكر أنه لم يكد يمضى على حضوره بضعة ايام حتى وقعت مذبحة الاسكندرية المشئومة وذلك فى يوم ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ ، فكانت إعلانا رهيبا باخفاق مهمة المندوب العثماني ، وقد حضر ضرب الاسكندرية يوم ١١ يوليه ثم انقلب الى الاستانة فى ١٩ يوليه سنة ١٨٨٢ دون أن يعمل أى عمل لمنع وقوع هذه الكوارث .

الفصل الثانى عشر

مذبحة الاسكندرية

١١ يونيه سنة ١٨٨٢

الموقف السياسى بعد استقالة وزارة البارودى

كانت الحالة فى أشد الاضطراب بعد استقالة وزارة البارودى ، فالوطنيون من جهة توقعوا شراً مستطيراً من مجىء الأسطولين الانجليزى والفرنسى ، وأخذوا يترقبون الحرب والقتال من ساعة إلى أخرى ، والاجانب من جهة أخرى علموا أن البلاد قادمة على حرب ، فكانوا يخشون على حياتهم أن تستهدف للخطر إذا قامت الحرب المنتظرة ، فمصدر الاضطراب هو فى مجىء الاسطولين ، لا فى ستقالة وزارة البارودى فى ذاتها ، لأن هذه الاستقالة ما كانت لتحدث فى البلاد حدثا لو وقعت فى ظروف عادية ، فلو أنها استقالت دون أن يكون الاسطولان مرابطين فى الاسكندرية لأمكن حل الازمة الوزارية بغير عناء كبير ، إما باعادة وزارة البارودى ذاتها ، أو بتأليف وزارة أخرى تضطلع باعباء الحكم وتعمل على تهدئة الخواطر ، ولكن وجود الاسطولين قد أوجد حالة غير طبيعية ، إذ كان مجيئهما مظهراً للتهديد والوعيد ، فبقيت مناصب الوزارة شاغرة منذ ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ ، وتولى الخديو سلطة الحكم مؤقتا ، ثم اضطر أن يعيد عرابى باشا الى وزارة الحربية خوفا من انتقاض الجيش على الحكومة ، وبقيت الوزارات الاخرى شاغرة

وأخذ الاجانب يهاجرون من القاهرة والاقاليم إلى الاسكندرية ، ليكونوا تحت رعاية الاسطولين وعلى مقربة منها ، فغصت مدينة الاسكندرية بالاجانب من سكانها ومن القادمين إليها من الاقاليم ، وكان احتشادهم فيها من الاسباب الباعثة

على تفاقم الهياج ، لان أحاديثهم كانت تدور حول اقتراب وقوع القتال وما يستهدفون له من غضب الاهلين إذا نشبت الحرب بل قبل نشوبها ، لان مجرد وجود الاسطولين فى مياه الاسكندرية وتقديم بلاغ الدولتين إلى الحكومة المصرية واصرارهما على اجابة مطالبهما ، كل ذلك كان رمزاً لاعتداء الدولتين الاوروبيتين على استقلال البلاد ، وكان مفهوما ان الدولتين انما تنطقان بلسان الدول الاوروبية جمعاء ، فكان بديهيا أن يسخط المصريون على الدول الاوروبية وعلى رعاياها فى مصر ، وهذا السخط له كل البواعث التى تسوغه ، لأنه ليس مطلوبا من أمة ترى نفسها هدفا لاعتداء الدول الاجنبية أن تحبو رعايا تلك الدول بالعطف أو تتولاها بحسن الرعاية ، ولم تكن عواطف الجاليات الأجنبية فى الاسكندرية وغيرها مشوبة بروح الود والعطف نحو مصر ، بل كان الاوروبيون عامة يبغون وقوع البلاد تحت السيطرة الاوروبية والاحتلال الأجنبى ، لذلك كانت مظاهر الود بادية منهم نحو البوارج الحربية الراسية فى مياه الاسكندرية ، ولم يكتفوا بمجرد اظهار هذا الشعور علنا ، بل أخذوا يستعدون هم ذاتهم للحرب والقتال ، وعقد قناصل الدول فى الثغر بدعوة المستر كوكسن قنصل انجلترا عدة اجتماعات سرية تشاوروا فيها فى تأليف قوة دفاع أوروبية فى الاسكندرية ضد الاهلين ، واتفقوا على حشد عدد كبير منهم وامداد هذه القوة بوسائل الحرب من السلاح والميرة والذخيرة ، وجعلها على أهبة الاستعداد لخوض غمار القتال ، واستشاروا فيما اتفقوا عليه قواد الاسطولين الانجليزى والفرنسى فوافقوهم على مشروعهم ، ولكنهم طلبوا اليهم أن يعرضوا الأمر أيضا على وكلاء الدول السياسيين (القناصل الجنرالية) ، وكان معظم هؤلاء مقيمين فى القاهرة ، فكتب اليهم قناصل الاسكندرية ينبئونهم بما عزم عليه الاوروبيون فيها ، وأوفدوا اليهم المسيو بودتكى قنصل السويد والنرويج فى الثغر ليتفاوض واياهم فى هذا الصدد ، فلم يلق المشروع موافقة وكلاء الدول بحجة أنه يستلزم استعدادات كبيرة ، إذ أنه يقتضى تجنيد ثلاثة أو أربعة آلاف من الاوروبيين وتزويدهم بالسلاح والميرة ، وليس ذلك من الأمور الهينة ، وفى اعداد هذه القوة ما يبعث فى ذاته على

اثارة خواطر الاهلين وحملهم على الهياج، وكتب وكلاء الدول الى قناصلهم بالاسكندرية يحذرونهم مغبة الاشتراك فى هذا العمل ويدعونهم الى اجتنابه والاكتفاء بالمساعدة التى يمدهم بها الاسطولان عند الحاجة الى حماية رعاياهم .

على أن اتفاق وكلاء الدول على مجانبة تأليف قوة دفاع أوروبيـة منتظمة لم يمنع الجاليات الاوروبية من أن تستعد للحرب ، فاقتنى معظم أفرادها الاسلحة النارية واستعدوا فعلا للقتال ، « ووردت على دار القنصلية الانجليزية كمية وافرة من الاسلحة والذخائر ، وعلم الضباط بذلك ، فهاجت الافكار وتوجس الناس شراً (١) » ، وكان الاهلون من ناحيتهم يلمحون شيئا من هذه الاستعدادات أو يسمعون بها فتطير الاشاعات بأن الحرب لاشك ناشبة (وقد شبت فعلا بعد ذلك) ، فكان هذا مدعاة الى اشتداد عوامل الفتنة وهياج الخواطر ، وأصبح الجو مهيأ لوقوع القلاقل والمصادمات بين الفريقين لأوهى الاسباب .

رواية المذبحة

فلما كان يوم الاحد ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ ، فى نحو الساعة الثانية بعـد الظهر ، وقع شجار بين أحد المالطيين من رعايا الانجليز وأحد الأهلين يدعى (السيد العجان) (٢) كان المالطى هو البادىء فيه بالعدوان ، فقد كان الوطنى صاحب حمار ركبه المالطى وأخذ يطوف به من صبيحة النهار متنقلا من قهوة إلى أخرى ، وانتهى تطوافه إلى حانة (خمارة) قريبـة من قهوة القزاز (٣) بالقرب من مخفر اللبان بآخر

---

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٢٧٣

(٢) شهادة حسن بك صادق وكيل ضبطية الاسكندرية . مصر للمصريين ج ٨ ص ٤٣٧

(٣) لا وجود لها الآن ، ومكانها بآخر الشـارع المسمى شارع بحرى بك عند ملتقاه بشارع ابراهيم الاول الذى هو امتداد شـارع السبع بنات ، وفى مكانها ساحة فى وسطها ساعة عمومية مركبة على عمود

شارع السبع بنات [١]، فطالبه الوطنى بأجرة ركوبه فلم يدفع له سوى قرش صاغ واحد، فجادله فى قلة القيمة، فما كان من المالطى إلا أن شهر سكينا طعنه بها عدة طعنات دامية مات على أثرها .

وقع هذا الحادث فى الزقاق الكائن خلف (قهوة القزاز) ، فهرع رفاق القتيل إلى ذلك المكان ، يريدون أن يمسكوا بالقاتل ، ولكنه فرّ إلى أحد المنازل المجاورة ، وأخذ المالطيون واليونانيون الساكنون بالقرب من مكان الحادث يطلقون النار على الأهلين من الابواب والنوافذ ، فسقط كثير منهم بين قتيل وجريح ، فثارت نفوس الجماهير تطلب الانتقام لمواطنيهم ، وتحركت طبقة الرعاع للاعتداء على الأوروبيين عامة ، فأخذوا يهجمون على كل من يلقونه منهم فى الطرقات أو فى الدكاكين ويوسعونهم ضربا ، وكان سلاحهم فى هذه المعركة العصى والهراوات ليس غير ، وانبث الرعاع فى المدينة يستنفرون الناس للقتال منادين «جاى يامسلمين! جاى ! بيقتلوا اخواننا » [٢]، ويقتلون من يلقونه من الافرنج ضربا بالعصى والهراوات ، ونهبوا دكاكين شارع السبع بنات ، وامتد الهياج من هذا الشارع إلى الشارع الابراهيمى وإلى شارع الهماميل وشارع المحمودية وجهة الجمرك والمنشية وشارع الضبطية (رأس التين) وغيرها من الشوارع التى يقطنها الأوروبيون أو يمرون منها ، وقد قتل كثير منهم أمام الضبطية إذ كانوا قادمين من الترسانة عائدين من زيارتهم للبوارج الانجليزية والفرنسية ، وكان الأوروبيون من ناحيتهم يطلقون الرصاص من النوافذ على الأهلين ، فقتل من الجانبين خلق كثير .

وإذ كان البادىء بالعدوان أحد الرعايا الانجليز (المالطيين) وقد شاهده بعض الحاضرين يلوذ بالفرار الى منزل يسكنه مواطنوه ، فقد أرسل قسم اللبان الى المستر

---

(١) يبتدىء شارع السبع بنات من ميدان محمد على (المنشية) وينتهى عند ملتقاه بشارع بحرى بك قبيل مخفر اللبان ثم يستمر باسم شارع ابراهيم الاول

(٢) ذكرها جون نينيه بنطقها العربى فى كتابه (عرابى باشا) وكان نينية شاهد عيان للحادثة

كوكسن قنصل انجلترا فى الثغر لايفاد أحد موظفى القنصلية لكى يخرج المعتدى من ذلك المنزل ، فحضر المستر كوكسن بنفسه أثناء اشتداد الهياج ، فأصيب بضربة حجر وعصا جرح بسببها جرحا بليغا ، وجرح أيضا فى ذلك اليوم قنصل اليونان وقنصل ايطاليا ، فكانت اصابة القناصل من مظاهر خطورة الحالة .

وكان عمر باشا لطفى محافظ المدينة حين بدأت الحادثة يتولى رياسة قومسيون تحقيق الجمرك بدار المحافظة ، فأبلغه أحد موظفى الضبطية نبأ الشجار الذى وقع بين الوطنى والمالطى ، وكان ذلك فى نحو الساعة الثالثة بعد الظهر ، فأوفد حسين بك فهمى وكيل المحافظة الى مكان الواقعة لفض الخلاف ، ثم جاءه بعد ربع ساعة نبأ باستفحال الفتنة وتجسمها ، وأن السيد بك قنديل مأمور الضبطية مريض فى منزله ، فذهب بنفسه الى جهة الواقعة بشارع السبع بنات ، وهنالك أدرك خطورة الفتنة ورأى ازدحام الشارع بالمتجمهرين ، فطلب من اسماعيل باشا كامل قومندان الجنود بالاسكندرية إرسال المدد من الجند لوقف الهياج ، فتباطأ الميرالاى مصطفى بك عبد الرحيم قائد الألاى الخامس الذى كان مرابطا برأس التين والقائمقام سليمان سامى داود قائد الألاى السادس الذى كان بباب شرقى فى إرسال الجند ، ولم يحضروا إلا فى الساعة الخامسة مساء قبل المغرب بساعة ، وحين جاء الجند فرقوا المتجمهرين بغير صعوبة ، وانتهت الفتنة فى مغرب الشمس ، فساد المدينة سكون رهيب ، إذ لزم الناس بيوتهم ، وخلت الطرقات من المارة ، وانقضى الليل والناس فى وجل وفزع

احصاء القتلى والجرحى

اختلفت الروايات فى تقدير القتلى والجرحى من الجانبين ، فصاحب « مصر للمصريين » قدر القتلى بثلثمائة من الجانبين [١] ، ويقول المسيو جون نينيه إن عدد القتلى جميعا ٢٣٨ ، منهم ٧٥ من الاوروبيين و ١٦٣ من الأهالين [٢] ، والمسيو

---

(١) مصر للمصريين لسليم خليل نقاش ج ٥ ص ٥

(٢) كتاب عرابى باشا للمسيو جون نينيه ص ١٢٦

جون نينيه كان بالاسكندرية يوم وقوع المذبحة ، ويظهر أن هذا الاحصاء هو الذى أخذ به الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده إذ قال إن عدد القتلى من الوطنيين ١٦٣ قتيلا عدا من حملهم رفاقهم سرا و ٧٥ من الاوروبيين (١) ، على أننا نعتقد أن فى كلا الاحصائين مبالغة ، وأن الاحصاء الصحيح دون هذا العدد ، فقد ألف قناصل الدول فى الثغر غداة الحادثة لجنة من الاطباء الاجانب لمعالجة الجرحى واحصاء عددهم وعدد القتلى ، فقاموا بمهمتهم ، وقدموا تقريرا أثبتوا فيه أن عدد القتلى من الجانبين ٤٩ قتيلا منهم ٣٨ من الاجانب والباقون من الاهلين ، وأن عدد الجرحى ٧١ منهم ٣٦ من الاجانب و ٣٣ من الوطنيين واثنان من الأتراك (٢) ، ويقرب من هذا الاحصاء تقدير حسن بك صادق وكيل ضبطية الاسكندرية ، فقد قرر عدد القتلى من ٤٥ إلى ٥٠ قتيلا (٣) ، ولا شك أن إحصاء اللجنة الطبية الأوروبية أدعى إلى الثقة وأقرب إلى الحقيقة لأنه مبنى على مشاهدات الأطباء وفحصهم عن حالة القتلى والجرحى .

اجتماع القناصل بالاسكندرية

اجتمع القناصل مساء يوم الحادثة ، وكان من بينهم الكابتن مولينو من ضباط الدارعة الانجليزية (انفنسبل) ، وقد عهد اليه الاميرال سيمور أن ينوب عن المستر كوكسن فى إدارة القنصلية عقب إصابته فى الحادثة ، وحضر الاجتماع محافظ المدينة وتداولوا فيما يجب اتخاذه لاعادة النظام وتهدئة الخواطر ، فصرح كبار ضباط الجيش بالاسكندرية أنهم متكفلون بحفظ الامن ، على أن لا يتدخل الاسطولان فى الأمر ،

---

(١) تاريخ الاستاذ الامام للسيد محمد رشيد رضا ج ١ ص ٢٤٨

(٢) مصر للمصريين ج ٥ ص ١٦

(٣) شهادة حسن بك صادق . مصر للمصريين ج ٨ ص ٣٨٧

فطلب القناصل من قائدى الاسطولين أن لا يتخذا تدابير ظاهرة[1] ، ولكن بعض الزوارق الانجليزية شوهدت فى منتصف الليل قادمة من احدى بوارج الاسطول ترسو على شاطئ الميناء الشرقى ، وكان مجيئها تنفيذا لتعليمات الاميرال سيمور الذى أصدر أمره بأن تخرج البارجة (سوبرب) من الميناء الغربى وترسو خارج الميناء الشرقى ، وأن ترسل بعض الزوارق الى البر لنقل النساء والاطفال الى البارجة ، فاعترض الضباط على هذه الوسيلة ، إذ رأوا فى حضور الزوارق الانجليزية الى البر ما يدعو الى هياج الجمهور والجند ، فوعد نائب القنصل البريطاني بابعاد الزوارق عن البر ، وانفض الاجتماع الأول على ذلك .

وقع النبأ فى العاصمة

كان عرابى بالقاهرة حين وقعت الحادثة ، وقد علم بها تلغرافيا قبل الساعة الخامسة مساء ، فأسف لها أسفا عظيما ، ولما ذاعت أخبارها فى العاصمة مساء ١١ يونيه قوبلت بالاستياء والاستنكار فى الدوائر الوطنية ، لما توقعه العارفون من عواقبها الوخيمة ، وكانت ضربة موجهة الى العرابيين ، لأن أقل ما تدل عليه أن زمام الأمن قد انفلت من ايديهم ، وأنها تتخذ حجة ضدهم على أنهم غير قادرين على ضبط الأمن وصيانة الأرواح ، وبخاصة بعد أن أعيد عرابى الى وزارة الحربية وتعهد بكفالة الأمن والنظام .

وكانت هذه المذبحة نذيراً للعرابيين بأن البلاد قادمة على خطر كبير ، إذ لم يكن خافيا أن السياسة الانجليزية قد دبرت الوسائل لوقوعها تحقيقا لأغراضها فى مصر ، ولكن العرابيين لم يقدروا العواقب حق قدرها ، وقد اتخذ القناصل هذه الحادثة ذريعة لمخاطبة ولاة الامور فى العاصمة بلهجة شديدة طالبين حماية الاجانب وأموالهم فى البلاد ، وقررت الحكومة مساء ١١ يونية إيفاد لجنة الى الاسكندرية

---

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ٤٥ (رسالة قنصل فرنسا فى الاسكندرية الى وزير خارجية فرنسا)

للنظر فى أمر تلك الحادثة والكشف عن أسبابها والتحقيق مع المتهمين فيها ، ألفت من يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية ، وبطرس باشا غالى وكيل الحقانية ، ومن ياور الخديو وياور درويش باشا ومندوبى القناصل ، وأسندت رياستها الى محافظة الاسكندرية .

اجتماع فى سراى عابدين

وعقد الخديو اجتماعا فى سراى عابدين صبيحة يوم الاثنين ١٢ يونيه، حضره محمد شريف باشا ودرويش باشا المندوب العثمانى وقناصل فرنسا وانجلترا والنمسا والمانيا وايطاليا والروسيا الذين جاءوا يطلبون تأمين رعاياهم على أرواحهم وأموالهم ، فجرت المباحثة فى هذا الاجتماع فيما يجب اتخاذه حيال حوادث الاسكندرية ، فاستقر الرأى على إعطاء وكلاء الدول السياسيين الضمانات الوثيقة التى تكفل إعادة الأمن الى نصابه، وصيانة أرواح الاجانب وأموالهم ، ومن أهم هذه الضمانات امتثال عرابى باشا لأوامر الخديو ، فدعى عرابى إلى حضور الاجتماع ، وخوطب فى الأمر فأجاب بالقبول ، وزاد أن تعهد للمجتمعين بمنع ما من شأنه إثارة الخواطر ، كالاجتماعات العامة وانعقاد الجمعيات والقاء الخطب ونشر المقالات المهيجة ، وأبان أن فى مقدوره بمساعدة جنوده تأييد الأمن وإقرار الراحة والطمأنينة ، وتعهد الخديو باصدار الاوامر الكفيلة بتهدئة الخواطر ، وقال درويش باشا إنه يأخذ على عاتقه تنفيذ الاوامر الخديوية بأن يشترك مع عرابى فى إنفاذها ويشاركه المسئولية فى هذا الصدد ، فاكتفى وكلاء الدول ظاهرا بهذه العهود ، وانفض الاجتماع .

وانفاذاً لهذه العهود أصدر الخديو أمرا الى عرابى باشا بالتنبيه على قواد الجيش وضباطه وجنوده بالقاهرة والاسكندرية والاقاليم بزيادة الدقة والسهر على الامن العام (١) .

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٢ يونيه سنة ١٨٨٢

وأصدر الخديو أمرا بهذا المعنى الى المحافظين والمديرين ، ونشر عرابى فى ذلك اليوم إعلانا بدعوة الجمهور الى الاخلاد الى السكينة والطمأنينة ، وأذاع أمرا آخر وجهه الى قواد الجيش وضباطه وغيرهم يدعوهم الى بذل أقصى جهودهم لاقرار الامن والراحة والنظام ، وزادت الحكومة قوات الجيش فى الاسكندرية لتكون كافية لقمع كل فتنة تحصل بين الاجانب والاهلين ، فأنفذت اليها الألاى الثانى والألاى الرابع وعهدت بقيادتهما الى طلبه باشا عصمت الذى صار من ذلك الحين قومندانا عاما لقوات الجيش فى الثغر .

لجنة التحقيق والقناصل

سافر أعضاء لجنة التحقيق من العاصمة الى الاسكندرية بقطار خاص ليلة الاثنين ١٢ يونيه سنة ١٨٨٢ (١) يصحبهم طلبه باشا عصمت ، فبلغوها الساعة الثالثة بعد منتصف الليل (٢) ، وفى الساعة السابعة من صبيحة يوم ١٢ يونيه انعقدت فى دار المحافظة جمعية حضرها المحافظ (عمر باشا لطفى) وأعضاء لجنة التحقيق الموفدة من العاصمة وكبار ضباط الجيش وقناصل الدول فى الثغر .

وافتتح عمر لطفى باشا الاجتماع بذكر خلاصة ما دار بينه وبين نائب القنصل الانجليزى والقناصل الآخرين من الحديث فى الليلة الماضية ، ثم أفضى الى المجتمعين بما اتخذه من التدابير لاعادة الأمن الى نصابه ، ولاحظ أن الكابتن مولينو نائب القنصل الانجليزى قد وعده بالأمس أن يأمر بعدم اقتراب زوارق البوارج الانجليزية من البر ، ولكن بعض هذه الزوارق قد جاءت الشاطىء فى الساعة الخامسة من صبيحة اليوم (١٢ يونيه) خلافاً لوعده ، فتعلل الكابتن مولينو بأنه أرسل الى الاميرال سيمور كتابا على أثر ما لاحظه المحافظ أمس يرجوه فيه أن يأمر بابعاد الزوارق ،

---

(١) المونيتور اجبسيان عدد ١٢ يونيه سنة ١٨٨٢ .

(٢) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ٤٥

ولكن المواصلات كانت متعذرة ليلا فتأخر تنفيذ الأوامر فى هذا الصدد ، وقال إن الغرض من إرسال الزوارق هو نقل النساء والاطفال إلى البوارج الانجليزية .

ثم تشاور المجتمعون فى اتخاذ التدابير الفعالة لمنع وقوع الفتن ، فتعهد كبار الضباط بالمحافظة على النظام بشرط أن لا يتدخل الاسطولان فى الأمر ، فأجاب قنصل فرنسا بأنه حين تعهد الضباط بمثل ذلك فى الليلة الماضية وأظهروا أنهم قادرون على ضبط الأمن وراغبون فى ذلك اتفق مع الاميرال الفرنسى على عدم التدخل ، وصرح نائب القنصل الانجليزى بمثل ذلك ، فوقع القناصل جميعا بيانا أعلنوا فيه ثقتهم بالجيش ، ونصحوا فيه لرعاياهم بالتزام الهدوء والسكينة (١)

وطلب المحافظ أيضاً من الضباط الحاضرين أن يتعهدوا بضبط الأمن والمحافظة عليه ، وأن يكونوا مسئولين عن ذلك ، فتعهدوا بذلك وصرحوا بأنهم مسئولون عن صيانة أرواح الاجانب .

ونهض يعقوب باشا سامى وكيل وزارة الحربية وخاطب الضباط قائلا : « يجب عليكم أن تحافظوا على القناصل ورعاياهم ما دام فى عروقكم قطرة دم » ، فأجاب الضباط بأنهم يعتبرون هذا أمرا واجبا عليهم .

ثم دار الحديث حول البحث عن الطريقة الفعالة لالقاء القبض على كل اوروبى يطلق النار على الاهلين أو الجنود ، فتقرر أن يختار كل قنصل مندوبا يعهد اليه مرافقة رجال البوليس المصريين الى منزل كل أجنبى يطلق النار على الاهلين للقبض عليه ، ويعين المحافظ لكل مندوب المركز الذى يلزمه ليكون تحت تصرف المحافظة حين استدعائه ، واتفقوا على أن يعهد القناصل بهذه المهمة الى قواصى القنصليات أو معتمديها ، وقد رضى القناصل بذلك ، لكن الكابتن مولينو تعلل بأنه

---

(١) رسالة قنصل فرنسا فى الاسكندرية الى وزير خارجية فرنسا ـ الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ٤٥

لا يستطيع الارتباط بهذا العهد لغياب القنصل الانجليزى غير أنه يعتقد أن القنصل يوافق عليه .

وتقرر فى هذا الاجتماع أن يزاد عدد الخفراء ليلا ، وأن يناط بالجنود معاونة رجال البوليس فى المحافظة على الأمن ، وطلب القناصل من الضباط منع الأهالى من الاحتشاد جماعات فى الشوارع الآهلة بالأجانب ، فتعهد الضباط بذلك .

كان لهذه التدابير أثر حاسم فى إعادة النظام وضبط الأمن ، وسادت السكينة تماما فى المدنية غداة يوم الحادثة ، وكتب قنصل فرنسا فى الثغر فى ١٣ يونيه يقول :

« لا أتوقع حدوث اضطرابات جديدة على شرط عدم إثارة سخط الجيش ، وسلوك المحافظ (عمر باشا لطفى) يستحق أعظم الثناء ، وكل ما يؤخذ على السلطات المصرية أن الاوامر بنزول الجيش كانت متأخرة ، أضف إلى ذلك أن مأمور الضبطية (السيد بك قنديل) لم يخرج من منزله يوم الحادثة معتذرا بأنه مريض ، ولو حضر لما منع حضوره شيئا مما وقع »(١)

انفراط عقد اللجنة

لكن لجنة التحقيق لم تستمر فى عملها ، بل انحلت وانفرط عقدها ، لأن قنصل انجلترا أمر مندوبه بالامتناع عن حضور جلسات اللجنة ومشاركة أعضائها فى مهمتهم ، لما تذرع به من اتهام أعضائها بالتحيز ومحاولة تبرئة الوطنيين من تبعة الحوادث التى وقعت يوم ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ ، واعتزم المسيو سنكفكس قنصل فرنسا انتهاج هذه الخطة بعد الانتهاء من أخذ أقوال بعض الجرحى .

وكان الغرض من هذه التدابير الحيلولة دون تهدئة الخواطر ورجوع الأمور

---

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ ج٢ وثيقة رقم ٤٥

الى نصابها ، وقد اقترنت باشاعات أذاعها المتصلون بالقنصلية البريطانية بأن الحالة تستوجب التدخل المسلح من جانب الدول .

نزوح الاجانب عن البلاد

وكانت الانباء التى يتناقلها الاجانب مجمعة على أن الحرب لا محالة ناشبة فى مصر ، وكانوا يتوقعون من آن لآخر أن تطلق البوارج الانجليزية والفرنسية قنابلها على المدينة ، وأن قوات الدولتين لا تلبث أن تهاجم البلاد ، وفى هذه الحالة لا يأمنون على أنفسهم إذا نشبت الحرب أن يستهدفوا لانتقام الاهلين ، ومن هنا جاءت فكرة نزوح الاجانب عن البلاد ، فاخذ القاطنون منهم بالاسكندرية يهاجرون منها بحراً ، والاجانب فى القاهرة والاقاليم يفدون إلى الاسكندرية للاقلاع منها الى الخارج ، وبدأ رحيل الاوروبيين عن البلاد فى اليوم التالى لمذبحة الاسكندرية ، وكثرت جموعهم النازحة فى الايام التالية ، ونزل المهاجرون منهم الى السفن التى كانت راسية فى الميناء ينتظرون أن تقلع بهم ، وبلغ عدد الراحلين منهم يوم ١٢ يونيه سنة ١٨٨٢ أكثر من عشرة آلاف مهاجر نزلوا الى البحر متفرقين فى البواخر والسفن الشراعية ، ولم تعارض إدارة جوازات السفر ولا الجمارك أحدا منهم فى النزول الى البحر ، فكثرت جموع المهاجرين يحملون أموالهم وأمتعتهم ، وامتلأ الميناء بالسفن المقلة لهم ، وظلت الهجرة مستمرة فى الايام التالية حتى بلغ عدد الراحلين لغاية يوم ١٨ يونيه ٣٢٠٠٠ مهاجر [١] وبلغ عددهم ستين ألفا قبيل ضرب الاسكندرية [٢] ، فكان هذا السيل المتدفق نذيرا بما يتمخض عنه الجو من الاحداث الجسيمة .

---

(١) بيوفيس — الفرنسيون والانجليز فى مصر ص ١٢٩

(٢) جون نينيه — عرابى باشا ص ١٦٢

ومما ساعد على تعاظم سيل الهجرة أن قناصل الدول رغبوا إلى رعاياهم الرحيل عن البلاد ، وأفضوا اليهم بأنهم يتوقعون حدوث وقائع أشد هولا من مذبحة ١١ يونيه ، وأن الحرب وشيكة الوقوع ، فسارعوا إلى الهجرة ، وأعدت كل دولة سفنا لنقل رعاياها ، فهرع الفقراء والمعوزون الى النزول اليها ، وأخذ الموسرون منهم أماكنهم فى البواخر المعتادة ، ونسل الاوروبيون من كل ناحية فى القطر المصرى قاصدين الميناء ، حتى خيل لمن يرى جموعهم الراحلة أنه لم يبق منهم فى البلاد إلا نفر قليل .

سفر الخديو إلى الاسكندرية

وزاد الناس شعورا بخطر الموقف أنتقال الخديو فجأة من العاصمة الى الاسكندرية ، فقد اعتزم السفر اليها عقب حادثة ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ ، وحجته الظاهرة تهدئة الخواطر فيها ، فسافر يوم الثلاثاء ١٣ يونيه ، وودعه على المحطة عرابى باشا وزير الحربية ، وقبل أن يتحرك القطار عهد إلى عرابى مراقبة أحوال القاهرة والسهر على الامن العام فيها واتخاذ الاحتياطات الكفيلة بمنع وقوع أى حادث ، وصحبه فى سفره درويش باشا المندوب العثمانى .

لم يكن انتقال الخديو إلى الثغر متوقعاً بهذه السرعة ، بل كان مجيئه على غير انتظار ، ولعله توقع ما كانت تتمخض عنه الايام من وقائع الحرب والقتال ، فجاء الاسكندرية ليكون بعيدا عن العاصمة التى تركزت فيها قوة العرابيين ، أو لعله أراد أن يكون على مقربة من الاسطولين الانجليزى والفرنسى بالاسكندرية ، وفى ذلك يقول المسيو دى فريسينيه رئيس الوزارة الفرنسية فى ذلك الحين : « كانت رغبة الخديو متجهة منذ وصول العمارة الانجليزية الفرنسية إلى الالتجاء إلى الاسكندرية ليكون قريبا من مدافعها ، وعبثا أريد اقناعه بأن مركزه يجب أن يكون على رأس حكومته قريبا من وزرائه ليتسنى له توجيه أفكارهم وعلى الاخص ملاحظتهم ،

ولكن مذبحة الاسكندرية كانت له فرصة يحقق فيها رغبته ، وقد زعم أنه قصد اليها بحجة تدارك الخطر مع أن النظام كان قد عاد إلى نصابه»، (١) وما ذكره دى فريسينيه عن رغبة الخديو فى مغادرة العاصمة منذ مجىء الاسطولين الانجليزى والفرنسى ظاهر أيضا من برقية المسيو سنكفكس قنصل فرنسا العام إلى المسيو دى فريسينيه ذاته فى ١٨ مايو إذ يقول « إن اهم مسألة مستعجلة فى الوقت الحاضر هى اقناع الخديو بعدم السفر إلى الاسكندرية ، فان هذا السفر يشبه أن يكون فرارا ، وتركه العاصمة فى لوقت الحاضر معناه العدول عن العودة اليها . » (٢)

وصل الخديو إلى محطة الثغر فى الساعة الثانية بعد الظهر ، وسار إلى سراى رأس التين بين صفين من الجنود ، وأطلقت المدافع تحية له ، وكان كثير من الاهلين يجهلون نبأ قدومه ، فاضطربت أسماعهم من دوى المدافع ، وظنوا بداءة ذى بدء أنها نذير الحرب والقتال ، ثم علموا أنها تحية القدوم للخديو ، فسكتوا ، ولكن لم تسكن هواجسهم ولم يهدأ لهم روع ، وقابلوا حضوره بالفتور ، ولما استقر به المقام فى سراى رأس التين ، جاءه قناصل الدول يزورونه ، فأبدى لهم أسفه الشديد من وقوع حوادث الاسكندرية ووعدهم أن يبذل كل جهده وعنايته لاخماد الفتنة ، وخاطبهم درويش باشا بهذا المعنى ، وأضاف اليه أنه واثق من حسن نية رجال الجيش وأنه على يقين أنهم يحافظون على الامن والنظام ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا ، غير أن الخديو لم يشاطره هذا الرأى ، فأسر إلى السير أوكلن كولفن المراقب المالى الانجليزى أنه لا يثق باقرار الامن والسكينة ، وأنه يعتبر مهمة درويش باشا قد انتهت بالاخفاق ، وأنه لا يرى بدا من وجوب مجىء جنود عثمانية لاعادة الامن والنظام ، فكان لهذا التصريح وقع شديد فى النفوس وزاد الخواطر قلقا على مصير البلاد .

---

(١) دى فريسينيه — المسألة المصرية ص٢٧٣
(٢) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١١٥

من المسئول

عن مذبحة الاسكندرية

لاشك أن حضور الاسطولين الانجليزى والفرنسى هو السبب الأول لحوادث ١١ يونيه سنة ١٨٨٢، فقد هاج حضورهما الخواطر وأوغر صدور المصريين على الاوروبيين عامة ، لما فى مجيئهما من معنى التحدى والعدوان ، كما أنه اغرى الاوروبيين بالوطنيين لشعورهم بأن الاسطولين انما جاءا لحمايتهم ولاذلال المصريين ، وفى ذلك يقول المسيو جون نينيه John ninet وهو شاهد عيان لهذه الحوادث :

«منذ حضر الاسطولان كان المصريون والاوروبيون لايفتأون يتساءلون : ان مجىء هذه البوارج ينطوى على التهديد ، فمن الذى يهددون ؟ انهم يهددون المصريين ، ولماذا ؟ لا ندرى ، ولكن ذلك مايقوله القناصل وما يدل عليه وجود الاسطولين ، وكان الاجانب يضيفون الى ذلك قولهم : يجب إذن أن نتسلح ، إذ مادامت الدولتان ترسلان الاساطيل لحمايتنا فعلينا نحن أن نستعد ..، ومما أكد هذه الحالة النفسية الخطرة عند الجاليات الاوروبيه ماأفضى به المستر كوكسن Cookson القنصل البريطانى فى الثغر إلى رعاياه إذ كانوا يسألونه : من المحقق أن بعض الحوادث ستقع والا فما معنى حضور الاساطيل ؟ فما الذى يجب علينا أن نفعل وكيف نحمى أنفسنا ؟ ، فكان القنصل البريطاني يجيبهم مبتسما ابتسامة ذات معنى : عليكم أن تتسلحوا قدر ما تستطيعون لتحموا أنفسكم بأنفسكم ، فهذه الاقوال المنطوية على التحريض جعلت الرعايا البريطانيين يتبعون نصائح قنصلهم ويقتنون الاسلحة ، فلم تكد تمضى عدة أيام حتى نفدت المسدسات لدى تجار السلاح ، وجلب الاروام الاسلحة من أوروبا ، وكانوا أكثر الجاليات الاوروبية عددا وأشدها للوطنيين كرها .

«فلمن يا ترى كل هذه التدابير العدائية التى كانت تبيت بأصرار وسط أمة هادئة، أمة تحظر الحكومة على أفرادها حمل السلاح الا باذن خاص يصعب الحصول عليه ؟ لقد كان عرابى يقول بازاء هذه التصرفات العجيبة : كيف يمكننى أن أحافظ على الامن وأضمن سلامة الاوروبيين اذا كانت كل هذه التحريضات الموجهة طبعا ضد الوطنيين تقع كل يوم على ملأ من الناس وعلى مرأى من القناصل وبموافقتهم ؟

«ولم يكن المسيو رانجابيه Rangabé قنصل اليونان العام ينكر هذه الوقائع، كما ثبت من خطاب له فى الكتاب الازرق نشرته جريدة الفارد الكسندرى التى يملكها يونانى، أضف إلى ذلك أن تقارير خفر السواحل يؤيدها بعض ذوى الضمائر السليمة من الاوروبيين أثبتت أن الاسلحة والذخائر كانت ترد من الاسطول البريطانى وتنزل إلى البر عدة مرار وترسل الى القنصلية الانجليزية » . (١)

والمسيو جون نينيه الذى نقلنا عنه هذه الآراء هو شاهد عيان لحوادث ١١ يونيه، ورأيه له قيمته لانه سويسرى (محايد) وكان عميد الجالية السويسرية بمصر .

وكتب الشيخ محمد عبده (الاستاذ الامام) فى هذا الصدد يقول :

« ان الحكومة الانجليزية على عادتها فى اختلاق العلل وارتجال المساءات قلبت وجوه المسائل، واستدبرت طالع الحق، واستقبلت وجه مطمعها، واتخذت مجرد التغيير فى بعض نظامات الحكومة الخديوية سببا للمناوأة، واندفعت لتسيير مراكبها الى مياه الاسكندرية تهديداً لحكومة الخديو وعدوانا عليه، ثم نفخ بعض رجالها فى أنوف ضعفة العقول من الاجانب المقيمين بالثغر حتى اوقدوا فتنة هلك فيها المساكين قضاء لشهوة انكليزية، وأقامت منها حكومة انكلترا حجة فى العدوان على الاراضى الخديوية، ولو أن بصيرا نظر إلى أحوال القطر المصرى بعين صحيحة من مرض الغرض لعلم أن بداءة الخلل فى ذلك القطر من يوم ورود المراكب

(١) جون نينيه — عرابى باشا ص ١٠٠

الانكليزية لثغر الاسكندرية ، ولا نسبة بين ما كان قبل ذلك من عموم الامن ورواج الاعمال وانتظام المصالح وبين ما كان بعده » (١)

فالمسئولية العامة فى حوادث ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ تقع بلا نزاع على كاهل السياسة البريطانية والفرنسية التى تحرشت بمصر بارسال الاسطولين ، أما المسئولية الخاصة فى وقوع المذبحة بالذات فنستطيع أن نتبينها مما ذكره المسيو جون نينيه عن تحريضات قنصل انجلترا فى الثغر للرعايا البريطانيين ، أضف إلى أن ذلك أول من أشعل الفتنة هو مالطى من رعايا بريطانيا وأخ لخادم القنصل البريطانى ، ولا يمكن أن يكون هذا من قبيل المصادفات .

وقد شهد عمر باشا لطفى محافظ الاسكندرية فى التحقيق بأنه رأى طلقات نارية تطلق من شبابيك منازل الجهة التى وقعت فيها الحادثة ، وبأن رجال الحفظ استدعوا المستر كوكسن قنصل انجلترا فى الثغر وتولى معه منع الرعايا البريطانيين من اطلاق النار ، وصعد هو إلى أحد المنازل التى كانت تطلق منها النار وأخذ مسدسا من محل أحد الرعايا الانجليز (٢) ، فهذه الشهادة تدلك على مبلغ تبعة الرعايا البريطانيين فى هذه الحادثه ، لحضور الاسطولين ، وتحريضات القنصل البريطانى ، وتدبيرات السياسة الانجليزيه ، هى العوامل المشتركة فى مذبحة الاسكندرية .

أما عرابى فينسب الفتنة إلى السير ادوار مالت والمستر كوكسن من جهة ، وإلى الخديو وعمر باشا لطفى من جهة أخرى ، ويشرك معهما فى المسئولية السيد بك قنديل مأمور الضبطية ويقول انه تمارض فى هذا اليوم ليتأخر عن اخماد الفتنة (٣)

وذهب المستر بلنت مذهب عرابى فى مسئولية الحادثة ، وذكر أن ثمة تلغراف أرسله الخديو إلى عمر باشا لطفى يوم ٥ يونيه فيه تلميح إلى احداث حدث يضطرب له حبل النظام لكى لا ينجح عرابى فيما تعهد به من المحافظة على الأمن (٤) ، وقد

---

(١) تاريخ الاستاذ الامام — ج ٢ ص ٣٤٤
(٢) شهادة عمر باشا لطفى — مصر للمصريين ج ٨ ص ٤٠٦
(٣) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٢٧٤ (٤) بلنت — التاريخ السرى للاحتلال ص ٢٣٢

بنى المستر بلنت اتهام عمر لطفى على هذا التلغراف ، والعرابيون عامة يرددون هذه التهمة ، وهى رواية مرجوحة فيما نعتقد ، ولا سند لها من الواقع ، ويلوح لنا أن المستر بلنت قد تلقاها وهو فى انجلترا من هيئة الدفاع عن عرابى ، إذ كانت مذبحة الاسكندرية احدى التهم الموجهة اليه حين محاكمته ، وكان هو ومحامياه يجتهدون فى درئها عنه ، والواقع أنه كان بريئا منها ، وأنها وقعت بتحريض القنصل البريطانى وبعض الرعايا المالطيين والاروام ، ولكن هيئة الدفاع عن عرابى كان يهمها توجيه التهمة إلى عمر باشا لطفى لايجاد مسئول عن الحادثة من غير الانجليز ، ومن هنا جاءت رواية اتهامه فيها ، وهو اتهام لا يقوم على أساس من الانصاف ، ونعتقد أن التلغراف الذى ذكره المستر بلنت لا أصل له ولا حقيقة ، ولو صح لما فات المستر برودلى والمستر نابييه المحامين عن عرابي أن يستشهدا به أثناء المحاكمة ، أضف إلى ذلك أن القرائن والبينات تنفى عن عمر لطفى تهمة تدبير الحادثة أو الاشتراك فى هذا التدبير ، فقد ثبت من أقوال الشهود فى التحقيق وخاصة الميرالاى مصطفى بك عبد الرحيم قائد الألاى الخامس بالاسكندرية أن المحافظ أوفد اليه رسولا يطلب منه ارسال الألاى جميعه لوقف الفتنة (١) ، وهذا ينفى أن له يداً فى تدبيرها ، ولو كان لهذه التهمة حقيقة لجاءت على الأقل على لسان واحد ممن سئلوا فى تحقيق الحوادث العرابية ، ولكن أحداً من الشهود أو من المتهمين لم ينسب اليه هذه الفعلة .

وقد نسب أيضا إلى السيد بك قنديل مأمور ضبطية الثغر أنه تمارض يوم الفتنة لكى لا يتدخل فى وقفها ، ولكن ثبت من التحقيق الذى جرى معه أنه كان حقيقة مريضا ، قبل الحادثة بايام ، فقد شهد الدكتور سالم باشا سالم أنه عاده يوم الجمعة التالى للفتنة (وقد وقعت الفتنة يوم الاحد) فالفاه مريضا وأشار عليه بالاستمرار فى أخذ الدواء الذى كتبه له الاطباء الذين عادوه من قبل وقرروا أنه مصاب

---

(١) استجواب الميرالاى مصطفى بك عبد الرحيم - مصر للمصريين ج ٨ ص ٤٠٦

بالفالج (١)، على أن معظم الشهود قرروا أن مرضه ما كان يمنعه أن ينزل من داره يؤدى واجبه ، ولو أنه نزل لكان له من مركزه وهو مأمور للضبطية وصاحب النفوذ فى المدينة ما يمكنه من وقف الفتنة

وصفوة القول أن السياسة البريطانية هى المسئولة عن مذبحة الاسكندرية ، وهى التى استغلتها وهولت فيها وجسمتها لتتذرع بها الى التدخل المسلح فى شؤون البلاد ، وقد وصفها المسيو دى فريسينيه رئيس وزارة فرنسا فى ذلك الحين وصفا لا مبالغة فيه ولا تهويل إذ قال بأنها من الحوادث العارضة التى تقع أحيانا فى الثغور التى يسكنها عدة أجناس ، وشبهها بالفتنة التى حصلت قبل عام فى مرسيليا بين العمال الايطاليين والفرنسيين .

تأليف وزارة اسماعيل راغب باشا

٢٠ يونيه سنة ١٨٨٢

بقيت البلاد بلا وزارة منذ استقالة وزارة البارودى ، أى من ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ ، فلما وقعت حوادث ١١ يونية اتجهت الأنظار إلى وجوب تأليف وزارة تضطلع بأعباء الحكم ، اذ كان بقاء البلاد بلا وزارة من أسباب استفحال الفوضى ، ولم يكن الخديو فى خاصة نفسه يميل إلى تأليف وزارة ، بل كان يطاول فى ذلك ، لان تأليف وزارة معناه عودة الامور إلى مجراها الطبيعى وتهدئة الخواطر ، وحكم البلاد طبقاً للدستور ، ولكنه كان يميل إلى الاستئثار بالحكم ، ولم يكن من صالحه تأليف وزارة يشعر هو بأنها ستخضع حتما فى سياستها لارادة العرابيين ، وكان يشاركه فى هذا الميل كل من انجلترا وفرنسا ، فالسياسة الانجليزية ترمى إلى استفحال الفتن والاضطرابات حتى تمهد لتدخلها فى البلاد وتهيىء الوسائل للاحتلال الذى كانت تعد له العدة من زمن بعيد ، أما فرنسا فكانت سياستها حيال مصر مضطربة غير مستقرة ، وكانت فى الجملة تساير انجلترا فى تدابيرها غير متوقعة أن تفضى الحوادث

---

(١) شهادة الدكتور سالم باشا سالم. مصر للمصريين ج ٧ ص ١٥٤

إلى انفرادها باحتلال مصر

على أن الدول الاخرى وبخاصة تركيا والنمسا والمانيا كانت تميل فى ذلك الحين إلى تهدئة الخواطر ولا تشاطر انجلترا مراميها وأطماعها ، ومن هنا اتجهت ميولها إلى تأليف وزارة تساعد على تسكين الفتن وتهدئة الخواطر .

فسعى قنصلا المانيا والنمسا لدى الخديو باتفاقهما مع درويش باشا للتقريب بينه وبين عرابي وترغيبه فى تأليف وزارة جديدة يبقى عرابى فيها وزيراً للحربية ، فتظاهر الخديو بقبول هذا المسعى وأخذ يستشير بعض رجال الدولة فى أمر تأليف الوزارة ، فاستدعى شريف باشا ثم مصطفى فهمى باشا ثم عمر لطفى باشا وغيرهم ، وكلف كلا منهم تأليف الوزارة ، فأبوا جميعاً لما كان بينهم وبين عرابى من الجفاء ، ولأنهم كانوا يعلمون أنهم إذا الفوا الوزارة فانها ستكون موضع مناوأة العرابيين ، فتدخل درويش باشا وقنصلا المانيا والنمسا واتصلوا بعرابي بواسطة يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية وطلبه باشا عصمت قائد قوة الاسكندرية اللذين كانا موجودين فى الثغر بحكم عملهما وتفاوضوا فى اختيار رئيس للوزارة ، فاستقر رأيهم بعد استطلاع رأى عرابى على اختيار اسماعيل راغب باشا للرياسة .

لم يكن راغب باشا من المعروفين بالولاء للخديو ، ومن هنا جاء ارتياح العرابيين اليه ، وكان معروفا عن الخديو سوء الظن به وكراهيته له ، وقد تقدم الكلام عما ذكره عرابي عنه فى مذكراته ، واغرائه العرابيين بالتخلص منه ، ولعل سابق اتصاله بالخديو اسماعيل جعل توفيق لا يطمئن اليه ، لأن المعروف أن توفيق باشا لم يكن يطمئن إلى الرجال الذين خدموا أباه وكانوا موضع ثقته ، ولم يكن ليجهل أن اباه يود أن ينتزع منه العرش فيعود اليه .

على أن توفيق بالرغم من أنه لم يكن يثق باسماعيل راغب باشا رأى من الحكمة ألا يحتمل تبعة بقاء البلاد من غير وزارة ، فعهد اليه بهذه المهمة وأرسل أمرا إلى عرابى وكان وقتئذ فى القاهرة ينبئه فيه بتعيين راغب باشا رئيساً للوزارة ويدعوه إلى معاونته فى عمله لكى تنتظم الاحوال ويستتب الامن والراحة ، وكان ذلك بعد أن



اسماعيل راغب باشا رئيس الوزارة (فى اواخر عهد الثورة العرابية)

ارتضاه عرابى للرآسة

وغنى عن البيان أن عرابى قد اغتبط باختيار راغب باشا للرئاسة، لأنه يعلم أن وزارته ستكون طوع ارادته ، فاجاب على رسالة الخديو بكتاب يبدى فيه موافقته وارتياحه لهذا التعيين ويتضمن الثناء المستطاب على راغب باشا (١)

أعضاء الوزارة

وعلى ذلك تم تأليف الوزارة وصدر مرسوم بتأليفها يوم ٢٠ يونيه سنة ١٨٨٢ على النحو الآتى

اسماعيل راغب باشا للرآسة والخارجية ، احمد رشيد باشا للداخلية. عبد الرحمن رشدى بك للمالية . احمد عرابى باشا للحربية والبحرية . على ابراهيم باشا للحقانية سليمان أباظه باشا للمعارف. محمود باشا الفلكى للاشغال . حسن باشا الشريعى للاوقاف.

برنامج الوزارة

لم يكن راغب باشا من الاقتدار ولا من الكفاءة بحيث يستطيع أن يسلك بالبلاد سبيل النجاة من الاخطار التى كانت تستهدف لها ، ولا نظنه كان ملما الالمام الكافى بحقيقة الموقف السياسى ، فضلا عن تقدمه فى السن فقد كان يناهز السبعين

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٠ يونية سنة ١٨٨٢

حين ولى الرآسة، وهو لا يعدو ان يكون موظفا من كبار موظفى الحكومة تدرج فى المناصب تدرجا طبيعياً دون أن تظهر له كفاية ممتازة أو نظر بعيد فى تصريف الامور الهامة ، على أنه كان من غير شك صادق النية فى بذل أقصى ما لديه من جهد لانقاذ الموقف

وكان أول عمل له وضع برنامج لوزارته ، وقد كان هذا فى ذاته عملا ممدوحا ، لان وضع برنامج للوزارة يدل على أنها تنوى حكم البلاد حكما دستوريا لصالحها ، وكان برنامجها من جهة القواعد العامة برنامجا قوميا يكفل انقاذ مصر من المشاكل المحيطة بها لولا أن الدسائس الانجليزية كانت فى ذلك الحين تدبر المكايد لتحقيق أغراضها الاستعمارية فى مصر .

أوضح راغب باشا برنامجه فى كتاب رفعه إلى الخديو وخلاصته ، احترام الفرمانات المحددة مركز مصر واستقلالها ومراعاة الاتفاقات الدولية الخاصة بالديون واحترام الدستور وأحكامه ، ورسم بعض القواعد التفصيلية التى اعتزمت وزارته السير عليها ، منها إصدار عفو عام عن المسئولين فى الحوادث الاخيرة عدا المشتركين فى حادثة ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ ، والمراد بالحوادث الاخيرة حوادث الخلاف الذى وقع بين وزارة البارودي والخديو وما حدث فى اجتماعات العرابيين من القدح فى الخديو والمناداة بخلعه، وعدم جواز مجازاة أى فرد إلا بعد محاكمة قانونية، والغرض من هذه القاعدة اقرار العدل بين الناس واطمئنانهم على حياتهم ومصيرهم وحريتهم ، وأن لا تجرى مخابرات فى الشؤون السياسية بين الحكومة ووكلاء الدول السياسيين الا بوساطة وزير الخارجية ، وذلك لكى يمتنع تدخل وكلاء الدول فى شؤون الحكومة واملاء اراداتهم على موظفيها ، ثم وجوب احترام الأمر العالى الصادر فى ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ القاضى بانشاء مجلس النظار وتخويله مسئولية الحكم ، وقد وضعت الوزارة هذه القاعدة لكى تحول دون استبداد الخديو بشؤون الحكومة واصداره الاوامر بغير موافقة مجلس الوزراء [١] ، وطلب راغب

(١) مصر للمصريين ج ٥ ص ٢٢

باشا من الخديو فى ختام كتابه أن يقرر هذا البرنامج إذا حاز قبوله ، ومعنى ذلك أنه أراد تقييده باتباعه وتعهده بذلك فى وثيقة رسمية ، وهذا يدلك على مبلغ سوء ظن الوزارة بمقاصد الخديو ، وقد قبل الخديو هذه المطالب فى كتابه الى راغب باشا (١)

وأذاع راغب باشا منشوراً بالقواعد الجوهرية التى اعتزم السير عليها نوه فيه بالمخاطر التى تكتنف البلاد وحث على وجوب طاعة الخديو وتوحيد الكلمة وازالة أسباب المنافرة بين أبناء الوطن وحسن معاملة الاجانب (٢)

تأليف لجنة مختلطة لتحقيق حوادث الاسكندرية

كان أول ما عنيت به وزارة راغب باشا تهدئة الخواطر والسعى فى ازالة الجفاء الذى استحكم بين الاهلين والاجانب بسبب حوادث الاسكندرية ، واعادة العلاقات الودية بين الفريقين ، فاعتزمت تأليف لجنة مختلطة مهمتها اجراء تحقيق واسع النطاق فى حوادث ١١ يونيه لمعرفة أسبابها والمسئولين فيها تمهيداً لتوقيع العقوبات الزاجرة على كل من يثبت اشتراكه فيها ، وليس يخفى أن الحكومة الفت لجنة أولى مساء ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ لتحقيق تلك الحوادث ، ولكن هذه اللجنة قد انحلت لامتناع قنصلى انجلترا وفرنسا من الاشتراك فيها كما تقدم بيانه ، فارادت وزارة راغب باشا أن تعالج الحالة بتأليف لجنة جديدة تكون موضع ثقة الدول .

وتحقيقاً لهذه الفكرة ارسل الخديو إلى رئيس مجلس الوزراء فى ٢١ يونيه سنة ١٨٨٢ (٥ شعبان سنة ١٢٩٩هـ) كتابا ضمنه الاستياء من وقوع حوادث ١١ يونيه وما وقع فيها من القتل وسفك الدماء وما أفضت اليه من اضطراب حبل الامن ووقوع النفرة بين الوطنيين والاجانب ، وطلب إلى الوزارة المبادرة إلى التحرى عن المشتركين فيها لتوقيع العقاب على من يثبت عليه هذا الاشتراك ثم العمل على اعادة علاقات الصفاء بين الاهلين والاوروبيين واعادة الامن إلى نصابه (٣)

---

(١) المونيتور اجبسيان عدد ٢٦ يونيه سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢

(٣) مصر للمصريين ج ٥ ص ٢٤

فاجتمع مجلس الوزراء وأصدر قرارا مطولا استنكر فيه تلك الحوادث ودعا إلى وجوب اعادة الصفاء والوئام بين الوطنيين والاجانب ، وقرر تأليف لجنة جديدة للتحقيق برآسة عبد الرحمن رشدى بك ناظر المالية ، نصف أعضائها من الوطنيين ، ونصفهم من الأوروبيين ينتخبهم قناصل الدول ، والأعضاء الوطنيون هم محمد قدرى باشا وزير الحقانية السابق ، يعقوب سامى باشا وكيل الحربية ، بطرس باشا غالى وكيل الحقانية ، حماد بك عبد العاطى المستشار بمحكمة الاستئناف المختلطة ، الدكتور حسن بك محمود رئيس مجلس الصحة البحرية والكورنتينات ، ابراهيم بك الألفى رئيس محكمة مصر الابتدائية ، حسين بك واصف من مأمورى الحقانية ، ابراهيم فؤاد بك رئيس محكمة الجيزة والقليوبية ، يوسف بك برتو مأمور الدائرة البلدية بالاسكندرية ، أما الأعضاء الاوروبيون فيختارهم قناصل الدول بحيث يكون لكل قنصل مندوب فى اللجنة ، وعهد مجلس الوزراء إلى اللجنة اجراء تحقيق شامل عن حوادث الاسكندرية وعرض نتيجة التحقيق على الخديو لتوقيع الأحكام التى يقتضيها القانون .

ولو حسنت نيات انجلترا لأمكن لوزارة راغب باشا أن تعيد الأمور إلى نصابها وتزيل الآثار السيئة التى نجمت عن حوادث ١١ يونيه ، فان هذه الحوادث قد وقع مثلها فى بعض ثغور البلاد الأوروبية دون أن يترتب عليها سلب استقلالها وانتهاك حقوقها ، ولكن انجلترا التى دبرت مذبحة الأسكندرية أبت إلا أن تستغلها دون نزاهة ولا هوادة حتى تصل إلى احتلال مصر ، وكان من تدابيرها ألا تمكن وزارة راغب باشا من تهدئة الخواطر واقرار الأمن فى نصابه ، وأغلب الظن أنها لم تكن تبغى تأليف الوزارة لكى تبدو البلاد فى حالة غير عادية وتتخذ من ذلك ذريعة إلى التدخل فى شؤون البلاد ، فلما تألفت قابلتها السياسة الانجليزية بالجفاء وعدم الثقة والغض من قدرتها على اعادة الامن إلى نصابه ، وأخذت تخلق لها العقبات والعراقيل ، وبارح السر ادوارمالت قنصل بريطانيا



السر ادوار مالت

قنصل انجلترا العام فى مصر

أثناء الحوادث العرابية

العام الاسكندرية يوم ٢٧ يونيه، وأناب عنه المستر كارترايت Cartwright الذى شهد ضرب الاسكندرية، وغادر المدينة أيضاً المستر كوكسن القنصل البريطانى، وأوعزت الحكومة البريطانية إلى السير اوكلن كولفن الرقيب المالى الانجليزى بالامتناع عن حضور جلسات مجلس الوزراء ، وهذه علائم ونذر تنبىء عما كانت تبيته السياسة الانجليزية من اثارة الحرب والقتال ، ولم تلق اللجنة المختلطة التى الفتها الوزارة لتحقيق حوادث الاسكندرية معاونة صادقة من المستر كارترايت نائب القنصل البريطانى العام ، بل أخذ يثير حولها الشبه والشكوك ، واتهمها فى رسالة منه إلى اللورد جرانفيل وزير خارجية انجلترا بتاريخ ٢٦ يونيه سنة ١٨٨٢ بالعجز عن القيام

بمهمتها، وشكا فى رسالته من نفوذ يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية فى الاجنة، قائلا انه يقاوم مجرى التحقيقات القانونية فيها حتى اضطر العضو الانجليزى فى اللجنة إلى الاستقالة ، وما بقاؤه فيها الا لاتمام استجواب بعض الجرحى ممن رأت اللجنة أخذ أقوالهم ، وان بطرس باشا غالى وكيل وزارة الحقانية وأحد أعضاء اللجنة صرح له بأنه ما من أحد يستطيع أن يقرر أمامها ما لا يكون متفقاً ورغبات العرابيين ، وأنه هو نفسه مكره على احتمال بقاء يعقوب سامى باشا عضواً فى اللجنة على ما بينهما من الاختلاف فى الرأى ، وأن يعقوب سامى أبى اطلاق سراح كثير من الاوروبيين الذين قبض عليهم على أثر حوادث الأسكندرية مخافة أن يثير الافراج عنهم غضب الضباط ، وحجته فى ذلك أنه إذا أفرج عنهم لا يكون مسئولا عن الامن العام ، وشكا أيضاً من بقاء مأمور ضبطية الاسكندرية ووكيله فى منصبيهما رغم تصرفهما السيء فى حوادث ١١ يونيه ، ومن أنه لم توجه اليهما أى تهمة ولا سئلا أمام اللجنة عن شيء مما نسب اليهما ، كل ذلك لأنهم من شيعة عرابى ، وأضاف المستر كارترايت فى رسالته أن وزارة راغب باشا هى أداة فى يد عرابى وأن نفوذ عرابى قد ازداد بعد الانعام عليه بنيشان كبير من السلطان .

الفصل الثالث عشر

مؤتمر الاستانة

للنظر فى المسألة المصرية

قلنافى ختام الفصل الحادى عشر (ص ٢٩٣) ان المسيو دى فريسينيه دعا الدول الاوروبية الكبرى إلى عقد مؤتمر للنظر فى المسألة المصرية، فلبى هذه الدعوة كل من انجلترا والمانيا والروسيا وايطاليا والنمسا ، أما تركيا فانها رفضت الفكرة بحجة أن ايفاد درويش باشا إلى مصر كاف لحل مشكلتها ، وقد اعتزمت إيفاده إلى مصر فى الوقت الذى علمت فيه باقتراح عقد المؤتمر ، أى أنها عارضت المؤتمر بارسال مندوب سام إلى مصر، واتخذت من ارساله وسيلة لرفض عقد المؤتمر ، واحتجت أيضاً بأن الاحوال فى مصر لا تستدعى عقد مؤتمر بعد تأليف وزارة راغب باشا واضطلاعها باعباء الحكم واعادتها الامن إلى نصابه ، فلم يبق شىء يمكن أن يتفاوض فيه المؤتمر ، وقد أبلغ وزير خارجية تركيا سفراء الدول الاوروبية بالاستانة هذا القرار، ولكن الدول لم تعبأ به واعتزمت عقد المؤتمر ، وبقيت تركيا على امتناعها ورفضت الاشتراك فيه حتى ضرب الاسكندرية ، فكان من المهازل السياسية أن يجتمع مؤتمر دولى فى الاستانة للنظر فى المسألة المصرية دون أن تشترك فيه حكومة الاستانة ذاتها ودون أن تشترك فيه مصر ، وكان واجباً على كلتيهما أن تشتركا فيه .

وليس هذا المظهر وحده هو الذى يدل على اضطراب السياسة العثمانية فى المسألة المصرية ، بل ان مسلكها كله كان مجموعة متناقضات واضطرابات ، فبينما كانت تتظاهر بتأييد سلطة الخديو اذا بالسلطان عبد الحميد يعلن عطفه على عرابي ويمنحه نيشانا رفيع الشأن ، ثم اذا جد الجد ونشبت الحرب بينه وبين الانجليز طعنه فى الصميم

باعلانه عصيانه ، فكان هذا الاعلان من أعظم أسباب هزيمته وخذلانه .

لقد كانت سياسة تركيا عامة سياسة فوضى واضطراب ، ويبدو هذا الاضطراب من سرعة تغيير الصدور العظام (رؤساء الوزارات) فى ذلك الوقت العصيب الذى يستدعى ثباتا واستقرارا فى السياسة الخارجية .

فهذا التبلبل والاضطراب ، مضافا الى قصر نظر تركيا وسوء نيتها نحو مصر ، ورغبتها فى انقاص استقلالها ، ثم ماجبلت عليه سياستها من الدس والوقيعة ، وتأثر وزرائها بالمال والرشا ، جعل من السياسة التركية عامل فساد استخدمته انجلترا لتحقيق أطماعها فى مصر .

اجتماع المؤتمر

اجتمع المؤتمر بدار السفارة الايطالية فى (ترابيا) بضواحى الاستانة على شاطئ البوسفور يوم ٢٣ يونيه سنة ١٨٨٢ فى الساعة الثالثة مساء ، وكان أعضاؤه سفراء الدول العظمى الست بالاستانة وهم : اللورد دفرين Dufferin سفير انجلترا ، والماركيز دى نواى Noaillcs سفير فرنسا ، والكونت هرشفلد Hirschfeld نائب سفير المانيا ، والبارون كاليس Calice سفير النمسا والمجر ، والمسيو أونو Onou نائب سفير الروسيا ، والكونت كورتى Corti سفير ايطاليا .

وقد تولى هذا الأخير رآسة المؤتمر بصفته أقدم السفراء ، كما اجتمعوا فى سفارة ايطاليا لهذا الاعتبار ، وقرر المؤتمر فى هذه الجلسة ارسال مذكرة إلى الباب العالى يبلغه نبأ اجتماعه ويأسف لعدم انعقاده برآسة وزير الخارجية العثمانية ويعرب عن أمله فى اشتراك تركيا فى اجتماعاته المقبلة . (١)

---

(١) دى فريسينيه . المسألة المصرية ص ٢٧٧

ميثاق النزاهة

ثم اجتمع للمرة الثانية يوم ٢٥ يونيه ، وقبل البدء فى مداولاته ابرم العهد المشهود بميثاق النزاهة Protocole de Desinteressement ، وقد وضعه المسيو دى فريسينيه فى ١٦ يونيه وعرضه على اللورد جرانفيل فقبله ، وهذا نصه :

« تتعهد الحكومات التى يوقع مندوبوها على هذا القرار بأنها فى كل اتفاق يحصل بشأن تسوية المسألة المصرية لا تبحث عن احتلال أى جزء من أراضى مصر ولا الحصول على امتياز خاص بها ولا على نيل امتياز تجارى لرعاياها لا يخول لرعايا الحكومات الاخرى (٢) » ، وقد وقعه اعضاء المؤتمر جميعا .

هذا هو العهد الذى ارتبطت به الدول وفى مقدمتها انجلترا فى مؤتمر الاستانة ، ولكن انجلترا حين أبرمته كانت تنوى نقضه ، كما نقضت سائر عهودها فى المسألة المصرية ، والدليل القاطع على ذلك أنها فى الوقت الذى أبرمته (٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢) كانت تعد معدات الحرب والقتال وتجهز جيشها لاحتلال مصر ، ولم يمض على هذا العهد ستة عشر يوما حتى ضرب اسطولها مدينة الاسكندرية بمدافعه يوم ١١ يوليه .

خطبة اللورد دفرين

اجتمع المؤتمر فى جلسته الثالثة يوم ٢٧ يونيه ، وأخذ أعضاؤه يتداولون فى المسألة المصرية ، فبدأ اللورد دفرين بالقاء بيان عن الحالة فى مصر ، ذهب فيه الى أن الفوضى قد تمكنت من مصر من جراء ثورة الجيش وانتقاضه على الخديو ، وان هذه الفوضى قد أدت الى اختلال الادارة وارتباك الاحوال ووقوف حركة التجارة وفقدان الثقة وعجز الاهلين عن سداد الضرائب وعجز الحكومة عن الوفاء بتعهداتها المالية حيال الدائنين الاجانب ، ثم تعريض حياة الاوروبيين

---

(٢) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١٥٠



مؤتمر الاستانة سنة ١٨٨٢ للنظر فى المسألة المصرية

وتجد فى الصورة أعضاء المؤتمر وهم: (١) الكونت هر شفلد نائب سفير لمانيا (٢) المسيو أونو نائب سفير الروسيا. (٣) البارون كاليس سفير النمسا والمجر. (٤) الكونت كورتى سفير ايطاليا (٥) الماركيز دى نواى سفير فرنسا (٦) اللورد دفرين سفير انجلترا (واقفا يتكلم) (٧) و (٨) سعيد باشا وعاصم باشا مندوبا تركيا. وقد أخذت هذه الصورة بعد اشتراك تركيا فى المؤتمر عقب ضرب الاسكندريه (نقلا عن مجلة الجرافيك الانجليزية عدد ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢)

للخطر، واستند الى مذبحة الاسكندرية وما وقع فيها من القتل وسفك دماء الاوروبيين وهجرتهم من البلاد، ونفى ما أكدته المصادر العثمانية من أن الثورة قد أخمدت وأن الامور قد عادت إلى نصابها بتأليف وزارة راغب باشا قائلا ان هذه الوزارة أداة فى أيدى الثائرين، وأن الخديو لاحول له ولا قوة، وأن انجلترا وفرنسا لاتستطيعان صبراً على هذه الحالة، وأن اجتماع وكلاء الدول فى هذا المؤتمر عقب

تأليف وزارة راغب باشا فيه البيان الكافى لما تريد أوروبا أن تفعله حيال الحالة فى مصر ، وأهاب بالدول أن تأخذ الثورة المصرية بالشدة حتى لا يستفحل نفوذها فلا يعود من السهل استئصال شأفتها ، وأشار إلى المبادىء التى يرى الاتفاق عليها ، وهى أن الوسائل الفعالة التى يجب اتخاذها لاعادة حكومة منظمة إلى مصر يجب أن تصدر عن الحضرة السلطانية ، وختم كلامه بقوله انه علم من مصدر يوثق به أن درويش باشا اعترف بأنه لم ينجح فى المهمة التى أوفد من أجلها إلى مصر ، وأنه لا يستطيع انقاذ الخديو من استبداد الضباط وشيعتهم دون أن تكون لديه قوة حربية لا تقل عن عشرين طابورا من الجند ، وأن الوزارة المصرية الجديدة ليست إلا وزارة عرابى ، وأن الخديو لا نفوذ له وسيبقى كذلك إذا استمر محروما من جيش يؤيده ويعيد اليه السلطة.

تلك خلاصة خطبة اللورد دفرين ، ويؤخذ منها أن انجلترا كانت تقصد من الاشتراك فى المؤتمر اعلان أن الحالة فى مصر تستدعى التدخل فى شؤونها ، وأن هذا التدخل يجب أن يكون حربيا لقمع الثورة واعادة سلطة الخديو ، وكانت ترمى الى أن يكون هذا التدخل انجليزيا ، ولكنها تظاهرت على لسان اللورد دفرين بأنها تبغى أن يكون تركيا ، وهى عالمة بأن الحكومة التركية بلغت من الضعف والتردد بحيث لا تقدم على هذه المهمة ، ولو هى تدخلت بجيشها لكان من المحتمل أن يكون ذلك انقاذا للموقف وتفاديا من الاحتلال ، لان الدول الاوروبية ما كانت لتقبل بقاء جيش عثمانى فى مصر إلى ماشاء الله ، وفى الحق ان الحالة لم تكن تستدعى ارسال جيش عثمانى أو أو غير عثمانى ، فان وزارة رغب باشا كانت تستطيع إعادة الامن والنظام إلى نصابه لولم تبادرها السياسة الانجليزية بالعقبات والعراقيل .

كانت انجلترا واثقة من جمود السياسة التركية وضعفها ، مطمئنة الى انقسام الدول الاوروبية فى الرأى وعدم اتخاذها قرارا معينا فى المسألة المصرية ، فانتهزت هذه الفرصة وأخذت قبل انعقاد المؤتمر وخلال انعقاده تعد معدات الحرب والقتال لتنتهك باسطولها وجيشها حرمة العهود والمواثيق ، وتحتل مصر تحت سمع المؤتمر وبصره . وقد بدت منها نية الخداع جلية فى مفاوضاتها بالمؤتمر ، فقد اقترح السفير الايطالى

على الاعضاء بجلسة ٢٧ يونيه أن تقرر الدول الامتناع عن التدخل المنفرد فى مصر ما دام المؤتمر منعقدا ، ولو كانت انجلترا حسنة النية لوافق مندوبها على هذا القرار ، ولكن الواقع كما أسلفنا أنها كانت تجهز معدات الحرب لاحتلال مصر ، فأخذ اللورد دفرين يلح فى ضرورة وضع تحفظ لهذا القرار حتى قرر المؤتمر اضافته وهو « فيما عدا الاحوال القهرية » ، فنم بذلك على ما كانت تضمره انجلترا من مخادعة المؤتمر ، وما كانت تبيته من نية الشر والعدوان ، ونقض العهد والميثاق ، وقد اطمأنت بعد وضع هذا التحفظ ، وتركت المؤتمر يجتمع ويقرر ما يشاء ، اذ كانت هذه الكلمة كافية لتجعل قراراته عديمة القيمة ، ومن الغريب أن المركيز دى نواى سفير فرنسا قد أيد اللورد دفرين فى اقتراحه إضافة هذه الحاشية ، فدل بذلك على مبلغ تخبط السياسة الفرنسية فى ذلك الحين ، وقد اغتبط اللورد دفرين لهذه الاضافة وأرسل فى اليوم التالى إلى اللورد جرانفيل رسالة يقول فيها « إننا فى الواقع منذ أن تم تعديل اقتراح السفير الايطالى هذا التعديل الهام لم نعد نعتبر للاقتراح قيمة كبيرة »

قرار التدخل

قرر المؤتمر فى جلسته الثالثة وجوب التدخل فى مصر لاخماد الثورة ، وأن يعهد إلى تركيا بهذه المهمة بأن ترسل إلى مصر قوة كافية من الجند لاعادة الأمن والنظام اليها ، وأخذ يتداول فى الجلسات التالية فى شروط هذا التدخل وحدوده ، واستفادت انجلترا من هذا البطء لاتمام تدابيرها وانفاذ خطتها فى تدخلها المنفرد ، ووضع المؤتمر فى جلسته السابعة (يوم ٦ يوليو سنة ١٨٨٢) قواعد هذا التدخل وهى : أن يحترم الجيش الذى ترسله تركيا مركز مصر وامتيازاتها التى نالتها بموجب الفرمانات السابقة والمعاهدات ، وأن يخمد الثورة العسكرية ويعيد إلى الخديو سلطته ، ثم يشرع فى اصلاح النظم العسكرية فى مصر ، وان تكون مدة اقامته فى مصر ثلاثة اشهر إلا إذا طلب الخديو مدها إلى المدة التى تتفق عليها الحكومة المصرية مع تركيا والدول الاوروبية العظمى ، ويعين قواد هذا الجيش بالاتفاق مع الخديو ، وتكون نفقاته على حساب مصر ويعين مقدارها بالاتفاق مع مصر وتركيا والدول الست العظمى الاوروبية .

وقد صدر هـذا القرار على أن يعرض على الحكومة التركية والحكومات الاوروبية الست التى لها ممثلون فى المؤتمر ، وأرسل نص القرار إلى هذه الدول فأقرته ، ووافقت على تقديمه الى الحكومة التركية ، فارسل اليها ولكنها لم تقره ، ووقفت موقف الاحجام والتردد ، شأن السياسة التركية فى ذلك العهد ، واعتمدت فى رفضها التدخل على تقارير درويش باشا الذى يقول فيها انه ليس فى مصر مايوجب تدخلها ، وقد وافقت انجلترا على دعوة تركيا الى التدخل فى الوقت الذى كانت تعد فيه معدات القتال لتتدخل هى بمفردها ، ذلك لانها كانت مطمئنة الى بطء السياسة التركية وترددها ، وأنها تستطيع خلق (الحالة القهرية) التى نوه اليها اللورد دفرين ، فتتذرع بها الى التدخل الحربى من جانبها ، ضاربة صفحا عن قرار المؤتمر ، وقد أنفذت خطتها ، إذ ضرب الاسطول الانجليزى مدينة الاسكندرية يوم ١١ يوليو قبل أن تتقدم الدول إلى تركيا بقرار المؤتمر وقبل أن يتبين موقف تركيا حيال هذا القرار

أما التدخل فى ذاته فلم يكن ثمة موجب له لأن الحالة فى مصر كانت طبيعية بعد تأليف وزارة راغب باشا ، ومن الوقائع الثابتة أن انجلترا أخذت تجهز معدات القتال قبل انعقاد المؤتمر ، فقد أصدرت وزارة البحرية الانجليزية فى ١٥ يونيه تعليماتها الى بواخر النقل بالاستعداد للسفر الى مصر مقلة كتائب الجنود ، وأخذت وزارة الحربية تعبىء الجنود فى ذلك الحين لارسالها الى الديار المصرية

وقد كانت آخر جلسة عقدها المؤتمر قبل ضرب الاسكندرية (وهى الجلسة السابعة) يوم ٦ يوليو ، فلما وقع الضرب ظهر أن المؤتمر لم يكن إلا مهزلة اتخذتها انجلترا وسيلة لاشغال الناس عن تدبير نياتها العدائية ، وقد اجتمع المؤتمر مع ذلك بعد الضرب يوم ١٥ يوليو ، وأخذ يستأنف النظر فى تدخل تركيا الحربى ، مما سنعود اليه فيما يلى .

الحالة فى مصر اثناء انعقاد المؤتمر

استمر المؤتمر كما أسلفنا يعقد جلساته على غير طائل ، وانجلترا تعد المعدات

للقتال ، وقد كان انعقاده مدعاة الى اعتقاد العرابيين أن المسألة المصرية ستحل بطريق المفاوضات بين الدول ، وأن انعقاد المؤتمر مانع من انفراد انجلترا أو غيرها من الدول من التدخل الحربى فى مصر ، وكان هذا اغراقا منهم فى حسن الظن أو الجهل بما تنويه انجلترا ، وفى الحق ان العرابيين كان ينقصهم الحصافة فى الرأى وبعد النظر السياسى ، وأغلب الظن أنهم كانوا لا يعرفون الموقف السياسى على حقيقته ، وكانوا يعتمدون على ما يتلقونه من بعض أفراد الاوروبيين من الأوهام والاخبار الملفقة ، ولم يكن لديهم قلم اخبار فى مصر ولا فى الخارج يطلعهم على حقيقة الاحوال السياسية وتطوراتها ، هذا فضلا عما اشتهروا به من الغرور والخيلاء ، إذ كانوا يتوهمون أنهم قادرون على دفع اعتداء الانجليز أو أية دولة أخرى دون أى استعداد جدى للحرب ، ولم يكونوا يقدرون قوة أعدائهم ، ولا قوتهم هم أنفسهم ، فبينما كان الانجليز يستعدون للحرب والقتال ويحشدون جنودهم فى انجلترا ومالطه والهند ويستطلعون قوة العرابيين ويقفون على حقيقة معداتهم ، كان العرابيون لا يعرفون شيئا عن معدات الانجليز . بل كانوا يتوهمون أنهم لا يجرؤون على اعلان الحرب والقتال أو النزول الى البر ، وكذلك كان شأن وزارة راغب باشا عامة فانها كانت لا تزيد كثيرا عن مستوى العرابيين فى العلم والمعرفة ، وكان عرابى هو الآمر المتسلط عليها إذ كان وزير الحربية والبحرية فيها .

ومما ساعد العرابيين على التمادى فى غرورهم رؤيتهم الاسطول الانجليزى راسيا فى مياه الاسكندرية دون أن تنشب الحرب أو يتحفز للضرب ، فخيل اليهم الوهم أن مجيئه لم يكن إلا من قبيل التهديد والوعيد ، وأنه لا يجرؤ على انزال الجنود الى البر ، واتخذوا من موقف السكوت الذى لزمه يوم مذبحة الاسكندرية دليلا على أنه لا قبل له بالحرب والقتال ، ولكن الواقع ان الانجليز كانوا ينتظرون أن يهيئوا الجو فى أوروبا لقبول تدخلهم الحربى ، فدبروا مذبحة الاسكندرية حتى يظهروا الحالة فى مصر بأنها حالة فوضى واضطراب ونهب وقتل لا يؤمن معها على حياة الأجانب ، وانها تستدعى تدخل الدول لوضع حد لهذه الفوضى ، ثم اشتركوا والدول فى عقد

مؤتمر الاستانة المفاوضة فى ايجاد علاج لهذه الحالة الخطيرة ، وهيأوا الافكار فى أوروبا لضرورة التدخل لقمع الثورة فى مصر ، فلم يكن انتظارهم هذه المدة (ولم تكن فى ذاتها طويلة) إلا لاحكام خطتهم واتمام تجهيزاتهم الحربية ، ثم لتمكين الجاليات الاوروبية من الهجرة من البلاد قبل أن تضرب انجلترا ضربتها فى مصر ، لكى يكون عدوانها مقرونا بعطف الاوروبيين المهاجرين وغير المهاجرين ، وتكون فى احتلالها كأنها نائبة عنهم وعن الدول الاوروبية جميعا ، كل ذلك والعرابيون غارقون فى أحلامهم معتقدون أن الحرب بعيدة الوقوع ، ولذلك لم يبد منهم أى عمل يدل على الاستعداد لخوض غمار القتال .

وكانت أحاديث العرابيين دائرة حول ما يتسقطونه من أخبار المؤتمر ، وماتلوكه ألسنتهم من أن الازمة ستحل قريبا بطريق السلم ، وانها ستنتهى بخلع الخديو توفيق وتعيين الأمير حليم باشا مكانه ، وهذا كل ما كان يشغل بالهم ويستحوذ على أفكارهم فى ذلك الوقت العصيب ، أما الاستعداد للحرب والتهيؤ للقتال فلم يفكروا فيه تفكيرا جديا إلا فى اللحظة الأخيرة ، بعد أن ضاع الوقت وسبق السيف العذل .

الفصل الرابع عشر

ضرب الاسكندرية

بقنابل الاسطول الانجليزى

١١ يوليه سنة ١٨٨٢

كانت انجلترا تستعد للحرب قبل انعقاد مؤتمر الاستانة وخلال اجتماعه وقبل أن يقر قراره بدعوة تركيا الى إرسال جيش لها إلى مصر ، وأخذت تدبر الاسباب والذرائع للتعجيل بضرب الاسكندرية ، لكى تضع المؤتمر امام الامر الواقع

فأوعزت الى الأميرال سيمور قائد الاسطول البريطانى أن يخلق أية وسيلة للتحرش بمصر لاثارة الحرب عليها ، أى أنها أخذت تخلق (الحالة القهرية) التى أشار اليها اللورد دفرين فى مؤتمر الاستانة واشترط اضافتها الى قرار الامتناع عن التدخل المنفرد فى مصر ، فأخذ الاميرال يتأهب للعدوان ، وكان يستعين برأى الجالية البريطانية فى خلق أسبابه ، ووجد على الأخص من السير اوكلن كولفن الرقيب المالى الانجليزى عونا كبيرا له فى ذلك ، إذ كان من أشد غلاة الاستعمار ومن الداعين إلى احتلال مصر ، وكان بعد رحيل السير ادوار مالت الممثل الفعلى لبريطانيا فى مصر ، فلا غرو ان كان على اتصال دائم بالاسطول

ولم يكن أسهل على القوة الغشوم من أن تخترع الوسيلة لاثارة القتال ، فقد أرسل الاميرال سيمور فى أول يوليه سنة ١٨٨٢ إلى مجلس الاميرالية البريطانية ينبئها أنه اكتشف بعض ترميمات يقوم بها المصريون فى حصون الاسكندرية ، وأنهم يركبون بطاريات جديدة تجاه بوارجه ، وأن الاستعدادات الحربية قائمة فى



الاميرال بوشان سيمور

(قائد الاسطول البريطانى الذى ضرب الاسكندرية سنة ١٨٨٢)

البلاد ، وأن عرابى معتزم سد بوغاز الاسكندرية لحصر البوارج الانجليزية التى كانت راسية فى الميناء .

وبديهى أن هذا الاكتشاف إنما كان وسيلة مختلقة لتسويغ الشر والاعتداء ، فان أية ترميمات تجرى فى الحصون لا يمكن أن تكون وسيلة مشروعة لاثارة الحرب والقتال ، إذ كل دولة حرة فى أن تقوى معدات الدفاع فى بلادها ، بل واجب عليها أن تفعل ذلك فى كل وقت ، وخاصة فى مثل تلك الظروف العصيبة التى كانت تجتازها مصر ، فان مجرد حضور الاسطول البريطانى فيه معنى التهديد بالتدخل المسلح ، على أنه لم يكن ثمة ترميمات جدية تخيف الاسطول الانجليزى وتشغل باله ،

وفى ذلك يقول المسيو دى فريسينيه رئيس الوزارة الفرنسية فى ذلك الحين « إن المعلومات التى لدينا لم تكن بالخطورة التى تبدو من رسائل الاميرال سيمور بحيث ان ضرب الاسكندرية فى الظروف التى وقع فيها انما كان عملا هجوميا لا دفاعياً » (١)

ويقول المسيو جون نينيه ، وكان شاهد عيان لضرب الاسكندرية : « إنى أؤكد بشرفى ما تحققته — إذ كنت أزور الحصون يوميا مصحوبا بكبار الضباط — انه من يوم مجىء أوامر السلطان بالكف عن الترميمات لم يطرأ أى تغيير على أية بطارية من جهة الميناء أو على البحر ، ولم يحصل أى ترميم فى الحصون ولم ينصب فيها أى مدفع جديد » (٢)

وقد أجابت الاميرالية الانجليزية فى ٣ يوليه على برقية الاميرال سيمور بأن يمنع كل محاولة لسد بوغاز الاسكندرية ، ورخصت له أن يطلب وقف الاعمال الجارية فى الحصون ، وفى حالة الرفض فليدمرها بمدافعه .

مكاشفة انجلترا فرنسا

بعزمها على ضرب الاسكندرية

وفى اليوم الرابع من شهر يوليه سنة ١٨٨٢ قابل اللورد لاينس Layons سفير انجلترا فى فرنسا المسيو دى فريسينيه رئيس الوزارة الفرنسية ، وأنهى اليه تعليمات حكومته المتقدم ذكرها الى الاميرال سيمور ، وسأله عما إذا كان فى نية الحكومة الفرنسية أرسال مثل هذه التعليمات الى الاميرال كونراد Conrad أميرال الاسطول الفرنسى الراسى فى مياه الاسكندرية ، وكان هذا الاميرال قد أرسل برقية إلى حكومته ينبهها بموقف الاميرال سيمور ويبلغها أنه لم يشاهد أى ترميمات فى

(١) دى فريسينيه — المسألة المصرية ص ٢٨١
(٢) جون نينيه — عرابى باشا ص ١٤١

الحصون (١) ، ولم تكن فرنسا قد رسمت بعد لنفسها خطة حيال هذا الموقف الجديد ، فاجتمع مجلس وزرائها وتداول الأمر ، فقرر الامتناع عن مشاركة انجلترا فى خطتها ، وحجته فى ذلك أن هذه الخطة تجر فرنسا الى عمل عدائى هجومى ضد مصر



بعض بوارج الاسطول البريطانى
الذى ضرب الاسكندرية سنة ١٨٨٢

وهذه أسماؤها من اليمين الى الشمال : انفنسبل . سلطان . مونارك . الكسندا (فى الوسط) . تمرير . بنلوب : انفلكسبل .

وهذا يخالف تعهد الدول فى مؤتمر الاستانة ، وأن الحكومة لا تستطيع القيام بهذا العمل من غير الرجوع الى البرلمان ، والسبب الحقيقى فى الامتناع يرجع الى ضعف السياسة الفرنسية وخشيتها الدخول فى حرب يضعف مركزها بازاء ألمانيا التى كانت لا تفتأ تتحرش بها ، وهذا الضعف قد أصاب السياسة الفرنسية فى الجملة بعد الحرب

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ الجزء الثانى وثيقة رقم ١٦٢

السبعينية ، فانها خرجت منها ضعيفة منهوكة القوى ، فاتجهت سياستها الى الاتفاق الودى مع انجلترا لكى تتقى شر جارتها القوية ، فلا غرو ان كانت سياستها فى المسألة المصرية قائمة على فكرة مسايرة انجلترا واخلاء الطريق لها فى تحقيق مطامعها فى مصر ، من أجل ذلك جنحت لعدم مشاركتها فى التدخل الحربى لانها كانت تخشى تشتيت قواها الحربية فى الوقت الذى كانت تتوقع اضطراب الحالة السياسية فى أوروبا بسبب العداوة القائمة بينها وبين ألمانيا ، واحتياجها الى جمع قواها حفظا لكيانها فى القارة الاوروبية ، وكانت كذلك من جهة أخرى تعتقد أن انجلترا لم تكن لتنظر بعين الارتياح إلى مشاركتها فى الحملة على مصر ، فآثرت استبقاء رضاها حفظا للاتفاق الودى ، وكأنك ترى من ذلك أن انتصار ألمانيا فى الحرب السبعينية كان من الاسباب المهيئة لتحقيق مطامع انجلترا فى مصر .

استقر اذن رأى الحكومة الفرنسية على عدم مشاركة انجلترا فى عملها العدائى ضد مصر ، وتلقى الاميرال كونراد فى ٥ يوليه سنة ١٨٨٢ أمرا من حكومته بأن يغادر ميناء الاسكندرية فى حالة إرسال الاميرال سيمور بلاغه النهائى المؤذن بالضرب (١)

وظهر الضعف والارتباك على سياسة الحكومة الفرنسية إذ استدعت المسيو سنكفكس قنصلها العام فى مصر فى أواخر يونيه حين اشتداد الازمة وقبيل ضرب الاسكندرية ، لانه استاء من الاوامر التى كانت تصدر له من حكومته ، بالامتناع عن العمل (٢) ونقلته سفيرا لها فى جمهورية شيلى وعينت بدله المسيو دى فورج De Vorges وهو لا يدرى شيئا عن المسألة المصرية إذ كان قبل تعيينه لهذا المنصب الدقيق سفيرا لفرنسا فى جمهورية بيرو ... بامريكا الجنوبية وحضر الى الاسكندرية يوم أول يوليه (٣) .

---

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ١٦٢
(٢) كوشرى — مركز مصر الدولى ص ١٠١
(٣) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ١٥٤

سبق الاصرار

تدل الدلائل والبينات على أن الحكومة البريطانية كانت مبيتة نيتها على ضرب الاسكندرية واحتلال البلاد مهما كانت الاسباب والملابسات ، وذلك قبل اختلاق حكاية ترميم الحصون ، وأنا ذاكرون هذه الشواهد فيما يلي :

أولا — فى ٢٢ يونيه سنة ١٨٨٢ عرض سفير انجلترا فى باريس على الحكومة الفرنسية الاشتراك فى اتخاذ وسائل عاجلة بقصد حماية قناة السويس ، فأجابه المسيو دى فريسينيه رئيس وزارة فرنسا ان لا خطر مطلقا يتهدد القناة وأن شركة القناة ذاتها لا تخشى من شيء سوى تلك الحماية التى يراد فرضها عليها لأن احتلال القناة قد يؤدى إلى قطع ترعة الاسماعيلية واستهداف القناة البحرية ذاتها لاعمال عدائية ، وختم دى فريسينيه جوابه بأن احتلال القناة عمل لا مسوغ له (١) .

ثانيا — يقول المستر بلنت إن وزارتي الحربية والبحرية فى انجلترا عقدتا النية منذ أوائل سنة ١٨٨٢ على مهاجمة مصر من ناحية قناة السويس ، وشاهد بنفسه الاستعدادات الحربية فى انجلترا فى شهر يونيه سنة ١٨٨٢ ، وكان يعتقد أن الغرض منها تقوية مركز انجلترا فى مؤتمر الاستانة (٢) ، ولكن تبين له فيما بعد أن الغرض منها مهاجمة مصر .

ثالثا — موقف انجلترا فى مؤتمر الاستانة وإصرار اللورد دفرين على وجوب التدخل الحربى فى شؤون مصر لقمع الثورة ، وإضافته كلمة (الحالة القهرية) الى قرار الامتناع عن التدخل المنفرد كما تقدم بيانه ، كل ذلك يدل على ما كانت تضمره من التدخل بمفردها .

---

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ١٣٣

(٢) بلنت — التاريخ السرى للاحتلال — ص ٢٦٦

رابعا — منذ أن جاء الاسطول البريطانى فى مايو تعاقد مع تجار الاطعمة على توريد المؤونة اللازمة للاسطول لمدة ثلاثة أشهر ، وليس هذا عمل أسطول جاء لوقت محدود بقصد حماية أرواح الاجانب كما قال الانجليز عند حضوره .

خامسا — أرسل المسيو سنكفكس قنصل فرنسا العام الى المسيو دى فريسينيه رئيس وزارة فرنسا برقية من الاسكندرية فى ٢٨ يونيه سنة ١٨٨٢ يقول فيها « إن هجرة الاوروبيين مستمرة والشعور العام هنا أن التدخل الانجليزى أصبح وشيك الوقوع Une action anglaise est immineute ولم يبق فى القنصلية الانجليزية إلا كاتبان يسجلان أسماء الانجليز الذين يرغبون البقاء فى مصر » (١)

سادسا — أرسل المسيو دى فورج De Vorges قنصل فرنسا العام الى المسيو دى فريسينيه برقية من الاسكندرية يوم ٤ يوليه يقول فيها « كل الدلائل تدل على أنه سيقع عمل حربى عاجل من الانجليز سواء باشتراكنا أو بدونه » (٢) .

سابعا — اعترف الأميرال سيمور فى يوم ٦ يوليه سنة ١٨٨٢ بأن أعمال الترميم التى زعم أنها كانت جارية لها لغاية يوم ٥ يوليه أوقفت (٣) ، ومع ذلك أصر على الضرب .

ثامنا — تدبير مذبحة الاسكندرية كما فصلنا ذلك فى موضوعه من الأدلة على تبييت انجلترا النية على الاحتلال .

تاسعا — عهدت وزارة الحربية البريطانية الى المستشرق الاستاذ بالمر Palmer بالمجىء الى مصر وارتياد صحراء سينا لرشوة القبائل البدوية بين قناة السويس وغزة قبل نشوب الحرب ، وقد حضر وقابله المسيو جون نديه فى

---

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ١٤٨

(٢) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ١٦١

(٣) المراجع ذاته رقم ١٦٨

الاسكندرية عرضا فقال له الاستاذ بالمر « أنصحك بمغادرة القطر المصرى لأن الاسكندرية ستضرب بالقنابل عما قريب وستكون عرضة لأن يقتلك الاهلون » (١) .

وقد قام الاستاذ بالمر بمهمته ولكن قتله البدوهو وصحبه وحوكم قتلتهم عقب الاحتلال فحكم عليهم بالاعدام .

كل هذه الشواهد والنيات تدل على سبق اصرار انجلترا على ضرب الاسكندرية واحتلالها مهما كانت الاحوال أو اختلفت الاسباب

التحفز للضرب

فى ٥ يوليه أرسل الاميرال سيمور الى حكومته ينبئها بأن أعمال التحصين ما زالت مستمرة فى القلاع ، وفى ٦ يوليه أرسل الى طلبه باشا عصمت قومندان موقع الاسكندرية بلاغا أول بالكف عن أعمال التحصين الجارية فى الحصون ، فأجابه طلبه باشا فى اليوم ذاته بأنه لم يوضع أى مدفع جديد فى الحصون ولم يجر فيها أى عمل جديد ، وقد ذاع بلاغ الاميرال سيمور فى المدينة وتناقله الناس ، فأيقن العارفون بحقائق الأمور انه نذير الشر ، وأن الحرب واقعة لا محالة ، وأوعز قنصلا انجلترا وفرنسا الى رعاياهما الباقين بالمدينة بالمبادرة الى الرحيل عنها ، فتسابقوا الى الهجرة والنزول إلى السفن التى بالميناء ، وبلغ عدد المهاجرين الاوروبيين منذ حوادث يونيه الى قبل الضرب نحو ٩٩ فى المائة من عددهم الاصلى (٢) ، وهاجر كثير من سراة المدينة الى داخل البلاد ، على أن معظم الاهلين بقوا بها .

لم يقتنع الاميرال سيمور بجواب طلبه باشا ، وهيهات أن يقتنع ، لأنه إنما يبغى من جوابه أن يختلق سببا مكذوبا ليتذرع به الى الضرب .

---

(١) جون نينيه — عرابى باشا ص ١٤٥

(٢) قدرهم المسيو جون فيفيه فى كتابه عرابى باشا ص ١٦٢ بستين ألفا

وعلم القناصل بنبأ الرد على البلاغ ، وبأن الضرب واقع لامحالة قريبا ، فاجتمعوا فى ٧ يوليه للتشاور فى منع القتال بأية وسيلة ، ودعوا المستر كارترايت نائب القنصل البريطانى إلى حضور هذا الاجتماع ، فامتنع معتذرا بأن الاميرال سيمور لم يطلب قط من القناصل أن يتوسطوا فى المسألة ، وأنه لذلك لايستطيع حضور اجتماعهم ، فاجتمع سائر القناصل دون مندوب عن القنصلية الانجليزية وقرروا ارسال خطاب الى الاميرال سيمور يسألونه إذا كان قد اقتنع بجواب الحكومة المصرية أم لم يقتنع ، وأنه فى استطاعتهم إذا لم يقتنع أن يطلبوا من الحكومة تعديل الجواب المذكور بحيث يرضيه ويقنعه ، وإذا كان لا يرضى بأن يقتنع فانهم يطلبون منه مهلة كافية لترحيل رعاياهم قبل الشروع فى الضرب (١)

بعث القناصل بخطابهم إلى الاميرال سيمور على ظهر المدرعة (انفنسبل) فاجابهم فى اليوم ذاته جوابا جافا يدل على تصميمه على الضرب اذقال: « انه لا يكتفى بالتأكيدات الكتابية وانه إذا كان لهم من النفوذ لدى قائد موقع الاسكندرية مايحمله على التصرف باخلاص ويحول دون استمراره فى أعمال التحصين ، فانه مستعد لاجابة طلبهم » ، ومعنى ذلك أنه لا يثق بجواب من طلبه باشا مهما أعطى من المواثيق وأنه عازم على الضرب لامحالة وكل ما وعدهم به أن لا يبدأ بالضرب إلا بعد اربع وعشرين ساعة من الانذار النهائى (٢)

وأمعانا فى التحرش بعث الأميرال إلى طلبه باشا عصمت بلاغا آخر يمهد به إلى الانذار النهائى ، هذا تعريبه :

« البارجة أنفنسبل فى ٦ يوليه سنة ١٨٨٢

« صاحب السعادة — : أتشرف باخباركم أنى علمت من طريق رسمى أنه قد صار

---

(١) الكتاب الانجليزى الازرق عن حوادث مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ١٦٦ ص ٩٩

(٢) مصر للمصريين ج ٥ ص ٥٥ — الكتاب الانجليزى الازرق عن حوادث سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ١٦٦ ص ٩٩

البارحة تركيب مدفعين جديدين أو أكثر فى خطوط الدفاع القائمة على البحر وأن بعض استعدادات حربية قد عملت فى واجهة الاسكندرية الشمالية تحديا للاسطول الذى تحت قيادتي ، فيجب علىّ والحالة هذه أن أنبه عليكم بوقف هذه الاعمال ، فان لم تقف وتجددت يكون واجبا على تدمير المعدات الجارى العمل فيها » (١)

فرد عليه طلبه باشا عصمت بالجواب الآتى :

«عزيزى الاميرال الانجليزى

« أتشرف بأن أنبئكم بوصول خطابكم المؤرخ ٦ يوليه الذى تخبرونني فيه أنه اتصل بكم تركيب مدفعين وأن أعمالا أخرى جارية على شاطىء البحر ، فردا على ذلك أود أن أؤكد لكم أن الاخبار المذكورة لا حقيقة لها ، وأن هذه الاخبار مثل خبر التهديد بسد مدخل البوغاز الذى اتصل بكم وتحققتم كذبه .

« هذا وانى لمعتمد على عواطفكم المتشبعة بروح الانسانية وأرجو قبول احتراماتى » . (٢)

ولم يكتف الاميرال سيمور بطلب منع التحصين ، بل طلب أن تسلم له الحصون التى يزعم أنها تهدد الاسطول ، وأفضى بهذا الطلب إلى الاميرالية الانجليزية فى برقية اليها يوم ٩ يوليه ١٨٨٢ قال فيها : (٣)

«اىماء الى برقيتى المؤرخة فى ٤ يوليه سنة ١٨٨٢ أقول انه ليس هنالك أى شك فى الاستعدادات الحربية ، وقد ركبت مدافع جديدة فى طابية السلسلة ، وسأرسل فى صبيحة الغد اخطارا الى قناصل الدول الاجنبية وأبدأ فى الضرب بعد اربع وعشرين ساعة مالم

---

(١) و (٢) الكتاب الازرق عن حوادث مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ١٧٦ ص ١٠٣

(٣) الكتاب الازرق عن حوادث مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ١٨٢ ص ١٠٥

تسلم إلىّ الحصون القائمة فى شبه جزيرة رأس التين والحصون المشرفة على مدخل الميناء » .

الانذار النهائى

وفى صبيحة ١٠ يوليه أرسل إلى طلبه باشا عصمت انذارا نهائيا بطلب فيه تسليم البطاريات المنصوبة فى الحصون القائمة بشبه جزيرة رأس التين وعلى ساحل ميناء الاسكندرية الجنوبى (١) والا ضرب الحصون فى صبيحة الغد (١١ يوليه) ، ومعنى ذلك تسليم الحصون ذاتها ، وقد تأكد هذا المعنى فى مذكرة اللورد دوفرين سفير انجلترا فى الاستانة إلى وزارة الخارجية العثمانية فى ١٠ يوليه بتبليغها فحوى انذار الاميرال سيمور فقد ورد فيه « إذا لم تسلم له الحصون مؤقتا ليجردها من سلاحها فانه سيبدأ بالضرب فى أربع وعشرين ساعة » (٢)

وهذا نص الانذار النهائى :

« أتشرف باخبار سعادتكم أنه نظراً لأن الاستعدادات العدائية الموجهة ضد الاسطول الذى أتولى قيادته آخذة فى الازدياد طول يوم أمس فى طوابى صالح وقايتباى والسلسلة قد عقدت العزم على أن أنفذ غدا (١١ الجارى) عند شروق الشمس العمل الذى أعربت لكم عنه فى خطابى المؤرخ يوم ٦ الجارى إن لم تسلموا إلى حالا قبل هذه الساعة البطاريات المنصوبة فى شبه جزيرة رأس التين وعلى شاطىء ميناء الاسكندرية الجنوبى لتجريدها من السلاح » (٣)

---

(١) هى معظم حصون المدينة . وهى طابية الفنار . ورأس التين . والاسبتالية . وطابية صالح . وطوابى أم قبيبه . والقمرية والبرج نمرة ١٥ . والمكس . والدخيلة . والعجمى. (انظر الخريطة مقابل ص٣٥٢)

(٢) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ١٩١

(٣) الكتاب الازرق عن حوادث مصر سنة ١٨٨٢ مجموعه رقم ١٦ ص٤ وثيقة رقم ٦٥٥

قطع العلائق

وبعد ان ارسل الاميرال انذاره النهائى إلى طلبه باشا أرسل المستر كارترايت نائب القنصل البريطانى العام إلى اسماعيل راغب باشا رئيس مجلس الوزراء خطابا ينبئه فيه بقطع علاقاته مع الحكومة المصرية وهذا تعريبه :

« سيدى الوزير : بناء على البلاغ الذى قدمه الاميرال سير بوشان سيمور فى هذا الصباح إلى القائد الحربى بالاسكندرية أرانى مضطرا إلى أن أخلى قنصلية صاحبة الجلالة وأن أقطع فى الوقت الحاضر العلائق التى كانت بين سعادتكم وبين شخصى بصفتى وكيل وقنصل عام بالنيابة عن جلالتها فى مصر » (١) .

موقف الخديو

كان الخديو توفيق حتى ضرب الاسكندرية معارضا فى خطة التحدى التى اتبعها الاميرال سيمور حيال مصر ، وقد أرسل إلى الباب العالى برقية فى ٧ يوليه يدافع فيها عن موقف الحكومة ويقرر أن ليس ثمة أعمال تحصين فى الطوابى ولا شروع فى سد بوغاز الميناء .

وقد سعت السلطات الانجليزية قبل الضرب فى اجتذابه إلى صفها فأخفقت ، ذلك أن المستر كارترايت نائب القنصل البريطانى أشار عليه أن ينزل هو وأسرته إلى احدى البوارج الانجليزية ، ليكون فى مأمن مما عساه يصيب سراى رأس التين لانها عرضة لقذائف المدرعات فأبى (٢) ، وأرسل المستر كارترايت إلى اللورد جرانفيل وزير خارجية انجلترا برقية فى ٧ يوليه ينبئه فيها أن الخديو أرسل يستدعى السير

---

(١) المرجع السابق مجموعة ١٧ وثيقة رقم ٣٣٢ ص ١٧٢
(٢) مذكرات شفيق باشا ج ص ١٦٣

وكلان كولفن المراقب المالى الانجليزى فى ضحوة ذلك اليوم اليفضى اليه بالخطة التى ينوى اتباعها فيما إذا وقعت الحرب ، وهى أنه يبقى فى الديار المصرية ، وقال فى تعليل ذلك انه لايستطيع أن يترك جميع اولئك الذين ظلوا فى معيته وأولوه اخلاصهم ، كما أنه لا يستطيع أن يبارح مصر إذا أغارت عليها دولة أجنبية ، اذ يقال حينئذ انه غادرها لينجو بنفسه ، اما اذا احتلها الترك ولقى هذا الاحتلال مقاومة فانه ودرويش باشا لا يعضدان هذه المقاومة ، وفى هذه الحالة ينتقلان إلى يحت درويش باشا ، وأعرب عن أن نيته فى حالة حصول الضرب من الاسطول البريطانى ستكون الانتقال إلى أحد القصور القائمة على شاطىء المحمودية ، قال المستر كارترايت وبقدر الاسراع فى الضرب يقل الخطر الذى يحيق بشخص الخديو . (٣)

وقصد المستر كارترايت إلى درويش باشا يوم ١٠ يوليه بعد أن أرسل الاميرال سيمور الانذار النهائى بالضرب ، وترك له كتابا يبلغه فيه بقطع علاقاته بوزارة الخارجية المصرية ، وبأنه يلقى عليه تبعة مايصيب الخديو من سوء فى حالة الضرب .

الرد على الانذار النهائى

اجتماع المجلس العام

لما تلقى راغب باشا بلاغ المستر كارترايت يوم ١٠ يوليه طلب من المسيو دى مارتينو قنصل ايطاليا العام بصفته أقدم القناصل أن يستدعى قناصل فرنسا والمانيا والنمسا والروسيا ليبذلوا مساعى أخرى لدى الاميرال سيمور لمنع الضرب ، فدعاهم فى الساعة الحادية عشرة الى الاجتماع فلبى القناصل المذكورون دعوة زميلهم واجتمعوا به ، ولكنهم لم يفعلوا شيأ ، إذ كانوا على يقين من وقوع الضرب فى اليوم التالى .

---

(١) برقية المستر كارترايت الى اللورد جرانفيل - الكتاب الازرق عن حوادث مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ٣٣٢ ص ١٧٠

وقصد راغب باشا بصحبة عبد الرحمن بك رشدى (باشا) وزير المالية وتجران بك (باشا) سكرتير مجلس الوزراء إلى المسيو دى مارتينو فى نحو الساعة الثانية عشرة وقابلوه لكى يسعى فى الوساطة ، فلم يكن لديه من جواب سوى أنه أشار على راغب باشا بالسعى بنفسه لدى الاميرال سيمور ، فذهب راغب باشا وصاحباه إلى البارجة (أنفنسبل) التى كانت راسية فى الميناء ، وقابلوا الاميرال ، فلقوا منه اصرارا على انذاره ، إذ طلب انزال المدافع التى فى الحصون التى نوه اليها فى انذاره ، والا نفذ الانذار فى الموعد المضروب ، فبارح راغب باشا وصاحباه بارجة الأميرال ، ووعدوا بارسال الجواب فى مساء ذلك اليوم (١٠ يوليه) ، وتوجهوا من فورهم إلى سراى رأس التين ، وعرضوا على الخديو نتيجة سعيهم ، فعقد الخديو مجلساً عاما دعا اليه الوزراء وكبار رجال الدولة ليستشيرهم فى الموقف وفيما يجب أن يكون جواب الحكومة على الانذار النهائى ، فاجتمع المجلس وحضر كل من : الخديو توفيق . درويش باشا المندوب العثمانى . اسماعيل راغب باشا رئيس مجلس النظار وناظر الخارجية قدرى بك عضو الوفد العثمانى . الشيخ احمد أسعد عضو الوفد العثماني . احمد رشيد باشا ناظر الداخلية . عبد الرحمن بك رشدى ناظر المالية . احمد عرابى باشا ناظر الجهادية والبحرية . على باشا ابراهيم ناظر الحقانية . سليمان باشا اباظه ناظر المعارف محمود باشا الفلكى ناظر الاشغال . حسن باشا الشريعى ناظر الأوقاف . لطيف باشا من وزراء البحرية السابقين . حافظ باشا من وزراء المالية السابقين . محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب . اسماعيل باشا حق أبو جبل رئيس مجلس الأحكام . محمد سعيد باشا عضو مجلس الاحكام . محمد كامل باشا وكيل وزارة البحرية . قاسم باشا من وكلاء وزارة البحرية السابقين . محمد المرعشلى باشا مدير الاستحكامات العام السابق . محمود باشا فهمى مفتش الاستحكامات العام . طلبه عصمت باشا القائد الحربى للاسكندرية . تجران بك سكرتير مجلس النظار .

أخذ هذا المجلس يبحث فى الموقف وما يجب تقريره ، وقد اختلفت الآراء فيه ، فذهب بعض الأعضاء إلى التسليم بشروط الأميرال ، وكان من هؤلاء درويش

باشا (١) وحجته فى ذلك أنه توجه إلى طابية الفنار واختبر بنفسه المدافع المنصوبة فيها ، وقال أنه بصفته من ضباط المدفعية يقرر أن الحصون والمدافع التى بها لا تستطيع مطلقاً أن تقاوم مدافع المدرعات الانجليزية ، ولذا نصح لعرابى بقبول طلبات الاميرال سيمور ، وكان من القائلين بعجز الحصون عن المقاومة محمد مرعشلى باشا مدير الاستحكامات السابق ، إذ قال انها لا تستطيع المقاومة أكثر من أربع وعشرين ساعة إذا كان الضرب مستمراً ، وأنها تتخرب فى أربع أو خمس ساعات وأغلب مدافعها تنقلب على الأرض من اصابة القذائف لأنها مكشوفة ، فضلا عن فتك القنابل والقذائف بجنود المدفعية الذين يكونون بالطوابى ، فعارضه فى هذا الرأي محمود باشا فهمى قائلا أنه حضر حرب الصرب ونظر تأثير الجلل ، وما كان يخشى منها ، وأن الحصون تقاوم من ساعة لثلاثة ، ومن يوم لثلاثة ، ومن أسبوع لثلاثة ، ومن شهر لثلاثة بحسب استعداد العدو (٢) ، وهو جواب لا يدل على أى معنى لأن المطلوب منه أن يوازن هو بين قوة الحصون وقوة الاسطول ، لا أن يجيب جواباً مبهما لا يقدم ولا يؤخر ، وممن عارضوا مرعشلى باشا فى رأيه طلبه باشا عصمت وعرابى باشا

وبعد أن طالت المناقشة استقرت آراء الأغلبية على رفض مطالب الاميرال ، ورأى المجلس فى الوقت ذاته منعاً لاحتجاجات الاميرال أن يرسل اليه وفداً مؤلفا

---

(١) جاء فى استجواب محمود باشا فهمى أن درويش باشا قال بلزوم انزال المدافع الواردة فى بلاغ الاميرال- مصر للمصريين ج٧ ص١٠٧ . وفى رواية أخرى ذكرها المسيو بيوفيس (الفرنسيون والانجليز فى مصر) ص١٥٠ انه كان معارضا فى قبول مطالب الاميرال وهى رواية مرجوحة لا صحة لها ، وإنما أخذها المسيو بيوفيس عن الفارد الكسندرى عدد ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٢ ، وكل المصادر والملابسات تدل على أن درويش باشا لم ينصح بالمقاومة كما تقول الفار .

(٢) استجواب محمود باشا فهمى - مصر للمصريين ج ٧ ص ١٠٧

من عبد الرحمن باشا رشدى وزير المالية وقاسم باشا وكيل البحرية السابق ومحمد كامل باشا وكيل البحرية وقتئذ وتجران بك سكرتير مجلس الوزراء « ليخاطبوه وديا ويوضحوا له أن المصريين ليسوا أعداء للانجليز وأنه لا يمكن سد البوعاز بالأحجار كما قيل وأما انزال المدافع فهذا أمر لا يمكن قبوله ، وإنما يمكن إجابة لطلبه وسداً لباب النزاع إنزال ثلاثة مدافع من ثلاث طوابي ، وهى طابية المكس ، وطابية صالح ، وطابية السلسلة ، وأن يكتفى بذلك رد الشرف الدونانمة كما يزعم » (١) .

ويقول عرابى إن الوفد ذهب وبلغ الرسالة ورجع وأخبر بأن الاميرال لم يقبل ما عرض عليه ، وأصر على انزال جميع المدافع ، وزاد على ذلك بأنه طلب من الحكومة أمراً صريحا بتسليم حصون (المكس) و (العجمى) و (باب العرب) وما وراء طابية المكس من الاراضى لاتخاذها معسكرا للجنود الانجليزية ، وأنه إذا لم يجب إلى طلباته باشر القتال عند طلوع شمس الغد ، فتقرر رفض طلباته ، مع الاستعداد للحرب (٢) وعلى ذلك انفض المجلس .

وفى المساء حرر الوزراء الرد على الانذار النهائى طبقاً لقرار المجلس وهذا نصه :

« لم تعمل مصر شيئاً يقضى بارسال هذه الاساطيل المتجمعة ، ولم تعمل السلطة المدنية ولا السلطه العسكرية أى عمل يسوغ مطالب الاميرال إلا بعض اصلاحات اضطرارية فى أبنية قديمة ، والطوابي الآن على الحالة التى كانت عليها عند وصول الاساطيل ، ونحن هنا فى وطننا وبيتنا ، فمن حقنا بل من الواجب علينا أن نتخذ عدتنا ضد كل عدو مباغت يقدم على قطع أسباب الصلات السلمية التى تقول الحكومة الانكليزية أنها باقية بيننا ، ومصر الحريصة على حقوقها الساهرة على تلك الحقوق

---

(١) و (٢) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣١٠

وعلى شرفها لا تستطيع أن تسلم أي مدفع ولا أية طابية دون أن تكره على ذلك بحكم السلاح ، فهى لذلك تحتج على بلاغكم الذى وجهتموه اليوم وتوقع مسئوليات جميع النتائج المباشرة وغير المباشرة التى تنجم أما عن هجوم الاساطيل أو عن اطلاق المدافع على الامة التى تقذف فى وسط السلام القنبلة الاولى على الاسكندرية المدينة الهادئة مخالفة بذلك لاحكام حقوق الانسان ولقوانين الحرب» .

يتضح من البيانات والمراسلات المتقدمة أن الانجليز كانوا مصممين على احتلال الاسكندرية سواء ضربوها أو لم يضربوها وسواء قبلت طلباتهم فى الانذار النهائى أو لم تقبل ، ولم تكن الوسائل السلمية كافة مجدية فى منعهم عن تنفيذ ما عزموا عليه ، لذلك لا نرى المجلس العام الذى اجتمع برآسة الخديو وقرر رفض الانذار قد أخطأ فى قراره ، ولو أنه قرر التسليم بمطالب الاميرال سيمور لما كان تسليمه ليحول بين الانجليز واحتلالهم المدينة ، وكل ما كان يؤدى اليه التسليم أن يقع الاحتلال دون مقاومة من جانب مصر ، ولم يكن هذا موقفاً مشرفا ، نقول ليس الخطأ فى رفض مطالب الاميرال ، بل الخطأ فى الانقسام الذى كان واقعاً بين الخديو والعرابيين ، فقد كان عليهم أن يتلافوا ذلك الانقسام الذى اضعف الجبهة المصرية فى ساعة الخطر ، ولكن كلا الفريقين لم يبذل سعياً جديا فى تلافيه ، وكلاهما مخطىء من هذه الناحية .

انتقال الخديو إلى سراى الرمل

وفى اصيل يوم ١٠ يوليه انتقل الخديو بموكبه من سراى رأس التين إلى سراى الرمل (١) وظل بها إلى أن وقع الضرب وانهزم العرابيون وعندئذ عاد إلى سراى رأس التين كما سيأتى بيانه .

---

(١) هى سراى مصطفى باشا (فاضل) بالمحطة المعروفة الآن بهذا الاسم

الموازنة بين القوتين المتحاربتين

الحصون والاسطول

يجمل بنا قبل أن نتكلم عن وقائع الضرب أن نقابل بين القوتين المتحاربتين، لان من هذا البيان يتضح من كان مقدرا له الفوز والنصر .

كان بالاسكندرية فى ذلك الحين عدة حصون تسمى (طوابى) جمع طابية ، وهذا الاسم متداول حتى اليوم بين سكان الثغر ، ولا يزال بعض هذه الحصون (الطوابى) قائما حتى اليوم تبدو عليه آثار الخراب ، وبعضها لم يبق له وجود .

وهذه الحصون كانت تمتد على شاطىء البحر من ناحية العجمى غربا الى أبو قير شرقا ، وترى مواقعها على الخريطة المقابلة للصفحة ٣٥٢ ، فأولها من الغرب طابية (العجمى وهى قائمة فى جزيرة العجمى التى يسميها الافرنج جزيرة المرابط (أو مارابوت كما يكتبونها) ولذلك يسمونها قلعة المرابط واسمها الصحيح قلعة أو طابية العجمى وتسمى أيضا طابية العجمى البحرية تمييزا لها عن طابية العجمى القبلية الذى سيرد الكلام عنها .

وكانت طابية العجمى البحرية من أمنع حصون الاسكندرية ، ويوجد تجاهها على اليابسة طابية أخرى تسمى طابية العجمى القبلية، وتعرف أيضا بطابية «العيانة»، وهذه التسمية معروفة بين أهل هذه الجهة وواردة كذلك فى خريطة مصلحة المساحة، ولم تكن لها أهمية حربية ، بل لم تشترك فى الضرب إذ لم يكن تم أنشاؤها ، ويلى هذه الطابية شرقا طابية (الدخيلة) ، ثم قلعة (المكس) وكانت من أمنع القلاع ، ومهمتها الدفاع عن مدخل الميناء (البوغاز) .

ويلى قلعة (المكس) على طول الشاطىء الجنوبى للميناء عدة حصون واستحكامات، وهى البرج نمرة ١٥ ، فطابية (القمرية) ، فطابية (أم قبيبه) ، ثم برج مستدير فيه مدفعان ، ثم طابية (صالح) .



ضباط من المدفعية وجنودها فى احدى قلاع الاسكندرية سنة ١٨٨٢

(نقلا عن مجلة الجرافيك الانجليزية عدد ٨ يوليه سنة ١٨٨٢)

وعند (باب العرب) طابية تسمى طابية باب العرب تعادل طابية المكس فى تسلحها ، وتقفل لسان الارض الواقع بين البحر وبحيرة مريوط ، وهى واقعة إلى ما وراء المقطع القديم الذى خرقه الانجليز عام سنة ١٨٠١ قبل خروجهم من مصر ليدخلوا به مياه البحر الى بحيرة مريوط فأغرقت يومئذ قرى كثيرة وتحولت به صحراء واسعة يابسة الى مستنقع ردىء .

وفى شبه جزيرة رأس التين عدة حصون تحمى الميناء من الجهة الشمالية ، وهى طابية (الفنار) التى تحيط بفنار الاسكندرية وتشرف على الميناء ، فطابية (رأس التين) الواقعة شمالى سراى رأس التين ، فطابية الاسبتالية .

وتلى هذه الحصون شرقا طابية (الأطه) وهى كلمة تركية تنطق أضه وتعنى الجزيرة ، وتسمى فى الاسكندرية طابية القضا (الواقعة شرقى حمام الانفوشى) ،

ثم طابية (الهلالية) ، ثم طابية (قايتباى) التى يسميها الاوروبيون حصن (فاروس) ومهمتها حماية المدينة من الجهة الشمالية الشرقية ، وحماية الميناء الشرقى ، يقابلها من الطرف الشرقى لهذا الميناء طابية (السلسلة) .

ويلى طابية (السلسلة) شرقا قلاع أبو قير ، وهـذه لم تشترك فى القتال لبعدها عن ميدانه ، وبداخل المدينة طابية (كوم الناضورة)وطابية (كوم الدكه) وتعرف أيضا بكوم الدماس (انظر الخريطة مقابل ص ٣٥٢)



قلاع ابو قير سنة ١٨٨٢ ولم تصب بسوء مدة الحرب

وكان يحيط بالمدينة من جهة اليابسة سور قديم يسمى السور العربى الذى كان باقيا منه الى عهد قريب بعض آثاره بجهة باب رشيد (باب شرقى) ، وهو سور حصين به أبراج للمدافع

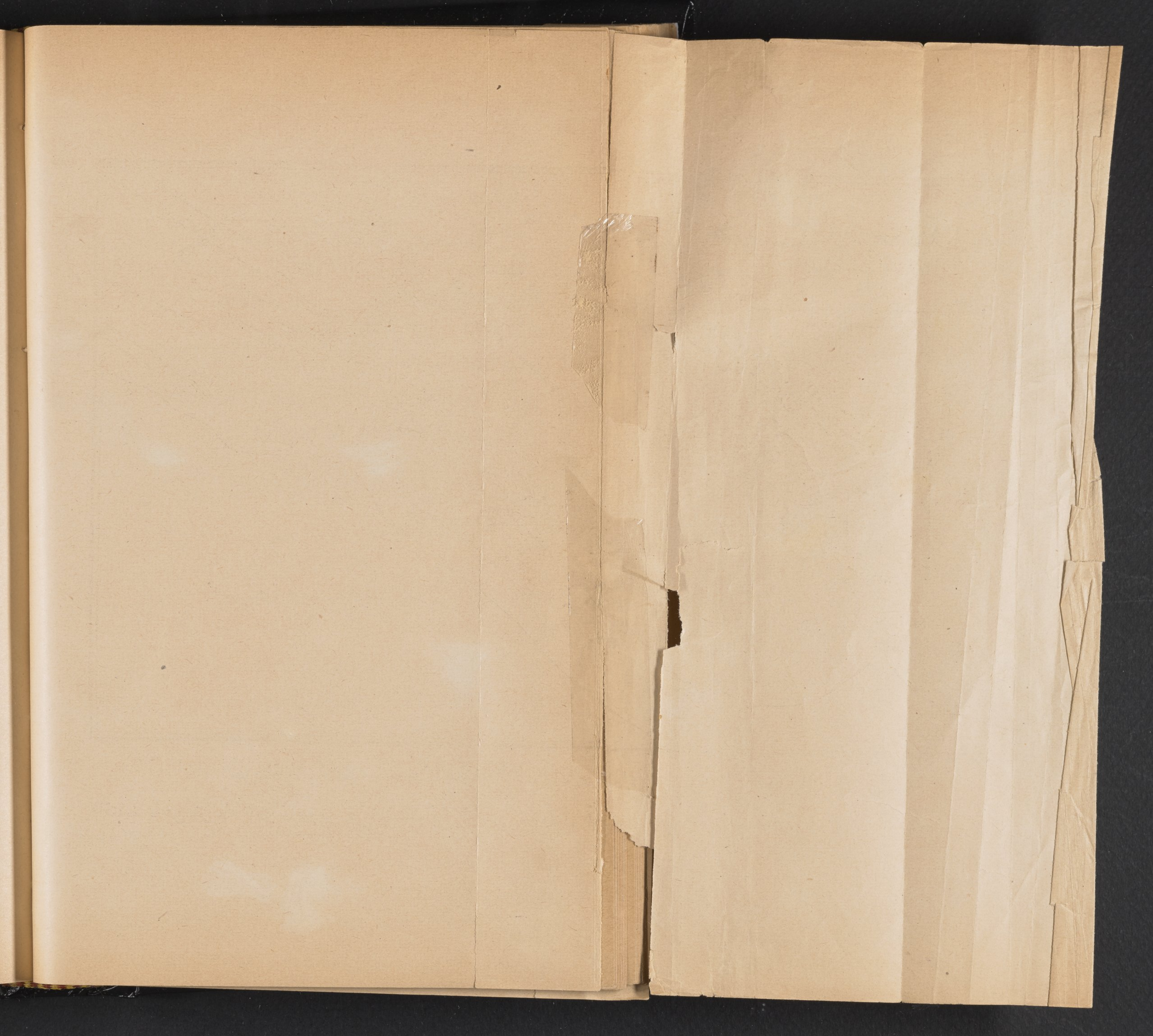
وهذه الحصون منشأة من عهد محمد على ، ماعدا كوم النـاضورة وكوم الدكة فانهما منشأتان من عهد الحملة الفرنسية، وقلعة (قايتباى) المنشأة فى القرن الخامس عشر، وكانت الحصون سنة ١٨٨٢ بحالتها التى كانت عليها فى عهد محمد على وابراهيم وعباس وقد أجرى فيها اسماعيـل بعض الترميم وجلب لبعضها المـدافع الضخمة من طراز أرمسترنج ، وهى التى كانت تضاهى مدافع الاسطول البريطانى ، وكان يبلغ عددها ٤٩ مدفعا ، أما المدافع الاخرى فلم يكن يعتمد عليهـا فى الضرب لقـدمها وضعفها وقرب مرماها ، ولم تكن لها أية قيمة حربية فى سنة ١٨٨٢، وهى معظم مدافع الحصون إذ كان عددها ٢٢٩ مدفعا والاهوان وعددها أربعون .



خريطة الاسكندرية وحصونها وموقع الاسطول البريطانى يوم ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ اثناء الضرب

(اقتبسناها عن خريطة للكابتن هرمن فوخت الضابط بالجيش الالمانى فى كتابه «الحرب فى مصر سنة ١٨٨٢» طبع سنة ١٨٨٣)

مقابل ص ٣٥٢



وكانت حامية الحصون مؤلفة من الاى طوبجية السواحل ومجموع قوته الرسمية ١٧٦٢ مقاتلا بين جنود وضباط وصف ضباط بقيادة الامير الاى اسماعيل بك صبرى ، ولكن عددهم الحقيقى كان دون ذلك ، ويقول عرابى فى مذكراته انه لم يزد عن سبعمائة يوم الضرب (١) ، ويقول المسيو جون نينيه الذى شهد ضرب الاسكندرية ان نصف رماة القنابل (الطوبجية) كانوا متغيبين فى قراهم بحجة الاقتصاد والتوفير ، وهذا يفسر نقصان عددهم يوم الضرب ، وقال ان الامير ال سيمور كان موقنا قبل الضرب أنه لن يلقى أمامه فى ميدان القتال سوى هيكل محارب قديم كان شاكى السلاح بالامس ثم صار شبحا لاحراك فيه (٢) ، وقال فى موضع آخر يصف اهمال حالة الحصون « ان معظم المدافع القصيرة المرمى لم تتحرك من موضعها منذ نحو ثمانى وثلاثين سنة حين ركبها لاول مرة جاليس بك Galiee bey مفتش الاستحكامات فى عهد محمد على ، أما المائة مدفع وواحد من مدافع أرمسترنج من عيار تسع الى عشر بوصات ، فكان منها ٦٤ فقط مركبة فى مواضعها ، والسبعة والثلاثون الاخرى كانت ملقاة خارج مواضعها ، وأما ذخائرها فانها لم تنقل من مخازنها بالترسانة» (٣)

يخلص مما تقدم بيانه أن الدفاع عن المدينة كان ضعيفا متخاذلا ، وأن القوة التى واجهت الضرب لم تتجاز ٧٠٠ مقاتل ، أما حامية المدينة فلم تشترك فى القتال ، وكانت مؤلفة من أربعة ألايات ، اثنان منها كانا مرابطين أصلا فى المدينة ، وهما الالاى الخامس من المشاة بقيادة الميرالاى مصطفى بك عبد الرحيم برأس التين ، والالاى السادس بقيادة الميرالاى سليمان بك سامى داود ، ويتألف من هذين الالايين اللواء الثالث بقيادة خورشيد باشا طاهر ، والجميع بقيادة الفريق اسماعيل باشا كامل ،

---

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣١٤
(٢) جون نينيه — عرابى باشا ص ١٣٧
(٣) المرجع السابق ص ١٤٢

وقد زيد عليهما ألايان بعد مذبحة الاسكندرية وهما الآلاى الثانى بقيادة خليل بك كامل ، والرابع بقيادة عيد بك محمد ، ويتألف من هذين الالايين اللواء الثاني بقيادة طلبه باشا عصمت الذى جعله عرابى قائدا لموقع الاسكندرية وحاميتها .

ويقول عرابى ان كل آلاى من المشاة كان مؤلفا من ٣٠٠٠ مقاتل فيكون مجموع الجند يوم ضرب الاسكندرية ١٢٠٠٠ من البيادة (المشاة) و٧٠٠ من الطوبجية (١)

الاسطول البريطانى

أما الاسطول البريطانى فكان مؤلفا من ثمانى مدرعات كبيرة وهى :
الكسندرا Alexandra . انفلكسبل Inflexible . سلطان Sultan سوبرب Superb . تمرير Tamerire . انفنسبل Invincible . مونارك Monark . بنلوب Panelope

وخمس سفن مدفعية ، وهى : بترن Bettern . كندور Condor . بيكن Becon . سينت Cyanet . دكوى Decov

وسفينة للطربيد وهى هكلا Hecla وأخرى كشافه وهى هليكون Hsıιcon

ومعظم مدافع هذا الاسطول من طراز ارمسترنج وعددها ٧٧ مدفعا ، والاسطول من هذه الناحية كان أقوى سلاحا من الحصون ، وكان يفوقها فى سرعة تحركه وابتعاده عن الهدف ، على حين أن الحصون كانت مستقرة يسهل على الاسطول رميها بمدافعه فيصيبها ، وكانت خطته فى الضرب أن تجتمع عدة بوارج فتصوب نيرانها نحو حصن واحد ، فتدمره أو تسكته ، ثم تتحول الى الحصن الذى يليه ، وهكذا تستطيع أن تدمر الحصون حصنا بعد حصن ، بينما الحصون لاتستطيع أن ينجد بعضها بعضا ، فهذه المقابلة وحدها تنبىء مبدئيا بمصير الضرب وتدل على أن كفة الاسطول البريطانى كانت أرجح بكثير من كفة الحصون المصرية .

---

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣١٤

الاستعداد للضرب

أصدر الاميرال سيمور يوم ١٠ يوليه سنة ١٨٨٢ تعليماته الى بوارجه لكى تأخذ موقفها يوم الضرب على الترتيب الذى تراه بالخريطة (مقابل ص ٣٥٢)

واتخذت البوارج موقفها على النحو السابق ليلة الضرب ، أما عن الاستعداد للضرب من ناحية الحصون فقد استدعى عرابي ليلة ١١ يوليه الميرالاى اسماعيل بك صبرى قومندان حصون الاسكندرية (١) ، وكان عرابى وقتئذ (بالترسانة) يصحبه محمود باشا فهمى وطلبه باشا عصمت ومحمد باشا كامل وكيل نظارة البحرية، فاخبره بحضورهم أن الاسطول الانجليزى سيضرب الحصون صباح الغد ، وأن مجلس النظار قرر عدم الاجابة على الضرب بضرب مثله الا بعد الطلقة الخامسة ، ولكنه بأمره بأن لا يجيب على الضرب إلا بعد الطلقة العاشرة، فانصرف اسماعيل بك صبرى والتقى بضباط الحصون ووزع كلا منهم فى مركز عمله ، فذهب البكباشى عبد العال افندى ابو العلا إلى طابية قايتباى ، والاميرالاى محمد بك أمين قومندان ألاى السواحل يعاونه البكباشى سيف النصر افندى الى طابية الفنار، والبكباشى محمد افندى شرمى الى قلعة المكس ، وتولى اسماعيل بك صبرى مهمة الدفاع عن الحصون الشمالية وهى قايتباى والأطه والهلالية والاسبتالية ورأس التين والفنار ، واتخذ مركز القيادة فى طابية (الأطه)، وعهد إلى وكيله محمد بك نسيم الدفاع عن الحصون الغربية، وجعل هذا مركز قيادته فى قلعة المكس .

وأصدر عرابي تعليماته بتوزيع جنود الحامية على خطوط الاستحكامات من برج السلسلة شرقا الى قلعة العجمى غربا ، فكان الالاى الثانى بقيادة الميرالاى خليل بك كامل شاغلا خط النار مابين قلعة العجمى وباب العرب ، والالاى الخامس بقيادة

---

(١) هو الذى كان قائد ألاى الطوبجية بالقاهرة واشترك فى واقعة عابدين

الميرالاى مصطفى بك عبد الرحيم خلف حصون الفنار ورأس التين، والالاى السادس بقيادة سليمان بك سامى داود منوطا به مساعدة طابية صالح الى الترسانة، والالاى الرابع بقيادة الميرالاى عيد بك محمد بجهة أم قبيبه إلى باب العرب ، وأن تقوم أورطتا الفرسان بمهمة المراسلة بين مختلف الحصون ، ولكن المشاة والفرسان لم يشتركوا فى القتال كما أسلفنا

وفى ليلة ١١ يوليه كانت البوارج الانجليزية على أهبة القتال ، أما الاسطول الفرنسى فقد انسحب الى بورسعيد تنفيذا لتعليمات حكومته ، ولم يترك سوى سفينتين لم تعملا عملا ما ، وهكذا ترك الفرنسيون الانجليز وحدهم ينفردون بالضرب والقتال ، ولو اشتركوا معهم لتغير وجه المسألة المصرية ولما استطاع الاحتلال الانجليزى أن يثبت أقدامه فى البلاد .

حالة الميناء ليلة الضرب

كان المسيو جون نينيه بديوان البحرية بالترسانة فى منتصف الليل حين كان عرابى مجتمعا بضباط الحصون الذين جاءوا ليتلقوا تعليماته الاخيرة ، وقد وصف مشاهداته وتأملاته بقوله « كان الليل بديعا، والبوارج الحربية قد تركت الميناء، والاسطول الفرنسى قد انتحى ناحية خارج المرفأ غربا ، أما الاسطول الانجليزى فقد اصطفت بوارجه فى عرض البحر متأهبة للتخريب والتدمير ، ولمعت أنوار البوارج عن بعد، وكنت وقتئذ جالسا على الديوان فى قاعة مجلس البحرية أتأمل من النافذة فى ظلام الميناء وأناجى نفسى هل هذا السكون البديع الذى يخيم ليلا على الميناء يتخلله لمعان النجوم فى السماء، ستعصف به غدا المدافع المدمرة التى تطلقها أمة متمدنة على المدينة الهادئه ؟ وبعد أن تلقى الضباط تعليمات عرابى ذهب كل منهم إلى ساحة الشرف التى عهد اليهم بالدفاع عنها ، أما أنا فغادرت الترسانة بعد منتصف الليل وقلبى يخفق متأثرا مما سيحل بالمدينة فى صبيحة الغد » . (١)

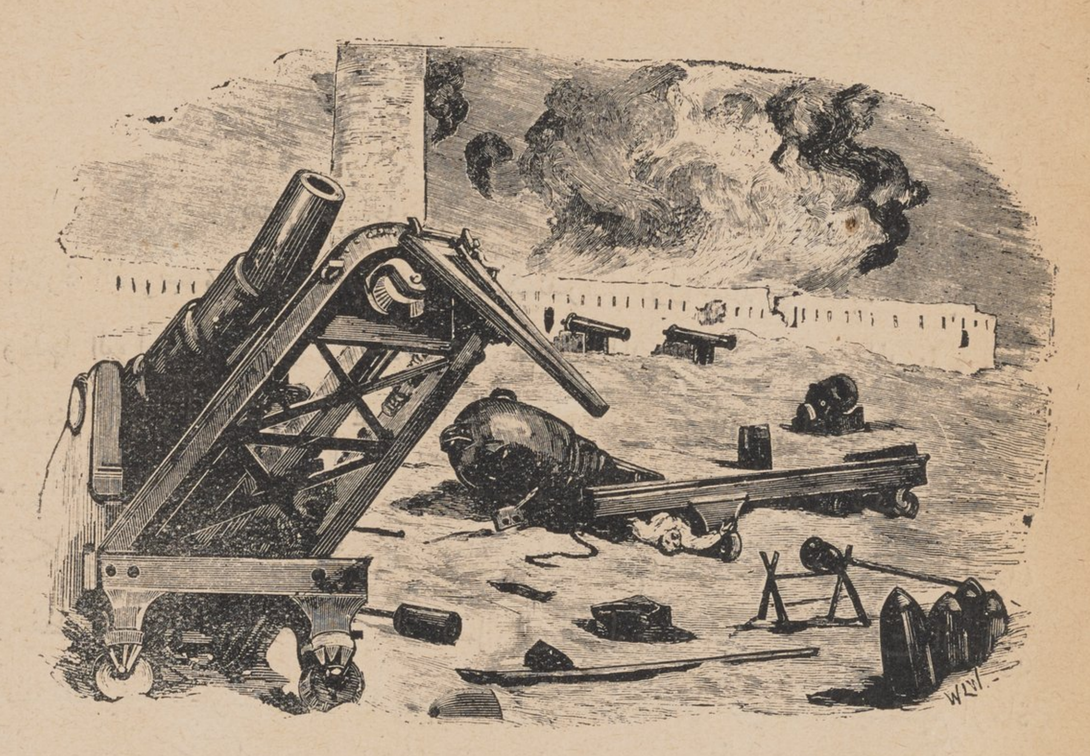
---

(١) معربة بتصرف عن جون نينيه ص ١٦٣

مأساة الضرب

فى الساعة السابعة من صبيحة يوم الثلاثاء ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ أعطى الاميرال سيمور اشارة الضرب ، فاطلقت البارجة (الكسندرا) أول قنبلة على طابية الاسبتالية ، وتلتها البوارج الاخرى ، فاخذت تطلق قنابلها المدمرة على حصون المدينة ، وعلى المدينة ذاتها ، اما القلاع فلم تجب على الضرب الا بعد الطلقة الثالثة ، بعد خمس دقائق من ابتداء الضرب ، وكان الضرب من جانب الاسطول الانجليزى شديدا مروعا ، فكانت قنابله محكمة المرمى شديدة الفتك ، أما مدافع القلاع فكانت ضعيفة متراخية ، وسقط كثير منها فى البحر دون أن تصل إلى البوارج الانجليزية ، وكانت البوارج أثناء الضرب تتحرك فى سيرها ، يحجبها عن الاعين دخان كثيف فلا يستطيع الرماة المصريون احكام المرمى واصابة الهدف منها ، وكل بارجة تحيط بها شبكة من الفولاذ اذا اصابتها قنبلة من قنابل الحصون صدت قوتها بحيث تضعف اذا نفذت الى البارجة ذاتها ، وقد ساعد على احكام المرمى من جانب الاسطول أن الاستعداد الحربى من ناحية الانجليز أقوى وأعظم منه من جانب القلاع المصرية اذ كانوا مطلعين على دقائق الاستحكامات ومبلغ ما بها من المدافع والميرة والذخيرة ومخازن القنابل فيها ، بخلاف العرابيين فان معلوماتهم عن قوات الانجليز كانت مشوشة ضئيلة ، وكانوا يظنون أن البوارج الانجليزية لا تقوى على هدم القلاع ولا تقف أمام مرمى قنابلها ، وقد اتضح عكس ما يظنون ، فان البوارج قد دكت الحصون وعطلت مدافعها ، فى حين أن الاسطول الانجليزى لم يصب بضرر يذكر .

استمر الضرب من الساعة السابعة الى الساعة الحادية عشرة على أقصى ما يكون من الهول والشدة ، وقنابل الاسطول تقذف الخراب وتحصد الارواح ، ثم سكتت قليلا واستؤنف الضرب بعد هنيهة حتى الساعة الثانية بعد الظهر ، ثم وقف هنيهة أخرى ، ثم استؤنف بعد ذلك الى منتصف الساعة السادسة مساء قبل الغروب بساعة .



ضرب الاسكندرية — آثار التدمير فى طابية قايتباى
(نقلا عن مجلة الجرافيك عدد ٢٩ يوليه سنة ١٨٨٢)

وقد تهدمت حصون الفنار ورأس التين والاسبتالية فى منتصف الساعة الواحدة بعد الظهر ، حيث اجتمعت عليها المدرعات الكسندرا وسلطان وسوبرب ، ولما أسكتتها صوبت قنابلها الى قلعة (الاطه) وعاونتها فى ضربها المدرعتان انفلكسيبل وتمرير فقذفت المدرعات الخمس نيرانها على تلك القلعة فدمرتها بعد أن نسفت مستودع البارود فيها ، ثم تحولت الى قلعة (قايتباى) وظلت تقذفها بقنابلها الى الساعة الخامسة مساء فخربتها .

وفى المنطقة الجنوبية من الساحل ضربت المدرعات انفنسبل وبنلوب وموناركوانفلكسيبل وتمرير حصون المكس وأم قبيبة والدخيلة فأسكتتها فى منتصف الساعة الثانية عشرة ، واتجهت السفينة كوندور بقيادة اللورد تشارلس برسفورد الى قلعة العجمى فضربتها بالقنابل حتى أسكتتها .

وفى نحو الساعة الاولى بعد الظهر شاهد الاميرال سيمور أن هذه الحصون قد

أخلاها الجنود فأرسل عشرين بحارا إلى البر دخلوا قلعة (المكس) وأتلفوا مدافعها ثم عادوا إلى سفنهم آمنين .

وفى منتصف الساعة الرابعة شوهدت مدافع طابية (القمرية) تتأهب للضرب ، وعاد الجنود الى قلعة (المكس) فصوبت البارجتان بنلوب ومونارك مدافعها إلى الحصن المذكور وأخذتا فى ضربه حتى منتصف الساعة السادسة مساء حيث أمر الاميرال سيمور بالكف عن القتال ، فوقف الضرب بعد أن استمر عشر ساعات متوالية .

وقد دافعت الحاميات عن الحصون دفاع المستميت ، وقام رجالها بواجبهم قدر ما استطاعوا ، ولكن قوة الاسطول ومدافعه كانت لها الغلبة فى هذا اليوم المشئوم ، فهدم معظم الحصون وأصابت قنابل الاسطول كثيرا من مساكن الاهلين فدمرتها وأحرقتها ، كما أحرقت جناح الحرم بسراى رأس التين

رواية عرابى عن الضرب

كتب عرابى عن ضرب الاسكندرية ما يأتى : « لا يجهل أحد نتيجة ما كان من أمر هذه المخابرات ، فان نار المدافع صبت على القلاع والحصون والترسانة وسراى رأى التين ، وبالجملة على جميع أرجاء المدينة صباح الثلاثاء ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ ، ولم تجاوبها مدافع القلاع إلا من بعد إطلاق مدافع الاسطول نحو ٢٠ طلقة ثم استحر القتال بين الاساطيل الانجليزية وقلاع الاسكندرية بعد ذلك إلى منتصف النهار ، ثم أخذت نيران الاستحكامات فى التناقص حتى تم تدميرها قبيل الغروب ، وقد باغتنا الانجليز بالعدوان على غير استعداد منا ، وكان ضرر شظايا الاحجار المتناثرة من تأثير مقذوفات العدو عظيما أكثر من تأثير المقذوفات نفسها ، ومن المعلوم أن للاسكندرية عدة حصون وقلاع ومتاريس وأبراج مستديرة ، ولكن أكثرها مسلح بالاسلحة القديمة التى لا تصلح لمقاومة الدوارع الانجليزية ، غير أن فى بعضها مدافع أرمستربج وهى وحدها الاسلحة

النارية التى تصلح لخرق دروع السفن الانجليزية » . (١) وقال فى موضع آخر « ان مقذوفات المدافع القديمة كانت لا تصل إلى السفن الانجليزية ، ومدافع أرمسترنج (الحديثة) لم يكن لها من المساطر التى تضبط المسافات وتحكم الاصابة بواسطتها الامسطرة واحدة كانت فى ميدان الرماية والتعليم بالعباسية (البوليجون) واستحضرت ليلا وتسلمها سيف النصر بك قومندان طابية الفنار فكان يطلق المدافع بنفسه ويتنقل من مكان الى آخر ويحكم الاصابة بواسطة المسطرة المذكورة » قال « ولو كانت مدافع أرمسترنج ذات مساطر لأمكنها تعطيل كافة الدوارع الانجليزية بما تقذفه عليها من المقذوفات الصائبة » . (٢)

وصف الضرب

كما رواه شاهد عيان

شهد المسيو جون نينيه عميد الجالية السويسرية فى مصر سنة ١٨٨٢ ضرب الاسكندرية ووصف هذه المأساة فى كتابه (عرابى باشا) ، قال :

« أجابت بطاريات الحصون على ضرب الاسطول بعد الطلقة الخامسة ، وكان رماة المدافع يطلقون قنابلها بحماسة واحكام ادهشا خصومهم الذين استمر عملهم الجهنمى عشر ساعات ونصفا متوالية دون أن يستطيعوا المباهاة بنصر حاسم ، وقد غطيت المدينة اثناء الضرب بطبقات كثيفة من الدخان والغبار ، وكان قصف المدافع يصم الآذان ، وحينما كانت الريح تبدد سحب الدخان كنا نشاهد كرات المدافع المصرية تسقط فى البحر فى منتصف المسافة بينها وبين بوارج الاسطول ، ومع أن مدافع ارمسترنج المصرية كانت أقل عيارا من المدافع الانجليزية فان رماتها قد أدوا واجبهم

---

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣١٣
(٢) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣١٥

علي أكمل وجه بحيث ان سبع دوارع انجليزية أصيبت بعطوب بعضها جسيم وبعضها خفيف ، وكانت بوارج الاسطول تمرح فى رميها ومدافعها تطلق قنابلها على مرمى بعيد وتصيب بطاريات الشواطىء ولا تستهدف هى للخطر ، وكل قنبلة منها يبلغ طولها مترا و٣٠ سنتى وزنتها ٤٨٠ رطلا وحشوها ٣٧٠ رطلا من البارود ، وثمن الواحدة سبعون جنيها ، وقد سقطت أولى هذه القنابل الهائلة فى طابية رأس التين دون ان تنفجر ، فاستوقف مشهدها نظر الجند والضباط ، وقال ملازم ثان وهو يشاهدها: «ايها الاخوان تعالوا وانظروا مثلا من « انسانية الانجليز ! »[1] ، قالها بلهجة تشف عن الذكاء الساخر ، فضحك السامعون جميعا وواجهوا الضرب وهم باسمون .

«وكانت مهمة اسطول السير بوشان سيمور سهلة ، اذ لم تستهدف بوارجه لخطر حقيقى كما تدل على ذلك قلة عدد القتلى والجرحى ، وكانت البوارج تتقدم نحو الضرب ، مثنى مثنى ، فى بطء وروعة ، ثم تصطف فى هوادة تجاه كل طابية وتصب عليها قنابلها حتى تدكها دكا ، وعندئذ تقترب منها تدريجيا وتنسف البطاريات والمدافع التى تكون قد انقلبت عن موضعها تحت تأثير قنابل الاسطول ، ثم تنثنى على الرماة فتحصدهم حصدا بقنابل المتراليوزات المركبة على ساريات البوارج ، يجب ان نعترف بان هذه مجزرة همجية لا ضرورة لها ولم يكن لها أى مسوغ ، وليس الباعث عليها سوى الشهوة الوحشية المتعطشة الى القتل وسفك الدماء ، ولقد كان بودى أن اسائل اولئك الضباط الذين كانوا يباشرون الضرب ويقذفون قنابل المتراليوزات ، هل يستطيعون حينما يعودون إلى بلادهم ويجلسون حول موائد الشاى فى بيوتهم أن يتحدثوا إلى ذويهم عن آثار الفتك والتدمير التى خلفتها تلك المجازر البشرية ؟ انى اشك فى ذلك ، فليت شعرى أى اهانة لحقت الامة البريطانية حتى تثار لنفسها بهذه الفظائع .

---

(١) جون نينيه — عرابى باشا ص ١٧٥ وقد كتب لفظ (انسانية) بحروف فرنسية

« ومع ذلك فما كان أبدع هذا المنظر منظر الرماة المصريين الذين كانوا قائمين على مدافعهم وهى مكشوفة فى العراء وكأنما هم فى استعراض حربى لا يرهبون الموت الذى يكتنفهم إذ لم يكن لهم دوارع واقية ولا متاريس وكانت معظم الحصون بلا ساتر ، ومع ذلك فهؤلاء الشجعان من ابناء النيل كنا نلمحهم وسط الدخان الكثيف كأنهم أرواح الابطال الذين سقطوا فى حومة الوغى ثم بعثوا ليكافحوا العدو من جديد ويستهدفوا لنيران مدافعه ، وكان الأئمة يزورون الحصون ويشجعون المقاومة ، وقام الجميع بواجبهم من جند ورجال ونساء وصغار وكبار ، ولم يكن ثمة اوسمة ولا مكافآت تسحتث اولئك الفلاحين على اداء واجبهم ، بل ان عاطفة الوطنية والثورة على الفظائع التى استهدفوا لها كانت تستثير الحماسة فى صدورهم وهم هم اولئك الشجعان المجهولون الذين لم يفكر احد فى آلامهم

«وقد بدأت منذ الساعة العاشرة صباحا عملية نقل جثث القتلى ، فظلت عربات النقل حتى الليل تحمل الجثث من الحصون وتخترق المدينة الى شارع محطة الرمل ، حيث المستشفى العسكري ، وهناك كانت تعاين ثم يؤمر بدفنها فى المقابر المجاورة للمستشفى بدون احتفال

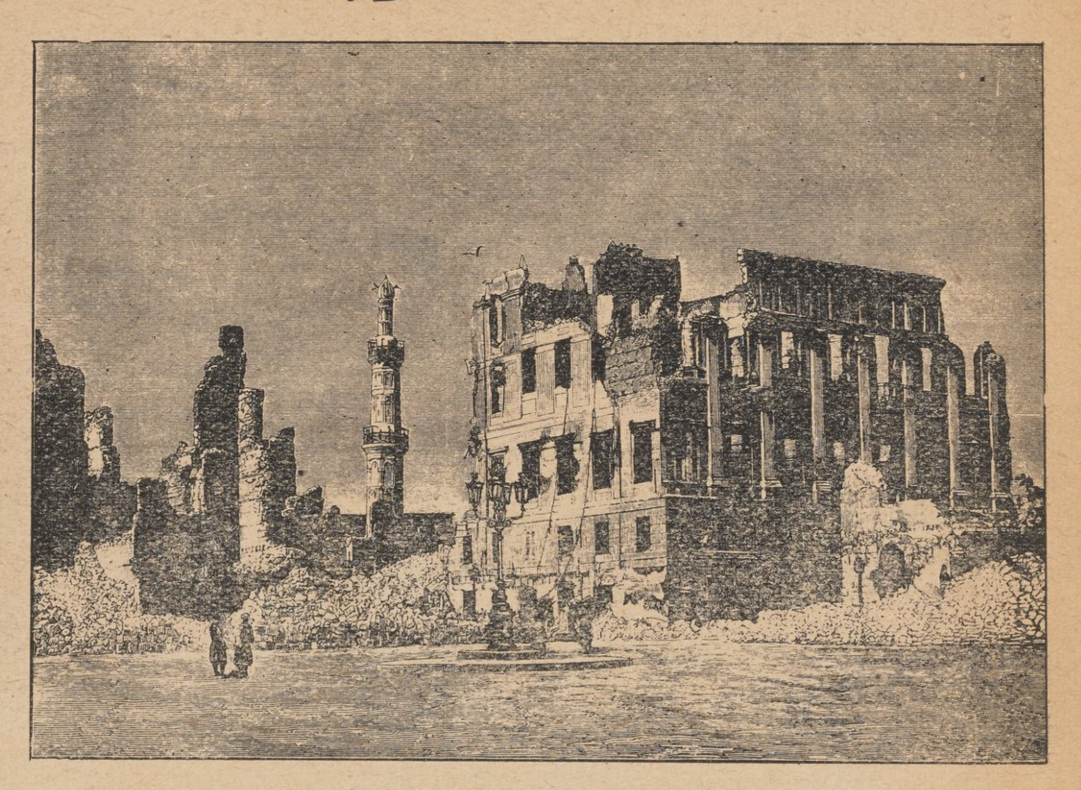
«أما الجرحى فكانوا أيضا ينقلون الى المستشفى على عربات النقل ، وقد كان مؤلما حقا مشهد تلك العربات تقل الواحدة عشرين أو ثلاثين قتيلا من الجنود أو الاهلين مشدودين بالحبال على الواح من الخشب ممدودة فوق العربات والدماء تقطر من أجسامهم ، ومن بينهم بعض الامهات محتضنات ابناءهن فى آخر رمق من الحياة ، وجموع النساء يعدون خلف العربات صائحات نادبات ، لاعنات من كانوا السبب فى هذه المجازر ، ولقد كنت واقفا عند منعرج (الاجبسيان بار) ومرت أمامى عربتان تقلان جثث القتلى ، وعند ما لمحنى النساء هناك صاحوا مولولين واستنزلوا عليّ اللعنات إذ كانوا يلعنون كل انجليزى وكل اوروبى ونادوا : « تقتلون اخواننا وتأتون للفرجة على جثثهم ، اقتلوه ! اقتلوه ! » ، وكاد يحاط بي لولا أن رآنى أحد رجال الضبط فعرفنى وانقذنى وعاد بي الى دارى ، وقد قل رجال الحفظ ولم أعد أرى اوروبيا واحدا

فى الشوارع والطرقات ، فهذه الشوارع التى كانت فيما مضى عامرة بالناس زاخرة بالاعمال أصبحت وقد خيم عليها السكون الرهيب كانما هى شوارع مدينة محقها الوباء .

« واقفلت الدكاكين والنوافذ والأبواب والبيوت فى المدينة كلها ، وخيل الى انى فى بلدة قضى عليها بالخراب النهائى ، وكانت قنابل الاسطول الضخمة تنهال على المدينة وتخترق احياءها فى كل جهة وتدور فوق رؤوسنا وهى تدوى دويها المفزع ، فكانت تدمر المنازل فى ناحية ، وتشعل النيران فى ناحية اخرى ، وترسل الموت فى كل مكان ، وقد مرت فوق راسى خمس قذائف من « رسائل الانسانية الغربية » على حد تعبير أحد الضباط ، على سطح المنزل الذى كنت اقيم فيه تجاه حمامات (كارتونى) بالقرب من محطة الرمل ، فاصابت احداها مدرسة فدمرتها ، وأصابت ثلاث اخرى بعض المنازل من قصور الاغنياء بالقرب من شارع باب شرقى فخربتها ، والخامسة قتلت أحد عشر شخصا وجوادين بأول شارع محرم بك ، ولم يكن لهذه القذائف القتالة التى أصابت قلب المدينة مايقابلها من جانب المصريين ، فان عرابى قد ارتأى منعا للدمار ان لا تشترك قلعتا كوم الناضورة وكوم الدكة فى الضرب لوجودهما وسط المدينة .

«وقد أصابت ثلاث قنابل أخرى من حجم القنابل السابقة عدة منازل فى الحى المجاور لمسكنى ، وأحدثت احداها تشققا فى الواجهة الشمالية لوكالة (الدهان) التى كان يجرى بناؤها فى ذلك الحين أحدثت هذه القنابل كل هاتيك الآثار رغم أنها لم تنفجر ، ولم تكن قذائف الانجليز فى الجملة مصوبة بأحكام ، وقد تحققت من ذلك فى احدى اللحظات بان أخذت منظارى بيدى ورأيت بعينى أن عدد غير قليل من هذه القذائف التى كانت تدوى فى الجو لم تصب أى هدف ، وكنت أرى تجاه نوافذ منزلى على بعد الف وثمانمائة متر على الاكثر طابية قايتباى (قلعة فاروس) قائمة فى أقصى حاجز الامواج الأبيض بالميناء الشرقى ، كانت هذه القلعة تبدو للناظر رائعة فى بنائها الضخم ، بارزة فى البساط الأزرق للبحر الأبيض المتوسط بشكل

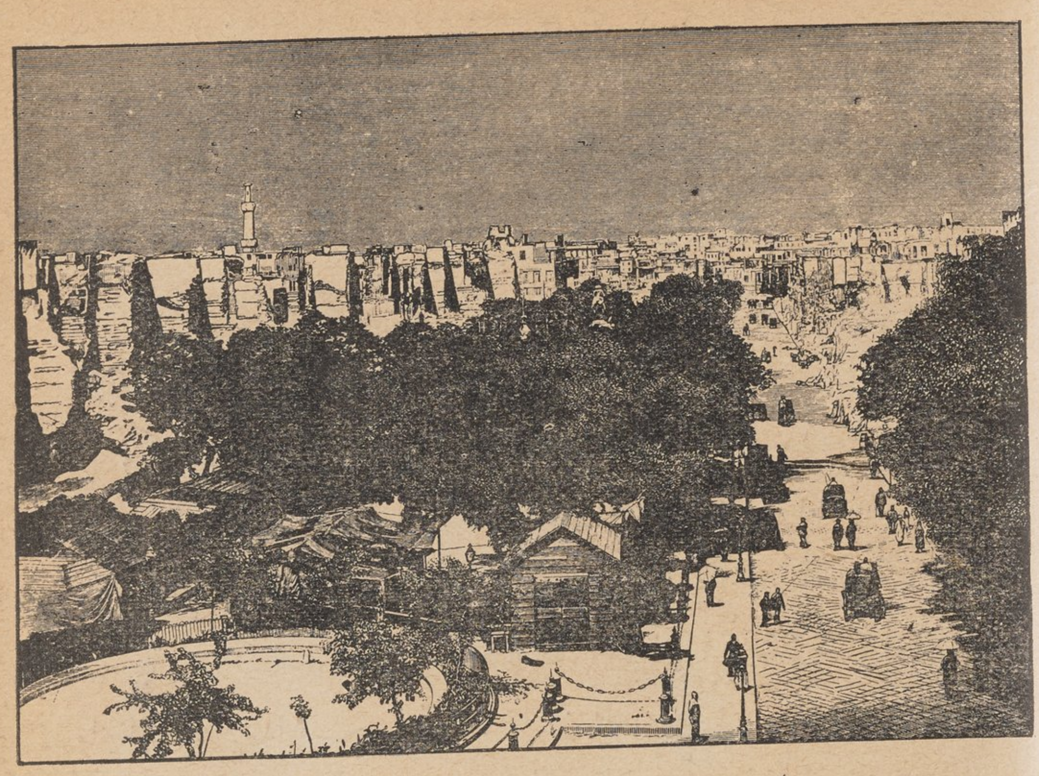
ضــــــرب



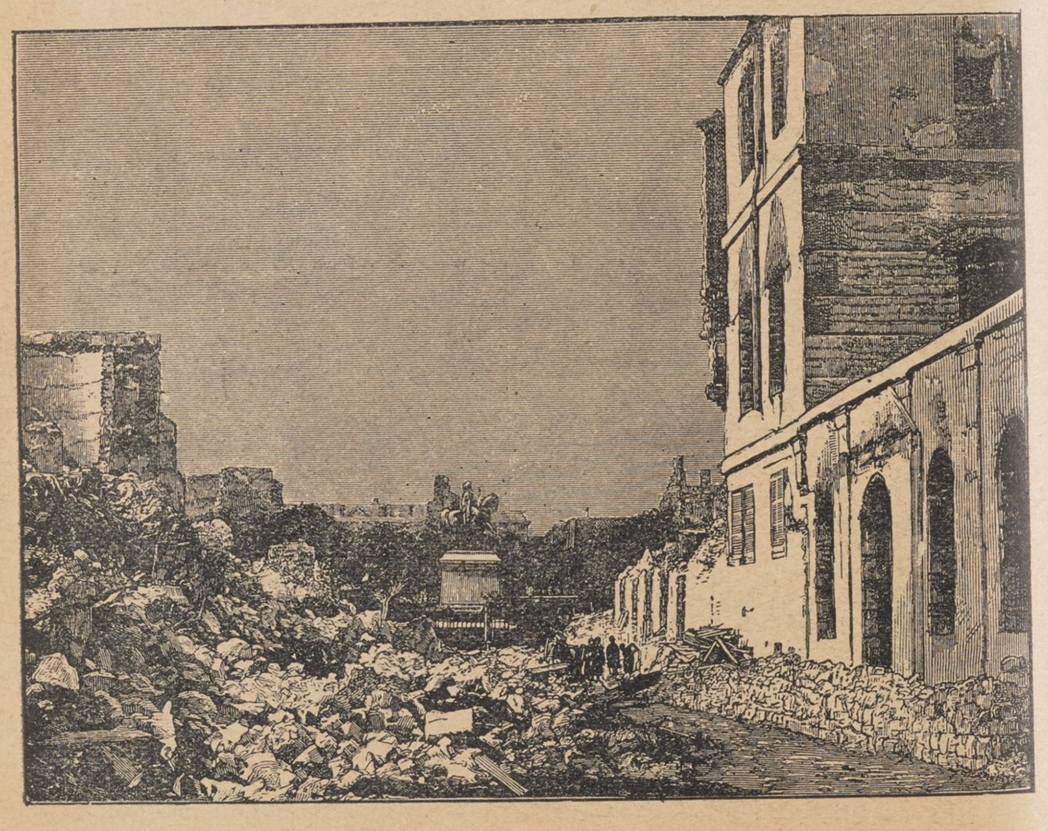
آثار التدمير فى ميدان مسجد ابراهيم باشا



آثار التدمير فى شارع سترزستريس



آثار التدمير فى ميدان محمد على (المنشية)



آثار التدمير فى ميدان محمد على (وترى تمثال محمد على باشا وسط الخرائب)

يجتذب المشاعر ، قائمة على صخرة تكتنفها أمواج البحر ومخاطره ، يزينها مسجد بنى منذ سنة ١٤٥٠ ميلادية ، تعلوه منارة جميلة هى تحفة من بدائع الفن العربى مزدانة بالنقوش العربيـة الجميلة التى يعرفها ويقدرها هواة الفنون ، كانت هذه القلعة هدفا لضرب شديد استمر منذ شروق الشمس، فتهدمت بين الساعة الحادية عشرة والظهر، ولم تـكن مسلحة تسليحاً كافيا وكانت مخابىء المدافع فيها مبنية بناء رديئاً فاضرت بالدفاع عن القلعة

«وكم كانت دهشتى حين رأيت فى نحو الساعة الرابعة مساء بارجتين شامختين من البوارج الانجليزية ترابط غربى القلعة وتصب نيرانها من جديد على هذا البناء الذى تخربت معظم مدافعه وانقلبت على الأرض ، ولـكن الانجليز الذين كانوا يعملون على هدم طابية برج السلسلة وقلعة (كوم الدكة) مع أنهما لم يشتركا فى الدفاع قد أرادوا على ما يظهر هدم هذا المسجد الجميل ، على أن المصريين لم يسكتوا ازاء هذه الوحشية فاطلقوا بعض القذائف من مدفعين كانا لا يزالان قائمين فى الجهة الغربية الشمالية من القلعة ، ولـكن قذائفهم لم تجد شيئا إذ انهالت عليهم القنابل من البوارج الانجليزية، وقد أحصيت بنفسى اثنتين وثلاثين قنبلة من هذه القذائف صوبت إلى هذا البناء الجميل الاعزل ولم يصب نصفها الهدف تماما ، وكانت غالبية القذائف تصيب الصخور فتنسفها وتذريها فى الهواء ثم تنطلق فى الماء داخل الميناء الشرقى وتخرج ثانية فى دوى هائل فتثير فى الهواء عمودا من الماء كأنه اعصار بحرى لا يقل ارتفاعه عن ستين قدما ، فما أشد روعة هذا المنظر ، وأخيرا فى منتصف الساعة السادسة مساء تهدم هذا المسجد الصغير المسكين عن آخره ودفن تحت انقاضه اثنا عشر جنديا من الجرحى كانوا يأوون اليه

«وقد شاهدت بمنظارى المكبر أولئك الجنود التعساء وهم يأوون إلى هـذا المسجد ثم ماتوا لعدم امكان نقلهم الى المستشفى العسكرى تجاه برج السلسلة إذ كانت قذائف المترااليوزات المعـدة للاجهاز على الجرحى لا تنفك تنصب كالمطر وتمنع منذ

الصباح كل اتصال بين القلعة والارض اليابسة عن طريق الرصيف الضيق الذى يصلها بالمدينة

« وبعد الظهر بقليل انفجر مخزن البارود فى قلعة الاطه . فسكتت مدافع هذه القلعة التى دافعت دفاعا مجيدا ، وفى نحو الساعة السادسة مساء وقف الضرب من جانب الاسطول ، وتبين أن الاميرال سيمور الذى تعهد بأن لا يضرب إلا القلاع قد تناسى عهده ونشر الموت والخراب فى كل أنحاء المدينة ورأيت الحرائق شبت فى عدة جهات دون أن يستطيع أحد اخمادها » (١)

تطوع الاهلين

تفانى الاهلون فى الدفاع عن المدينة ، رغم أن الحرب كانت حرب مدافع وحصون وبوارج ، فبذلوا كل ما فى استطاعتهم من تضحية وإقدام ، قال الشيخ محمد عبده فى هذا الصدد : « فكان الرجال والنساء تحت مطر الكلل ونيران المدافع ينقلون الذخائر ويقدمونها الى بعض بقايا الطوبجية الذين كانوا يضربونها ، وكانوا يغنون بلعن الاميرال سيمور ومن أرسله » (٢) ، وقال عرابى فى ذلك : « وفى أثناء القتال تطوع كثير من الرجال والنساء فى خدمة المجاهدين ومساعدتهم فى تقديم الذخائر الحربية واعطائهم الماء وحمل الجرحى وتضميد جروحهم ونقلهم الى المستشفيات » (٣)

وقال محمود باشا فهمى فى كتاب البحر الزاخر « ورأيت فى ذلك الوقت بعينى ما حصل من غيرة الاهالى بجهة رأس التين وأم كبيبه وطوابي باب العرب وهمتهم فى مساعدة عساكر الطوبجية من جلبهم المهمات والذخائر وخراطيش البارود

---

(١) جون نينيه — عرابى باشا ص ١٧٥ وما بعدها

(٢) عن مذكرات الشيخ محمد عبده ص ـ ٢٥٠ تاريخ الاستاذ الامام للسيد محمد رشيد رضا

(٣) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣١٥

والمقذوفات هم ونساؤهم وأولادهم وبناتهم والبعض من الاهالى صار يعمر المدافع ويضربها على الاسطول (١)

الخسائر من الجانبين

قتل من المصريين خلال هذه الفظائع نحو ألفين ، ولم تزد خسائر الانجليز عن خمسة من القتلى وتسعة عشر جريحا ، واليك بيان ما أصاب البوارج الانجليزية وهو ضرر لا يذكر : المدرعة سلطان مست ٢٣ مرة . المدرعة سوبرب مست ١٠ مرات. المدرعة انفنسبل مست ١٣ مرة . المدرعة الكسندرا مست ٣٠ مرة . ويقول عرابى فى حديثه للمسيو جون نينيه : إن عدد القتلى ٧٠٠ وعدد الجرحى ٥٠٠ (٢) ، وقال فى مذكراته : إنه استشهد من رجال الطوابى وحدهم مائة رجل وامرأتان من المتطوعات اللواتى كن يضمدن الجرحى ، وهذا طبعا عدا خسائر (٣) الأهلين فى المدينة .

موقف عرابى والخديو

أثناء الضرب

كان الخديو يقيم كما أسلفنا فى سراى مصطفى باشا بالرمل منذ يوم الاثنين ١٠ يوليه سنة ١٨٨٢ ، فكان بعيدا عن الضرب يتلقى أخباره بين حين وآخر من رسله وأتباعه ، ولم تكن عواطفه مع حماة الحصون ، بل كان قليل الاكتراث بما أصابها وأصاب المدينة ، ذلك أنه كان يرى التسليم بمطالب الاميرال سيمور رغم أنه انضم

---

(١) البحر الزاخر ج ١ ص ٢٢٠
(٢) جون نينيه — عرابى باشا ص ١٩٦
(٣) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣١٥

إلى القائلين برفضها نزولا على رأى أغلبية الحاضرين فى اجتماع ١٠ يوليه سنة ١٨٨٢ ، وكان من ناحية أخرى ينقم من عرابى وصحبه استهتارهم وسوء ظنهم به ، فلم يكن يميل فى خاصة نفسه الى انتصارهم .

أما عرابى فلم يعمل عملا ما يوم ١١ يوليه ، فقد قضى ليلة الضرب هو وطلبه باشا عصمت فى ديوان البحرية بالترسانة ، وفى الصباح ركبا سويا وتوجها الى طابية كوم الدكة (الدماس) وبقيا بها حتى انتهاء الضرب (١) ، وهذه الطابية لم تشترك فى القتال ولم تكن هدفا لقنابل الاسطول لأنها داخل المدينة كما تقدم بيانه ، ولم يشرف عرابي على دفاع الحصون ولم يتعهدها ولم يذهب اليها ، بل ترك الأمر لمقدور كل حامية من حامياتها .

وكان بمعية الخديو بسراى الرمل بعض كبار الموظفين والاعيان الموالين له ، كسلطان باشا والجنرال استون باشا رئيس أركان حرب الجيش المصرى واسماعيل كامل باشا والزبير باشا والاميرال فريدريكو باشا والامير الاى زهراب بك وطونينو بك وديمارتينو بك وأباته باشا وتيجران بك وغيرهم ، وكان المفهوم أن الذين ظلوا الى جانبه بسراى الرمل لم يشتركوا فى القتال ، ولا كانوا موافقين على مسلك العرابيين ، وكانت أخبار القتال تصل الى السراى بين حين لآخر وبعضها يناقض بعضا حتى انجلت الحقيقة .

وجاء السراى فى ضحوة النهار اسماعيل راغب باشا رئيس مجلس الوزراء وأخبر الخديو أن الحصون قاومت أشد مقاومة ، وأن بعض البوارج الانجليزية أصيبت بأضرار جسيمة ، وكان يقص هذا النبأ وعلائم السرور بادية عليه ، على أن الأنباء الحقيقية مالبثت أن بلغت الخديو بعد الظهر ، ومضمونها أن القلاع تهدمت أو كادت ، ولم يعد فى وسعها أن تقاوم ، فأرسل يستدعى عرابى ويسأله عن جلية الموقف ، فجاءه فى نحو الساعة السابعة مساء وتبادل وأياه عبارات تدل على مبلغ مايحمل كل منهما

---

١ — استجواب عرابى أمام لجنة التحقيق — مصر للمصريين ج ٧ ص ١٦

للآخر من البغض وسوء الظن ، إذ سأله الخديو عن نتيجة الحرب فى ذلك اليوم ، فأجابه مندهشاً من تجاهله وقال : واعجبا ! كيف ان افندينا يجهل إلى الآن ما كان ! فأستاء الخديو من هذا الجواب وقال لعرابى كل العجب منك أنت ، انك لم تكتب الى للآن تقريرا عما حصل حالة كونك وزيراً للجهادية ، فقص عليه عرابى ما كان من تهدم الحصون وقال : لم يبق فى الاستطاعة أن نحاول الدفاع ، ولم يبق لنا الا الالتجاء الى تدابير أخرى ، أو نتساهل مع الاميرال ، فطلب منه الخديو أن يقدم له تقريراً مفصلا عما حدث فى ذلك اليوم ، فأجاب عرابى إنه لا يستطيع ذلك ، وكان درويش باشا حاضرا هذا الحوار ، فأبدى تعجبه من جواب عرابى ، ولامه ، وقال له كيف تجسر على مثل هـذا الجواب وقد أقسمت من زمن غير بعيد أن تخضع للخديو وتمتثل لأوامره ، فلا شك ان خسرانك كان نتيجة سوء تصرفك ومخالفتك لما نصحت لك أن تفعل باجابة الاميرال الى ما طلب ، فلزم عرابى الصمت [1] ، واجتمع مجلس الوزراء برياسة الخديو وحضره عرابى وقرر رفع العلم الأبيض (راية التسليم) على الحصون اذا استأنف الانجليز الضرب فى اليوم التالى (١٢ يوليه) [2] ، وقرر أيضا إرسال طلبه باشا عصمت الى الاميرال فى الغد ليخابره فى وقف القتال ، وعاد عرابى من سراى الخديو الى الاسكندرية وابلغ قرار الهدنة الى اسماعيل بك صبرى قومندان الحصون فى طابيـة أطه ، وقضى الليل فى ثكنة باب شرقى يصحبه طلبه باشا .

---

(١) مصر للمصريين ج ٥ ص٥٩ — (٢) استجواب عرابى . مصر للمصريين ج٧ ص١٧ . واستجواب اسماعيل راغب باشا — المرجع ذاته ص ٥٢

استئناف الضرب

يوم ١٢ يوليه سنة ١٨٨٢

ظلت بوارج الاسطول مستقرة فى مراكزها ليلة ١٢ يوليـه ، وفى الصباح استأنفت البارجتان (انفنسبل) و (تمرير) الضرب فى الساعة العاشرة والدقيقة الاربعين موجهة قنابلها الى طابية (قايتباى) وطابية (الاسبتالية) ، فرفعت الاعلام البيضاء على وزارة البحرية (الترسانة) وعلى حصون قايتباى والأطه ورأس التين إيذانا بطلب الهدنة ، والكف عن القتال من جانب الحصون ، فوقف الضرب ، وذهب طلبه باشا عصمت لمخابرة الاميرال سيمور طبقا لقرار مجلس الوزراء ، فنزل الى الميناء يصحبه أنيس بك باشمهندس اليخت الخديوى «المحروسة» بصفة مترجم وصعد الى المحروسة ، وهناك التقى بمندوب من طرف الاميرال سيمور ، فسأله المندوب ماذا يريدون من رفع الاعلام البيضاء ، فأجابه ان الخديو كلفه باخبار الاميرال «ان الطوابى تخربت والمدافع التى كنتم ترغبون نزولها نزلت ، ولم يحصل بيننا وبين دولة انجلترا ما يخل بالعلاقات الودية وعلى ذلك نريد التكلم فى ابطال الضرب» (١) فأجابه المندوب ان الاميرال يطلب أن يرخص لجنوده من البحارة فى النزول الى البر واحتلال ثلاث قلاع وهى : العجمى والدخيلة والمكس ، وإلا استأنف الضرب فى الساعة الثانية بعد ظهر ذلك اليوم ، فذهب طلبه باشا الى الرمل ، وأبلغ الخديو بما جرى فى مقابلته مع مندوب الاميرال ، وقال انه لم يجب الاميرال الى ما طلب واعتذر بأن الوقت الذى حدده للجواب لا يكفى ليصل الى سراى الرمل ويسأل الخديو عن رأيه فى هذا الطلب ثم يعود بالجواب ، وأنه سأل الاميرال مهلة أكثر من هذه فأبى ، فجاء يعرض الأمر على الخديو ، فعقد مجلس فى السراى حضره من

---

(١) استجواب طلبه باشا عصمت — مصر للمصريين ج ٩ ص ٩١٠

تيسر لهم الحضور من الوزراء والذوات فى هذا الوقت العصيب ، وكان عرابى ضمن من حضروه ، وتقرر بأن يكون الجواب على ما طلبه الاميرال أنه لا يحق لمصر أن ترخص لجنود أجنبية بالنزول الى البر ، وعهد الى طلبه باشا عصمت وعبد الرحمن بك رشدى وزير المالية وتيجران بك سكرتير مجلس الوزراء ابلاغ هذا القرار الى الاميرال سيمور ، فذهبوا الى الميناء ، ولكنهم لم يجدوا الضابط الذى ندبه الاميرال للمخابرة ، وكان قد عاد الى بارجته بحجة انتهاء الموعد الذى حدده من قبل لطلبه باشا ، ولم ينزلوا الى البحر إذ لم يجدوا عساكر بحرية ولا مراكب تنقلهم الى بارجة الاميرال وعادوا أدراجهم متفرقين ، ويقول تيجران بك ان طلبه باشا عند ما وصل الميناء امتنع عن النزول الى البحر خوفا من أن يصيبه مكروه من الانجليز ، وسواء كان هذا سبب رجوعهم أو أنهم لم يجدوا من ينقلهم الى بارجة الاميرال سيمور فان رسالتهم اليه كانت عقيما لا تجدى نفعا ، واعتبر الاميرال سيمور تأخير الرسل عن الحضور اليه رفضا لمطالبه ، فأمر باستئناف الضرب فى نحو الساعة الرابعة مساء ، فأطلقت المدرعة (انفنسبل) قنبلة على قلعة المكس ، فلم تجاوب القلعة ، ورفعت الاعلام البيضاء ثانية على الطوابى ، فوقف الضرب من جانب الاسطول ، وظلت البوارج واقفة موقف القتال حتى الساعة السادسة مساء ، وأرسل الاميرال سيمور السفينة هليكون (Helicon) الى الميناء لاستئناف المفاوضة ، فلم يجد ضابط المخابرة أحدا فى الميناء ، وعاد حيث أنهى الى الاميرال أن المدينة تبدو كأنها أخليت .

الحالة فى العاصمة أثناء الضرب

اضطربت القاهرة حين علمت بنشوب الحرب ، ولم تصلها أخبار صحيحة عن حالة الضرب ، أما الحكومة فانها كانت لا تذيع إلا أخبارا سارة معظمها مكذوب أو لا يدل على حقيقة الموقف ، وقد نشرت الصحف صورة التلغراف المرسل من

عرابي الى يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية فى يوم الضرب وهذا نصه :
« قد اشتعلت الحرب بيننا وبين الانجليز فى الساعة الثانية عشرة صباحا (الساعة السابعة بالحساب الافرنجى) من هذا اليوم ، والقوة بالله ، فارسلوا برنجى ألاى طوبجية واجروا اللازم فى تشهيل إرسال العساكر » (١) .

ونشرت الوقائع المصرية فى اليوم ذاته تلغرافا واردا من عرابى هذا نصه :
« الحالة جيدة وقد شوهدت حريقة فى مراكب الانجليز » ، والتلغراف كما ترى مكذوب من أوله الى آخره ، فلا الحالة جيدة ، ولا شبت حريقة ما فى مراكب الانجليز ، وقد طلب وكيل الحربية الى وزارة الداخلية التنبيه على الصحف بأن لا تنشر شيئا من أخبار القتال إلا ما يقره ديوان الجهادية (وزارة الحربية) ، وبذلك انحصرت الأخبار فيما تذيعه وزارة الحربية من بيانات .

على أن الحالة لم تكن تحتمل الكتمان ، فان نتيجة الضرب كانت مرئية ملموسة فى الاسكندرية من الساعة الحادية عشرة صباحا ، وانتقلت منها الانباء الى العاصمة والاقاليم ، ولم يكن ثمة وسيلة لاذاعة ما يناقضها ، فنشرت الحكومة صورة تلغراف وارد من عرابى فى غروب يوم الضرب ، وهذا نصه : « حصل اطلاق المدافع من المراكب وصار مقابلتها من الطوابى بكمال الهمة من أول الساعة واحدة من النهار لغاية الساعة ١٠ ، وبعدها امتنع الضرب من الجهتين » .

وفى اليوم التالى (١٢ يوليه) ورد تلغراف من عرابي الى وكيل الحربية يقول فيه :
« انه لم يحصل ضرب فى هذا اليوم سوى مناوشة خفيفة وهى ضرب أربعة مدافع من المراكب الانجليزية ومقابلتها بمثلها من الطوابى وبعد ذلك أبطلت المحاربة من الجهتين » (٢) .

فهذه البيانات تدل فى ذاتها على الهزيمة ، لأنها لم تتضمن الاخبار عن نتيجة

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١١ يوليه سنة ١٨٨٢
(٢) الوقائع المصرية عدد ١٢ يوليه سنة ١٨٨٢

الضرب وهل كان « امتناع الضرب » على حد تعبير عرابى هزيمة أم نصرا ، فهذا الابهام كان مفهوما منه المعنى الاول لأنه لو كان الامتناع للنصر لطنطن عرابى بذكره .

اعلان الأحكام العرفية

وقد أعلنت الاحكام العرفية فى البلاد ابتداء من يوم ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ وأرسل راغب باشا رئيس مجلس الوزراء بذلك تلغرافا الى جميع المديريات هذا نصه :

« حيث ابتدأت الحرب بيننا وبين الانجليز فبمقتضى القانون تكون الادارة تحت أحكام العسكرية والخيول والبغال الموجودة جميعها بالمديريات والمحافظات ترسل لديوان الجهادية بأثمان موافقة على الجهادية فليسرع بالمبادرة فى ارسالها » (١)

حصار العرابيين سراى الخديو

علم العرابيون بما قوبلت به أنباء الضرب من السرور فى السراى الخديوية ، فاشتد حنقهم على الخديو وساورتهم فكرة الانتقام منه ومهاجمة سرايه بالرمل والقبض عليه ، وبلغ الخديو ذلك ، فاشتد خوفه وقلقه لأنه لم تكن معه قوة من الجيش تخلص له أو تدافع عنه ، وزاد فى قلقه أنه فى صباح يوم الاربعاء ١٢ يوليه سنة ١٨٨٢ وفد على السراى نحو خمسمائة رجل من عرب البحيرة ، فلما سئلوا عن سبب قدومهم أجابوا بأنهم عبيد الخديو وانما جاءوا لنجدته وتأييده ، وبعد ذلك رجعوا من حيث أتوا ، وفى اليوم ذاته (١٢ يوليه) وفد على السراى نحو أربعمائة من فرسان الجيش المصرى بقيادة البكباشى محمد منيب وكتيبة من المشاة أنفذهم اليها سليمان سامى داود قائد الألاى السادس (وهو بذاته الألاى الذى

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٢ يوليه سنة ١٨٨٢

تسبب فى حرق المدينة كما سيجىء) وضربوا الحصار على السراى بأن أقاموا نطاقا (جنزيرا) حولها بحيث لا يستطيع أحد أن يخرج منها أو يدخل اليها فانزعج الخديو من مجىء هذه القوة وتوجس خيفة منها ، فأرسل من يسأل الجند عن قصدهم ، فأجاب مقدمهم أنهم مأمورون بالمحافظة على السراى ، فلم يطمئن الخديو لهذا الجواب إذ كان لديه الحرس الكافى من قبل ، وأفضى البكباشى محمد منيب إلى بعض رجال السراى ان الغرض الحقيقى من مجيئها هو القبض على الخديو وارساله الى القاهرة خوفا من التجائه الى الانجليز .

فأوفد الخديو سلطان باشا رئيس مجلس النواب وحسن باشا الشريعى وزير الاوقاف وسليمان باشا اباظه وزير المعارف الى عرابى حيث كان بقشلاق باب شرقى ليسألوه عن جلية الامر ، ويطلبوا منه رفع الحصار ، وأخذ الخديو يستعد للدفاع عن السراى بمن بقى معه من الحرس الموالين له والخدم والاتباع ، وتظاهر عرابى للباشوات الذين جاءوه أنه لايعلم بأمر الحصار ولم يأمر به ، وأوفد طلبه باشا عصمت الى السراى الخديوية لرفعه ، فجاء طلبه باشا يصحبه الباشاوات فصرح للخديو أن رئيس الجند الذين جاءوا السراى قد أخطأ فيما فعل ولم تكن مأموريتهم عمل شىء حول السراى .

وقال الخديو لطلبه باشا «لماذا أحضرتم هؤلاء العساكر وحاصرتم السراى بهم هل أنتم خائفون أنى أهرب ؟» فأجابه طلبه باشا « انه لايقال ذلك عن سيد البلد » وقبل يده وطلب منه الصفح ، وأكد له أنه لم يكن يعلم بذلك الحصار ، وسأل الخديو عن عدد الجند اللازم ابقاؤهم ، فأجابهم : انه لايريد سوى الفرسان والعساكر الذين كانو أصلا موجودين ، أما الذين حضروا فى ذلك اليوم فلا لزوم لهم (١) ، ويقول طلبه باشا انه بعد عودته من سراى الرمل قابل عرابى وسأله عمن أمر وضع الكردون ولأى سبب ، فأجابه ان سليمان بك سامى قائد الالاى السادس

---

(١) استجواب طلبه باشا — مصر للمصريين ج ٩ ص ٩١٧

هو الذى أجراه(١) ، وتدل هذه الملابسات على أن حصار السراى كان أمرا صحيحا مدبرا ، وأن زعماء العرابيين لم يرجعوا عنه ويأمروا بفك الحصار إلا بعد وساطة الباشوات الموالين للخديو ، ولا مراء فى أن هذا العمل كان خاليا من الحكمة والكياسة ، فليس من حسن السياسة ولا من الجائز معاداة الخديو الى هذا الحد فى ذلك الوقت العصيب الذى اشتبكت فيه البلاد فى حرب شعواء مع دولة قوية كانجلترا ، فان هذا الوقت جدير بأن تتحد فيه القلوب وتتضامّ الصفوف ، لا أن توغر الصدور بمثل هذا العمل الجنونى ، ولكن هكذا زيَّن الغرور للعرابيين أنهم يستطيعون قهر الخديو والانجليز معا .

وقد أدرك عرابى خطورة هذه الحركة فاصدر أمره فى مساء ذلك اليوم الى الجند المحاصرين للسراى بالحضور اليه فانسحبوا من حول السراى وتخلف عنهم البكباشى محمد منيب افندى ومعه ٢٥٠ من الجنود فبقى ولم يخضع لامر عرابى ، وأقبل على الخديو هو ومن معه من الجند وأعلن ولاءه له وأقسم بأنه يموت بين يديه وأن يدافع عنه حتى آخر نفس من حياته ، وحذا الجند الذين معه حذوه ، فهدأ روع الخديو قليلا .

حريق الاسكندرية

١٢ يوليه سنة ١٨٨٢

استيقن العرابيون فى اليوم ذاته (١٢ يوليه) أن الانجليز لابد محتلون الاسكندرية بعد أن دكُّوا حصونها ، فاستقر عزمهم على الانسحاب من المدينة ليستعدوا للمقاومة فى الداخل ، وكان الاحكم أن يقاوموا نزول الجنود الانجليزية الى البر بأن يوزعوا جزءا من قواتهم للمرابطة على الشواطىء ومنع رسو القوارب المقلة

---

(١) استجواب طلبه باشا - المرجع السابق

للجنود الانجليزية ، فانهم بذلك يعطلون نزولها مدة طويلة ، وبخاصة لان الاسطول الانجليزى لم يكن قد تلقى المدد من جنود البر ، وكانت قوته قاصرة الى ذلك الحين على جنوده البحارة ولم يكن عددهم يزيد عن ٥٧٠٠ مقاتل ، وهؤلاء لم يكن فى استطاعتهم أن يتغلبوا على حامية الاسكندرية ، وكان فى مقدور الحامية أن تصدهم عن النزول الى البر وتدافعهم لو حاولوا النزول ، ولكن العرابيين لم يفعلوا شيئا من ذلك لانهم لم تكن لديهم قيادة صالحة تدبر الخطط المحكمة للقتال ، فآثروا الانسحاب من الاسكندرية ، ورأوا أن يتذرعوا بكل وسيلة لتعطيل احتلال الانجليز للمدينة واستقرارهم فيها ، فأمر سليمان سامى داود قائد الالاى السادس جنوده باضرام النار فى المدينة لكى يحول الحريق دون نزول الانجليز بها واتخاذها قاعدة حربية لزحفهم ، فشبت الحرائق الهائلة يوم الاربعاء ١٢ يوليه سنة ١٨٨٢ ، وبدأ اضرام النار فى نحو الساعة الثانية بعد الظهر وأخذ يمتد حتى صارت الاسكندرية شعلة من النار مساء ذلك اليوم ، واستمرت النار تضطرم فيها الى اليوم التالى ، وكان هذا الحريق من الوجهة العسكرية عملا عقيما يدل على الجهل بالخطط الحربية ، لانه لم يعطل نزول الجنود الانجليزية الى البر فقد نزلوا فى صبيحة اليوم التالى (١٣ يوليه) ، واشترك فى الحريق بعض الاوروبيين وبخاصة من الاروام والمالطيين الذين بقوا فى المدينة بعد هجرة معظمهم ، وكانوا يقصدون من ذلك المطالبة بالتعويضات بعد انتهاء الحرب ، كما اشتركوا أيضا فى النهب (١) ، ويقول جون نينيه أن الحرائق الاولى شبت فى الاحياء الاهلية من قنابل الاسطول الانجليزى يوم الضرب ومن فعل بعض الاوروبيين الذين بقوا فى المدينة بقصد النهب ، وبعض الاشقياء الذين اطلق سراحهم من سجن البحرية (الترسانة) ، أما فى الاحياء الاوروبية فهى من عمل عربان أولاد على الذين كانوا مجتمعين حول البلد يعاونهم بعض عساكر الرديف وبعض الاروام ، ثم بعض أصحاب الدكاكين من الاجانب

(١) جون نينيه — عرابى باشا ص ١٦٩

ممن قصدوا الحصول على تعويضات ، وقد ساعد على شبوب الحرائق اهمال الحكومة والخديو الذين غادروا المدينة ، دون أن يتخذوا أى احتيـاط لوقايتها من الحريق ، وكان هذا الحريق على غير رأى عرابى والوزراء ، فانفرد باحداثه سليمان داود قائد الالاى السادس الذى كان مشهورا بالتهور والحمق وكان يعتبر نفسه عرابى آخر بالاسكندرية ، وقد صمم على ألا ينسحب الجيش من الاسكندرية إلا بعد ان يجعلها خرابا ، وهذا يدلك على تشعب آراء العرابيين وعدم وجود وحدة فى قيادتهم ،لان عملا خطيرا كحريق الاسكندرية ما كان يجب أن يعمل إلى إذا صدرت به الاوامر مجمعة من قيـادة الجيش ، ولـكن الواقع أن عرابى لم يكن له دخل فيـه ولمـا وقع لم يستطع أن يمنعه .

انسحاب العرابيين واحتلال الاسكندرية

استقر رأى عرابي وصحبه على الانسحاب من الاسكندرية ثانى يوم الضرب ، فاخذ الجيش يخليها يوم الاربعاء ١٢ يوليه ، وفى مساء ذلك اليوم غادرها عرابى ووصل الى (حجر النواتية) على ترعة المحمودية بعد الغروب وقضى الليلة هناك ، وفى الصباح ركب رفاصا سار به فى الترعة حتى وصل به إلى (عزبة خورشد) ومنها إلى (كنج عثمان) بالقرب من كفر الدوار ، وهناك أمر بانشاء الاستحكامات ، فباشر محمود باشا فهمى ومحمد بك شكرى تخطيط هذه الاستحكامات ، وهى التى اتخذها الجيش المصرى معسكرا له ، وعرفت بمعسكر كفر الدوار ، واتخذ عرابى عزبة (كنج عثمان) مقراً لقيادة الجيش ، وفى صباح يوم ١٣ يوليه تحقق الاميرال سيمور انسحاب العرابيين وأنه لم يبق منهم أحد فى المدينة فأنزل كتيبة من جنوده البحارة ، واحتلوا سراى رأس التين وشبه جزيرة رأس التين

عودة الخديو إلى سراى رأس التين

وفى صباح ذلك اليوم (١٣ يوليه سنة ١٨٨٢) جمع الخديو من بقى إلى جانبه

من الامراء وكبار الموظفين والذوات واستشارهم فى أى موقف يقف ازاء احتلال الانجليز المدينة ، وهل يقاومهم أو يسالمهم ، وكان هو يميل إلى التسليم ، فكان من رأى درويش باشا أن ينتقل إلى بنها ثم إلى السويس ، وارتأى غيره أن يقصد إلى العاصمة ويمتنع فيها ، وكان هذا هو الرأى الصواب ، إذ لا يليق بحاكم البلاد الشرعى أن يبقى فى المدينة التى وقعت فى قبضة الاعداء ، أما الخديو فقال . « ان أهم الامور (فى نظره) أن يجعل الاميرال سيمور على علم بأمرنا إذا أمكن لنا ذلك » ، ومعنى ذلك أنه أراد الاتصال به والانضمام إلى جانبه ،وقد عهد إلى زهراب بك أن ينزل إلى البحر ويخبر الاميرال بهذا العزم ويبلغه أن الخديو اعتزم الحضور إلى سراى رأس التين إذا كان القصر سالما لم يتهدم .

فذهب زهراب بك بهذه الرسالة إلى الاميرال ، وفى الساعة الاولى بعد الظهر عاد واخبر الخديو انه ابلغ رسالته الى الاميرال وأن هذا أمر باقامة الحرس الكافى فى جهة ديوان الحربية ليكون الخديو بمأمن إذا حضر إلى رأس التين ، وفى الساعة الثانية بعد الظهر أوفد الخديو تيجران بك إلى الاميرال يخبره بأنه قادم إلى سراى رأس التين بعد ساعة ، وفى الساعة الرابعة بعد ظهر ذلك اليوم (١٣ يوليه) وصل الخديو إلى سراى رأس التين ، فاستقبله الاميرال سيمور بساحة السراى ومعه بعض الضباط الانجليز ، وفرقة من جنوده ، ومن ذلك الحين ظهر انضمام الخديو إلى جانب الانجليز ، وانقلب الموقف انقلابا محزنا ، إذ انقسمت البلاد تجاه العدو إلى معسكرين ، أحدهما موال للاحتلال ، وهو معسكر الخديو ، والآخر معسكر الثورة وقد انضمت اليه غالبية الامة ، ولكن هذا التخاذل كان له أثره فى الفوز الذى أدركه الانجليز .

وفى المساء جاء السراى بعض وكلاء الدول قادمين من السفن التى نزلوا اليها قبل الحرب وهنأوا الخديو بسلامته .

ونزل إلى البر بعض البحارة الامريكان والروس واليونان من السفن الراسية فى الميناء بقصد المساعدة على اطفاء الحرائق التى شبت فى الاسكندرية ، ولكن

الاميرال سيمور أصدر أمره اليهم فى مساء ١٥ يوليه، ثم فى ١٦ يوليه بالانسحاب من المدينة إذ لم يعد لوجودهم بها حاجة لان قوته كافية لاعادة النظام ، فعادوا جميعا إلى السفن ، ولم يجىء يوم ١٧ يوليه حتى لم يبق منهم أحد ، وبذلك حالت السياسة الانجليزية دون أن يكون احتلال المدينة دوليا وجعلته انجليزيا بحتا .

هجرة الاهلين من المدينة

فجائع الهجرة

لما تحقق الاهلون يوم الضرب فوز الاسطول الانجليزى وهزيمة القلاع وحماتها واستيقنوا قرب نزول الانجليز إلى المدينة أخذوا يهاجرون منها قاصدين داخل البلاد وبدأت الهجرة فى مساء ١١ يوليه ، فهرع الناس إلى المحطة أفواجا وهم فى حالة ذعر وفزع ، وركبوا القطارات التى اعدت لهم مجانا وأخذت تنقلهم إلى المدن الواقعة على الخط الحديدى ، ثم استمرت الهجرة فى الايام التالية ، وكانت أكثر ما تكون يوم ١٢ يوليه إذ وزع العرابيون منذ فجر ذلك اليوم رسلا فى أحياء المدينة يوعزون إلى الاهالى بالرحيل عنها على الفور ، وكان العرابيون قد استقر عزمهم على الانسحاب من المدينة واعتزم سليمان سامى داود اضرام النار فيها فرأوا أن يجلوا الاهالى عنها فى ذلك اليوم ، وحرض سليمان سامى جنوده على نهب ما تصل اليه أيديهم قبل الانسحاب ، فاجتمعت أهوال الحريق إلى فظائع النهب وفجائع الهجرة ، فكان ذلك اليوم وما تلاه مما تشيب له الولدان ، وبلغ عدد المهاجرين من الاهلين ١٥٠ الفا (١) هاموا على وجوههم إذ كانوا يخرجون من ابواب المدينة لا يدرون الى أين يذهبون ، فمنهم من قصدوا الى العاصمة ، ومنهم من ساروا مشيا على جسر ترعة المحمودية ، ومنهم من قصدوا إلى جهة ادكو ، ومنهم من كانوا كثيرى العيال فمكثوا على جسر المحمودية أو فى الملاحة ، أما المرضى والحوامل الذين لا يستطيعون السير فقد تركهم أقاربهم

---

(١) احصاء نينيه فى كتابه (عرابى باشا) ص ١٨٢

الاسكندريه فمات كثير منهم لعدم وجدانهم من يعتنى بهم (١)، وتفرق المهاجرون فى البنادر والارياف والقرى وذهبت افواج منهم الى العاصمة فى حالة تفتت الاكباد ومنهم كثير من الضعفاء والأيامى والاطفال

وقد شاهد جون نينيه جموع المهاجرين فى طريق كفر الدوار وهم فى حالة بؤس شديد وكانوا يلعنون توفيق وعرابى والانجليز (٢)، ووصف الشيخ محمد عبده فجائع الهجرة وصفاً مؤثرا قال فيه :

«نحو مائة وخمسين الفاً من السكان مجردين من كل شىء أخذوا فى الحركة لغير قصد ولا لمأوى ، الموت والفزع ملء نفوسهم ، على شطوط المحمودية الى دمنهور وجسر السكة الحديد من دمنهور إلى القاهرة

«كانت المهاجرة تكوّن خطوطا سوداء تارة عريضة وأخرى رقيقة ، متحركة فى كل جهة ، أشبه بسلسلة انسانية طويلة ، هنا ينزلون ، هناك يمشون ببطء ، لاوقاية ولا عيش ، على طرفى تضادّ مع سماء صافية وأرض خضرة نضرة»

وقال أيضا :

«أماالهاربون فكانوا كالاعاصير أوكماء انكسر سده فاندلق ، يتصل بعضهم ببعض مزدحمين متراكمين ، فى حالة عقلية أشبه بالجنون ، سائقين أمامهم أو حاملين على ظهورهم ماخف حمله من أمتعتهم : حيوان ، اثاث ضئيل ، ثياب رثة ، حتى بعض المفروشات التى لاقيمه لها

«فى هذه الحالة — حالة شعب طرد من بيته - كان الحر شديدا ، وغيم من الغبار سد الأفق ، وأظلم الجو ، نساء يبحثن عن اولادهن ، يتشاجرن بعضهن مع بعض ، يتضاربن ، فى اخلاط لايمكن التعبير عنه ، عربات بلا عجل استعملت مساكن ، عربات من كل نوع ، بعضها ساقط فى المحمودية ، بعضها مقلوب ، بعضها بخيل ، بعضها

---

(١) عن تقرير لمصطفى بك صبحى مأمور الدائرة البلدية — مصر للمصريين ج ٩ ص ٧٨٩ (٢) جون نينيه - عرابى ص ٢٠٢

بغير خيل — روائح شيّ اللحم — صياح على المارة : الخبز ! الخبز ! » (١)

وقد آوت الحكومة المهاجرين وخصصت لسكناهم مدرسة المبتديان بالناصرية ورتبت لهم مايحتاجون اليه من المأكل والملبس ، وتحركت عواطف الانسانية والحمية الوطنية فى نفوس الخيرين فى العاصمة والاقاليم فاكرموا وفادة المهاجرين وآووهم فى دورهم وواسوهم وانزلوهم منازل الرحب والسعة وتبرع لهم أهل البر فى مختلف الجهات بما جادت به نفوسهم لخففوا عنهم مصائب الهجرة قدر مايستطيعون

رحيل درويش باشا

لم يطل بقاء درويش باشا فى الاسكندرية طويلا بعد احتلالها ، فقد رحل عنها نهائيا عائدا إلى الاستانة يوم ١٩ يوليه (٢) ، وكان سفره منها فجأة حتى لم يكد يشعر به أحد ، وهكذا ترك البلاد فى أشد المحن بعد أن أخفقت مهمته شر اخفاق ، فقد جاء ليعيد النظام إلى نصابه ويصلح ذات البين بين الخديو والعرابيين فانتهت مهمته بضرب الاسكندرية واحتلال الانجليز أرض مصر ، وغادر البلاد دون أن يترك له فيها صديقا أو عملا صالحا يذكر له بالخير .

الفتن فى طنطا والمحلة

كان لضرب الاسكندرية أثر سيء فى البلاد ، فانتهز الغوغاء فى بعض مدن الوجه البحرى فرصة اعتداء الانجليز على المدينة لينتقموا من الاوروبيين الساكنين فى تلك البلاد .

وقعت هذه الحوادث المحزنة فى طنطا يوم الخميس ١٣ يوليه بتحريض مهاجرى

---

(١) تاريخ الاستاذ الامام للسيد محمد رشيد رضا ج اول ص ٢٥٢ و ٢٥٣

(٢) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ — وثيقة رقم ٢٢٤

الاسكندرية ، فاعتدى بعض الاهالى على الاوروبيين وقتـل من هؤلاء نحو ثمانين .(١)

وقد ساعد على وقوع هذه الحوادث إهمال مدير الغربية ابراهيم أدهم باشا الذى تمارض فى هذا اليوم ولزم داره ، واهمال وكيل المديرية محرز بك ،وكان من عواقب هذا الاهمال أن اشترك فى القتل بعض خفراء المديرية .

ووقع مثل هذا الاعتداء فى المحلة الكبرى اذ قتل فيها من الاوروبيين تسعة ، منهم ستة من الاروام ، وبذل المرحوم احمد منشاوى باشا أريحية تذكر له بالخير فى إيواء الاوروبيين والمسيحيين وحمايتهم من اعتداء الأهلين ، وبلغ عدد من آواهم فى داره ثلثمائة ، وظلوا فى رعايته حتى انجلت الفتنة . (٢)

والحق ان عرابى حين بلغته هذه الحوادث استاء من وقوعها استياء شديدا ، وبذل كل مافى وسعه لمنع تكرارها ، ويقول فى مذكراته المخطوطة انه لما بلغه حصول هذه الحوادث أرسل فرقة من الجند الى طنطا والمحلة الكبرى وغيرها بمديرية الغربية بقيادة الفريق راشد باشا حسنى ، وفرقة أخرى الى شبين الكوم بقيادة على باشا فهمى لصيانة الأمن ، وأرسل قطارات السكك الحديدية لنقل الأجانب الذين يرغبون السفر إلى الاسماعيلية والى بور سعيد مجانا ، وأمر بالقبض على ابراهيم أدهم باشا مدير الغربية وحسن بك فهمى مدير المنوفية وأرسالهما إلى القاهرة لمحاكمتهما بالمجلس الحربى ، وفى مذكراته أيضا أنه كاد يقع مثل هذه الحوادث فى الفيوم لولا ما أبداه مديرها يعقوب بك صبرى من الحزم والهمة اذ أراد أحد المهيجين أن يحدث فتنة فى عاصمتها فأمر بالقبض عليه فلم يسعه الا الهرب (٣)

---

(١) أشيل بيوفيس — الفرنسيون والانجليز فى مصر ص ١٧١
(٢) جون نينيه . عرابى باشا
(٣) مذكرات عرابى المخطوطة . ص ٣٦٥

أما القاهرة فلم يحصل فيها أى اعتداء على أحد من الاوروبيين أو المسيحيين وذلك بفضل يقظة محافظها الميرالاى ابراهيم بك فوزى .

استقالة الوزير البريطانى برايت

احتجاجا على الضرب

احتملت وزارة المستر جلادستون الذى يلقبونه شيخ الاحرار فى انجلترا تبعة ضرب الاسكندرية غير مبالية بحقوق الأمم ولا بالعهود والمواثيق التى قطعتها على نفسها ، وقد أبى المستر جون برايت John Bryht أحد أعضاء الوزارة البريطانية أن يقر هذا الاعتداء فأستقال احتجاجا عليه ووصف الضرب بأنه « انتهاك صارخ للقانون الدولى وقانون الاخلاق » .

واعترض السير ولفريدلاوسن Sir Wilfred Lawson أحد النواب الاحرار فى مجلس العموم يوم ١٢ يوليه على الضرب قائلا انه « فظاعة دولية وعمل يجمع بين الجبن والقسوة والاجرام » ، ولكن الوزارة الانجليزية تؤيدها أحزاب البرلمان مضت فى سبيلها لاتلوى على شىء من هذه الاعتراضات .

تأثير ضرب الاسكندرية

فى اوروبا

انسحبت فرنسا من الميدان ، وأمرت أميرال أسطولها بمغادرة الاسكندرية قبل الضرب ، فبارحها مساء ١٠ يولية سنة ١٨٨٢ كما تقدم بيانه ، ومعنى ذلك أن الحكومة الفرنسية تركت انجلترا تفعل ماتشاء وتعتدى ذلك الاعتداء الغشوم على المدينة فتدك حصونها وتهدم مبانيها وتحصد أرواح أهلها دون أن تبدى حراكا ، قابلت فرنسا هذا الاعتداء الوحشى بالجمود ، ولو أرادت منعه لكان لها من مركزها

الممتاز فى المسألة المصرية مايحول دون وقوعه ، وكذلك فعلت دول اوروبا العظمى ، فانها ظلت جامدة لاتحرك ساكنا أمام هذه المأساة ، ولو وقع مثل هذا الاعتداء على أمة أوروبية كاليونان أو الجبل الأسود أو بلغاريا لاهتزت الحكومات الاوروبية وتوعدت وأنذرت المعتدى بالضرب على يده ، ولعلك تذكر موقفها حيال مصر ذاتها حين لبت نداء تركيا فى تأديب الثوار اليونانيين وما فعلته اوروبا اذ ائتمرت بأسطولها فأحرقته غدرا وخيانة فى نافارين سنة ١٨٢٧ ، وليس يخفى كذلك موقفها حيال تركيا كلما كان يجد خلاف بينها وبين أمم البلقان ، فانها كانت سرعان ماتأخذ بناصر تلك الأمم وتحميها من بطش الأتراك ، ولا تنس ما فعلته مع مصر فقد حرمتها ثمرة انتصاراتها على الترك فى عهد محمد على الكبير وائتمرت بها وأنقصت المزايا التى نالتها بحد السيف ، أما فى سنة ١٨٨٢ فقد تركتها فريسة لبطش الانجليز دون أن تحرك ساكنا ، وليس من العسير علينا أن نفهم سبب هذا التباين فى المعاملة ، فمرجعه الى أن أوروبا لا تنظر الى مصر بالعين التى تنظر بها الى الأمم الغربية ، ولا تراها جديرة بالعطف الذى حبت به أمثال اليونان وبلغاريا ، ومما يدلك على مشاركة أوروبا لانجلترا فى مسئولية حوادث سنة ١٨٨٢ أنه لم يكد الجيش الانجليزى ينتصر على العرابيين فى واقعة التل الكبير حتى بادر المسيو تيسو Tissot سفير فرنسا بلندن الى مقابلة اللورد جرانفيل Granville وزير خارجية انجلترا وهنأه باسم الحكومة الفرنسية على هذا الانتصار ، وكان جواب جرانفيل على تهنئته « ان واقعة التل الكبير هى انتصار أوروبى ، ولو انهزم الجيش الانجليزى لكان ذلك كارثة على كل الدول التى تحسب حسابا للتعصب الاسلامى » . (١)

وقد هنأ المسيو دكلرك Duclerc رئيس وزارة فرنسا السفير البريطانى فى باريس

---

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ — ٨٣ وثيقة رقم ٦٤

بهذه الواقعة قائلا ان انتصار الانجليز على العرب فى مصر ينتج ثمرة طيبة لفرنسا فى تونس والجزائر [١]

وقوبل نبأ الضرب فى مؤتمر الاستانة بالفتور والجمود ، ولم يكن المؤتمر قد انفض بعد ، ولو كانت الدول الاوروبية حريصة على الدفاع عن حقوق مصر بل عن الحقوق عامة ، لـكان لضرب الاسكندرية صدى عاجل فى المؤتمر يحفزه الى وضع حد لهذا الاعتداء ، ولـكنه على العكس قابله بالصمت والبرود ، ولم يبـد أى اعتراض على انجلترا فى نقضها عهودها ، وخاصة عهودها فى ذلك المؤتمر ، ولم يكن لهذا الاعتداء أى أثر فعلى فى نفوس المؤتمرين وهم سفراء الدول الاوروبية الـكبرى فى الاستانة ، وكل مافعله مندوب الروسيا أن نفض يده من المؤتمر وامتنع مؤقتا عن حضور جلساته ، وهو عمل سلبي لايمنع الاعتداء ولايحول دون استمراره

وفى ١٥ يوليه سنة ١٨٨٢ اجتمع المؤتمر لأول مرة عقب ضرب الاسكندرية وتحرك الى دعوة تركيا لارسال جيش عثمانى إلى مصر تنفيذا لقراره الذى أصدره فى جلسته السابقة (٦ يوليه) ، ولم يكن قد أبلغه اليها من قبل ، ورضى السلطان (أخيرا أيضا) بالاشتراك فى المؤتمر للمباحثة فى اقرار الوسـائل الـكفيلة باعادة الأمور إلى نصابها ، بدأت اذن تركيا تشترك فى المؤتمر بعد أن أصبح لاعمل له ، وأرسلت وزارة الخارجية العثمانية فى ١٩ يوليه تبلغه أنها تقبل الاشتراك فيه ، وعينت مندوبيها به وهما سعيد باشا وزير الخارجية وعاصم باشا وزير الاوقاف ، فحضرا جلسة ٢٤ يوليه (الجلسة العاشرة) وتولى سعيد باشا رياسة المؤتمر بصفته وزير خارجيـة الدولة التى انعقد المؤتمر فى عاصمتها ، وصرح بأن الحـكومة العثمانية قبلت مبدأ ارسال جنود الى مصر [٢] ، وبجلسة ٧ اغسطس أعلن أن حكومته قبلت شروط التدخل التى قررها المؤتمر فى ١٥ يوليه .

وكانت هذه الأقوال مهزلة أخرى ، إذ لم تـكن تركيا قد أعدت جيشا ما ،

---

(١) الـكتاب الازرق سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٨ وثيقة رقم ١٣٣

(٢) الـكتاب الاصفر سنه ١٨٨٢ — ٢ . وثيقة رقم ٢٤٢

وأبطأت فى انفاذ عزمها حتى انتهت الحرب بهزيمة العرابيين ودخول الانجليز القاهرة قبل أن يتحرك الجيش العثمانى الى مصر .

مؤتمر الاستانة وقناة السويس

وكل ما عنى به المؤتمر أنه بحث بجلسته التاسعة يوم ١٩ يوليه سنة ١٨٨٢ فى حماية قناة السويس من أن تصيبها الحرب بسوء ، وذلك بناء على ما تظاهرت به انجلترا من الخوف على القناة أن يسدها العرابيون بعد ضرب الاسكندرية ، وكان هذا الخوف مع الأسف لامحل له ، لأن عرابى لم يفكر جديا فى سد القناة ، إلا بعد احتلال الانجليز الاسماعيلية اى فى ٢٠ اغسطس ، ولكن انجلترا بادرت بمبادلة الدول تخوفها من هذه الناحية لكى تنتحل لنفسها حق حماية القناة اذا لم تتفق الدول على حمايتها دوليا .

وقد عرض سفيرا انجلترا وفرنسا فى المؤتمر بجلسة ١٩ يوليه رأى حكومتيهما فى أن يكل المؤتمر الى من يختار من الدول حماية القناة اذا أصابها اعتداء ، ولم يلق هذا الاقتراح قبولا من المؤتمر ، فاتفقت انجلترا وفرنسا على أن يصرح سفيراهما فى المؤتمر بأنهما مستعدتان عند الحاجة الى حماية القناة ، وقد صرح السفيران بذلك فى جلسة المؤتمر الحادية عشرة التى انعقدت يوم ٢٦ يوليه ، فلم يعترض المؤتمر ولم يبد احتجاجا ما ، وقد أبلغ الباب العالى أعضاء المؤتمر فى ٢٤ يوليه ثم فى ٢٧ منه أن جنوده على أهبة السفر الى مصر وأنه مستعد للتدخل فيها ، ولكن بلاغه لم يقترن بأى عمل ، وعرضت وزارة المسيو دى فريسينيه على البرلمان الفرنسى فتح اعتماد لاعداد القوات الكفيلة بجعل القناة فى مأمن من كل اعتداء وحماية السفن المارة فيه ، ولكن البرلمان قرر فى ٢٩ يوليه رفض الاعتماد المطلوب ، مما أدى الى استقالة وزارة فريسينيه واضطرار الوزارة التى خلفتها (١) الى أن تنفض يدها من المسألة المصرية نزولا على قرار البرلمان ، فكان هذا القرار من فرنسا اعلانا بنفض يدها بل بأفلاس سياستها

(١) وزارة دكلرك

فى المسألة المصرية ، والسبب الذى حدا بالبرلمان الفرنسى الى رفض الاعتماد هو الخوف من توزيع قوات فرنسا فى وقت كانت تخشى فيه على كيانها فى القارة الأوروبية من تحفز المانيا ، فهو نفس السبب الذى حدا بالوزارة الفرنسية الى الاحجام عن مشاركة انجلترا فى تدخلها الحربى حين عرضت عليها ذلك فى يوليه سنة ١٨٨٢ قبل ضرب الاسكندرية ، وفى الوقت الذى أصدر البرلمان الفرنسى هذا القرار قرر البرلمان البريطانى فى ٢٧ يوليه الاعتماد المطلوب من الحكومة الانجليزية للحملة على مصر ، وذلك بأغلبية ٢٧٧ صوتاً ضد ٢١ صوتاً أى بأغلبية تشبه الاجماع ، وبلغ الاعتماد الذى قرره ٢٫٣٠٠٫٠٠٠ جنيه .

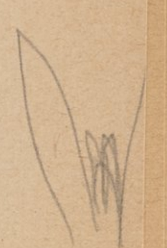
يتضح مما تقدم أن المؤتمر لم يكن يعنيه رد الاعتداء عن مصر ، بل كل ما همه وشغل باله أمر قناة السويس ، وقد انتهى من مباحثاته العقيمة الى ترك الانجليز يتصرفون كما تهوى أطماعهم الاستعمارية .

إخفاق المؤتمر

اجتمع المؤتمر للمرة الاخيرة يوم ١٤ اغسطس سنة ١٨٨٢ ، وكانت الجنود البريطانية قد زحفت فى داخل البلاد وظهرت بوادر انتصارها على العرابيين ، فلم يجد المؤتمر عملا يشغله سوى تأجيل انعقاده الى أجل غير مسمى ، ولم يجتمع بعدها اذ كانت قوات الانجليز قد تغلبت على العرابيين ، وبذلك انطوت صفحة المؤتمر دون أن يعمل عملا ما فى صون حقوق مصر ورد عادية الانجليز عنها ، وأخفق إخفاقا جعله مضرب الأمثال فى المهازل السياسية الخالية من روح النزاهة والصراحة والاخلاص .

اعلان العداء

بين الخديو وعرابى باشا



أسلفنا أن الخديو عاد الى سراى رأس التين يوم ١٣ يوليه سنة ١٨٨٢ واستقبله

بها الاميرال سيمور ، ومن يومئذ قرن مصيره بانتصار الانجليز واستقرار أقدامهم فى البلاد ، وانحاز اليهم انحيازا تاما ، وجعل نفسه وسلطته الحكومية رهن تصرفهم ، أما عرابى فقد قرر الانسحاب مع الجيش الى كفر الدوار لاقامة خط الدفاع وصد الانجليز عن الزحف داخل البلاد .

وقد تربص الانجليز فى الاسكندرية حتى يعدوا العدة للزحف ، ويتلقوا الامداد التى جاءتهم من انجلترا ، وأخذوا فى الايام الاولى ينظمون الاحتلال مستعينين بالخديو ونفوذه الشرعى ، وأذاع الاميرال سيمور يوم ١٧ يوليه منشورا بالمحافظة على الامن [١] علق فى شوارع المدينة، وهو أول منشور أعلن الانجليز فيه أنهم مكلفون من جانب الخديو بالمحافظة على النظام .

واستكتب الاميرال سيمور راغب باشا رئيس مجلس الوزراء خطابا بتاريخ ١٧ يوليه سنة ١٨٨٢ يبلغ فيه الاميرال مخالفة عرابى لاوامر الخديو فيما يقوم به من وسائل الدفاع ، وبعزم الخديو على عزله من منصبه ، وهذا الخطاب يبدو غريبا من راغب باشا الذى كان حتى ضرب الاسكندرية يعضد العرابيين ويؤيدهم ، ويقاوم التدخل البريطانى ، وهذا نص الخطاب :

« حضرة الاميرال — لى حظ الشرف أن أعلن لحضرتكم أن عرابى باشا يشتغل الآن باعداد وسائل للدفاع ، وذلك مخالفة لاوامر الجناب الخديوى ، وقد صدر له الامر بالكف عن هذه التجهيزات ، فكونوا اذن على علم بأن الجناب الخديوى عزم على عزله من وظيفته ، فهو لذلك وحده المسئول عما يحدث ، فأرجوكم أن تعلنوا مآل هذه الرسالة الى حكومة جلالة الملكة » . [٢]

وهذا الخطاب يناقض قرار مجلس الوزراء الذى اشترك راغب باشا فى وضعه بصفة كونه رئيسا للنظار والذى رد فيه على انذار الاميرال سيمور قبيل ضرب الاسكندرية ، ويناقض أيضا القرار الذى أصدره يوم ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ عقب ضرب الاسكندرية

---

(١) مصر للمصريين ج ٥ ص ١٢٦
(٢) مصر للمصريين ج ٥ ص ١٢٧

باعلان الاحكام العرفية وقال فيه « حيث ان الحرب قد ابتدأت بيننا وبين الانجليز الخ » ، ولم يبد من الانجليز بعد الضرب وفى خلال تلك الايام الرهيبة ما يجعل راغب باشا يغير رأيه بهذه السرعة المدهشة ويعتبر الاستعداد للدفاع جرما يتحمل عرابى وحده تبعته ، فخطاب راغب باشا هو خاتمة محزنة لوزارته وصفحة غير مشرفة فى تاريخ مصر .

وقد بدأ راغب باشا يتحول عن موقفه الاول عقب احتلال الانجليز الاسكندرية ، إذ أخذ يتقرب اليهم ، وظهر هذا التحول من التلغراف الذى أرسله يوم ١٥ يوليه الى يعقوب سامى باشا وكيل الحربية بالقاهرة ينبئه بأن الحالة قد تحسنت فى الاسكندرية ويكلفه باعادة المهاجرين اليها وبأن «جميع من خرجوا من البلد جار رجوعهم اليها وان أبوا العودة أرسلوهم ولو جبراً » . (١)

فهذا التلغراف يدل على أنه انقلب على عقبيه وانضم هو أيضا الى جانب الاحتلال ، اذ أن الامر باعادة المهاجرين الى الاسكندرية (ولوجبرا) يدل على أنه يعتبر الحالة فيها عادية وليست حالة حرب ، مع أن الانجليز كانوا قد وضعوا أيديهم عليها وبدأوا يتأهبون للزحف منها الى داخل البلاد .

رسالة الخديو الى عرابى

وأرسل الخديو من سراى رأس التين يوم ١٧ يوليه تلغرافا الى عرابى بكفر الدوار يأمره فيه بالكف عن الاستعدادات الحربية (وهو الامر الذى أشار اليه راغب باشا فى كتابه الى الاميرال سيمور) ويحمله تبعة ضرب الاسكندرية ويدافع عن حسن مقاصد الانجليز ويأمره بالحضور الى سراى رأس التين ليتلقى منه تعليماته وهذا نص الكتاب :

« اعلموا أن ماحصل من ضرب المدافع من الدونتمة الانجليزية على طوابى اسكندرية وتخريبها انما كان السبب فيه استمرار الاعمال التى كانت جارية بالطوابى

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٥ يوليه سنة ١٨٨٢

وتركيب المدافع التى كلما يصير الاستفهام عنها كان يصير اخفاؤها وانكارها، والآن قد حصلت المكالمة مع الاميرال ، فأفاد أنه ليس للدولة الانجليزية مع الحكومة الخديوية أدنى خصومة ولا عداوة ، وأن ماحصل انما هو فى مقابلة ماكان من التهديد والتحقير للدونتمة ، وأنه اذا كان بيد الحكومة الخديوية جيش منظم وممتثل ومؤتمن فهو مستعد لتسليم مدينة الاسكندرية اليها ، ولذلك اذا حضرت عساكر شاهانية فالحكومة الانجليزية تحترمهم وتسلم اليهم المدينة ، فقد تحقق من هذا أن الدولة الانجليزية ليست محاربة مع الحكومة الخديوية وأنه تقرر من كافة الدول المعظمة بالقونفرنس (المؤتمر) بأنه لا يصير مس امتيازات الحكومة المصرية ولا حريتها ولا مس حقوق الدولة العلية بل هى تبقى ثابتة لها كما كانت ، وأن يصير ارسال عساكر شاهانية لاجل استتباب الراحة بمصر ، فلذلك يلزم أن تصرفوا النظر عن جمع العساكر وعن كافة التجهيزات الحربية التى تجرونها بوصول أمرنا هذا وتحضروا حالا الى سراى رأس التين لاجل اعطاء التنبيهات المقتضية الشفاهية على حسب أمرنا هذا وما استقر عليه رأى مجلس النظار » (١)

جواب عرابى على رسالة الخديو

فأجاب عرابى على هذه الرسالة برسالة تلغرافية شرح فيها وجهة نظره وأبان الاسباب التى توجب استمرار الدفاع وهى طلبات الاميرال سيمور وقرار مجلس الوزراء برياسة الخديو برفضها ولو أدى ذلك الى القتال ، واعتذر عن الحضور الى الاسكندرية لان الانجليز يحتلونها ، وطلب الى الخديو أن يوفد اليه الوزراء أو رئيسهم فى مركز الجيش بكفر الدوار للمداولة فى الموقف ، وهذا نص الرسالة : (٢)

« مولاى ، فى شريف علم مولاى المعظم أن المحاربة التى وقعت بيننا وبين الانجليز انما تسببت عن طلبات من الاميرال الانجليزى وبلغت مسامع عظمتكم

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٨ يوليه سنة ١٨٨٢

(٢) المرجع السابق

وعرضت على مجلس نظاركم المنعقد تحت رياسة سموكم بحضور كثير من ذوات البلاد المنتخبين ودولتلو درويش باشا نائب الحضرة السلطانية ، ولما تحقق عند جميعهم أن هذه الطلبات مضرة بالحكومة الخديوية ومخلة بشأن البلاد قر رأيهم على معارضة طلب الاميرال ولو أدى ذلك الى الحرب ، وبناء على ذلك قرر المجلس المذكور لزوم زيادة خمسة وعشرين الف عسكرى وصدرت الاوامر الى المديريات بطلبهم وقرر المجلس أيضا أنه لاتطلق المدافع من جهتنا إلا بعد اطلاق خمسة مدافع من السفن الانجليزية ، ولما ابتدأت السفن بضرب النيران على مدينة الاسكندرية لم نقابلها الا بعد عشرين طلقة ولم يكن عندنا قبل وقت الضرب أدنى استعداد ، لاستمرار الاوامر بعدم الاستعداد ، ثم بعد ذلك أعلن حضرة رئيس مجلس النظار وناظر خارجية حكومتكم الى جميع جهات الادارة بصيرورة البلاد حربا مع الانجليز وأنها صارت تحت الاحكام العسكرية كما هو حكم القانون زمن الحرب فبهذه الاسباب يامولاى تكون حكومتكم الخديوية المصرية محاربة لدولة الانجليز بوجه الحق والشرع ، ولم يحصل من الحكومة ولا من عساكرها أدنى تحقير ولا ازدراء بالدونتمة كما هو معلوم لدى عظمتكم ، وانما كانت الحرب عدوانا من الانجليز على الحكومة التى لم يبد منها أدنى شىء يستوجب الحرب ، فان كان الاميرال فى مخابرته مع سموكم أظهر أنه عدل عن المحاربة الى المسالمة فذلك بعد وقوع الحرب يعد طلبا للصلح وسعيا فى تجديد العلاقات ، ولا يجوز أن يكون انكارا للحرب بالمرة وتبرأ من من العدوان بعد وقوعهما ، ولا شك فى أنى أطابق أفكار سموكم فى الميل إلى الصلح مع حفظ شرف البلاد والحكومة ، وان كان الاميرال يريد تسليم المدينة لجيش حكومتكم لمنظم بعد أن تخربت بمدافع السفن الانجليزية هدما وحرقا فها هو جيشها المنظم الذى لم يقع منه أدنى أمر يخل بنظامه مستعد لان يستلمها بعد براح المراكب عن مياه الاسكندرية ، وللمحافظة على شرف حكومتكم الوطنية ينبغى الاستمرار على الاستعداد العسكرى كما وافق رأى سموكم أولا حتى تفارق المراكب السواحل المصرية خوفا مما عسى أن يحدث من قبيل ماسبق ، فقد صارت الحادثة الماضية برهانا جليا على

أن الوعد بالمسالمة من الانجليز لا يمكن كمال الثقة به ، وانما هو لاجل شغلنا عن الاستعداد واقتراح مطاليب مضرة بمصالح البلاد، وانى كنت أتمنى أن أتمثل بين يدى عظمتكم لابداء هذه الملحوظات ، لكن من الاسف انه تحقق عندى من الاكتشافات الحقيقية أن مدينة اسكندرية مشغولة الآن بعساكر الانجليز ، فمن المعلوم عند مولاى أنه لا يمكنى الحضور بتلك المدينة لهذا السبب ، فاذا حسن لدى مولاى فليصدر أمره السامى بحضور حضرات النظار أوسعادة رئيس مجلس النظار الى مركز الجيش للمداولة فى هذا الامر لنكون على بينة من الحقيقة حتى يمكننا بعد ذلك صرف العساكر وترك التجهيزات الحربية والحضور الى المدينة ، والامر لمن له الامر » (١)

كتاب عرابى الى يعقوب سامى باشا

ولما تحقق عرابى انحياز الخديو إلى جانب الانجليز خشى أن يصدر من الاوامر ما يشل حركة الاستعدادات الحربية ، فأرسل الى جميع المديريات والمحافظات تلغرافا شديد اللهجة اتهمه فيه بممالأة الانجليز وحذر الجميع من اتباع أوامره التى تخالف حالة الحرب (٢)

وارسل الى يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية بالقاهرة كتابا بتاريخ ١٧ يوليه سنة ١٨٨٢ (غرة رمضان سنة ١٢٩٩) اتهم فيه الخديو علنا بخيانته للبلاد وأنه سبب البلايا التى نزلت بها ، ودعا الى وجوب عقد جمعية عمومية من الذوات والاعيان والعلماء يعرض عليها الموقف ويطلب منها اصدار قرار فى شأن الخديو وفيما يجب عمله لصالح الامة « وصلاحية مثل هذا الوالى عليها » وختم كتابه بالمثابرة على التجهيزات الحربية وانه تحرر منه بذلك إلى جميع حكام البلاد . (٣)

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٨ يوليه سنة ١٨٨٢
(٢) الوقائع المصرية عدد ١٧ يوليه سنة ١٨٨٢
(٣) الوقائع المصرية عدد ١٨ يوليه سنه ١٨٨٢

والخطاب هو معالنة للخديو بالعداء واتهامه صراحة بالخيانة ، وفيه أيضا طلب عقد جمعية عمومية للنظر فى شأنه ، وهل يصلح للولاية أم لا ، أو بعبارة اخرى دعوة الى خلعه .

وقد أرسل عرابى تلغرافا آخر فى اليوم ذاته الى يعقوب سامى باشا بأن بعض المراكب الانجليزية ذهبت إلى سد أبو قير وبصحبتها ضابط من طرف الخديو يدلهم على المواقع ، مما يدل على انحيازه الى جانبهم ، وأرسل تلغرافا آخر الى محافظ العاصمة مفاده أن النظار محجوزون لدى الخديو [1]

وأذاع منشورا أرسله الى المديريات والدواوين كافة باعلان انضمام الخديو إلى جانب الانجليز وخلع طاعته . [2]

مجلس ادارة الحكومة

(المجلس العرفى)

كان يعقوب سامى باشا من الموالين لعرابى ، كما أنه كان فى خاصة نفسه يرى بحق وجوب الدفاع عن البلاد ازاء عدوان الانجليز ، وأن الانحياز إلى جانبهم بعد أن ضربوا الاسكندرية واحتلوها هو تسليم لهم وخيانة للبلاد ، فلما جاءه تلغراف عرابى اجتمع يوم وروده مع خاصة المناصرين له فى وزارة الحربية (قصر النيل) واستقر رأيهم على عقد مجلس بديوان وزارة الداخلية فى مساء ذلك اليوم مؤلف من وكلاء الوزارات وبعض كبار الضباط الموظفين سترد أسماؤهم فيمايلى

فاجتمع المجلس المذكور وقرر دعوة العلماء والاعيان والرؤساء الروحانيين والوجهاء وكبار موظفى الحكومة بديوان الداخلية ليلا فى هيئة جمعية عمومية (أو مجلس العموم كما أسموها) لاتخاذ مايلزم من القرارات بالنيابة عن الامة .

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٠ يوليه سنة ١٨٨٢
(١) الوقائع المصرية عدد ٢٥ يوليه سنة ١٨٨٢

وأخذ هذا المجلس يتولى سلطة الحكم، وظل كذلك خلال الحرب ، وقد سميناه (مجلس ادارة الحكومة) لانطباق هذه التسمية على عمله واختصاصه ، ويسمى فى الوقائع المصرية (المجلس العرفى) وسنجرى على هذه التسمية الاخيرة فى سياق الحديث .

الجمعية العمومية وقراراتها

١٧ يوليه سنة ١٨٨٢

وفى مساء يوم الاثنين ١٧ يوليه سنة ١٨٨٢ (غرة رمضان سنة ١٢٩٩) اجتمع المدعوون الى حضور الجمعية العمومية بوزارة الداخلية ، وبلغ عددهم أربعمائة عضو ، منهم الامراء الموجودون بالعاصمة وشيخ الاسلام وقاضى قضاة مصر ومفتى الديار المصرية وكبار العلماء والرؤساء الروحانيون والنواب ووكلاء الدواوين والمديرون والقضاة والتجار والاعيان

وعرضت عليهم الرسائل التى تبودلت بين الخديو وعرابى ، وبين هذا الاخير ووكيل الحربية ، وتداولوا فى الموقف ، فأجمعوا على وجوب مداومة الاستعدادات الحربية ما دامت بوارج الانجليز فى السواحل وجنودهم فى الاسكندرية ، وعلى استدعاء الوزراء من الاسكندرية للاستفهام منهم عن حقيقة الامر ، وهذا نص القرار : (١)

« فى بداية الحرب بيننا وبين الانجليز كتب حضرة عطوفتلو رئيس مجلس النظار وناظر الخارجية الى سائر جهات الادارة بأن الحرب انتشبت بيننا وبين الانجليز وصارت البلاد تحت الاحكام العسكرية ، ومن اللازم الاستعداد للمقاومة ، ثم وردت منه افادة تلغرافية بعد ذلك بأيام مقتضاها حصول الصلح والتنبيه على المصالح أن تسير سيرا مدنيا وأنها خرجت من الاحكام العسكرية ، وبعد ذلك

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٠ يوليه سنة ١٨٨٢

صدرت افادة من ناظر الجهادية الى جهات الحكومة يصرح ببقاء البلاد تحت الاحكام العسكرية وبأن الحرب لم تزل قائمة بيننا وبين الانجليز وبوجوب الاستمرار على التجهيزات والاستعدادات ما دامت عساكر الانجليز فى مدينة اسكندرية ومراكبهم فى مياهها ، وصدرت ارادة سنية من الجناب الخديوى لناظر الجهادية مقتضاها أن لا حرب بيننا وبين الانجليز وأن السبب فى الحرب هو المداومة على الاستعداد فى الطوابى الذى يعد تحقيرا المراكب الانجليز ، فضرب المراكب لاستحكاماتنا ولمدينة الاسكندرية ليس حربا للحكومة وانما هو من قبيل رد الشرف وليس هناك حرب حقيقية الخ ما ذكر بالارادة ، فأجاب ناظر الجهادية بأن الحرب بين الحكومة والانجليز كانت بقرار من مجلس عام منعقد تحت رئاسة الحضرة الخديوية ، وأيد ذلك اعلان رئيس مجلس النظار الخ ماذكر فى الجواب ، ثم قدم عرضحال من مخزنجى مخبز القبارى باسكندرية لسعادة ناظر الجهادية يشكو من بعض أمور تضاد الصلح ، وورد للناظر المومى اليه معلومات عن أعمال عساكر الانجليز فى اسكندرية تدل على معاداتهم لرعية الحكومة الخديوية وانهم فى حرب معها كما يعلم من افادته ، ثم ان ناظر الجهادية المشار اليه طلب فى احدى افاداته لوكيل الجهادية أن يشكل مجلس من علماء البلاد وامرأها وأعيانها للنظر فى هذه الأمور المهمة ، فبناء على ذلك انعقد فى نظارة الجهادية ليلة غرة رمضان سنة ١٢٩٩ مجلس مؤلف من سعادة وكيل الداخلية وسعادات (كذا) كل من وكيل الجهادية وعلى باشا فهمى ووكيل الحقانية وناظر الدائرة السنية ودانش باشا ومحمود سامى باشا (البارودى) ومحمد رضا باشا السوارى وحضرات باشكاتب المالية واحمد بك رفعت مدير المطبوعات ومأمور ضبطية مصر (ابراهيم بك فوزى) وعلى بك يوسف واحمد بك فرج وحسن بك جاد ، وبعد المداولة قرر المجلس لزوم انعقاد مجلس عام يشكل من مشاهير العلماء والرؤساء الروحانيين ومن الطوائف المختلفة ومأمورى الحكومة الحائزين للرتبة الثانية فما فوق وأكابر الذوات المتقاعدين وأعيان التجار ، وأن يكون انعقاده فى نظارة الداخلية يوم الاثنين غرة رمضان سنة ١٢٩٩ ، وفى الميعاد المذكور انعقد المجلس تحت رئاسة سعادة

وكيل الداخلية من عدد كثير من كل طبقة من الطبقات المذكورة وتليت على مسامع الحاضرين جميعاً الاوراق المتعلقة بهذه المسائل المتقدمة وطلب منهم النظر فيها من جهة كونهم أعيان البلاد وأصحاب الصالح المهم فيها فانحط رأى الجميع بعد للمداولة .

(اولا) على لزوم الاستمرار فى الاستعدادات الحربية مادامت عساكر الانجليز فى مدينة الاسكندرية ومراكبهم فى مياهها

(ثانيا) على أنه يلزم طلب حضرات النظار إلى العاصمة للاستعلام منهم عن حقيقة ماحصل قبل الحرب وبعده ليتمكن المجلس من اعطاء قراره فيما بعد

(ثالثا) على أن تعين لجنة مركبة من ستة مندوبين من طرف المجلس ليتوجهوا الى اسكندرية ويبلغوا حضرات النظار قرار المجلس ثم يدعونهم للحضور الى العاصمة للسبب المتقدم ، وقد انتخب المجلس أعضاء لهذه اللجنة سعادة على مبارك باشا وسعادة محمد رؤوف باشا من الذوات ، وحضرة احمد بك السيوفى والشيخ سعيد بك الشماخى (وكيل دولة مراكش فى مصر) من أعيان التجار ، والشيخ على نايل والشيخ احمد كيوه من العلماء ، وبعد ذلك انفضت الجلسة فى أول الساعة الحادية عشرة[1] من النهار المذكور » .

وفد الجمعية العمومية

وقع اختيار اللجنة على الاشخاص المذكورة اسماؤهم فى القرار ليتألف منهم الوفد المنوط به ابلاغ الوزراء قرار الجمعية

وقد اضطلع الوفد بالمهمة التى ناطته بها الجمعية العمومية فسافر اعضاؤه الى معسكر الجيش فى كفر الدوار ، واجتمعوا هناك بعرابى ورؤساء الجند ، وجرت مباحثات طويلة بينهم ، ثم توجهوا إلى الاسكندرية على ظهور الخيل ومعهم الحرس الكافى ،

---

(١) بالحساب العربى — قبل الغروب بساعة

وفى صبيحة يوم ٢٣ يولية اجتمعوا بالخديو والنظار واخبروهم بمهمتهم، ثم بقى على باشا مبارك واحمد بك السيوفى بالاسكندرية ورجع الباقون إلى العاصمة واخبروا المجلس بأن الخديو أسير عند الانجليز ولا يمكنه الرجوع إلى مصر

المجلس العرفى وقراراته

أخذ المجلس العرفى (مجلس ادارة الحكومة) يعقد اجتماعاته يوميا بوزارة الحربية برياسة يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية ليتخذ مايراه لازما من القرارات ، وقد صارت فى يده سلطة الحكم فى البلاد ، اذ كان مجلس الوزراء فى الاسكندرية منقطع الصلة بالمديريات والمحافظات ، فتولى هو تدبير شؤون الحكم واعداد التجهيزات العسكرية ، وكان اعضاؤه وكلاء الوزارات وبعض كبار الضباط الموظفين وهم : يعقوب سامى باشا وكيل الحربية . حسين باشا الدراملى وكيل الداخلية . بطرس باشا غالى وكيل الحقانية . على بك فهمى رفاعه وكيل المعارف . حسين باشا فهمى وكيل الاوقاف . عريان بك تادرس باشكاتب المالية . على باشا الروبى وكيل وزارة السودان. جعفر باشا صادق رئيس مجلس الاحكام . محمد رؤوف باشا حكمدار السودان سابقا. اسماعيل حقى باشا ابو جبل رئيس مجلس الأحكام سابقا ، اسماعيل باشا محمد مفتش عموم . الاشغال احمد نشأت باشا ناظر الدائرة السنية ، الفريق راشد باشا حسنى . اللواء على باشا فهمى . اللواء محمد رضا باشا . اللواء خالد باشا . اللواء حسن مظهر باشا . ابراهيم سامى باشا مأمور عتق الرقيق . أحمد حسنين باشا قومندان وابورات النيل . ابراهيم بك فوزى مأمور ضبطية مصر (المحافظ) احمد بك رفعت مدير المطبوعات . الميرالاى على بك يوسف. الميرالاى احمد بك فرج . الميرالاى حسين بك رأفت . حافظ بك رمضان باشكاتب الدائرة السنية .الميرالاى محمد بك بهجت. احمد بك شكرى وكيل الدائرة السنية . الميرالاى احمد بك نير. الميرالاى عبد الرحمن بك حسن [١] .

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٣ يوليه سنة ١٨٨٢

ومهمة هذا المجلس ادارة شؤون الحكومة والمحافظة على الامن والنظام واتخاذ التدابير العسكرية والتحضيرات الحربية للدفاع عن البلاد ، وكان اجتماعه فى الغالب ليلاً .

ومن قراراته الهامة أنه قرر فى يوم ٢١ يوليه سنة ١٨٨٢ (٥ رمضان سنة ١٢٩٩) بناء على مذكرة لسلامه بك الباز باشمهندس التلغرافات المصرية منع المراسلات التلغرافية الشفرية الصادرة من القطر المصرى إلى الخارج ومن الخارج إلى مصر أو الاخبار المبهمة العبارة ماعدا ما يتعلق بالحركات العسكرية التى تصدر من وزارة الحربية أو ترد اليها وكذلك من وزارة السودان ، وأن تكون الاخبار الصادرة من الاقطار المصرية كافة أو الواردة اليها بلغة واضحة صريحة سواء كانت باللغة العربية أو باللغات الاجنبية ، وأن مايكون من المراسلات مخالفا لذلك يجرى وقفه مع التنبيه على موظفى التلغرافات بعدم اذاعة اخبار تختص بالحركة او غيرها ومنع دخول الاجانب بمكاتب التلغراف وان من يحصل منه اهمال من موظفى التلغراف يحاكم بموجب القانون العسكرى

وأصدر قراراً آخر فى ذات اليوم بمنع الصحف كافة من نشر أخبار أو اية نشرة تتعلق بالاحوال الحاضرة إلا بعد اقرار المجلس عليها ، أو بعبارة أخرى قرر لرقابة على الصحف .

وقرر يوم ٢٢ يوليه سنة ١٨٨٢ (٦ رمضان سنة ١٢٩٩) عدم الترخيص لاحد بالسفر من القطر المصرى إلى الخارج ما دامت حالة الحرب قائمة (١)

وأصدر عدة قرارات باجراء بعض التنقلات الادارية ، فقرر ليلة الخميس ١٠ اغسطس سنة ١٨٨٢ (٢٥ رمضان سنة ١٢٩٩) تعيين ابراهيم بك زكى مدير الشرقية مأمورا للدائرة البلدية بالعاصمة ، وأحمد بك ناشد مدير بنى سويف مديرا للشرقية ، ومراد افندى السعودى من أعيان مديرية الجيزة مدبرا لبنى سويف ، وقرر أيضاً عزل المديرين الذين اشتبهت الحكومة فى اخلاصهم وهم : محمد شاكر باشا مدير

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٩ يوليه سنة ١٨٨٢

المنيا . وابراهيم باشا أدهم مدير الغربية . وابراهيم بك توفيق الترجمان مدير البحيرة ، وعثمان باشا غالب مدير أسيوط . وحسن بك فهمى مدير المنوفية . وقد سجن ابراهيم بك توفيق بامر المجلس العرفى ولم يفرج عنه إلا بعد هزيمة العرابيين

وقرر يوم ٩ شوال سنة ١٢٩٩ (٢٤ اغسطس سنة ١٨٨٢) لمناسبة فيضان النيل وجوب التأكيد والتشديد من وزارتى الداخلية والاشغال على رجالهما ببذل الهمة والعناية بحفظ الجسور ، وفى ٢٨ اغسطس سنة ١٨٨٢ قرر بانه إذا حصل أى قطع فى أى جسر « فيجرى ضبط المتسببين والذين تتوقع عليهم الشبهة فى ذلك ويرسلون لديوان الجهادية لاحالة محاكمتهم على المجلس الحربى » (١)

وبالجملة فان المجلس قد اضطلع باعباء الحكم بكفاءة وهمة فى هذه الاوقات العصيبة.

عزل عرابى من وزارة الحربية

على أثر اطلاع الخديو على قرارات الجمعية العمومية أصدر أمراً فى ٢٠ يوليه سنة ١٨٨٢ (٤ رمضان سنة ١٢٩٩ هـ) بعزل عرابى من وزارة الحربية ، وعين عمر باشا لطفى محافظ الاسكندرية بدلا عنه ، وبنى أمر العزل على مخالفة عرابى لاوامره ومداومته على الاستعدادات الحربية ، وقد صدر هذا الامر بناء عل قرار من مجلس الوزراء ، وكان بعضهم مخالفاً لفكرة العزل ولكن الخديو أصر عليها ، وأبلغه هذا الامر فى كتاب هذا نصه :

« ان ذهابكم إلى كفر الدوار مستصحباً العساكر واخلاء ثغر اسكندرية من غير ان يصدر لكم أمر بذلك وتوقيف حركة السكة الحديد وقطع جميع المخابرات التلغرافية عنا ومنع ورود البوستة الينا ومنع حضور المهاجرين إلى وطنهم باسكندرية واستمراركم فى التجهيزات الحربية وارتكابكم عدم الحضور بطرفنا

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢ سبتمبر سنة ١٨٨٢

بعد صدور أمرنا بطلبكم كل ذلك يوجب عزلكم فقد عزلناكم من نظارة الجهادية والبحرية وأصدرنا أمرنا هذا لكم بما ذكر ليكون معلوما » (١)

وأذاع الخديو فى الوقت نفسه منشوراً علق فى شوارع الاسكندرية فصل فيه الاسباب التى دعت إلى عزل عرابى من منصبه والواردة اجمالا فى الامر السابق، وأخذ فيه على عرابى اخلاء الاسكندرية دون مقاومة، ثم دافع عن نيات الانجليز واحتلالهم الاسكندرية وسوغه بأن الغرض منه بالمحافظة على الامن

قال « ولو لم يتحقق لدينا أن نية الانجليز والفرنسيس (كذا) ليست نية استيلاء بل نية اصلاح أو كان عندنا ادنى شبهة فى ذلك لكنا أول من يقوم بالمدافعة بارواحنا واموالنا إلى ان يقضى الله أمرا كان مفعولا » (٢) ثم حذر الامة فى منشوره من الانضمام إلى عرابي ودعاها إلى الامتثال للاوامر الخديوية .

وأذاع الخديو منشورا آخر بهذا المعنى وجهه الى أهالى القطر المصرى كافة دعاهم فيه الى الانضمام تحت لوائه ومناصرة الجيش الانجليزى والامتناع عن معاونة العرابيين (٣).

مساعى على مبارك باشا فى التوفيق وحبوطها

وقد بدا لعلى مبارك باشا أن يسعى فى اصلاح ذات البين بين الخديو وعرابى، فبقى بالاسكندرية وأبرق الى عرابي بما كان من قيامه بمهمته واقترح عليه تأليف لجنة ممن ينتدبهم عرابى من رؤساء الجند تجتمع ولجنة أخرى مؤلفة من على مبارك باشا وبعض الذوات للنظر فى الاحوال الحاضرة بقصد الوصول الى نتيجة ترضى

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢
(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٢
(٣) الوقائع المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢

الجميع (١) ، وكان هذا الاقتراح آتيا من جانب الخديو والوزراء كما يفهم من جواب على باشا مبارك الى عرابى الذى بعث به اليه فى كفر الدوار

وكان على باشا مبارك يميل الى أن يكون أساس التفاهم بين الخديو وعرابى قبول مطالب الدولتين فى مذكرة ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ وترك معسكر كفر الدوار (٢).

وفهم عرابى من تلغراف على باشا مبارك أنه تمهيد لانحيازه الى جانب الخديو، فرفض هذا الاقتراح وارسل اليه تلغرافا بذلك مسوغا رفضه بان لا حق له فى تأليف لجنة بعد قرار الجمعية العمومية (٣) ، وأذاع منشورا أرسله الى المديريات والدواوين كافة باعلان انضمام الخديو الى جانب الانجليز وخلع طاعته ختمه بقوله « وها نحن بجيشنا المظفر المنصور فى مراكز الحرب قد بعنا أنفسنا فى حياة بلادنا وحفظها من الاعداء لا يردنا عن ذلك الا الظفر والنصر أو ارتحال العدو من مياه اسكندرية بأساطيله ورجاله، وإلا فاننا نقابل القوة بمثلها ولا نسلم البلاد لاحد وفيها ذو روح يتنفس، والله يؤيد بنصره من يشاء » (٤).

قرار الجمعية العمومية

بقاء عرابى فى منصبه — ٢٢ يوليه سنة ١٨٨٢

كان عرابى مرابطا فى معسكره بكفر الدوار حين أصدر الخديو أمره بعزله من منصبه، فلم يكترث له واستمر يعد عدة الدفاع ليصد تقدم الانجليز، وأرسل الى يعقوب سامى باشا يدعوه الى عقد الجمعية العمومية ثانية للنظر فى أمر العزل ، فقرر المجلس العرفى دعوة الجمعية العمومية الى الانعقاد ، واجتمعت بوزارة الداخلية يوم السبت

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٣١ يوليه سنة ١٨٨٢

(٢) بيوفيس — الفرنسيون والانجليز فى مصر ص ٢٣٦

(٣) الوقائع المصرية عدد ٣١ يوليه سنة ١٨٨٢

(٤) الوقائع المصرية عدد ٢٥ يوليه سنة ١٨٨٢

٢٢ يوليه سنة ١٨٨٢ — ٦ رمضان سنة ١٢٩٩ (١)، وهذه هى المرة الثانية لاجتماعها، وكانت المرة الاولى يوم ١٧ يوليه كما تقدم بيانه، ولم تجتمع بعد ذلك، وكان الحاضرون فى المرة الثانية أكثر عددا من المرة الاولى إذ حضرها نحو خمسمائة من الاعضاء، منهم ثلاثة من الامراء، وشيخ الازهر وقاضى قضاة مصر ومفتيها ونقيب الاشراف وبطريرك الاقباط الأرثوذكس، وحاخام اليهود، والنواب والقضاة والمفتشون ومديرو المديريات وكبار الاعيان وكثير من العمد ومشايخ البلاد.

فلما اجتمعت الجمعية تليت عليها الاوامر الصادرة من الخديو والمنشورات التى أصدرها عرابى، وتولى هذه التلاوة الشيخ محمد عبده بناء على أمر حسين باشا الدرملى وكيل الداخلية (٢)، وألقى على باشا الروبي خطبة تناول فيها الخديو بالطعن والقدح، وتليت فتوى شرعية من الشيخ محمد عليش والشيخ حسن العدوى والشيخ محمد ابو العلا الخلفاوى بمروق الخديو عن الدين لانحيازه الى الجيش المحارب لبلاده، وتداول الاعضاء فى الموقف الحربي وفيما يجب عمله، فاتفقت آراؤهم على عدم قبول عزل عرابى، وبعد أن صدر هذا القرار قال يعقوب سامى باشا وكيل الحربية «حيث قرر هذا المجلس المحترم عدم عزل عرابي باشا من نظارة الجهادية والبحرية ورأى لزوم بقائه فى الوظيفة فأرجو من المجلس أن يرى رأيه فى أوامر الخديو التى تصدر الىّ من جنابه وكذلك ما يصدر من حضرات نظاره المقيمين معه هل يلزمنى قبولها وتنفيذها أم لا»، فتداولت الجمعية العمومية فى هذه المسألة وأصدرت قرارها بوقف أوامر الخديو ونظاره وعدم تنفيذها. وهذا نص القرار (٣):

«بعد تلاوة الاوامر الصادرة من الخديو أولا وآخرا وفيها الامر الصادر بعزل

---

(١) اعتمدنا فى بيان هذا التاريخ على مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣٣٠ وهو يختلف عن الوارد فى الوقائع المصرية عدد ٣١ يوليه سنة ١٨٨٢

(٢) استجواب يعقوب سامى باشا — مصر للمصريين ج ٧ ص ٩٦.

(٣) عن الوقائع المصرية عدد ٣١ يوليه سنة ١٨٨٢

احمد باشا عرابي وتلاوة منشورات عرابي باشا ، وبعد سماعنا ما عرضه وكيل الجهادية بصفة هذه الوظيفة وكونه رئيس المجلس المشكل لادارة أشغال الحكومة على المجلس ، وهو هل وجود الخديو فى الاسكندرية هو ونظاره تحت محافظة عساكر الانجليز يقتضى عدم تنفيذ أوامره أم لا ، واذا صدرت له أوامر من الخديو هل يعمل بها أم لا ، رأينا أن وجود العساكر فى الاسكندرية والمراكب الانجليزية فى السواحل المصرية ووقوف عرابى باشا بمدافعة العدو يقتضى وجوب بقاء الباشا المشار اليه فى نظارة الجهادية والبحرية مداوما على قيادة العساكر ومتبعا فى أوامره المتعلقة بالعسكرية وعدم انفصاله من تلك الوظيفة ، ورأينا وجوب توقيف أوامر الخديو وما يصدر من نظاره الموجودين معه فى اسكندرية كائنة ما كانت لأى جهة من الجهات وعدم تنفيذها حيث ان الخديو خرج عن قواعد الشرع الشريف والقانون المنيف ، ويلزم عرض قرارنا هذا على الاعتاب العالية الشاهانية بواسطة وكلاء النظارات »

الموقعون على قرار الجمعية العمومية

الامير ابراهيم باشا ابن الامير احمد باشا . الامير كامل باشا فاضل (١) ابن الامير مصطفى فاضل . الامير احمد باشا كمال ابن الامير احمد باشا . الشيخ محمد الانبابي شيخ الجامع الازهر . مفتى السادة الحنفية . الشيخ حسن العدوى من علماء الازهر . مفتى المالكية . مفتى الحنبلية . الشيخ عبد الهادى الابيارى من علماء الازهر . عبد الرحمن نافذ افندى قاضى قضاة مصر . الشيخ محمد الاشمونى من علماء الازهر . الشيخ خليل العزازى من علماء الازهر . الشيخ عبد القادر الرافعى عضو المحكمة الشرعية . الشيخ عبدالقادر الدلبشانى عضو المحكمة الشرعية . الشيخ عبد الله الدرستاوى . مفتى ضبطية مصر وأعضاء مجلس المشيخة . مفتى الاوقاف . الشيخ مسعود النابلسى من علماء الازهر .

---

(١) ابن عم الخديو توفيق باشا

الشيخ محمد القلماوى من علماء الازهر . الشيخ زين المرصفى من علماء الازهر . الشيخ حسين المرصفى من علماء الازهر . حسين باشا الدره ملى وكيل الداخليـة . على باشـا الروبى وكيل نظارة الاقاليم السودانية . يعقوب باشا سامى وكيل الجهادية . بطرس باشا غالى وكيل الحقانية . عريان بك تادرس باشكاتب المالية . اسماعيل باشا محمد مفتش نظارة النافعة (الاشغال) . وكيل المعارف على بك فهمى . عبـاس يكن باشا . حسين باشا فهمى وكيل الاوقاف . احمد باشا نشأت ناظر الدائرة السنية . احمد بك شـكرى وكيل الدائرة السنية . احمـد بك رفعت مدير المطبوعات . حافظ بك رمضان باشكاتب الدائرة السنية . محمود بك فهمى باشكاتب الداخلية . محمود باشا سـامى البارودى رئيس مجلس النظار السابق . عبد اللطيف باشا . اللواء على فهمى باشا . سعد بك ميخائيل بديوان المالية . محمد رضا باشا لواء السوارى . ابراهيم بك فوزى محافظ مصر . مصطفى صديق باشا . محمد مرعشلى باشا . مصطفى عكوش باشا . على بك يوسف اميرالاى . ابراهيم سامى باشا مأمور عتق الرقيق بمصر . يعقوب صبرى باشا عضو مجلس الاحكام . جعفر باشا صادق رئيس مجلس الاحكام . ابراهيم خليل باشا عضو مجلس الاحكام . محمود حمدى باشا عضو مجلس الاحكام . محمد توفيق باشا عضو مجلس الاحكام . عبد الحميد بك عضو مجلس الاحكام . محمد باشا عاصم رئيس مجلس استئناف مصر . محمد سعيد بك عضو مجلس استئنـاف مصر . على باشا شريف . ابراهيم بك حمدى امين بيت المال . الفريق راشـد باشا حسنى . اللواء خالد باشا . محمود بك خليل كاتب عربى المعيـة . الميرالاى احمـد بك فرج . الميرالاى حسن بك جاد . الميرالاى احمد بك نير . حسن باشا مظهر لواء الطوبجية البرية . حسن بك مأمور تحصيلات الدائرة البلدية بمصر . الميرالاى حسن بك رأفت . الميرالاى محمـد بك بهجت . عثمان باشـا فهمى عضـو مجلس الاحكام : نسيم بك ناظر قلم ادارة حسابات المالية . محمد رشـيد بك ناظر قلم تركى المعيـة . عثمان بك صبرى بالمعيـة . مصطفى بك محب . احمـد بك ذهنى ناظر الجبـه خانه سابقا . احمد باشا وكيل دائرة الحلمية السابق . الشيخ احمد الخشـاب قاضى مديرية

الجيزة . محمد بك على القوصى القاضى بالمحكمة المختلطة . عبد الرحمن السويسى مفتى الجيزة . مصطفى بك وهبى وكيل ضبطية مصر . يوسف بك محمد رئيس قلم عربى المعية . على بك حافظ مترجم المعيــة السنية . رئيس مشتروات الاشغال . شافعى بك مفتش الملاحات . نجم الدين باشا رئيس مجلس عسكرية سابقا . ابراهيم بك حيدر معاون بالمالية . احمد نصر مدير المباحث بالاشغال . باشكاتب الاشغال . الميرالاي محمد بك عبيد . الميرالاى عبد القادر عبد الصمد . وكيل الروزنامجه . مير رئيس تحريرات المالية . ميررئيس قلم الاملاك بالمالية . محمدفوزى باشا . عثمان باشا فوزى مدير دائرة الأميرة زينب هانم حليم . احمد صادق باشا . محمد حافظ باشا . محرم بك . عبدالله فكرى باشا . ناظر مدرسة المهندسخانة . ناظر مطبعة بولاق . حسن باشا سرى . على باشا حسيب . مفتش صحة مصر . الشيخ ابو العلا الخلفاوى من علماء الازهر . الشيخ سليم عمر القلعاوى من علمـاء الازهر . احمد بك السبكى ناظر قلم موريات النافعة . مدير قلم مبانى النافعـة (الاشغال) روزنامجى مصر . مرخص الارمن الكاثوليك . مأمور ادارة وردان . مورمرخص الارمن . وكيل الاقباط الكاثوليك . حاخام باشا الاسرائيليين . بطريرك الاقباط . السيد محمد السادات . السيد عبدالخالق السادات . السـيد عبـد الباقى البكرى نقيب الاشراف . حسن باشا حلمى . حسين باشا عاصم مأمور ضبطية اسكندرية سابقا . محمد بك حمدى مأمور تفتيش بالداخلية . على صادق باشا . محمد شاكر باشا وكيل دائرة الأمير حسن باشا سابقا . وكيل بطريكخانة الموارنة . وكيل بطريكخانة الروم الكاثوليك . وكيل بطريكخانة الروم الارثوذكس . حسين باشا يكن . ابراهيم باشا فريق السوارى سابقا . شفيق بك منصور . سرهنـك بك . اسماعيل باشا ابوجبل . احمد باشا حسنين قومندان وابورات النيل . محمد بك فوزى باسبتالية مصر . مصطفى بك الهجين سر تجار مصر . اسكندر بك فهمى مأمور إدارة السكة الحديد . احمـد بك صقر باشكاتب السكة الحديد . محمدباشا سعيد . أرسلان باشا . محمد بك عاصم . اسماعيل بك يكن . ابراهيم باشا يكن . السيد احمد الحسينى . محمد الزرو . احمد الارناؤطى . يوسف جمجوم .

السيد ابراهيم وفا . ابراهيم محمد المنداه . السيد حسن موسى العقاد . سليمان بك العيسوى . محمد بك السيوفى . محمد أمين التاجر . السيد حسن البارودى التاجر . الشيخ حسن الصم التاجر . الحاج محمد يس التاجر . الحاج محمد الحلو تاجر . السيد عبد السلام العبنانى تاجر . مصطفى صدقى بك . الحاج محمد الحبابى تاجر . الشيخ عثمان مدوخ من علماء الازهر . محمد بك الطوير تاجر . السيد حسن يوسف الحمصانى تاجر . السيد سليم البراد تاجر . الحاج دسوقى الكنخلى تاجر . السيد عبده البابلى الجواهرجى . السيدابراهيم خليل الديوانى تاجر . مصطفى سنورى تاجر . عبدالحى جمجوم تاجر . يوسف جمجوم تاجر . ابراهيم محمد المقدم تاجر . السيد محمد الفكهانى تاجر . السيد يوسف الفقى تاجر . مصطفى المليجى تاجر الشيخ ابراهيم خليل تاجر . الشيخ محمد ابو جبل تاجر . السيد رضوان القربى . أمين افندى ابو زيد تاجر . الحاج حسن العويسى . ابراهيم افندى سلمان . عبد الرحيم افندى شيخ تجار ساحل بولاق . عفيفى صالح الحريرى . الحاج ابو الروس تاجر . احمد طرطور تاجر . يونس على تاجر بالساحل . سليمان شعبان تاجر . درويش بركات تاجر . ابراهيم احمد الحصرى . السيدعلى المغربى . السيد احمد المغربى . السيدامين المغربى . الحاج خليل خضر من عمد الشرقية . محمد افندى حجازى من عمدالشرقية . خليل افندى مشهور من عمد الشرقية . عامر افندى نصير من عمد الشرقية . مدير الشرقية . على الحبشى شيخ تجار الغورية . محمد خليل . حسن احمد مدكور . محمد احمد تاجر . محمد عفيفى التاجر . مدير القليوبية . حسن ابو جازيه من عمد المنوفية . ابراهيم حبيب من عمد المنوفية . عبد الهادى من عمد المنوفية . سليمان عامر من عمد المنوفية . على بك الجزار من عمد المنوفية . احمد بك مصطفى من عمد المنوفية . مدير المنوفية . جاد يوسف من عمد الشرقية . محجوب الحوت من عمد الشرقية . محمد افندى دبوس من عمد البحيرة . بسيونى افندى ابو الفضل من عمد البحيرة . الشيخ احمد محمود من عمد البحيرة . مدير البحيرة . على افندى العمرى من عمد القليوبية . قاسم منصور من عمد القليوبية . مصطفى افندى علام من عمد القليوبية . ابراهيم حلاوة من عمد

القليوبية . حسن بك حجاج من عمد القليوبية . الشيخ سيد ابو على من عمد الدقهلية . الشيخ ابراهيم الزهيرى من عمد الدقهلية . الشيخ عبدالوهاب الشيخ من عمد الدقهلية . زهران سلطان من عمد الدقهلية . محمد افندى البهى من عمد الدقهلية . الشيخ محمد الاتربى من عمد الدقهلية . مدير الدقهلية . مصطفى افندى عمار من عمد البحيرة . الحاج بدوى غنيم من عمد الغربية . محمد يوسف الجيار من عمد الغربية . محمد بك حموده من عمد الغربية . مدير الغربية . مصطفى بك المجدلى اجزاجى . الدكتور درى بك . السيد احمد بك خليل احد رجال النافعة . الدكتور محمد بك بدر . زايد افندى من عمد بنى سويف . سويدان اغا حبشى من عمد بنى سويف . سيف النصر مصطفى من عمد بنى سويف . محمد العريف من عمد بنى سويف . مدير بنى سويف . مأمور عمليات غربية . الشيخ احمد الصباحى من عمد الغربية . محمد افندى الجندى من عمد الجيزة . بشر السعودى من عمد الجيزة . محمد افندى غراب من عمد الجيزة . مدير الجيزة . السيد مصطفى من عمد الفيوم . على الهوارى من عمد الفيوم . خليفة طنطاوى من عمد الفيوم . السيد مؤمن من عمد الفيوم . مدير الفيوم . بدينى افندى الشريعى من عمد المنيا . موسى على من عمد المنيا . مدير المنيا . فريح رميح من عمد أسيوط . على عبد الرحمن من عمد اسيوط . محمد السيد من عمد أسيوط . حنا جرجس من عمد أسيوط . مدير أسيوط . رزق عكاشة من عمد الجيزة . الشيخ أمين ابو يوسف من دمياط . يوسف باشا شهدى أمين النزل الحربية . محمد افندى جلال من عمد المنيا . حسن افندى على من عمد المنيا . محمد افندى عطية من عمد المنيا (١) .

انضمام الامة إلى عرابى

لم يؤثر قرار الخديو بعزل عرابى فى الامة ولا حفلت به ، بل أيدت عرابى وانضمت إلى جانبه لانها اعتبرت بحق أن بقاء الخديو فى الاسكندرية بعد احتلال الانجليز اياها مناصرة لهم وتواطؤا معهم ، فلا غرو أن عدت عرابى وجيشه

---

(١) الوقائع المصرية ٣١ يوليه سنة ١٨٨٢

المدافعين عن كيان البلاد ضد عدوان الانجليز ومناصريهم ، وهو شعور صادق نبيل يدل على أن الامة فى فطرتها تكره المعتدين على كيان مصر ومن شيمتها انها تتعلق بالاستقلال وبمجده وتؤيد حماته المدافعين عنه ، ومن هنا نفهم كيف فقد الخديو عطف الامة ومحبتها وكيف نال عرابي ثقتها وتأييدها مابقى على عهده فى الدفاع عنها ، وقد أطلق على عرابى فى ذلك الحين لقب (حامى حمى الديار المصرية)

الانجليز فى الاسكندرية

أصبح الانجليز بعد احتلالهم الاسكندرية وانضمام الخديو الى جانبهم أصحاب الحول والطول فيها ، وتولى إدارة البوليس السير شارل برسفورد أحد ضباط الاسطول، فاخذ الانجليز يجتهدون فى إقرار النظام فى المدينة فبثوا الحراس والخفراء فى انحائها لمنع النهب ، أما المدينة فقد خلت من معظم سكانها اذ هاجروا منها كما تقدم بيانه .

واذن السير شارل برسفورد لسكان الاسكندرية بفتح محلاتهم ومخازنهم أثناء شهر رمضان ليلا ، وحتم على الاشخاص الذين يخرجون ليلا إلى شوارع المدينة أن يسيروا على نور مصباح يحملونه بأيديهم والا فيقبض عليهم ويسجنون

وقد أعقب ذلك أن عادت شركة الغاز إلى أعمالها وأمكنها فى مدى عشرة أيام أن تستأنف انارة شوارع المدينة وطرقاتها بغاز الاستصباح، وعادت أعلام القنصليات تخفق فوق مراكزها قبل انقضاء شهر يوليه ، وأخذت بعض المحال التجارية التى نجت من الحريق تفتح أبوابها وتستأنف عملها .

الحالة فى المدينة

وبذلت قوات البوليس جهدا كبيرا فى حمل جثث القتلى من الشوارع والازقة وازالة الانقاض والردم من الطرق التى تهدمت منازلها، وهدم الاماكن المتداعية الى السقوط ، واقيمت بعض المبانى الخشبية على جوانب ميدان المنشية (ميدان محمد على)

للمبيت بها أو لاتخاذها دكاكين للتجارة أو مطاعم .

ونقصت كمية المياه العذبة فى الاسكندرية إذ أقام العرابيون سدا على ترعة المحمودية عند (كنج عثمان) لمنع جريان الماء فيها ولم يبق منه سوى ما كان بين كنج عثمان والاسكندرية ، وقد تناقصت كميته تدريجا فضلا عن أنه صار مع مضى الزمن ماء آسنا لعدم امداده من ماء الترعة العذب ، واستولى القلق على الجاليات الاوروبية فيها وعلى المقيمين بها ، فوضع نظام لتوزيع المياه من الصهاريج الموجودة من قبل بالمدينة عند انقطاع المياه عنها وجعلوا لهذا التوزيع تذاكر مخصوصة تعطى للراغبين فيها

الفصل الخامس عشر

القتال والمعارك

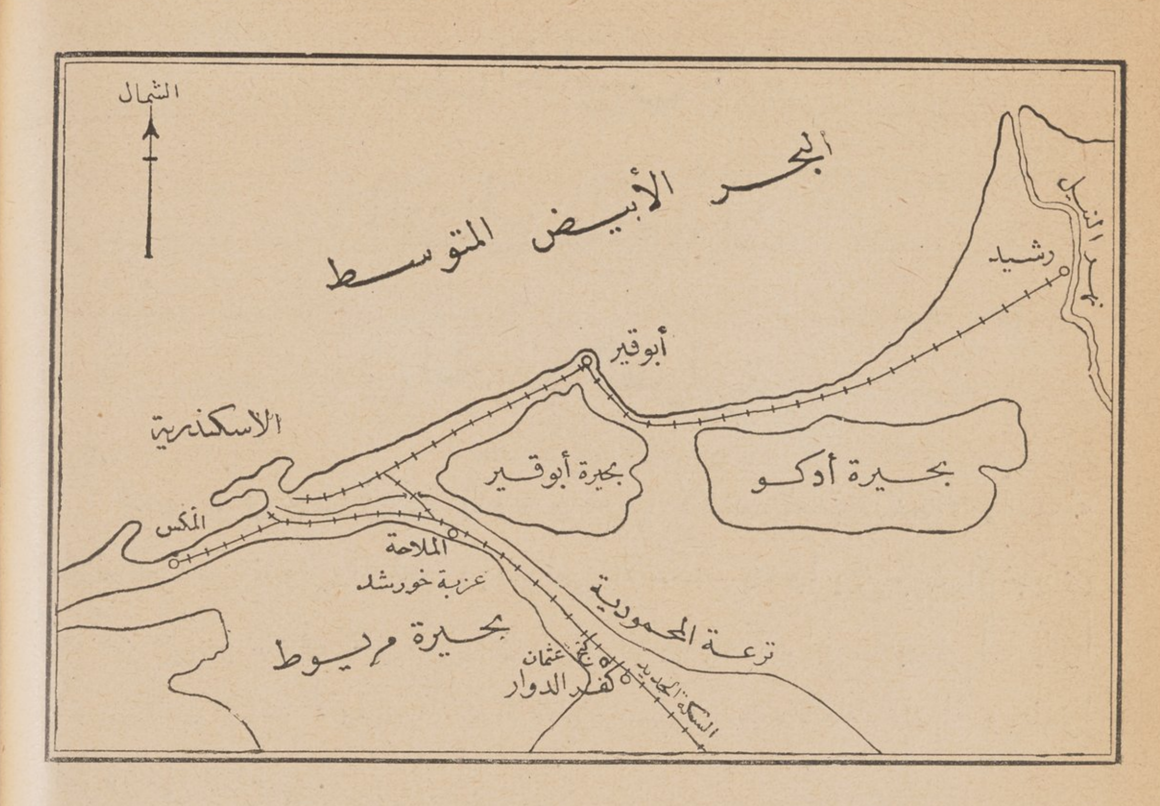
فى الحرب العرابية

عسكر عرابي بجيشه فى كفر الدوار وأقام بها الاستحكامات المنيعة ، وأخذت طلائع العرابيين تناوش الانجليز فى ضواحى الاسكندرية، ولم يكن الجيش الانجليزى قد أمن على مركزه فى الثغر ، بل كان يتوقع أن يهاجمه العرابيون بعد أن يلموا شعثهم عقب الهزيمة الاولى ، فأخذ الانجليز يحصنون استحكامات المدينة ووضعوا الحرس على مداخلها .

وكانت طلائع المصريين ترابط فى الرمل وتستعد لمناوشة الاعداء ، واستمر الانجليز يلزمون خطة الدفاع فى الاسكندرية وينتظرون وصول الامداد، وفى ١٧ يوليه جاءهم عدد من ٢٧٠٠ مقاتل ، وجاء الاسكندرية الجنرال اليزون Alison فتولى قيادة الجيش البريطانى فى المدينة حتى يحضر القائد العام الجنرال واسلى ، وكان عدد الجيش البريطانى فى الاسكندرية حينئذ ٣٦٨٦ مقاتلا (عدا جنود الاسطول)، ثم جاءهم عدد آخر من ١١٠٨ مقاتلا من مالطه وجبل طارق ، فاحتل الانجليز الرمل فى ٢٣ يوليه (١) ، ثم أخذ المدد الاكبر يتحرك من ميناء ولوتش Woolwich بانجلترا فى أواخر يوليه قاصدا مصر ، وأصدرت الملكة فيكتوريا أمرا فى ٢١ يوليه بتعيين الجنرال السير جارنت ولسلى Sir Garnet Wolsley قائدا عاما لجيش الحملة على مصر ، ولم يصل الى الاسكندرية إلا فى منتصف اغسطس .

---

(١) بيوفيس - الانجليز والفرنسيون فى مصر - ص ٢٣٥



خريطة الميدان الغربى فى الحرب العرابية

بين الاسكندرية وكفر الدوار سنة ١٨٨٢

وكان المظنون لدى زعماء الثورة أن لايتخذ الانجليز قناة السويس ميدانا للزحف أو للحركات الحربية ، احتراما لحيدة القناة ، ولكن العارفين بالحقائق كانوا على يقين أنهم لايرعون للقناة حرمة كما لم يرعوا حرمة المعاهدات فى ضربهم الاسكندرية ، فكانت خطتهم أن يهاجموا مصر من ناحية الاسماعيلية متجهين من طريق الزقازيق الى القاهرة ، قال الكولونل سبتان Septans فى هذا الصدد ان وزارة الحربية الانجليزية رأت منذ ٢٨ يونيه (أى قبل ضرب الاسكندرية) ضرورة احتلال قناة السويس وترعة الاسماعيلية[١] ، وأخذت تدرس الوسائل

---

(١) الكولونل سبتان Septans - الحملات الانجليزية فى افريقية ص ٢٧٨

لتحقيق هذا المشروع (١) ، وان الزحف على القاهرة من طريق الاسماعيلية إنما كان خطة مرسومة قبل بداية القتال ،وكان هذا رأى الجنرال ولسلى فى الاجتماع الذى عقدته الوزارة الانجليزية يوم ٣٠ يونيه سنة ١٨٨٢ وعرض فيه ولسلى خطة الحرب ، فارتأى وجوب اتخاذ الاسماعيلية قاعدة للزحف على القاهرة،وطلب لذلك امداد الحملة بالقطارات والعربات والقضبان الحديدية والمهندسين والعمال الفنيين لاستعمال الخطوط الحديدية من الاسماعيلية الى القاهرة (٢) ، وقد استقر رأى وزارة الحربية البريطانية على اتباع هذه الخطة الحربية للأسباب الآتية :

أولا — ان الاسماعيلية هى فى منتصف الطريق بين بور سعيد والسويس وهى المكان المعد لنزول الجنود الآتية من البحر الابيض المتوسط ومن الهند .

ثانيا — ان الخط بين الاسماعيلية والقاهرة لا يزيد عن ١٥٩ كيلو متر فى حين ان الخط بين الاسكندرية والعاصمة يبلغ ٢٠٨ كيلو متر .

ثالثا — ان فيضان النيل يغمر الدلتا فى شهور اغسطس وسبتمبر واكتوبر فيعوق الحركات الحربية فيها .

رابعا — ان الصحراء بين الاسماعيلية والعاصمة أليق من الدلتا للزحف لأن هذه فيها من الترع والجسور ما يمكن اتخاذه معاقل وحواجز طبيعية تصد الزحف ، هذا فضلا عن امكان قطع الجسور وتغريق البلاد فتتعطل الحركات العسكرية ويقف تقدم الاعداء ، يضاف الى ذلك أنه اذا انتصر الجيش (البريطانى) مرة واحدة فى الصحراء فعندئذ يسهل على فرقة الفرسان أن تصبح بعد قليل على أبواب العاصمة .

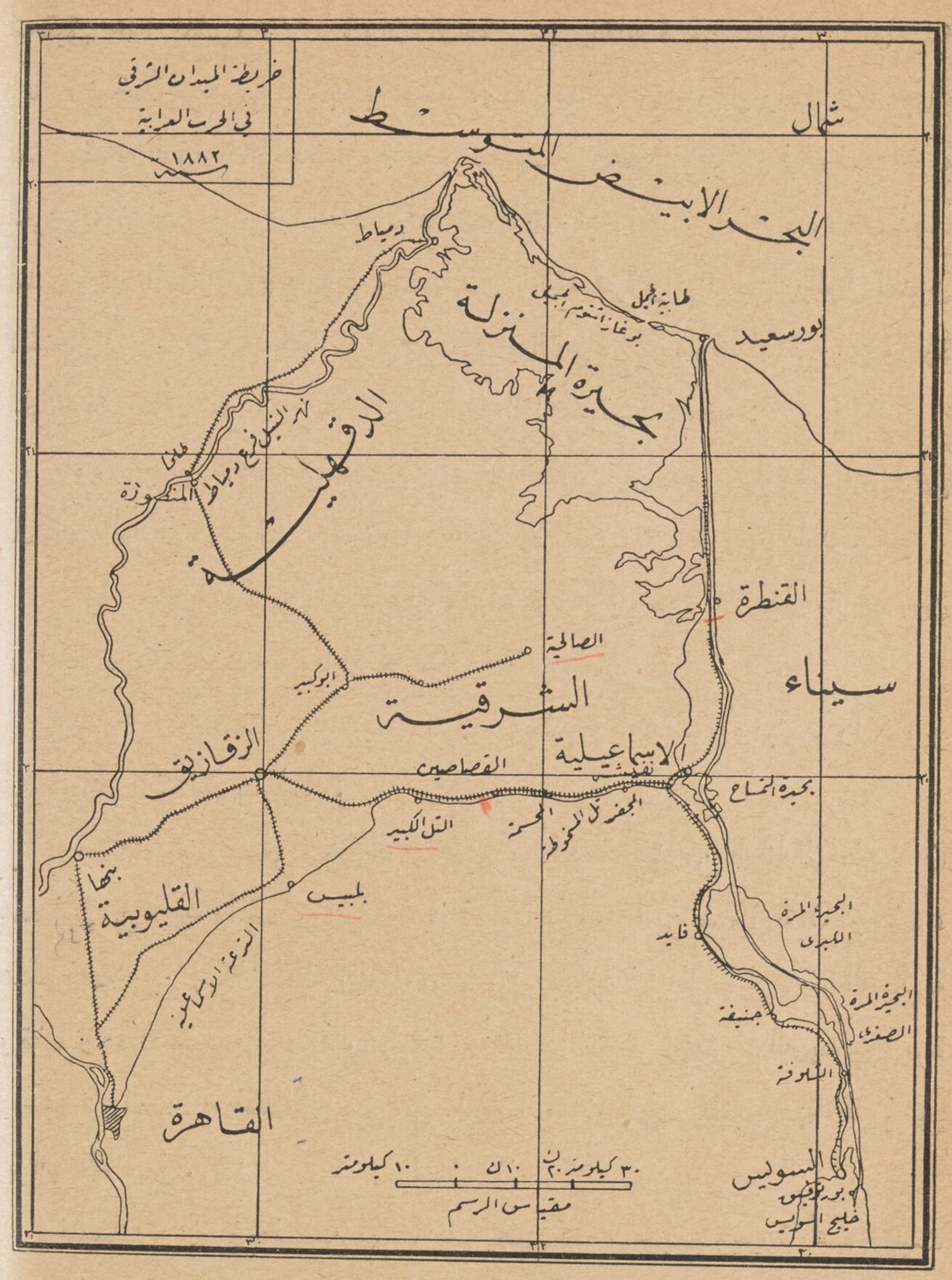
خامسا — ان الزحف من الاسماعيلية يحمى قناة السويس وبحيرة التمساح حيث الميدان فسيح للنقل البحرى (٣) .

---

(١) الكولونل سبتان — الحملات الانجليزية فى افريقيه ص ٢٧٨

(٢) الكولونل موريس Mourice — التاريخ الحربى لحملة سنة ١٨٨٢ فى مصر ص ٥

(٣) الكولونل سبتان — المرجع السابق ص ٢٨١



خريطة الميدان الشرقى

فى الحرب العرابية سنة ١٨٨٢

ويقول الكولونل سبتان ان اختيار هـذا الطريق فى الزحف قد ظل أمرا مكتوما ، وبذلت هيئة أركان حرب الجيش البريطانى جهودها لكتمانه موهمة بأنها

ستتخذ الاسكندرية قاعدة للزحف ، لكى تشغل العرابيين عن تحصين مواقعهم بالميدان الشرقى .

خطة العرابيين فى القتال

عين عرابى محمود باشا فهمى رئيسا لاركان حرب الجيش المصرى عقب ضرب الاسكندرية ، فوضع خطة سديدة للدفاع عن البلاد لو اتبعت باحكام لصدت تقدم الانجليز وأنقذت مصر من غارتهم ، وكان محمود فهمى من أكفأ المهندسين الحربيين ، وخلاصة خطته أنه عين خمسة مواقع رئيسية للدفاع . الاول فى كفر الدوار . والثانى فى رشيد . والثالث بين رشيد وبحيرة البرلس . والرابع فى دمياط . والخامس فى الصالحية والتل الكبير لصد الهجوم من ناحية قناة السويس ، وقد أشار فى بداية الحرب بسد ترعة الاسماعيلية لمنع وصول المياه العذبة إلى بورسعيد والاسماعيلية والسويس وسد قناة السويس ذاتها لمنع الانجليز من اتخاذها قاعدة عسكرية .

ولو سدت قناة السويس فى بدايه القتال لامتنع الاتصال بين القوات الانجليزية الآتية من البحر الابيض المتوسط والقوات الآتية من الهند ، واستحال عليها الوصول إلى الاسماعيلية من طريق القناة ، وفى هذه الحالة يضطر الجنرال ولسلى إلى المغامرة بجيشه فى الصحراء الشرقية حيث لاماء ولا كلأ ، أويهاجم مصر من طريق الدلتا فتعوق الترع والجسور زحفه وخاصة فى أيام الفيضان (اغسطس ـ سبتمبر) ، ولكن عرابى لم يستمع لنصيحة محمود باشا فهمى وخشى عواقبها ، وظن أن الانجليز يحترمون حياد القناة فلا يتخذونها قاعدة للزحف ، فكان هذا الخطأ أكبر عامل فى اخفاق خطة الدفاع التى وضعها محمود فهمى ، قال المسيو بيوفيس فى هذا الصدد : « ان حظ انجلترا ومهارة سياسيها قد خففا عبء القتال عن جنودها ، فقد أحجم الثوار عن تدمير كان لا بد منه خوفا من اثارة اوروبا ضدهم ، وظنوا أن حياد القناة سيظل مصونا ، وبذلك كشفوا أضعف نقطة فى بلادهم » (١)

---

(١) بيوفيس — الفرنسيون والانجليز فى مصر . ص ٢٤٠

واكتفى عرابى باقامة معسكر فى التل الكبير على بعد نحو خمسين كيلوا مترا من الاسماعيلية و ١١٠ كيلو متر من القاهرة حشد فيه جزءا من الجيش ، ولكنه وزع معظم قواته فى كفر الدوار وعلى سواحل البحر الابيض المتوسط ، فكان الجنود السودانيون وهم خيرة الجنود مرابطين فى دمياط بقيادة عبد العال حلمى ، ورابط فى رشيد فيلق كبير ، واستقر معظم الجيش بقيادة طلبه عصمت فى كفر الدوار ، ومع أن الانجليز استعجلوا الحركات العدائيـة فى قناة السويس وكانت هذه الحركات نذيرا كافيـا لعرابي بما اعتزموه من خرق حيـاد القناة ، فان عرابى جبن عن العمـل بنصيحـة محمود فهمى فى سدها .

حركات الانجليز فى قناة السويس

بكر الانجليز فى خرق حرمة قناة السويس واتخاذها ميدانا للحركات العدائية ، و تدل الظروف والملابسات على انهم كانوا مصرين على اختلاق الذرائع لاحتلالها كما اختلقوها لضرب الاسكندرية، فقد تعللوا بأن ثمة ترميمات تجرى فى طابية (الجميل) على مدخل بحيرة المنزلة غربي بور سعيد (انظر الخريطة ص ٤١٤) ، واصدرت الحكومة البريطانية فى ٢٢ يوليه سنة ١٨٨٢ تعليماتها الى الاميرال سيمور باحتلال بور سعيد والاسماعيلية ، و فى ٢٦ يوليه سنة ١٨٨٢ اقتحمت السفينة الحربية الانجليزية أوريون Orion بقيادة الكبتن فتزورى Fitzory القناة عند بورسعيد والقت مراسيها يوم ٢٧ منه فى بحيرة التمساح على بعد ثمانمائة متر من الاسماعيلية ، ولم يكد يمضى على دخولها القناة يومان حتى وصل الاميرال هويت Hewet الى السويس والاميرال هوبكنس Hopkins الى بور سعيد، واستقر كل منهما فى موقعه ينتظر التعليمات الخاصة باحتلال القناة .

وهـذه الحركات الحربية المبكرة فى ناحية القناة كانت تنم عما اعتزمه الانجليز فى بداية القتال من الزحف من طريق قناة السويس ، ولكن عرابى مع ذلك ظل غافلا عن هذه النية .

احتلال السويس — ٢ اغسطس سنة ١٨٨٢

جاء الاميرال هويت Hewet الى السويس فى ٢٩ يوليه سنة ١٨٨٢ يقود اسطولا من أربع سفن حربية خفيفة ، ودعا المحافظ الى علان ولائه للخديو ، فأذعن ثم غادر المدينة بعد يومين قاصدا العاصمة ، وفى ٢ اغسطس نزلت الجنود البحارة المدينة و احتلوا ثكناتها التى اخلاها العرابيون دون اية معارضة ، وكان احتلال المدينة باسم الخديو ، وقد اهمل عرابى هذه الناحية اهمالا كبيرا ، مع ان السويس من مواقع مصر الحصينة ، وظل رغم احتلالها يعتقد فى حرمة قناة السويس بحجة ان القناة انما تبتدىء من (بور توفيق) ضاحية السويس (والتى لا تبعد عنها الا بثلاثة كيلو مترات) ، وكان احتلال السويس نذيرا آخر باتخاذ الانجليز لها قاعدة للزحف على العاصمة ، وقد تحرك المدد من الهند بعد سبعة أيام من احتلالها

وقائع الميدان الغربى

نقصد بالميدان الغربى ما بين الاسكندرية وكفر الدوار ، تمييزا له عن الميدان الشرقى من الاسماعيلية الى التل الكبير .

معسكر كفر الدوار

وجه عرابى كل عنايته الى تحصين مواقعه فى الميدان الغربى (وأهمل الميدان الشرقى اهمالا تاما مما كان السبب الاكبر فى الهزيمة) ، فأنشأ الاستحكامات المنيعة فى مواقع الدفاع مما يلى الرمل جنوبا الى كفر الدوار بين بحيرة أبو قير وملاحة مريوط (انظر الخريطة ص ٤١٢) ، وقد وضع محمود باشا فهمى تصميم هذه المواقع بمعاونة الميرالاى

محمد بك شكرى، وهو من أ كفأ ضباط أركان حرب الجيش المصرى ، فكانت مؤلفة من ثلاثة خطوط للدفاع يبعد كل واحد عما يليه بأربعة أو خمسة كيلو مترات ، وأمام كل خط خندق عمقه خمسة عشر قدما ، واقيمت المعاقل على جميع المرتفعات والآكام ، وركبت فيها المدافع وعددها خمسون مدفعا ، قال عرابى فى هذا الصدد : « ان الاستحكامات فى كفر الدوار كانت تمتد من عزبة خورشد الى كفر الدوار وأنشأوا فى كفر الدوار استحكاما من ترعة المحمودية الى الملاحة وحفروا خندقا عرضه أربعة أمتار ، وجعل خط الدفاع فى المقدمة عند عزبة خورشد على طول الخط من المحمودية الى الملاحة ، وجعل ما وراء هذا الخط من التلال والمرتفعات مواقع حصينة ركبت فيها مدافع كروب ، وكذلك التلال الكائنة بين المحمودية وسد أبو قير ، قال وقد تم اجراء هذه الاعمال الدفاعية بمعرفة المهندس الحربى العظيم محمود باشا فهمى ورجال الهندسة الحربيين ومساعدة ٥٠٠٠ رجل من الاهالى من مديريات البحيرة والغربية والمنوفية » (١)، وكانت بحيرة ابو قير وملاحة مريوط جناحى خطوط الدفاع ، فأصبحت بفضل تلك الاستعدادات غاية فى المنعة ، وقد صمد فيها الجيش المصرى وقاوم الانجليز مدة خمسة أسابيع كان فى خلالها يرد هجماتهم ويطاردهم حتى الاسكندرية ، وقد سد محمود باشا فهمى ترعة المحمودية كما تقدم بيانه (ص ٤١٠) ومنع المياه العذبة عن الاسكندرية وركب المدافع على السد ليكون فى مأمن من الهجوم

واقعة الرمل

تحرك الانجليز يوم السبت ٥ اغسطس سنة ١٨٨٢ يريدون التقدم من جهة (الرمل) بأورطتين من المشاة وأورطتين من الفرسان ، فلما صاروا على بعد ألف وخمسماية متر من موقع المصريين التقى بهم البكباشى احمد افندى البيار والبكباشى مصطفى افندى حسان ومعهما أورطتان من المشاة وأورطتان من الفرسان، وصدوهم

---

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣٢٣



واقعة الرمل — ٥ اغسطس سنة ١٨٨٢
(عن مجلة الجرافيك عدد ٢٦ اغسطس سنة ١٨٨٢)

عن التقدم ، ثم جاء خورشد باشا طاهر قومندان خط الدفاع فيما بو قير ومعه ثلاثة بلوكات من الفرسان، فهجم المصريون على الانجليز هجوما شديدا واضطروهم الى التقهقر اذ ولوا الادبار منهزمين بعد أن دام القتال ثلاث ساعات ونصفا (١) .

ويقول الكولونل سبتان عن هذه المعركة ان الجنرال اليزون Alison كان يقود الانجليز فيها وان عددهم الفا مقاتل وان الجنرال اليزون كان لا يفتأ يناوش العرابيين حول الاسكندرية كل يوم لكى يوهمهم أن الجيش البريطانى قد اتخذ الاسكندرية قاعدة للزحف ، فى حين أن خطته الحقيقية هى الزحف من ناحية الاسماعيلية ، وبذلك يشغلهم عن تحصين التل الكبير ومواقع الدفاع فى الشرق (٢) .

(١) الوقائع المصرية — عدد ٨ و ١٠ اغسطس سنة ١٨٨٢
(٢) الكولونل سبتان — الحملات الانجليزية فى افريقيه ص ٢٨٥

واقعة عزبة خورشد

٧ اغسطس سنة ١٨٨٢

وهاجم الانجليز مقدمة الجيش المصرى فى كفر الدوار ، إذ تقدم جناحهم الأيسر من الرمل على جسر ترعة المحمودية وتقدم الجناح الايمن بطريق السكة الحديد من القبارى ، وجاء القلب من طريق كوبرى المحمودية ، فلما التقوا بالمصريين صمد هؤلاء لقتالهم ودافعوهم دفاعا مجيدا ، اذ انبرى للميسرة البكباشى محروس افندى يقود أورطته وأبلي فى قتالهم بلاءاً حسنا ، وجرح أثناء المعركة ، وصمد للقلب والميسرة البكباشى محمد افندى فوده ومعه اورطة أخرى من الجنود ، واشتد القتال فى هذه الناحية وجاءه المدد يقوده احمد بك عفت قائمقام المقدمة ، وجاءه مدد آخر مؤلف من أورطة يقودها البكباشى سليمان افندى تعيلب والبكباشى رزق الله افندى حجازى ولحق بهم طلبه باشا عصمت قومندان فرقة كفر الدوار ومعه احمد بك عبد الغفار قائد الفرسان ، وتولى طلبه باشا قيادة الجيش ، ودام القتال فى هذه المعركة نحو أربع ساعات انتهت بتقهقر الانجليز منهزمين ، وسار المصريون على أثرهم حتى حجبهم الظلام عنهم ، وقتل من المصريين فى هذه الواقعة تسعة من الجنود وصف الضباط وضابط واحد وجرح منهم اثنا عشر جنديا وضابطان .

أما خسائر الانجليز فكانت اكثر عدا من خسائر المصريين (١) .

منشور الخديو الى المصريين

على أثر الواقعة الثانية أصدر الخديو منشوراً بتاريخ ٧ اغسطس سنة ١٨٨٢ (٢٣ رمضان سنة ١٢٩٩) حذر فيه المصريين من الانضمام إلى عرابى وأظهره

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٨ اغسطس سنة ١٨٨٢

بعظهر الثائر العاصى لأوامره ونسب اليه تبعة الحوادث التى وقعت فى الاسكندرية وغيرها وتوعد من ينحاز اليه بالعقاب (١) .

تهنئة الخديو للانجليز

وبعدأن أصدر الخديو هذا المنشور أرسل كتابا الى أركان الجيش حرب الانجليزى يهنئه بانتصاره فى الواقعتين السابقتين.

وصول المدد الى الانجليز

وبعد وقوع معركتى ٥و٧ اغسطس سنة ١٨٨٢ المتقدم ذكرهما استمر ورود الأمداد الى الانجليز فى الاسكندرية آتية من مالطه وقبرص وجبل طارق وانجلترا، فاجتمع حوالى ٩ اغسطس سنة ١٨٨٢ فى المدينة وضواحيها نحو أربعة عشر ألفا من المشاة وثلاث فصائل من الفرسان و٩٤٠ جنديامس المدفعية و٥٤٠ من المهندسين وكثير من القائمين على خدمة الجسور والتلغراف والسكك الحديدية ، وظل المدد يرد على الاسكندرية والسويس حتى بلغ عدد الجيش البريطانى قبيل معركة التل الكبير ٥٠ر٦٠٠ مقاتل (٢)، وتولى قيادته العامة الجنرال السير جارنت ولسلى Sir Garnet Wolseley وقلد الجنرال السير جون ايداى John Adye رياسة كان الحرب، وكان الجيش يتألف من فرقتين من المشاة أحدهما بقيادة الجنرال ويليس Willis يقود الآلاى الاول فيها (الاى الحرس) الدوق أوف كنوت نجل الملكة فيكتوريا، والآلاى الثانى الجنرال جراهام ، والاخرى بقيادة الجنرال هاملى Hamley وتحت امرته الاى الجنرال اليزون Alison والاى الجنرال

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢

(٢) احصاء المستر شلدرس وزير الحربية البريطانية — بيوفيس ص ٢٧٦

اشبورنهام Ashburnham ، وفرقة من الفرسان بقيادة الجنرال درورى لو Drury Lowe عدا المدفعية وفرقة الهندسة، وتولى قيادة المدد الذى جاء من الهند الجنرال مكفرسن Machpherson

قوة الجيش المصرى

اما الجيش المصرى النظامى فلم يكن يزيد عن ١٩٫٠٠٠ مقاتل موزعين بين مختلف المواقع ، منهم ٨٠٠٠ فى كفر الدوار، و ٣٥٠٠ بابو قير، و ٢٥٠٠ فى رشيد، و ٥٠٠٠ فى دمياط (١) ، وقد انضم الى هذا الجيش عدد من المتطوعين والعربان ، ولكن الوقت لم يكن يسمح بتدريبهم على الحركات النظامية، فلم يكن منهم فائدة ، ويقول جون نينيه ان وجود جموع العربان من مشاة وركبان فى كفر الدوار لم يكن له فائدة ما للجيش بل كان ضررهم أكثر من نفعهم لعدم اعتيادهم على حركات الجيوش النظامية ، وقال المستر بلنت ان الجيش المصرى باكمله لم يكن يزيد عن ١٣٠٠٠ جندى نظامى منهم ٨٠٠٠ فى كفر الدوار أما المجندون الجدد فلم يكونوا بعد أكفاء للقتال (٢)

ويقول جون نينيه ان الصحف الانجليزية كانت تبالغ فى عدد الجيش المصرى بكفر الدوار وتبلغه الى ٤٧٫٠٠٠ مقاتل على حين أنه دون هذا العدد بكثير

فالاحصاء الصحيح هو ماذكره جون نينيه ، وفى الحق ان الوقت لم يكن يتسع لزيادة عدد الجيش الى أكثر من هذا العدد ، فقد كان سنة ١٨٨١ لا يزيد عن

---

(١) احصاء جون نينيه الذى كان مرافقا للجيش المصرى بكفر الدوار فى كتابه (عرابى باشا) ص ٢١٧ ، وأيده الشيخ محمد عبده فى مذكراته (تاريخ الاستاذ الامام للسيد محمد رشيد رضا ج ١ ص ٢٥٥)

(٢) بلنت — التاريخ السرى للاحتلال ص ٢٨٧

١١٫٣٠٠ جندى (عدا الجنود المرابطة فى السودان) ثم زيد نظريا فى سنة ١٨٨٢ الى ١٧٫٧٠٠، لكن عدده الحقيقى كان اقل من ذلك بكثير (١).

ويقول عرابى فى مذكراته ان الجيش المصرى عند ابتداء القتال كان مؤلفا من ثمانية آلايات من المشاة وثلاثة آلايات من الفرسان وآلايين من الطوبجية البرية وثلاثة آلايات من طوبجية السواحل (المنوط بهم حماية الثغور) وفرقة من رجال الهندسة، وان مجموع ذلك فى حالة استكمال الفرق والآلايات ٣٦٠٠٠ (٢)، وهو احصاء نظرى لا يمكن التعويل عليه لان المعروف أن الفرق والآلايات لم تستكمل قط عددها، بل كان بعضها لا يبلغ نصف عدده الرسمى كما يتبين ذلك من احصاء حامية حصون الاسكندرية كما تقدم بيانه (ص ٣٥٣)، والظاهر أن عرابى كان يميل بعد هزيمة التل الكبير وفى خلال محاكمته الى المبالغة فى عدد الجيش المصرى لكى يتخذ الدفاع عنه من ذلك دليلا على رغبته فى حقن الدماء مع وجود العدد الوافر لديه من الجند لاستمرار القتال، وقال عرابى فى مذكراته (ص ٣١٥) انه كان بالقاهرة قبل ابتداء القتال مصنع للاسلحة ومعمل للبارود وآخر فى بولاق لصب المدافع ودار صناعة عظيمة لعمل البنادق والمدافع انشئت فى طره ولكنها لم تكمل قبل نشوب الحرب.

يتضح لك من هذا البيان ان عدد الجيش الانجليزى كان يزيد عن ضعف عدد الجيش المصرى، وهذا وحده كان نذيراً بسوء العاقبة.

توزيع القيادة

جُعل الفريق راشد باشا حسنى قائدا لخطوط الدفاع فى الشرق، وخورشد باشا طاهر على رشيد وابو قير، وعلى باشا الروبى على مريوط، وعبد العال باشا حلمى على دمياط، ومحمود سامى باشا البارودى قائدا لمواقع الصالحية، وطلبه باشا عصمت قائدا لفرقة كفر الدوار تحت امرة عرابى

---

(١) بيوفيس — الفرنسيون والانجليز فى مصر — ص ٢٣٨

(٢) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣١٤

منشور عرابى بتجنيد ٢٥ الفا من الخفراء

اعتزم عرابى زيادة عدد الجيش، فرأى أن أقرب الوسائل الى هذه الزيادة تجنيد الخفراء فى سائر المديريات لمرانهم على الحركات العسكرية من قبل، فأصدر منشورا فى ١٢ اغسطس سنة ١٨٨٢ (٢٧ رمضان سنة ١٢٩٩) بتجنيد ٢٥ ألفا يؤخذون من الخفراء ويحل محلهم غيرهم فى المحافظة على الامن، ووزع هذا العدد على المديريات كافة، وأرسل الى المديرين يستحثهم على سرعة تجنيد هذا العدد ويبين حاجة الدفاع الى ذلك (١)

ولا شك فى انه لو كان لدى مصر الوقت الكافى لجندت هذا العدد وا كثر منه، ولكن الوقت لم يكن يتسع لتجنيد الخمسة والعشرين الفاً ولا غيرهم، ويقول نينيه انه كان يمكن لعرابى بعد ثمانية أو عشر أشهر حشد خمسين الف مقاتل أو ستين الفا، فقد كان يشرف على حركة التجنيد يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية وكان كفؤا فى الادارة ولكن الوقت لم يتسع لهذا العمل (٢).

التطوع وجمع الاموال والاعانات

يقول عرابى فى مذكراته انه لما شبت الحرب لم يكن فى خزينة الحكومة مال ما لان السير كلفن المراقب المالى الانجليزى أخذ الاموال الموجودة فى خزانة المالية وانزلها بالاسطول الانجليزى، قبل اعلان الحرب بايام، وكذلك الاموال الموجودة بصندوق الدين حملها أعضاء القومسيون الى السفن الحربية بالاسكندرية (٣)، فأرسل عرابى إلى المديرين يدعوهم إلى جمع الاموال والاعانات من مديرياتهم للجيش، وحرر من المجلس العرفى للمديريات بتحصيل الاموال من الاهالى بنسبة عشرة قروش عن كل

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٣ اغسطس سنة ١٨٨٢

(٢) جون نينيه — عرابى باشا ص ٢٢٠

(٣) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣٣٤

فدان على أن تحسب الاموال لمن يدفعونها من ضرائب الاطيان التى تستحق عليهم فى المستقبل .

وتطوع الكثيرون فى الجيش جنودا مقاتلين يجودون بأرواحهم فى سبيل الدفاع عن الذمار ، وبدأت حركة التطوع فى القاهرة والاقاليم عقب ضرب الاسكندرية .

والحق ان الاهلين قد تطوعوا لامداد الجيش بكل مايستطيعون من نفس ومال وغلال وعتاد ومؤونة وميرة وخيول ومواشى ، وجادوا بكل مافى مقدورهم معتقدين بحق أن هذا واجب تفرضه عليهم الوطنية والدين .

قال نينيه فى هذا الصدد : فى كل يوم كانت ترد إلى معسكر الجيش فى كفر الدوار اعانات الاهلين من النقود والقمح والشعير والحبوب والسمن والخضر والفاكهة والخيول والمواشى ، وقد أبدى أعيان الوجه البحرى والوجه القبلى أريحية كبيرة فى التبرع للجيش وفى مقدمتهم احمد بك (باشا) المنشاوى زعيم طنطا الوطنى الذى أنقذ حياة عدة من المسيحيين واليهود فى فتن ١٣ و ١٤ يوليه [(١)] ، وقد ظهر الاهلون بمظهر شريف يدل على تعلقهم بالدفاع عن الوطن ورد عادية المعتدين ، ولو قام الجيش بواجبه وأحسن رؤساؤه الاستعداد للحرب والقتال لتغير وجه التاريخ ولما استطاع الانجليز أن يقهروا قوة المقاومة فى البلاد .

وقد خص عرابى بالذكر موسى بك مزار فى مذكراته اذ تبرع بالف وثلثمائة ثوب بفته وثلاثين عجل بقر ، وتبرعت والدة الخديو اسماعيل بجميع خيول عرباتها ، واقتدى بها بقية أفراد العائلة الخديوية وحرم خيرى باشا رئيس الديوان الخديوى وحرم رياض باشا ، وكثير من الذوات والسيدات ، فضلا عن الاقمصة والاربطة اللازمة للجرحى ، قال ومن الاهالى من تبرع بنصف ما يمتلك من الغلال والمواشى ومنهم من خرج عن جميع ما يمتلكه من قدم أولاده للدفاع عن الوطن العزيز لعدم قدرته على القتال بنفسه [(٢)] .

---

(١) جون نينيه — عرابى باشا ص ٢١٦

(٢) مذكرات عرابى المخطوطة — ص ٣٣٥

دعاية الخديو لنفسه

وقد أوجس الخديو خيفة من هذه الاستعدادات وخشى أن لا يقوى الانجليز على كسر العرابيين فيتحرج موقفه هو ، فأصدر مجلس الوزراء منشورا كرر فيه عصيان عرابى وخروجه على الخديو وسوغ عمل الانجليز ونوه بحسن مقاصدهم وختمه بنصح المصريين باجتناب العصيان (١)

واستعان الخديو أيضا ببعض المقربين اليه فى كتابة منشورات الى المصريين ومضمونها ذم أعمال عرابي وتحذيرهم تأييده ومناصرته ، وكان أبرزهم فى هذا الميدان الشيخ حمزة فتح الله ، فقد كتب عدة منشورات ملأها بالطعن فى العرابيين ، وحذا حذوه مصطفى صبحى باشا واديب اسحق وقدرى بك أحد أعضاء الوفد العثمانى فنشروا المقالات والقصائد قدحا فى عرابى وأنصاره (١)

خطب العرابيين ومنشوارتهم

واستخدم العرابيون من ناحيتهم الدعاية بطريق الخطب والمنشورات والمقالات والقصائد لحض المصريين على تأييد عرابى ومناصرته فى جهاده والتهوين من أمر الانجليز وحربهم (٢).

حضور الجنرال ولسلى

عهدت الحكومة البريطانية بقيادة جيش الحملة على مصر الى الجنرال السير جارنت ولسلى Sir Garnet Wolseley أحد القواد الارلنديين فى الجيش البريطانى، فوصل الاسكندرية يوم ١٥ اغسطس سنة ١٨٨٢

لم يكن الجنرال ولسلى من القواد الذين اشتهروا بالكفاية العالية فى القيادة، ولا ممن امتازوا فى معارك سابقة بالنبوغ فى الفنون الحربية ، بل كل ما عرف عنه انه اشترك من قبل فى حرب القرم وفى بعض الحملات الاستعمارية الانجليزية ،

---

(١) مصر للمصريين ج ٥ ص ١٨٥
(٢) مصر للمصريين ج ٥ ص ١٩٤

وكان لم يزل برتبة قائمقام جنرال حين تولى قيادة الحملة على مصر سنة ١٨٨٢ ، فلما انتهت بهزيمة العرابيين فى التل الكبير واحتلال العاصمة انهالت عليه القاب الشرف والتكريم ، فنال لقب لورد (فيكونت) ولسلى أوف كيرو (القاهرة) ورتبة جنرال وغير ذلك من علامات التقدير، على انه تولى فيما بعد، سنة ١٨٨٤، قيادة الحملة على قوات المهدى فى دنقله ، فانتهت باخفاقها ومقتل غردون باشا ، وتولى سنة ١٩٠٣ قيادة الجيش الانجليزى فى حرب البوير بالترنسفال فباء بالهزيمة والخسران ، وعدته حكومته مسئولا عن النكبة التى حلت بالجيش الانجليزى ، فأنحته عن قيادته وعينت بدله الجنرال اللورد روبرتس ، من هذا البيان يتضح لك أن قيادة الجيش الانجليزى وذات الجيش الانجليزى الذى هاجم مصر سنة ١٨٨٢ لم يكونا كافيين للظفر بها واحتلالها، لولا الانقسام الذى اضعف قوة الدفاع عنها ، فانسل الانجليز فى أرض معبدة، ولم يلقوا المقاومة التى لقيها الجنرال (فريزر) الذى نزل الاسكندرية سنة ١٨٠٧ على رأس جيش بريطانى اراد احتلال مصر فباء بالخيبة والخسران . (٢)

منشور الجنرال ولسلى

ولم يكد يستقر بالجنرال ولسلى المقام فى الاسكندرية حتى أذاع الاعلان الآتى فى المدينة :

بأمر الحضرة الخديوية

اعلان للمصريين

« يعلن الجنرال قائد الجيوش الانجليزية بأن مقاصد الدولة البريطانية فى ارسالها تجريدة عسكرية إلى القطر المصرى ليست إلا لتأييد سلطة الحضرة الخديوية ، وعساكرنا يحاربون فقط الحاملى السلاح ضد سموه ، فعموم الأهالى الذين فى سلم وسكينة تصير معاملتهم بكل تودد وانسانية ولا يحصل لهم أدنى ضرر بل يحترم دينهم

---

(١) مصر للمصريين ج ٥ ص ١٩٤

(٢) راجع تفصيل ذلك فى الجزء الثالث من تاريخ الحركة القومية ص ٤٠ ومابعدها



الجنرال ولسلى قائد جيش الحملة البريطانية فى مصر سنة ١٨٨٢

وجوامعهم وعائلاتهم، والاشياء التى تلزم الجيش يصير دفع ثمنها، وعليه ندعو الاهالى لتقديم ذلك ، وان الجنرال قائد الجيوش يسر جداً من زيارة مشايخ البلاد وخلافهم الذين يودون المساعدة لردع العصيان الذى هو ضد الحضرة الخديوية الحاكم والوالى الشرعى على القطر المصرى المعين من لدن الذات الشاهانية »

الاسكندرية فى ١٩ اغسطس سنة ١٨٨٢

الامضاء : جارنت ولسلى قومندان عموم الجيش الانجليزى بالقطر المصرى.(١)

تجدد القتال

بين الاسكندرية وكفر الدوار

بدأت الحركات الحربية بين الاسكندرية وكفر الدوار عقب احتلال الاسكندرية

(١) الوقائع المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢ والكتاب الازرق عن مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٨ وثيقة ٨ ص ٣

كما تقدم بيانه ثم تجددت عقب حضور الجنرال ولسلى

معركة ١٩ اغسطس سنة ١٨٨٢

ففى يوم السبت ١٩ اغسطس سنة ١٨٨٢ (٤ شوال سنة ١٢٩٩) تحركت قوة كبيرة من الانجليز جاء جانب منهم بالقطارات المسلحة من جهة القبارى وجانب آخر من جهة الرمل ومحطة السيوف وحجر النواتية ، فلما وصلت القطارات الى مقدمة الجيش المصرى اطلق اليوزباشى احمد افندى فضلى مدفعا فكان ذلك ايذانا ببدء القتال ، ودارت معركة شديدة بينهم وبين المصريين ، فصدهم المصريون عن التقدم بعد ان كبدوهم خسائر جمة ، ودام القتال ثلاث ساعات حتى غروب الشمس ، وكان يتولى قيادة الجيش المصرى فى هذه المعركة طلبه باشا عصمت قومندان فرقة كفر الدوار ومعه رضا باشا ومصطفى بك عبد الرحيم وعيد بك محمد واحمد بك عبد الغفار والقائمقام احمد بك عفت والقائمقام سليمان سامى داود وبدوى بك حكمدار المدفعية ، وانتهت المعركة بارتداء الانجليز إلى الاسكندرية (١)

مناوشات كفر الدوار

وفى أيام ٢٠ و٢١ و٢٢ اغسطس هاجم الانجليز مواقع الجيش المصرى فى كفر الدوار ، فدافع عنها المصريون خير دفاع ، وانجلت هذه المعارك عن ارتداد الجيش الانجليزى . (٢)

وتعتبر معارك الميدان الغربى فى جملتها فوزا للعرابين لان الانجليز ارتدوا عن خطوط الدفاع فى كفر الدوار .

---

(١) عن الوقائع المصرية عدد ٢٠ اغسطس سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٣ اغسطس سنة ١٨٨٢ و مصر للمصريين ج ٥ ص ٢١٠

منشور جديد من الخديو الى المصريين

وما فتىء الخديو يصدر المنشورات إلى الأمة بتحذيرها من الانضمام الى عرابى، فاصدر بعد وقائع كفر الدوار منشورا جديدا بهذا المعنى دافع فيه عن نيات الانجليز، وعدهم نائبين عنه فى محاربة العصاة، ودعا المصريين إلى معاونتهم ومساعدتهم فى مهمتهم (١)

وأصدر أمراً بتاريخ ٢٢ اغسطس إلى ضباط وقواد وحدات الجيش المصرى باطاعة الجنرال ولسلى هذا فحواه

« لما كان الغرض الوحيد من الاعمال العسكرية التى يقوم بها السير جارنت ولسلى هو استتباب الامن فى مصر فنحن قد صرحنا له باتخاذ التدابير العسكرية التى يرى لزوما لاتخاذها، فيجب عليكم حال وصول امرنا هذا اليكم أن تبذلوا له المساعدات اللازمة وتطيعوا اوامره كما لو كانت صادرة منا، فمن يخضع له كأنه خضع لنا شخصيا، ومن خالفه يعد عاصيا لنا ويعامل معاملة العاصى، وقد أصدرنا امرنا هذا اليكم للعمل بمقتضاه » (٢)

المعارك فى الميدان الشرقى

تقدم القول بان عرابى أهمل الدفاع عن البلاد من ناحية الشرق، فلما جاء الجنرال ولسلى الاسكندرية كان أول عمل حربى له هو تدبير الزحف على العاصمة من ناحية قناة السويس .

---

(١) مصر للمصريين ج ٥ ص ٢١٤

(٢) عن الصيغة الانجليزية الواردة فى الكتاب الازرق سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ ص ٤١ وثيقة ٨٩، والصيغة العربية فى مذكرات احمد شفيق باشا الجزء الاول ص ١٨٧

احجام عرابى عن سد القناة

ولو أن عرابى بادر عند ما نشبت الحرب إلى سد القناة لعجز الجنرال ولسلى عن الوصول بجيشه إلى الاسماعيلية واتخاذها قاعدة للزحف ، ولـكنه لم يفعل ، فـكان احجامه وبالاً على مصر ، وقد لعب المسيو فرديناند دلسبس فى هـذه المسألة دور الخداع والتغرير لـكى يفوت على العرابيين سد القناة .

فقد عقد عرابى مجلسا عسكريا فى أواخر يوليه للنظر فى أمر القناة ، فأجمع رأى المجلس على وجوب تعطيلها بحيث لا يستطيع الجيش الانجليزى اجتيازها والوصول إلى الشاطىء الغربى منها ، وخاصة الاسماعيلية ، فلما علم بذلك المسيو دلسبس أرسل الى عرابى فى أن يمتنع عن قطع القناة ، واكد له كذبا فى تلغرافه « أن الانجليز يستحيل أن يدخلوا القناة . يستحيل » ، فانخدع عرابى بهذا التلغراف رغم تحذير اخوانه اياه ونصحهم له أن لا يصغى إلى نصيحة دلسبس اذ ليس فى امكانه ان يمنع دخول الانجليز القناة أو يبر بوعده ، ولا هو صادق فى نصحه ، وانما كان غرضه صيانة القناة من التعطيل ولو ضحيت فى سبيل ذلك مصالح مصر وسلامتها ، وقد استمر على خداعه حتى وصلت البوارج الانجليزية الى بور سعيد لاحتلال القناة فأرسل إلى عرابى تلغرافا آخر يقول فيه « لا تعمل عملا ما لسد قناتى ، فانى هنا ولا تخش شيئا من هذه الناحية اذ لا ينزل جندى انجليزى واحد الا ويصحبه جندى فرنسى ، وأنا المسئول عن كل ذلك » ، وهنالك فقط شرع عرابى فى سد القناة ، ومع ذلك كان أمره فى هذا الصدد منطويا على التردد والابهام ، فقد قال فيه : « وما فعله الانجليز يبيح لنا سد الترعة الحلوة عن السويس وإذا تهدد القنال زيادة على ذلك بأعمال حربية داخلة أبيح لنا ردمه وسده لتعدى الانجليز على حيادته فباتحاد سعادتكم مع سعادة رئيس عموم أركان حرب يجرى ما فيه صالحنا . » ولم يكد يصل هذا الامر المبهم إلى راشد باشا حسنى قومندان خط الشرق حتى كان الانجليز قد اقتحموا القناة ، وكان الحزم والحكمة يقتضيان بأن يبادر عرابى إلى سد

القناة قبل أن تبدأ حركات الانجليز العدائية من ناحية الشرق ، لان الانجليز الذين خرقوا حرمة المعاهدات الدولية ونقضوا عهودهم فى مؤتمر الاستانة منذ ابتداء القتال بضربهم الاسكندرية ثم احتلالهم اياها لم يكن من المنتظر أن يحترموا حياد القناة فى قتالهم ، اما اعتماد عرابى على وعود دلسبس فى حماية القناة فأمر يدل على قصر النظر ، وقد كان من عيوب عرابى فى ساعة الخطر التردد والتردد والاحجام ، فكان خطأه فى مسألة القناة العامل الاكبر ان لم يكن العامل الوحيد لانتصار الانجليز فى معارك الميدان الشرقى واحتلالهم العاصمة ، ولو سد عرابى القناة قبل مرور السفن الانجليزية لما استطاع الانجليز الزحف على مصر من طريق الاسماعيلية ولاضطروا الى العدول عن زحفهم من هذا الطريق فتجد البلاد الوقت الكافى لتنظيم قوة المقاومة ، وهكذا فاتت الفرصة وصارت قناة السويس طريق الزحف على مصر ، فاجتازته السفن الانجليزية مقلة الجنود والمعدات الحربية حتى وصلت آمنة الى الاسماعيلية واحتلتها ، وعندئذ فكر عرابى فى ردم القناة بعد أن ضاعت الفرصة إذ لم يعد ردمها فى حيز الامكان بعد أن احتلها الانجليز ، فعرابى يحتمل من هذه الناحية تبعة هائلة فى هزيمة الجيش المصرى وفى ذلك يقول صديقه وصديق العرابيين جون نينيه «ان بساطة عرابى جعلته يرتكب أغلاطا كبيرة ظهرت عواقبها فيما بعد ، فبمقدار ما بذل من الهمة فى الدفاع عن الاسكندرية وتحصين خطوط الدفاع فى كفر الدوار بحيث امتنعت على الانجليز ، قد أظهر منذ ابتداء القتال غفلة بالغة اذ استمع الى النصائح الكاذبة التى خدعه بها المسيو فردينان دلسبس حين زعم أن الانجليز لا يمكن أن يتعرضو للعمل الفرنسى ، فامتنع عرابى عن سد القناة فى الوقت المناسب واستمسك برأيه رغم ما كانت تحتمه الخطط الفنية الحربية ورغم ما ارتآه زملاؤه وما ارتأيته أنا وكررته عشر مرات تارة بالقول القارس وطورا بالكتابة فى وجوب سد القناة ، رغم كل ذلك أصر عرابى على رأيه ، فمهد للجنرال ولسلى نصرا من أسهل ما عرف فى تاريخ المعارك .» [١] وكرر

---

(١) جون نينيه — عرابى باشا ص ١٠٥

فى موضع آخر مانصح به العرابيين بقوله لهم « ان قناة السويس هى خط الدفاع الوحيد الذى لكم فى هذه الناحية ، واذا لم تحتلوه فسيحتله العدو غدا ، ولن يجد صعوبة فى احتلاله لان الانجليز لايهمهم الشرائع ولا المعاهدات ولا يرعون إلا مصالحهم ، واذا وصلوا الى الاسماعيلية فان ذلك يعد نهاية الحملة »

وجون نينيه كان صديقا مخلصا لعرابى ، وقد لازمه منذ ابتداء القتال وقضى معه الشهر الاول من الحرب فى كفر الدوار وظل على اخلاصه له بعد الهزيمة ، فأقواله لها قيمتها وحجتها .

ومن عجب أن يصر عرابى على رأيه الخاطىء مع أنه كما يقول جون نينيه كان مقتنعا كل الاقتناع قبل نشوب الحرب بضرورة منع المرور من القناة وأنه قطع برأيه فى هذا الصدد اذ صرح للمستر كامرون مراسل جريدة الستاندارد بحضور المسيو نينيه قبل ضرب الاسكندرية بقوله « اننا سنحترم القناة مادام العدو يحترم استقلال بلادنا ، ولكن اذا شبت الحرب فاننا عند أول طلقة مدفع سنهدم القناة مؤقتا ، وسأفعل ذلك آسفا لانى عالم بأن القناة طريق تجارى محايد [1] » ، وقد كان هذا هو الوقت المناسب حقا لسد القناة ، فليت شعرى ما الذى جعله يعدل عن هذا الرأى الصواب ويمتنع عن سدها حتى احتلها الانجليز ؟ .

الرشوة والخيانة

لم يكتف الانجليز باحتلال القناة واتخاذ الاسماعيلية قاعدة لزحفهم ، بل استعانوا بسلطان باشا على رشوة البدو القاطنين غربي القناة بين الاسماعيلية ورأس الوادى ، والصالحية وما حواليها ، وكان سلطان باشا يرافق الجيش الانجليزى نائبا عن الخديو

(١) جون نينيه — عرابى باشا ص ١٠٥

ليقدم له كل المساعدات تمكينا له من الزحف ، ومن وسائله الى ذلك اتصاله بمشايخ العربان فى هذه الجهات ، فاستمال أكثرهم بالمال والرشا والوعود ، واتخذ الانجليز منهم مرشدين وأدلاء للزحف فى تلك المناطق الصحراوية التى لا يسهل على الجيش المغير أن يتعرف مسالكها وغوامضها دون الاستعانة بامثال هؤلاء الادلاء .

قال المستر بلنت فى هذا الصدد « ان أشهر مشايخ العربان الذين استعان بهم سلطان باشا ورشاهم هو سعود الطحاوى فى الصالحية (وفى رواية الشيخ محمد عبده أنه الحاوى الطحاوى)، ومحمد البقلى فى وادى الطميلات (١) »، ومما يؤسف له أن بعض الضباط المصريين الموالين للخديو رافقوا الجيش الانجليزى فى زحفهم من ناحية الشرق وساعدوه وأمدوه بالمعاونة والارشاد والتجسس (٢) وأن الخديو ذاته أصدر أمرا فى ١٤ اغسطس سنة ١٨٨٢ بالترخيص للانجليز باحتلال القناة . وهذا نحواه

« ليكن معلوما عند السلطات الملكية والعسكرية فى منطقة قناة السويس أن أميرال الاسطول الانجليزى وقائد الجيوش البريطانية العام انما اتيا إلى مصر لاعادة الامن والنظام اليها ، ومن ثم قد سمحنا لهما باحتلال جميع الامكنة التى يريان فى احتلالها ما يساعد على قمع العصيان ، وعلى هذه السلطات أن يبلغوا هذا الامر الى

---

(١) بلنت — التاريخ السرى للاحتلال ص ٢٩٤

(٢) الكتاب الازرق عن مصر سنة ١٨٨٢ (مجموعة ١٨ وثيقة رقم ١٩ ص ٤٢) برقية من السير ادوار مالت الى اللورد جرانفيل يخبره فيها ان الخديو باتفاقه مع الجنرال ولسلى عين الضباط الآتية اسماؤهم لمرافقته فى الميدان وانهم سافروا لهذا الغرض من الاسكندرية الى الاسماعيلية يوم ٢٢ أغسطس وهم الميرالاى زهراب بك. الميرالاى موريس بك (انجليزى). القائمقام تورنيزن (نمساوى). القائمقام يوسف ضيا بك . القائمقام دوليير بك (بلجيكى) . اليوزباشى توفيق افندى

كافة سكان منطقة قناة السويس وبخاصة إلى موظفى وعمال القناة البحرية ، ومن يخالف أمرنا هذا يعد خارجا على ارادتنا وينزل به أشد العقاب (١) » .

وعين محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب نائبا عن الخديو لمرافقة الجنرال ولسلى فى زحفه على العاصمة (٢)

احتلال بور سعيد والاسماعيلية

٢٠ اغسطس سنة ١٨٨٢

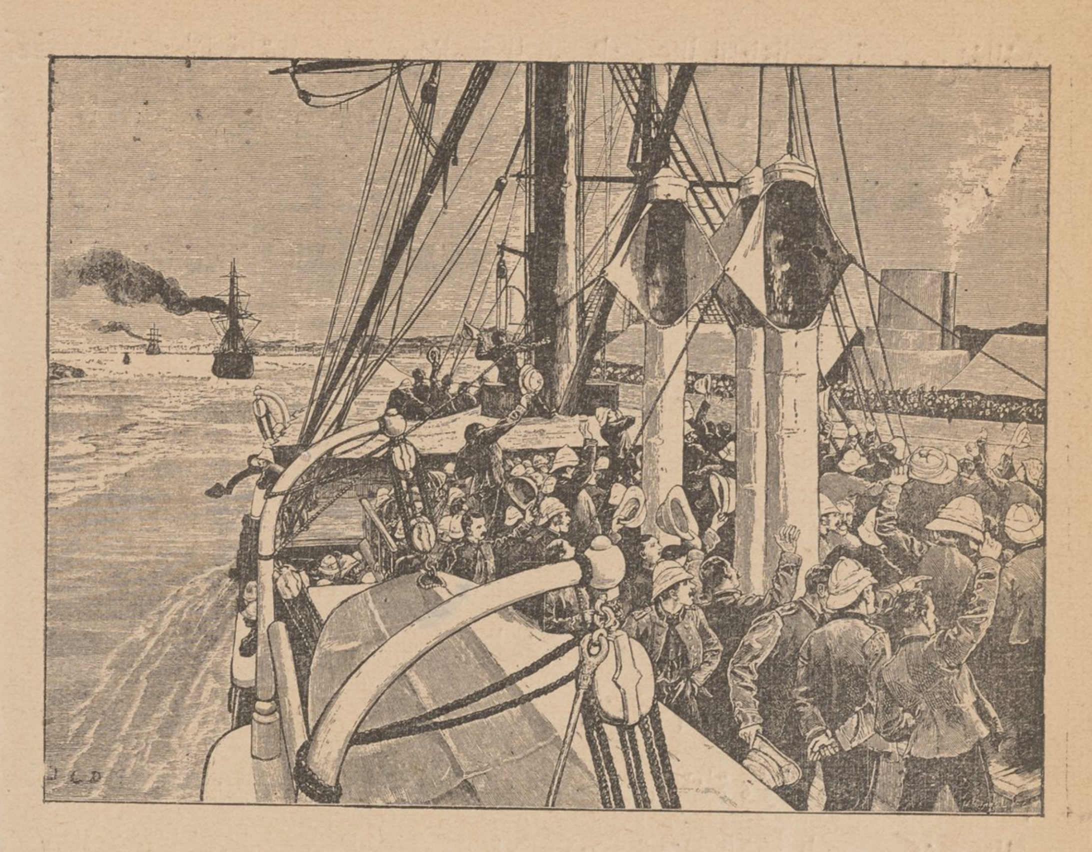
قلنا ان أول عمل حربى للجنرال ولسلى عند وصوله الى الاسكندرية هو تدبير الزحف على العاصمة من طريق قناة السويس ، ففى ١٦ اغسطس سنة ١٨٨٢ وضع بالاشتراك مع الاميرال سيمور الخطة الحربية لاحتلال القناة ، وفى مساء ذلك اليوم أقلعت السفينة الحربية ايريس Iris من الاسكندرية تقل الاميرال هوبكنس الى بورسعيد لابلاغ الكبتن فيتزورى بالاسماعيلية والاميرال هويت بالسويس تفاصيل هذه الخطة ، ومضمونها اخلاء القناة من السفن التجارية واحتلالها حربيا يوم ٢٠ اغسطس (٣) ، ونفاذا لهذه الخطة اصدر الجنرال ولسلى فى مساء ١٨ اغسطس تعليماته إلى قواد الفرق بالاستعداد لمغادرة الاسكندرية فى اليوم التالى ، ولكى يخادع العرابيين عن نيته تظاهر بأنه يريد مهاجمة أبو قير ، ففى ظهر يوم ١٩ اغسطس أقلع الاسطول من الاسكندرية بقياده الاميرال سيمور ، وكان مؤلفا من ثمانى مدرعات وثمانى عشرة باخرة من بواخر النقل تقل معظم الجيش الانجليزى بقيادة الجنرال

---

(١) الكتاب الازرق عن مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٨ وثيقة رقم ٣٩

(٢) الكتاب الازرق سنة ١٨٨٢ — المرجع السابق وثيقة رقم ٦٩ ص ٣٥

(٣) الكولونل سبتان — الحملات الانجليزية فى افريقيه ص ٢٩١



اقتحام السفن الانجليزية قناة السويس — ٢٠ اغسطس سنة ١٨٨٢
(عن مجلة الجرافيك عدد ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢)

ولسلى واتجه الى ابو قير فرسا قبالتها فى الساعة الرابعة بعد الظهر وبقى حتى الليل ، فلم يشك العرابيون فى أن خطة الانجليز هى مهاجمة أبو قير ، فأخذوا يستعدون للدفاع عنها ، ولـكن لم يكد يرخى الظلام سدوله حتى استأنف الاسطول سيره قاصدا بورسعيد ، فوصلها صباح ٢٠ اغسطس ، وأخذت السفن الحربية تقتحم القناة ، ونزلت كتيبة من جنود الاسطول الى بورسعيد واحتلوا المدينة دون مقاومة من الحامية ، وكذلك احتل الانجليز القنطرة والاسماعيلية فى هـذا اليوم ، ومنعت البوارج الانجليزية مرور البواخر التجارية فى القناة ، وقد منع الاميرال هويت من ناحية السويس دخول أية سفينة إلى القناة ابتداء من ١٩ اغسطس ، ووضع فى مدخل القناة بارجة حربيـة تنفيـذا لهذا المنع ، وقد احتجت شركة القناة على خرق حرمة

القناة (١) فذهب احتجاجها سدى ، وفى ٢٠ اغسطس احتل الاميرال هويت (شلوفة) شمال السويس على القناة .

ضرب معسكر العرابيين فى نفيشه

وكانت طلائع العرابيين وعددهم نحو الفين ترابط فى (نفيشه) غربى الاسماعلية وعلى بعد نحو ثلاثة كيلو مترات منها (انظر الخريطة ص ٤١٤) ، فأطلقت البوارج البريطانية قنابلها عليهم ، وكان هذا الضرب نذيرا بزحف الانجليز من هذه الناحية .

ووصل الجنرال ولسلى الى الاسماعيلية يوم ٢١ اغسطس لتدبير حركات القتال فى الميدان الشرقى ، وكان يصحبه الاميرال سيمور والاميرال هوبكنس ، ووصلت على أثره بقية البواخر المقلة للجيش البريطانى فنزلوا الاسماعيلية ، كما وصل المدد من الهند الى السويس ، وبذلك انكشفت الجبهة المصرية من ناحية القناة ، فى حين أنه لو سدت القناة فى بداية القتال لما استطاع الجنرال ولسلى أن يصل بجنوده الى الاسماعيلية ويتخذها قاعدة للزحف ولقضى عدة أشهر قبل أن يهاجم خطوط الدفاع فى الدلتا ، وفى يوم ٢٢ اغسطس وضع الانجليز أيديهم على سكة الحديد بين الاسماعيلية والسويس وعلى ترعة المياه العذبة بين المدينتين .

ولما تم للانجليز احتلال القناة رخصوا لشركة القناة بادارة أعمالها السابقة وعادت السفن التجارية تجتاز القناة ، ويتبين من ذلك أن اعتراض الشركة على خرق الانجليز حيدة القناة لم يكن سوى اعتراض شكلى كان الغرض منه منع العرابيين من سد القناة حتى لا يتعطل انتفاع الشركة منها .

وهكذا جعل الانجليز من القناة قاعدة حربية سهلت لهم مهمة الزحف على مصر ، ولولاها ما استطاعوا أن يصلوا الى الاسماعيلية بحرا وان يزحفوا منها على العاصمة

---

(١) الكتاب الازرق عن مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٨ وثيقة رقم ٢٥ ص ١٢ ورقم ٢٨ ص ١٣ ورقم ٣٣ ص ١٥

من طريق التل الكبير والزقازيق ، فوصول البوارج الانجليزية الى الاسماعيلية واتخاذهم اياها قاعدة زحفهم ما كان ليحدث لو لم تكن قناة السويس موجودة ، وكذلك كانت القناة شؤما على مصر فى جميع ادوارها .

احتلال نفيشه

٢٣ اغسطس سنة ١٨٨٢

احتل الانجليز نفيشه بعد احتلالهم الاسماعيلية ، ولهذا الاحتلال أهميته لان نفيشة هى أول محطة غربى الاسماعيلية ومنها تتفرع ترعة الاسماعيلية الى فرعين أحدهما الذاهب الى بور سعيد والثانى الى السويس .

معركة المحفر — ٢٤ اغسطس سنة ١٨٨٢

وقد سد العرابيون ترعة الاسماعيلية فى نقطة (المحفر) غربي الاسماعيلية ليمنعوا ورود المياه العذبة الى الجيش البريطانى ، فهاجم الجنرال ولسلى (المحفر) يوم ٢٤ اغسطس واحتلها بجنوده .

واقعة المسخوطة وأسر محمود فهمى

وتابع الانجليز زحفهم فاستولوا على المسخوطة يوم ٢٥ اغسطس بعد معركة عنيفة دارت بينهم وبين العرابيين ، وكان يقود الجيش المصرى فيها الفريق راشد باشا حسنى ووقع محمود باشا فهمى رئيس اركان حرب الجيش المصرى اسيرا فى يد الانجليز ، فكان اسره اكبر ضربة أصابت الدفاع الوطنى .



واقعة المسخوطة — ٢٥ اغسطس ١٨٨٢
(عن مجلة الجرافيك عدد ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢)

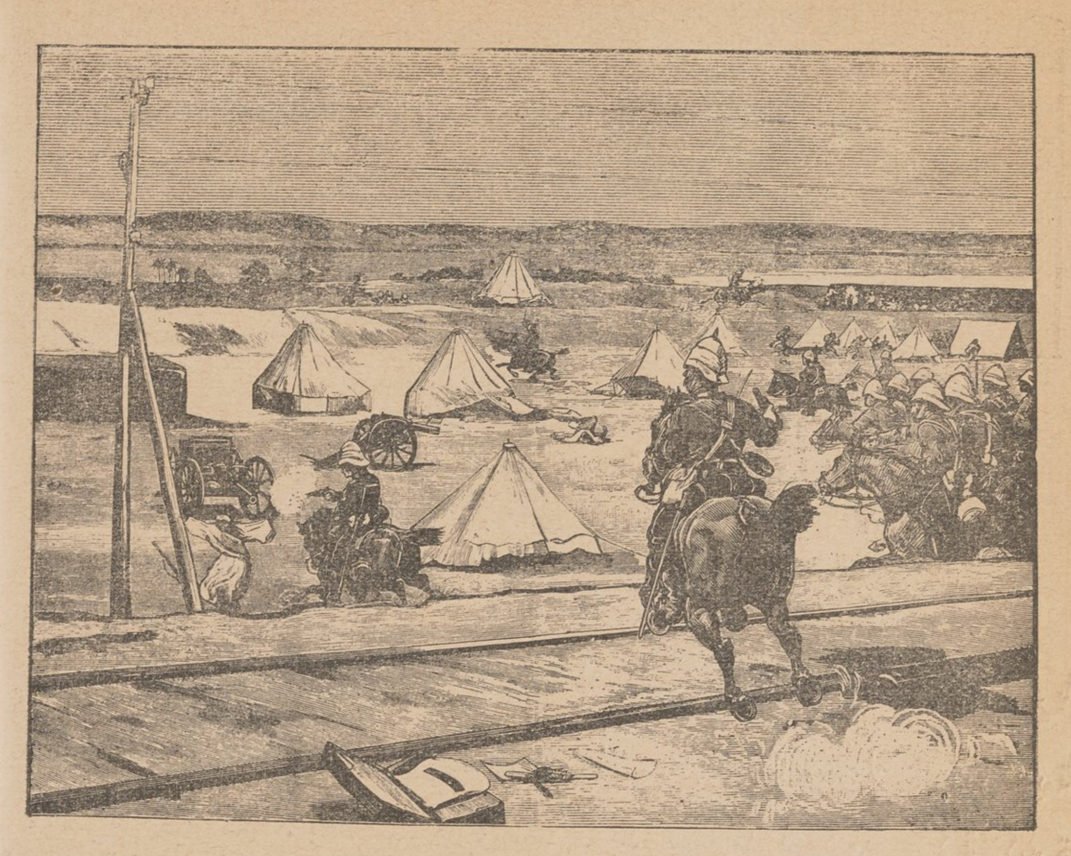
استيلاء الانجليز على المحسمة و القصاصين

واستولى الانجليز على المحسمة يوم ٢٥ اغسطس، وهى محطة تبعد عن نفيشه غربا باثنين وعشرين كيلو مترا، وصارت المسافة بينهم وبين التل الكبير لا تتجاوز اربعة وعشرين كيلو مترا ، وقد استولوا فى المحسمة على سبعة مدافع كروب وكمية كبيرة من البنادق وعلى قطار من الذخيرة .

وكان الاستيلاء على المحسمة عملا حربيا على جانب كبير من الخطر، لانه الخطوة الاولى التى اتخذها الانجليز للوصول الى معسكر العرابيين فى التل الكبير ، ثم احتل الانجليز القصاصين يوم ٢٦ اغسطس دون مقاومة تذكر ، فصاروا على مسافة خمسة عشر كيلو مترا من التل الكبير .

انتقال عرابى الى الميدان الشرقى

كان لاسر محمود باشا فهمى و احتلال المحسمة وانكشاف نية الانجليز فى الزحف على العاصمة من ناحية الشرق وقع شديد فى صفوف العرابيين، فبادر عرابى الى الانتقال الى معسكر التل الكبير، وسار بالقطار من كفر الدوار ومعه جماعة من الضباط وطائفة من الحرس، وكان يصحبه عبد الله نديم خطيب الثورة العرابية، فلما وصل القطار الى الزقازيق



استيلاء الانجليز على المحسمة — ٢٥ اغسطس سنة ١٨٨٢
(عن مجلة الجرافيك عدد ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢)

خف للقائه جمع حاشد من العمد والاعيان وارباب الطرق والموظفين، ونزل هنيهة بالمحطة وجلس بكشك هناك، فاحتشد الناس للهتاف له وصاروا ينادون « الله ينصرك ياعرابي . يامولانا ياعزيز . اهلك عسكر الانجليز . ياسيمور ياباوش القملة من قال لك تعمل دى العمله » وبعد ان جلس هنيهة غادر الكشك وركب القطار وصار ينادى ويقول « انا لها انا لها » ، وسار القطار الى التل الكبير بين هتاف المجتمعين وصياحهم ، ولما وصل الى التل الكبير اعد عرابى لنفسه بالمعسكر خيمة سعيد باشا والى مصر السابق وكانت من افخم الخيام، واقام بها يحوطه الحرس والخدم، وتشاور واصحابه فيما يجب عمله ، وجاء على باشا فهمى من القاهرة يقود الألاى الاول من المشاة مددا للجيش ، ووضعوا خطة القتال التى استدعاها تبدل الموقف ، فاتفقوا على مهاجمة مواقع الانجليز فى القصاصين ، وارسلوا الى طلبه باشا عصمت فى كفر الدوار لكى يرسل لهم المدد من

الرجال والعتاد ، فجاءهم عيد بك محمد بألايه، واحمدبك عبد الغفار وعبد الرحمن بك حسن بألايات الفرسان، وجاءهم من دمياط خضر بك خضر ومعه اورطتان من العساكر السودانية، فاستعد الجيش المصرى لاتخاذ خطة الهجوم ، وكانت قوات الانجليز موزعة كالآتى : الجنرال جراهام فى القصاصين ، والجنرال درورى لو قائد الفرسان فى المحسمة ، والجنرال ويلس فى المسخوطة

واقعة القصاصين الاولى

هاجم المصريون مواقع الانجليز فى القصاصين يوم ٢٨ اغسطس سنة ١٨٨٢ بقيادة الفريق راشد باشا حسنى ، وكان هجوما شديدا ، فاستولوا على المواقع الامامية للانجليز ، ولكن الفرسان البريطانيين بقيادة الجنرال درورى لو مالبثوا أن كروا على المصريين فأجلوهم عن هذه المواقع ، وخسر الانجليز فى هذه الواقعة ٨ قتلى منهم ضابط و ٦١ جريحا منهم عشرة من الضباط (١) وامتد فيها القتال إلى الليل (٢)

موقف تركيا

واعلان السلطان عصيان عرابى

قدمنا أن موقف تركيا منذ شبت الثورة العرابية كان منطويا على سوء النية والخطل فى الرأى ، فقد أرادت أن تتخذ من هذه الثورة فرصة لاسترداد امتيازات الاستقلال الذى نالته مصر ، فأخذت تغرى الفريقين المتخاصمين أحدهما بالآخر ، فتتظاهر تارة بتأييد الخديو ، وطورا بتأييد العرابيين ، لتكسب من وراء هذا الاغراء

(١) الكولونل سبتان — الحملات الانجليزية فى افريقيه ص ٣٠٩
(٢) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣٨٥

نفوذا وسلطانا ، ولكنها فى الواقع لم تكسب شيئا وانما استفادت انجلترا من هذه السياسة الخرقاء .



واقعة القصاصين الاولى – ٢٨ اغسطس سنة ١٨٨٢
(عن مجلة الجرافيك عدد ١٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢)

وزاد موقفها خطلا بامتناعها بادىء الامر عن الاشتراك فى مؤتمر الاستانة الذى عقد فى عاصمتها ، وكان امتناعها مبنيا على سبب سخيف ، وهو أن ايفادها درويش باشا إلى مصر سيحل المسألة المصرية ويغنى عن عقد مؤتمر بشأنها ، وقد تبين لك أن درويش باشا لم يكن لوجوده أى أثر ايجابي فى تطور الحوادث ، ولو أنها اشتركت فى المؤتمر ونفذت قراره بوجوب تدخلها وارسالها جيشا الى مصر لنجت البلاد من الاحتلال الانجليزى ومن الاحتلال التركى ، ولما أدركت خطأها اشتركت آخر الامر فى المؤتمر كما تقدم بيانه (ص ٣٨٦) ، ورضيت بارسال جيش عثمانى إلى مصر ، ولكن بعد فوات الفرصة ، أى بعد أن ضربت انجلترا الاسكندرية وأرسلت قواتها البحرية والبرية واحتلت مصر .

وبينما كان الانجليز يتقدمون فى داخل البلاد كانت المفاوضات مازالت مستمرة بين اللورد دفرين سفير انجلترا فى الاستانة والباب العالى للاتفاق على خطة ارسال الجيش العثماني إلى مصر ، وكانت انجلترا تقصد من هذه المفاوضات اطالة الوقت وتعطيل ارسال جيش من تركيا حتى تقمع هى الثورة بجيشها فلا يبقى محل لمجىء ذلك الجيش ، وقد تذرعت الى اطالة المفاوضات باشتراطها عدة شروط وهى : (١) تحديد عدد الجيش العثمانى المزمع ارساله الى مصر بحيث لا يتجاوز خمسة أوستة آلاف جندى (٢) منعه من دخول مصر بطريق البر أو النزول إلى الاسكندرية (٣) عرض خططه الحربية على القيادة الانجليزية (٤) التعهد بسحب هذا الجيش حين جلاء الجيش الانجليزى عن مصر .

وقد رفضت الحكومة التركية هذه الشروط ، فكان ذلك سببا فى تعطيل ارسال جيشها ، ولو رضيت بأى شروط تضعه انجلترا وبادرت بارسال جيشها لكان ذلك خيرا واخف ضررا من احجامها عن انفاذه ، لان مجرد وجود جيش تركى أو أى جيش اخر بجوار الجيش الانجليزى يحول دون استقرار الاخير فى البلاد ويؤدى لامحالة الى جلاء الجيشين معا كما حدث حين ارسلت كل من انجلترا وتركيا جيشا لاجلاء الفرنسيين عن مصر سنة ١٨٠١، فان وجودهما معا أدى الى جلائهما عن البلاد فى ذلك الحين .

وقد أعلنت انجلترا على لسان اللورد دفرين أنها لاتقبل اشتراك الجيش العثمانى مع الجيش الانجليزى فى اخماد الثورة الا اذا وقع الباب العالى على الاتفاقية المتضمنة شروط هذا الاشتراك ، وفى غضون مهزلة المفاوضات التى جرت فى هذا الصدد طلب اللورد دفرين من سعيد باشا الصدر الاعظم ان يعلن السلطان عصيان عرابى وان يقترن هذا الاعلان بالاتفاق على اشتراك الجيشين فى مصر ، واخيرا وقع الطرفان على هذا الاتفاق فى ٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢[١]، وهو يقضى بارسال ثلاثة

---

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ - ٨٣ وثيقة رقم ٥٦

الاف جندى عثمانى الى بور سعيد ، وفى الوقت نفسه اعلن السلطان عصيان عرابى فى منشور طويل نشرته صحف الاستانة يوم ٦ سبتمبر (١)

لم تكن انجلترا تقصد بهذا الاتفاق احترامه وتنفيذه ، فانها عجلت باخماد الثورة قبل ان تتحرك تركيا الى ارسال جيشها ، بل كان غرضها اذاعة اعلان السلطان عصيان عرابى اثناء زحفها ، لتتخذ منه وسيلة لاضعاف قوة الجيش المصرى وايقاع الفرقة والانحلال فى صفوفه ، وصرف القلوب عن تأييد عرابي فى القتال ، ولو ترك السلطان وشأنه لما فكر فى اصدار هذا الاعلان لانه فى خاصة نفسه لم يكن يعطف على الخديو توفيق ولا كان يميل الى تثبيت سلطته ، ولكن السياسة الانجليزية ألحت وتهددت واستخدمت كل الوسائط ومنها الرشوة لدى رجال المابين حتى اصدر السلطان اعلانه المشئوم

ولما هزم عرابى فى واقعة التل الكبير بادر اللورد دفرين إلى ابلاغ الباب العالى أنه بهزيمة العرابيين لم يعد ثمة موجب لارسال جيش عثمانى ، لان الجيش الانجليزى قد انتهى من مهمة اخماد الثورة

فاعلان عصيان عرابى والحرب قائمة هو تدبير منطو على المكر والخبث ، وضعته انجلترا لاضعاف قوة المقاومة فى مصر وتمكين جيشها من احتلال البلاد ، وهى التى طلبت من السلطان ذلك الاعلان كما تقدم بيانه .

وقد ابتهج به الخديو وعهد الى سلطان باشا توزيع نسخ من جريدة (الجوائب)(٢) التى نشرته ، والاتصال بضباط الجيش المصرى لاطلاعهم عليه ، ووزع عليهم منشورات بهذا المعنى ، وتنقل سلطان باشا فى البلاد لدعوة العمد والاعيان إلى مساعدة الانجليز ، ولا جرم أحدثت المنشورات تأثيراً كبيراً فى حالة الضباط المعنوية ، وفى ذلك يقول عرابى انه رأى تأثيرها باديا فيهم ، فأفهمهم أنها دسيسة انجليزية

---

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ – ٨٣ وثيقة رقم ٥٦

(٢) هى جريدة كانت تصدر بالاستانة باللغة العربية لصاحبها أحمد فارس الشدياق

تمكنوا من انفاذها بواسطة الرشوة ، لـكن نصائحه لم تؤثر فى احمد بك عبدالغفار قومندان الفرسان وعبد الرحمن بك حسن حكمدار الالاى الثانى وعلى بك يوسف ميرالاى الالاى الثالث من المشاة « واسروا الغدر والخيانة » (١)

واقعة القصاصين الثانية

٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢

فى صبيحة يوم السبت ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ وقعت معركة كبيرة بين المصريين والانجليز، تعد أكبر وقائع الحرب العرابية ، هجم فيها المصريون بقيادة الفريق راشد باشا حسنى (المعروف بابي شنب فضية) على مواقع الانجليز فى القصاصين يريدون استردادها للمرة الثانية ، واحتدم القتال نحو ثلاث ساعات ولـكن المعركة انتهت بتراجع المصريين بعد أن كادوا يوقعون بالجيش الانجليزى .

ذكر عرابى عن هذه الواقعة فى مذكراته أنه فى اليوم السابق لوقوعها عقـد مجلسا بمعسكر الجيش فى التل الـكبير حضره كبار القواد كراشد باشـا حسنى وعلى باشا فهمى ومحمود سامى باشا البارودى وغيرهم لوضع خطة القتال ، فتقرر فى هـذا المجلس الهجوم على مواقع الانجليز فى القصاصين حيث حشدوا فيهـا معظم قواتهم ، وكان عددهم يبلغ نحو ثلاثين الف جندى، ومن قوادهم الدوق أوف كنوت ثالث أنجال الملـكة فيكتوريا ، واستقر رأى عرابى وصحبه على أن يكون الهجوم بشكل نصف دائرة تحيط بالعدو بجناحيها، وأن يكون محمد افنـدى الزملاوى بأورطته فى الجانب الايمن لترعة الاسماعيلية ومعه أورطة من الفرسان ومدفعان وجمع من العربان، وفى الجانب الأيسر للترعة الألاى الاول من المشاة بقيادة احمد بك فرج وخلفه ستة مدافع ، وفى القلب ألاى عيد بك محمد تتقدمه بطاريتان (من ١٢ مدفعا) من مدافع كروب وخلفه بطارية من ستة مدافع، وهؤلاء جميعا بقيادة اللواء على باشا فهمى، والطوبجية بقيادة حيس بك رأفت ، وأن يكون بالجناح الايسر الميرالاى على بك

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣٩٠ . وقد نفينا عن احمد بك عبد الغفار تهمة الخيانة كما سيجىء بيانه

يوسف خنفس (الخائن) بألايه وخضر بك خضر ومعه أورطتان من الجنود السودانية وبطارية من ست مدافع وست أورط من الفرسان بقيادة الميرالاى احمد



واقعة القصاصين الثانية — ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢

(عن مجلة الجرافيك عدد ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٨٢)

بك عبد الغفار ، والقائد العام لهذا الجيش هو الفريق راشد باشا حسنى ، وتقرر أيضاأن يتحرك محمود باشاسامى البارودى بجيشه من الصالحية ليلا فيصل الى خط القتال عند مطلع الفجر للأحداق بميمنة العدو ، قال عرابى وقد عمل بهذا الترتيب رسم سلمت منه نسخة لكل امير من القواد، وفى الثلث الأخير من ليلة ٩ سبتمبر (٢٥ شوال سنة ١٢٩٩) قام الجيش على هذا الترتيب ، فلما وصل قريبا من العدو أخذ كل مكانه على خط النار ، ولكن العدو كان عالما بما استقر عليه الرأى اذ اطلعهم عليه الميرالاى على بك يوسف خنفس (الخائن) ، فبادر االجيش المصرى باطلاق

المدافع، واشتبك القتال بين الجيشين ، أما جيش الصالحية بقيادة البارودى فانه تأخر عن الميعاد المحدد له ، ولما قرب من مكان الواقعه كان العدو متأهبا لقتاله ، فأطلق عليه مدافعه قبل أن يصل إلى مكانه ، فتشتت وولى الأدبار ، فمنهم من عاد إلى الصالحية ومنهم من ذهب الى معسكر رأس الوادى ، وأما راشد باشا حسنى وعلى باشا فهمى ومن معهما من الجيش فقد ثبتوا ثبات الابطال حتى آخر النهار « وجرح راشد باشا حسنى برصاصة فى قدمه ، وجرح على باشا فهمى فى ساقه ، وخسر كل من الجيشين خسارة كبرى من ضرب المدافع والبنادق التى كانت مقذوفاتها كالمطر فى الميدان ، وكانت هذه الواقعة أشد حرب انتشبت بيننا وبين الانجليز اذ كانت قوة الجيشين عظيمة وثباتهم نادر المثيل . » (١)

ويقول جون نينيه عن هذه الواقعة ان اصابة القائدين الباسلين راشد باشا حسنى وعلى باشا فهمى فيها كانت خسارة كبرى منى بها الجيش المصرى لاتقل فى فداحتها عن أسر محمود باشا فهمى .

ويقول المستر بلنت نقلا عن رواية المصريين له عن المعركة ان الانجليز فوجئوا بهجوم الجيش المصرى ، وكاد الدوق اوف كنوت يقع أسيرا ، ولكن حدث نقص فى تنفيذ خطة الهجوم ، وذلك أنه كان على محمود باشا سامى البارودى أن يتحرك من الصالحية فى الفى مقاتل ليلا ويهاجم فى الصباح ميمنة الانجليز ولكنه ضل الطريق ، ويقال إن رجال سعود الطحاوى أضلوه عمدا ، فلم يصل فى الميعاد ولم يشترك فى المعركة ، وثمة نقص آخر ذكره المستر بلنت وهو أن عرابى كان واجبا عليه أن يشترك فى هذه المعركة ولو فى مؤخرة الجيش ان لم يكن فى المقدمة ، ولكنه جمد فى التل الكبير ، ولم تظهر فى الميدان جميع قوة الجيش التى كان يجب استخدامها ، وكان من عوامل الهزيمة خيانة الضابط على بك يوسف خنفس ، وفى ذلك يقول عرابي فى رسالته إلى المستر بلنت ان على يوسف هذا خانهم وأفشى التدبير الذى وضعوه للمعركة

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣٩٧

قبل وقوعها وأفضى به الى الجنرال ولسلى وسلمه الرسم الذى وضع لها ، وان سلطان باشا قد أفسد عليهم على يوسف بالرشوة . وانه علم بهذه الخيانة بعد هزيمة التل الكبير . (١)

الموقف الحربى بعد واقعة القصاصين

كانت هزيمة الجيش المصرى فى واقعة القصاصين الثانية ضربة شديدة كشفت الموقف الحربى ودلت على ضعف الجبهة المصرية أمام الهجوم الانجليزى ، وقد ظهر الاضطراب على زعماء العرابيين وبخاصة عرابى ومحمود سامى البارودى ، وبدأ اليأس يتسرب إلى قلوبهم ، وأدرك عرابى بعد فوات الفرصة أنه لو سد قناة السويس عند ابتداء الحركات العدائية لما بلغ الانجليز الاسماعيلية بهذه السرعة، وما تقدموا فى داخل البلاد بهذه السهولة ، فأخذ يعالج الموقف فى كثير من التردد واليأس، وبدأ بعد واقعة القصاصين فى ارسال الجرحى الى العاصمة اذ اقلتهم القطر المخصوصة الى العباسية، ومنهم القائدان الباسلان راشد باشا حسنى وعلى باشا فهمى ، واستدعى على باشا الروبى قومندان موقع مريوط ليتولى قيادة جيش رأس الوادى ، فحضر عصر يوم الثلاثاء ١٢ سبتمبر سنة ١٨٨٢ (٢٨ شوال سنة ١٢٩٩) ، وأخذ يتفقد مواقع الجيش فى التل الكبير الذى أصبح بعد واقعة القصاصين هدف الانجليز فى هجومهم .

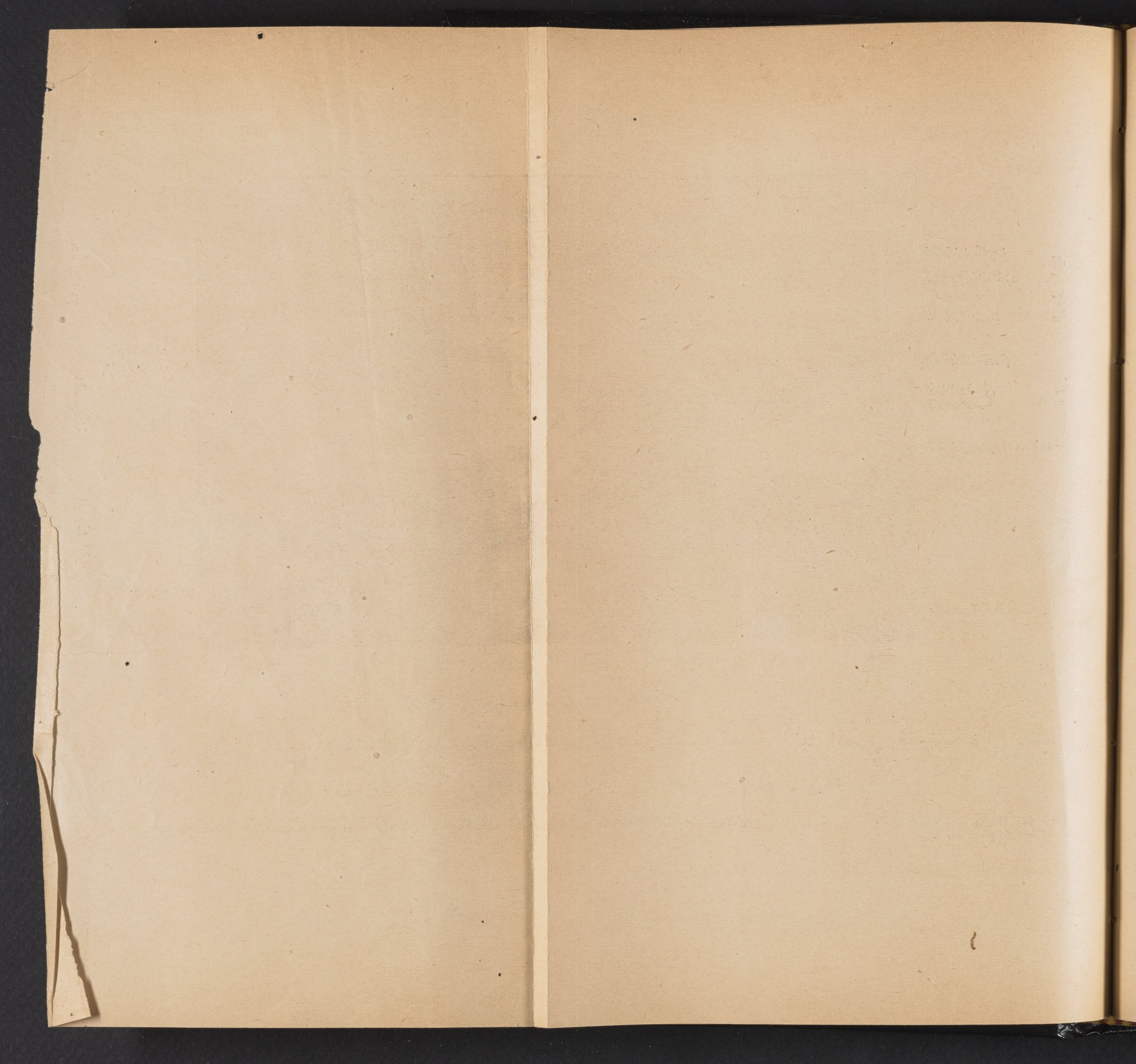
معركة التل الكبير

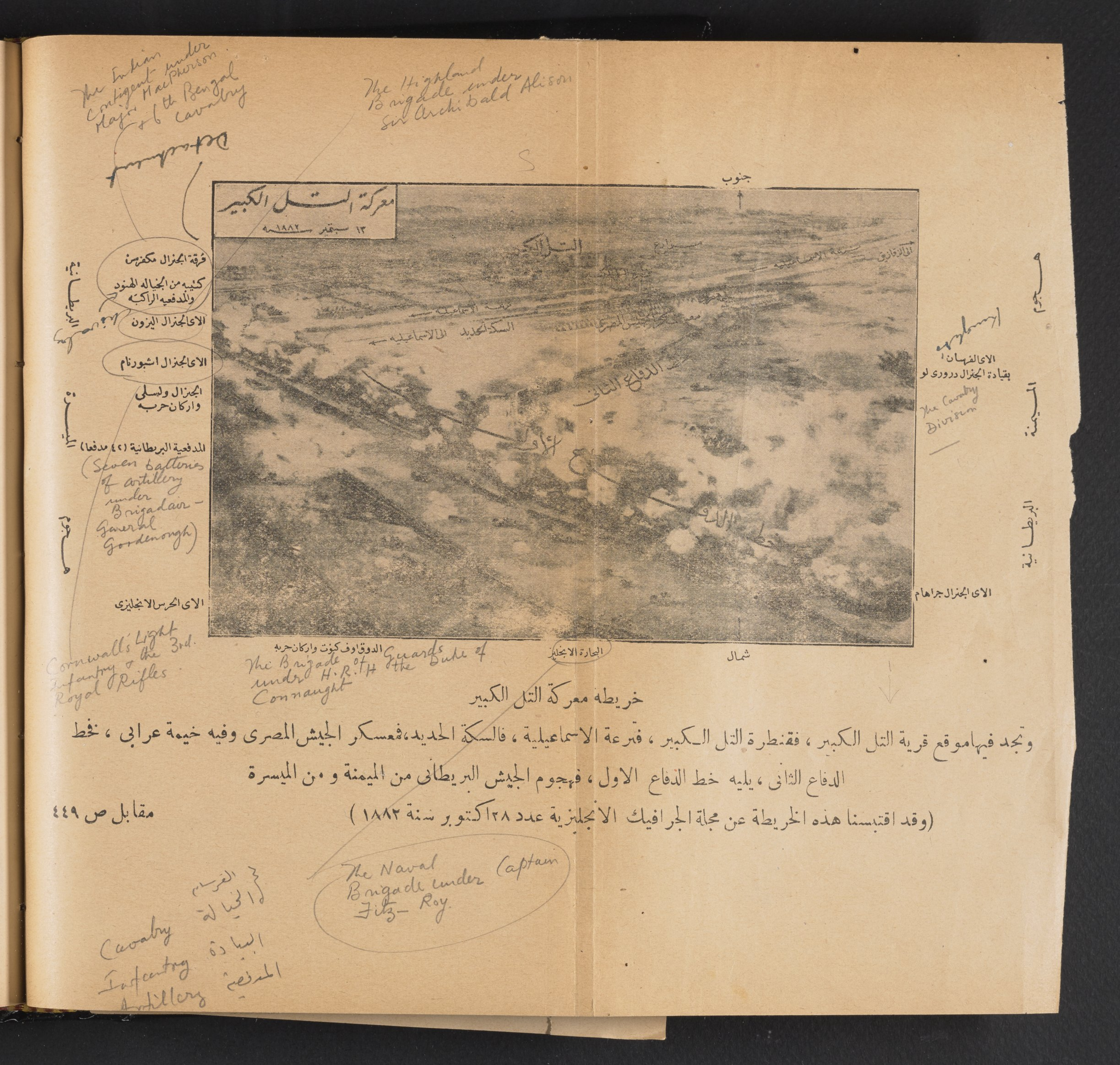
١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢

تقع شرقى محطة التل الكبير على الضفة اليسرى لترعة الاسماعيلية هضبة تعلو السكة الحديد بثلاثين مترا وتمتد، بانحدار خفيف نحو (الصالحية) ونحو (القصاصين)

---

(١) بلنت — التاريخ السرى للاحتلال ص ٣٠٠ و ٣٥٢





خريطه معركة التل الكبير

وتجد فيها موقع قرية التل الكبير ، فقنطرة التل الكبير ، فترعة الاسماعيلية ، فالسكة الحديد، فمعسكر الجيش المصرى وفيه خيمة عرابى ، فخط الدفاع الثانى ، يليه خط الدفاع الاول ، فهجوم الجيش البريطانى من الميمنة و من الميسرة

مقابل ص ٤٤٩

(وقد اقتبسنا هذه الخريطة عن مجلة الجرافيك الانجليزية عدد ٢٨ اكتوبر سنة ١٨٨٢)

وكانت خطوط الدفاع المصرية فى (التل الكبير) تبتدىء من السكة الحديد، وتمتد بطول ستة كيلو مترات متجهة من الجنوب الى الشمال، ويحمى معاقل الجند خنادق جافة عرضها من مترين الى ثلاثة وعمقها متر أو متران ، ووراء الخطوط الامامية خطوط أخرى تمتد الى معسكر التل الكبير الواقع على السكة الحديد، ولم يكن عرابى قد أتم خطوط الدفاع قبل نشوب المعركة ، ولم تكن هى فى ذاتها محكمة الوضع، لانها أقيمت على عجل، وليس بها العدد الكافى من الجند لصد هجمات الاعداء .

وكان الجيش المصرى فى التل الكبير كما قدره الجنرال ولسلى مؤلفا من ٢٤ طابورا وثلاثة ألايات من الفرسان وستة آلاف من البدو ، وكان عرابى يشرف على حركات القتال، ولكنه لم يتول القيادة الفعلية التى عهد بها الى على باشا الروبى، وبلغت مدافع هذا الجيش من ٦٠ الى ٧٠ مدفعا .

ويقول المستر بلنت ان جيش عرابى بالتل الكبير لم يكن يزيد عن عشرة آلاف أو اثنى عشر الف جندى، والباقون كانوا من المجندين الاحداث الذين لم يسبق لهم اطلاق بندقية واحدة ، أضف الى ذلك أن خيرة الجنود لم يكونوا بالتل الكبير بل كانوا فى كفر الدوار بقيادة طلبة باشا عصمت أو فى دمياط بقيادة عبد العال باشا حلمى، وهؤلاء لم يشتركوا قط فى المعركة ، وكان من حسن التدبير أن يستدعى عرابى على الاقل الالاى المرابط فى دمياط لانه كان يحتوى على خيرة الجند المدربين، ولكنه لم يفعل ، ولم يأت من هذا الالاى سوى اورطتين مع مسيس الحاجة اليه ، وعهد عرابى بالقيادة فى معركة التل الكبير الى على باشا الروبى، ولم يكن على حظ ما من الكفاية الحربية ، أضف الى ذلك أنه كان الى ماقبل المعركة قائدا لفرقة مريوط واستدعاه عرابى الى التل الكبير بعد اصابة راشد باشا حسنى فى القصاصين، فحضر قبل الواقعة بيوم واحد، وهو وقت لا يكفى لتعرف مواقع القتال فى تلك الناحية ووضع الخطط الصالحة للدفاع .

وزحف الجنرال ولسلى على التل الكبير فى أحد عشر الفا من المشاة و ٢٠٠٠

من الفرسان ومعه ستون مدفعا[1] ، وكان الهجوم من الناحية الشمالية للتل الكبير إذ كانت اصلح للزحف من الجهة الجنوبية المكونة من أراض زراعية تخترقها الترع والاقنية وتعيق سير الجنود ، واعتزم الزحف ليلا لكي يوفر على جنوده عناء المسير فى شمس النهار المحرقة وسط رمال الصحراء وفى أرض مكشوفة ، وقد رجح عنده الزحف فى الظلام مالاحظه حين كان يستطلع مواقع المصريين فى التل الكبير أنهم لا يضعون الطلائع أمام الاستحكامات الا من الساعة الخامسة صباحا ، وهذا نقص كبير فى الدفاع ، فأراح ولسلى جيشه يوم ١٢ سبتمبر ، وفى مساء هذا اليوم تأهب للزحف ، ولما جن الليل بدأ الجيش الانجليزى يتحرك من القصاصين فى منتصف الساعة الثانية صباحا ، وكان الظلام حالكا ، وأصدر الجنرال ولسلى تعليماته بأن تطفأ كل الانوار أثناء السير ، حتى لا يشعر العرابيون بزحفه ، وكان يتقدم الجيش البريطانى بعض ضباط الاسطول الذين لهم دراية بالاسترشاد بالنجوم لمعرفة خط السير فى الصحراء ، ولكن هؤلاء لم يكن فى استطاعتهم الاهتداء الى مسالك الصحراء ، بل كان المرشدون الحقيقيون لفيفا من ضباط أركان حرب المصريين من حزب الخديو ، وأمامهم عربان الهنادى ممن اشترى الانجليز ذممهم واتخذوهم عيونا لهم وجواسيس ، ومن العجب أن يقطع الجيش الانجليزى المسافة بين القصاصين والتل الكبير وهى تبلغ نحو خمسة عشر كيلو مترا دون أن تصادفهم طلائع المصريين ، ولو كان الدفاع محكما لما فات عرابى أن يجعل لجيشه طلائع على مسافات بعيدة ينبئونه بحركات الجيش الانجليزى ، واستمر الانجليز فى زحفهم حتى مطلع الفجر ، وعندئذ صارت كتائبهم الاولى على مسافة ١٥٠ ياردة من طلائع التل الكبير ، وقد فوجىء المصريون بالهجوم إذ كانوا نائمين بعد أن سهروا فى سماع ذكر أرباب الطرق ، فاستيقظوا على صوت البنادق ، ولم يكد هؤلاء يضربون نفير الحذر حتى أمر الجنرال ولسلى جنوده بالهجوم ، فابتدأ فى الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة والاربعين صباحا ، وكان على شكل نصف دائرة أحاطت بمعسكر العرابيين كما تراه على الخريطة (مقابل ص ٤٤٩) ، فاقتحمت الجنود

---

(١) احصاء الجنرال ولسلى فى تلغرافه الى وزارة الحربية البريطانية عن الواقعة

الانجليزية الاستحكامات الامامية، وأطلق رماتها القنابل والبنادق عليهم، وقتل منهم فى هذه الهجمة نحو مائتين قبل أن يصلوا الى الخنادق ، ولكن الهجوم كان فجائيا وشديدا، فاستولى الانجليز على الاستحكامات الامامية، وبعد هنيهة هجموا على خط الاستحكامات الثانى، واتجهت فرقة منهم تجوس خلال الاستحكامات ففتكت بنادقهم بالمصريين فتكا ذريعاً، وهجم فرسان الجيش البريطانى بقياده الجنرال درورى لوعلى ميسرة العرابيين متجهة صوب محطة التل الكبير، فاحدقوا بها ، وأخذ المصريون على غرة فى الميمنة والميسرة، وصمد للدفاع ألايان من السودانيين بقيادة الميرالاى محمد بك عبيد وظلوا يدافعون الانجليز حتى استشهد معظمهم وقتل قائدهم البطل محمد عبيد ، واستبسل ايضا فى القتال ألاى من البيادة بقيادة أحمد بك فرج ، وألاى عبد القادر بك عبد الصمد ، وكذلك أبلى اليوزباشى حسن افندى رضوان (الفريق حسن باشا رضوان فيما بعد) بلاء حسنا فى الواقعة اذ كان قومندانا للطوبجية، فلما فوجىء المصريون بهجوم الجيش الانجليزى اختل نظامهم ، لكن اليوزباشى حسن رضوان صمد للمهاجمين وأخذت مدافعه تصلى الانجليز نارا حامية وكبدتهم خسائر جسيمة، وجرح هو فى تلك الواقعة، وقد أعجب الجنرال ولسلى ببسالته وترك له سيفه احتراما له ، ولم يزد عدد الجنود الذين اشتركوا فى المعركة عن ثلاثة آلاف، أما الباقون فقد تولاهم الذعر فالقوا أسلحتهم ولاذوا بالفرار، ولم تدم المعركة أكثر من عشرين دقيقة لم تزد خسائر الانجليز فيها عن ٥٧ قتيلا منهم ٩ ضباط و٤٨ صف ضابط وجندى و ٤٠٢ جريحا منهم ٢٧ من الضباط ، أما خسائر المصريين فقد تراوحت بين ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ قتيل ، ويقول المستر بلنت (١) « انه سمع من خادم عرابى الذى لازمه فى المعركة أن عدد قتلى المصريين كان كبيرا وانهم بلغوا عشرة آلاف بين قتيل وجريح لان الانجليز لم يستعملوا هوادة فى القتل ، وقال انه لا يضمن صحة هذه الارقام، ولكنه شاهد أكواما من عظام القتلى فى التل الكبير

---

(١) فى كتابه التاريخ السرى للاحتلال ص ٣٠٦

وهى شهادة ناطقة بما جرى فى المعركة »، وغنم الانجليز مدافع المصريين واستولوا على جميع مهمات الجيش وذخائره ومؤونته .(١)

رواية عرابى عن معركة التل الكبير

كتب عرابى عن معركة التل الكبير ما يأتى :

« طلبتُ على باشا الروبى قومندان مريوط ليتولى قيادة جيش رأس الوادى فحضر فى عصر يوم الثلاثاء الموافق ٢٨ شوال سنة ١٢٩٩ — ١٢ سبتمبر سنة ١٨٨٢ وتوجه توا إلى المقدمة، فأمر بانتقال ألايى على بك يوسف (خنفس) وعبد القادر بك عبد الصمد من الجناح الايسر الذى كان مائلا إلى الوراء على شكل زاوية منفرجة ليحمى العسكر من هجوم العدو، ووضعهما على استقامة الخط المستحكم الممتد من الترعة الحلوة الى الجهة الشرقية، وأمرهما باتخاذ دروة خفيفة من التراب فى أثناء الليل ، فعمل عبد القادر بك عبد الصمد خط استحكام خفيف بعساكره حيث كان فى نهاية الجناح الايسر ، وأما على بك يوسف فانه جمع عساكر ألايه فى هيئة القول ولم يجر عمل شىء يقيهم مقذوفات العدو اذا هجم على الجيش ، وتقدم أحمد بك عبد الغفار وعبد الرحمن بك حسن بعساكر السوارى (الفرسان) الى الامام على بعد ألفى متر ليمنعوا تقدم العدو اذا أراد الهجوم على معسكرنا ، ولكن وامصيبتاه خاب الأمل فيهما ، وفى يوم الاربعاء ٢٩ شوال سنة ١٢٩٩ — ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ كنت فى صلاة الفجر اذ سمعت ضرب المدافع والبنادق بشدة ، فخرجت ونظرت فوجدت ضرب النار على طول خط الاستحكام، ورأيت بطارية طوبجية سوارى على مرتفع من الارض تبعد عن الخيمة التى كنت فيها بنحو ستمائة متر صبت مقذوفاتها على مركزنا العمومى ، وكان مركزنا المذكور خلف الاستحكامات بأربعة آلاف متر ، ولم يكن هناك الا

---

(١) الكتاب الازرق سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٨ وثيقة رقم ١٢٩

الاهالى المتطوعون مع الشيخ محمد عبد الجواد وأخيه الشيخ احمد عبد الجواد (١) وجابر بك من بندر بيا بمديرية بنى سويف ، وكانوا نحو ألفى نفر ، فدعوناهم للهجوم معنا على تلك البطارية فامتنعوا ، ودهشوا ، فذكرناهم بحماية الدين والعرض والشرف والوطن ، ولم يجد ذلك نفعا بل تفرقوا فراراً ، فجاء ضابط من طرف على باشا الروبى القومندان الجديد يخبرنى باتخاذ مركز آخر ، ثم نظرت فوجدت الميدان مزدحما بالخيل والجمال والعساكر متشتتين ومولين ظهورهم للعدو ، فذهبت الى القنطرة التى على الترعة هناك لأمنع العساكر عن الفرار ، وصرت أناديهم وأحرضهم على الرجوع والثبات والصبر على قتال العدو وأذكرهم بالشرف الاسلامى والعرض والوطن ، فما كان من سميع ولا بصير ، فألقوا بأنفسهم فى الترعة وسبحوا إلى البر الغربى ، فذهبت إلى بلبيس لجمع المنهزمين هناك واتخاذ مركزا آخر لمنع العدو من الوصول الى القاهرة ، وكان معى اخى السيد صالح عرابى وخادمى محمد ابراهيم وجاويش بروجى يدعى عطية محمد فقط ، وكانت مقذوفات الطوبجية السوارى تتساقط علينا من كل جهة حتى تركنا حدود التل الكبير ، فلما وصلت إلى بلبيس وجدت على باشا الروبى سبقنى اليها ، فسألته عما دهاهم ، فلم يزد على قوله انه خذلان ، وكان على أثرنا فرقة من خيالة العدو فهجموا علينا ، فأرخينا للخيل أعنتها حتى وصلنا محطة انشاص ، فوجدنا هناك قطارا فركبناه ، وذهبنا الى القاهرة لاتخاذ الوسائل اللازمة لحفظها من الأعداء قبل وصولهم اليها ، وأسباب هذا الخذلان هو أنه فى خلال تلك الأيام كانت الرسائل تبعث من قبل الخديو الى كبراء الضباط بالوعد والوعيد معلنة لهم أن الجيش الانجليزى لم يحضر الى مصر الا بأمر من السلطان خدمة للخديوى وتأييدا لسلطته ،

---

(١) هما الاخوان الشيخ محمد عبد الجواد القاياتى والشيخ احمد عبد الجواد القاياتى من علماء الازهر وكانا من أنصار الثورة ومن الداعين الى تطوع المصريين الى قتال الانجليز ، وكانا موضع احترام زعماء الثورة ، و أحدهما او هو الشيخ محمد عبد الجواد والد الاستاذ الاديب السيد حسن القاياتى

وكانت توزع تلك الرسائل بواسطة محمد باشا ابى سلطان رئيس مجلس النواب ومن معه الذين هم مع الانجليز فى الاسماعيلية بأمر الخديو وبواسطة الجواسيس من (المصريين) كأحمد عبد الغفار عمدة تلا والسيد الفقى العضوين فى مجلس النواب عن مديرية المنوفية ، وأثروا على قلوب على بك يوسف قومندان الألاى الثالث واحمد بك عبد الغفار قومندان السوارى لشدة ضغط ابن عمه عليه (١) وعبد الرحمن بك حسن حكمدار الاى السوارى الثاني وحسن بك رأفت قومندان الطوبجية ، واستمر ذلك الى أن كانت ليلة الاربعاء ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ أشاع على بك يوسف أنه علم من الجواسيس أن الانجليز لا يخرجون فى هذه الليلة من مراكزهم ، ولذلك لم يفعل ما أمره به على باشا الروبى من عمل خط استحكام من التراب ، وجمع عساكره فى نقطة واحدة فى شكل قول ، وكانت العساكر الانجليزية قد سارت من أول الليل وفى مقدمتها بعض ضباط أركان حرب من المصريين الذين انحازوا الى الخديو بطرف الانجليز وأمامهم عربان الهنادى يرشدونهم الى الطريق واستمروا سائرين إلى أن بلغوا المقدمة فى آخر الليل ، وكانت من السوارى تحت حكمدارية احمد بك عبد الغفار وعبد الرحمن بك حسن ، فبدل أن تناوش العدو القتال وتوقف سيره رجعت أمامه كأنها تقوده الى أن بلغوا محل الاى على بك يوسف الذى كان خاليا من عساكره ، فمروا بين العساكر بلا مانع يمنعهم ، وأطلقوا النار على الاستحكامات من الخلف والامام ، وأوقعوا بالجند على حين كان راقدا ، فدهشت العساكر وتولاها الاندهال حيث رأوا ضرب النار عليهم من خلفهم وأمامهم ، فألقوا أسلحتهم وفروا طالبين النجاة لانفسهم الآ الاى

---

(١) كذا فى مذكرات عرابى . والذى نعلمه أن احمد بك عبد الغفار قومندان الفرسان ليس ابن عم احمد افندى عبد الغفار عضو مجلس النواب، ثم ان الحكم على أحمد بك عبد الغفار بالنفى ثمانى سنوات خارج القطر ينفى رواية عرابى عنه ويبرئه مما نسبه اليه

المشاة الاول حكمدارية احمد بك فرج والاى محمد بك عبيد والاى عبد القادر بك عبد الصمد فانهم ثبتوا فى مراكزهم وقاتلوا أعداءهم حتى النهاية ، فاستشهد منهم من استشهد وجرح من جرح ، وصار الميدان ظلا مامن دخان البارود ، واختلط الجند المنهزم بالحيوانات المنتشرة فى تلك الصحراء الواسعة ، واشتعلت النار بعربات السكة الحديد التى بها الذخيرة الحربية وما جاورها من عربات المؤونة من مقذوفات الطوبجية السوارى التى عمدت الى ضرب المركز العمومى ، وهكذا تم استيلاء الانجليز على مركز التل الكبير ومهماته وذخائره ، وبه كانت نهاية الحرب والخسارة عظيمة بسعى الخديو ومن انحاز اليه من المصريين الذين نشأوا تحت ضغط الاستبداد واستمرأوا عيش الاستعباد ، وبمساعدة المنافقين من عمد وأعيان المنوفية وعرب الهنادى بالشرقية الذين كافأهم الخديو خصوصا الشيخ حمد ابو سلطان واخوته من عربان الهنادى القاطنين بالشرقية فان الخديو أقطعهم خمسة آلاف فدان فى رأس الوادى مكافأة لهم على خيانتهم للدين والوطن الذى نشأوا فى خيراته » (١)

وينسب المسيو جون نينيه هزيمة التل الكبير الى خيانة سلطان باشا ، ويقول المستر بلنت ان الميرالاى عبد الرحمن بك حسن الذى كان معهودا اليه حراسة المقدمة غير من مواقع الحرس خصيصا لكى يفتح الطريق للانجليز ، وأن ميرالايا آخر وهو على بك يوسف خنفس كان على قيادة خطوط الخنادق المتوسطة فأرشد الانجليز الهاجمين بأن وضع المصابيح فى نقطة من الاستحكامات أخلاها من جنودها لكى يهتدى بها الانجليز (٢)

نظرة الى معركة التل الكبير

كانت معركة التل الكبير سلسلة خيانات وفضائح انتهت بهزيمة الجيش المصرى ،

---

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣٩٨

(٢) بلنت — التاريخ السرى للاحتلال ص ٣٠٢

لم يحصل فيها قتال بالمعنى الصحيح الا من ثلاثة آلاف من الجند ، وكانت فيما عدا ذلك أشبه بمهزلة أو مأساة قوامها الخيانة والجبن والجهل بالقيادة الحربية ، فهى صفحة محزنة من تاريخ مصر الحربى والقومى ، اذ كان فريق من الضباط المصريين عونا للجيش الانجليزى فى اقتحام خطوط الدفاع المصرية ، وتلك هى الخيانة بعينها ، أما القواد والضباط العرابيون فلم يبرهنوا على شجاعة ما فى ميدان القتال ، فخلت الواقعة من البطولة التى كان يمكن أن تغير من مصير المعركة أو تخفف من غضاضة الهزيمة وتقوى روح المقاومة فى البلاد ، ولم يظهر فى المعركه عمل يدل على البطولة التى اشتهر بها الجيش المصرى فى رد عادية الانجليز أنفسهم حين حاولوا احتلال مصر سنة ١٨٠٧ ، إذ هزمهم فى معارك رشيد وأبى مندور والحماد (١) ، أو البطولة التى عرف بها فى معارك الموره سنة ١٨٢٥ ، وفتح عكا سنة ١٨٣٢ ، ووقائع حمص وبيلان وقونيه سنة ١٨٣٢ ، وواقعة (نصيبين) سنة ١٨٣٩ (٢) وفى حرب القرم سنة ١٨٥٤ (٣) .

فهذه المفاخر التى يزدان بها تاريخ الجيش المصرى تشهد بان المعرة التى لحقت سمعته فى معركة (التل الكبير) انما ترجع إلى خيانة الضباط الموالين للخديو وجبن الضباط الموالين لعرابى ، وعلى رأسهم عرابى ذاته ، فياليته استشهد فى تلك الواقعة ، اذن لمات بطلا وكان جديرا بان تمجد الامة ذكراه ، فان البطولة والفداء والتضحية هى عدة الامم فى كفاحها ، ومادة الحياة فى نهضتها ، وسبيلها إلى المجد والعلا ، ولكن عرابى آثر الحياة على الواجب المقدس ، ففقد روح البطولة والتضحية ، ولم يكن هذا عهده للامة قبل نشوب الحرب ، فقد كان يقول انه لا يخشى تهديد انجلترا ولا أوروبا ولا تركيا ، وانه مصر على أن يدافع عن مصر حتى آخر رمق من حياته (٤)

(١ و ٢) راجع تفصيل هذه الوقائع فى الجزء الثالث من تاريخ الحركة القومية ص ٤٠ وما بعدها وص ٢٣٠ (٣) عصر إسماعيل ج ١ ص ٣٧ (٤) أقواله للمستر بلنت — التاريخ السرى للاحتلال ص ٢٤٢

فليت شعرى لمَ لمْ يف بعهده فيكون دفاعه على الاقل صفحة بطولة فى تاريخه وفى تاريخ مصر، أما إذا كان معتزما التسليم لمجرد الهزيمة فكان الاولى به أن لا يغامر بالبلاد فى حرب أدت الى الاحتلال والهوان ، فهزيمة التل الكبير لم تكن هزيمة عرابى وحده أو هزيمة لجيشه، بل هى هزيمة لمصر باسرها إذ كانت نتيجتها الاحتلال البريطانى .

ولو أن عرابى لم يستشهد فى واقعة التل الكبير وتراجع منها مصرا على الاستمرار فى المقاومة لعد عمله بطولة تذكر له بالخير ، ولكنه نكص على عقبيه لا رغبة فى المدافعة والجهاد ولكن لكى ينجو بنفسة إذ سلم سلاحه والقى بنفسه بين أحضان الانجليز ، ولو كان مجاهدا حقا لظل يجاهد حتى آخر نسمة من حياته ولم تكن هزيمة التل الكبير بمانعة له من الاستمرار فى الجهاد والاعتصام بالمقاومة لو أراد ذلك .

فتأمل فى الفرق بين موقفه وموقف مراد بك فى عهد الحملة الفرنسية حين انهزم فى واقعة امبابه (معركة الاهرام) فقد كان فى مقدوره أن يسلم سلاحه للفرنسيين فيقابلوه بالاكرام والاعزاز ، ولكنه آثر الكفاح والنضال، واعتصم بالصعيد واستثار فيها عناصر المقاومة ، فجاهد الفرنسيين سنتين متواليتين فى حروب مضنية ومعارك مستمرة ، صحيح انه جنح بعد طول الجهاد إلى مسالمتهم، وعقد الجنرال كليبر معاهدة صلح وتسليم ، ولكن فرق كبير بين الثبات على المقاومة سنتين متواليتين والفرار من الميدان والاستسلام لمجرد وقوع الهزيمة الاولى .

وصفوة القول ان معركه التل الكبير هى صفحة غير مشرفة فى تاريخ مصر

الفصل السادس عشر

التسليم

بلغ عرابى العاصمة ظهر يوم الهزيمة (الاربعاء ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ — ٢٩ شوال سنة ١٢٩٩) ، وكان أعضاء المجلس العرفى مجتمعين منذ ساعات طويلة فى قصر النيل ينتظرون أنباء المعركه ، وبقى يعقوب باشا سامى ملازما مكتب التلغراف دون أن يكاشف أحداً بما كان يتلقاه من الاخبار ، إلى أن أنبأ الحاضرين أن ناظر الجهادية (عرابى) قادم على عجل إلى العاصمة ، فايقنوا أنها الهزيمة لا محالة ، وبعد قليل جاء عرابى يصحبه على الروبى ، وكان وجهه مكفهراً وعلائم الاضطراب والخجل بادية عليه ، فجلس فى مقعده وظل صامتا لا يتكلم مدة عشرين دقيقة ، ثم عُقد مجلس حافل فى قصر النيل من أعضاء المجلس العرفى وبعض الامراء والكبراء ، وأخذ عرابى يشرح لهم أسباب الهزيمة وكيف فوجىء بهجوم الانجليز ونسب إلى الجند عدم اطاعة أوامره فى القتال ، ثم استشار الحاضرين فيما يجب عمله ، وهل يجب الاستمرار فى المقاومة أم أن الصواب فى التسليم ، فاختلفت الآراء ، وكثر اللغط ، وتشعبت أفكار القوم ، ثم قام الامير ابراهيم باشا احمد ابن عم الخديو وحث على الاستمرار فى المقاومة قائلا ان القاهرة غاصة بالجند ومخازن الحربية ملأى بالسلاح والذخيرة والميرة ، ووسائل الدفاع متوفرة ، والواجب هو الدفاع ما دام فينا بقية ، فاستحسن الحاضرون قوله ظاهراً ، ولكن نفوسهم كانت قد دب اليها اليأس وجنحت إلى التسليم ، واستقر الرأى فى هذا الاجتماع على انشاء خط دفاعى فى ضواحى العاصمة .

وانفاذا لهذا الرأى ذهب عرابى الى العباسية يصحبه محمد مرعشلى باشا باشمهندس الاستحكامات ومحمد رضا باشا قائد لواء الفرسان واللواء حسن باشا مظهر لاختيار الموقع الملائم لخط الدفاع ، وطلب من محمد مرعشلى باشا وضع تصميم لانشاء خط

دفاعى امام المطرية شرقى عين شمس ليستند يميناً الى الجبل ويمتد شمالا الى ترعة الاسماعيلية ثم ينعطف غرباً الى النيل عند فم رياح ترعة الاسماعيلية بالقرب من شبراء ثم ذهبوا الى مركز الطوبجية ، قال عرابى فى هذا الصدد : « وأردنا استعراض العساكر الموجودة هناك فلم نجد الا الف رجل من خفراء البلاد بدون ضباط ونحو أربعين نفر سوارى فى مركز عساكر الخيالة مع الميرالاى احمد بك نير ، فقال الميرالاى المذكور انه يقف فى وجه العدو ويقاتله برجاله الاربعين حتى يموت معهم ولكن ما الفائدة وليس لدينا جيش يقوى على الدفاع ، فلما شاهدنا ذلك علمنا ان الاولى حقن الدماء وحفظ القاهرة من غوائل الحرب والدمار » .

ثم رجع عرابى ومن معه الى المجلس العرفى بقصر النيل واخبر الحاضرين بما شاهده ، فاستقر رأى الحاضرين على التسليم وكتابة عريضة الى الخديو يلتمسون فيها العفو عنهم ويقدمون له الخضوع ويعتذرون عن افعالهم الماضية ، فحرروا العريضة وامضاها عرابى ومن معه ، وأرسلوها صحبة وفد مؤلف من محمد رءوف باشا حكمدار السودان السابق ، وبطرس باشا غالى وكيل الحقانية ، وعلى باشا الروبى ، و يعقوب سامى باشا ، ورءوف باشا هو الذى تولى فيما بعد رياسة المحكمة العسكرية التى حكمت على عرابى وصحبه بالاعدام .

وكان الارتباك بادياً على عرابى وصحبه ، لا يدرون ماذا يفعلون ، فلم يكد الوفد يسافر الى الاسكندرية يوم الخميس ١٤ سبتمبر حاملا عريضة الاسترحام حتى تراءى لهم تغيير صيغة العريضة ، كأن تغيير الصيغة سيغير من مصيرهم ومصير البلاد ! والحق ان عرابى لم يكن يفكر عقب الهزيمة فيما يصير اليه امر البلاد ، بل كل ما كان يهمه أن ينقذ حياته من الاعدام .

فكروا اذن فى تنقيح العريضة الاولى فاردفوها بعريضة اخرى وارسلوها صحبة عبد الله نديم ، فسافر بها بقطار مخصوص فى يوم الخميس ذاته ، ولما وصل الى كفر الدوار علم بأن الخديو رفض قبول العريضة الاولى وأمر بألقاء القبض على على باشا الروبى ويعقوب سامى باشا وايداعهما السجن ، فعاد النديم ادراجه واختفى عن الانظار .

الزحف على العاصمة واحتلالها

لم تكد تنتهى معركة التل الكبير بما انتهت اليه حتى أمر الجنرال ولسلى فرقة الفرسان بقيادة الجنرال دروري لو Drury Lowe أن تبادر بالزحف على القاهرة لاحتلالها ، وامر الجيش الهندى بقيادة الجنرال مكفرسن باحتلال الزقازيق لمنع الجيش المصرى من استخدامها قاعدة لمواصلات السكك الحديدية ، فسار الفرسان نحو بلبيس واحتلوها ظهر يوم الخميس ١٣ سبتمبر ، وحجز بها الجنرال دروري لو التلغرافات التى أعدها عرابي الى مديريات الوجه البحرى بحشد الجنود لمقاومة زحف الجيش البريطاني ، واحتل الجنرال مكفرسن الزقازيق فى ذلك اليوم دون مقاومة واستولى فيها على خمسة قطارات مشحونة بالذخائر والمؤن .

واستأنف الجنرال درورى لو الزحف قاصدا العاصمة يوم الخميس ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ (أول ذى القعدة سنة ١٢٩٩) ، فتحرك من بلبيس فى منتصف الساعة الخامسة صباحا فى قوة لا يمكن ان تكفى فى الاوقات العادية لاحتلال العاصمة، ولكن هزيمة التل الكبير قد قضت على روح المقاومة ، قال المسيو بيوفيس فى هذا الصدد « لم يكن الجنرال درورى لو يسير فى زحفه فى طريق آمنة اذ لم يكن معه سوى عدة مئين (الصحيح عدة آلاف) من الجند ، وكان أمامه مدينة آهلة بالسكان تدافع عنها حامية قوية كبيرة العدد ترابط فى العباسية والقلعة وفى المعاقل التى بنيت أخيرا فوق جبل المقطم ، وأمامه ذكريات الثورات الهائلة التى سببت المتاعب والخسائر الكبيرة لنابليون وكليبر خلال الحملة الفرنسية ، ولكن جبن الرؤساء العرابيين قد أخرجه من المأزق » [(١)] .

بلغ الجنود الانجليز العباسية فى نحو الساعة الرابعة مساء وعسكروا فى ثكنات

---

(١) بيوفيس — الفرنسيون والانجليز فى مصر ص ٢٩١

الفرسان بها ، وأرسل الجنرال درورى لو إلى محمد رضا باشا قائد الجند بالعباسية يطلب اليه تجريد الجنود المصريين من أسلحتهم ، وكان عرابى وصحبه مجتمعين فى دار على باشا فهمى الذى كان لم يزل جريحا ملازما بيته بعد اصابته فى معركة القصاصين ، فتلقى فى نحو الساعة السادسة مساء تلغرافا من قائد العباسية بوصول طلائع الانجليز ، فأرسل عرابى يأمره بالتسليم للقائد البريطانى ، ولما انفض الاجتماع خرج عرابى يصحبه طلبة باشا عصمت ومحمود سامى باشا البارودى والمسيو جون نينيه ، فأشار عليهم المسيو نينيه بأن يسلموا أنفسهم كأسرى حرب للقائد البريطانى ، فعمل عرابى وطلبه بنصيحته ، وتهيأ الاثنان للذهاب الى العباسية لكى يسلما أنفسهما للجنرال درورى لو ، أما محمود سامى البارودى فلم يقبل هذه النصيحة وقال « انى ذاهب إلى منزلى فاذا أرادونى فانهم يعرفون أين يجدوننى » ، وذهب عرابي إلى منزله يصحبه طلبة باشا والمسيو نينيه وأخذ يتأهب لتسليمه نفسه ، فلبس رداءه العسكرى وأخذ سيفه ، وفى نحو الساعة التاسعة مساء ركب عربة يصحبه طلبة باشا ، وأمر سائقها بالتوجه إلى ثكنات الجيش بالعباسية ، فلما بلغاها جىء بهما إلى الجنرال درورى لو ، فسلما سيفيهما اليه ، فأمر باعتقالهما فى غرفة من غرف الثكنة ، وسارت كتيبة من الفرسان البريطانيين ليلا إلى القلعة من طريق الجبل واحتلتها وسلمت الحامية المصرية

وتولى تسليم القلعة الميرالاى على بك يوسف خنفس ذلك الخائن الذى فتح لهم الطريق فى واقعة التل الكبير

واحتل الانجليز أيضا قصر النيل وقشلاق عابدين ، وسلم الجنود الذين كانوا بها أسلحتهم ، فكان ذلك ايذانا باحتلال العاصمة .

وقد خرج بعض الاهلين من سكان باب الشعرية والحسينية يحملون الهروات بقصد محاربة الانجليز ، ولكن محافظ العاصمة ابراهيم بك فوزى رأى فى هذه الحركة عملا لا يجدى ولا يؤدى الا الى سفك الدماء ، فردهم وأخذ يرقب حركاتهم منعا لوقوع الاحتكاك بين الانجليز والاهلين .

ودخل الجنرال ولسلى العاصمة صبيحة يوم الجمعة ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، وكان يصحبه أركان حربه وسلطان باشا نائبا عن الخديو ، ونزل فى سراى عابدين التى أمر الخديو باعدادها له ، ونزل الدوق اوف كنوت نجل الملكة فيكتوريا فى قصر النزهة بشبرا ، وأخذت كتائب الجيش الانجليزى تفد على العاصمة تباعا عدة أيام ، وما ان دخل الجنرال ولسلى العاصمة حتى أرسل الى وزارة الحربية الانجليزية تلغرافا قال فيه « انتهت الحرب . لاترسلوا مددا إلى مصر » .

ونقل عرابى وطلبة الى قشلاق عابدين يوم السبت ١٦ سبتمبر ، ثم نقلا مع غيرهما من كبار المسجونين الى سراى (الدائرة السنية) (١) اذ حولتها الحكومة الى معتقل أعدت فيه جناحا خصيصا لاجتماع لجنة التحقيق و نقلت اليه كبار المسجونين وأعدت لكل منهم غرفة منفردة الى أن تمت المحاكمة .

وصار سلطان باشا صاحب الحول والطول فى العاصمة يأمر بالقبض على من حامت حولهم التهم باعتبارهم المحرضين علي الثورة أو من زعمائها ، فامر باعتقال الكثيرين من الضباط والاعيان ، قال عرابى فى هذا الصدد . « انه أمر بسجن جميع الضباط وجميع رجال الملكية والعلماء وخطباء المساجد والتجار والاعيان إلا من كان من الجواسيس والمنافقين حسب ما هو مندرج بسجلات الخديو ، فسجنوا جميعاً إلا على بك يوسف واحمد بك عبد الغفار (٢) وعبد الرحمن بك حسن مكافأة لهم على خيانتهم وغدرهم فى التل الكبير ، وتوجه على بك يوسف إلى القلعة مركز ألايه وسلم مفاتيحها إلى فرقة من الانجليز بأمر سلطان باشا نائب الخديو ، وكذلك صار سجن جميع الذين بالمديريات والمحافظات من المستخدمين والموظفين والعمد والاعيان والقضاة والمفتين وغيرهم من عامة الناس حتى غصت بهم السجون بما يربو على ثلاثين الفا من المصريين (٣) .

---

(١) مكانها الان دار وزارة التجارة والصناعة بشارع قصر النيل

(٢) راجع ما كتبناه فى تبرئة احمد عبد الغفار ص ٤٥٤

(٣) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٤٠٣



عرابى باشا فى سجنه بالقاهرة بعد هزيمة التل الكبير

احتلال مواقع الدفاع الاخرى

كفر الدوار

لما علم ضباط الجيش فى مواقع الدفاع الاخرى بسقوط التل الكبير واستسلام عرابى استسلموا مثله ، وقد علم طلبه باشا عصمت فى كفر الدوار بالهزيمة يوم وقوعها ، فسافر على عجل إلى العاصمة فبلغها مساء ١٣ سبتمبر ، والتقى بعرابى وسلم نفسه معه إلى القائد درورى كما تقدم بيانه ، ولما علم الجند بسفره تركوا أسلحتهم لضباطهم وتشتتوا ذاهبين إلى بلادهم . وكذلك فعل العربان ، وحضر السير افلن وود أحد

قواد الجيش البريطانى (الذى عين فيما بعد سردارا للجيش المصرى) فى ١٦ سبتمبر على رأس كتيبة من الجند الى موقع الحصن المنيع الذى أنشأه عرابى وكان أول خطوط الدفاع ، ويعرف بعزبة (أصلان) فاحتله ، وكان يصحبه الى ذلك المكان ضابط من أركان حربه وآخرون من قبل الخديو ، وأمر بنسف الحصن، فنسف وسلم الضباط المصريون أسلحتهم، وأعلنوا طاعتهم للخديو ، واستولى الانجليز فى كفر الدوار على مابها من المدافع والبنادق والذخائر .

فى الصالحية

وحين علم محمود سامى باشا البارودى قائد موقع الصالحية بالهزيمة تركها ومن معه من الضباط والجنود وركبوا قطارات السكة الحديدية الى المنصورة ومنها إلى طنطا ثم الى ايتاى البارود فكوم حماده فبولاق الدكرور ، وانحل نظام الجند، وتوجه كل منهم الى بلده، وارتأى البارودى وجوب استمرار الدفاع مع اخلاء القاهرة والانسحاب بالجيش الى الصعيد ثم الى السودان اذا أعجزهم الدفاع ، وأرسل إلى عرابى تلغرافا من المنصورة يطلب منه اغراق مديريتى القليوبية والشرقية لتعطيل زحف الجيش الانجليزى ثم الاستيلاء على جميع المراكب فى النيل وشحنها بالذخيرة وتوجيهها الى الصعيد مع الجيش ، ولكن عرابى رفض العمل بهذا الرأى وأصر على التسليم ، وسجن البارودى بالقاهرة ضمن من سجن من العرابيين .

فى رشيد وأبو قير

وتسلم الانجليز حصون رشيد ، وتوقفت حامية ابو قير عن التسليم فأرسل اليها الخديو يوسف شهدى باشا فسلموا ، وسلمت كذلك حامية مزيوط.

فى دمياط

أما عبد العال باشا حلمى أبو حشيش قائد موقع دمياط فقد أبى التسليم فى بادىء

الامر ، وحاول اقناع الاهلين بأن عرابى مازال يقاوم ويدافع ، ودعا الى القتال حتى النهاية ، واستمر على موقفه الى يوم الخميس ٢١ سبتمبر ، ثم اعتزمت الحكومة القبض عليه واعدامه رميا بالرصاص ، فعدل عن المقاومة وسلم نفسه ، فقبض عليه وارسل الى العاصمة مع بقية الضباط يخفرهم الجنود الانجليزية ، وضموا الى المقبوض عليهم من زعماء الثورة ، وتنفيذا لاوامر الجنرال ولسلى نقلت الحامية المصرية المرابطة فى دمياط الى طنطا ، وهناك سرح الجنود وأمروا بالعودة الى بلادهم .

وتوجهت الجنود الانجليزية الى طابية (الجميل) غربى بور سعيد فاحتلوها باسم الخديو يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، واستولى الانجليز أيضا على جميع الذخائر والبنادق التى وجدوها فى القلاع المصرية من الاسكندرية الى أبو قير فرشيد فالبرلس فدمياط فالجميل ، وما بينها من المعاقل والابراج ، واتلفوا مدافعها وجردوها من سلاحها تجريدا تاما

تأليف وزارة شريف باشا (الرابعة)

تبين فى غضون الحوادث السابقة أن وزارة اسماعيل راغب باشا لاقبل لها على مواجهة المشاكل التى استهدفت لها البلاد وانها أضعف من أن تقوم بأعباء الحكم وسط هذه العواصف المختلفة ، فاستقالت ، واستدعى الخديو رياض باشا من أوروبا فقدم منها فى أواسط شهر اغسطس سنة ١٨٨٢ ، وبعد قدومه عهد الى شريف باشا تأليف الوزارة ، فلبى دعوته ورفع اليه فى ٢٠ اغسطس الكتاب الآتى فى صدد تأليفها :

« مولاى

« أعرض لسموكم أن استدعاءكم اياى لتشكيل وزارة جديدة فى مثل هذه الظروف انما هو دليل على استدامة ثقتكم فىّ ، وانى بالامتثال لامركم الكريم أبرهن على اخلاصى لوطنى ولذاتكم السامية .

ان المبادىء التى عرضتها على سموكم منذ سنة لاتزال موضع اهتمامى ، فان غايتنا هى نجاح الوطن ماديا وأدبيا ، وأما الوسائط التى يلزم اتخـادها لذلك فهى تعميم المعارف ونشر لواء العدالة وتوسيع نطاق المبادىء الحرة (١) الملائمة لهيئتنا الاجتماعية والسياسية، وكما أنه لايلزم أن نتجاوز حدود لوائح ديسمبر (٢) كذلك لاينبغى أن نحذف منها شيئا .

« ومن الواجب أن تتجه كل خواطرنا الى موضع واحد وهو صيانة البلاد ، وعليه فانى استدعى للاشتراك فى ذلك كل ذى غيرة وقلب مصرى مخلص لذاتكم الشريفة ، وسأعرض عما قليل لحضرتكم أسماء نظار الهيئة الجديدة للتصديق عليها فاقبلوا مولاى فائق احترامى وانى أتشرف بأن أكون لسموكم الخادم المطيع والامين المتواضع . (٣) »

(شريف)

---

(١) فى الاصل الفرنسى Le developpement des institutions liberales « توسيع نطاق النظم الحرة » يشير بذلك الى مجلس النواب

(٢) فى الاصل الفرنسى للكتاب

Nous n'irons pas au dela des limites que dans nos projets ' nous nous imposions au mois de Decembre dernier ,mais nous ne reviendrons pas en deça

«وكما أنه لاينبغى أن نتجاوز حدود ماالتزمنا به فى مشروعاتنا فى شهر ديسمبر الماضى فيجب أن لانرجع عن شىء منها » وهو يشير إلى الدستور الذى وضعه فى شهر ديسمبر سنة ١٨٨١ وعرضه على مجلس النواب يوم ٢ يناير سنة ١٨٨٢ كما تقـدم بيانه .

(٣) مصر للمصريين ج ٥ ص ٢١٢ ؛ وقد نشرت الصيغة الفرنسية للكتاب (وهى الاصل) فى المونتيور اجبسيان (الجريدة الرسمية الفرنسية) للحكومة عدد ٢١ أغسطس سنة ١٨٨٢

فأجابه الخديو بالكتاب الآتى :

« عزيزى شريف باشا

« ان استدعاءنا اياك فى مثل هذه الظروف لتشكيل وزارة جديدة مبنى على اخلاصك وحبك للوطن اللذين لنا فيهما كل الثقة ، اننا نوافق تماما على المبادىء التى عرضتها علينا ، ومن الواجب ان تتجه جميع الافكار والقلوب الى موضوع واحد وهو استئناف تقدم البلاد أدبيا وماديا ، واننا واثقون نظيرك بأن الواسطة الفعالة للحصول على هذه الغاية المرغوبة هى تعميم المعارف ونشر لواء العدالة وتوسيع نطاق المبادىء الحرة الملائمة لهيئة البلاد الاجتماعية والسياسية

« ونرى أيضا أنه لابد فى زمن الاضطراب من انتشار سلطتنا على الشعب وادارة الاعمال انتشارا أكثر قوة ووضوحا ، ولذلك فاننا نستدعى عند الاقتضاء التئام مجلس النظار برئاستنا للبحث فى المسائل المهمة خارجية كانت أم داخلية ، وبما أن لنا السيادة العليا على القوات البرية والبحرية فتنفيذ أوامرنا يجب أن يتم بدون أن تمس اختصاصات ناظر جهاديتنا .

« ولا نشك يا وزيرى العزيز انك توافق افكارنا فى كل هذه المبادىء ، ولنا الامل الوطيد ان وزارتك ستهتم بأن تفتح للبلاد عصرا جديدا وتشترك فى رفعها الى اعلى ذرى التقدم والفلاح .

واعتقد ان عواطفى نحوك هى عواطف اعتبار تام وحسن مودة واخلاص »

(محمد توفيق)

كتب فى سراى رأس التين يوم ٢٠ اغسطس سنة ١٨٨٢

وظاهر من كتابى شريف باشا والخديو مبلغ التباين بينهما فى وجهات النظر ، فشريف باشا يحرص على برنامجه الذى عرضه على الخديو حين تأليف وزارته السابقة ، ويتقيد بالدستور الذى وضعه فى شهر ديسمبر سنة ١٨٨١ ، أما الخديو فكان همه تأييد سلطته الشخصية ، اذ يقول فى كتابه انه فى اوقات الاضطرابات ينبغى ان يكون

سلطانه على الشعب اكثر وضوحا وانتشارا ، ويحرص على رغبته فى دعوة مجلس الوزراء الى الاجتماع ، ويقصد من ذلك أنه لا يصح ان يجتمع من غير دعوته ، والى حقه فى رياسة المجلس ، وكذلك يحرص فى كتابه على تثبيت سلطانه على الجيش ، ومن تهكم الاقدار ان يعنى بكل هذه الامتيازات فى الوقت الذى كانت الحوادث تتطور فيه الى تثبت سلطان الاحتلال وتجريد الخديو من كل سلطة .

وقد تم تأليف الوزارة على النحو الآتى :

شريف باشا للرياسة والخارجية . رياض باشا للداخلية . عمر باشا لطفى للحربية والبحرية . على حيدر باشا للمالية . على باشا مبارك للاشغال . احمد خيرى باشا للمعارف . حسين فخرى باشا للحقانية . محمد زكى باشا للاوقاف . (١)

والوزارة كما ترى مؤلفة من أعضاء تجمعهم فكرة تأييد سلطة الخديو ومخالفة العرابيين ، فشريف باشا قد انفصل عن الثورة من عهد استقالته من الرياسة فى فبراير سنة ١٨٨٢ ، ورياض باشا معروف بكراهيته للثورة ، وكذلك عمر باشا لطفى ، وعلى باشا مبارك كان وزيرا فى وزارة رياض باشا الاولى التى اسقطتها الثورة فى سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وكان احد اعضاء الوفد الذى ندبته الجمعية العمومية لابلاغ قرارها الى الخديو عقب احتلال الانجليز الاسكندرية فتخلف بها وانضم إلى الخديو ، وحيدر باشا وخيرى باشا وفخرى باشا وزكى باشا كانوا من الموالين للخديو .

تعيينات وتغييرات بين الحكام الاداريين

كان سقوط التل الكبير ايذانا بانتهاء دولة عرابى وزوال نفوذه وسلطانه ، وقد ابتهج الخديو بهذه الواقعة ابتهاجا عظيما ، وأخذ يستعيد سلطته فى المديريات بتعيين مديرين من الموالين له ، فعين وهو بعد فى الاسكندرية ابراهيم ادهم باشا مديرا للغربية ، كما

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢

كان اولا ، ومحمد شاكر باشا مديرا للدقهلية ، واحمد فريد باشا للشرقية ، وابراهيم بك توفيق الترجمان للبحيرة ، وحسن فهمى بك المنوفية ، والياس بك لبنى سويف، ومراد باشا رفعت للفيوم ، وخليل بك عفت للمنيا ، وحسن بك رفعت لقنا ، وعثمان باشا صدقى لاسنا (١)، واحمد باشا رأفت محافظا للاسكندرية ، واسماعيل زهدى باشا محافظا لدمياط ، وحسين بك البغدادلى محافظا لرشيد (٢)، وعثمان باشا غالب محافظا لمصر (٣)

وبعد أن رجع الى العاصمة أكمل الحركة الادارية بتعيين عثمان ماهر باشا مديرا لاسيوط وحسن ذهنى بك مديرا لقنا (٤).

وصدرت الاوامر الى المديرين بالقبض على زعماء الاعيان الذين تظاهروا بمناصرة عرابى او عضدوه بمالهم او اشخاصهم، وبالسهر على الامن والنظام، وأمروا بأن يرسلوا إلى وزارة الداخلية تقارير يومية بما يحدث فى مديرياتهم من الوقائع وما يقوم به الموظفون من الاعمال، وصدرت اوامر اخرى مشددة بجمع الاسلحة من ايدى الاهلين سواء كانوا من جنود الجيش او من المتطوعين او غيرهم (٥)

مشيخة الجامع الازهر

ولما استقر بالخديو المقام فى العاصمة اعاد الشيخ محمد العباسى المهدى الى مشيخة الازهر، وكان قد انفصل عنها فى ابان الثورة نزولا على ارادة العرابيين كما تقدم بيانه (ص ١٦٥)، فأصدر اليه الخديو ارادة فى ٢١ كتوبر سنة ١٨٨٢ (١٨ ذى القعدة سنة ١٢٩٩) باعادته الى منصبه بدلا من الشيخ محمد الانبابي الذى استعفى منه ، فاسندت مشيخة الازهر إلى الشيخ العباسى علاوة على منصب الافتاء الذى كان يشغله من قبل .

---

(١) و (٢) دكريتو ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨٢

(٣) دكريتو ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ — الوقائع المصرية عدد ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢

(٤) الوقائع المصرية عدد ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢

(٥) الوقائع المصرية عدد ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢

عودة الخديو الى العاصمة

أخذ الخديو بعد واقعة (التل الكبير) يتأهب للعودة الى القاهرة ودخولها دخول الظافر المنتصر ، والواقع انه لم يكن ثمة ظفر ولا انتصار الا للجيش البريطانى ، وان الخديو لم يعد الى عاصمة ملكه الا بحماية الانجليز ، وفى ظلال سيوفهم ورماحهم ، واذا كان قد تغلب على عرابى وصحبه ، فانه فى الوقت نفسه قد أفقد العرش بهاءه ومجده .

وقد قضى عشرة ايام بالاسكندرية بعد سقوط التل الكبير يتلقى فيها رسائل المهنئين ووفودهم ، ثم اعتزم العودة الى القاهرة ، فجاءها بقطاره الخاص يوم الاثنين ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ (١٢ ذى القعدة سنة ١٢٩٩) ، واعدت الحكومة لاستقباله احتفالا فخما ، فزينت المحطة بالاعلام ، وفرشت بالابسطة الفاخرة ، ونثرت فيها الازهار والرياحين ، ودعى لاستقباله جمع حاشد من كبراء البلد ، يتقدمهم لفيف من الامراء والعلماء وكبار الموظفين والاعيان من العاصمة والاقاليم .

وفى منتصف الساعة العاشرة صباحا اقبل القطار المقل للخديو الى المحطة ، وكان فى معيته شريف باشا رئيس مجلس الوزراء وبقية الوزراء ، فتقدم رياض باشا (وكان وقتئذ بالقاهرة) للقائه ، ثم تبعه محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب وبقية الحاضرين ، وكان فى استقباله ايضا الجنرال ولسلى قائد الجيش البريطانى والدوق أوف كنوت نجل الملكة فيكتوريا والسير ادوار مالت المعتمد البريطانى ، واطلقت المدافع التى كانت معدة فى المحطة ايذانا بوصوله ، ثم تلتها مدافع القلعة ، وصدحت الموسيقى بالسلام الخديو ، وتقدم الشيخ عبد الهادى نجا الابيارى ودعا للخديو ، فردد الحاضرون دعاءه ، وتقدم رياض باشا ودعا له ايضا وختم دعاءه بندائه « ليعيش الجناب العالى مؤيدا بالنصر والاجلال » ، وترددت اصوات الدعاء من كل جانب ، وبعد ان لبث الخديو هنيهة فى المحطة غادرها فى موكبه الى سراى الاسماعيلية .

وبدا على هذا الموكب طابع الاحتلال وظواهره المهينة ، فلم يركب مع الخديو



دخول الخديو توفيق باشا العاصمة بعد الاحتلال البريطانى
يوم ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢
والى جانبه الدوق اوف كنوت وامامهما الجنرال ولسلى والسرادوار مالت
والموكب يسير بين صفين من الجنود الانجليز
(عن مجلة الجرافيك عدد ١٤ اكتوبر سنة ١٨٨٢)

فى مركبته سوى الدوق اوف كنوت، وقد جلس عن يساره، والجنرال ولسلى والسير ادوار مالت، وقد جلسا أمامهما ، واصطفت الجنود الانجليزية على جانبى الطريق من المحطة الى شارع فندق شبرد، ومنه الى قسم عابدين، ومنه غربا الى سراى الامير محمود باشا شقيق الخديو، ثم الى سراى الاسماعيلية ، وبلغ عددها نحو خمسة آلاف جندى ، فكان اصطفافهم على هذا النحو وبهذه الكثرة ايذانا بان الخديو دخل عاصمة ملكه فى حماية الجيش الانجليزى او فى أسره ، فلا غرابة أن شبه الوطنيون هذه العودة برجوع الملك لويس الثامن عشر الى فرنسا حين دخل الحلفاء باريس سنة ١٨١٥ ، كما شبهوا ذهابه من قبل الى الاسكندرية فى يونيه سنة ١٨٨٢ بفرار

لويس السادس عشر الى (ڤارين) Varennes ابان الثورة الفرنسية .

وسار وراء المركبة الخديوية الدوق أوف تك راكبا جواده، تتبعه كتيبة من الفرسان الانجليز، وتبعه الوزراء والامراء والعلماء وكبار المستقبلين ، وسار الموكب على هذا النحو حتى بلغ سراى الاسماعيلية، فاطلقت المدافع ايذانا بوصوله

وفى اليوم التالى (الثلاثاء ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢) ذهب الى سراى الجزيرة وهناك استقبل وفود المهنئين من الوطنيين والاجانب ، وزينت المدينة يوم وصوله واستمرت الزينات ليلتين أخريين ابتهاجا بمقدمه (١)

مظاهر غير وطنية

ان استعادة الخديو سلطانه بواسطة الجيش الانجليزى واستقراره على العرش برعايتهم قد أوجد فى البلاد جوا نفسيا يتنافى والاخلاق الوطنية، او بعبارة أخرى ان جوا من الانحلال الخلقى والوطنى قد بدأ يخيم على البلاد ، وبدت فى افقها مظاهر غير وطنية، لانرى بدا من تدوينها مع شديد الاسف ، فبينما كان وجود جيش اجنبى يحتل العاصمة مما يستثير روح السخط فى نفوس الشعب، اذ ببعض ذوى الشخصيات البارزة فى المجتمع وقتئذ يتقدمون بهدايا الى قواد الجيش الانجليزى لقاء انتصارهم فى القتال .

١ — تقديم هدايا للقواد البريطانيين

وتفصيل ذلك انه فى يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢ وفد على وزارة الداخلية رهط من الاعيان والعمد، يتقدمهم محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب واحمد بك السيوفى (باشا) من اعيان القاهرة، وقابلوا رياض باشا (وزير الداخلية) وأبلغوه عزمهم على تقديم هدية

---

(١) ملخص عن الوقائع عدد ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٨٢

فاخرة من السلاح الى كل من الاميرال سيمور قائد الاسطول الانجليزى (الذى دمر الاسكندرية بقنابله) والجنرال ولسلى القائد العام للجيش البريطانى والجنرال (درورى لو) الذى كان اول من دخل العاصمة بعد سقوط التل الكبير ، وطلبوا من رياض باشا أن يأذن لهم فى تقديم ماعزموا على اهدائه للقواد المذكورين « شكرا لهم على انقاذ البلاد من غوائل الفئة العاصية » على حد تعبيرهم ، فاذن لهم بذلك[1] واعتزم اولئك المنافقون تأليف لجان فى المديريات ، لجمع الاكتتابات لهذا الغرض ، ثم عدلوا عن ذلك وقدموا الهدايا من مالهم الخاص ، وتم اصطناع الهدايا بعد رحيل القواد الثلاثة ، فقدمها وزير الداخلية وقتئذ (اسماعيل باشا ايوب) يوم ٢٢ يناير سنة ١٨٨٣ الى السير ادوار ماليت قنصل انجلترا العام ليوصلها الى القواد الثلاثة ، فبعث بها اليهم .

وفى ابريل سنة ١٨٨٣ وصله من الجنرال ولسلى خطابان يرجوه فى أولهما أن يبلغ شكره الى سلطان باشا والى اعضاء مجلس النواب واعيان القطر على هديتهم ، وفى الخطاب الثانى يخص بالشكر سلطان باشا ومحمد بك الشواربى (باشا) وعبد الشهيد افندى بطرس وعبد السلام بك المويلحى (باشا) ومحمود بك سليمان (باشا) واحمد بك السيوفى (باشا) على خطابهم الذى قدموا به هديتهم ، فأرسل السير ادوار مالت صورة الخطابين الى سلطان باشا ، وارسل اليه ايضا خطابا آخر وصله من الجنرال (درورى لو) يتضمن شكره وزملاءه[2] على هديتهم .

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢
(٢) الوقائع المصرية عدد ٨ ابريل سنة ١٨٨٣



استعراض الجيش البريطانى فى ميدان عابدين أمام الخديو توفيق باشا
عقب احتلال العاصمة
(عن مجلة الجرافيك عدد ١٤ كتوبر سنة ١٨٨٢)

٢ — استعراض الخديو للجيش الانجليزى

فى ميدان عابدين

وثانى هذه المظاهر استعراض الخديو للجيش الانجليزى فى ميدان عابدين ، ولعل الانجليز أرادوا بهذا العرض أن يمحوا أثر تظاهر الجيش المصرى فى ذلك الميدان يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ فى ابان الثورة .

ففى يوم ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٨٢ جرى هذا العرض المهين ، وأعد للخديو وكبار المدعوين كشك فى الميدان لمشاهدته ، واقبل فى الساعة الرابعة مساء بملابسه الرسمية ، وإلى يساره فى مركبته شريف باشا رئيس مجلس الوزراء ، وأمامه رياض باشا وزير

الداخلية وعمرباشا لطفى وزير الحربية والبحرية ، وتلا مركبته مركبات سائر الوزراء وكبار العلماء والموظفين ورجال المعية وغيرهم من الوجهاء والاعيان، وكانوا جميعا مرتدين ملابسهم الرسميـة ، وبعد أن أخذوا مجلسهم بدأ العرض العسـكرى ،وكان الجنرال ولسلى والدوق أوف كنوت ممتطين جواديهما بجانب الكشك الذى جلس به الخديو ، وقف بعض الياوران والضباط الانجليز تجاه الكشك .

وفى الساعة الخامسة مساء بدأت صفوف الجيش الانجليزى تمر أمام الكشك الخديو ومعها موسيقاها العسكرية ، واستمر العرض نحو ساعة ونصف ساعة الى أن تم مرور الجيش الانجليزى بأجمعه ، وأبدى الخديو سروره من حسن نظام الجند ومهارة قواده وضباطه (١)

وانتهى العرض حين آذنت الشمس بالغروب ، فكأنما غربت شمس السماء استنكارا لهذه المناظر المخجلة، كما غربت شمس الكرامة والعزة القومية فى نفوس اولئك الذين اجتمعوا لتكريم جيش الاحتلال .

٣ـ مأدبة الخديو للضباط الانجليز

وأقام الخديو مأدبة كبرى وحفلة ساهرة بسراى الجزيرة ليلة الثلاثاء ١٣ كتوبر تكريما للقواد والضباط الانجليز ، وفى مقدمتهم الاميرال سيمور قائد الاسطول البريطانى والجنرال ولسلى قائد الجيوش الانجليزية والدوق اف كنوت والدوق دوتك وغيرهم (٢)

وأنعم على ستين منهم بالنياشين المختلفة (٣)

---

(١) الوقايع المصرية عدد أول اكتوبر سنة ١٨٨٢

(٢) الوقايع المصرية عدد ١٣ اكتوبر سنة ١٨٨٢

(٣) اسماؤهم فى مجموعة الاوامر سنة ١٨٨٢ ص ١٠ وأولهم الجنرال(درورى لو) قومندان الفرسان

٤ ـ مأدبة رياض باشا

واقام رياض باشا (وكان وزيرا للداخلية) مأدبة عشاء فى سراى وزارتي الداخلية والمالية ليلة ١٩ اكتوبر تكريما للجنرال ولسلى والدوق اوف كنوت ورهط من ضباط الجيش الانجليزى ، شرب فيها نخب ملكة الانجليز والجيش البريطانى ، كما شرب الدوق أوف كنوت نخب الخديو ورياض باشا ، وحذا حذوه الجنرال ولسلى والسير ادوار مالت .

٥ ـ مكافأة سلطان باشا

وكافأ الخديو محمد سلطان باشا على خيانته بأن انعم عليه بالنيشان المجيدى من الدرجة الاولى ، ثم منحه عشرة آلاف جنيه وذلك « لما أظهره من الصداقة لحكومتنا الخديوية ومعارضته للعصاة فى جميع امورهم وعزائمهم بالمخاطرة على حياته ، وما حصل له بسبب ذلك من الضرر والتعدى منهم على شخصه واقاربه واتلاف موجوداته ومقدار جسيم من مزروعاته (١) » ، وقد أعطى له هذا المبلغ من الاحتياطى « تعويضا للتلفيات التى حصلت له ومكافأة لسعادته على صداقته » (٢) .

وأنعمت عليه ملكة انجلترا بوسام سان ميشيل وسان جورج الذى خوله لقب (سير) (٣) .

وجملة القول ان البلاد شهدت عقب الاحتلال الانجليزى مظاهر مؤلمة من الاستكانة والاذعان ، وفشت فيها روح النفاق والهوان ، وغاض معين الاباء

---

(١) و (٢) أمر خديوى فى ٤ اكتوبر سنة ١٨٨٢ ـ الوقائع المصرية عدد ٥ اكتوبر سنة ١٨٨٢

(٣) المونيتور اجبسيان عدد ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٢

والكرامة والاستقلال ، وكانت هذه المظاهر بمثابة الأثر الاول للاحتلال الانجليزى فى نفسية الشعب واخلاقه .

عودة الجنرال ولسلى

بدأت القوات الانجليزية تعود من مصر فى ١٤ اكتوبر سنة ١٨٨٢ تاركة العدد الكافى من الجند ، وفى ١٩ اكتوبر سنة ١٨٨٢ سافر الجنرال ولسلى من القاهرة مع اركان حربه الى الاسكندرية ومنها عاد الى انجلترا ، وخلفه فى قيادة جيش الاحتلال الجنرال اليزون Alison ، واقتصر عدد هذا الجيش البريطانى ابتداء من اول نوفمبر على اثنى عشر الف جندى

الفصل السابع عشر

محاكمة العرابيين

اعتقل زعماء الثورة العرابية ، واعتقل أيضا الكثير من الضباط والاعيان ، وألقوا في السجون رهن التحقيق والمحاكمة ، وكثرت في ذلك الحين السعايات والوشايات ، فأخذ المغرضون يوشون بخصومهم بتهمة أنهم كانوا من الخارجين على الخديو ، حتى امتلأت السجون بالمتهمين ، وبلغ عدد المقبوض عليهم نيفا و ٢٩٠٠٠ نفس (١)

وقد وضعت الحكومة يدها على جميع زعماء الثورة ، ماعدا السيد عبد الله نديم ، فانه اختفى عن الانظار ولم تستطع عيون الحكومة أن تعرف مقره ، وقبض على كبار الضباط المعروف عنهم التشيع لعرابي أو الذين اشتركوا في حوادث الثورة ، وفر السيد حسن موسى العقاد والقائمقام سليمان سامي داود على ظهر احدى البواخر إلى كريت ، ولكن الحكومة علمت بمقرهما فطلبت إلى الحكومة التركية تسليمها اليها فسلمتهما وجاءا الاسكندرية مقبوضا عليهما في ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٢ ، وغصت السجون بكبار المعتقلين ، نذكر منهم عرابي باشا ومحمود باشا سامي البارودي ومحمود باشا فهمي ويعقوب سامي باشا وعبد العال حلمي باشا وعلي باشا فهمي وطلبه باشا عصمت (السبعة الزعماء) ، وحسن باشا الشريعي وزير الاوقاف في وزارتي راغب باشا ، البارودي وعبد الله باشا فكري وزير المعارف في وزارة البارودي ، وقد قبض عليهما لاستنكارهما انحياز الخديو الى جانب الانجليز وعزله عرابي بعد ضرب الاسكندرية ، وامين بك فكري ، ومحمد رضا باشا قائد لواء الفرسان ، ومن العلماء الشيخ محمد عليش ونجله الشيخ عبد الرحمن عليش . والشيخ محمد عبده . والشيخ حسن العدوي . والشيخ محمد ابو العلا الخلفاوي العضو الاول بالمحكمة الشرعية . والشيخ احمد المنصوري

---

(١) احصاء محمود باشا فهمي في كتابه البحر الزاخر ا ص ٢٢٢ وهو قريب من احصاء عرابي (ص ٤٦٢ من مذكراته المخطوطة)

المدرس بالازهر . والشيخ احمد عبد الغنى المدرس بالازهر . والشيخ احمد البصرى والشيخ محمد جبر ونائبه الشيخ سلمى . والشيخ محمد السملوطى . ومن الموظفين والاعيان والذوات وخورشد باشا طاهر قائد فرقة رشيد وابو قير وكبار ضباط الجيش جميعهم . وعلى باشا الروبى . واحمد بك ناشد مدير الشرقية . ويعقوب بك صبرى مدير الفيوم . واحمد بك رفعت مدير المطبوعات . وعثمان باشا فوزى وكيل دائرة الاميرة زينب هانم حليم . ومصطفى باشا نايلى . ومحمد افندى الصدر المحامى . والسيد حسن الشمسى صاحب جريدة المفيد . ومحمود افندى صادق . وامين بك الشمسى . واحمد بك اباظة نائب الشرقية . واحمد افندى محمود نائب البحيرة . ومحمد افندى الشاذلى . ومحمد بك جلال . ومهنى يوسف من نواب المنيا . وابراهيم بك الشريعى . والشيخ امين أبو يوسف . والجال احمد بك مصطفى . والشيخ عبد المجيد الفقى . واحمد الفقى . والشيخ حسن الديب . والشيخ عبد الهادى رزق ومحمد خطاب . وعلى افندى نخرى . ويحيى بك شتا . والسيد بك قنديل ، وغيرهم كثيرون

وقد أصدر الخديو وهو فى الاسكندرية مرسوما فى ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ بالغاء الجيش المصرى [١] بحجة أنه شايع العصاة فى عصيانهم ، وكان هذا المرسوم مقدمة لمحاكمة قواده وضباطه

ولما استقر بالخديو المقام فى العاصمة بادر الى اتخاذ التدابير لمحاكمة زعماء الثورة والمشتركين فيها .

لجنة التحقيق بالعاصمة

ففى ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢ (١٥ ذى القعدة سنة ١٢٩٠) أصدر أمرا بتشكيل لجنة مخصوصة (قومسيون) فى القاهرة لتحقيق تهمة كل من ارتكب جريمة العصيان أو التعدى على السلطة الخديوية أو اهانة الخديو سواء كانوا فاعلين اصليين اوشركاء

---

(١) نشر فى المونيتور اجبسيان - الجريدة الفرنسية للحكومة عدد ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٢

وناط بهذه اللجنة تقديم المتهمين الذين ترى ادانتهم إلى المحكمة العسكرية التى اعتزم تأليفها للحكم فى هـذه التهم وايفاد مندوب من قبلها لاقامة الدعوى العمومية أمام هذه المحكمة، وجعل من اختصاصها القبض على أى شخص ترى ضبطه بمجرد أن تطلب ذلك من وزير الداخلية ، وقد تألفت هذه اللجنة من الاشخاص الآتية اسماؤهم :

اسماعيل باشا أيوب رئيسا . علي غالب باشا . يوسف شهدى باشا . محمد زكى باشا . محمد سعد الدين بك . محمد حمدى بك . مصطفى راغب بك . سليمان يسرى بك . مصطفى خلوصى بك . محمد مختار افندى (باشا) أعضاء (١)

وانتدبت لجنة لتحقيق تهم الاقاليم والمدن (٢) . وتألفت من محمد زكى باشا رئيسا ومصطفى راغب بك وسليمان يسرى بك ومصطفى خلوصى بك أعضاء .

المحكمة العسكرية بالقاهرة

وأصدر فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢ أمرا آخر بتأليف المحكمة العسكرية وقد عهد اليها محاكمة العرابيين الذين ترى لجنة التحقيق ادانتهم وشكلت على النحو الآتى

محمد رؤف باشا رئيسا . ابراهيم باشا الفريق . اسماعيل كامل باشا . حسينى عاصم باشا . خورشد باشا لواء الطوبجية سابقا . سليمان نيازى باشا . عثمان لطيف باشا احمد حسنين باشا . سليمان نجاتى بك أعضاء (٣) .

وغنى عن البيان أن أعضاء لجنة التحقيق والمحكمة العسكرية كانوا من خصوم العرابيين ومن المخلصين شخصيا للخديو .

لجنتان للتحقيق بالاسكندريه وطنطا

وأصدر الخديو وهو بعد بالاسكندرية فى ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ أمرا بتأليف

---

(١) الوقايع المصرية عدد ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢

(٢) « « عدد ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٨٢

(٣) « « عدد ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢

لجنة للتحقيق بالاسكندرية يناط بها تحقيق مواد القتل والسرقة والنهب والحريق التى وقعت بالاسكندرية فى يوم ١١ يونيه ، والايام التالية ليوم ١١ يوليه لغاية ١٦ يوليه ، واقامة الدعوى على من يثبت التحقيق اتهامهم فيها ،وهى مؤلفة من عبد الرحمن رشدى بك (باشا) رئيسا وأعضاؤها هم المسيو كازيمير آرا Casimir Ara رئيس قلم قضايا وزارة المالية والحربية، وأحمد بليغ افندى وكيل النائب العمومى، ومسيو كليار مدير الجمارك، وأمين بك سيد احمد وكيل النيابة بالمحاكم الاهلية ، وحماد بك عبد العاطى المستشار بمحكمة الاستئناف المختلطة، ثم عين بدله ابراهيم رشدى باشا(١) وابراهيم بك فؤاد (باشا) رئيس محكمة الجيزة والقليوبية ، ومسيو فاشيه دى مونتجيون النائب العمومى بالنيابة لدى المحاكم المختلطة ، ثم ضم اليهم كرابيت رزيان افندى وكيل النيابة المختلطة وابراهيم نجيب افندى (باشا) مساعد النيابة المختلطة (٢) ، ولما عين عبد الرحمن بك رشدى رئيسا للجنة التعويضات كما سيجىء بيانه صدر أمر خديوى بتعيين اسماعيل يسرى باشا بدلا منه .

وشكلت لجنة بطنطا برياسة محمود باشا الفلكى واعضاؤها لطيف بك سليم (باشا) وجبرائيل افندى كحيل وشفيق بك منصور والمسيو شكونى Ceccone ثم عين شفيق بك منصور عضوا فى لجنة الاسكندرية بدلا من المسيو منتجيون وواصف بك عزمى عضوا بلجنة طنطا بدلا من شفيق بك منصور ، ولما عين محمود باشا الفلكى وكيلا لوزارة المعارف عين بدله فى رياسة اللجنة اسماعيل بك يسرى النائب العام للمحاكم الاهلية المستجدة (٣) .

وصدر أمر عال فى ٦ يناير سنة ١٨٨٣ بتعديل تشكيل لجان التحقيق ،فقضى بتأليف ثلاثة قومسيونات أخرى لتحقيق ماوقع فى عهد الثورة من جرائم السرقة

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٢ - المونتيور اجبسيان عدد ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨٢

(٣) « « « ٦ ديسمبر « ١٨٨٢

والقتل ونحو ذلك فى القطر المصرى ماخلا الاسكندرية ،وقضى هذا الامر بالغاء الامر الصادر فى ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ بتشكيل قومسيون خاص بطنطا .

محكمة عسكرية أخرى

وأصدر الخديوفى يوم ٢٨ سبتمبر أمرا بتأليف محكمة عسكرية أخرى بالاسكندرية تختص بالحكم فى القضايا التى تقدمها اليها اللجنتان المؤلفتان لتحقيق قضايا الاسكندرية وطنطا ،وهذه المحكمة مؤلفة من عثمان نجيب باشا رئيسا [١]،رضوان باشا، موريس باشا . مصطفى باشا العرب . حسين باشا واصف . على وهبى بك .حسين مظهر بك أعضاء ، ثم استبدل رضوان باشا وموريس باشا ومصطفى باشا العرب وحسين باشا واصف وحسين بك مظهر بكل من ابراهيم بك واصف وموريس بك ومصطفى لاوطاكى قبودان ومحمد افندى على [٢] .

الانجليز والمحاكمة

أبدى الانجليز عطفا كبيرا على عرابى ومعظم زملائه أثناء محاكمتهم ، واختصوا عرابى بأكبر قسط من العطف والرعاية ، فكان مسلكهم حياله يدعو الى الدهشة والريبة ، لما فيه من التناقض ، فهم الذين كانوا بالامس يملأون الدنيا ضجيجا بوجوب القضاء عليه،و يجردون الاساطيل والجيوش لسحقه ومحاربته باعتباره خارجا على الخديو ، وبعد أن انتهت الحرب بهزيمته وشرع الخديو فى محاكمته إذ بالانجليز

---

(١) ورد فى مجموعة الاوامر العاليه سنة ١٨٨٣ ص ٥٠ أن محمد رؤوف باشا عين فى فبراير سنة ١٨٨٣ بدلا من عثمان نجيب باشا(الذى قبل استعفاؤه) رئيسا للمحكمة العسكرية بالاسكندرية

(٢) الوقائع المصرية عدد ٦ ديسمبر سنة ١٨٨٢

يتصدون للدفاع عنه وتخليصه من حكم الاعدام ، وقد نجحوا فى ذلك .

وقد بدأ عطف الانجليز على عرابى منذ القبض عليه ، بل بدأ قبل الهزيمة ، وذلك أن الحكومة البريطانية اشترطت فى ٢٨ اغسطس سنة ١٨٨٢ (قبل واقعة التل الكبير) لتسليم أسرى العرابيين الى الخديو ألا يعدم أحدا منهم إلا بعد موافقة السلطات الانجليزية (١) .

ولما جاء اللورد دفرين إلى مصر أبدى اهتماما بشأن عرابى، وتدخل لكى يحسنوا معاملته أثناء التحقيق والمحاكمة .

وعينت الحكومة بناء على طلب السير ادوار ماليت مندوبا بريطانيا لحضور جلسات التحقيق وهو السير شارلس ويلسن Sir Charles wilson ولم يلبث ان تدخل فى توجيه التحقيق، وعهد اليه اللورد دفرين ابداء رأيه فى حقيقة التهم الموجهة إلى عرابى ، وكان منسوبا اليه الاشتراك فى مذبحة الاسكندرية وفى حريقها ونهبها علاوة على عصيانه الخديو ، فأجاب السير شارلس ويلسن بأن عرابى برىء من كل مانسب اليه عدا عصيان الخديو ، وقد أخذت لجنة التحقيق بهذا الرأى، واقتصرت محاكمته على جريمة العصيان ، وفى الواقع ان هذا الرأى كان مطابقا للحق والعدل .

وبلغ من تدخل اللورد دفرين لصالح عرابى أن طلب إلى الحكومة المصرية المحافظة على حياته ، وحال دون اعدامه ، وتهدد الوزارة المصرية والخديو إذا أصابه سوء ، واهتم بأمره منذ القبض عليه المستر ولفرد بلنت المستشرق الانجليزى الذى ناصره من ابتداء الحركة ،واختار له باتفاقه مع السلطات الانجليزية اثنين من المحامين الانجليز وهما المستر برودلى Broadley والمستر نابييه Napier للدفاع عنه أمام المحكمة العسكرية .

وقد كان من التناقض حقا أن زعيم الثورة الوطنية الذى حاربه الانجليز حتى

---

(١) برقية اللورد جرانفيل الى السير ادوار مالت فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٢ — كتاب الازرق عن مصر سنة ١٨٨٢ — مجموعة ١٨ وثيقة رقم ٧٣ ص ٣٦



عرابى باشا ذاهبا من سجنه بالدائرة السنية
الى المحكمة العسكرية أثناء محاكمته وبجانبه محاميه المستر نابييه
(عن مجلة الجرافيك عدد ٢٣ ذيسمبر سنة ١٨٨٢)

هزموه واعتقلوه يحاكم أمام محكمة عسكرية مصرية مؤلفة من أعضاء جميعهم مصريون فيتقدم للدفاع عنه محاميان انجليزيان .

ولم يكن مما يشرف عرابى أن يعهد بالدفاع عن نفسه أمام المحكمة العسكرية إلى الأنجليز خصومه وخصوم مصر ، وفى سبيل الدفاع عن نفسه والاستعانة بجاههم ادلى بتصريحات ليست من الوطنية فى شيء ، ولا تتفق مع زعيم الثوره ، فقد كتب تقريرا لمحامييه عن حوادث الثورة لكى يتخذاه أساسا لدفاعهما ، احتوى تمليقا شديدا للدولة الانجليزية بما لا يتفق مع دعوته ولا مع ما يجمل بالزعيم أن يتصف به من الشمم والاباء ، وهذا مادعا المسيو دى فريسينيه الذى كان رئيس الوزارة الفرنسية أثناء الحوادث العرابية الى

القول فى كتابه بوجود اتفاق سابق بين عرابى والانجليز ، قال فى هذا الصدد تعليقا على واقعة (التل الكبير) : « لقد اختلفت الآراء فى تفسير هذه الواقعة العجيبة ، والرأى السائد أنه كان هناك شبه اتفاق بين عرابى والقيادة الانجليزية، وقد عزز هذا الرأى ما بدا من التسامح بعد ذلك فى معاملة عرابى (١) »، ونعتقد أن هذا اسراف فى الاتهام ، فلم يكن ثمة اتفاق سابق بين عرابى والانجليز قبل التل الكبير ، ولم يقم أى دليل على ذلك ، وانما هو ضعف النفس قد حبب الحياة الى عرابى وجعله يؤثرها على الواجب الوطنى ، فكانت الهزيمة المعنوية والاخلاقية .

وقد استقر رأى الانجليز بالاتفاق مع محامى عرابى على أن يقدم عرابى وصحبه أمام المحكمة العسكرية بتهمة عصيان الخديو ، مع استبعاد تهمة مذبحة الاسكندرية وتهمة احراقها ، وان يعترفوا بجرمهم، وأن يستبدل الخديو بحكم الاعدام النفى المؤبد ، وأن يصدر بعد ذلك مرسوم بمصادرة أملاكهم مع عدم المساس بأملاك أزواجهم وان تقرر الحكومة لكل منهم معاشا يفى بحاجتهم مع حرمانهم رتبهم وألقابهم، فارتضى العرابيون هذا المصير ، وابرق المستر برودلى فى هذا الصدد إلى المستر بلنت بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨٢ يقول « أعطانا عرابى وثيقة مكتوبة يقرر فيها السلطة التامة لنا لكى نتفق بشأنه مع دفرين ، ودفرين يقترح اعتبار عرابى مذنبا من حيث الثورة فقط ، والنزول عما عدا ذلك من التهم ، أما الحكم فسيخفف إلى النفى فى مكان طيب تتفق عليه أنت مع وزارة الخارجية (٢) »

وعلى ذلك جرت المحاكمة، وكانت بعد الاتفاق المتقدم ذكره محاكمة صورية عرفت نتائجها قبل انعقاد المحكمة ، ولم تدم سوى يوم واحد اذ انعقدت المحكمة العسكرية يوم ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢ بوزارة الاشغال بقاعة مجلس النواب (مجلس الشيوخ الآن) الساعة التاسعة ونصف صباحا لمحاكمة عرابى اولا، ولم يكن الجمهور يعلم

---

(١) دى فريسينيه — المسألة المصرية ص ٣١٦
(٢) بلنت — التاريخ السرى للاحتلال ص ٣٣٩

بالموعد المحدد لانعقادها، فلم يحضر الجلسة سوى نحو أربعين من النظارة، منهم عشرون من مراسلى الصحف ، و كان مقررا أن يتولى الاتهام أمام المحكمة العسكرية المسيو بوريللى بك Borelli Bey رئيس قلم قضايا الحكومة، ولكنه تنحى عن الجلوس فى مركز المدعى العمومى اذ رأى ان المحاكمة هى مهزلة متفق عليها من قبل، فجلس بدله قومندان الحامية الانجليزية ، وحضر الجلسة الكولونل شارلس ويلسن مندوب السلطة الانجليزية فى التحقيق ، واخذ مجلسه قريبا من المكان الذى اعد لعرابى، وبعد أن أخذ أعضاء المحكمة مجالسهم مرتدين ملابسهم الرسمية جىء بعرابى من السجن .

وكان قبل مجيئه قد وقع على وثيقتين ، الاولى يعترف فيها بارتكابه جريمة العصيان ويتعهد فى الثانية بان لا يبرح الجهة التى تعينها الحكومة الانجليزية لمنفاه .

دخل عرابى قاعة الجلسه مرتديا بدلة عادية، وجلس فى المقعد الذى خصص له ، وجاء محامياه الى جواره، فتلى رؤوف باشا رئيس المحكمة ورقة الاتهام على عرابى مخاطباً اياه بما ياتى .

احمد عرابى باشا — انت متهم امام هذه المحكمة بناء على طلب لجنة التحقيق بجريمة العصيان ضد الجناب الخديوى مخالفاً المادتين ٩٦ من القانون العسكرى العثمانى و ٥٩ من قانون الجنايات العثمانى فهل تقر بالتهمة أم لا .

فاجاب عرابى ان محامي سيجيبان بالنيابة عنى .

فتلا المستر برودلى بالفرنسيه الورقة التى امضاها عرابي وفيها يعترف بجريمة العصيان ، وتلا كاتب الجلسة صيغتها العربية .

وعندئذ قرر رؤف باشا بان المحكمة ستختلى للمداولة وان الجلسة أوقفت على ان تنعقد فى الساعة الثالثة بعد الظهر .

فانعقدت المحكمة فى الموعد المذكور ، وكان عدد الحاضرين فى هذه المرة كبيراً فلما فتحت الجلسة امر رؤوف باشا كاتب الجلسة بتلاوة الحكم ، فتلاه ، وهو يقضى على عرابي بالاعدام ، وتلا عقب صدور الحكم الأمر الخديو بابدال الحكم بالنفى المؤبد، واستغرقت تلاوة الحكم والامر الخديوى بتعديله عشر دقائق ، ثم انفضت الجلسة .



تلاوة حكم المحكمة العسكرية على عرابى باشا

يوم ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢

(عن مجلة الجرافيك عدد ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢)

ولما تلى الحكم قابله عرابي باشا بعلامة الرضا والشكر ، وقدم له بعض السيدات الاوروبيات باقات من الزهر مهنئات له ، وقدمت له عقيلة المستر نابييه المحامى عنه باقة ورد كبيرة تقبلها شاكرا .

وحوكم زملاء عرابي الستة بالطريقة التى حوكم هو بها ، أى انهم اعترفوا بجريمة العصيان ، وقد رفض على باشا الروبى ان يدافع عن نفسه بواسطة المستر برودلى ، ورفض الاقرار الذى كتبه عرابي ، فلم يحاكم معهم وصدر الامر بنفيه عشرين سنة فى مصوع .

الاحكام الصادرة على زعماء العرابيين

أصدرت المحكمة العسكرية فى ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢ (٢٢ محرم سنة ١٣٠٠)

حكمها على احمد عرابي بالاعدام (١) كما تقدم بيانه .

وفى ٧ ديسمبر اجتمعت المحكمة لمحاكمة كل من: طلبه باشا عصمت، وعبد العال باشا حلمى ابو حشيش ، ومحمود سامى باشا البارودى . وعلى فهمى باشا الديب فحكمت عليهم بالاعدام (٢) ، وتلا رئيس المحكمة امر الخديو بتعديله الى النفى المؤبد أيضا (من الاقطار المصرية وملحقاتها)

وفى يوم ١٠ ديسمبر حوكم محمود باشا فهمى ويعقوب سامى باشا فحكم عليهما بالاعدام (٣) ، مع تعديل الحكم إلى النفى المؤبد

وأصدر الخديو أمراً فى ١٤ ديسمبر بمصادرة املاك الزعماء السبعة المحكوم عليهم وأموالهم ، وحرمانهم حق امتلاك أي ملك فى الديار المصرية بطريق الارث أو الهبة أو البيع أو بأى طريقة ما، مع ترتيب معاش سنوى لهم بقدر الضرورى لمعيشتهم ، وقضى هذا المرسوم ببيع أملاكهم ، وما ينتج من هذا البيع من صافى الثمن يخصص لسداد التعويضات التى ستعطى لمن أصيبوا فى حوادث الثورة . (٤)

وفى ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٢ صدر أمر خديوى آخر بتجريد السبعة الزعماء من جميع الرتب والالقاب وعلامات الشرف التى كانوا حائزين لها ، ومحو أسمائهم من سجلات ضباط الجيش المصرى محوا مؤبدا . (٥)

استقالة رياض باشا

احتجاجا على تخفيف الحكم

لم يرق رياض باشا تخفيف الحكم على الزعماء السبعة لأنه كان مصراً على وجوب اعدامهم ، فاستقال من وزارة الداخلية احتجاجا على ذلك التخفيف، ولكنه

«١» و«٢» الوقائع المصرية عدد ٤ و ٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢

(٣) الوقائع المصرية عدد ١١ ديسمبر سنة ١٨٨٢

(٤) الوقائع المصرية عدد ١٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢

(٥) الوقائع المصرية عدد ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢

لم يذكر سبب الاستقالة الحقيقى فى كتابه إلى الخديو ، فعين اسماعيل باشا أيوب وزيرا للداخلية بدلا عنه (١٠ ديسمبر سنة ١٨٨٢) . (١)

تنفيذ الحكم فى الزعماء السبعة

اختارت الحكومة الانجليزية جزيرة (سيلان) بالهند منفى للزعماء السبعة، وقد أبلغ المستر برودلى هذا القرار إلى عرابي فى سجنه، فاغتبط بهذا الاختيار، وقال إن هذا النفى يسرنى لأن سيدنا آدم لما هبط من الجنة نزل فيها .

فاجتمع الزعماء السبعة فى سجن الدائرة السنية يوم ١٣ ديسمبر ليتداولوا فى تجهيز معدات الرحيل ، وفى ٢٥ ديسمبر نفذ فى الزعماء حكم التجريد من رتبهم والقابهم ، بأن جمعوا فى الساعة الثانية بعد ظهر ذلك اليوم فى ساحة (قصر النيل) وتلى عليهم على غالب باشا وكيل وزارة الحربية أوامر التجريد ، وأعدت الحكومة لرحيل الزعماء الباخرة مريوتس (مريوط) وهى باخرة انجليزية صغيرة حمولتها ١٤٠٠ طن استأجرتها خصيصا لنقل الزعماء وذويهم وحاشيتهم إلى حزيرة سيلان ، وأنزلتهم فيها بالدرجة الأولى ، وعهدت الى الكولونل موريس بك وهو ضابط انجليزى كان فى خدمة الحكومة ان يرافقهم حتى يصلوا إلى منفاهم .

ففى مساء ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨٢ أعدت لهم قطارا خاصا فى تكنة قصر النيل لنقلهم إلى السويس ، فركبوه هم ومن اختاروهم من الأهل والخدم، وودعهم المستر برودلى محاميهم على رصيف القطار، وحضر سفرهم السير شارلس ويلسن مندوب السلطة الانجليزية ، وتحرك بهم القطار فى الساعة العاشرة مساء ورافقهم إلى السويس المستر نابييه، وكان يخفرهم رهط من الجنود المصريين وآخرون من الجنود الانجليز ، فبلغوا ميناء السويس الساعة الثامنة من صبيحة يوم ٢٨ ديسمبر، وهناك ركبوا الباخرة (مريوتس) وأقلعت بهم فى الساعة الواحدة بعد الظهر إلى ثغر كولومبو ميناء سيلان فوصلوها مساء ٩ يناير سنة ١٨٨٣ ونزلوا، إلى البر فى صبيحة اليوم التالى .

---

(١) و (٢) الوقائع المصرية عدد ١١ ديسمبر سنه ١٨٨٢

الاحكام الاخرى

وصدرت أحكام أخرى بأوامر خديوية على بقية العرابيين، وهى تتراوح بين النفى لمدد مختلفة فى جهات معينة ،وإقامة البعض فى بلادهم تحت مراقبة البوليس ، وتهمتهم أنهم « اشتركوا فى جريمة العصيان » ، فحكم على على باشا الروبي والسيد حسن موسى العقاد بالنفى عشرين سنة فى مصوع تحت الملاحظة، وعلى اثنين بالنفى ثلاث سنوات بسواكن، وعلى ثلاثةوثلاثين بالنفى خارج القطر لمدد تتراوح بين ثمانى وخمس سنوات، وأقلها سنة ، مع عزلهم من وظائفهم، وعلى خمسة وستين من الموظفين بالطرد من الحكومة ، وعلى عدد كبير من الضباط بالفصل من الخدمة ، وعلى كثير من الاعيان والنواب بالاقامة فى بلادهم تحت ملاحظةالبوليس مع دفع تأمين مالى ، وذلك عدا الاشخاص الذين حوكموا جنائيا على تهم القتل والنهب والحريق أمام المحكمة العسكرية بالاسكندرية وحققت تهمهم بمعرفة لجان التحقيق فى الاسكندرية وطنطا .

وهاك بيان المحكوم عليهم والاحكام الصادرة ضدهم :

على باشا الروبى		نفى ٢٠ سنة فى مصوع تحت الملاحظة
السيد حسن موسى العقاد		نفى ٢٠ سنة » » »
عمر بك رحمى		نفى ٣ سنوات فى سواكن تحت الملاحظة
على افندى حسن	باشمهندس سكة حديد السويس	» » » » » »
جاميخان غورى الهندى		النفى مؤبدا خارج القطر وملحقاته
احمد بك عبد الغفار	قائمقام	نفى ٨ سنوات خارج القطر المصرى (بيروت)
مصطفى بك عبد الرحيم	امير الاى	نفى ٥ سنوات » »
عيد بك محمد	أمير الاى	» » » » »
خضر بك خضر	قائمقام	» » » » »
حسن بك جاد	امير الاى	» » » » »
محمد بك الزمر	قائمقام	» » » »
حمد رفعت بك	ناظر قلم المطبوعات	» » » » »

الشيخ عبد الرحمن عليش من العلماء نفى ٥ سنوات خارج القطر المصرى (الاستانة)

محمد مصطفى الكردى من بنى سويف « « « « (بيروت)

محمود افندى احمد صاغ نفى ٤ سنوات « « «

فوده افندى حسن قائممقام « « « « «

خليل بك كامل أمير الاى « « « « «

مصطفى بك النجدى ناظر اسبتالية اسكندرية « « « « (الاستانة)

مصطفى افندى الارناؤطى من دمياط « « « « (بيروت)

الشيخ عبد القادر قاضى مديرية القليوبية « « « « «

الشيخ محمد الهجرسى من علماء الازهر « « « « (مكة المكرمة)

الشيخ احمد عبد الجواد القاياتى من القايات (المنيا) « « « « (بيروت)

الشيخ محمد عبد الجواد « « « « « « «

يوسف اسماعيل من المنيا « « « « «

الشيخ يوسف شرابه من العلماء نفى ٣ سنوات « « (غزة)

احمد بك فرج قائممقام « « « « (بيروت)

الشيخ محمد عبده ناظر قلم المطبوعات العربية « « « « «

السيد حسن الشمسى محرر جريدة المفيد « « « « «

الشيخ امين ابو يوسف من دمياط « « « « «

ابراهيم افندى اللقانى مأمور تفتيش بالداخلية « « « « «

محمد بك بديع عضو مجلس ابتدائي مصر « « « « «

اسماعيل افندى جودت من مصر « « « « «

احمد افندى رشوان الدشناوى من قنا « « « « «

آدم الارناؤطى من الفيوم نفى سنتين « « «

على حسين من المنيا « « « « «

حسين مطريد	من عربان المنوفية	نفى سنتين خارج القطر المصرى (بيروت)	
محمد محمد الجنيدى	من بنى سويف	نفى سنة	» » »
محمد افندى الصدر المحامى من القاهرة		نفى سنة	» » »

مع تجريدهم من الرتب والامتيازات والمناصب وعلامات الشرف (١)

وحكمت المحكمة العسكريه بالاسكندرية على السيد بك قنديل بالنفى فى سواكن مدة سبع سنوات.

وقضى على طائفة من كبار الاعيان والذوات بأن يقيم كل منهم فى بلده تحت ملاحظة الضبطية مع دفع تأمين مالى، وتجريدهم من الرتب والامتيازات، وهاك أسماؤهم وبيان الاحكام الصادرة ضدهم:

الاسم	جهة الاقامة	التأمين جنيه	مدة التأمين
احمد بك اباظه (باشا)	مديرية الشرقية	٢٠٠٠	خمس سنوات
احمد افندى محمود	مديرية البحيرة	٣٠٠٠	اربع سنوات
ابراهيم افندى الوكيل	مديرية البحيرة	٣٠٠٠	اربع سنوات
سعداوى الجبالى	مديرية الفيوم	١٠٠٠	سنتين
سليمان جمعة	مديرية الشرقية	٣٠٠	ثلاث سنوات (٢)
امين بك الشمسى (باشا)	مديرية الشرقية	٥٠٠٠	خمس سنوات
مرادبك السعودى	مديرية الجيزة	٤٠٠٠	اربع سنوات
محمد بك جلال	مديرية المنيا	٢٠٠٠	اربع سنوات
عمر محجوب	مديرية المنيا	٤٠٠٠	اربع سنوات

---

(١) عن الوقائع المصرية عدد ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨٢ ؛ أما اسماء البلاد التى اختارها المتفيون لمنفاهم فقد اخذناها عن مذكرات عرابى المخطوطة ص ٦٤٦

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨٢

الاسم	جهة الاقامة	التأمين	مدة التأمين
		جنيه	
مهنى ابو عمر	مديرية اسيوط	٣٠٠٠	أربع سنوات
لملوم السعدى	مديرية المنيا	٤٠٠٠	أربع سنوات
عثمان فوزى باشا (١)		٤٠٠٠	أربع سنوات (٢)

وقضى على الذوات والموظفين الآتى ذكرهم بأن يقيموا فى عزبهم أو بلادهم تحت ملاحظة الضبطية مع تجريدهم من الرتب والنياشين والمناصب (٣) وهم :

حسين باشا الدرهمللى وكيل الداخلية
مصطفى بك نايلى مفتش بردين
اسماعيل دانش باشا مأمور الدائرة البلدية باسكندرية سابقا
مصطفى ثاقب افندى مدرس بالمدارس وصاحب جريدة المفيد
الشيخ ابو المعاطى السيد من اعيان الدقهلية
الشيخ محمد بن شداد من أعيان الدقهلية

يوسف بك برتو مأمور الدائرة البلدية باسكندرية
محمد بك عاطف قائمقام سوارى
جابر بك الببلاوى من اعيان بنى سويف
الشيخ مصطفى عبد اللطيف من اعيان الدقهلية
» محمد شلبى طوبار » »
» اسماعيل بطين » »
الشيخ حسين الاعصر من أعيان الشرقية

---

(١) وكيل دائرة الاميرة زينب حليم اخت الامير محمد عبد الحليم نجل محمد على باشا ؛ وكان متهما بالترويج للامير عبد الحليم واسناد الخديوية اليه بدلا من الخديو توفيق باشا

(٢ و ٣) الوقائع المصرية عدد ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨٢

الشيخ على عبد الهادى من اعيان المنيا
على أبو يوسف « « «
على المكاوى « « «
أبو زيد غانم « « الشرقية
حسن فراج « « الفيوم
محمد عبد الله « « المنيا
الشيخ أحمد الفقى « « المنوفية
« عبد المجيد الفقى « « «
سليمان جابر ابن جابر بك البباوى من أعيان بني سويف

محمد عبد الصمد من اعيان المنيا
احمد أبو طالب « « «
محمد عبد اللا « « الشرقية
سليمان محمد « « «
محروس سيد احمد « « بنى سويف
محمد منصور « « المنيا
الشيخ على الفقى « « المنوفية
محمد المسيرى « « الفيوم
على كساب من أعيان بنى سويف

الشيخ على نايل من أعضاء مجلس الجيزة والقليوبية

وقضى بتجريد العلماء والموظفين الآتية أسماؤهم من جميع رتبهم وعلامات شرفهم وامتيازاتهم . (١)

الشيخ حسن العدوى من العلماء
الشيخ احمد المنصورى من العلماء
« محمد السمالوطى « «
« احمد البصرى « «
« محمد أبو العلا الخلفاوى « «
« على الجمال نقيب الاشراف بدمياط
« محمد ابو عائشة قاضى بورسعيد سابقا
الشيخ عبد الوهاب عبد المنعم قاضى اسنا سابقا
« محمد السيوفى كاتب بمحكمة مصر الكبرى «
اسماعيل بك رأفت مأمور مالية مديرية أسيوط «

الشيخ احمد العدوى نجل الشيخ حسن العدوى من العلماء
الشيخ احمد عبد الغنى من العلماء
« محمد عسكر « «
« احمد مروان « «
« احمد عبد الغنى نقيب الاشراف بمديرية جرجا
« محمد جبر قاضى المنصورة سابقا
« عبد البر الرملى « العريش سابقا
الشيخ احمد صلى نائب محكمة المنصورة سابقا
« محمد غزال قاضى مركز البحيرة «
احمد بك ناشد مدير بنى سويف

---

(١) الوقائع المصرية عدد أول يناير سنة ١٨٨٣

يعقوب بك صبرى مدير الفيوم
مصطفى مختار مأمور مالية البحيرة
حسن صقر رئيس قلم بالداخلية
غمرى احمد ناظر قلم قضايا الاوقاف
مصطفى نشأت معاون بالاوقاف
عثمان حمدى ناظر قسم منفلوط
عبد الرحمن فهمى ناظر محطة المنيا
احمد حامد معاون هندسة الاقاليم الوسطى
سليمان زكى حكيم مركز طوخ
محمد حسيب « العريش
احمد حسنى مأمور مركز ميت غمر
مصطفى العنانى من أعيان مصر
حسن حجاج « « القليوبية
على فخرى ملتزم حلقات الأسماك بالدقهلية
على مكاوى من الشرقية
شهاب الدين نوفل عمدة بلقاس غربية
عبد النبى عبد الله البياضى عمدة عربان البراعصة بمديرية الفيوم
بركات الديب عمدة القرين شرقية
عبد الله بهادر « جهينه بجرجا
حسن على « ريحانه بالمنيا
امين أبو يوسف من الشيخ تمى بمديرية أسيوط

محمد السراج من مأمورى تفتيش الداخلية
حسن حسنى ناظر قلم تحريرات الجهادية
احمد حنفى من مأمورى تفتيش الداخلية
مصطفى فهمى ناظر قلم بالاوقاف
محمد جوجو ناظر سرايات الاسكندرية
مصطفى واصف استاذ بالمدارس
محمد خطاب باشكاتب محكمة المنصورة
الدكتور محمد كامل الكفراوي حكيم بمصر
مصطفى أنور حكيم بيطرى بمديرية المنيا
حسن مجدى « بيطرى العريش
عبد الله مأمون مأمور أوقاف دمياط
ابراهيم الشريعى (باشا) من أعيان المنيا
بدينى الشريعى (بك) « « «
محمد المكاوى من مصر
محمد الشاذلى عمدة شبراتنى غربية
محمد إمام الحوت عمدة الصالحية شرقية
على مفتى البطران شيخ عربان الفرجاية بالجيزة
احمد محجوب عمدة العصلوجى شرقية
الشيخ موسى على « الفقاعى بالمنيا
احمد النحاس « أشمون منوفية
زايد هندى عمدة حوزرة بيا بينى سويف

وقضى بفصل نيف و ٢٥٠ من ضباط الجيش بتهمة اشتراكهم فى جريمة العصيان

فجردوا من رتبهم وامتيازاتهم وحرموا مرتب الاستيداع ومعاش التقاعد وهم : (١)

من القاهرة

الاسم	الرتبة	السكن
السيد افندى منير	يوزباشى طوبجى	بالناصرية
حسن افندى على	ملازم أول طوبجى	بقسم الخليفة
محمد افندى امام	«	بالعباسية
على افندى راقم	يوزباشى بياده	بالخليفة
على افندى الطامى	«	«بحارة القادرية
رزق افندى فرج الله	«	بالجمالية
محمد افندى أمين	«	بالمحجر
عثمان افندى فرغلى	«	«بالسيدة زينب
محمد افندى سامى	ملازم اول بياده	بالازرقية
احمد افندى كامل	«	« درب الجماميز
حسين افندى شاكر	«	« بعابدين
محمود آفندى عربى	«	« بعابدين
يوسف افندى حسن	«	«حارة السقايين
عباس افندى وهبى	«	« الحطابة
خليفه افندى ابوشنب	«	« بباب الشعرية
ابراهيم افندى غنيم	«	« المحجر
عبد الله افندى حلمى	«	« بسوق السلاح
محمد افندى صادق	«	« بعابدين
على افندى كامل	ملازم أول بياده	بالتبانة بالدرب الاحمر
على افندى فهمى	يوزباشى طوبجى	بالوايلى
محمد افندى هادى	ملازم اول	بالعباسة

الاسم	الرتبة	السكن
احمد افندى قنديل	يوزباشى طوبجى	ببولاق
احمد افندى حليم	ملازم اول طوبجى	بالعباسية
يوسف افندى حلمى	يوزباشى بياده	بالداودية
عبد الفتاح افندى فوزى	يوزباشى بياده	بعابدين
ابراهيم افندى صديق	«	« بالخليفة
حسنين افندى على	«	« بالحطابة
يوسف افندى فهمى	«	« بالصليبة
محمد افندى عباس	ملازم اول	« بالصليبية
محمود افندى الجندى	«	« المحجر
بكير افندى صدق	«	«درب الجماميز
على افندى حلمى	«	« بعابدين
احمد افندى همت	«	« الخليفة
يوسف افندى كامل	«	«الدرب الاحمر
شمس افندى الجبالى	«	« الحطابة
محمد افندى طاهر	«	« بالحطابة
سليمان افندى شكرى	«	« ببولاق
أحمد افندى صادق	«	« بعابدين
عبد الله افندى ذهنى	«	« «
سليمان افندي حسن	«	« بالعباسية
محمد افندى زاهر	ملازم أول طوبجى	بالعباسية
عامر افندى رشدى	ملازم أول سوارى	بعابدين

(١) عن الوقائع المصرية عدد ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٨٢

الاسم	الرتبة		السكن
السيد افندى داود	يوزباشى	بياده	بولاق
عبد الواحد افندى رمضان	«	«	باب الشعرية
عمر افنـدى شا كر	«	«	العباسـية
على افنـدى علوى	«	«	قسم الازبكية
حسن افندى بكار	«	«	السروجية
على افندى رضى	«	«	الحسينية
على افندى فهيم	«	«	السيدة سكينة
على افندى محمـد	«	«	الدرب الاحمر
عبد المنعم افندى محمود	«	«	قسم الجماليـة
سيد احمد افندى مصطفى	«	«	الناصرية
احمد افندى سلامه	«	«	العباسية
سليمان رجائى	«	«	السيدة زينب
احمد افندى صادق	«	«	قسم الخليفة
السيد افندى حبشى	ملازم أول	«	بالمحجر
سـلامه افندى سلامه	«	«	قسم عابدين
مصطفى افندى حامد	«	«	العباسية
عبد الرحمن افندى حلمى	«	«	قسم الخليفة
على افندى بدور	«	«	الحسينيـة
احمد افندى هاشم	«	«	قسم الخليفة
على افندى وصفى	«	«	العباسية
رجب افندى على	«	«	الحسينية
حجازى افندى محمد	«	«	عابدين
احمد افندى شاهين	«	«	باب الحجر

الاسم	الرتبة	السكن
بيومى افندى حسن	ملازم أول بياده	الازبكية
عبد العزيز افندى ندى	« «	الشيخ عبد الله
مصطفى افندى شفيق	ملازم ثان «	باب الخلق
على افندى سعيد	« «	درب الحصر
على افندى مناع	« «	السيدة زينب
محمد افندى رفاعى	« «	بولاق
ابراهيم محمد افندى كامل	« «	قنطرة عمر شاه
سالم افندى زكى	« «	(شبرا)
مصطفى افندى حلمى	« «	السيدة زينب
مصطفى افندى امين	يوزباشى طوبجى	المغربلين
عبد القادر افندى خيرى	ملازم أول «	العباسية
حموده افندى احمد	يوزباشى «	حارة الازهر
خليل افندى محمود	ملازم ثان «	العباسية
على افندى أبو شادى	يوزباشى بيادة	السيدة زينب
محمد افندى طلعت	« «	حارة الازهر
عامر افندى صالح	« «	عابدين
محمود افندى الشاذلى	« «	الجمالية
محمد افندى عندليب	« «	الصليبة
نجيب افندى محمد	« «	بولاق
محمد افندى بسيونى	« «	الداودية
أبو زيد افندى السيسى	ملازم ثان «	غيط العدة

الاسم	الرتبة	السكن
على افندى رضا	يوزباشى بياده	السيدة زينب
محمد افندى عبد الرحيم	« «	الناصرية
حسنين افندى فهمى	« «	«
محمد افندى راشد	ملازم أول «	الحلمية
عبد الكريم افندى صبرى	« «	الصليبة
حمد فندى سامى	« «	السيده سكينة
مصطفى الشرقاوى	ملازم ثان	باب الشعرية
احمد افندى مصطفى	يوزباشى «	مصر القديمة

من الاسكندرية

الاسم	الرتبة	السكن
مصطفى افندى محمد	يوزباشى طوبجى	القبارى
شاهين افندى نجم	ملازم أول «	أبو قير
محمد افندى سليمان	يوزباشى بيادة	قسم أول اسكندرية
حسين افندى بهيج	ملازم أول بيادة	«
احمد افندى صبحى	« «	«
مصطفى افندى عفت	« «	قسم ثانى اسكندرية
محمد افندى عمر	يوزباشى «	قسم أول اسكندرية
مصطفى الابيض	ملازم ثان «	«
سليمان افندى طعيمه	« «	قسم رابع اسكندرية

من محافظة دمياط

الاسم	الرتبة	السكن
عبد الرحمن افندى رحمى	ملازم اول طوبجى	دمياط

من محافظة رشيد

الاسم	الرتبة	السكن
محمد افندى احمد	ملازم اول طوبجى	رشيد
محمد افندى حسن	«	«

من مديرية الجيزة

الاسم	الرتبة	السكن
محمد افندى حسب الله	ملازم اول طوبجى	ناحية القطعة
محمد افندى فريد	«	وراق العرب
عبد الله افندى شامل	يوز باشى بياده	زنين
عبد المجيد افندى محمود	يوزباشى بيادة	الحرانية
احمد افندى حجاج	ملازم أول	أم خنان
على افندى الليثى	«	طره
محمد افندى شامل	«	طرفاية جرزه
محمد افندى بحيرى	يوز باشى	أوسيم
محمد عماره	«	كرداسه
مصطفى عبد ربه	«	أوسيم
شيمى افندى خطير	«	المسانده
احمد افندى القاضى	ملازم أول بياده	شبرامنت
حسن افندى سليمان	« طوبجى	كرداسه
على افندى رضى	« سوارى	طره
عبد الفتاح افندى خليل	يوزباشى بياده	كفر حكيم
على افندى اسماعيل	« «	«
احمد افندى الزمر	« «	ناهيه
سيد احمد افندى حمدى	ملازم اول «	المناوات

الاسم	الرتبة	السسكن
مصطفى افندى عارف	ملازم أول بياده	بندر الجيزة

من المنيا(١)

غلاب افندى غالب	يوزباشى طوبجى	ناحية طلا
محمد افندى العسقلانى	ملازم اول بيادة	ناحية الفشن
عبد الفتاح افندى سليمان	«	ناحية جريس
محمد افندى حسن	ملازم ثان بياده	ناحيةأبو حبيب

من مديرية قنا

وهبه افندى محمد	ملازم اول بياده	دنفيق
محمد افندى ابو الحج	«	الاوسط قاموله
عباس افندى محمد	ملازم ثان	القوريه

من القناطر الخيرية

ابو العينين افندى احمد	يوزباشى بياده	القناطر الخيرية
شلبى افندى فؤاد	ملازم ثان طوبجى	«

من الغربية

السيد افندى حامد	يوزباشى	طنطا
محمد افندى عبد الفتاح	ملازم أول طوبجى	البرلس

---

(١) عن الوقائع المصرية عدد ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٢

الاسم	الرتبة	السكن
شلبي افندي حرب	ملازم أول طوبجى	القرين
حسن افندي مكى	« «	مطوبس
عبد المطلب افندي حنفى	« «	القرضه
محمد افندي ابراهيم	يوزباشى	شبراقاص
خليل افندي وهبي	يوزباشى طوبجى	سندبسط
حسن افندي أبو العطا	«	نواج
طه افندي الزفتاوى	«	طنطا
احمد افندي السيسى	«	طنطا
بدوى افندي النجار	«	بيشة الملق
ابراهيم افندي عتاب	«	محلة زياد
السيد افندي حبلص	ملازم أول بياده	الكنيسة
محمد افندي الديب	« «	جنوب
عامر افندي حندق	« «	محلة زياد
احمد افندي حلمى	يوزباشى «	شربين
متولى افندي ندا	ملازم أول «	كفر محلة حسن
احمد افندي مصطفى	ملازم ثان بياده	قلين
حسن افندي بريقع	« «	المحلة الكبرى
حفناوى افندي عبد المطلب	يوزباشى «	شبرا باب
على افندي سلامة	يوزباشى بياده	نفيا
على افندي محمد	ملازم أول «	مسير
ابرهيم افندي احمد	« «	بنا وأبو صير

الاسم	الرتبة	السكن
	من الدقهلية	
محمود افنـدى الالفى	يوزباشى بياده	كفر أبو خير
يوسف افندى واصف	ملازم أول «	السرو
مصطفى افندى سيد احمد	ملازم أول بياده	كفر لطيف
خليل افندى السعدنى	ملازم ثانى طوبجى	المنزلة
عبد السيد افندى عطيه	ملازم أول سوارى	دقادوس
عبد الفتاح افندى حمادى	ملازم ثانى «	ميت العامل
احمد افندى عوض	« بياده	قولنجيل
يوسف افندى دسوقى	« «	السنبلاوين
على افندى ابراهيم	يوزباشى «	بندر المنصورة
فرج افندى محمد	ملازم أول طوبجى	منشية صهبره
ابو النصر افندى عبد الرزاق	يوزباشى بياده	شرمساح
عامر افندى يونس	« «	نوسا الغيط
احمد افندى احمد	« «	البجلات
حسين افندى مظهر	« «	العصافرة
موسى افندى شطات	ملازم أول «	البجلات
مصطفى افندى شريف	ملازم ثان «	الدنابيق
السيد افندى النجار	« «	ميت الخولى
احمد افندى عز الدين	ملازم أول «	ميت محلة دمنه
	من البحيرة	
محمد افندى عبد السلام	يوزباشى بياده	شبراخيت

الاسم	لرتبة		السكن
عطيه افندى عوده	يوزباشى	بيادة	دمنهور
احمد افندى حسن	«	«	زمزم
ابراهيم افندى العكس	ملازم اول	«	صفط العنب
عبد الرحمن افندى محمود	يوزباشى	سوارى	الرحمانية
اخراش افندى الضيرمى	ملازم أول	«	قشاش
محمد افندى فريد	يوزباشى	بياده	قليشان
رحيل افندى عقبه	«	«	كفور السوالم
درويش افندى عقاب	ملازم أول	«	طيريه
ابراهيم افندى عثمان	«	«	«
رفاعى افندى احمد	ملازم ثان	«	القهوقية
اسماعيل افندى عزمى	يوزباشى	بيادة	محلة دمنا
عمر افندى احمد	«	«	خربتا
ابراهيم افندى عطيه	ملازم ثان	«	لقانة
احمد افندى عزت	«	«	محلة بحيرة
محمد افندى ميره	يوزباشى	«	العطف
ابراهيم افندى فؤاد	ملازم أول	«	شبرا النونه

من المنوفية

الاسم	لرتبة		السكن
رضوان افندى منيب	يوزباشى	طوبجى	شونى
محمد افندى نعمت	«	بياده	اشمون جريس
رضوان افندى حشيش	«	«	جروان
على افندى جاد	«	«	صفط جدام

الاسم	الرتبة	السكن
موسى افندى الجزار	يوزباشي طوبجى	مليج
على افندى الضيارى	ملازم أول «	ميت أبو الكوم
على افندى البلبل	« «	سمان
سيد احمد افندى الشلف	يوزباشي سواري	أبو الحسن
احمد افندى حمدى	« بياده	كفر الباجور
على افندى شرف	« «	اشمون جريس
خير الله افندى عامر	« «	كفر أبو غضاب
عبد الفتاح افندى ابراهيم	« «	فيشا
السيد افندى زهران	ملازم أول بياده	الواد منوفية
على افندى الحمامى	ملازم أول بياده	منوف العلا
غانم افندى عبد الخالق	ملازم ثان «	ميت خلف
محمد افندى نديم	ملازم أول طوبجى	ساحل الجوابر
محمد افندى عنان	ملازم ثان «	شبين الكوم
حسن افندى فخرى	يوزباشي «	ابخاص
مصطفى افندى حمدى	« «	زاوية البقلى
ابراهيم افندى حمدى	ملازم أول «	الفرعونيه
عبد الله افندى على	« «	ابخاص

من الشرقية

الاسم	الرتبة	السكن
عبد الله افندى على	يوزباشي بياده	جمجره
سليمان افندى متولى		كفر الغنيمى
سلامه افندى ناجى	ملازم أول بياده	سنهوت البرك

الاسم	الرتبة	السكن
حمد افندى حسين	ملازم أول بياده	ههيا
دسوقى افندى خليل	ملازم أول «	النمروط
محمد افندى التركاوى	يوزباشى «	السعديين
سلامه افندى شحاته	« «	كفر ابو العيال
صقر افندى ذهب	ملازم أول «	الزنكلون
يوسف افندى الجندى	ملازم ثانى «	ابو كبير

من القليوبية (١)

محمد افندى رأفت	يوزباشى بياده	ميت عاصم
عبد الرحمن افندى أنيس	ملازم أول «	أبو زعبل
محمد افندي حسنى	« سوارى	البرادعة
عبد الله افندى عرابى	« «	أبو زعبل
حسن افندى الدرى	يوزباشى طوبجى	ميت كنانه
على افندى الخولى	ملازم أول «	شبرا الخيمة
جاد افندى محمد	« بياده	البيضه
محمد افندى شرف الدين	« «	ميت كنانة
حجازى افندى احمد	« «	دمهور شبرا
عطيه افندى ابو الذهب	« «	بلقس
محمد افندى الليسى	ملازم ثان بياده	شبرا
محمد افندى نجم	يوزباشى بياده	مطرية ضواحى مصر
حسن افندى حافظ	ملازم أول	القليوبية

(١) عن الوقائع المصرية عدد ١٣ يناير سنة ١٨٨٣

من بنى سويف (١)

الاسم	الرتبة	السكن
مصطفى افندى صادق	ملازم أول طوبجى	القضابى
محمد افندى عمار	يوزباشى بياده	ميمدوم
جاد المولى افندى محمد	« «	«
محمد افندى على حسن	ملازم أول «	حمام بنى سويف
محمد افندى عزوز	ملازم ثان «	مزوره

من الفيوم

الاسم	الرتبة	السكن
احمد افندى سيد احمد	يوزباشى بياده	سنورس
السيد عبد الرحمن افندى	« «	بندر الفيوم
منجود افندى محمود	« «	ترسا فيوم
احمد افندى حمدى	ملازم أول سوارى	بندر الفيوم
براهيم افندى حسنين	« بياده	ابجيج
محمد افندى رمضان	« «	هوارة عدلان
محمد أفندى على	« «	الفيوم

من جهات متفرقة

الاسم	الرتبة	السكن
على افندى ابو الحسن	يوزباشى بياده	مديرية قنا

---

(١) عن الوقائع المصرية عدد ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٢

الاسم	الرتبة	السكن
على افندى عبد الرجال	يوزباشى بيادة	بنى سليم سوهاج
محمد افندى ابو دراع	«	الحواريث جرجا
ابو العلا افندى حسن	«	ديروط أم نخله اسيوط
عبد اللطيف افندى لطفى	يوزباشى	ملوى اسيوط
يوسف افندى محمد	ملازم اول بياده	قصر حيدر أسيوط
حسين افندى موسى	ملازم ثان	بزاره

محاكمة سليمان سامى داود

وحوكم القائمقام سليمان سامى داود على تهمة احراق الاسكندرية وكانت محاكمته أمام المحكمة العسكرية بالاسكندرية برياسة محمد رؤوف باشا ، فحكم عليه فى ٧ يونيه سنة ١٨٨٣ بالاعدام ، و نفذ فيه الحكم علنا يوم ٩ يونيه .

محاكمة الملازم الشهيد يوسف أبو ديه

حكم عليه من المحكمة العسكرية بالاسكندرية بالاعدام بتهمة التحريض على فتنة طنطا التى حدثت بعد ضرب الاسكندرية (ص ٣٨٣) ، و يوسف افندى أبو ديه كان ياورا لعبد العال حلمى باشا قائد موقع دمياط ، وقد اوفده الى عرابى بكفر الدوار عقب نشوب الحرب ، فلما وصل الى طنطا يوم الفتنة وعلم بها ذهب إلى المدير ابراهيم أدهم باشا فى داره فألفاه متمارضا ولامه على اهماله فى حفظ الامن ، أى أنه لم يشترك فى الفتنة ولا حرض أحدا على القتل ، ولما ذهب إلى كفر الدوار أفضى إلى عرابى بما كان من اهمال المدير ، مما أدى الى القبض عليه ، ولكن بعد انتهاء الثورة وهزيمة العرابيين والقاء القبض على عرابى وعبد العال حلمى وغيرهما قبض على اليوزباشى يوسف أبو ديه

وحوكم باعتباره محرضا على فتنة طنطا ، وهو منها برىء ، وحكم عليه ظلما بالاعدام شنقا ، ونفذ فيه الحكم ، وقبل حلول الميعاد المحدد لتنفيذ الحكم ببضع دقائق ورد تلغراف ينبىء بأن الخديو أصدر أمره بالعفو عنه ولكن بعد أن نفذ القضاء فى هذا المتهم البرىء

وهذه الحادثة تدلك على أن المحاكمات العسكرية التى أعقبت الثورة لم يكن يراعى فيها عدل ولا حق، وانها كثيرا ما أخذت الناس بتهم هم منها براء .

العفو عمن عدا المحكوم عليهم

فى ٢ يناير سنة ١٨٨٣ صدر أمر من الخديو بالعفو العام عن كل من اشترك فى الثورة من المصريين عدا من حكم عليهم (١)

وفى ١٨ اكتوبر سنة ١٨٨٣ صدر مرسوم بالغاء لجان التحقيق والمحاكم العسكرية التى ألفت فى سبتمبر سنة ١٨٨٢ ويناير سنة ١٨٨٣ لمحاكمة المشتركين فى الثورة او المتهمين بارتكاب الحوادث الجنائية فيها، ماعدا المحكمة العسكرية المشكلة بالاسكندرية فإن المرسوم قضى باستمرارها فى عقد جلساتها حتى تنتهى من النظر والحكم فى القضايا المحالة عليها وعندئذ تعتبر ملغاة .(٢)

الزعماء السبعة فى منفاهم

أقام الزعماء السبعة فى جزيرة (سيلان) ، وكانت حياتهم فى المنفى حياة ألم وحزن، وبؤس وشقاء ، إذ انقطعت صلتهم بالناس، وطال اغترابهم عن الوطن، وبعدت الشقة بينهم وبين اهلهم وذويهم ، ولم يكترث لهم احد ، ولم يعطف عليهم احد (والناس

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢ يناير سنة ١٨٨٣
(٢) مجموعة الاوامر العالية سنة ١٨٨٣ ص ١٦٠

مع الغالب) ، وجادت قريحة البارودى بشعر مؤثر فى الحنين الى الوطن والحزن لفراقه ، مما يعد آية فى البلاغة ، ويدلنا على مبلغ ماعاناه المنفيون من الآلام ، وهو وان كان يصور آلام نفسه وما يجيش به صدره ، لكنه فى شعره يصور لنا حالة الزعماء المنفيين من العرابيين عامة .

قال يصف الرحيل عن أرض الوطن .

محا البينُ ماأبقت عيون المهى منى — فشبْتُ ولم اقض اللبانة من سنى
عناءٌ ويأس واشتياق وغربة — الا شدّ ماالقاه فى الدهر من غبن
فان أكُ فارقت الديار فلى بها — فؤادٌ أضلته عيون المها عنى
بعثت به يوم النوى اثر لحظة — فاوقعنا المقدار فى شرك الحسن

إلى أن قال :

ولما وقفنا للوداع واسبلت — مدامعنا فوق الترائب كالمزن
أهبْتُ بصبرى أن يعود فبزنى — وناديتُ حلمى ان يثوب فلم يغن
وماهى إلا خطرة ثم اقلعت — بنا عن شطوط الحى اجنحة السفن
فكم مهجة من زفرة الشوق فى لظى — وكم مقلة من غزرة الدمع فى دَجْن
وما كنت جرّبت النوى قبل هذه — فلما دهتنى كدت اقضى من الحزن
ولكننى راجعت حلمى وردّنى — إلى الحزم رأى لايحوم على أفْن
ولولا بنُياتٌ وشيبٌ عواطل — لما قرعت نفسى على فائت سنى

وتعاقبت السنون على الزعماء فى منفاهم بتلك الجزيرة النائية ، فضاقت صدورهم لطول الغربة ، وعدم العمل إطلاقا ، ورداءة المناخ ، وعدم وجدانهم من يعطف عليهم أو يسأل عنهم ، فتأثرت لذلك حالتهم المعنوية ، ووقع الخصام بينهم ، واقبل بعضهم على بعض يتلاومون ، وبدأ الخصام أول ما وقع بين عرابى وطلبه وعبد العال ، قال محمود

باشا فهمى فى هذا الصدد : « واستمر المنفيون فى شقاق وخصام بينهم لحد الآن واليوم وهو ٢٥ يوليه سنة ١٨٩١ ، وذلك من عدم اشتغالهم بشىء أبدا » .(١)

قال وفى سنة ١٨٩٠ انتقل محمود باشا سامى البارودى بعائلته بعد أن تزوج من كريمة يعقوب سامى باشا الى مدينة (كندى) التى تبعد ٧٤ ميلا عن كولومبو ، وترك عرابى وبقية زملائه بكولومبو متنافرين متخاصمين ، وتبعه يعقوب سامى باشا وقطن كندى ، وكذلك فعل طلبه باشا عصمت ، وفى سنة ١٨٩٢ انتقل اليها عرابى ثم على باشا فهمى .

ويقول محمود باشا فهمى انه لما رأى ما بينهم من الخصام اعتزلهم وعكف على تربية أولاده وتعليمهم ، وظهر أثر هذا التنافر بين الزعماء فيما كتبه عن الثورة العرابية فى كتابه الذى وضعه فى منفاه واسماه (البحر الزاخر فى تاريخ العالم واخبار الاوائل والاواخر)(٢) ، فقد وصفها بأنها « ثورة مشئومة ، وامور وأحوال كانت فى قلب عرابى مكتومة ، لم تظهر حقائقها ولم تبد دقائقها إلا من بعد النفى فى سيلان حتى أفشى كل من عرابى وعبد العال وعلى فهمى ما كانوا عليه للعيان وما كانوا مدخريه فى قلوبهم لكل انسان(٣) » ، وروى حوادث الثورة فى شىء من التحقير والزراية ، ونعتقد أن هذا اسراف فى القول ناشىء عن غضاضة النفى ، وضيق الصدر ، وطول الغربة ، والحنق من المصير الذى آل اليه ، لذلك يجمل بمن يرجع إلى كتابه (البحر الزاخر) أن يتلوه بشىء من التحفظ ، فيأخذ منه الحقائق الثابتة ويطرح التحامل جانبا .

مصير الزعماء

توفى عبد العال باشا حلمى يوم ١٩ مارس سنة ١٨٩١ (١٣١٠ هـ) بكولومبو ودفن بها .

---

(١) البحر الزاخر ج ١ ص ٢٠٥
(٢) فى سبعة أجزاء
(٣) البحر الزاخر ج ١ ص ٢٠٥

وذهب محمود باشا فهمى الى كندى (عاصمة الجزيرة) لتبديل الهواء، وهناك ادركته الوفاة ليلة ١٧ يوليه سنة ١٨٩٤ (١٣ ذى الحجة سنة ١٣١٠ هـ) ودفن بها .

وفى فبراير سنة ١٩٠٠ رخصت الحكومة المصرية لطلبه باشا عصمت بالعودة إلى مصر إذ ساءت صحته وقررت جمعية من الاطباء أنه إذا لم يعد إلى بلاده فأنه لا يعيش أكثر من خمسة أشهر، وصادق على هذا القرار حاكم الجزيرة فعاد إلى مصر، ولكنه لم يعيش أكثر من المدة التى توقعها الاطباء، وتوفى فى ذلك العام ودفن فى قرافة الامام الشافعى

وفى شهر اكتوبر سنة ١٩٠٠ توفى يعقوب باشا سامى ودفن بجوار قبر محمود باشا فهمى بكندى، وكان قد صدر العفو عنه ورخص له بالعودة إلى مصر ولكن وافاه القدر قبل أن يبلغه الحاكم أمر العودة

وأصيب محمود باشا سامى البارودى بارتشاح فى القرنيتين أفقده نور عينيه ، وقررت جمعية الأطباء لزوم عودته إلى مصر لمعالجته فى المناخ الذى ولدفيه والفه ، وصادق على ذلك حاكم الجزيرة، فاصدر الخديو عباس حلمى الثانى أمراً بعودته إلى مصر فرجع فى شهر سبتمبر سنة ١٩٠٠ ، وعفى عنه الخديو ومنحه حقوقه المدنية ورد اليه أملاكه الموقوفة وحصل على متجمد ريعها من ديوان الاوقاف، ولكن لم يعد اليه بصره، وتوفى فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٠٤

وفى ١١ يونيه سنة ١٩٠١ صدر عفو الخديو عباس حلمى الثانى ايضا عن عرابى وعلى فهمى، فبارح على باشا فهمى الجزيرة فى شهر اغسطس سنة ١٩٠١ وجاء القاهرة فى أول سبتمبر

وجاءها عرابى فى أول اكتوبر سنة ١٩٠١ ، وكانت البلاد تغلى سخطا على الاحتلال وسياسته لما بدا من الحكومة البريطانية من نقض عهودها فى الجلاء ووضع يدها على حكومة البلاد ومرافقها ، وكانت عودة عرابى بوساطة الانجليز

وشفاعته لديهم، وقد أدلى بعد رجوعه بتصريحات تؤيد الاحتلال وسياسته، فقوبل من الأمة بالفتور والسخط ، وبدا الفرق بينه وبين البارودى من هـذه الناحية ، فقد لزم البارودى العزلة بعد عودته وامتنع عن الخوض فى الاحاديث السياسية ، وكان ذلك منه عين الحكمة والصواب ، أما عرابى فلم تفارقه الثرثرة التى لازمته من قبل، فجلب على نفسه سخط الصحافة والرأى العام ، وكانت وفاته يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٩١١ (٢٨ رمضان سنة ١٣٢٩ هـ)



الفصل الثامن عشر

شخصيات زعماء الثورة

لا جدال فى أن الثورات تتأثر بشخصيات زعمائها ، لانه إذا كان من الحقائق الثابتة أن ظهور الثورات يرجع إلى ظهور الزعماء ، فان تطوراتها ومصايرها تتبع إلى حد ما شخصياتهم ومصايرهم ، من أجل ذلك يجمل بنا أن نلقى نظرة تحليلية على شخصيات زعماء الثورة العرابية، لكى نتبين مبلغ تأثيرها فى مصير الثورة ، وقد تناولنا فى الفصول السابقة الكلام عن بعض نواحى هذه الشخصيات، تبعا لما اقتضاه سياق الحديث ، ولكننا نرى المقام هنا يستدعى أن نلم بهذه الشخصيات ونستعرضها تباعا لتكون لدينا صورة تحليلية للعناصر البارزة التى ظهرت على مسرح الثورة واقتادت زمامها

والزعماء الذين ينطبق عليهم هذا الوصف ويتناولهم هذا البحث هم فيما نعتقد. احمدعرابى باشا .محمود باشا سامى البارودى . محمود فهمى باشا .على باشا فهمى الديب. عبد العال باشا حلمى حشيش . الميرالاى محمد عيد . السيد عبد الله نديم . الشيخ محمد عبده . طلبه باشا عصمت . على باشا الروبى . يعقوب سامى باشا . القائمقام سليمان سامى داود . محمد سلطان باشا

عرابى

١٨٤١ - ١٩١١

ترجمنا لعرابى فى الفصل الثانى ، ورسمنا لشخصيته صورة عامة،وذكرنا نشأته وخلاصة تاريخه ، إلى أن ظهرت الثورة على يده ، ثم تابعناه فى مختلف أدوار الثورة كما رأيت فى الفصول السابقة مما لا نعود اليه الآن

إذا حللنا شخصية عرابى نجد أنه كان بلا نزاع ذا شخصية جذابة تؤثر فى الافراد و الجماعات ، فله من هذه الناحية أخص صفات الزعماء ، ولولا هذه الموهبة لما استطاع أن يجتذب اليه محبة ضباط الجيش وجمهرة الامة ، وينال ثقتهم ويملى ارادته عليهم، وكانت له أيضا موهبة الكلام والخطابة والصوت الجهورى ، وهذه أيضا من مزايا الزعماء التى تحببهم إلى نفوس الجماهير ، وقد كان لخطبه تأثير السحر فى نفوس سامعيه ، على أنه إلى جانب ذلك لم يكن على حظ كبير من الكفاءة السياسية وبعد النظر ، ومن هنا جاء شططه فى كثير من المواطن ، وعدم تقديره للامور وملابساتها ، وعرابى معذور فى ذلك لانه لم ينل حظا كبيرا من الثقافة والالمام بشؤون السياسة وأطوارها ، فهو لا يعدو أن يكون ضابطا من تحت السلاح ، لم يتخرج فى المدارس الحربية ولا الملكية ، ولم يعلم نفسه بنفسه تعليما ناضجا ، ولم يكن له من العبقرية ما يغنيه عن الدرس والاطلاع والتحصيل ، وكان ذكاؤه محدودا ، فقد تلقى فى الازهر بعض قشور من العلوم الفقهية واللغوية ، ولم يطل مكثه به أكثر من أربع سنوات كما تقدم بيانه (ص ٧٧)، ولم يزد محصوله العلمى عن بعض الآيات الشريفة والاحاديث النبوية، استظهرها وتفهم معناها ، وبعض المطالعات الادبية من آثار السلف الصالح وكتابات الصحف الوطنية فى ذلك الحين، وهذا المحصول لا يكفى لتكوين الرأس المدبر للثورات ، القدير على تذليل المعضلات وحسن التصرف فيما يعرض على البلاد من احداث وأزمات .

فالفرق كبير من هذه الناحية بينه وبين كافور مثلا فى إيطاليا ، أو واشنطون فى أمريكا ، أو كوشيسكو فى بولونيا ، أو كوشوت فى المجر ، ولو وفقت الثورة إلى زعيم مثل كافور لسارت فى سبيل الفوز ، ولعرف كيف يدير دفة السفينة بمهارة وكفاية

قد يكون لعرابى بعض الشبه بجاريبلدى فى قلة المحصول العلمى والسياسى ، ولكن جاريبلدى كان يفوقه كثيرا فى الشجاعة والوطنية والتضحية ، ثم ان جاريبلدى

كان يترك لرجال السياسة تصريف المعضلات السياسية ، أما عرابى فكان على جانب كبير من الغرور والاعتـداد بالنفس ، إذ كان يعتقد فى نفسه القدرة على تصريف الشؤون السياسية ،كافة ولو أنه عرف قدر نفسه واستعان برجل من معاصريه قدير فى شؤون السياسة، كشريف باشا ، لـكان ممكنا أن تسير الثورة فى سبيل النجاح إلى النهاية ، ولـكنه على العكس قد عمل على التخلص منه حتى اقصاه عن الوزارة كما بينا فى موضعه ، فخسرت الثورة الرأس المفكر الذى كان يستطيع تفهم الحوادث والملابسات السياسية ، وقيادة السفينة وسط الخضم الذى كانت تموج فيه

قلنا ان عرابي كان على جانب كبير من الغرور ، وقد كان ذلك من العوامـل الفعالة فى اتجاهه السياسى ، والامثلة على غروره كثيرة ، فمن ذلك أنه حين تحفزت انجلترا لضرب الاسكندرية أبان له بعض مواطنيه ضرر الحرب وسوء مستقبلها ، فكان يقول « أنا أقوى من دولة الانجليز ودولة فرنسا (١) » ، وقال « ان الطوابى والعساكر المصرية لاتقاوم الانجليز فقط ، بل جميع الدول مدة ثلاث سنين ، بحيث لا يمكن لاحد الدخول إلى مصر (٢) » ، وكان ظنه أن الانجليز لاطاقة لهم على قتال البر ، وأن قوتهم محصورة فى البحر ، وفى ذلك كان يردد هو وأنصاره كلمتهم المأثورة « الانجليز كالسمك ، إذا خرج من البحر هلك » ، وهذا من الغرور الناشىء عن الجهل لا محالة

وكان يصرح بأنه لن يخضع لاوروبا أو لتركيا ، ويقول فى هذا الصدد « فليرسلوا لنا جيوشا أوروبية أو هندية أو تركية فانى مادمت وبى رمق فانى سأدافع عن بلادى ، وعند ما نموت جميعا يمكنهم أن يمتلكوا البلاد وهى خراب (٣) »

وقد رأيت انه لم يصف نفسه على حقيقتها فى قوله هذا وان الغرور هو الذى أملى عليه هذه العبارات الفخمة

---

(١) تقرير الشيخ ابراهيم سليمان باشا — مصر للمصريين ج ٩ ص ٧٩٤

(٢) شهادة على باشا ابراهيم — مصر للمصريين ج ٧ - ١٦١

(٣) بلنت — التاريخ السرى للاحتلال ص ٢٤٢

وإلى جانب الغرور وعدم الكفاءة السياسية فانه لم يكن ايضا على حظ من الكفاءة الحربية ، لانه لم يتلق تعليما عسكريا نظاميا ، ولم يتمرن على ضروب القتال ، ولا خاض غمار الحروب فى ماضيه قبل الثورة ، ولا فى حروب الثورة نفسها ، فانه لم يتول خلالها أية قيادة فعلية ، بل كان يندب غيره من القواد ليحمل عبئها فى ميادين القتال ، ففى ضرب الاسكندرية لم يباشر الدفاع عن الحصون كما رأيت مما أوضحنا (ص ٣٦٩) ، ولما انسحب إلى كفر الدوار عهد بقيادة الجيش المرابط بها إلى طلبة باشا عصمت ، ولما تحرجت الحال فى الشرق وانتقل إلى رأس الوادى لم يتسلم زمام القيادة فى معركة القصاصين التى كانت أشد معركة نشبت بين المصريين والانجليز ، بل عهد بها إلى الفريق راشد باشا حسنى واللواء على باشا فهمى ، وترك القيادة فى معركة التل الكبير إلى على باشا الروبى ، ولم يقاتل فى هذه المعركة لا بصفته قائدا ولا بصفته مجاهدا .

فهذه الملابسات تدلك على أن عرابى لم يكن على حظ ما من الكفاءة الحربية ، ولا من الشجاعة ، ولا كان واثقا من نفسه مطمئنا إلى اضطلاعه بأعباء القيادة ، إذ لو كان واثقا من كفايته لما تخلى عنها فى معارك خطيرة يرتبط بها مصير البلاد ، ويلوح لنا من مواقفه خلال المعارك انه كان يتهيب مسئولية القيادة ، وهذا نقص كبير فى زعيم الثورة ، وقد انقلب هذا التهيب جبنا وفرارا فى معركة التل الكبير ، وكان موقفه سواء فى خلالها او بعد وقوع الهزيمة من اسباب انحلال المقاومة فى البلاد

وكانت يه ناحية ضعف اخرى ، وهى ايثاره المطامع الشخصية على مصالح الوطن العليا ، واهتمامه اكثر مما يجب بذاته وبحياته ، وهذا ليس من الاخلاص الذى يجب ان يكون اول صفات الزعيم الوطنى ، فاسقاطه وزارة شريف باشا يرجع العامل الاكبر فيه إلى اطماعه فى السلطة والجاه ، وسعيه فى خلع الخديو توفيق يرجع إلى مثل ذلك ، ويبدو لك اهتمامه بشخصه وبذاته وحياته من موقفه فى التل الكبير ، وفى خلال المحاكمة ، وبعد الحكم عليه ، فان الحرص على الحياة كان رائده فى كل هذه الاحداث ،

وقديما قالوا « اذلّ الحرص أعناق الرجال »

وقد وصفه معاصروه عن خبرة وعيان، وانا ذاكرون هنا خلاصة آرائهم لكى تكمل أمامنا صورة عرابى ، قال عنه الشيخ محمد عبده فى قصيدته عن الثورة العرابية

وقائد الجند شهم فى مكالمة أشل قلبا إذا الهيجا تناديه (١)

أى انه شهم فى الحديث ومكالمة الناس ، جبان مصاب قلبه بالشلل إذا نادته الهيجاء ، وينسب الشيخ محمد عبده حركة عرابى إلى خوفه على حياته ، قال فى هذا الصدد

« إن عرابى لم يكن يخطر بباله ولا يهتف به فى منامه أن يطلب إصلاح حكومة أو تغيير رئيسها ، فذلك مما كان يكبر على وهمه ان يتعالى اليه ، وانما الذى أحاط بفكره وملك جميع مقاصده هو الخوف على مركزه مع شدة البغضاء لمن كان معه من أمراء الشراكسة والمنافرة من عثمان باشا رفقى (٢) » ، وقال فى موضع آخر انه إنما طلب المجلس النيابى ليأمن على حياته وأنه « ظن أنه لو كانت فى البلاد تلك القوة النيابية ولو أن حكومتها كانت حكومة شوروية لكانت الشورى أو مجالس النواب عاصما لحياته حافظا لحقوقه فى وظائفه ، ومأمنا يلجأ اليه ، إذا حوّم طائر الانتقام عليه (٣) » .

وقال عنه صديقه المستر بلنت وهو المعروف بشدة العطف عليه .

« لم يكن فى عرابي شىء من شموخ الجندى ، بل كان فى إشارته ذلك البطء الذى أعطاه مظاهر النبل، والذى يشاهده الانسان فى مشايخ القرى ، ولم تكن ملامحه تدل على شىء من اليقظة وقت سكوته ، كما أن نظراته كانت شاردة ، ولم يكن الانسان يتفطن الى ذكائه الكبير ولطفه إلا حين يبتسم ويتكلم ، حينئذ كان وجهه يستضىء كما يستضىء الوادى بأشعة الشمس (٤) »

---

(١) تاريخ الاستاذ الامام للسيد محمد رشيد رضا ج ١ ص ١٥٥
(٢) المرجع السابق ص ١٩٨
(٣) تاريخ الاستاذ الامام للسيد محمد رشيد رضا ج ١ ص ٢٠٧
(٤) بلنت — التاريخ السرى للاحتلال ص ١٠٤

وقال فى موطن آخر :

« إن عرابى لسوء حظ الحرية لم يكن رجلا قويا ، وإنما كان ذا أمانى إنسانية ، وكان فى خلقه شيء من العناد والتشبث بآرائه والرغبة فى تحقيقها ، وكان يجهل اوروبا جهلا تاما ويجهل أيضا الطرق والاساليب السياسية الغربية . (١) »

وقال عن موقفه من معارك الحملة الانجليزية :

« بقى مركز عرابى ذا صبغة سياسية فقط ، فكان يدير شؤون وزارة الحربية ويدير شؤون القوات إلى أن وصل ولسلى الى التل الكبير ، فاضطر عندئذ أن يأخذ القيادة على عاتقه ، وكان مقامه بين العلماء والفلاحين فى الوجه البحرى من أكبر البواعث على بث الحماسة فى صدور الاهالى ، وكانت الامدادات تتدفق لهذا السبب على وزارة الحربية مجانا ، وكان المتطوعون يتوافدون لهذا السبب أيضا ، وكان عرابى بهذه المثابة ذا فائدة كبرى للامة ، وقد أحسن صنعا فى عدم أخذه القيادة على عاتقه فى ميادين القتال ، وقد عزا أعداؤه ذلك إلى جبنه ، ومن الصعب أن يكذب الانسان هذه الدعوى أو ينفى هذه التهمة ، فان عرابي كان فلاحا لاشائبة فيه ، فلم تكن فيه تلك الغرائز الحربية التى توجد عند بعض الشعوب ، ولكنها غير موجودة عند الفلاحين ، وكانت شجاعته من نوع آخر ، ولم تكن من النوع العسكرى ، ثم هو لم يشاهد معركة حربية قبلا ، والأرجح أنه كان يعرف هذا النقص فى نفسه ، كما كان يعرف أيضا جهله بالمعارف العلمية التى كانت تتطلبها الحروب ، فهو لم يحظ بتربية حربية حديثة ، ولم يكن له من التجارب سوى ماعرفه من التمارين العسكرية التى تدرب عليها فى الثكنات ، وأظن أنه لو دعى الى عمل مناورة بقصد العرض لما استطاع ذلك .

« ولكنى أظن مع ذلك أن السبب الحقيقى فى عدم حمله عبء القيادة فى ميادين القتال أنه كان فى ذلك الوقت رئيسا للحكومة وأنه بهذه المثابة لم يكن ينتظر منه أن يقود الجيوش بنفسه ، ومع ذلك فهذا لايبرئه فى نظرى براءة تامة ، ولم يبرئه بنو

«١» المرجع السابق ص ٢٣٣

وطنه ، فهم يلومونه بحق لأن سيفه لم يصطفق بسيف العدو ولا فى أواخر أيام القتال . (١) »

وقال عنه أيضا « ان الاوقات التى يجب عليه أن يقضيها فى تنظيم وسائل الدفاع كان يصرفها فى الادعية والصلوات ، ويظهر أنه لم ينقطع عن هذه الاعمال إلى النهاية ، ومن الصعب أن يعرف الانسان ماكان هيأه من التدابير الحربية (٢) » .

وقد اقتصرنا على أقوال المعاصرين المعروف عنهم العطف على عرابى أو الاعتدال فى الرأى ، وضربنا صفحا عن أقوال خصومه لما فيها من المبالغة والاسراف فى الطعن والتجريح .

فشخصية عرابى لم تساعد على انجاح الثورة ، بل كان بها من نواحى الضعف والنقص ماجعلها من اهم العوامل فى اخفاقها .

البارودى

١٨٤٠ — ١٩٠٤

للبارودى شخصيتان ، شخصية أدبية ، وشخصية سياسية ، أما شخصيته الادبية فهى شخصية خالدة ، اذ هو امام الشعراء المحدثين قاطبة ، وباكورة الاعلام فى دولة الشعر الحديث ، وهو أول من نهض به وجارى فى نظمه فحول الشعراء المتقدمين ، فبعث النهضة الشعرية من مرقدها بعد طول الخمود .

وأما شخصيته السياسية فهى موضوع حديثنا عنه .

ولد سنة ١٨٤٠ ، أى أنه كان يبلغ الواحدة والاربعين حين اشترك فى حوادث الثورة العرابية ، وهو ابن حسن بك حسنى من ضباط المدفعية فى الجيش المصرى ،

«١» بلنت — التاريخ السرى للاحتلال ص ٢٧٧

«٢» المرجع السابق ص ٢٨٤

وحفيد عبد الله الجركسى أحد الكشاف فى عهد محمد على ، وسمى البارودى نسبة الى اتياى البارود التى كانت لاحد أجداده الامير مراد البارودى (١) فى عهد الالتزام ، وقد تلقى العلم أول ماتلقاه على ايدى أساتذة خصوصيين فى سراى والده بغيط العدة (القريبة من باب الخلق) والمعروفة بسراى البارودى ، ولما بلغ الثانية عشرة من عمره انتظم فى المدرسة الحربية وتخرج منها سنة ١٨٥٥ على عهد سعيد باشا ، وذهب إلى الاستانة وتقلد بها احدى الوظائف ، واذ كان يعرف التركية فقد تعمق هناك فى آدابها ، وقال الشعر فيها ، ودرس الفارسية وآدابها ، وعاد إلى مصر فى أوائل حكم اسماعيل والتحق بخدمة الجيش المصرى ورقى الى رتبة بكباشى ثم الى رتبة قائمقام فرتبة اميرالاى ، وخاض غمار الحروب فى ثورة كريد سنة ١٨٦٦ اذ كان من ضباط الجيش الذى أنفذته مصر لاخماد تلك الثورة وانتصر على الثوار فى مواقع عدة .

ولما شبت الحرب بين تركيا والروسيا سنة ١٨٧٧ أنفذت مصر جيشا لنجدة تركيا كان البارودى من ضباطه ، وأبلى فى الحرب بلاء حسنا ورقى بعد عودته إلى رتبة اللواء وعين مديرا للشرقية سنة ١٨٧٩ ، وكان محافظا للعاصمة حين ألف شريف باشا وزارته الثانية فى أوائل عهد الخديو توفيق ، فاختاره فيها وزيرا للمعارف والاوقاف كما تقدم بيانه (ص ٢٢) ، وقد رأيت فى سياق الحديث كيف اشترك البارودى فى فى حوادث الثورة مما لا نعود اليه هنا .

يعد البارودى رجل الدولة L 'homme d 'Etat بين العرابيين ، وهو على حظه الكبير من اللغة وعلومها ، وعلو كعبه فى الشعر والادب ، كانت تنقصه هو أيضا الكفاءة السياسية ، اذ كان يعوزه الالمام باسرار السياسة الدولية وحقائق المسألة المصرية ، وهو لم يجهد نفسه لتعرف تلك الحقائق ، بل لم يدرس لغة من اللغات الأوروبية تساعده على البحث والاطلاع ، وهذا نقص كبير فى رجل الدولة .

«١» عن ترجمته فى مقدمة ديوانه

وكانت به ناحية ضعف أخرى ، وهى طموحه إلى السلطة والجاه ، فغلبت هذه الناحية على أجل صفة للزعيم الوطنى وهى الاخلاص وايثار المصلحة القومية على النزعات الشخصية ، فالبارودى حين كان وزيرا للحربية فى عهد وزارة شريف باشا طمحت نفسه إلى رياسة الوزارة ، فانتهز الفرصة فى أزمة يناير سنة ١٨٨٢ التى تقدم الكلام عنها وأخذ يؤلب العرابيين على شريف ويتهمه بالتفريط فى حقوق البلاد ، وانتهت الحملة عليه باستقالته واسناد رياسة الوزارة إلى البارودى ، وتدل الملابسات على أنه كان يطمح أيضا الى العرش كما نوه عرابى الى ذلك فى مذكراته وكما فصلناه فى موضعه (ص ١٩٨) ، وهذا الطموح هو من العوامل التى جعلته فى عهد وزارته يميل إلى الاصطدام والخديو ، على حين كان من الميسور تقريب مسافة الخلف بينه وبين العرابيين ، وقد كان أول مظهر لتلك السياسة الخرقاء موقف الوزارة من الخديو فى مؤامرة الضباط الشراكسة (ص ٢٧٠) ، فقد كان هذا الموقف ينم عن نية البارودى فى تحدى الخديو ، واحراج مركزه ، والتهوين من أمره ، ومن هنا تفاقم الخلاف بينهما حتى كثر التحدث فى خلعه ، وتبدو هذه الناحية واضحة من دعوة الوزارة مجلس النواب الى الاجتماع بصفة استثنائية وبغير أمر من الخديو ، خلافا لما يقضى به الدستور ، للنظر فى الخلاف القائم بينه وبين الوزارة ، مع أن هذا الخلاف كان قد سوى بقبول الوزارة تخفيف الحكم على الضباط الذين حكم عليهم فى المؤامرة ، ولم يبق من موضع للخلاف سوى تمسكها بأن يضاف إلى الحكم تجريد الضباط المحكوم عليهم من رتبهم وألقابهم ، وامتناع الخديو عن اجابة طلبها فى ذلك ، فهذا الخلاف الهين لم يكن يستدعى إظهار البلاد منقسمة إلى معسكرين متعاديين ، معسكر الخديو ومعسكر الوزارة ، فى وقت تكتنفها فيه المطامع الاستعمارية .

ويبدو من شعره فى منفاه أنه لم يكن يرى فى خاصة نفسه أخذ الامور بالشدة ، ولم يكن من رأيه الدخول مع الانجليز فى حرب ، وان زملاءه خالفوه فى رأيه ، قال فى هذا الصدد :

نصحت قومى وقلت الحرب مفجعة ... وربما تاح أمر غير مظنون
فخالفونى وشبوها مكابرة ... وكان أولى بقومى لو أطاعونى
تأبى الامور على ماليس فى خلد ... ويخطىء الظن فى بعض الاحايين
حتى إذا لم يعد فى الامر منزعة ... وأصبح الشر أمرا غير مكنون
أجبت اذ هتفوا باسمى ومن شيمى ... صدق الولاء وتحقيق الاظانين

ولكن يلوح لنا أنه لم يقل هذا الشعر الا أسفا على ماتورط فيه، فان كل الدلائل والملابسات تدل على أنه كان يدعو الى الاصطدام والخديو ، وقد اصطدم به فعلا فى حادثة الضباط الشراكسة ، وكان يحبذ الحرب، ولم يكن يقدر قوة الانجليز على حقيقتها، وجاءت الحوادث على خلاف حسبانه .

لم يكن البارودى اذن على كفاءة من الناحية السياسية ، و كذلك لم تبد منه كفاءة ما من الناحية الحربية ، على الرغم من نشأته العسكرية ، وعلى مايفيض به شعره من الفخر والحماسة ، وكل ماعرف عنه أنه ذهب الى الاسكندرية عصر يوم ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ ، فوصل اليها ليلا عقب انتهاء الضرب ، وقيل انه لما تلقى الانباء الاولى التى أذاعتها الحكومة فى العاصمة عن الضرب ، وكان معظمها مكذوبا ، ذهب إلى الاسكندرية ليهنىء عرابى بالنصر ، فألفى الحالة على خلاف ما أذيع فى العاصمة [١] ، وقد التقى تلك الليلة بالسيد عبد الله نديم وبات فى منزله ، ومضى اليوم التالى بالاسكندرية دون أن يعمل عملا ما ، وقضى الليل فى القصر المعروف بسراى نمرة ٣ بالمحمودية ، وكان يصحبه محمود باشا فهمى والمسيو نينيه ومحمود افندى صادق [٢] أحد المقربين اليه ، ثم صحب عرابى فى انسحابه ، وكان الاحكم أن تبقى حامية المدينة وتوزع على الشواطىء لتصد نزول الانجليز إلى البر ، وأن تصمد للدفاع لكى تبعث

---

(١) شهادة حسن بك صادق . مصر للمصريين ج ٩ — ٨١٠

(٢) محضر استجواب البارودى . مصر للمصريين ج ٧ ص ٧٧

الثقة والطمأنينة فى نفوس الجند والاهلين ، ولما تم الانسحاب قفل البارودى راجعا إلى القاهرة، ولم يشترك فى وقائع كفر الدوار ، وكان جل عمله أن يرقب تطور الحوادث .

ولما تحرجت الحال فى الميدان الشرقى دعاه عرابى إلى قيادة فرقة الصالحية، وعهد اليه بالاشتراك فى واقعة القصاصين الثانية التى كان يتوقف عليها الى حد ما تعطيل زحف البريطانيين ، ولكنه تخلف عن الاشتراك فيها ، ومهما قيل فى الاعتذار عنه بأنه ضل الطريق بين الصالحية والقصاصين وأنه وصل بعد الموعد المضروب له ، فان هذا العذر يكشف عن حظ ضئيل من الكفاءة الحربية ، أضف إلى ذلك أنه لم يشترك فى واقعة التل الكبير ، بل عاد إلى العاصمة بعد معركة القصاصين، ولم يقف فى أثناء المحاكمة الموقف الذى يتفق وزعامة الثورة، أو شجاعة القائد الحربى ، فانه رغم كونه من أكبر زعماء الحركة ورئيس وزارة الثورة ، أخذ يتنصل من التبعات، ويزعم أنه كان مكرها على مافعل بتهديد ضباط الجيش ، وأنه لم يوقع على قرارات الجمعية العمومية ببقاء عرابى وزيرا للحربية الا تحت تأثير الاكراه ، قال فى هذا الصدد أمام المجلس العسكرى: « ان الخوف كان موجودا من الاصل فان لنا عيالا وأموالا، وربما لو امتنعنا لمسها الضر » ، فلما سئل « ممن الخوف » أجاب « من العسكرية بالنظر لما حصل فى الاسكندرية (١) » ، فكان موقفه أثناء المحاكمة خذلانا للثورة وللكرامة .

على أنه فى منفاه عادت اليه صفاته العالية من الشمم والاباء، وعلو النفس، واحتمل آلام الاضطهاد ومرارته بشجاعة وصبر وعزة نفس ، نيفا وسبعة عشر عاما ، واسبغ عليه النفى والحرمان شارة التضحية والبطولة ، وله فى ذلك شعر يفيض عظمة وجلالا ، قال من قصيدة له فى منفاه .

---

(١) محضر استجواب البارودى . مصر للمصريين ج ٧ ص ٨٠

لم أقترف زلةً تقضى علىَّ بما | أصبحتُ فيه فماذا الويلُ والحرب
فهل دفاعى عن دينى وعن وطنى | ذنبٌ أدان به ظلماً وأغترب
فلا يظن بىَ الحسّاد مندمةً | فاننى صابر فى الله محتسب
أثريتُ مجداً فلم أعبأ بما سَلَبت | أيدى الحوادث منى فهو مكتسَبُ
لا يخفض البؤس نفساً وهى عالية | ولا يشيد بذكر الخامل النشب(١)

وقال فى قصيدة أخرى :

إذا المرء لم يدفع يدَ الجور إن سَطَتْ | عليه فلا يأسَفْ إذا ضاع مجدُهُ
ومن ذَلَّ خوف الموت كانت حياتهُ | أضرَّ عليه من حِمام يَؤُدُّهُ(٢)
وأقتَلُ داءٍ رؤيةُ العينِ ظالما | يُسيء ويُتْلَى فى المحافل حمدُهُ
عَلامَ يعيش المرء فى الدهر خاملا | أيفرحُ فى الدنيا بيومٍ يَعُدُّهُ
عَفاءٌ على الدنيا إذا المرء لم يعش | بها بَطَلا يحمى الحقيقةَ شَدُّهُ(٣)

محمود فهمى

١٨٣٩ – ١٨٩٤

هو أكفأ العرابيين قاطبة من الناحية الحربية ، ولد سنة ١٢٥٥هـ (١٨٣٩ م) فى الشنطور بمركز بيا من مديرية بنى سويف ، وتخرج فى مدرسة المهندسخانة ببولاق ومهر فى الفنون الهندسية والحربيه ، وانتظم فى سلك الجيش ، ثم صار استاذا لعلم الاستحكامات والفنون العسكرية فى المدارس الحربية على عهد سعيد واسماعيل ، وعهد

---

(١) ديوان البارودى ج ١ ص ٣٧ . والنشب هو العقار أو المال
(٢) يؤده أى يدهاه بداهية (٣) ديوان البارودى ج ١ ص ٧٣



محمود باشا فهمى

احد زعماء الثورة العرابية

اليه الخديو اسماعيل تحصين شواطىء مصر الشمالية من أبو قير إلى البرلس ، فاضطلع بهذه المهمة ، وارتقى فى الرتب العسكرية ، واشترك فى حرب البلقان سنة ١٨٧٦ — ١٨٧٧ ، وكان رئيس حرب الفرقة المصرية بها ، ولما ظهرت الحركة العرابية أيدها وناصرها ، وتولى وزارة الاشغال فى وزارة محمود باشا سامى البارودى سنة ١٨٨٢ ، واستقال مع زملائه احتجاجا على قبول الخديو مطالب الدولتين كما تقدم بيانه ، وكان مهندسا حربيا قديرا ، ظهرت كفاءته فى خطة الدفاع التى وضعها بكفر الدوار عند مانشبت الحرب ، فقد كانت من المنعة وحسن التدبير بحيث صدت هجوم الجيش الانجليزى من هذه الناحية طوال مدة الحرب ، وقد كان من سوء حظ المقاومة أن أسر محمود فهمى فى الميدان الشرقى ، فخسر الجيش قائدا كفؤا فى وضع الخطط وتدبير المواقع ، ويرتاب عرابى فى مذكراته فى حادثة أسره ، فينسب اليه أنه تعمد النكوص على عقبيه والتسليم للانجليز ، وتدل أقوال عرابى عنه فى مذكراته وأقواله هو عن عرابى فى كتابه (البحر الزاخر) أنه لم يكن مؤمنا بالثورة ولا واثقا من زملائه فيها ، وبخاصة عرابى ، إذ كان

يعزو اليه العمل لتحقيق مطامعه الشخصية ، ويبدو من اسرافه فى القدح والطعن أنه كان متحاملا على عرابى فيما كتب عنه ، على ان كتابته تدل على أن زعماء الثورة أنفسهم لم يكونوا مخلصين بعضهم لبعض ، وهذا أيضا من عوامل اخفاقها ، وقد نفى مع الزعماء إلى سيلان عقب اخفاق الثورة ، وهناك وضع كتابه (البحر الزاخر فى تاريخ العالم وأخبار الاوائل والاواخر) وتوفى فى منفاه ليلة ١٣ ذى الحجة سنة ١٣١١ هـ (١٧ يوليه سنة ١٨٩٤) وبعد وفاته طبع كتابه سنة ١٣١٢ هـ

على فهمى وعبد العال حلمى



على باشا فهمى الديب



عبد العال باشا حلمى

زميلا عرابى وصاحباه يوم واقعة قصر النيل ، ورفيقاه المخلصان له حتى نهاية الثورة ، ويرى الخديو اسماعيل انهما اشجع العرابيين قاطبة ، كما وصف عرابى بأنه كثير الكلام قليل العمل (١) ، وهما ضابطان من تحت السلاح لم ينالا حظا كبيرا من التعليم الحربى ، غير أن لعلى باشا فهمى صفحة بطولة فى تاريخ الثورة ، كتبها بدفاعه المجيد فى واقعة القصاصين الثانية ، إذ كان يتولى القيادة ، فأبلى البلاء الحسن

---

(١) برودلى . كيف دافعنا عن عرابى ص ١٤

وصمد لجهاد الانجليز ، واصيب فى هذه الواقعة بجرح بليغ نقل على أثره إلى القاهرة ، وظل جريحا حتى انتهت الثورة بهزيمة التل الكبير ، فدفاعه فى واقعة القصاصين هو موقف مشرف له وللثورة ، أما عبد العال حلمى فليس فى عمله خلال الثورة ما يستوقف النظر ، فقد ظل فى دمياط بعيدا عن الحرب ، ولم يشترك فى معركة ما ، وبقى كذلك حتى وقعت هزيمة التل الكبير واستفاضت أنباؤها ، فاخذ يكابر فى حقيقتها وينفى أخبار الهزيمة ويدعو إلى استمرار المقاومة حتى هددته الحكومة بالاعدام ، فاذعن وسلم نفسه كزملائه ، وحوكم ونفى ضمن الزعماء المنفيين ، وتوفى بكولومبو منفياء سيلان فى ١٩ مارس سنة ١٨٩١ ودفن هناك ، وتوفى على باشا فهمى بمصر فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١١

البطل محمد عبيد

هو الميرالاى محمد عبيد ، وقد استحق لقب البطولة بدفاعه المجيد فى التل الكبير ، واستشهاده فى تلك الواقعة ، كان بكباشيا من ضباط الالاى الاول (ألاي الحرس الخديوى) ، قبل شبوب الثوره ، وهو بطل واقعة قصر النيل التى تعد أولى وقائع الثورة ، ذلك انه حين اعتقلت وزارة الحربية الميرالايات الثلاثة عرابى وعلى فهمى وعبد العال حلمى وعلم بذلك ضباط الألاى الاول ، وكان مقره قشلاق عابدين نهض البكباشى محمد عبيد واهاب بجنود الألاى أن يزحفوا على قصر النيل لاطلاق سراح الميرالايات الثلاثة ، وقد اعترضه فى هذه الحركة الجريئة قائمقام الألاى خورشد بك بسمى وكان رئيسا له فلم يكترث لهذا الاعتراض ، وأصر على إنفاذ عزمه ، وجاء أيضا الفريق راشد باشا حسنى سرياور الخديو بأمر من الخديو لكى يثنيه وزملاءه عن الذهاب إلى قصر النيل ، فلم تجد وساطته نفعا ، واستدعاهم الخديو فلم يجيبوا ، وقاد البكباشى محمد عبيد جنود الألاى إلى قصر النيل حيث كانت وزارة الحربية وكان الضباط الثلاثة معتقلين ، ووضع الحصار على الوزارة ، وهجم الجند بقيادته فاقتحموا أبوابها وأطلقوا سراح الضباط الثلاثة عنوة كما فصلنا فى موضعه (ص ٩٢) ، وكان



الميرالاى محمد عبيد بطل معركة التل الكبير

هذا اليوم المشهود أول انتصار للثورة ، إذ كان أولى نتائجـه عزل عثمان باشا رفقى وزير الحربية وتعيين محمود سامى باشا البارودى مكانه

وأول ما يرتسم من شخصية محمد بك عبيد فى هذا الموقف شجاعته ووفاؤه ، فدعوة الضباط والجند إلى الهجوم على وزارة الحربية ، وقيادتهم فى هذا الهجوم ، واقتحام أبواب الوزارة ، وإطلاق سراح الضباط الثلاثة ، كل ذلك يدل على حظ كبير من الشجاعة والاقدام ، وفيه مظهر كبير من الوفاء للضباط المعتقلين ، وقد عرف عرابي لمحمد عبيد هـذه اليد عليه وعلى صاحبيه ، فكان يثني عليـه الثناء المستطاب ، ورقاه إلى رتبة قائمقام ضمن من رقى من الضباط فى عهد وزارة البارودى ، ثم إلى رتبة أمير الاى ، وظل محافظا على عهد الثورة حتى كانت واقعة التل الكبير ، ووقع فيها ما وقع من الذعر والفرار ، وكان عرابى من الفارين ، ولكن الضابط الشجاع محمد بك عبيد أدى واجب الدفاع الى النهاية ، وقاتل الانجليز قتالا مجيدا على رأس الايين من الجنود ، حتى قتل معظمهم ،

وقتل هو ضمن من قتل ، فختم حياته بصفحة مشرفة جعلته بحق آية البطولة فى تاريخ الثورة العرابية ، وهو من كفر الزيات ، ولم يخلف ذرية ، وليس له قبر معروف ، ولم يفكر أحد فى إقامة قبر له أو تخليد ذكراه المجيدة ، بل لا يوجد فى التل الكبير أى مدفن يضم رفات المصريين الذين قتلوا فى المعركة ، على أنهم يعدون بالآلاف ، فى حين أن من يمر هناك يشاهد مقبرة مشيدة للضباط والجنود البريطانيين الذين قتلوا فى هذه الواقعة ، فتأمل فى الفرق بين تقدير الامم لشهدائها ، وتقديرنا نحن لشهدائنا !

عبد الله نديم

١٨٤٥ - ١٨٩٦

شخصية عجيبة من شخصيات الثورة ، محببة إلى النفس لمن يدرسها ويتأمل فى أطوارها وأحوالها

ولد بالاسكندرية فى ١٠ ذى الحجة سنة ١٢٦١ هـ (١٠ ديسمبر سنة ١٨٤٥) ونشأ فى قلة من العيش ، وكان أبوه وسطا فى اليسار ، فلما رأى علائم النجابة بادية عليه أدخله المدرسة المعروفة بمسجد الشيخ ابراهيم باشا ، وكان بمثابة الازهر بالقاهرة ، فتلقى الدروس على شيوخ المسجد ، ومالت نفسه إلى الادب وتعلق به ، فطالع كتبه ، وبلغ من فنونه مالم يبلغه أحد قبله (١)

وبدت عليه منذ صباه مخايل الذكاء المفرط وقوة الذاكرة ، وظهرت مواهبه فى الترسل فى الكتابة والشعر والزجل ، والقدرة الخطابية ، مع خفة فى الروح ، وميل الى الفكاهة ، وجرأة واقدام ، واستخفاف باحداث الزمان ، وكانت له مناظرات ومطارحات

---

(١) عن ترجمة بقلم صديقه الاديب احمد افندى سمير فى مقدمة كتاب (سلافة النديم فى منتخبات السيد عبد الله النديم) وترجمة اخرى بقلم احمد تيمور باشا فى رسالة « تراجم أعيان القرن الثالث عشر واوائل الرابع عشر » — الهلال عدد يوليه سنة ١٩٣٣



عبد الله نديم خطيب الثورة العرابية

مع الادباء بزّ فيها اقرانه وانداده ، وولع بالأدب والصحافة والخطـابة ، ثم بدا له أن يتعلم صناعة يتكسب منها ، فتعلم فن التلغراف (الاشارات البرقيـة) ، واستخـدم « تلغرافيا » فى مكتب بنها ، ثم نقل إلى مكتب القصر العالى حيث كانت تسكن والدة الخديو اسماعيل ، وبقى به مدة اتصل فيها باعلام الادب فى القاهرة ، ثم غضب عليه خليل اغا « اغا القصر وصاحب النفوذ فى ذلك العصر » فامر بضربه وفصله ، فذهب الى الدقهلية ونزل ضيفا عند احد الاعيان يقرىء اولاده ، ثم فتح دكانا بمدينة المنصورة ، ولكنه لم يوفق فى التجارة لميله إلى الاسراف ، وكان ينزل بدار السيد محمود الغرقاوى أحد اعيان المنصورة ويلقى فيه الاكرام والاعزاز ، وكان مجلسه كعبة يحج اليها رجال الادب وطلابه ، إلى ان ورد طنطا سنة ١٢٩٣ هـ (سنة ١٨٧٦م) واتصل بشاهين باشا كنج مفتش الوجه البحرى إذ ذاك ، وكان يميل الى العلماء والادباء ، فاكرم وفادته ، ثم عاد إلى الاسكندرية مسقط رأسه اوائل سنة ١٨٧٦ فى أواخر عهد اسماعيل ، فاتصل بطائفة من أهل العلم والفضل من مؤسسى جماعة « مصر الفتاة » ، واخذ يكتب فى صحيفتى « مصر » و « النجاح » مقالات اعجب بها الناس اعجابا كبيرا لطلاوتها

وبلاغتها ، وسعى فى تأسيس جمعية لنشر العلوم وترقية الافكار فاسسها جماعة من الادباء وسموها « الجمعية الخيرية الاسلامية » سنة ١٢٩٦ هـ (سنة ١٨٧٩م) وجعلوه مديرا لمدرستها

ولما ولى الخديو توفيق الحكم سعى النديم فى اجتذاب عطفه عليها حتى حمله على زيارتها ، فزارها يوم امتحان تلاميذها واعجب بها وجعلها فى رعاية نجله الامير عباس بك حلمى « الخديو عباس الثانى » وكان النديم يدرس فيها الانشاء وعلوم الادب، فنمت وازدهرت ،ورتبت لها وزارة المعارف اعانة سنوية ، وكان يعقد بها الحفلات العامة يخطب فيها الناس هو وتلاميذ المدرسة،فظهرت مواهبه الخطابية من ذلك الوقت وذاعت شهرته بين الناس ، ونشر فن الخطابة بين النشء الحديث،فكان ذلك فتحا فى سجل النهضة،وظل يكتب المقالات ويلقى الخطب فى حض الاهلين على الوئام والاتحاد والاخذ بناصر الوطن ، والف قصة تمثيلية سماها « الوطن وطالع التوفيق » ، واخرى سماها « العرب » ،تجلت فيهما روحه الوطنيه وشرح ما كانت عليه حالة البلاد، ومثلهما هو وتلاميذه بمسرح زيزنيا بالثغر بحضور الخديو ،فكان لهما تأثير كبير فى النفوس، ثم انفصل عن الجمعية الخيرية واقيل من ادارة مدرستها ، وانشأ بالاسكندرية صحيفة اسبوعية سماها « التنكيت والتبكيت» ، مزج فيها الجد بالهزل ،ظهر اول عدد منها فى ٨ رجب سنة ١٢٩٨هـ(٦ يونيه سنة ١٨٨١) ، وفى خلال ذلك ظهرت الثورة العرابية ،فانضم اليها بطبعه، اذ كانت نفسه ثائرة تتطلع الى الحرية والمجد،وقربه زعماء الثورة اليهم لما رأوا فى قلمه ولسانه اكبر عضد لهم ، وخص صحيفته بالمقالات الوطنية الحماسية ، ثم انتقل إلى القاهرة ورغب اليه عرابي باشا ان يغير اسم صحيفته،فاختار لها اسم « الطائف » تيمنا باسم البلدة المشهورة بالحجاز ، وعلا نجمه وصار من اعلام الصحافة بما كتبه من المقالات الرائعة التى كان لها التأثير الكبير فى النفوس لطلاوة عبارتها وحسن اسلوبها ،وثمة موهبة اخرى كان لها الفضل الاكبر فى ذيوع صيته، وهى مقدرته الخطابية ، فقد كان خطيبا مفوها،يرتجل الخطب ارتجالا ، ويسترسل فى الخطابة ، فيملك مشاعر السامعين بحسن أسلوبه وعذوبة صوته ، ولا غرو أن لقب

بحق «خطيب الثورة العرابية» وقد لقب أيضا بحق «خطيب الشرق»، وقد رأيت فيما أوردنا عن احتفال جمعية المقاصد الخيرية (ص ٢٢٩) مثلا من مقدرته الخطابية اذ خطب ارتجالا فى هذا الاجتماع خمس مرات، تخللتها خطب الآخرين، ولم يكن يعقد اجتماع من مجتمعات ذلك العصر الا ويدعى اليه للخطابة فيه، فكانت له المواقف المشهودة والايام المعدودة، وكان موضع ثقة العرابيين، وله عند عرابى منزلة كبرى، وقد اخلص له وللثورة، ولازم عرابي فى كفر الدوار ثم فى التل الكبير، وكان ينشىء صحيفة «الطائف» فى معسكر الجيش، حتى وقعت الهزيمة

وتبدو ناحية العظمة فى شخصيته من اخلاصه للثورة ومبادئها بعد اخفاقها، ومن النادر أن تجد هذا الاخلاص، فان دعاة الثورة وانصار كل حركة يتنكرون لها بعد الهزيمة، ولكن النديم كان من الشخصيات القليلة التى أخلصت للثورة فى محنتها، وهذا مايسمو به الى مصاف الابطال، ولقد رأيت فى سباق الحديث ان النديم كلف بعد هزيمة التل الكبير أن يحمل الى الوفد الذى سافر إلى الاسكندرية لتقديم عريضة الخضوع للخديو عريضة اخري فى هذا المعنى، ولما وصل الى كفر الدوار علم بان الخديو رفض قبول العريضة الاولى وانه أمر بالقبض على على باشا الروبى ويعقوب سامى باشا اللذين كانا من أعضاء الوفد الاول، فعاد النديم أدراجه الى القاهرة واختفى عن الانظار، وظل مختفيا نحو تسعة اعوام، وقد أعيى الحكومة امره، وجعلت الف جنيه عطاءا لمن يرشد عنه، ولكنها لم تهتد اليه

وكان بعض من يأوى اليهم يعرفون شخصيته ولكنهم لا يرشدون عنه برا به وكرما منهم ورعاية لشأنه

وكان آخر اختفاء له ببلدة الجميزة القريبة من القرشية بمركز السنطة، وفيها عثرت عليه الحكومة بارشاد بعض الطامعين فى المكافأة، غير أن ميعاد المكافأة قد انقضى فلم ينل المرشد منها شيئا، وكان ذلك فى آخر عهد الخديو توفيق، واعتقل المترجم، ولكن الرجال الموكول اليهم اتخاذ الاجرآءات القانونية معه عاملوه باحترام لما عرفوا شخصيته، فقد ذكر هو فى هذا الصدد أنها عهدت بالقبض عليه إلى رجل

مهذب هو محمد افندى فريد وكيل حكمدارية الغربية،فاشتد معه بادىء الامر وأراد ان يشد وثاقه ، فلما ذكره بأنه مذنب سياسى لامجرم جنائى عامله بلطف وتسامح ، ولما رافقه الى مركز السنطة لم يضعه فى السجن بل وضعه فى محل العسكر ، ونقل إلى طنطا لتسليمه إلى النيابة العمومية ، وكان المرحوم قاسم بك أمين رئيس نيابة طنطا إذ ذاك ، فعامله برعاية وقال له أنت حر فى كلامك فقل ماشئت، وكان يسأل عن حاله فى السجن للتحقق من حسن معاملته (١)

ولا شك ان اختفاء المترجم طول هذه المدة اى تسع سنوات (٢) دليل على ذكائه واقدامه ،وسرعة خاطره ، ومقدرته فى التنكر ، فقد كان يجوب البلاد ويدخل كل بلد بلباس خاص،ويتكلم فى كل قرية بلسان يوافق زيه ودعواه، فتارة يقول انه مغربي أو يمنى أو مدنى أو فيومى أو نجدى أوشرقاوى وهلم جرا (٣) ، وهذا ماجعلنا نصف شخصيته بأنها شخصية عجيبة حقا

وقد لايبدو فى ذلك شىء من البطولة ، وإن كان يدل حتما على الشجاعة والجرأة، لأن النديم يعلم أنه لو أظهر نفسه لكان مصيره النفى إلى سيلان ، كما نفى زعماء الثورة الآخرون ، على أن بطولته قد ظهرت حينما أصدر الخديو توفيق أمره بالعفو عنه ، ونفيه خارج القطر ، فاختار يافا ثغر القدس الشريف ، ونزل ضيفا عند السيد على افندى أبى المواهب مفتيها ، ثم اتخذ له دارا بها وعرفه أعيان المدينة وفضلاؤها فاحتفوا به وأكرموا وفادته ، وإلى هنا أيضا قد لاتبرز بطولته ، ولكن بعد أن توفى الخديو توفيق وتولى الخديو عباس حلمى الثانى عفاعنه وأباح له العودة إلى مصر فعاد اليها،وهنا كان فى استطاعته أن يجنح لمسالمة الاحتلال، وكان وقتئذ فى ابان سطوته ، ويخلد إلى حياة الرخاء والراحة ، وبخاصة بعد أن كابد المتاعب والاهوال فى عهد

---

(١) مجلة (الاستاذ) للسيد عبدالله النديم العدد الاول ص ٩

(٢) قبض عليه فى ٤ اكتوبر سنة ١٨٩١ (٢٩ صفر سنة ١٣٠٩) — الاستاذ العدد الاول ص ٤

(٣) سلافة النديم ص ٧

اختفائه، ولو أنه طلب منصبا فى الحكومة مقابل مناصرته للاحتلال،أو سكوته عنه، لما ضنّ عليه اللورد كرومر المعتمد البريطانى بالمنصب الذى يضمن له اليسار طول حياته ، وكان له من كفايته الادبية والعلمية مايؤهله لاحد المناصب الممتازة فى وزارة المعارف أو الازهر ، ولكنه رفض كل ذلك ، وآثر استئناف الجهاد، ولو استهدف للاخطار ، فأنشأ مجلة اسبوعية أسماها (الاستاذ) ظهر أول عدد منها فى ٢٣ اغسطس سنة ١٨٩٢ (غرة صفر سنة ١٣١٠هـ) وكانت علمية اجتماعية فكاهية، وروحها وطنية، فلم ترق خطتها للمعتمد البريطانى وأذنابه ، وبرزت المجلة فى ثوب قشيب، موشحة بديع مقالات الفقيد وغرر أزجاله ومناظراته ، فلقيت اقبالا عظيما من الجمهور دل على عظيم مكانته فى النفوس ، ونالت من الشهرة مالم تنله جريدة سواها ، وكان لها تأثير كبير فى الرأى العام ، وتجلى هذا الاقبال فى كثرة عدد المشتركين فيها، فبلغ عددهم فى العاصمة وحدها ٨٦٠ مشتركا وفى الخارج ١٧٨٠ مشتركا، وكانت تطبع من العدد الواحد ٢٨٤٠ نسخة ، وهو عدد يدل على رواج الصحيفة الاسبوعية فى ذلك العصر

وقد تجلت روح الفقيد الوطنية عندما اشتد الخلاف بين الخديو عباس الثانى و الانجليز سنة ١٨٩٣ ،على أثر عزله صنيعتهم مصطفى باشا فهمى، رئيس الوزراء فى ذلك الحين، فقام المترجم يستنهض الهمم ويحض على مؤازرة الخديو ونبذ طاعة الاحتلال ، ومع أنه كان ينصح بالهدوء والسكينة ، لكن نزعته احفظت عليه الانجليز ، ونفس عليه بعض أصحاب الصحف الموالية لهم ، لما رأوه من رواج صحيفته ، فرموه بالتعصب وهو منه برىء ، ومازالوا يوغرون عليه صدر اللورد كرومر حتى أمر بابعاده عن مصر ، واضطر هو إلى تعطيل صحيفته ، وقد ودع قراءه وداعا مؤثرا فى آخر عدد صدر منها (فى ١٣ يونيه سنة ١٨٩٣) قال :

« ماخلقت الرجال إلا لمصابرة الاهوال ومصادمة النوائب ، والعاقل يتلذذ بما يراه فى فصول تاريخه من العظمة والجلال ، وإن كان المبدأ صعوبة وكدرا فى أعين الواقفين عند الظواهر ، وعلى هذا فانى أودع اخوانى قائلا :

أودعكم والله يعلم أننى أحب لقاكم والخلود اليكم
وما عن قلى كان الرحيل وإنما دواع تبدت فالسلام عليكم(١) »

عاد النديم إلى يافا منفيا ، فلم يسلم من السعاية به لدى السلطان عبد الحميد ، فأمر بابعاده ، فعاد إلى الاسكندرية لا يدرى أين يقصد ، فسعى له الغازى احمد مختار باشا وساعده حتى قبله السلطان بالاستانة ، فذهب اليها وعين فى وظيفة بوزارة المعارف ، والتقى هناك باستاذه السيد جمال الدين الافغانى ، الذى كان أيضا فى محنته وغربته « فاتصلت بينهما اسباب الالفة وتمكنت بينهما روابط الاتحاد حسا ومعنى ، وبلغ تعلق السيد جمال الدين به وجميل اعتقاده فيه أنه أصبح وأمسى يعجب بقوة حجته فى المناظرة والجدل وسرعة بديهته فى التحرير حتى صرح فى عدة مجالس بأنه ما رأى مثل النديم طول حياته فى توقد الذهن وصفاء القريحة وشدة العارضة ووضوح الدليل ووضع الالفاظ وضعا محكما بازاء معانيها إذا خطب أو كتب(٢) » ، وكان النديم لا يفتأ يحن إلى وطنه ويود الرجوع اليه دون أن ينال بغيته ، وقضى بالاستانة بقية حياته غريبا عن وطنه ، بعيدا عن أهله وخلانه ، حتى اشتدت عليه علة السل ، وأدركته منيته فى ٤ جمادى الاولى سنة ١٣١٤ هـ (١١ اكتوبر سنة ١٨٩٦) ، فشيعت جنازته فى احتفال مهيب مشى فيه كثير من الكبراء والعلماء يتقدمهم السيد جمال الدين الافغانى ، ودفن هناك بمقبرة يحيى افندى فى بشكطاش

بالامس كان غريبا فى ديارهم واليوم صار غريب اللحد والكفن

قال أحمد تيمور باشا « ومن تأمل بعين الاتعاظ فى تقلب الاحوال بالمترجم ، وما ذاقه من حلو الزمان ومره ، وماقاساه مدة الاختفاء ثم النفى حتى مات غريبا ، حق له العجب ، وعرف كيف يعبث الزمان بأهل الفضل من بنيه » .

وقال عن صفاته وشخصيته : « نشأ المترجم فقيرا وعاش فى قلة ، فان أصاب شيئا

---

(١) مجلة الاستاذ لعبد الله نديم عدد ١٣ يونيه سنة ١٨٩٣
(٢) عن ترجمته بقلم احمد افندى سمير — سلافة النديم ص ١٧

بدده بالاسراف ، وكان فى أول امره يرتدى الملابس الافرنجية المعلومة ولماظهر بعد الاختفاء لبس الجبة والقفطان واعتم بعمامة خضراء اشارة إلى الشرف ، وكان شهى الحديث حلو الفكاهة ، اذا أوجز ودّ المحدث أنه لم يوجز ، لقيتهُ مرة فى آخر اقامته بمصر ، فرأيت رجلا فى ذكاء إياس وفصاحة سحبان وقبح الجاحظ ،أماشعره فأقل من نثره ، ونثره أقل من لسانه ؛ ولسانه الغاية القصوى فى عصرنا هذا » .

وقال عنه جرجى بك زيدان « أما أخلاقه فكان بارا بوالديه وذوى قرابته وقصاده، ولو لم يكن يعرفهم ، فما أقرض أحدا شيئا وطالبه به ، ولا رد يوماسائلا، ولا خضع لعظيم قط ، وانما كان يلين ويتواضع لصغار الناس وأواسطهم ، وكان ذكيا فطنا قوى الحافظة فصيحا جريئا شاعرا مطبوعا وكاتبا ناثرا » . (١)

نقول ، وهو الزعيم الوحيد بين العرابيين الذى استمر فى جهاده السياسى ونضاله عن مصر فى عهد الاحتلال ، وهى ميزة كبرى انفرد بها دون بقية الزعماء الذين اثرت فيهم الهزيمة فوهنت لها روحهم المعنوية وانطفأت فيهم شعلة الأمل والحماسة والجهاد ، أما هو فقد ظل على عهده،واستمر يجاهد ويناضل حتى آخر نسمة من حياته، وهذا وحده يدلك على مبلغ علو نفسه ،وقوة شخصيته ، اذ لم تنل منه الشدائد ، ولم يضعف ازاء المحن والكوارث ،ولم يعرف اليأس إلى قلبه سبيلا .

الشيخ محمد عبده

١٨٤٩ — ١٩٠٥

لم يكن الشيخ محمد عبده « الاستاذ الامام» من زعماء الثورة العرابية فى دورها الاول ، ولكنه صار من زعمائها المعدودين فى مرحلتها الثانية ، فكان علماً من أعلامها ، ونفى ضمن من نفى من أقطابها

ولد فى « محلة نصر » وهى قرية صغيرة من بلاد مركز شبراخيت بمديرية البحيرة

---

(١) مجلة الهلال السنة الخامسة ص ٤٧



الشيخ محمد عبده (الاستاذ الامام)

وكان ميلاده عام ١٢٦٥ هـ (١) (سنة ١٨٤٩ م) من أبوين صالحين ، وكان والده يمارس الزراعة وله أولاد عدة جعلهم يشتغلون معه فى الفلاحة عدا الفقيد فقد توسم فيه الذكاء ، فأراد أن يعده من العلماء ، فأدخله كتاب القرية وحفظ فيه القرآن ، ثم أرسله إلى الجامع الاحمدى بطنطا سنة ١٢٧٩ هـ (١٨٦٣ م) ليتلقى به العلم، ولبث فيه ثلاث سنوات ثم انتقل الى الجامع الازهر، فقضى به عامين، ولم يستفد خلال تلك المدة شيئا من الدروس التى كان يتلقاها ، وذلك راجع إلى رداءة طريقة التعليم

كان الفقيد على فطرة مستعدة للنبوغ والعبقرية، وكانت مواهبة دفينة، حتى قيّض الله له حكيم الشرق السيد جمال الدين الافغاني اذ جاء مصر سنة ١٢٨٦ هـ سنة (١٨٧٠م) وتولى تدريس المنطق والفلسفة ، فانضوى اليه المترجم، وما إن اقتبس من فيض علمه حتى تفتحت له كنوز الحكمة والمعرفة ، وأخذ عنه علم الكلام والتصوف والاصول والفلسفة وعلوم الرياضة والاخلاق والسياسة ، وبدأت حياته الفكرية والعلمية ، إذ أخذ

(١) عن ترجمته بقلمه — تاريخ الاستاذ الامام للسيد محمد رشيد رضا ج ١ ص ١٦

يتحرر من قيود الجمود والتقليد ، ويحلق فى سماء الحقيقة والحرية والاصلاح ، وشرع منذ سنة ١٨٧٦ — وكان بعد طالبا فى الازهر — يكتب الفصول الممتعة فى المنطق والفلسفة والتربية والاجتماع والادب، وينشرها فى الصحف السائرة فى ذلك العصر كالاهرام ومصر والتجارة

وقد نال شهادة العالمية من الازهر سنة ١٢٩٤ هـ (١٨٧٧ م) ، وأخذ يلقى بالازهر وفى بيته دروس التوحيد والمنطق والاخلاق بأسلوب جديد لفت اليه أنظار طلبة العلم ، وحببه إلى النفوس المتطلعة إلى الحكمة ، ولم ينقطع عن الدرس والتحصيل بعد ان صار « عالما » ، بل أخذ يدرس العلوم العصرية ثم بدأ يتعلم اللغة الفرنسية لكى تساعده على اقتباس المعارف والآراء الاوروبية

وعين سنة ١٨٧٨ مدرسا للتاريخ فى مدرسة دار العلوم ، وللغة العربية فى مدرسة الالسن ، فكان يدرس فيهما مع استمراره فى التدريس بالازهر ، ولما تولى رياض باشا رياسة الوزارة فى أوائل عهد الخديو توفيق عينه محررا بالوقائع المصرية ثم رئيسا لتحريرها لكى يصلح من شأنها كما تقدم بيانه (ص ٦٠) فظهر اتجاهه الفكرى إلى الاصلاح والنهضة ، وبرز قلمه فى الجريدة الرسمية يحرر المقالات البليغة فى مختلف الشؤون العامة من علمية واقتصادية واجتماعية وتشريعية وفلسفية وسياسية ، إلى ان ظهرت بوادر الثورة العرابية .

لم يكن الشيخ محمد عبده من أنصار الثورة حين شبوبها ، بل كان مؤيداً لرياض باشا اذ كان يتولى رياسة تحرير « الوقائع المصرية » الجريدة الرسمية للحكومة ، ولم يكن يشاطر العرابيين رأيهم فى الحكم الدستورى ، بل كان يجادلهم فى ذلك ويميل إلى نظام الحكم الفردى المقرون بالاصلاح ، حتى يعم التعليم وتنضج الامة للدستور ، وله فى هذا الصدد مناقشات وأحاديث عدة يبدو منها اختلافه وزعماء العرابيين فى فائدة الدستور

ذكر السيد محمد رشيد رضا فى هذا الصدد حديثا له معهم فى ابان الثورة جادل فيه عرابى فى رأيه ، وكان مما احتج به عليه أن الأمة لو كانت مستعدة لمشاركة الحكومة

فى ادارة شؤونها لما كان لطلب ذلك بالقوة العسكرية معنى ، فما يطالب به رؤساء العسكرية غير مشروع ، لانه ليس تصويراً لاستعداد الامة ومطلبها وأنه « يخشى أن يجر هذا الشعب على البلاد احتلالا أجنبيا يسجل على مسببيه اللعنة الى يوم القيامة » . (١)

ويبدو تأييده لرياض من قصيدة فى حوادث الثورة العرابية إذ يصف واقعة عابدين بقوله :

قامت عصابات جند فى مدينتنا — لعزل خير رئيس كنت راجيه (٢)
ذاك الذى أنعش الآمال غيرته — وخلص القطر فارتاحت اهاليه
قاموا عليه لأمر كان سيدهم (٣) — يخفيه فى نفسه والله مبديه
كان الرئيس حليف العدل منقبة — وسيد القوم يهوى الجور يأتيه (٤)
جروا مدافعهم ، صفوا عساكرهم — نادوا باجمعهم سل ماترجيه
فنال ما نال وانفضت جموعهم — أما النظام فقد دكت مبانيه (٥)

ولما وقع الخلاف بين العرابيين وشريف باشا فى مسألة الميزانية والمواد المتعلقة بها فى الدستور كان من الناصحين لهم بالاعتدال والتريث ، ولكن لما تألفت وزارة البارودى انضم اليهم بكل قواه ، وقد أصبح من ذلك الحين من زعماء الثورة ، أى فى مرحلتها الثانية ، وكنا نرجو أن يكون من زعمائها فى مرحلتها الاولى دون الثانية ، ويبدو لك مبلغ ثقة زعماء العرابيين به فى هذه المرحلة انه لما اشتدت أزمة الخلاف بينهم وبين الخديو توفيق وجاء الاسطولان الانجليزى والفرنسى فى مايو سنة ١٨٨٢ ورفضت وزارة البارودى مطالب الدولتين اجتمع البارودى وكبار الضباط واقسموا اليمين على أن يكونوا يدا واحدة ، فكان الشيخ محمد عبده هو الواضع لصيغة اليمين وتحليف كبار الضباط عليها كما تقدم بيانه (ص٨٢٢) ، ولما اعتدى

---

(١) تاريخ الاستاذ الامام ج ١ ص ١٤٧ و٢١٧
(٢) رياض باشا
(٣) — (٤) يريد بالرئيس رياض باشا وسيد القوم الخديو توفيق
(٥) تاريخ الاستاذ الامام ج ١ ص ١٥٢

الانجليز على كيان مصر وضربوا الاسكندرية ، بذل الفقيد كل اخلاصه لمناصرة الدفاع القومى ، وكان موقفه موقف الوطنى الذى يثور لكرامة البلاد واستقلالها ، فدافع عنها بكل مالديه من حول واخلاص وقوة ، ودعا إلى التطوع فى صفوف الجيش المدافع عن مصر وامداده بالاعانات والتبرعات ، وله فى هذا الصدد مقالات بليغة فى الوقائع المصرية ، وحوكم ضمن من حوكموا من زعماء الثورة وانصارها ، وحكم عليه بالنفى ثلاث سنوات خارج القطر ، فاختار الاقامة فى سوريا ، وفى خلال ذلك عاد السيد جمال الدين الافغانى من منفاه بالهند الى اوروبا ، فاستدعاه واجتمعا بباريس ، وهناك انشأا جريدة العروة الوثقى لاثارة العالم الاسلامى ضد الانجليز على أثر احتلالهم مصر .

أنشئت جريدة العروة الوثقى بباريس وصدر أول عدد منها فى ٥ جمادى الاولى سنة ١٣٠١ (١٣ مارس سنة ١٨٨٤) ولم يمض على الاحتلال الانجليزى عام ونصف ، فكانت أول صحيفة قاومت الاحتلال مقاومة جمعت بين قوة الروح وبلاغة العبارة والسخط على السياسة الاستعمارية البريطانية ، وبعث روح الامل والجهاد فى النفوس ، ودعوة الامم الشرقية الى مناهضة الاستعمار والاخذ باسباب الحياة والقوة

وقد كان لها التأثير الكبير فى مصر والعالم الاسلامى وفى تهييج الأفكار ضد السياسة البريطانية ، فمنعت دخولها إلى مصر والسودان والهند ووضعت الحكومة المصرية غرامة قدرها خمسة جنيهات على كل من توجد عنده نسخة منها ، ثم توقفت عن الصدور ، وانفصل الحكيمان

عاد الاستاذ الامام إلى مصر سنة ١٣٠٦ هـ (سنة ١٨٨٩ م) وانقطع عن الكفاح السياسى ، واختلف فى ذلك واستاذه جمال الدين ، وعين قاضيا بالمحاكم الاهلية فمستشارا بها ، وعرف فى قضائه بالقاضى العادل الذى ينشد العدالة والانصاف ولا يتقيد بالقانون والاجراءات .

وكانت نفسه تصبو الى الاصلاح الدينى والاجتماعى ، ويرى فى اصلاح التعليم بالازهر السبيل الى تحقيق هذه الغاية السامية ، فما إن عين عضوا فى مجلس إدارة

الازهر فى ١٧ رجب سنة ١٣١٢ حتى أخذ يبذل جهوده لاصلاح حالة التعليم فيه وترقية برامجه وشؤونه العلمية والاخلاقية والمادية والصحية .

وفى اوائل سنة ١٣١٧هـ (سنة ١٨٩٩ م) تقلد منصب افتاء الديار المصرية ، فعظم شأن هذا المنصب بتقلد الاستاذ الامام اياه ، وبذل الفقيد مساعيه المشكورة فى اصلاح نظم التعليم فى الازهر حتى نهض على يده نهضته الحديثة ، وتولى بحكم منصبه عدة أعمال رسمية أخرى كعضوية مجلس الاوقاف الاعلى وعضوية مجلس شورى القوانين ، فظهرت فيها كفايته ومواهبه العظيمة فى الاصلاح وعلو المكانة ، ولم يثنه منصب الافتاء عن العمل فى المشاريع العامة ، فأسس سنة ١٣١٨ هـ جمعية احياء العلوم العربية لاحياء ما درس من المؤلفات القيمة لعلماء السلف ونشرها بين الناطقين بالضاد ، وساهم فى سنة ١٣١٠ فى تأسيس الجمعية الخيرية الاسلامية لنشر التعليم وتعميمه والبر بالمعوزين والمحتاجين ، وتولى رياستها من سنة ١٣١٨ هـ حتى وفاته ، فكان أكبر عامل فى نجاحها وتعميم فائدتها ، وله الفضل العظيم فى حث الاغنياء على أن يقفوا لها ما يجود به نفوسهم من الاطيان والعقار حتى رسخت دعائمها وصارت من أكبر مؤسسات التعليم ومعاهد البر والاحسان فى مصر ، وله الفضل الكبير فى اصلاح المحاكم الشرعية ، وقد وضع فى ذلك تقريرا كان أساس الاصلاح فيها ، وهو صاحب الفكرة السديدة فى انشاء مدرسة القضاء الشرعى التى نهضت بالقضاء الشرعى والتعليم الفقهى نهضة طيبة مباركة .

ونقطة الضعف فى شخصيته هى تخلفه عن الكفاح السياسى ، واختلافه فى هذه الناحية مع استاذه جمال الدين الافغانى ، وقد بدأ انقطاعه عنه منذ عودته إلى مصر سنة ١٨٨٩ ، فترك استاذه يعانى متاعب الكفاح السياسى وآلامه ومرارته ، وكان من قبل عضده وساعده الايمن ، وانك لتلمح تراخى الصلات بينهما — حتى الصلات الشخصية — منذ أن عاد الى مصر حتى وفاة السيد جمال الدين من قراءة منتخبات الاستاذ الامام (١) فانك لا تجد فيها رسالة واحدة كتبها الى السيد

(١) تاريخ الاستاذ الامام . الجزء الثالث

فى محنته ومنفاه ،بل ان جمال الدين توفى سنة ١٨٩٧ فلا تجد للاستاذ الامام كلمة فى رثاء استاذه الروحى والفلسفى وزميل جهاده فى « العروة الوثقى »،وهذه الناحية هى أثر من آثار الاحتلال فى أخلاق الامة و نفسيتها .

وأبرز الجوانب فى شخصية الاستاذ الامام هو الجانب العلمى والاخلاقى ، وقد ظهرت مواهبه العلمية والادبية والفلسفية فى (رسالة التوحيد) التى وضعها فى منفاه ، فكانت خير مؤلفاته كلها، يليها رده على هانوتو وتفنيد مطاعنه على الاسلام، وكتاب (الاسلام والنصرانية مع العلم والمدنية) ثم تفسيره للقرآن الكريم فى دروسه التى كان يلقيها بالرواق العباسى بالازهر، فكانت منبع النور والعلم والحكمة

وقد كان له الفضل الكبير فى بعث روح النهضة الفكرية والادبية بين الطبقة المثقفة من الامة ،سواء من خريجى الازهر أو من خريجى المدارس النظامية ، وله المواقف المشهودة فى اظهار مبادىء الاسلام على حقيقتها خالية من شوائب الجمود والبدع والتقاليد التى كانت سببا فى تأخر الاسلام والمسلمين ، ورد حملات الزندقة والالحاد عنها ،وتفنيد مزاعم الطاعنين عليها وابراز مافى القرآن الكريم من المعانى السامية التى تكفل للمجتمع الانسانى أسباب الحرية والسعادة والتقدم .

أما الجانب الاخلاقى فهو أسمى مزايا الفقيد ، فقد كان رحمه الله على أخلاق كريمة عالية ، وفيا ، صادق الوعد ،شجاعا ، كبير النفس ، طيب القلب ، عالى الهمة ، عظيم المهابة ، مكبا على العمل ، لا يكل منه ولا يمل ، محبا للخير ، بارا بالفقراء والمساكين ، عفيف اليد واللسان ، قانعا ، لا يحفل بتأثل المال والعقار ، لم يترك لذريته (زوجته وبناته واخوته) ثروة ولا مالا . اذ كانت نفسه منصرفة الى الخير والصالح العام ، فكان فى أخلاقه أمة كاملة

طلبه عصمت

من أخلص المخلصين لعرابى ، لم تكن نشأته حربية ،ولم يتعلم شيئا من فنون القتال ، فقد كان موظفا صغيرا (مفتش مزروعات) بالدائرة السنية حينما شبت



طلبه باشا عصمت

الثورة العرابية ، ولما ظهرت الثورة صار من أنصارها و أخذ يداوم الاتصال بعرابى وعبد العال حلمى وأحمد عبد الغفار ، فلما رأى منه ذلك ناظر الدائرة السنية فصله من عمله ، مما زاده تعلقا بالثورة ، ويقول محمود باشا فهمى ان رفته كان قبيل واقعة عابدين وانه كان من المحرضين لعرابي علي القتال للمطالبة بحقوق الوطنيين (١) ولما تألفت وزارة شريف باشا الحقه البارودى بصفوف ضباط الجيش العامل (٢) ثم رقى إلى رتبة لواء فى عهد وزارة البارودى ، ويؤخذ مما كتبه عنه محمود باشا فهمى أنه لم يكن على حظ ما من العلم بل لم تكن له دراية تامة بالقراءة والكتابة (٣) ، وقد كان من الزعماء البارزين فى الحركة العرابية وتولى قيادة موقع الاسكندرية أثناء ضربها كما تقدم بيانه (ص ٣٤٠ وما بعدها) .

وقد عهد اليه عرابى بقيادة فرقة كفر الدوار ، فاضطلع بأعباء القيادة إذ صمد الجيش لقتال الانجليز وأحبط حملاتهم فى الميدان الغربى حتى انتهت الحرب ، ولما بلغه أنباء هزيمة التل الكبير بادر الى اللحاق بعرابى فى العاصمة فلقيه بها وكان من القائلين بالتسليم والكف

---

(١) و(٣) محمود باشا فهمى — البحر الزاخر ج ١ ص ٢٠٩ و ٢٣٧

(٢) استجواب طلبه باشا — مصر للمصريين ج ٩ ص ٩٠٥

عن المقاومة ، فكان هو وعرابى أول من سلموا للانجليز ، وقد حكم عليه بالنفى الى سيلان كما سبق القول،وعاد الى مصر فى فبراير سنة ١٩٠٠ وتوفى بها فى تلك السنة

على باشا الروبى

من بلدة (دفنو) بمركز اطسا من مديرية الفيوم ، تعلم القراءة والكتابة وحفظ القرآن بمكتب القرية ، ولما بلغ الخامسة عشرة ارسله والده الى الازهر لطلب العلم ، وبعد أن قضى به عدة سنوات التحق بالجيش جنديا بسيطا على عهد سعيد باشا حين قرر تجنيد أبناء العمد والمشايخ والاعيان ، ولم تمض سنة على دخوله العسكرية حتى نال رتبة ملازم ثان لما بدا عليه من الثقافة اذ كان من طلبة الازهر الاذكياء ، وتدرج فى المراتب حتى صار بكباشيا فى عهد اسماعيل ، وانتظم فى سلك الحملة التى أنفذها اسماعيل لحرب الحبشة ونال رتبة قائمقام فأميرالاى مكافأة له على ما أبلى فيها ، ثم تنقل فى المناصب الحربية والملكية فصار كبير معاونى وزارة الداخلية (١) ، ثم عين رئيسا لمجلس (محكمة) المنصورة ثم نقل رئيسا لمحكمة مصر ، وانضم الى الحركة العرابية منذ كان رئيسا لمحكمة المنصورة ، وعاد الى صفوف الجيش العامل وصار من أشد زعماء الثورة حماسة وأكثرهم ثقة فى مصيرها ، ونال رتبة لواء فى عهد وزارة البارودى كما تقدم بيانه (ص ٢١٣) ولما انشئت نظارة السودان عين وكيلا لها (ص ٢١٥) ، ولما شبت الحرب كان يتولى قيادة موقع مريوط ، واستدعاه عرابى بعد اصابة على باشا فهمى وراشد باشا حسنى فى واقعة القصاصين الثانية ، وعهد اليه بقيادة الجيش فى معركة التل الكبير (ص ٤٤٨) ، فكانت الهزيمة كما فصلنا ذلك فى موضعه (ص ٤٤٨ وما بعدها) ، على أنه وقف موقفا مشرفا فى المحاكمة ، اذ كان هو الزعيم الوحيد الذى أجاب بشجاعة وصراحة على ما وجه اليه من التهم ، واحتمل تبعة ما عمل او اشترك فى عمله ، ولم يسع فى التنصل من

---

(١) عن مذكرة فى تاريخ حياته بقلم نجله الفاضل حضرة سعيد بك فهمى الروبى ، ومحضر استجوابه فى مصر للمصريين ج ١٧ ص ١٤١



على باشا الروبى

المسؤولية (١) ، ولم يقبل أن يشارك زملاءه فى الاتفاق مع السلطات البريطانية على مصير المحاكمة وخطة الدفاع فيها ، ولذلك لم يشمله العفو الذى عومل به زعماء الثورة ، وحكم عليه بالنفى عشرين سنة فى مصوع تحت الملاحظة ، فلم يمض عليه بها عامان حتى اعتلت صحته وضعف بصره ، ثم نقل الى سواكن منفياً تحت الملاحظة فيها ، وكانت حرارة الطقس قد أثرت فى صحته ، فأودت ببصره ، وتوفى فى سواكن يوم ١٦ صفر سنة ١٣٠٩ هـ (١٩ سبتمبر سنة ١٨٩١ م) ودفن بها ، ولا يزال قبره هناك

يعقوب سامى باشا

من ضباط الجيش ، نال رتبة أمير الاى فى حرب الروسيا سنة ١٢٩٠ هـ على عهد الخديوى اسماعيل ، وكان ياورا للامير حسين باشا ثم عين ناظرا لقلم ادارة العسكرية ، ولما تولى عرابى وزارة الحربية عينه وكيلا لها ، وكان له من خاصة المخلصين ، ثم انقلب عليه أثناء المحاكمة ، ونفى ضمن الزعماء السبعة الى سيلان وتوفى بها فى اكتوبر سنة ١٩٠٠ ودفن بكندى

---

(١) راجع محضر استجوابه فى مصر للمصريين ج ٧ ص ١٤٢



يعقوب سامى

القائمقام سليمان سامى داود

نخصه بالذكر على أنه لم يكن من قواد الثورة وزعمائها ، لكن له أثرا كبيرا فى مصيرها ، اذ كان على رأس الآلاى السادس بالاسكندرية ، وكان من أشد غلاة الضباط العرابيين واكثرهم تهورا وقلة نظر فى العواقب ، فألب زملاءه الضباط فى الاسكندرية ودعاهم حين استقالت وزارة البارودى الى ارسال تلغراف الى المعية الخديوية بأن ضباط الجيش لا يرضون عن عرابى بديلا ، وظهر تهوره وطيشه اذ كان هو المدبر لحصار سراى الخديوى بالرمل عقب ضرب الاسكندرية كما تقدم بيانه ، وقد كانت هذه الحادثة من أخطر حوادث الثورة واكثرها ضررا ، اذ كانت من أهم العوامل فى انضمام الخديو توفيق باشا الى الانجليز ، وكان له عمل إجرامى خطير وهو اضرام النار فى الاسكندرية قبل انسحاب العرابيين منها ، وكان هذا عملا عقيما لا مسوغ له ولا فائدة منه ، فقد كبد مصر خسائر كبيرة فى التعويضات التى اضطرت إلى أدائها لاصحاب المتاجر والبيوت التى أحرقت ، وسليمان سامى هو الزعيم الوحيد الذى نفذ فيه حكم الاعدام .

محمد سلطان باشا

يعدّ سلطان باشا من زعماء الثورة العرابية ، ولو أنه انقلب عليها وكان من أهم العوامل فى اخفاقها وخذلانها

لم يكن فى بداية نشأته شيئا مذكورا ولا معدودا من بيوتات الصعيد العريقة ، بل كان هو منشأ الشهرة والجاه لبيته وأسرته ، ولد حوالى سنة ١٨٢٥ وعلمه أبوه القراءة والكتابة على يد معلم القرآن فى القرية ، وحفظ ما تيسر من القرآن، ولما بلغ أشده عين عمدة لبلدته (زاوية الاموات) بالجانب الشرقى من النيل تجاه المنيا ،وكانت له صداقة بحسن باشا الشريعى كبير أعيان المنيا وناظر قسم (مأمور مركز) قلوصنا وقتئذ ، فقربه إلى الوالى سعيد باشا إذا كانت له عنده منزلة كبيرة وأثنى عليه، فجعله سعيد باشا ناظرا لهذا القسم بدلا من حسن باشا الشريعى الذى جعله وكيلا لمديرية بنى سويف ، ومن ذلك الحين أخذ المترجم يتدرج فى المناصب الادارية،وعظمت منزلته لدى الخديو اسماعيل لما أداه له من الخدمات فى تفاتيشه الواسعة بمديرية المنيا، فجعله مفتشا عاما للوجه القبلى ، وفى عهده استكثر من الاطيان والضياع ،حتى صار مالكا لنحو ثلاثة عشر الف فدان(١)

ولما ظهرت الحركة العرابية انضم اليها واعتمد عليه عرابى فى مرحلتها الاولى ، ولم تكن مناصرته لها حبا فى الحرية والدستور، بل تطلعا إلى الابهة والجاه ،شأن كثير من الاعيان وغير الاعيان من أشياع كل حركة يتوسمون فيها النجاح .

وكان يعد بحكم ثرائه الواسع كبير الاعيـان فى ذلك العصر ، والثروة هى من أقوى عناصر الجاه والمكانة الاجتماعيـة ، فلا غرو ان كانت معظم الاجتماعات الاولى للعرابيين تعقد فى داره بالقاهرة ، وقد استعان به عرابى لجمع كلمة الاعيان على المطالبة بالمجلس النيابي ، وتعاهد وإياه على ذلك فى عهد وزارة رياض باشا ، على أنه أفضى إلى عرابى فى بدء الحركة أنه لا يرغب الظهور فى الميدان ولا يدعو الاعيان جهرة الى التوقيع على عرائض إنشاء مجلس النواب إلا بعد أن يستوثق من استقالة وزارة رياض ،لكى يكون فى مأمن من بطشه ولا يحل به ما حل بالسيد حسن موسى العقاد من النفى إلى السودان ، وفى ذلك يقول الشيخ محمد عبده (الاستاذ الامام)

---

(١) عن ترجمته بقلم المرحوم احمد تيمور باشا — مجلة (الرسالة) عدد٤ يونيه سنة ١٩٣٤

وقد عاصره وعرفه حق المعرفة:

« سلطان باشا لم يكن من أغبياء الاغنياء فى هذه البلاد ، بل كان فيه شىء من الفطنة ، يزينه الغنى وتعلى قيمته مظاهر الثروة ، كان يفهم مايقال ، ويرضى السامع إذا قال ، ولكن هيهات أن يكون له بصر بالعواقب أو علم بمصاير الانقلاب فى الحكومات وتغير الاشكال عليها وما يصيب الامم فى مجارى الحوادث من تقدم وتقهقر، افادته مناصبه السابقة أيام اسماعيل باشا شهرة وعلو صيت، حافظ على مكانته فى النفوس ببسطته فى الكرم امتاز بها على امثاله

« فكان ينتاب منزله الاعيان والعلماء وأرباب المناصب، وكان يجد فى نفسه لهذا علوا على أقرانه ، كان مثله مثل الكثير من الاعيان فى استثقال يد رياض باشا فيما استأثر به من السلطة ، وفى استنكار تلك البدع التى جاء بها فى وزارته ، خصوصا ابطال السلطة الشخصية ، والأخذ على يد الاقوياء ان تتطاول إلى استخدام الضعفاء رغم ارادتهم ، ووضع حدود يلزم الاعيان وأهل الثروة بالوقوف عندها فى علاقتهم مع غيرهم ، فكان ممن يألم لهذه القيود ويعدها من الضربات التى أصيبت بها البلاد على يد رياض باشا وشركائه ، توسم الفرج والخروج من هذه المضايق والوصول إلى مقام تعلو فيه كلمته على كلمة مثل رياض باشا ، ويتمكن فيه من أن يعيد نفوذه الشخصى فيمن دونه من عامة أهل بلاده ، عندما لاحت له بوارق الثورة ولمع فى عينه شرر الفتنة ، عندما أحس أن عرابى يتلمس المعين على انشاء مجلس النواب لوقاية روحه ومنصبه، ظن وصدق ظنه أن عرابى لابد ان يصل إلى ما يريد يوما ما ، فمن الحزم أن يتفق معه فى البداية ، ليكون له النصيب الاشرف من الفائدة فى النهاية، فكان أول من مد يده اليه وواثقه على التعاون فى طلب مجلس الشورى، وأخذ سلطان باشا يستنزل بعض أعيان الوجه القبلى والبحرى فى رأيه ويحثهم على الاجماع لتأليف وفد يطلب إلى رياض باشا ويلح عليه فى الطلب أن يستصدر من الجناب الخديوى أمرا باستدعاء مجلس النواب وتخويله حق النظر فى وضع قانون يضمن له البسطة فى حقوقه حتى يكون كمجالس النيابات فى اوروبا ، ثم يكون ذلك دستورا للبلاد

تمضى عليه حكومتها ، فانصاع له بعض وعارضه آخرون ، ولم يتم له تأليف ذلك الوفد ، ولم ير من الحزم أن يتولى الطلب بنفسه من رياض باشاخشية الخيبة ، فانقلب إلى عرابى وحالفه على أن يجمع له أعيان القطر من الوجهين البحرى والقبلى وعلماءه على تعضيد طلبه متى انفصل رياض باشا ، ثم بارح سلطان باشا مدينة القاهرة وتوجه إلى المنيا فى أواخر شهر رمضان سنة ١٢٩٨ (اغسطس سنة ١٨٨١) وقت اشتداد الاضطراب وتلاطم القوى (١) »

انتصرت الثورة وسقطت وزارة رياض باشا ، وتألف المجلس النيابى ، وكوفىء سلطان باشا على انضمامه الى الحركة باسناد رياسة مجلس النواب اليه ، وظل يناصر الحركة الى أن وقع الخلاف بين الخديو والعرابيين ، فانضم الى الخديو ، وفى الحق ان معارضته العرابيين فى معاداة الخديو وسعيهم فى عزله لا تلقى عليه غبارا من الشك ، بل كان فى موقفه هذا حكيما سديد الرأى صادق النظر ، ولكن موقفه لا يحتمل الدفاع حين اتصل بالانجليز عقب ضرب الاسكندرية واتخذوه أداة الرشوة لرؤساء القبائل البدوية الضاربة فى شرقى الدلتا ، وافساد طائفة من العمد والاعيان والضباط لينضموا إلى الانجليز ويخذلوا قوة الدفاع ، فان هذا الموقف كان له أثر بالغ فى الهزائم التى حاقت بالجيش وفى تثبيت أقدام المحتلين فى البلاد حتى دخلوا العاصمة دون مقاومة ، فكانت صفحة محزنة من تاريخ مصر القومى ، وقد دخل معهم العاصمة نائبا عن الخديو ، وأطلقت يده فى حبس الناس واعتقالهم ، فقبض على الكثيرين ممن اتهمهم بمشايعة العرابيين ، وتسبب فى سجن كثير من الابرياء ، وظهر فى هذه الايام بمظهر الجبروت والطغيان ، وعدم الوفاء أيضا ، فقد وشى بحسن باشا الشريعى لخلاف وقع بينهما فى ابان الثورة فسجن ولم يذكر له سابق فضله عليه (١) اذ كان هو الذى قربه الى سعيد باشا وفتح له باب النعمة والجاه

---

(١) تاريخ الاستاذ الامام ج ١ ص ٢١٦

(١) ذكر هذ الواقعة المرحوم احمد تيمور باشا فى ترجمته السلطان باشا — مجلة (الرسالة) عدد ٤ يونيه سنة ١٩٣٤

وقد أنعم الانجليز على سلطان باشا بوسام سان جورج وسان ميشيل جزاء اخلاصه لهم مدة الحرب ، فصار يحمل لقب سير ، وكافأه الخديو بعشرة آلاف جنيه كما تقدم بيانه ، ولما أنشىء مجلس شورى القوانين بعد الغاء مجلس النواب عين رئيسا له فى سنة ١٨٨٣ ، على أن صحته كانت قد اعتلت وتولى هذا المنصب وهو عليل ، وقيل انه ندم على موقفه فى الحرب العرابية وانضمامه الى الانجليز ومساعدته لهم على التغلغل فى البلاد، وشعر بنقمة الناس عليه ، فنزل به مرض الح عليه ، وذهب للاستشفاء منه فى جراتس بالنمسا ، فوافاه أجله هناك فى اغسطس سنة ١٨٨٤ (٢٦ شوال سنة ١٣٠١هـ)

الفصل التاسع عشر

لماذا اخفقت الثورة العرابية

الآن وقد أتممنا الكلام عن حوادث الثورة العرابية ، وتابعناها من مبدئها إلى منتهاها ، أرى أن أختم الكتاب ببحث خاص عن اسباب اخفاق الثورة، لان تعرّف هذه الاسباب وتفهمها يجعل من حوادث الثورة صورة حية من تاريخنا القومى يصل حاضرنا بماضينا .

ان لاخفاق الثورة العرابية عوامل عدة، بعضها داخلى وبعضها خارجى

العوامل الداخلية ا — الانقسام

وأول العوامل الداخلية هو الانقسام الذى وقع فى الصفوف بين العرابيين والخديو توفيق باشا ، فان هذا الانقسام جعل من البلد معسكرين متحاربين ، معسكر الثورة ومعسكر الخديو ، فوقع الاصطدام بينهما ، وتفاقم أمره ، وانتهز الانجليز الفرصة فى وجوده ، وما ادى اليه من ضعف وتخاذل ، فحققوا اغراضهم الاستعمارية بالتدخل فى شؤون البلاد ثم احتلالها ، ولو عولجت أسباب الفرقة والانقسام بالحكمة

وحسن السياسة لسارت الثورة على صراطها المستقيم ونجت البلاد من الاحتلال

صحيح ان الثورة فى ذاتها بدأت بالتصادم مع الخديو ، فما واقعة قصر النيل ثم واقعة عابدين ، إلا مظاهر لهذا التصادم وذلك الانقسام ، فكيف يمكن إذن تعليل إخفاق الثورة بالانقسام وهو هو منشأ الثورة ؟ نقول نعم، ان الثوره ظهرت أول ما ظهرت بالتصادم مع الخديو ، وهى وليدة هذا التصادم أو هذا الانقسام ، ولكن الحكمة كانت تقتضى بعد اجابة مطالب العرابيين فى واقعة عابدين ونزول الخديو على إرادتهم أن يعالجوا الشؤون العامة بالاناة والتريث ، ويعملوا على رأب الصدع وتوحيد الكلمة وازالة أسباب الفرقة والخلاف بينهم وبين الخديو ، ولكنهم على العكس لم يأبهوا لهذه الناحية ، وداخلهم الشىء الكثير من الغرور ، وعدم النظر فى العواقب ، فأخذ الخلاف يتسع ويتفاقم ، حتى كان من أمره أن اعتزم العرابيون خلع الخديو ، وتحدثوا فى ذلك علنا ، وهذا أقصى مظاهر التنازع والشقاق بين ابناء البلد الواحد

كان لهذا الانقسام من العواقب الوخيمة مالا يغيب عن البال ، فقد أدى إلى التخاذل فى ساعة الخطر ، وتضعضع قوة المقاومة ، بل هو السبب المباشر للاحتلال البريطانى ، إذ ان الانجليز تذرعوا إلى هذا الاحتلال بدعوى تأييد سلطة الخديو وحماية العرش ، فجاسوا خلال الديار وحاربوا العرابيين وفى صفهم معسكر الخديو والحكومة ، وكان يجدر بزعماء الثورة أن يتداركوا هذه الحالة ، و يتلافوا أسباب الانقسام تفاديا من التدخل الاجنبى ، ولم يكن لهم عذر فى أن يجهلوا المطامع الاستعمارية التى تكتنف مصر ، فان حوادث ذلك العصر والعصر الذى سبقه كانت تكشف عن نيات انجلترا فى تطلعها الى احتلال وادى النيل ، ولقد تجلت هذه النيات منذ أن حاربت نابليون فى مصر ، سنة ١٧٩٨ ، وحين اسس محمد على الدولة المصرية الحديثة فجردت سنة ١٨٠٧ تلك الحملة التى باءت بالخيبة والخذلان ، ومافتئت تعمل على تحقيق أغراضها الاستعمارية فى عهد محمد علي وخلفائه ، وكان شراؤها أسهم مصر فى قناة السويس سنة ١٨٧٥ الخطوة الاولى نحو الاحتلال ، فهذه الحوادث وغيرها كان

من شأنها ان تبصر العرابيين بالخطر الذى يهدد البلاد ، وتدعوهم إلى تلافى اسباب الانقسام الذى لاشك فى انه يوهن قواها فى ساعة الخطر ، وكان لهم من احتلال فرنسا تونس سنة ١٨٨١ نذير بما تستهدف له مصر من مطامع الاستعمار الاوروبى عامة ، ولكنهم لم يتبصروا فى العواقب ، فمهدوا بقصر نظرهم السبيل إلى اخفاق الثورة ووقوع الاحتلال .

تأثير الزعامة

فالانقسام هو اول العوامل فى اخفاق الثورة ، يليه تأثير الزعماء فى تطور الحوادث ، وانه ليتبين لنا من تحليل شخصيات الزعماء الذين كان لهم الأثر البالغ فى توجيه الثورة أن قيادتها السياسية كان يعوزها الاخلاص والكفاءة ، وبعد النظر ، وهذا النقص وحده يكفى لاخفاق أية ثورة فى مختلف البلدان

وقد حرمت الثورة أيضا الكفاءة الحربية ، مما بدا أثره فى المعارك التى نشبت بين الانجليز والمصريين ، ولو كان على رأس الثورة قائد كفء لتغير مصير الوقائع الحربية فيها ، ولكنها مع الاسف لم توفق إلى قواد اكفاء ، فزعماؤها معظمهم ضباط لم يتلقوا الفنون الحربية ولا التعليم العسكرى بل تخرجوا فى صفوف الجند ، وبعضهم كانت نشأتهم ملكية ثم انتظموا فى صفوف الجيش دون أن يكون لهم دراية حربية ولا مران على القتال ، فامثال هؤلاء واولئك لا يمكن أن يركن اليهم فى تدبير الخطط الحربية ، واقتياد الجيش نحو النصر ، وقد تجلى عدم الكفاءة الحربية فى احجام عرابي وصحبه عن سد قناة السويس عند ابتداء القتال ، وهذا المثل وحده يدلك على جهل تام بفنون الحرب ، لأن سد القنال كان اول ما يجب عمله بلا تردد لكى يضمن الدفاع عن مصر كما تقدم بيانه ، ولو سدت القناة فى الوقت المناسب لطال أجل الحرب ووجدت مصر الوقت الكافى لتنظيم وسائل الدفاع ، لان الامة كانت مستعدة لبذل كل تضحية للدفاع عن كيانها ، ولكن الخطأ يرجع الى زعمائها السياسيين والحربيين .

وثمة عامل آخر كان له أثره الكبير فى اخفاق الثورة ، وهو قلة البطولة والتضحية

فى معظم زعمائها ، فعرابى ذاته لم يشترك فى واقعة واحدة من وقائع الحرب ، وقد رأيت كيف كان موقفه فى واقعة التل الكبير ، وكيف لاذ بالفرار دون جهاد أو نضال ، ثم رأيت كيف سلم نفسه للانجليز وكيف كان موقفه معيبا أثناء المحاكمة و بعدها

كان هذا التسليم والخضوع من أكبر العوامل فى إخفاق الثورة وانحلالها ، لان الامم تتأثر حتما بنفسية زعمائها ومواقفهم ، فمواقف التضحية والبطولة تبعث فى الامة روح التضحية والبطولة ، ومواقف التسليم والخضوع تقضى على هذه الروح حتى فى النفوس التى كانت مشربة بها ، أو مستعدة لها ، فالزعامة تطبع الامة بطابعها ، ان خيرا فخير وان شرا فشر ، ولذلك لا تعجب من ضعف المقاومة التى لقيها الانجليز حين احتلالهم مصر ، فان زعماء الثورة كانوا أول من استسلم فى ساعة الخطر ، و كانوا القدوة السيئة للامة فى الخضوع والاستسلام ، وقد ظهر ضعفهم النفسى فى المحاكمة ، إذ أخذ كل منهم يتنصل من تبعة الثورة ، وتبين من موقفهم انه كان ينقصهم العقيدة والايمان ، وهما أساس النجاح لكل دعوة وكل عمل ، ولو أنهم ضربوا للامة المثل العليا فى التضحية والشجاعة والاقدام لكانت الثورة العرابية فى دورها الثانى صفحة مشرفة من تاريخ مصر القومى ، ولكن أية مقاومة تنتظر بعد ان ترى الامة زعماءها يفرون من ميدان القتال ويلقون أسلحتهم خاضعين مستسلمين ؟ لاشك ان هذا الموقف وحده من أهم الاسباب فى اخفاق الثورة العرابية ، ولو أن عرابى وصحبه قاوموا وقاتلوا فى التل الكبير لكان لهذه الواقعة ولو انتهت بالهزيمة صبغة أخرى غير الصبغة المخجلة التى طبعت بها ، ولو انهم أدوا الواجب لاستمرت المقاومة عهدا طويلا ، ولبعثوا فى البلاد من أقصاها إلى أقصاها روح البذل والتضحية .

قارنْ بين معركة التل الكبير سنة ١٨٨٢ ومعركة الاهرام سنة ١٧٩٨ فى أول عهد الحملة الفرنسية ، تجد الفرق بينهما كبيرا ، كلتاهما انتهت بالهزيمة ، وفاز فيهما الغزاة المحتلون ، ولكن المقاومة التى بذلها المصريون فى معركة الاهرام تعد آية فى البطولة ، على حين كانت معركة التل الكبير وصمة فى تاريخ مصر ، وقارنْ أيضا بين سلسلة المعارك والثورات التى هبّت فى وجه الفرنسيين رغم انتصارهم فى معركة الاهرام ،

وبين الانحلال الذى اطبق على البلاد بعد معركة التل الكبير ، تجد الفرق بين العهدين عظيما ، فالقاهرة قد ثارت فى وجه الفرنسيين مرتين ، تحملت فى خلالهما ما تحملت من الضحايا والاهوال ، وشبّت المعارك مدى سنتين فى الوجه البحرى والوجه القبلى ، ولم يستطع الفرنسيون ارساخ اقدامهم طوال عهد احتلالهم ، على حين كانت واقعة التل الكبير خاتمة المقاومة فى سنة ١٨٨٢ .

قد يختلف الباحثون فى أسباب هذا التباين الكبير بين موقف الامة سنة ١٨٨٢ ، وموقفها من الحملة الفرنسية سنة ١٧٩٨ ، ولكن لا شك ان أهم سبب لانحلال المقاومة فى اوائل عهد الاحتلال الانجليزى هو روح الخضوع والاستسلام الذى بدا من زعماء الثورة ، فان هذه الروح قد تسربت من نفوس الزعماء إلى صفوف الامة ، بتأثير الزعامة ، فركنت الامة إلى الخضوع والاستسلام ، وظلت هذه الروح غالبة على الامة سنين عديدة ، فهزيمة التل الكبير ، وما ظهر فيها من الجبن والاستسلام ، لم تكن هزيمة عسكرية فحسب ، بل كانت كارثة قومية وهزيمة معنوية للاخلاق والوطنية ، ولم تقتصر نتائجها على احتلال الانجليز العاصمة ، دون أية مقاومة ، بل كان من آثارها سريان روح الخضوع واليأس فى نفوس المصريين ، والقضاء على روح البذل والتضحية ، التى كانت الامة مستعدة لها ، ومن هنا جاء الانحلال الوطنى العام الذى أصاب البلاد عقب إخماد الثورة العرابية ، وبقى مخيّما عليها نيفا وعشر سنوات ، حتى أيقظها صيحة زعيم الوطنية الاول مصطفى كامل باشا رحمه الله

قد تقوم فى بعض البلاد ثورات تنتهى بالهزيمة ، رغم ما يبذل فيها من جهود وتضحيات ، ذلك حين تتغلب عليها القوة وتقمعها ، فامثال هذه الهزيمة لا تعد اخفاقا ، بل هى صفحة مشرفة من كفاح الامة فى سبيل حريتها واستقلالها ، وهى بما يتخللها ويزينها من البطولة والشجاعة والتضحية ، تبعث فى الامة دما جديدا ، يجدد من حيويتها ، ويزيدها قوة ومرانا على الكفاح والمقاومة ، وتظل صفحة جهادها مثلا عاليا تحتذيه الاجيال المتعاقبة فى افتداء الوطن بالنفس والمال ، ولنضرب هنا مثلا واحدا ، نذكره على سبيل التذكرة والمقارنة ، وهو جهاد البولونيين الطويل فى سبيل

حريتهم واستقلالهم .

ان مأساة بولونيا جديرة بأن تدون فى صحائف التاريخ كمثل أعلى لثبات الامم فى جهادها القومى ، وتذليلها العقبات فى سبيل تحقيق آمالها الوطنية ، بدأت تلك المأساة سنة ١٧٧١، اذ ائتمرت بها الروسيا وبروسيا والنمسا فاقتسمت ثلث أقطارها، فما وهن البولونيون ، وما ضعفوا وما استكانوا ، وأخذوا يعدون العدة للدفاع عن كيانهم، واسترداد ما سلبته القوة الغشوم ،فخشيت الدول الثلاث عاقبة هذه النهضة وعملت من جديد على تمزيق وحدة بولونيا قبل أن تلم شعثها وتصلح من شؤونها ، فهاجمتها الروسيا وبروسيا سنة ١٧٩٣ ، واستولتا على جزء جديد من أملاكها، فهب البولونيون من جديد يدافعون عن بلادهم دفاع الابطال، وأعلنوا الجهاد الوطنى فى مارس سنة ١٧٩٤ برياسة القائد العظيم (كوشيسكو)، واستبسلوا فى الدفاع، ولكن كثرة أعدائهم غلبت شجاعتهم ، ولا سيما بعد ان اشتركت النمسا مع الروسيا وبروسيا فى قتالهم ، وانتهت الحرب باقتسام الدول الثلاث البقية الباقية من المملكة البولونية سنة ١٧٩٥ ، وجاء مؤتمر فينا الذى انعقد سنة ١٨١٤ — سنة ١٨١٥ بعد انتهاء حروب نابليون فأقر الدول الثلاث على اغتصابها ووزع أملاك الدولة البولونية بينها ، فكان فى ذلك القضاء على تلك المملكة العظيمة ذات التاريخ المجيد، ومحوها من خريطة أوروبا ، على أن الامة البولونية غالبت عوامل اليأس والانحلال واحتفظت بشجاعتها وحيويتها ، فشبت الثورة فى بولونيا الروسية سنة ١٨٣٠ ، وظل البولونيون يحاربون الروس تحت لواء الثورة سنة كاملة ، ولكن جيوش القيصر وتآمر النمسا وبروسيا على منع كل مدد يصل إلى البولونيين عجل باخماد الثورة ، فاستعادت الحكومة الروسية سلطتها ، ونشرت الارهاب فى أرجاء البلاد ، وأسرفت فى الاضطهاد والتعذيب ، فمن اعدام، الى سجن، إلى نفى إلى أقاصى سيبيريا الى مصادرة للاملاك وتشتيت آلاف الاسر ، الى غير ذلك من الفظائع ، وهاجر فى ذلك العهد ألوف من خيرة أبناء بولونيا ونخبة علمائها وشعرائها وكتابها ومؤرخيها ونبلائها ،واستوطنوا عواصم أوروبا وأمريكا ، إباءً للظلم واستصراخا للانسانية ، وبقيت بولونيا ترزح تحت نير الاضطهاد

السنين الطوال ، ولكن الروح البولونية لم تتزعزع أمام الشدائد ، ولم تضعف أمام المصائب، بل بقيت الامة ثابتة العقيدة ، قوية الايمان ، هبت الثورة ثانية سنة ١٨٦٣، وظلت نارها متأججة ستة عشر شهرا،ثم أخمدتها القوة الغشوم ، وأمعنت الحكومة الروسية فى ضروب الانتقام والاضطهاد ،فنفت إلى سيبيريا ثمانية عشر الف بولونى من صفوة أبناء البلاد،وصادرت من أملاك البولونيين ثلاثين ألف كيلومتر مربع،وأحرقت كثيرا من القرى والقصور ،وفرضت الغرامات على البلاد ، وأقطعت الضباط والجنود أملاك الاهلين ، ولما خرجت الروسيا منتصرة من الحرب التركية سنة ١٨٧٧ تمادت فى اضطهاد البولونيين والعمل على محو قوميتهم ، فكانت السجون تملأ بالناس كل سنة من جميع الطبقات ، يساقون اليها بلا تحقيق ولا محاكمة

لم تمت الروح البولونية ، وتجددت الثورة سنة ١٩٠٥ و سنة ١٩٠٦ ، ورغم مالقيته من الاضطهاد قد خطت الامة خطوات واسعة فى سبيل التقدم السياسى والاجتماعى بفضل اعتصامها بروح المقاومة

لم يخفت صوت بولونيا خلال المائة والخمسين سنة التى تعاقبت عليها ، وهى هدف لاعتداء الدول الثلاث الغاصبة ، بل كان صوتها يرتفع جهيرا،فيهز قلب الانسانية، فيخفق إعجابا بتلك الامة التى قاومت عوامل الفناء وحافظت على شخصيتها وسمت إلى أعلى درجات الرقى فى العلوم والآداب والاخلاق والحضارة، واحتفظت بميراثها الوطنى وآمالها القومية، رغم الاضطهاد الدائم والعقبات التى تنوء بها الامم، فلاجرم أن حققت استقلالها عقب انتهاء الحرب العالمية سنة ١٩١٨ (١) .

أردنا بهذا الاستطراد أن نضرب المثل على أن هزيمة الثورة لا تضير الامة اذا أدى الوطنيون فيها واجبهم ، بل تظل صفحة مشرفة من التاريخ القومى،وأن الزعماء والمجاهدين الذين يتنكر الحظ لهم ويسقطون فى ميدان الجهاد حاملين لواء الواجب، هم مبعث الحياة لشعوبهم ، ومصدر القوة المعنوية التى تستمدها الامم من ذكرياتهم .

لكننا مع الاسف لانستطيع أن نقرن الثورة العرابية إلى هذه المثل ، لان

---

(١) مقتبس من كتابنا (الجمعيات الوطنية — صحيفة من تاريخ النهضات القومية)

قادتها لم يؤدوا الواجب عليهم فى ساعة الخطر ، وآثروا الخضوع والاستسلام على المقاومة والكفاح ، فكانت هزيمتهم المعنوية أشد أثرا وأبلغ ضررا من الهزيمة الحربية فى ميدان القتال .

والآن فلنتم الكلام عن بقية العوامل الداخلية فى إخفاق الثورة .

سياسة الخديو

فمن هذه العوامل سياسة الخديو توفيق ، لم يكن توفيق باشا مؤمنا بالشورى ولا موقنا بحق الامة فى الدستور ، وعلى ما كان عليه من الضعف والتردد ، فانه كان يميل إلى الحكومة المطلقة يستأثر فيها بالسلطة هو وحاشيته والمقربون اليه ، ولم يكن يعترف لغير هؤلاء بالنفوذ والسلطان ، اللهم الا لممثلى الدول الاجنبية ، فانه كان يحرص على كسب ودهم وثقتهم ، ومن هنا جاء خضوعه لرغبات معتمدى انجلترا وفرنسا ، ولو كان صادق الرغبة فى احترام حقوق الامة لما اتخذت منه الدولتان تكأة لمحاربة الثورة ، فقد استغلتا ميوله الخاصة وكراهيته للثورة ففاجأتا البلاد بمذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ التى تقدم بيانها ، ولما اشتد الخلاف بينه وبين وزارة البارودى فى حادثة مؤامرة الضباط الشراكسة بدأ انحيازه إلى التدخل الانجليزى الفرنسى بشكل واضح ، ولما انسحبت فرنسا من الميدان استمر انحيازه الى جانب التدخل الانجليزى ، فموقف الخديو توفيق باشا وسياسته كانا من العوامل الهامة فى اخفاق الثورة ، وقد اوضحنا فيما سلف من القول أن زعماء الثورة والخديو توفيق باشا كلاهما يحتمل تبعات تكاد تكون متساوية فيما شجر بينهما من خلاف وانقسام حتى ضرب الاسكندرية ، ثم كان انحيازه إلى الانجليز فرجحت بذلك كفة مسئوليته فى اخفاق الثورة وفى وقوع الاحتلال ، إذ والاهم وأيدهم ، ودعا الامة إلى الاذعان لهم ، ونهى عن مقاومتهم ، وأعلن عزل عرابى من وزارة الحربية لاستمراره فى قتالهم

الخيانة

كان لهذه التصرفات أثر بالغ فى الموقف الحربى والسياسى وبخاصة فى موقف

الجيش، إذ تأثر فريق من الضباط باوامر الخديو وتزعزعت ميولهم نحو الثورة، وجاءت على أثر ذلك خيانة طائفة منهم وطائفة أخرى من الاعيان والبدو ممالأة للانجليز التغلب على الجيش المصرى فى معركة القصاصين وواقعة التل الكبير، فالخيانة ايضا كانت من اسباب اخفاق الثورة ولولاها لاستمرت المقاومة طويلا ولتغير الموقف تغيرا كبيرا.

العوامل الخارجية

وكان للعوامل الخارجية أثر كبير فى إخفاق الثورة العرابية، وأهمها المطامع الاستعمارية الاوروبية، وبخاصة الانجليزية، ففرنسا وانجلترا كانتا تطمعان فى توسيع نفوذهما فى مصر، ومن هنا جاء سخطهما على الثورة وكراهيتهما قيام حكومة دستورية فى البلاد، ولقد رأيت كيف ائتمرتا بالحركة الوطنية، ووضعتا العقبات والعراقيل فى سبيلها، وكيف بدت نياتهما السيئة نحوها بمذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢، تلك المذكرة التى تنطوى على اغراء العداوة والبغضاء بين الخديو والامة، وكيف أعقبتا تقديمها بالمعارضة فى تخويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية، مما أدى إلى سقوط وزارة شريف باشا، ثم انتهازهما فرصة الانقسام الذى وقع بين الخديو والعرابيين وارسالهما اساطيلهما إلى مياه الاسكندرية، ثم تدخلهما بالفعل وتقديمهما بلاغهما النهائى باقالة وزارة البارودى وابعاد زعماء الثورة، ورفض العرابيين هذه المطالب، وقبول الخديوى إياها، مما أدى إلى استقالة وزارة البارودى وانفجار بركان السخط على الخديو، فالسياسة الاستعمارية الانجليزية والفرنسية كانتا من اكبر العوامل فى اثارة الانقسام بين الامة والخديو، وأعقب هذا الانقسام انسحاب فرنسا من الميدان وانفراد انجلترا بالتدخل لتحقيق مطامعها الاستعمارية فى مصر، وقد رأيت كيف نفذت برنامجها الاستعمارى بضرب الاسكندرية وانزال جنودها الى البر، فكان ذلك بدء الحملة التى قضت على الثورة وعلى الاستقلال.

أضف الى ذلك جمود أوروبا حيال الاعتداء البريطانى، وسوء نية تركيا نحو مصر منذ قيام الثورة، وسعيها الاخرق فى استرداد الاستقلال الذى نالته مصر، وما ظهر منها من التذبذب والنفاق، والتظاهر تارة بمناصرة العرابيين وطورا

بتأييد الخديو ، وانضمامها أخيرا إلى جانب الانجليز باعلانها عصيان عرابي والحرب قائمة ، فكان هذا الاعلان ضربة شديدة للثورة ، وعضدا كبيرا للحملة البريطانية

كل هذه العوامل التى اجتمعت على مصر كان لها الاثر البالغ فى اخفاق الثورة ، وكان لضعف السياسية الفرنسية وترددها حيال المسألة المصرية وترك الانجليز يتدخلون وحدهم فى شؤون البلاد أثر كبير فى تطور الحوادث ، اذ انتهزت انجلترا هذه الفرصة وانفردت باحتلال مصر واخماد الثورة وارساخ قدمها فى البلاد

وليس من السهل على أمة تثور للحرية أن تتغلب على كل هذه العوامل مجتمعة ، مالم تؤت قوة الجبابرة ، أوعقول العباقرة ، وانك لترى أن أكثر الامم التى ثارت من أجل حريتها واستقلالها كان لها على العكس من العوامل الخارجية ما ساعدها على تحقيق آمالها ، فالثورة الامريكية لم تدرك ما نالته من النجاح ولم يحقق استقلال الولايات المتحدة الا بعد أن عاونتها فرنسا بجيشها واسطولها ، وايطاليا لم تحقق وحدتها وتتحرر من النير النمسوى الا بمعاونة فرنسا العسكرية ، واليونان لم تتحرر من النير التركى الا بمعاونة الروسيا وفرنسا وانجلترا ، وكذلك الامم البلقانية عامة لم تنفصل عن تركيا وتحقق استقلالها الا بمساعدة اوروبا .

أما مصر فانها لم تحرم المعاونة من الخارج فحسب ، بل تألبت عليها العوامل الخارجية وعاونت انجلترا على تحقيق اطماعها الاستعمارية

فالعوامل الداخلية ، والعوامل الخارجية ، قد اشتركت اذن فيما آل اليه مصير الثورة العرابية من الاخفاق ، وما انتهت اليه من الاحتلال ، ولا تصرفنا هذه الملابسات عن أن نتعرف الحقيقة المؤلمة التى تبرز من خلال الحوادث ، فنأخذ على أسلافنا فى الثورة انهم فى الجملة لم يضطلعوا بأعبائها ولم يبذلوا لها وللوطن كل ما يجب من اخلاص وكفاءة وتضحية وايثار للمصالح القومية على العوامل الشخصية ، ولو أنهم بذلوا كل ذلك لتغير مصير الثورة الى خير مما كان ، فليكن لنا فى هذه الناحية والنواحى الاخرى من تاريخ الثورة عبر وعظات ، وحقائق وبينات ، تطالعنا بما يجب أن يكون عليه الجهاد الخالص لله والوطن .

مراجع البحث

– نذكر هنا أهم المراجع التى اعتمدنا عليها فى مباحث الكتاب

– «الوقائع المصرية» الجريدة الرسمية للحكومة

المونيتور اجبسيان Le Moniteur Egyptien الجريدة الرسمية الفرنسية للحكومة

– مجموعة الدكريتات والاوامر العالية

– مجموعة القوانين والقرارات

– مذكرات عرابى المطبوعة (كشف الستار عن سر الاسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية)

– مذكرات عرابى المخطوطة، لم تطبع بعد وهى كاملة المذكرات المطبوعة، موجودة فى دار الكتب المصرية

– مصر للمصريين . لسليم خليل النقاش . طبع سنة ١٨٨٤ فى تسعة أجزاء

– البحر الزاخر فى تاريخ العالم واخبار الاوائل والاواخر لمحمود باشا فهمى الجزء الاول

– تاريخ الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده . للسيد محمد رشيد رضا وفيه مذكرات الاستاذ الامام عن الثورة العرابية وما كتبه عن تاريخها

– صحيفة «الوطن» لميخائيل بك عبد السيد

– صحيفة «الاهرام» لسليم وبشاره باشا تقلا

– « «التنكيت والتبكيت» للسيد عبد الله نديم

– « «الطائف» « «

– مجلة «الاستاذ» « «

– سلافة النديم فى منتخبات السيد عبد الله نديم

– ديوان البارودى

— صحيفة «المحروسة» لسليم خليل النقاش
— صحيفة « مصر » لأديب اسحق
— صحيفة « التجارة » لاديب اسحق
— « (ابو نضارة) للشيخ يعقوب صنوع
— « الجوائب » لاحمد فارس الشدياق وكانت تصدر بالاستانة باللغة العربية
— مجلة « الجرافيك » Graphic الانجليزية وعنها نقلنا معظم صور المعارك
— مجلة «القرن التاسع عشر » Ninteenth Century عدد ديسمبر سنة ١٨٨٢ وفيه تعليمات عرابى لمحاميه اثناء المحاكمة
— مجلة العالمين Revue des deux Mondes وعلى الاخص الاعداد الآتية

Un essai de Couvernement europeenen Egypte

تجربة حكومة أوروبية فى مصر للمسيو جابريل شارم Gabriel Charmes (عدد ١٥ أغسطس وأول سبتمبر و١٥ سبتمبر سنة ١٨٧٩)

الثورة العسكرية فى مصر L' insurrection Militaire en Egypte للمسيو جابر بيل شارم (عدد ١٥ اغسطس و ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٣)

مصر والاحتلال الانجليزى L' Egypte et l' occupation anglaise للمسيو أدمون بلوشوت Edmond Plauchut (عدد ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٨)

المسألة المصرية La Question d Egypte للكونت بنديتى Benedetti (عدد أول و١٥ نوفمبر سنة ١٨٩١)

— خمسة أشهر فى القاهرة Cinq mois au Caire للمسيو جابر بيل شارم
— الكتاب الاصفر — شؤون مصر سنة ١٨٨١ و١٨٨٢ و ١٨٨٣ (مجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية عن مصر)

Livre Jaune , Documents diplomatiques . Affaires d' Egypte

— الكتاب الازرق عن شؤون مصر Blue Book
(مجموعة الوثائق الدبلوماسية الانجليزية عن شؤون مصر)

صحيفة		« ليجيبت »	L ' Egypte
—	»	الكوريه اجبسيان	Le Courrier Egyptien
—	»	الفار دالكسندرى	Le Phare d ' Alexandrie
—	»	اجبسيان جازيت	Egyptian Gazette
—	»	الريفورم	La Reforme
—	»	البروجرية اجبسيان	Le Progres Egyptien

— التوفيقات الالهامية فى مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الافرنجية والقبطية للواء المصرى محمد مختار باشا طبع سنة ١٣١١ هـ (١٨٩٣ م)

— مذكرات احمد شفيق باشا رئيس الديوان الخديوى سابقاً

— التاريخ السرى لاحتلال انجلترا مصر Secret history of the English occupation للمستر ولفريد بلنت Blunt طبع سنة ١٩٠٧ — تعريب جريدة البلاغ لصاحبها الاستاذ عبد القادر حمزة

— المسألة المصرية La Question d Egypte للمسيو دى فريسينيه De Freycinet (رئيس الوزارة الفرنسية سنة ١٨٨٢) طبع سنة ١٩٠٥

— المركز الدولى لمصر والسودان Situation internationale de l' Egypte et du Soudan للمسيو كوشرى Cocheris طبع سنة ١٩٠٣

— الفرنسيون والانجليز فى مصر Francais et Anglais en Egypte للمسيو أشيل بيوفيس Achille Bioves

- أوروبا ومصر للمسيو نوتوفتش Notovitch

— انجلترا فى مصر L ' Angleterre en Egypte لمدام جوليت آدم Juliette Adam تعريب على بك فهمى كامل

— ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ . لصاحب السمو الامير عمر طوسون

— مؤتمر الاستانة والمسألة المصرية سنة ١٨٨٢ للدكتور سيد كامل طبع سنة ١٩١٣

La Conference de Contanstinople en 1882

— حقائق الاخبار عن دول البحار لاسماعيل باشا سرهنك

— الكافى لميخائيل بك شاروبيم الجزء الرابع

— تقرير اللورد دفرين عن مصر سنة ١٨٨٣

— انجلترا فى مصر England in Egypt للورد الفريد ملنر Alfred Milner طبع سنة ١٨٩٣

— خديويون وباشوات Khedives and Pachas للمستر موبرلى بل Moberli Bell طبع سنة ١٨٨٤

— شريف باشا للمسيو سانتر دى بوف Santerre De Beuve

— مصر الحديثة Modern Egypt للورد كرمر طبع سنة ١٩٠٨

— وزارة جامبتا للمسيو ريناك Reinach

— مصر وأوروبا للقاضى المختلط فان بملن Ven Beemmelen طبع سنة ١٨٨٢

— عرابى باشا . للمسيو جون نينيه John Ninet طبع سنة ١٨٨٤ وهو رواية شاهد عيان لحوادث الثورة العرابية حتى ضرب الاسكندرية وهزيمة العرابيين

(وله) — فى بلاد الخديويين طبع سنة ١٨٩٠

— الحركات البحرية والحربية البريطانية فى مصر

The british naval and military operations in Egypt

للكومندان جودريش Goodrich من ضباط البحرية الامريكية

— الانجليز فى الهند ومصر Les Anglais aux Jndes et en Egypte

للمسيو اوجين اوبان Eugéne Aubin

— مجلة المدفعية الفرنسية سنة ١٨٨٢ Revue De lartillerie Francaise 1882

— الدفاع عن السواحل La Defense Des cotes للمسيو البير جراسيه Albert Grasset

— المجلة الحربية للخارج Revue Militaire de l etranger عدد اغسطس سنة ١٨٨٢

— كيف دافعنا عن عرابى How we defended Arabi للمستر برودلى Broedly

— مصر والسودان للمسيو هنرى بنسا Henri Pensa طبع سنة ١٨٩٥

— الانبياء الثلاثة — المهدى . غردون . عرابى Les trois Prophetes للكولونل شايى لونج بك Chaillé Long bey

الحرب فى مصر سنة ١٨٨٢ The Egyptian War of 1882 للكابتن هرمان فوخت Hermann Vogt بالجيش الالمانى (وعنه نقلنا خريطة ضرب الاسكندرية)

— التاريخ الحربى لحملة سنة ١٨٨٢ فى مصر Military history of the Campaign of 1882 in Egypt للكولونل موريس Maurice

— الحملة المصرية سنة ١٨٨٢ - ٨٥ The Egyptian Campaigns 1882 - 85 للمستر شارل رويل Charles Royle طبع سنة ١٨٨٥

— مصر بعد الحرب Egypt after The War طبع سنة ١٨٨٣ للمستر فيليه ستوارت Villiers Stuart

— الحملات الانجليزية فى افريقية Les expeditions Anglaises en Afique للكولونل سبتان Colonel Septans

— حياة شلدرس (وزير الحربية البريطانية سنة ١٨٨٢) Life of Childers للمستر شلدرس Spencer Childers

(وفيه مراسلات المترجم مع الجنرال ولسلى عن الحرب العرابية)

— دراسة حربية عن مصر . حملة الانجليز سنة ١٨٨٢

Etudes militaires sur l' Egypte . Campagne des Anglais en 1882

— الفرقة الثانية فى التل الكبير The Second Division at Tell el Kbir للسير ادوار هاملى Sir Edward Hamley . مجلة القرن التاسع عشر Ninteenth Century عدد ديسمبر سنة ١٨٨٢

— حياة الجنرال هاملى Life of General Hamley للمستر الكسندر انس شاند Alexander Innes Shand طبع سنة ١٨٩٥

— المعارك الانجليزية الحديثة Recent british battles للمستر جيمس جرانت James Grant

— الجنرال اللورد ولسلى للمستر راثبون لو Rathbone Low

— جروح مصر . الانجليز فى وادى النيل Plaies d ' Egypte . Les Anglais dans la Valleé du Nil للمسيو اوجن شسنل Eugene Chesnel

— كيف فقدنا مصر Comment nous avons Perdu l ' Egyp للمسيو جول دلافوس Jules Delafosse طبع سنة ١٨٩٨

— انجلترا و مصر England and Egypt طبع سنة ١٨٨١ للمستر ادوارد ديسى Edward Dicey

« وله » تاريخ الخديويين The Story of the khedives طبع سنة ١٩٠٢

— جون بول على النيل John Bull sur le Nil للمسيو فريدولن Fredolin طبع سنة ١٨٨٦

— الفرنسيون فى مصر سنة ١٨٨٣ Les Francais en Ègypt للمسيو بير جيفار Pierre Giffard

— ذكريات عن حملة فى الشرق . مصر سنة ١٨٨٢ Souvenirs d une Campagne dans le Levant للمسيو جيرار Girard

— الانجليز فى مصر Les Anglais en Egypte للكولونيل هنبرت Leiutenant Colonel Hennebert

— مصر الحديثة وعرابى باشا L' Egypte contemporaine et Arabi Pacha للمسيو سكوتيدس Scotidis نائب قنصل اليونان فى مصر اثناء الحوادث العرابية

— مذكرات عن مصر وتاريخها الاقتصادى منذ ثلاثين سنة Notes sur l Egypte et son histoire economique depuis 30 ans للمسيو جورج سكوليس Socolis طبع سنة ١٩٠٣

- برزخ وقناة السويس L Jsthme et le Canal de Suez للمسيو شارل رو Charles Roux طبع سنة ١٩٠١

- تاريخ المسألة المصرية من سنة ١٨٧٥ الى ١٩١٠ تأليف تيور در روذشتين Rothetein تعريب الاستاذين عبد الحميد العبادى ومحمد بدران عن الاصل الانجليزى Egypt's Ruin طبع سنة ١٩١٠

- اغتصاب المصريين Spoiling the Egyptian للمستر سيمور كاى Seymour Keay طبع سنه ١٨٨٢

- شؤون سياسية عن مصر Choses Politiquss d 'Egypt للمسيو بورلى بك Borelli طبع سنة ١٨٩٥

- تقسيم افريقية Le Partage de l' Afrique للمسيو دفيل Deville طبع سنه ١٨٩٨

مجموعة صور ضرب الاسكندرية ذكريات عن الاسكندرية Album . Souvenirs d ' Alexandrie-Ruines للمسيو فيورلو Fiorillo « موجود فى مكتبة الاسكندرية »

- كارثة الاسكندرية Le Catastrophe d ' Alexandrie للمسيو اراحينوس Araginos موجود فى مكتبة الاسكندرية

- مصر والمسألة المصرية Egypt and Egyptian Question للمستر ماكنزى ولاس Mackenzie Wallace طبع سنة ١٨٨٣

وثائق تاريخية

دستور سنة ١٨٨٢ (١)

(١) نشرناه فى كتاب عصر اسماعيل ج ٢ ص ٢٣٧ وما بعدها

فهرست الكتاب

الفصل السادس — انشاء مجلس النواب

الفصل الثالث عشر — مؤتمر الاستانة ٣٢٤

الفصل الرابع عشر — ضرب الاسكندرية ٣٣٣

فهرست الصور والخرائط

تصحيح خطأ

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٤	١٥	وجهة	ووجهة
٨	١٠	ن	ان
٨	١٥	م	ثم
١٠	٢	يس	ليس
١٥	١٦	الثالت	الثالث
٢٨	١٣	٠٠٠ ر ٧٥٠٠	٠٠٠ ر ٧٥٠
٣٨	٧	المطللق	المطلق
٣٩	٢٢	والاعتداء	والاعتداد
٩٦	٢٤	عدد ١٨٢٠	عدد ١٠٢٨
١٦٥	١٢	١٨٨٣	١٨٨٢
١٧٠	٨	فيما	فيها
٢٠١	٨	تنفذا	تنفذ
٢٣٧	٢٠	الغسير	الغير
٢٥٥	٥	واحدا وعشرين	احدى وعشرين
٢٥٩	١٥	ذي	ذوى
٢٨٩	٨	اخوتى	اخوانى
٣١٤	٦	اضف الى ان ذلك	اضف الى ذلك ان
٣٦٢	٨	تسحتث	تستحث
٣٦٣	٢٠	عدد	عددا
٣٦٤	٣	سترز ستريس	سيزو ستريس
٤٢٩	١٢	بارتداء	بارتداد

صحيفه	سطر	خطأ	صواب
٤٤٥	٨	ابوشنب فضية	ابو شنب فضة
٤٦٨	٥	تثبت	تثبيت
٥٠٢	٢٢	بناو ابو صير	بنا ابو صير
٥١٤	١٣	عيد	عبيد
٥١٨	١٢	انة	انه
٥٣٣	١١	سباق	سياق
٥٤٠	٢٠	ص٨٢٢	ص٢٨٢
٥٤٨	٦	اذا	اذ

استدراك

فى كتاب عصر اسماعيل

ج ١	٢٠٤	٢١	التل الكبير	القصاصين
« «	٢٧٦	١	١٨٤٣	١٨٤٥
« ٢	٥٥	١٤	بكلتى يديه	بكلتا يديه
« «	٦٥	١	الى ان التفريط	الى التفريط
« «	١٦١	٤ بالهامش	سنة ١٧٨٩	سنة ١٨٧٩

حقوق الشعب

هو كتاب وضعناه سنة ١٩١٢ يتضمن شرح المبادىء والنظريات والقواعد الدستورية وحقوق الانسان فى قالب محاضرات لتعليم الشعب حقوقه

نقابات التعاون الزراعية

كتاب بسطنا فيه تاريخ التعاون الزراعى ومنشآته ونظمه فى أوروبا والثمرات التى عادت منه على البلاد الاوروبية ، وبحثنا فيه عن نشأة التعاون فى مصر وتاريخه ونظامه ونقاباته ومنشآته ومزاياه وعلاقته بالنهضة الاقتصادية والاجتماعية . طبع سنة ١٩١٤

كتاب الجمعيات الوطنية

يتضمن تاريخ الانقلابات السياسية والنهضات القومية فى طائفة من البلدان مع شرح أصول الدساتير والنظم البرلمانية فيها والمقارنة بينها . طبع سنة ١٩٢٢

تاريخ الحركة القومية

الجزء الاول

يتضمن ظهور الحركة القومية فى تاريخ مصر الحديث وبيان الدور الاول من أدوارها وهو عصر المقاومة الاهلية التى اعترضت الحملة الفرنسية فى مصر وتطور نظام الحكم فى ذلك العهد — ثمنه مجلداً ٢٥ قرشاً

الجزء الثانى

من إعادة الديوان فى عهد نابليون الى ارتقاء محمد على اريكة مصر بارادة الشعب — ثمنه مجلداً ٢٥ قرشاً

الجزء الثالث

عصر محمد على — ثمنه مجلداً ٢٥ قرشاً

كتاب عصر اسماعيل

فى جزأين ثمنهما مجلدين ٣٠ قرشاً

ى
مه
١٠
مع
من
وتطو
بارادة





